

أَوْضَحُ الْمَسْأَلِ

إِلَى الْفَيْةِ أَبْرَمَسَالِكْ

تأليف الإمام أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف
ابن أحمد بن عبد الله بن هشام ، الأنصاري ، المصري
المتوفى في سنة ٧٦١ من الهجرة

ومعه كتاب

عُدَّةُ السَّالِكِ ، إلى تحقيق أَوْضَحِ الْمَسْأَلِ
وهو الشرح الكبير من ثلاثة شروح

تأليف

محمد يحيى الدين عبد الحميد

الجزء الثالث

دار الفكر

للطباعة والنشر والتوزيع

حقوق الطبع محفوظة للناسر

المكانب: البناية المركزية - هائف: ٢٤٤٧٣٩. صب: ١١/٧-٦١
المطابع والمعمل: حارة حريك - شارع عبدالنور - هائف: ٣٩٠٦٦٣ | ٨٣٨٢٠٢
٨٣٧٨٩٨
برقيا: فكسيو. تليكس: ٤١٣٩٢ فكر FIKR 41392 LE

بيروت
لبنان



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

هذا باب حروف الجر^(١)

وهي عشرون حرفاً^(٢)، ثلاثة مَضَتْ في الاستثناء — وهي : خَلَا ، وَعَدَا ،
وَحْدًا — وثلاثة شَاذَةٌ :

(١) تسمية هذه الحروف بحروف الجر هي تسمية البصريين ، ووجهها أنها تجر
الأسماء التي تدخل عليها ، وذلك كما سموا حروفاً أخرى بالنواصب ، وسموا نوعاً آخر
من الحروف بالجوازم ، والكوفيون يسمونها « حروف الإضافة » أحياناً ، ويسمونها
« حروف الصفات » أحياناً أخرى ، ووجه التسمية الأولى من هاتين التسميتين أنها
تضيف الفعل إلى الاسم ، أى تربط بينهما ، ووجه التسمية الثانية أنها تحدث في الاسم
صفة من ظرفية أو غيرها .

وقد عملت هذه الحروف الجر في الأسماء على ما هو الأصل ، لأنها مختصة بالدخول على
الأسماء ، ومن حق الحرف المختص أن يعمل فيما اختص به العمل الخاص بهذا النوع ،
والجر هو الخاص بالأسماء ، لذلك لا يسأل عن علة عملها الجر ، لأن ما جاء على أصله
لا يسأل عن علة .

(٢) ترك المؤلف من حروف الجر التي يذكرها غيره من النحاة « لولا » فإن
هذا الحرف يكون حرف جر عند جماعة من النحاة في بعض استعمالاته .

وبيان ذلك أن « لولا » الدالة على امتناع جوابها لوجود شرطها تدخل على الاسم
الظاهر المصريح نحو قول أفلح بن يسار أبي عطاء السندی :

وَلَوْلَا جَبَانُ اللَّيْلِ مَا أَبَ عَامِرٌ إِلَى جَفْعَرٍ سِرْبَالُهُ لَمْ يُبَزَقِ

ونحو قول المنذر بن حسان :

فَلَوْلَا اللَّهُ وَالْمَهْرُ الْمَفْدَى لَأُبْتُ وَأَنْتَ غِرْبَالُ الْإِهَابِ

وتدخل على الاسم المؤول من حرف المصدر ومدخوله نحو قول الله تعالى (ولولا
أن يكون الناس أمة واحدة لجعلنا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم سقفاً من فضة) ونحو قوله
سبحانه (لولا أن تفتقدون) ونحو قول نصيب :

= وَلَوْلَا أَنْ يُقَالَ صَبَاً نُصِيبُ أَقُلْتُ : بِنَفْسِي الشَّأُ الصَّغَارُ

وتدخل على الضمير المنفصل نحو قول الله تعالى (لولا أنتم لكننا مؤمنين) .
وقد اختلف الكوفيون والبصريون فيها وفي مدخولها في هذه الأحوال الثلاثة ،
فقال الكوفيون : هي عاملة في الاسم الذي بعدها الرفع ، من قبل أنها نائية عن فعل
لو ظهر لكان رافعا للاسم ، ألا ترى أنك حين تقول «لولا زيد لأكرمك» إنما
تريد لو لم يمنعني زيد من إكرامك لأكرمك ، وذهب البصريون إلى أن الاسم الرفع
بعد لولا مرفوع بالابتداء ، وليس الرفع له لولا ، لأن الحرف لا يعمل إلا إذا كان
مختصا ، ولولا ليست مختصة لأنها تدخل على الأسماء كما في الشواهد التي سقناها ،
وتدخل على الأفعال كما في قول الشاعر :

قَالَتْ أَمَامَهُ لَمَّا جِئْتُ زَائِرَهَا : هَلَا رَمَيْتَ بِيَمْنِي الْأَسْهُمُ الشُّودِ
لَا دَرَّ دَرَكٍ إِنِّي قَدْ رَمَيْتُهُمْ لَوْلَا حُدِدْتُ ، وَلَا عُدْرِي لِمَحْدُودِ

على أنها لو كانت مختصة بالأسماء لعملت الجر كما هو الأصل في الحرف المختص بالاسم
وفي هذا البيت مقال ، لأن الكوفيين يقدرون هذا الفعل باسم ، أي لولا الحد : أي الحرمان
وتدخل لولا على الضمائر المتصلة فتقول «لولاى» و «لولاك» و «لولاه» وقد
اختلف النحاة في ذلك الاستعمال ، ولهم في ذلك ثلاثة مذاهب :

المذهب الأول - وهو مذهب الكوفيين وأبي الحسن الأخفش من البصريين ،
ونسبه العيني للخليل ويونس - وخلاصته أن الضمير المتصل وهو الياء والكاف والهاء
موضوع موضع الضمير المنفصل ، وأن موضعه رفع ، وليس له إلا ذلك الموضع ، وذلك
ليجرب استعمالها في جميع الأحوال مجرى واحدا ، فيكون من طرد الباب على وتيرة واحدة .
المذهب الثاني - وهو مذهب سيويوه وجمهور البصريين - وخلاصته أن «لولا»
في هذه الحالة حرف جر زائد لا يتعلق بشيء ، والضمير الذي بعدها له محلان أحدهما
جر والثاني رفع بالابتداء كمدخول «من» الزائدة في نحو قولك «ما في الدار من أحد»
فإنه مجرور لفظا وموضعه رفع لأنه مبتدأ ، وهذا الرأي هو الذي أشرنا إليه في مطلع
هذا البحث .

المذهب الثالث - وهو مذهب أبي العباس البرد - وخلاصته أن هذا الاستعمال خطأ =

== لم يرد عن العرب ، وهو محجوج بروده عن العرب في نحو قول يزيد بن الحكم بن أبي العاص :

وَكَمْ مَوْزِنٍ لَوْلَايَ طِخَتْ كَمَا هَوَى بِأَجْرَامِهِ مِنْ قُنَّةِ الْمُبَقِ مُهَوَى
وكما في قول عمرو بن العاص يخاطب معاوية بن أبي سفيان في شأن الحسن بن علي ابن أبي طالب :

أَنْطِيعُ فِينَا مَنْ أَرَاقَ دِمَاءَنَا
وَلَوْلَاكَ لَمْ يَمْرُضْ لِأَحْسَانِنَا حَسَنٌ
وكما في قول الشاعر ، وينسب إلى عمر بن أبي ربيعة المخزومي ، والصواب أنه للرجي :

لَوْلَاكَ فِي ذَا الْعَامِ لَمْ أَخْجِجْ
ومع وروده في كلام العرب الموثوق بعريتهم وفي شعر منسوب إلى قائله لا محل لإنكار هذا الاستعمال ، وإن كنا نعترف بأنه قليل في الاستعمال غير شائع شيوع استعمال الاسم الظاهر والضمير المنفصل بعد لولا .

ومما يتصل بهذا الكلام أن نبين لك أن حرف الجر ينقسم إلى ثلاثة أقسام :
القسم الأول : حرف الجر الأصلي ، وهو ماله معنى خاص ، ويحتاج إلى متعلق مذكور أو محذوف ، مثل من وإلى في نحو قولك « ذهبت من البيت إلى المسجد » ومثل قوله تعالى (سبعان الذي أسرى بعبده ليلاً من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى) فإن من تدل على ابتداء الغاية المكانية وإلى تدل على الانتهاء في كل من المثال والآية الكريمة ، ولكل من الحرفين متعلق مذكور .

والقسم الثاني : حرف الجر الزائد ، وهو ماله معنى خاص ، وإنما يؤتى به لمجرد التوكيد ، وليس له متعلق لا مذكور ولا محذوف ، مثل من في قولك « مازاني من أحد » وفي قوله تعالى (هل من خالق غير الله يرزقكم) فليس لمن في هذا المثال ولا في الآية الكريمة معنى خاص ، وإنما جرى بها لمجرد التوكيد ، كما أنه لا متعلق لها ، وما بعدها في المثال فاعل ، وفي الآية مبتدأ .
==

أحدها : « مَتَى » في لُغَةِ هُذَيْل ، وهى بمعنى مِنَ الابتدائية ، سُمِعَ مِنْ بَعْضِهِمْ « أَخْرَجَهَا مَتَى كَمْ » وقال :

٢٨٧ — * مَتَى لُجَجٍ خُضِرٍ لَهْنٌ نَتِيجُ *

= والقسم الثالث : حرف الجر الشبيه بالزائد ، وهو ماله معنى خاص كالحرف الأسمى وليس له متعلق كالزائد ، فقد أخذ شَبَهَا من الحرف الأسمى وأخذ شَبَهَا من الحرف الزائد ، ومثاله لولا ، ورب ، ولعل ، فإن لولا تدل على الامتناع للوجود ، ورب تدل على التكثير أو التقليل ، ولعل تدل على الترجى ، وليس لواحد منها متعلق ، ولكونها أشبهت الحرف الزائد فى عدم احتياجها إلى متعلق تتعلق به صموها حرف جر شبهه بالزائد ، وإن كانت تشبه الحرف الأسمى أيضاً كما بينت لك ،

٢٨٧ — هذا الشاهد من كلام أبى ذؤيب الهذلى يصف سحاباً ، والذي ذكره المؤلف ههنا عجز بيت من الطويل ، وصدره :

* شَرِبْنِ بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَعْتَ *

اللغة : « شربن » أراد أن السحاب حمل ماء البحر « لجج » جمع لجة - بضم اللام وتشديد الجيم - وهى معظم الماء « نتيج » صوت .

الإعراب : « شربن » شرب : فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، ونون النسوة فاعله مبني على الفتح فى محل رفع « بماء » الباء حرف جر مبني على الكسر لا محل له من الإعراب ، ماء : مجرور بالباء ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بشرب ، وماء مضاف و « البحر » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « ثم » حرف عطف ، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « ترفعت » ترفع : فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب والياء حرف دال على تأنيث الفاعل مبني على السكون لا محل له من الإعراب ، وفاعل ترفع ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى السحاب المذكورة فى بيت سابق على بيت الشاهد « متى » حرف جر بمعنى من الابتدائية مبني على السكون لا محل له من الإعراب « لجج » مجرور بمتى وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بشرب « خضر » نعت للجج ، ونعت المجرور مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة « لهن » اللام حرف جر مبني على الفتح لا محل له من =

والثانى : « لعل » فى لغة عَقِيل ، قال :

— ٢٨٨ — * لعل الله فضلكم علينا *

= الإعراب ، هن : ضمير منفصل مبنى على الفتح فى محل جر باللام ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « نتيح » مبتدأ مؤخر مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل جر صفة ثانية للجيح . أو فى محل نصب حال من ليج ؛ لأنه - وإن كان نكرة - قد تخصص بالوصف بخضر .

الشاهد فيه : قوله « متى ليج » حيث استعمل فيه متى بمعنى من .
٢٨٨ . - لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، والذي ذكره المؤلف ههنا صدر بيت من الوافر ، وعجزه قوله :

* بِشَىءٍ أَنْ أَمَّكُمْ شَرِيمُ *

اللغة : « لعل » أصل معنى هذا الحرف الترجى ، وقال الدوشرى : هو فى هذا البيت باق على أصله وهو الترجى ، ولا يتعلق بشىء ، ولكن الظاهر أنه فى هذا البيت بمعنى الإشفاق مثل قوله تعالى : (فلعلك باخع نفسك) اه كلام الدوشرى « إن » يجوز فى همزة إن هذه الفتح والكسر : أما الفتح فعلى أن المصدر المنسبك منها ومن معموليها مجرور على أنه بدل من شىء المحرور بالباء ، وأما الكسر فعلى الابتداء ، وجملتها فى مقام التعليل لما قبلها « شريم » بفتح الشين - هو فعيل بمعنى مفعول كجريح وقتيل - والشريم : المرأة المفضاة ، أى التى اتحد مسلكها واختلط أحدهما بالآخر ، ويقال فيها : شرماء ، وشروم ، أيضاً .

الإعراب : « لعل » حرف ترج وجر شبيه بالزائد ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « الله » مبتدأ ، مرفوع بضمه مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد « فضلكم » فضل : فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى لفظ الجلالة وضمير مخاطبين مفعول به ، وجملة الفعل الماضى وفاعله ومفعوله فى محل رفع خبر للمبتدأ « بشىء » الباء حرف جر مبنى على الكسر لا محل له من الإعراب ، شىء : مجرور بالباء وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بفضل « إن » =

ولهم في لامها الأولى الإثبات والحذف^(١)، وفي الثانية الفتح والكسر.

= حرف توكيد ونصب مبنى على الفتح لا محل من الإعراب « أمكم » أم : اسم أن منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير المخاطبين مضاف إليه « شريم » خبر أن مرفوع بالضمة الظاهرة ، فإذا قرأت أن بالكسر فجمعتها لا محل لها من الإعراب تعليلية ، وإذا قرأتها بالفتح فهي وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بدل من شيء .

الشاهد فيه : قوله « لعل » حيث استعملها حرف جر فجر بها الاسم الكريم .
ومثل هذا الشاهد قول كعب بن سعد الغنوي :

فَقُلْتُ : أَدْعُ أُخْرَى وَارْفَعِ الصَّوْتَ جَهْرَةً ،

لَعَلَّ أَبَى الْمُنْـوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ

(١) أما إثبات اللام الأولى فشواهد كثيرة ، ومنها بيت الشاهد الذي سبق شرحه (رقم ٢٨٨) ومنها قول الآخر ، وهو خالد بن جعفر :

لَعَلَّ اللَّهَ يُمَكِّنُنِي عَلَيْهَا جِهَاراً مِنْ زُهَيْرٍ أَوْ أُسَيْدٍ

وأما حذف لامها الأولى فمن شواهد قول الشاعر :

عَلَّ صُرُوفَ الدَّهْرِ أَوْ دُولَاتِهَا تَدِلُّنَا اللَّهُمَّ مِنْ لَمَاتِهَا

والذي نريد أن ننهيك إليه هو أن هذه اللغات ليست خاصة بلعل التي يحجر الاسم بعدها كما استظهره العليمي اغتراراً بظاهر عبارة المصنف هنا ، بل جاءت في لغات العرب عامة ؛ فمن الحذف قول الأصبط بن قريع السعدي :

لَا تُهَيِّنِ الْفَقِيرَ عَلَّاكَ أَنْ تَرْكَمَ يَوْمًا وَالْدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهُ

وقول نافع بن سعد الطائي :

وَلَسْتُ بِلَوَّامٍ عَلَى الْأَمْرِ بَعْدَمَا يَفُوتُ ، وَلَكِنْ عَلَّ أَنْ أَتَقَدَّمَ

وقول العجير السلولي :

لَكَ الْخَيْرُ ، عَلَّانَا بِهَا ، عَلَّ سَاعَةَ

تَمُرُ ، وَسِهْوَاءٍ مِنَ اللَّيْلِ يَذْهَبُ =

والثالث : « كَيَ » وإنما تجر ثلاثة :

أحدها : « ما » الاستفهامية ، يقولون إذا سألوا عن عِلَّةِ الشيء :
« كَيْمَةً »^(١) ، والأكثر أن يقولوا : « لِمَ » .
الثاني : « ما » المصدرية وَصَلَتْهَا كَقَوْلِهِ :

= وقول أم النخيف ، وهو سعد بن قرط :

تَرَبَّصْ بِهَا الْأَيَّامَ ، عَلَّ صُرُوفُهَا سَتَرَمِي بِهَا فِي جَاحِمٍ مُتَسَقِّرٍ
وقول رؤبة بن الحجاج :

تَقُولُ بِنْتِي : قَدْ أَنَى أَنَا كَا يَا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَا كَا

(١) وذهب الكوفيون في هذه العبارة إلى أن « كَيَ » هي المصدرية الناصبة للفعل المضارع ، وأن المضارع المنصوب بها محذوف ، وأن « مه » التي بعدها مؤلفة من « ما » التي هي اسم استفهام ، ومن هاء السكت ، وأن « ما » الاستفهامية في محل نصب مفعول به لهذا الفعل المضارع المحذوف ، وكأن قائلها قد قال لك : جئت ، فقلت له : كي تفعل ماذا ؟

وهذا تسكلف غريب ، فوق أنه يتضمن أربعة أمور كل واحد منها مما لا يجيزه جمهرة النحاة ، الأول : أن فيه حذف صلة الحرف المصدرية مع بقاء معمولها ، أما الحرف المصدرية فهو كي ، وأما صلاته فهي المضارع الذي التزموا تقديره ، وأما معمول الصلة فهو ما الاستفهامية ، والثاني : أن فيه نصب اسم الاستفهام بعامل متقدم عليه ، وقد علم أن اسم الاستفهام مما له الصدارة فلا يتقدم عليه العامل فيه ، والثالث : أن فيه حذف ألف « ما » الاستفهامية في غير حالة الجر ، وقد علم أن ألفها لا تحذف إلا في حالة الجر نحو قوله تعالى : (عم يتساءلون) ، والرابع : أن فيه حذف المنصوب مع بقاء عامل النصب ، ولم يثبت له نظير في كلام العرب .

ثم إن استعمال العرب « لمه » كثيراً في الموضع الذي استعملوا فيه « كيمه » يدل على أن معنى العبارتين واحد ، وأن كل ما بينهما أن في « كيمه » وضع حرف وهو كي في موضع حرف آخر وهو اللام .

— ٢٨٩ — * يُرَادُ الْفَتْحُ كَيْمَا يَضُرُّ وَيَنْفَعُ *

أى : للضر والنفع ، قاله الأخفش ، وقيل : « ما » كافة .

٢٨٩ — هذا الشاهد من كلام قيس بن الخطيم . وقيل : للناقة ، ثم منهم من يقول : الناقة الذبياني ، ومنهم من يقول : الناقة الجمعدى ، والذي ذكره المؤلف عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* إِذَا أَنْتَ لَمْ تَنْفَعْ فَضُرَّ فَإِنَّمَا *

المعنى : يريد أنه لا بد للإنسان من أحد وصفين يتصف به : إما أن يكون نافعا يعود الفضل منه على إخوانه وعارفيه أو على أهل جلدته جميعاً ، وإما أن يكون ضاراً بهم يقع عليهم شره وتناهم معرته ، فإن لم يكن الإنسان متصفاً بأحد هذين الوصفين فليس بإنسان على الحقيقة ؛ لأن الإنسان إنما يمتاز عن سائر الحيوان بأنه ينفع أو يضر .

الإعراب : « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه مبنى على السكون فى محل نصب بضر الآتى « أنت » فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده مبنى على الفتح فى محل رفع ، والجملة من الفعل المحذوف وفاعله هذا فى محل جر بإضافة إذا إليها « لم » حرف نفي وجزم وقلب مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « تنفع » فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، وجملة الفعل المضارع المجزوم بلم وفاعله المستتر فيه لا محل لها من الإعراب مفسرة « فضر » الفاء واقعة فى جواب إذا ، حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، ضر : فعل أمر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، وحرك بالفتح للتخلص من التقاء الساكنين وللتخفيف ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « فإنما » الفاء حرف دال على التعليل مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، إنما : حرف دال على الحصر ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « يراد » فعل مضارع مبنى للمجهول مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « الفتى » نائب فاعل يراد ، مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « كيما » كي : حرف تعليل وجر مبنى على السكون لا محل له من =

الثالث: « أن » للصدرية وَصَلَتْهَا ، نحو « جِئْتُ كَيْ تَكْرِمَنِي » إذا قدرت « أن » بعدها ؛ بدليل ظهورها في الضرورة ، كقوله :
 ٢٩٠ — • لِسَانَكَ كَيْمَا أَنْ تَقُرَّ وَتَخْدَعَا •

= الإعراب ، وما : حرف مصدرى مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « يضر » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الفاعل ، وما للصدرية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بكي ، والجار والمجرور متعلق بيراد ، وتقدير الكلام : يراد الفاعل للضر والنفع « وينفع » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، ينفع : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الفاعل .

الشاهد فيه : دخول « كي » على « ما » الصدرية ، وتقدير « ما » مصدرية في هذا الشاهد هو تخرج الأخص ، وهي عند غيره كافة كي عن عمل نصب في الفعل للضارع ، والفعل مؤول بالمصدر على القولين : بواسطة « ما » على الأول ، وبواسطة « كي » على الثاني .

٢٩٠ — هذا الشاهد من كلام جميل بن معمر العذري ، وقيل : لحسان بن ثابت الأنصاري ، وليس بشيء ، وما ذكره المؤلف ههنا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* فَقَالَتْ : أَكُلَّ النَّاسِ أَصْبَحْتَ مَا نَحْنُ *

وأول القصيدة التي منها بيت الشاهد من قول جميل بن معمر هو :

عَرَفْتُ مَصِيفَ الْحَيِّ وَالْمُتَرَبِّعَا كَمَا خَطَّتِ الْكَفَّ الْكِتَابَ الدُّرَجَمَا
 مَعَارِفَ أَطْلَالٍ لِبَنَنَةِ أَصْبَحْتَ مَعَارِفَهَا قَفَرًا مِنَ الْحَيِّ بَلَقَمَا
 اللمعة : « عرفت مصيف الحي - البيت » المصيف : مكان نزول القوم في الصيف والترفيع : مكان نزولهم وقت الربيع ، وقوله : « كما خطت الكف الكتاب المرجعا » حال منهما ، يريد أن آثار نزول القوم في الصيف وآثار نزولهم في الربيع قد انمحت وذهبت ولم يبق منها إلا ما يشبه الخط القديم الذي روجع في القراءة مرة بعد مرة =

= «عارف أطلال البيت» للمعارف : الأماكن المعروفة ، والقفر - بفتح فسكون - الموحشة ، والبلقع - بوزن جعفر - الخالي الذي لا أنيس به « فقالت : أكل الناس أصبحت - البيت » مانحا : اسم فاعل من المنح وهو الإعطاء ، وهو يتعدى إلى مفعولين ، تقول : منحت السكين درهما ، وتقر : مضارع غررته - من باب نصر - إذا خدعته وزينت له ما ليس بحسن ، وتخدع : عطف تفسير لتقر ؛ فمعناها واحد .

الإعراب : « فقالت » الفاء حرف عطف ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ؛ قال : فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، والتاء حرف دال على تأنيث المسند إليه ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، وفاعل قال ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود للخود المذكورة في بيت سابق على بيت الشاهد « أكل » الهمزة للاستفهام حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، كل : مفعول ثانٍ لما نَحَّ تقدم عليه وعلى مفعوله الأول منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وكل مضاف و « الناس » مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة « أصبحت » أصبح : فعل ماض ناقص مبنى على الفتح المقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، وتاء المخاطب اسم أصبح مبنى على الفتح في محل رفع « مانحا » خبر أصبح منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وهو اسم فاعل يعمل عمل فعله ؛ ففيه ضمير مستتر تقديره أنت ، وهذا الضمير فاعله ، وقد تقدم مفعوله الثاني « اسنانك » لسان : مفعول أول لما نَحَّ منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه مبنى على الفتح في محل جر « كيا » كي : حرف تعليل وجر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، وما : حرف زائد ، وذكر العيني أنه حرف كاف لسكى عن عمل النصب أو حرف مصدرى ، ولا وجه لما ذكره « أن » حرف مصدرى ونصب مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « تفر » فعل مضارع منصوب بأن المصدرية وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « وتخدع » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وتخدع : معطوف على تفر منصوب بالفتحة الظاهرة ، وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور =

وَالأَوَّلَى أَنْ تَقْدَرِ « كى » مصدرية فقدر اللام قبلها ؛ بدليل كثرة ظهورها معها ، نحو (إِكْمِلَا تَأْتَوَا)^(١) .

= بالكاف . والجار والمجرور متعلق بماع ، وتقدير الكلام : ما نحن لسالك كل الداس . للنفع والضرر .

الشاهد فيه : ظهور « أن » المصدرية بعد « كى » فذلك دليل على أمرين : الأول : أن « كى » دالة على التعليل وليست حرفاً مصدرية ، والثانى : أن « كى » التعليلية تقدر بعدها « أن » إذا لم تكن موجودة ؛ فأما الأول فلأنك لو جعلت « كى » مصدرية لزم أن يتوالى حرفان بمعنى واحد لا لغرض التوكيد ، وهذا ممنوع ، وأما الثانى فلأن ظهور الشيء فى بعض الأوقات دليل على أن هذا الموضع محل له ، ألا ترى أنه لما ظهرت « من » بعد « لا » النافية للجنس فى قول الشاعر :

فَقَامَ يَذُودُ النَّاسَ عَنْهَا بِسَيْفِهِ وَقَالَ : أَلَا لَا مِنْ سَبِيلٍ إِلَى هِنْدٍ

فصوا لذلك بأن بناء اسم « لا » لتضمن معنى « من » الاستغراقية ؟ ومثله ظهور « من » قبل التمييز أحياناً ، ونحو ذلك كثير فى تعليلاتهم .

ومثل بيت الشاهد فى ظهور « أن » للمصدرية بعد كى قول الشاعر :

أَرَدْتُ إِكْمِلَا أَنْ تَطِيرَ بِقِرْبَتِي فَتَقْتَرِكَهَا شَمًا بِيَيْدَاءَ بِلَقَعِ

ومثله قول الآخر ، وأنشده أبو نوان :

أَرَدْتُ إِكْمِلَا أَنْ تَرَى لِي عَثْرَةً

وَمَنْ ذَا الَّذِي يُفْطَى الْكَمَالَ فَيَكْمُلُ

(١) من الآية ٢٣ من سورة الحديد ، واعلم أولاً أنه لا خلاف بين أحد من النحاة فى أنه قد ورد عن العرب الفعل المضارع منصوباً بعد كى غير للسبوقه بلام التعليل . ولا التبعة بأن للمصدرية من غير شذوذ ولا ضرورة ، ومن ذلك قوله تعالى : (فرددناه . إلى أمه كى تقرر عينها ولا تحزن) وقوله سبحانه : (كى لا يكون دولة بين الأغنياء . منكم) ، ومن ذلك قول النابغة الذبياني :

وَقَفْتُ فِيهَا طَوِيلًا كَيْ أُسَائِلَهَا عَيَّتْ جَوَابًا ، وَمَا بِالْبَعْثِ مِنْ أَحَدٍ =

= كما أنه لا خلاف بين أحد من النحاة في أن الفعل المضارع قد جاء في نصيح الكلام من غير شذوذ ولا ضرورة منصوبا بعد كي للسبوقه بلام التعليل ، ومن ذلك الآية التي تلاها المؤلف (لكي لا تأسوا على ما فاتكم) ، وقوله تعالى : (لكي لا يكون على المؤمنين حرج في أزواج أدعيائهم) ، وقوله سبحانه : (ومنكم من يرد إلى أرذل العمر لكي لا يعلم من بعد علم شيئا) ، ومنه قول عمر بن أبي ربيعة :

إِذَا جِئْتَ فَأَمْنَحْ طَرَفَ عَيْنِكَ غَيْرَنَا

لِكَيْ يَفْلُؤُوا أَنَّ الْهَوَى حَيْثُ تَنْظُرُ

وقد جاء في قليل من كلام العرب مجيء المضارع منصوبا بعد كي وقد توسطت بينهما أن المصدرية كما في الشاهد رقم ٢٩٠ والبيتين اللذين ذكرناهما في شرحه ، وورد عنهم في قليل من كلامهم مجيء المضارع منصوبا بعد كي وقد توسطت بينهما اللام نحو قول عبد الله بن قيس الرقيات :

كَيْ لِقَاضِي رُقِيَّةَ مَا وَعَدْتَنِي غَيْرَ مُحْتَلَسٍ

ثم اعلم ثانياً أن النحاة يختلفون في الناصب للمضارع في كل وجه من هذه الوجوه ، فذهب الأخفش إلى أن الناصب للمضارع في جميع هذه الأوجه هو أن المصدرية ، فإن كانت مذكورة فالأمر ظاهر ، وإن لم تكن فهي مقدرة ، والسرف في هذا أن الأخفش يرى أن « كي » لا تكون إلا حرف جر دال على التعليل ، فإن ذكرت اللام قبلها كما في الآية الكريمة (لكي لا يعلم) وكما في قول عمر : * لكي يفلؤوا أن الهوى حيث تنظر * كانت هذه اللام للتعليل ، وكانت « كي » بدلا منها ، وكانت أن مضمرة - بعدها ، وإن ذكرت اللام بعد كي كما في قول ابن قيس الرقيات : * كي لتقضي رقية * كانت اللام بدلا من كي التعليلية ، وأن مقدرة بعدها .

وذهب الخليل بن أحمد إلى أن الناصب للمضارع في كل هذه الوجوه هو « أن » المصدرية ، فإن كانت مذكورة في الكلام فالأمر ظاهر ، وإن لم تكن مذكورة فهي مقدرة ، والسرف في ذلك أن الخليل رحمه الله لا يرى أن للمضارع ناصباً غير أن المصدرية مظهرة أو مضمرة

وذهب جمهور الكوفيين إلى أن الناصب للمضارع في جميع هذه الوجوه هو كي نفسها ، والسر في هذا أنهم يرون أن كي لا تكون إلا حرفاً مصدرياً ناصباً للمضارع مذكوراً أو مقدراً ، فإن ذكرت « أن » بعد كي كما في قول جميل : * لكيما أن تفر وتخدعا * كانت أن مصدرية أيضاً وكانت بدلاً من كي ، وإن ذكرت اللام بعد كي كما في قول ابن قيس الرقيات : * كي لتقضي رقية * كانت اللام زائدة ، ولهذا قالوا في قول العرب : « كيما » إن ثمة فعلاً مضارعاً محذوفاً ، وهو منصوب بكي ، و « مه » عبارة عن ما الاستفهامية وهاء السكت ، وما الاستفهامية منصوبة المحل بالمضارع المقدر ، وكأن قائلاً قد قال لك : جئتك ، فقلت له : كي تفعل ماذا ، وهذا تكلف لا ينبغي لك أن تفرم عليه ، فوق أنه يتضمن حذف صلة الحرف المصدري الذي هو كي ، ويتضمن نصب اسم الاستفهام بعامل متقدم عليه ، ويتضمن حذف ألف « ما » الاستفهامية في غير حالة الجر ، وكل واحد من هذه الأمور الثلاثة مما لا يجوز جمهور النحاة ارتكابه ، وقد سبق لنا ذكر ذلك (ص ٩ من هذا الجزء) .

وذهب جمهور البصريين إلى أن « كي » تكون أحياناً حرف جر دالا على التعليل ، وتكون أحياناً أخرى حرفاً مصدرياً ناصباً ؛ فهم لا يلتزمون الوجه الثاني كما التزمه الكوفيون ، ولا يلتزمون الوجه الأول الذي التزمه الأخفش .

وعندهم أن « كي » تكون حرفاً مصدرياً ناصباً للمضارع ، ولا تحتل غير هذا الوجه ، في حالة واحدة ، وهي أن تذكر اللام قبلها ، ولا تذكر أن بعدها ، نحو قوله تعالى : (لكي لا يكون على المؤمنين حرج) وقول عمر بن أبي ربيعة : * لكي يعلموا أن الهوى *

وتكون كي عندهم حرف تعليل وجر ولا تحتل غير ذلك في حالتين ، إحداهما أن تذكر اللام بعدها ، كما في قول ابن قيس الرقيات : * كي لتقضي رقية * فكى حرف تعليل ، واللام توكيد لها ، وأن مقدرة بعدها وهي الناصبة ، والحالة الثانية أن تذكر أن بعد كي ، ولا تذكر قبلها اللام ، كما في قول جميل وهو الشاهد رقم ٣٩٠ : * كيما أن تفر وتخدعا * .

والأربعة عشرَ الباقية قسمان :

(١) سبعة تجر الظاهر والمضمر ، وهى : مِنْ ، وَإِلَى ، وَعَنْ ، وَطَى ،
وَفِي ، وَالباء ، واللام ، نحو (وَمِنْكَ وَمِنْ نُوحٍ) ^(١) (إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ) ^(٢)
(إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ) ^(٣) (طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ) ^(٤) (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ) ^(٥) (وَعَلَيْهَا
وَعَلَى الْفَلَكَ تُحْمَلُونَ) ^(٦) (وَفِي الْأَرْضِ آيَاتٌ) ^(٧) (وَفِيهَا مَا تَشْتَبِه
الْأَنْفُسُ) ^(٨) (آمِنُوا بِاللَّهِ) ^(٩) (وَأَمِنُوا بِهِ) ^(١٠) (لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ) ^(١١)
(لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ) ^(١٢) .

(٢) وسبعة تختص بالظاهر ، وتبقسم أربعة أقسام :

مالا يختص بظاهر بعينه ، وهو : حَتَّى ، وَالْكَافُ ، وَالْوَاوُ ، وقد تدخل
الكاف في الضرورة على الضمير ، كقول العجاج :

= وتكون كى محتملة للوجهين في حالتين ، إحداهما أن تذكر في الكلام وحدها
فلا تتقدمها اللام ولا تتأخر عنها أن ، كما في قوله تعالى : (كى تفر عينها) وكما في قول
الناخبة : * كى أسائلها * والحالة الثانية أن تقع كى بين اللام وأن ، نحو قول الشاعر :
* لكى أن تطير * فإن اعتبرت كى تعليلية كانت مؤكدة للام وهذا أولى ، وإن
اعتبرت كى مصدرية كانت أن مؤكدة لها .

(١) من الآية ٧ من سورة الأحزاب . (٢) من الآية ٤٨ من سورة المائدة .

(٣) من الآية ٤ من سورة يونس . (٤) من الآية ١٩ من سورة الانشقاق .

(٥) من الآية ٨ من سورة البينة . (٦) من الآية ٢٢ من سورة المؤمنون .

(٧) من الآية ٢٠ من سورة الذاريات (٨) من الآية ٧١ من سورة الزخرف .

(٩) من الآية ٧ من سورة الحديد .

(١٠) من الآية ٣١ من سورة الأحقاف .

(١١) من الآية ٢٨٤ من سورة البقرة .

(١٢) من الآية ٢٥٥ من سورة البقرة .

— ٢٩١ — * وَأَمَّ أَوْعَالَ كَهَا أَوْ أَقْرَبَا *

٢٩١ — هذا بيت من الرجز المشطور ، وهو كما ذكر المؤلف للمعجاج بن روبة ، وقبل هذا البيت قوله :

* خَلَّى الذَّنَابَاتِ شَمَالًا كَثَبًا *

اللغة : الضمير المستتر في « خلى » يعود على حمار وحشى وصف الراجز أنه أراد أن يرد الماء فرأى صيادا ففر منه ، و « الذنابات » اسم موضع بعينه ، و « أم » أوعال « هضبة معروفة « شمالا » أراد ناحية الشمال ، وقوله : « كَثَبًا » - بفتح الكاف والثاء جميعاً - أى قريباً « كهأ » يريد مثل الذنابات فى البعد ؛ فالكاف للتشبيه ، والضمير يعود إلى الذنابات .

الإعراب : « خلى » فعل ماض مبنى على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى حمار الوحش الموصوف بهذه الأبيات « الذنابات » مفعول به لخلّى منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم « شمالا » ظرف مكان عامله خلى منصوب بالفتحة الظاهرة « كَثَبًا » صفة لشمالا منصوب بالفتحة الظاهرة « وأم » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، أم : معطوف على الذنابات ، وهو مضاف و « أوعال » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « كهأ » الكاف حرف تشبيه وجزمبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وها : ضمير غيبة يعود إلى الذنابات مبنى على السكون فى محل جر بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال من أم أوعال ، ومن العلماء من رواه برفع أم على أنه مبتدأ وأوعال مضاف إليه ، وعليه يكون الجار والمجرور متعلقا بمحذوف خبر المبتدأ « أو » حرف عطف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « أقرب » معطوف على الضمير المجرور محلا بالكاف ، إن رويت « أم أوعال » بالرفع مبتدأ وجعلت الجار والمجرور خبرا ، وهو حينئذ مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف للوصفية ووزن الفعل ، ومعطوف على محل الجار والمجرور إن رويت بنصب أم أوعال وجعلت الجار والمجرور حالا ، وهو على ذلك منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

=

وقول الآخر :

— ٢٩٢ — * كُهُ وَلَا كَهْنٌ إِلَّا حَاطِلًا *

= الشاهد فيه : قوله « كها » حيث جرت الكاف الضمير المتصل ، ومن شأن الكاف ألا تجر إلا الاسم الظاهر باتفاق ، أو الضمير المنفصل عند جماعة من النحاة ، والذي وقع في هذا البيت ضرورة من ضرورات الشعر لا يجوز للمتكلم أن يرتكبها .

قال الأعلم في شرح الشاهد الذي نحن بصدده : « الشاهد فيه إدخال الكاف على المضمرة تشبيهاً لها بمثل ؛ لأنها في معناها ، واستعمل ذلك عند الضرورة » اهـ . وقال النحاس : « هذا عند سيئويه قبيح ، والعلة له أن الإضمار يرد الشيء إلى أصله ؛ فالكاف في موضع مثل ، فإذا أضمرت ما بعدها وجب أن تأتي بمثل ، وأبو العباس - فيما حكاه لنا علي بن سليمان - يحيز الإضمار في هذا على القياس ؛ لأن المضمرة تحيب المظهر ، وقد نطقت به العرب ، وقد أجاز بعض النحويين : أنا كَأُت ، وأنا كَلِمَاك ، ورد أبو العباس ذلك » اهـ .

ومن دخول الكاف على الضمير المتصل للضرورة - سوى ما ذكره المؤلف - قول أبي محمد اليزيدي اللغوي النحوي مؤدب المأمون بن أمير المؤمنين الرشيد العباسي :

شَكَوْتُمْ إِلَيْنَا مَجَانِينَكُمْ وَنَشْكُو إِلَيْكُمْ مَجَانِينَفَا
فَقُولَا الْمَعَا فَاهُ كُنَّا كَهُمْ وَلَوْلَا الْبَلَاءُ لَكَانُوا كُنَّا

وقول الآخر :

لَا تَلُمْنِي فَإِنِّي كَكَ فِيهَا إِنَّمَا فِي اللَّامِ مُشْتَرِكَانِ
٢٩٢ - هذا الشاهد من كلام رؤبة بن العجاج يصف حمراً وحشياً وأتناً وحشيات ، وجعله بعلهن وهن حلائله ، والبعل : الزوج ، والحلائل - بالحاء المهملة - جمع حلية ، وهي الزوجة ، وقبل هذا الشاهد قوله :

= * فَلَا تَرَى بَعْلًا وَلَا حَلَائِلًا *

وما يختص بالزمان ، وهو : مُذْ ، وَمُنْذُ ، فأما قولهم « مَا رَأَيْتُهُ مُذْ أَنْ اللَّهُ خَلَقَهُ » فتقديره : مُذْ زَمَنِ أَنْ اللَّهُ خَلَقَهُ ، أى : مُذْ زَمَنِ خَلْقِ اللَّهِ إِيَّاهُ .

وما يختص بالنكرات ، وهو رُبُّ ، وقد تدخل في الكلام على ضمير غَيْبِيَّةٍ مُلَازِمٍ للإفراد والتذكير والتفسير بتمييز بعده مُطَابِقٍ للمعنى ، قال :

• رَبُّهُ فِتْيَةً دَعَوْتُ إِلَى مَا • — ٢٩٣

= الإعراب : « لا » حرف نفي مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « ترى » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التحذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « بعلا » مفعول به ل ترى منصوب بالفتحة الظاهرة « ولا » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، لا : حرف مزيد لتأكيد النفي « حلائلا » معطوف على قوله بعلا ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، والألف للإطلاق « كه » الكاف حرف تشبيه وجر مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، والماء ضمير غيبة يعود إلى الحمار الوحشي الموصوف في هذه الآيات مبنى على الضم في محل جر بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف حصة لعل « ولا » الواو حرف عطف ، لا : حرف زائد لتأكيد النفي « كهن » جار ومجرور معطوف على الجار والمجرور السابق « إلا » أداة حصر ، حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « حاظلا » حال من قوله بعلا السابق الموصوف بالجار والمجرور الأول ، وهذا الوصف هو الذى سوغ مجيء الحال منه لأنه نكرة ، هذا إن جلت ترى بصرية تكفى بمفعول واحد ، وهو الأظهر ، فإن جمعت ترى عليه فقوله « حاظلا » مفعول ثان ل ترى منصوب ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « كه » وقوله : « كهن » حيث جر الضمير في اللوذين بالكاف .

٢٩٣ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وما ذكره للؤلف

ههنا صدر بيت من الخفيف ، وعجزه قوله :

• يُوْرِثُ الْمَجْدَ دَائِبًا فَأَجَابُوا •

اللفظة : « فتية » - بكسر الفاء وسكون التاء - جمع فتى ، وتقول : هو فتى بين =

== الفتوة ، والفتوة : الحرية والكرم «دعوت» أراد ناديت ، والدعاء والنداء بمعنى واحد ، وانظر إلى قول الشاعر :

وَدَاعٍ دَعَا يَأْمَنُ يُجِيبُ إِلَى النَّدَى فَلَمْ يَسْتَجِبْهُ عِنْدَ ذَلِكَ مُجِيبٌ
« يورث المجد » المجد : الكرم ، ويورثه : أى يكسبه ويخلفه « دائماً » يريد مداوماً على دعائهم مجتهداً فيه ، وتقول : دأب الرجل على عمله ، ودأب فيه ، إذا تابر عليه واجتهد فيه .

الإعراب : « ربه » رب : حرف تقليل وجر شبهة بالزائد مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، والهاء ضمير غيبة يعود إلى فتية المميز له المتأخر عنه مبنى على الضم ، وله محلان أحدهما جر برب والثانى رفع بالابتداء « فتية » تمييز لضمير الغيبة المحرور محلاً برب منصوب بالفتحة الظاهرة « دعوت » دعا : فعل ماض مبنى على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، وتاء المتكلم فاعله مبنى على الضم فى محل رفع ، والجملة من الفعل وفاعله فى محل نصب نعت لفتية « إلى » حرف جر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « ما » اسم موصول مبنى على السكون فى محل جر بإلى ، والجار والمجرور متعلق بدعوت « يورث » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول « المجد » مفعول به ليورث منصوب بالفتحة الظاهرة ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول « دائماً » حال من ضمير المتكلم فى قوله دعوت منصوب بالفتحة الظاهرة « فأجابوا » الفاء حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، أجب : فعل ماض مبنى على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة لوأوا الجماعة ، وأووا الجماعة فاعله مبنى على السكون فى محل رفع ، والجملة معطوفة بالفاء على جملة دعوت .

الشاهد فيه : قوله « ربه فتية » حيث جرت « رب » ضميراً مفرداً مذكراً مع أن مفسره جمع ؛ فدل ذلك على أنه يجب إفراد الضمير وتذكيره مهما يكن مفسره ، وإنما كان ذلك كذلك لأن هذا التمييز لازم لا يجوز تركه ، فتركوا بيان المراد من الضمير للتمييز .

وما يختص بالله وَرَبُّ مضافاً للكعبة أو لياء التكلم، وهو التاء، نحو
(وَتَأْتِيهِ لَأَكِيدَنَّ) ^(١) و «تَرَبُّ الكَعْبَةِ» و «تَرَبُّي لَأَفْمَلَنَّ» وَنَدَرَ
«تَالرَّحْنِ» و «تَحْيَاكَ» .

فصل : في ذكر معاني الحروف .

١ـ « مِنْ » سبعة مَعَانٍ :

أحدها : التبعيض، نحو (حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ) ^(٢)، ولهذا قرئ :
(بَعْضَ مَا تُحِبُّونَ) ^(٣) .

والثاني : بيان الجنس ^(٤)، نحو (مِنْ أَشَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ) ^(٥) .

والثالث : : ابتداء الغاية المسكانية باتفاق ، نحو (مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ) ^(٦)،
والزمانية خـ لافاً لأكثر البصريين ^(٧)، ولنا قوله تعالى : (مِنْ أَوَّلِ

(١) من الآية ٥٧ من سورة الأنبياء .

(٢) من الآية ٩٢ من سورة آل عمران . .

(٣) هذه قراءة ابن مسعود رضي الله عنه .

(٤) أكثر ما تقع « من » التي لبيان الجنس بعد « ما » و « مهما » لفرط
إيهامهما ، نحو (ما يفتح الله للناس من رحمة) (ما تفسخ من آية) (مهما تأتينا به
من آية) ، وقد تقع بعد غيرها نحو قوله تعالى : (ويلبسون ثياباً خضراً من سندس)
ونحو الآية التي ذكرها المؤلف ، والشاهد فيها في « من » الثانية ، فأما الأولى فقليل :
إنها زائدة ، وقد أنكر جماعة من النحاة مجيء « من » لبيان الجنس ، وقالوا :
من في (من سندس) وفي (من ذهب) للتبعيض .

(٥) من الآية ٣١ من سورة الكهف .

(٦) من الآية ١ من سورة الإسراء .

(٧) اعلم أن محل النزاع بين النحويين إنما هو في مجيء « من » لابتداء الغاية =

يَوْمٍ) ^(١)، والحديث «فَمَطَرْنَا مِنَ الْجُمُعَةِ إِلَى الْجُمُعَةِ» ^(٢)، وقول الشاعر :

— ٢٩٤ — * تُخَيِّرَنَ مِنْ أَزْمَانٍ يَوْمَ حَلِيمَةٍ *

= الزمانية ؛ فأهل الكوفة يثبتونه ، وأهل البصرة يمتنعونه ، وأما ورودها لابتداء الغاية في السكان والأحداث والأشخاص فلا خلاف فيه ، وقد استدل الكوفيون على مجيئها لابتداء الغاية في الزمان بقوله تعالى : (لمسجد أسس على النقيض من أول يوم أحق أن تقوم فيه) ولا شك أن (أول يوم) من الزمان ، وكذا قوله تعالى : (إذا نودى للصلاة من يوم الجمعة) وبالحديث الذي ذكره المؤلف ، وبيت النابغة الذي ذكره أيضاً ، وسيأتي القول عليه ، وبقول زهير بن أبي سلمى للزنى :

لَمِنَ الدِّبَارِ بِقَمَةِ الْحِجْرِ أَقْوَيْنَ مِنْ حَجَجٍ وَمِنْ دَهْرٍ

وزعم البصريون أن « من » في الآية الأولى لابتداء الغاية في الأحداث ، وأن التقدير : من تأسيس أول يوم ، وذهبوا إلى أن « من » في الآية الثانية للظرفية ، لا للابتداء ، وقدروا مضافا في الكلام لتكون « من » لابتداء الغاية في الأحداث ، أى : من صلاة يوم الجمعة ، وكذلك فعلوا في بيت النابغة ، فقدروه : من استمرار يوم حليلة ، وأنكروا رواية بيت زهير ، وذكروا أن الرواية الثابتة الصحيحة * أقوين مذ حجج ومذ دهر * وستأتي للمؤلف (الشاهد رقم ٣٠٠) ، ولئن سلمت رواية الكوفيين فيه فإن تأويلها ممكن ، ومما أولوها به تقدير مضاف ليكون « من » لابتداء الغاية في الأحداث ، أى : من مرور حجج ومرور دهر ، أو تقدير « من » تعليلية ، أى : أقوين من أجل مرور حجج ومرور دهر ، والظاهر من عبارة المؤلف في المعنى اختيار مذهب البصريين ، خلافا لما اختاره هنا .

(١) من الآية ١٠٨ من سورة التوبة .

(٢) هذا حديث رواه البخارى في الاستسقاء من حديث شريك بن عبد الله بن

أبي عمر عن أنس .

٢٩٤ — هذا الشاهد من كلام للنابغة الذبياني يمدح به عمرو بن الحارث

الأمرج أحد الملوك الفسائيين ، وما ذكره المؤلف ههنا صدر بيت من الطويل ،

ومعجزة قوله :

=

.

= * إِلَى الْيَوْمِ قَدْ جُرْبَنَّ كُلَّ التَّجَارِبِ *

اللغة : « تخيرن » - بالبناء للمجهول - مضارع الاختيار عليهن ، ونون الإناث تعود إلى السيوف المذكورة في بيت سابق على البيت المستشهد به ، وهو قوله :

وَلَا عَيْبَ فِيهِمْ غَيْرَ أَنْ سَيُوفَهُمْ يَهِنٌ فُلُولٌ مِنْ قِرَاعِ الْكَتَائِبِ

ويوم حليلة : هو اليوم الذي سار فيه المنذر بن المنذر ، ملك الحيرة - بكسر الحاء المهملة - بعرب العراق ، إلى الحارث الغساني ، وهو يوم من أيام العرب المشهورة ، وفيه ورد المثل : ما يوم حليلة بسر « جربن » بالبناء للمجهول أيضاً - أى اختبرن وابتلين وامتنحن ، وأراد أنه قد أظهرت التجربة صفاء جوهرهن ونقاء معدنهن وجودة صقالهن وشدة فتكهن « كل التجارب » التجارب : جمع تجربة ، وهى الاختبار والامتحان والابتلاء ، ونصب كل هنا على المفعولية المطلقة مثل « كل الظن » فى قول الشاعر ، وقد مضى الاستشهاد به فى باب المفعول المطلق (وهو الشاهد رقم ٢٤٦) :

وَقَدْ يَجْمَعُ اللَّهُ الشَّيْئَتَيْنِ بَعْدَمَا يَظُنَّانِ كُلُّ الظَّنِّ أَنْ لَا تَلَاقِيَا

الإعراب : « تخيرن » تخير : فعل ماض مبني للمجهول ، مبني على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، ونون النسوة نائب فاعله ، مبني على الفتح فى محل رفع « من » حرف جر دال على ابتداء الغاية الزمانية ، مبني على السكون لا محل له من الإعراب « أزمان » مجرور بمن ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، وهو مضاف و « يوم » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وهو مضاف و « حليلة » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وقد كان حقه أن يمنع من الصرف للعلمية والتأنيث فيجره بالفتحة نيابة عن الكسرة ويمنعه التنوين ، ولكنه لما اضطر لإقامة الوزن نونه ، واستتبع ذلك أن يجره بالكسرة الظاهرة « إلى » حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب « اليوم » مجرور بإلى وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بتخير « قد » حرف تحقيق ، مبني على السكون لا محل له =

والرابع : التنصيص على العموم ، أو تأكيد التنصيص عليه ^(١) ، وهي

= من الإعراب « جربن » جرب : فعل ماض مبني للمجهول ، مبني على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، ونون الندوة العائد إلى السيوف نائب فاعل : مبني على الفتح في محل رفع « كل » مفعول مطلق عامله جرب ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وكل مضاف و « التجارب » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « من أزمان » فإن ظاهره أن « من » فيه للدلالة على ابتداء الغاية في زمان ، وقد ذهب إلى ذلك الكوفيون ، وردة البصريون بأن الكلام على تقدير مضاف ، أي : من استمرار يوم حليلة ، وقد بينا ذلك فيما مضى قريباً .

(١) اعلم أولاً أن « من » التي تدل على التنصيص على العموم هي التي يكون مدخولها لفظاً غير الألفاظ الدالة على العموم بنفسها ، نحو « ما جاءني من رجل » فإنه لولا وجود « من » لجاز لك أن تعتبر المنفي محييه هو الرجل الواحد أو جنس الرجال ، ولولا وجود « من » أيضاً لجاز لك أن تقول : « ما جاءني رجل بل رجلان » فلما وجدت « من » امتنع عليك أن تفهم أن المنفي محييه واحد ، وامتنع عليك أن تقول : « بل رجلان » وأما التي تدل على تأكيد التنصيص على العموم فهي التي يكون مدخولها لفظاً من الألفاظ الدالة على العموم بنفسها - وذلك مثل أحد ، وديار ، وعريب - نحو « ما جاءني من أحد » ونحو « ما لقيت من ديار » ، ونحو « ما في هذه الدار من عريب » .

ثم اعلم ثانياً أن المواضع التي تزداد فيها « من » على وجه التفصيل تسعة مواضع :

الموضع الأول : تزداد قبل الفاعل ، نحو قولك « ما جاء من أحد » وقال الله تعالى : (ما يأتيهم من ذكر من ربهم محدث) فذكر : فاعل يأتي ، وقد زيدت قبله من ، وقبلها ما النافية .

الموضع الثاني : تزداد قبل النائب عن الفاعل ، نحو قولك « ما اتهم من أحد بهذه النهمة » فأحد : نائب فاعل اتهم المبني للمجهول ، وقد زيدت قبله من وقبلها ما النافية . =

الزائدة ، ولها ثلاثة شروط : أن يسبقها نفي ، أو نهى ، أو استفهام^(١)

= الموضع الثالث : تزداد قبل المبتدأ ، نحو قولك : « ما من أحد يذهب إلى مثل ما ذهبت إليه » وقال الله تعالى : (هل من خالق غير الله يرزقكم) خالق : مبتدأ ، وقد زيدت قبله من ، وقبلها هل الاستفهامية .

الموضع الرابع : تزداد قبل اسم كان ، نحو قولك « لم يكن لك من عذر » وقال الله تعالى : (ما كان على النبي من حرج) حرج : اسم كان ، وقد زيدت قبله من وقبلها ما النافية .

الموضع الخامس : تزداد قبل المفعول به ، نحو قولك : « هل اتخذت من سبب لتفعل ما فعلت » ، وقال الله تعالى : (هل تحس منهم من أحد) ، فأحد : مفعول به لتحس ، وقد زيدت قبله من ، وقبلها هل الاستفهامية .

الموضع السادس : تزداد قبل المفعول الأول من مفعولى ظن وأخواتها ، نحو قولك « ما ظننت من أحد يذهب إلى مثل ما ذهبت إليه » .

الموضع السابع : تزداد قبل المفعول الأول من مفعولات أعلم وأخواتها ، نحو قولك « ما أعلمت من أحد أنك مسافر » .

الموضع الثامن : تزداد قبل المفعول الأول من مفعولى أعطى ، نحو قولك « ما أعطيت من أحد مثل ما أعطيتك » .

الموضع التاسع : تزداد قبل المفعول الثانى من مفعولى أعطى ، نحو « ما منحت أحدا من دينار » .

وكل هذه المواضع يصدق عليها أنها فاعل أو مفعول أو مبتدأ .

(١) ذهب الكوفيون إلى أنه لا يشترط فى مجرور « من » الزائدة إلا شرط واحد ، وهو أن يكون مجرورها فاعلا أو مفعولا أو مبتدأ ، ولا يشترط أن يتقدم عليها نفي أو استفهام أو نهى .

واستدلوا على ذلك بورودها زائدة فى الكلام الموجب الذى لم يتقدمه نفي ولا نهى ولا استفهام فى كلام العرب ، من ذلك قولهم « قد كان من مطر » وقولهم « قد كان من حديث غفل عفى » ووجه الدلالة من هاتين العبارتين أن « كان » فيهما تنامة ، نهى محتاجة إلى فاعل ، و « من » فيهما زائدة ، و « مطر » فى العبارة =

الأولى فاعل ، و « حديث » في العبارة الثانية فاعل أيضاً ، وكل منهما مرفوع بضمّة مقدره على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد .
وقد أجاب العلماء عن هذا الاستدلال بأنه لا يتعين في واحدة من العبارتين أن يكون فاعل كان هو الاسم الذي دخلت عليه من ، لجواز أن يكون الفاعل في كل منهما ضميراً مستترا تقديره هو يعود إلى اسم فاعل كان ، وكأن قائل « قد كان من مطر » قد قال : قد كان هو - أى السكّان - من مطر ، وكأن قائل « قد كان من حديث » قد قال : قد كان هو - أى السكّان - من حديث ، ولئن سلمنا أن الاسم الذي دخلت عليه من هو الفاعل فلا نسلم أنه لم يتقدم عليه نفى أو استفهام بهل ، بل ندعى أنه قد سبقه استفهام بهل ، وندعى أن هذا الكلام واقع في جواب كلام وأنه وارد على سبيل حكاية ما تسكّم به المستفهم ، وكأن قائلاً قد قال : هل كان من مطر ! فقل له : قد كان من مطر ، وكأن قائلاً قد قال : هل كان من حديث ! فقل له : قد كان من حديث ، وهذا تسكّف لا نرى لك أن تذهب إليه .

وذهب الأخفش والكسائي وهشام إلى أنه يجوز زيادة « من » بغير شرط ، فتراد بعد الإيجاب وبعد النفي ، ويجوز أن يكون مدخولها معرفة وأن يكون نكرة ، ويجوز أن يكون واقعا في أحد مواقع الإعراب التي فصلناها لك فيما سبق ويجوز أن يكون واقعا في غير هذه المواقع .

واستدلوا على ذلك بأنها جاءت زائدة ومجروورها معرفة ولم يسبقها نفى أو شبهه في قوله تعالى : (يغفر لكم من ذنوبكم) زعموا أن « من » في هذه الآية الكريمة زائدة ، وذنوبكم : مفعول به ليغفر ، وهو معرفة لإضافته إلى الضمير ، ولم يتقدم عليه نفى ولا شبهه ، وزعموا أنهم ذهبوا إلى تقدير من زائدة في الآية الكريمة لكي يتطابق معناها مع قوله تعالى : (إن الله يغفر الذنوب جميعا) واستدلوا أيضاً بقوله تعالى : (إن تبدوا الصدقات فنعما هي ، وإن تخفوها وتؤتوها الفقراء فهو خير لكم ويكفر عنكم من سيئاتكم) زعموا أن من زائدة ، وسيئاتكم : مفعول به ليكفر ، وهذا المفعول معرفة لإضافته إلى الضمير ، ولم يتقدم على من نفى ولا شبهه .

والجواب عن هذا الاستدلال أنا لا نسلم أن « من » في الآيتين الكريمتين =

بِهَلْ^(١)، وأن يكون مجرورها نكرةً، وأن يكون إما فاعلاً، نحو (مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرِ) ^(٢) أو مفعولاً، نحو (هَلْ تَحِيسُ مِنْهُمْ مِنْ أَحَدٍ) ^(٣) أو مبتدأً،

زائدة، بل هي أصلية. ومعناها التبعض، وبديل لصحة ذلك أنك لو قلت: يغفر لكم بعض ذنوبكم، ويكفر عنكم بعض سيئاتكم؛ لكان معنى صحيحاً لا غبار عليه، وقولهم أردنا مطابقة الآية لقوله تعالى: (إن الله يغفر الذنوب جميعاً) قلنا: المدار على ألا يكون بين هذه الآية والآية المستدل بها تناقض، ولا تناقض على ما ذكرنا من المعنى، فإن الذي يناقض غفران جميع الذنوب هو عدم غفران شيء منها، فأما غفران بعضها دون بعض فلا يناقضه، وما الذي ينكر من أن يكون عمل من أعمال البر في ظرف معين مقتضياً عند الله تعالى غفران كل الذنوب. وعمل آخر من أعمال البر. أو العمل الأول نفسه في ظرف آخر مقتضياً عنده سبحانه غفران بعض الذنوب لا كلها، بل هذا الذي نذهب إليه أولى بأن نأخذ به، لأن أعمال البر ليست كلها سواء، ولا ظروف للكافرين سواء.

(١) جعل الفارسي الشرط كالنفي، واستشهد لذلك بقول زهير بن أبي سلمى اللزني:

وَمَهْمَا تَكُنْ عِنْدَ امْرِئٍ مِنْ خَلِيقَةٍ

وَإِنْ خَالَهَا تَخْفَى عَلَى النَّاسِ تُعَلِّمُ

(٢) من الآية ٢ من سورة الأنبياء، فذكر في الآية الكريمة فاعل يأتيهم، وهو نكرة مسبوق بحرف النفي الذي هو ما، وقال بعض العلماء: إن زيادة من مع المنصوب أحسن من زيادتها مع المرفوع، وتوجيه ذلك أن زيادتها مع المنصوب واقعة في الموقع الذي اعتاد العرب استعمال حروف الجر فيه لأن حروف الجر إنما تدخل في الكلام لتعدي معاني الأفعال إلى الأسماء، والتعدي إنما تكون إلى المنصوب؛ فإذا زدتها مع المرفوع تكون قد زدتها في غير المحل الذي تعود العرب استعمالها فيه.

(٣) من الآية ٩٨ من سورة مريم، ومن المفعول الذي تراد معه من: المفعول المطلق، وقد خرج أبو البقاء على زيادتها مع المفعول المطلق قوله تعالى (ما فرطنا =

نحو (هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرِ اللَّهِ)^(١) .

والخامس : معنى البدل ، نحو (أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ)^(٢) .

والسادس : الظرفية ، نحو (مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ ؟)^(٣) (إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ)^(٤) .

والسابع : التعليل ، كقوله تعالى : (مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ أُغْرِقُوا)^(٥) ،
وقال الفرزدق :

* يُبْغِضِي حَيَاءً وَيُبْغِضِي مِنْ مَهَابَتِهِ^(٦) *

= في الكتاب من شيء) وقوله سبحانه (وما يضرّونك من شيء) فجعل « شيء » في الآية الأولى بمعنى تفریط ، وفي الآية الثانية بمعنى ضرر .

(١) من الآية ٣ من سورة فاطر .

(٢) من الآية ٣٨ من سورة التوبة ، وأنكر قوم مجيء من البدل ، وقال : إن التقدير في الآية الكريمة : أَرْضَيْتُمْ الحياة الدنيا بدلا من الآخرة ، فالجار والمجرور - وهو « من الآخرة » متعلق بمحذوف حال من الحياة الدنيا ، وتقدير الكلام : بدلا من الآخرة ، وعلى هذا يكون المفيد للبدل هو متعلق من ، لا من نفسها ، وهذا تكلف كما لا يخفى عليك .

(٣) من الآية ٤٠ من سورة فاطر .

(٤) من الآية ٩ من سورة الجمعة .

والقول بأن « من » تفيد الظرفية زمانية أو مكانية هو قول الكوفيين ، وقال البصريون : هي في الآيتين لبيان الجنس كما في قوله تعالى (ما ننسخ من آية) .

(٥) من الآية ٢٥ من سورة نوح .

(٦) هذا الشاهد من كلمة يقولها الفرزدق في مدح زين العابدين على بن الحسين بن =

وللأَمِ اثنا عشرَ مَعْنَى :

أحدها : الملك ، نحو (اللَّهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ)^(١) .

والثاني : شِبْهُ الْمَلِكِ ، وَيُمَيِّزُ عَنْهُ بِالِاخْتِصَاصِ^(٢) ، نحو « الْمَرْجُ لِلدَّابَّةِ » .

والثالث : التَّمْدِيدُ ، نحو « مَا أَضْرَبَ زَيْدًا لِعَمْرٍو » .

والرابع : التَّعْلِيلُ ، كَقَوْلِهِ :

* وَإِنِّي لَتَمْرُوفٍ لِّلذِّكْرِ الْكِهْزَةِ^(٣) *

والخامس : التَّوَكِيدُ ، وَهِيَ الزَّائِدَةُ ، نَحْوُ قَوْلِهِ :

* مُلْكًا أَجَارَ لِمُسْلِمٍ وَمُعَاهِدٍ * — ٢٩٥

= طي بن أبي طالب ، وقد مضى ذكره في باب النائب عن الفاعل (ش ٢٢٧) وما ذكره المؤلف صدر البيت ، وعجزه قوله :

* فَمَا يُكَلِّمُ إِلَّا حِينَ يَبْتَاسِمُ *

الشاهد هنا في قوله « من مهابة » فإن « من » فيه حرف دال على التعليل .

هذا ، وقد زاد قوم على معاني من التي ذكرها المؤلف ثامنا وهو المجاوزة كهن نحو قوله تعالى (فَوَيْلٌ لِلْقَاسِيَةِ قُلُوبِهِمْ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ) أى عن ذكر الله ، وتاسما وهو الانتهاء نحو قولك « قربت منه » أى إليه ، وعاشرا وهو الاستعلاء نحو قوله تعالى (ونصرناه من القوم) أى عليهم ، وخرجها قوم على التضمين ، وزاد قوم معاني آخر لم نجد بدا من تركها ، ١- في كل واحد منها من النظر .

(١) من الآية ٢٦ من سورة لقمان .

(٢) ومنه نوع يعبر عنه باسم الاستعقاق ، نحو « الويل لنا كاشين » و « المذاب للكافرين » .

(٣) قد تقدم ذكر هذا الشاهد قريبا في باب للفعول له (ش ٢٥٣) فارجع إليه هناك .

٢٩٥ — هذا الشاهد من كلام ابن ميادة الرماح بن أبرد ، يمدح عبد الواحد بن سليمان بن عبد الملك بن مروان ، وقد كان عبد الواحد أميراً بالمدينة ، وقد روى =

= أبو الفرج الأصبهاني في كتابه الأغاني (٢ / ١١٥ بولاق) بيت الشاهد في ضمن أبيات لابن ميادة يقولها في عبد الواحد هذا ، وأول هذه الأبيات قوله :

مَنْ كَانَ أَخْطَاهُ الرَّبِيعُ فَإِنَّمَا نَضْرَ الْجَازُ بِغَيْثِ عَبْدِ الْوَاحِدِ
إِنَّ الْمَدِينَةَ أَصْبَحَتْ مَعْمُورَةً بِمُتَوَجِّحِ حُلُومِ الشَّمَائِلِ مَا جِدِ
وما ذكره المؤلف عجز بيت من الكامل ، وصدره قوله :

• وَمَلَكَتْ مَا بَيْنَ الْعِرَاقِ وَيَثْرِبِ •

اللغة : « وملكت » أراد بالملك همنا السلطة والولاية ، يعنى امتدت سلطتك في هذه الرقعة من الأرض وانبسط نفوذك على قطانها « يثرب » هو الاسم القديم لطيبة مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم ، سميت باسم بانيها وهو رجل من العماقة ، وقد ورد هذا الاسم في القرآن الكريم في قوله تعالى : (يا أهل يثرب لا مقام لكم) وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن إطلاق هذا الاسم عليها ، وسماها طيبة « أجار » هو في جميع الأصول التي وقفنا على رواية الأبيات فيها بالجيم والراء المهملة ، ومعناه حفظ وحى ، وذكر العيني وحده أنه بمعنى عدى ، وكأنه قرأه بالزاي « معاهد » بفتح الهاء أو كسرهما - اسم لسكل من يدخل بلاد المسلمين بههد من إمامهم .

المعنى : بقول : لقد امتدت سلطتك أيها الأمير على رقعة فسيحة من الأرض تشمل ما بين العراق ويثرب ، وإن سلطانك لعادل قوى ، فقد رعى حقوق الناس وضمن مصالحهم وتكفل لهم بالطمأنينة والرغد ، من غير تفرقة بين المسلمين الذين هم أهل البلاد وغيرهم ممن يدخل تحت سلطانك بههد من أهلها وأمان من حكامها .

الإعراب : « ملكت » ملك : فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، وتاء المخاطب فاعله مبني على الفتح في محل رفع « ما » اسم موصول مفعول به للملك ، مبني على السكون في محل نصب « بين » ظرف مكان متعلق بمحذوف صلة الاسم الموصول ، وبين مضاف و « العراق » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « ويثرب » الواو حرف عطف ، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، يثرب : معطوف على العراق ، مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، وكان حقه أن يجره بالفتحة نيابة عن الكسرة ويمنه من الصرف لاعلمية والتأنيث المعنوي كما جاء في =

وأما (رَدِفَ لَكُمْ)^(١) ، فالظاهر أنه ضُمِّنَ معنى اقترَب ؛ فهو مثل (اقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ)^(٢) .

= الآية الكريمة فإنه علم على مدينة معينة كما علمت في لغة البيت ، ولكنه لما اضطر لإقامة الوزن نونه وجره بالكسرة الظاهرة . كما فعل النابغة الذبياني في قوله « يوم حليلة » في الشاهد السابق « ملكا » مفعول مطلق عامله قوله ملكت السابق منصوب بالفتحة الظاهرة « أجار » فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ملك ، والجملة من الفعل الماضي وفاعله في محل نصب صفة للملك « لمسلم » اللام حرف جر زائد لا يدل على معنى ، مبني على الكسر لا محل له من الإعراب ، ومسلم : مفعول به لأجار ، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « ومعاهد » الواو حرف عطف ، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، معاهد : معطوف على مسلم وقد أجرى العطف ههنا على لفظ المعطوف عليه ، فهو مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « لمسلم » فإن اللام فيه زائدة لجرد التوكيد ، وذلك لأن « أجار » يتعدى بنفسه ، وقد تقدم على معموله ؛ فليس بحاجة إلى اللام .

(١) من الآية ٧٢ من سورة النمل ، والذي ذهب إلى أن اللام في قوله تعالى (ردف لكم) زائدة هو أبو العباس المبرد ، وتبعه على ذلك قوم ، ولم يرتض هذا التخريج قوم تبعهم المؤلف ، وقالوا : إن (ردف) ضمن معنى اقترَب ، فتعدى باللام كما تعدى اقترَب في قوله تعالى (اقترَب للناس حسابهم) .

(٢) من الآية ١ من سورة الأنبياء ، ومن اللام الزائدة اللام المعترضة بين المضاف والمضاف إليه ، كاللام التي في قول الشاعر :

يَا بُؤْسَ لِلْحَرْبِ الَّتِي وَضَعْتَ أَرَاهِطَ فَاسْتَرَحُوا

أصل الكلام : يا بؤس الحرب ، فزاد اللام بين المضاف والمضاف إليه تقوية لمعنى الاختصاص الذي تفيد أصله الإضافة ، وقد اختلف النحاة في انجرار ما دخلت عليه اللام هل هو بالإضافة كما كان قبل دخول اللام ، أم هو باللام ؟ والذي نرجحه لك أن تعتبر الجر باللام ، لأن هذا هو الظاهر ولا مقتضى للمدول عنه ، وأيضاً لما علم من أن حرف الجر لا يعلق عن العمل .

والسادس : تقوية العامل الذى ضَعُفَ : إما بكونه فَرَعًا فى العمل ^(١) ، نحو (مُصَدِّقًا لِمَا مَعَهُمْ) ^(٢) (فَعَالَ لِمَا يُرِيدُ) ^(٣) ، وإما بِتَأْخُرِهِ عَنِ الْمَعْمُولِ ، نحو (إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّوْيَا تَعْبُرُونَ) ^(٤) ، وليست المقوية زائدة محضة ، ولا مُعَدِّيَّةٌ محضة ، بل هى بينهما .

والسابع : انتهاء الغاية ، نحو (كُلُّ يَجْرَى لِأَجَلٍ مُّسَمًّى) ^(٥) .

والثامن : القسم ، نحو « لَللّهِ لَا يُؤَخِّرُ الْأَجَلَ » ^(٦) .

والتاسع : التَّعَجُّبُ ، نحو « لَللّهِ دَرَكٌ ! » ^(٧) .

والعاشر : الصَّيْرُورَةُ ، نحو :

(١) العامل الفرع عن عامل آخر هو المصدر ومثاله قوله « ساءنى ضرب على لخالد) واسم الفاعل ، ومنه الآية الأولى فى أمثلة المؤلف ، واسم المفعول نحو قولك « زيد معطى للدراهم » وأمثلة للمباعدة ، ومن أمثله الآية الثانية فى أمثلة المؤلف .

(٢) من الآية ٩١ من سورة البقرة .

(٣) من الآية ١٦ من سورة البروج .

(٤) من الآية ٤٣ من سورة يوسف .

(٥) من الآية ١٣ من سورة فاطر .

(٦) وتختص اللام المستعملة فى الدلالة على القسم بالدخول على لفظ الجلالة ، وسر ذلك أنها تأتى خلفا للتاء ، والتاء أكثر ما تستعمل مع لفظ الجلالة نحو قوله تعالى : (وتالله لأكيدن أصنامكم) .

(٧) فإن قلت : فقد قال النحاة : إن قول العرب « لله درك » يدل على التعجب ، والظاهر من ذلك أن الجملة كلها هى الدالة على التعجب ، فكيف زعمتم هنا أن اللام وحدها تدل على التعجب ؟

فالجواب عن هذا أن نذكر لك أن ما قالوه فى باب التعجب هو الصواب ، وأما قولهم هنا إن اللام تدل على التعجب فهو من باب نسبة ما للكل إلى ما للجزء ؛ فهو مجاز مرسل علاقته السكينة والجزئية .

— ٢٩٦ — * لِدُوا لِمَوْتٍ وَابْنُوا لِلْخَرَابِ *

٢٩٦ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وهذا الذي ذكره المؤلف هنا صدر بيت من الوافر ، وعجزه قوله :

* فَكَلَّكُمُ يَصِيرُ إِلَى الذَّهَابِ *

اللغة : « لدوا » فعل أمر مسند لواو الجماعة من الولادة ، تقول : ولد يلد لد ، مثل وعد يعد عد ، ووصف يصف صف ، ومن شواهد استعمال الماضي من هذا الفعل قول الشاعر ، وهو من شواهد النحاة في باب النائب عن الفاعل :

وَلَوْ وَلَدَتْ قَفِيرَةٌ جَرَوْ كَلْبٍ لَسُبَّ بِذَلِكَ الْجُرْوِ الْكِلَابَ
ومن شواهد استعمال المضارع منه قول الله تعالى في سورة الصمد (لم يلد) وقول

الشاعر :

إِذَا مَا انْتَسَبْنَا لَمْ تَلِدْنِي لثِيْمَةً وَلَمْ تَجِدِي مِنِّي أَنْ تُقِرِّي بِهِ بُدَاً
ومن شواهد استعمال فعل الأمر ما في بيت الشاهد « لدوا للموت » والموت : هو انتهاء الحياة بنحمود حرارة البدن وبطلان حركته « وابنوا للخراب » الخراب - بفتح الحاء المعجمة - هو ضد العمران ، وتقول : عمرت الدار تعمر - بوزن فرح يفرح - إذا أهلت بسكانها .

الإعراب : « لدوا » فعل أمر مبني على حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة ، وحرك آخره بالضم لمناسبة واو الجماعة ، وواو الجماعة فاعله مبني على السكون في محل رفع « الموت » اللام حرف جر مبني على الكسر لا محل له من الإعراب ، والموت : مجرور باللام ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بقوله لدوا « وابنوا » الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، ابن : فعل أمر مبني على حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة ، وواو الجماعة فاعله مبني على السكون في محل رفع ، والجملة من فعل الأمر وفاعله معطوفة بالواو على جملة لدوا « للخراب » اللام حرف جر مبني على الكسر لا محل له من الإعراب ، الخراب : مجرور باللام ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بقوله ابنوا « فكلكم » الفاء حرف دال على التعليل مبني على الفتح لا محل له = (٣ — أوضح للمسالك ٣)

والحادى عشر : البَعْدِيَّة ، نحو (أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ)^(١) ،
أى : بَعْدَهُ .

== من الإعراب ، كل : مبتدأ مرفوع بالضمّة الظاهرة ، وكل مضاف وضمير المخاطبين مضاف إليه « يصير » فعل مضارع ناقص مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى كل « إلى » حرف جر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « الذهاب » مجرور بإلى وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر يصير ، وحمله يصير واسمه وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو كل ، وجمله المبتدأ وخبره لا محل لها من الإعراب تعليلية .

الشاهد فيه : قوله « للموت » وقوله « للخراب » فإن اللام فيهما ليست دالة على التعليل ؛ إذ لا يعقل أن أحدا يفهم أن علة البناء والسبب الحامل عليه هو الخراب ، وأن علة الولادة هى الموت ، وإنما هذان أمران يصير المسأل إليهما من غير أن يكون أحدهما باعثا وحافزا .

ونظير ذلك قوله تعالى (فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا) فإن الباعث الذى بعث فرعون وقومه على التقاط موسى هو أن يكون لهم قرّة عين وأن يتخذوه ولدا ، لكن صادف أن صارت عاقبته ومآله أن كان لهم عدوا .

هذا ، وقد منع بعض النحاة أن تجيء اللام للصيرورة ، وزعم أنها لا تنفك عن التعليل ، وهذا الفريق يجعل اللام فى البيت وفى الآية الكريمة داخلة على محذوف هو العلة الباعثة .

(١) من الآية ٧٨ من سورة الإسراء ، والسر فى جعلهم اللام فى هذه الآية الكريمة بمعنى بعد : أن وقت الصلاة إنما يعلم دخوله بالذلولك ، فلا تقام الصلاة إلا بعد الذلولك ، وهو ميل الشمس عن الاستواء .

ومثل الآية الكريمة قوله صلى الله عليه وسلم « صوموا لرؤيته ، وأفطروا لرؤيته » وقول متمم بن نويرة :

فَلَمَّا تَفَرَّقْنَا كَأَنِّي وَمَالِكَا
إِطُولِ اجْتِمَاعِ لَمْ نَبْتَ كَيْلَةً مَعَا
أى بعد طول اجتماع .

والثاني عشر : الاستعلاء ، نحو (وَيَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ)^(١) أى : عليها^(٢) .



ولباء اثنا عشر معنى أيضاً :

أحدها : الاستعانة ، نحو « كَتَبْتُ بِالْقَلَمِ »^(٣) .

والثاني : التهديئة ، نحو (ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ)^(٤) أى : أذهبهُ .

(١) من الآية ١٠٩ من سورة الإسراء .

(٢) ومن شواهد مجيء اللام بمعنى على قول جابر بن حنن بن حارثة التغلبي :

تَنَاوَلَهُ بِالرُّمَحِ ثُمَّ اتَّخَذَى لَهُ فَخَرَّ صَرِيحاً لِلْيَدَيْنِ وَلِلْقَمِ .

وخرجوا عليه قول الله تبارك وتعالى في قصة إسماعيل وإبراهيم عليهما السلام (فلما أسلما وتله للجبين) وتله : كبه وصرعه ، يعنى - والله أعلم - فلما انقادا جميعا لأمر الله تعالى وخضعا لإرادته وصرع إبراهيم ابنه إسماعيل على وجهه ، وذلك كما تقول : كعبته على وجهه .

(٣) علامة بقاء الاستعانة أن تكون داخلة على الآلة التي يصنع بها الفعل ، نحو « نَجَرْتُ بِالْقَدُومِ » ألا ترى أن القلم في مثال المؤلف آلة للكتابة ، وأن القدوم آلة للتجارة ؟ وهل الباء في البسملة من هذا القبيل مجازاً ؟ قولان ذكرهما الزمخشري ، أحدهما أن الباء فيها للآلة مجازاً ، لأن الفعل لا يتأتى على أتم وجهه وأكمله إلا بالاستعانة بالله ، والثاني أن الباء فيها للمصاحبة ، وذلك تحاشياً من سوء الأدب مع الله جل جلاله أن يجعل آلة ولو مجازاً .

(٤) من الآية ١٧ من سورة البقرة ، وقد قرئ في هذه الآية (أذهب الله نورهم) وبهذه الآية الكريمة رد العلماء على المبرد والسهيلي اللذين زعما أن بين التعديئة بالهمزة والتعديئة بالباء فرقاً . وحاصله أنك إذا عدت الفعل بالباء كان فاعل الفعل مصاحباً لدخول الباء ، ولا يلزم ذلك في التعديئة بالهمزة ، فإذا قلت « ذهب بزيد » كنت مصاحباً لزيد في الذهاب ، والرد بالآية واضح .

والثالث : التعويض ، كـ « يَفْتُكْ هَذَا هَذَا »^(١) .

والرابع : الإلصاق ، نحو « أَمْسَكَتُ بِزَيْدٍ »^(٢) .

(١) باء التعويض تسمى باء المقابلة أيضاً ، وعلامتها أن تكون داخلة على الأعراض والأثمان حساً أو معنى ، فأما التي دخلت على العوض حساً فمثل قولك « بعثك هذا التوب بهذا » فمدخول الباء هو العوض والتمن ، وأما التي دخلت على العوض معنى فمثل قولك « كافأت إحسانه بالشكر » أو « قابلت بره بمثله » ، أو بضعفه . فإن قلت : فإنني أجد بين باء التعويض والباء الدالة على السببية التباساً ، فافرق لي بينهما حتى أميز إحداهما عن الأخرى أدق التمييز .

فالجواب عن ذلك أن نقول لك : انظر إلى مدخول الباء ، فإن رأيته قد يعطى بعوض وقد يعطى مجاناً فاجعل الباء للعوض ، وإن كان لابد من حصوله بسبب حصول ما قبله فاجعل الباء للسببية . لأن طبيعة الأمور أن ما يعطى بعوض لا يمنع العقل جواز إعطائه مجاناً ، وأن ما يعطى بسبب لا بد من إعطائه متى حصل سببه .

ومن أجل هذا حمل أهل السنة الباء في قوله تعالى (ادخلوا الجنة بما كنتم تعملون) على أنها للعوض ، وحملوا الباء في قوله صلى الله عليه وسلم « لن يدخل أحدكم الجنة بعمله » على أنها للسببية ، فالآية السكريمة تدل على أن دخول الجنة قد يكون مجاناً فضلاً عن الله وإحساناً ، والحديث يدل على أن العمل ليس سبباً موجباً لدخول الجنة ، وبهذا تلم أنه لا تعارض بين الآية والحديث .

(٢) اعلم أولاً أن الإلصاق أصل معاني الباء ، وباقي ما يذكر من معاني الباء فروع عن الإلصاق ، ويؤيد ذلك قول سيديوه : « وإنما هي للإلصاق والاختلاط . . . وما اتسع من هذا في الكلام فهذا أصله » اهـ . ثم اعلم أن الإلصاق إما حقيقي ، وإما مجازي ، وأن الإلصاق الحقيقي على ضربين ، الأول ما لا يصل الفعل إلى المفعول إلا بالحرف الدال عليه وهو الباء - نحو قولك « سطوت بزيد » فإن « سطا » لا يصل إلى المفعول إلا بواسطة الحرف ، فإذا أردت معه معنى الإلصاق جئت بالباء ، والثاني ما أصل الفعل أن يتعدى بنفسه ، ثم أردت أن تدل على معنى زائد على مجرد وقوعه على المفعول فجئت بالباء ، نحو قولك « أمسكت بزيد » فإن هذا الفعل الذي هو أمسك يتعدى =

والخامس : التبعية^(١) ، نحو (عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ)^(٢) ،
أى : منها .

والسادس : المصاحبة ، نحو (وَقَدْ دَخَلُوا بِالْكَفْرِ)^(٣) ، أى : معه .

والسابع : المجاوزة ، نحو (فَاسْأَلْ بِهِ خَبِيرًا)^(٤) ، أى : عنه .

والثامن : الظرفية ، نحو (وَمَا كُنْتَ بِجَانِبِ الْغَرْبِيِّ)^(٥) ، أى : فيه ،
ونحو (نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ)^(٦) .

والتاسع : البدل ، كقول بعضهم : « مَا يَسُرُّنِي أَنِّي شَهِدْتُ بَدْرًا
بِالْعَقَبَةِ » أى : بدلها .

والعاشر : الاستعلاء ، نحو (مَنْ إِنْ تَأَمَّنْهُ بِقِنطَارٍ)^(٧) ، أى : على قنطار .

= إلى المفعول به بنفسه فنقول « أمسكت زيدا » فأردت بالإتيان بالباء معه أن تدل على معنى
زائد على مجرد وقوعه عليه ، وبيان ذلك أن قولك « أمسكت يزيد » يدل على أنك قبضت على
شيء من جسمه أو ما يحبس من ثوب أو نحوه ، وأما قولك « أمسكت زيدا » فإنه
يحتمل هذا المعنى ويحتمل أن يكون المعنى أنك منعت من التصرف ، فالباء جعلت
الكلام نصا في المعنى الأول ، وأما الإصاق المجازى فنحو « مررت بزيد » أى جعلت
مرورى بمكان يقرب من مكان زيد .

(١) أثبت مجيء الباء للتبعية الأصمى والفارسي والفتي وابن مالك ، واستدلوا
بالآية الكريمة التي تلاها المؤلف ، وبقوله تعالى (وامسحوا برؤوسكم) وعلى هذا بنى
الشافعي مذهبه في أن الواجب في الوضوء مسح بعض الرأس .

(٢) من الآية ٦ من سورة الإنسان

(٣) من الآية ٦١ من سورة المائدة

(٤) من الآية ٥٩ من سورة الفرقان

(٥) من الآية ٤٤ من سورة القصص

(٦) من الآية ٤٣ من سورة القمر

(٧) من الآية ٧٥ من سورة آل عمران

والحادى عشر : السببية ، نحو (فِيمَا تَقْضِيهِمْ مِّيثَاقَهُمْ لَعْنَاهُمْ)^(١) .
والثانى عشر : التأكيد ، وهى الزائدة ، نحو (وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً)^(٢) ،
ونحو (وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ)^(٣) ، ونحو « بِحَبْلِكَ دِرْزَمٌ » ،
ونحو « زَيْدٌ لَيْسَ بِقَائِمٍ »^(٤) .

ولـ « فى » ستة معانٍ :

(١) الظرفية حقيقة مكانية أو زمانية ، نحو (فى أدنى الأرض)^(٥) ،
ونحو (فى بضغ سنين)^(٦) .

أو مجازية ، نحو (أَقْدَرَ كَانَ لَكُمْ فى رَسُولِ اللَّهِ أُتُوهُ)^(٧) .
(٢) والسببية ، نحو (لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَفْضَظْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ)^(٨) .

(١) من الآية ١٣ من سورة المائدة

(٢) من الآية ٧٩ من سورة النساء ، وزيادة الباء هنا فى فاعل كفى

(٣) من الآية ١٩٥ من سورة البقرة ، وزيادة الباء هنا فى المفعول به

(٤) زيادة الباء فى المثال الأول مع المبتدأ وفى المثال الثانى مع خبر ليس

(٥) من الآية ٢ من سورة الروم (٦) من الآية ٤ من سورة الروم

(٧) من الآية ٢١ من سورة الأحزاب ، واعلم أن الظرفية الحقيقية هى التى

يكون الظرف والمظروف فيها من الدوات ، فإن كانا جميعاً من أسماء المعانى نحو قوله

تعالى : (ولَكُمْ فى القصاص حياة) أو كان الظرف من أسماء المعانى والمظروف من

أسماء الذات نحو قولك « المتقون فى رحمة الله » أو كان الظرف ذاتاً والمظروف معنى

ك هذه الآية التى تلاها المؤلف كانت الظرفية مجازية .

(٨) من الآية ١٤ من سورة النور ، والذى أفاضوا فيه هو كلامهم فى حديث

الإفك ، والحديث والكلام لا يسهما العذاب ، لاجرم كانت « فى » دالة على أن الحديث

والكلام سبب لمس العذاب الأليم .

- (٣) والمصاحبة ، نحو (قَالَ أَدْخُلُوا فِي أُمَمٍ)^(١) .
 (٤) والاستعلاء ، نحو (لَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ)^(٢) .
 (٥) والمقابلة ، نحو (فَمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ)^(٣) ،
 (٦) وبمعنى الباء ، نحو :

— ٢٩٧ — * بَصِيرُونَ فِي طَعْنِ الْأَبَاهِرِ وَالْكَلَى *

- (١) من الآية ٣٨ من سورة الأعراف .
 (٢) من الآية ٧١ من سورة طه ، والذين ذهبوا إلى أن « في » تأتي للاستعلاء
 هم الكوفيون وتبعهم القتيبي في هذا ، وأما غيرهم فذهبوا إلى أن « في » في هذه الآية
 الكريمة استعارة تبعية حاصلها أنه شبه تمكن الصلوب على الجذع بظرفية الظروف
 في الظرف .

- (٣) من الآية ٣٨ من سورة التوبة .
 ٢٩٧ — هذا الشاهد من كلام زيد الخير ، وكان يعرف في الجاهلية زيد الخيل ،
 فلما أسلم سماه النبي صلى الله عليه وسلم زيد الخير ، وهذا الذي ذكره المؤلف بحج بيت
 من الطويل ، وصدره قوله :

* وَيَرْكَبُ يَوْمَ الرُّوْعِ مِمَّا فَوَارِسُ *

اللغة : « يوم الروع » اليوم الذي يفزع الناس فيه ، وأراد به يوم الحرب
 « فوارس » جمع فارس ، وهو من الألفاظ التي جاءت على فواعل من جمع فاعل
 وهو وصف لذكر عاقل « بصيرون » عارفون « الأباهر » جمع أبهر - بوزن جعفر -
 وهو عرق من المقاتل مكانه في الظهر « والكلى » جمع كلوة أو كلية ، ولكل
 حيوان كليتان .

الإعراب : « ويركب » الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من
 الإعراب ، يركب : فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه =

ولد « عَلَى » أربعة مَعَانٍ :

أحدها : الاستعلاء^(١)، نحو (وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ)^(٢) .

والثاني : الظرفية ، نحو (عَلَى حِينٍ غَفَلَةٍ)^(٣) ، أى : فى حين غفلة .

والثالث : المُجَاوِزَة ، كقوله :

= الضمة الظاهرة « يوم » ظرف زمان منصوب على الظرفية الزمانية منصوب بيركب ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، ويوم مضاف و « الروع » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « منا » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من فوارس ، وأصله صفة له ، فلما تقدم عليه صار حالا « فوارس » فاعل يركب مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة فى آخره ، وكان من حقه أن يمنع من التنوين لأنه ممنوع من الصرف لكونه على زنة منتهى الجمع ، لكنه لما اضطر نونه « بصيرون » نعت لفوارس مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لكونه جمع مذكر سالما « فى » حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب « طعن » مجرور بفي ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بقوله بصرون وطعن مضاف ، و « الأباهر » مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله ، مجرور بالكسرة الظاهرة « والى » الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، الكلى : معطوف على الأباهر مجرور بكسرة مقدرة على الألف منع ظهورها التعذر .

الشاهد فيه : قوله « فى طعن » فإن « فى » هنا بمعنى الباء ؛ لأن بصيراً يتعدى بالباء .

(١) المراد بالاستعلاء العلو ، فالسين والتاء للتوكيد ، وليس دالين على الطلب ، ثم الاستعلاء إما حقيقى كما فى الآية الكريمة التى تلاها المؤلف ، وإما مجازى كما فى قوله تعالى : (أولئك على هدى من ربهم) وقوله سبحانه : (وإنك لعلى خلق عظيم) ، ومنه قولهم : « على فلان دين » .

(٢) من الآية ٢٢ من سورة المؤمنون .

(٣) من الآية ١٥ من سورة القصص .

— ٢٩٨ — * إِذَا رَضِيتُ عَلَى بَنُو قَشِيرٍ *

أى : عنى .

٢٩٨ — هذا الشاهد من كلام القحيف العقيلي ، يمدح حكيم بن المسيب القشيري ، وما ذكره المؤلف صدر بيت من الوافر ، وعجزه قوله :

* لَعَمْرُ اللَّهِ أُعْجِبَنِي رِضَاهَا *

اللافة : « قشير » - بضم القاف وفتح الشين - هو قشير بن كعب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة « لعمر الله » المراد الحلف بإقراره لله تعالى بالخلود والبقاء بعد فناء الخلق . قالوا : عمرك الله ، وعمرى الله ، ينصب عمر على حذف حرف القسم والجر ، وينصب لفظ الجلالة على التعظيم ، وعمر : مصدر أضيف لفاعله الذى هو ياء المتكلم أو كاف المخاطب ، قال عمر بن أبى ربيعة المخزومي :

أَكَمَا يَنْفَعُنِي تُبْصِرُنِي عَمْرُكُنَّ اللَّهُ أَمْ لَا يَفْتَقِدُ

المعنى : إذا رضيت عنى بنو قشير سرتى رضاها ، وذلك لأنه يعود على بعظيم الجدوى ، وهذا متصل المعنى بقول الآخر :

إِذَا رَضِيتُ عَنِّي كِرَامُ عَشِيرَتِي فَلَا زَالَ غَضَبَانَا عَلَى إِثْمَاهَا

الإعراب : « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه مبنى على السكون فى محل نصب « رضيت » رضى : فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، والتاء للتأنيث « على » جار ومجرور متعلق برضى « بنو » فاعل رضى ، مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم ، وقد مر فى باب الفاعل أن جمع المذكر السالم ، وخاصة لفظ « بنو » يجوز عند قوم تأنيث الفعل للسند إليه ، وبنو مضاف و« قشير » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « لعمر » اللام لام الابتداء حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، عمر : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وعمر مضاف ولفظ الجلالة مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وخبر المبتدأ محذوف وجوبا ، وتقدير الكلام : لعمر الله يعنى ، أو لعمر الله ما أحلف به « أعجبني » أعجب : فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به ، مبنى على السكون فى محل نصب « رضاها » رضا : فاعل أعجب =

والرابع : المصاحبة ، نحو (وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِلنَّاسِ عَلَى ظُلْمِهِمْ)^(١)
أى : مع ظلمهم^(٢).

= مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وهو مضاف وضمير الغيبة العائد إلى بنى قشير مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر .
الشاهد فيه : قوله « رَضِيتَ عَلَى » فإن « عَلَى » فيه بمعنى « عَنْ » وذلك من قبل أن الأصل فى « رَضَى » أن يتعدى بعن ، لا بعلى ، مثل قوله تعالى : (رَضَى اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ) وقوله : (لَقَدْ رَضَى اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يَبَايَعُونَكَ) ، ومثل قول الشاعر السابق :

إِذَا رَضِيتَ عَنِّي كِرَامُ عَشِيرَتِي فَلَا زَالَ غَضَبَانَا عَلَى لِيَامِهَا

وإنما عدى الشاعر فى بيت الشاهد « رَضَى » بعلى ، حملا على ضده الذى هو غضب ، فإنه يتعدى بعلى كما فى البيت الذى أنشدناه ، ومن سنن العرب أن يحملوا الشيء على ضده كما يحملونه على مثله ، وهذا تخرىج الكسائى لهذه العبارة فى هذا البيت .

وذهب أبو عبيدة إلى أن الشاعر ضمن رضى فى هذا البيت معنى أقبل فعدها تعديته ، قال : « إنما ساغ هذا لأن معناه أقبلت على » اه .
وذهب ابن هشام فى معنى اللبيب إلى أن الكلام على التضمنين ، لكنه جعل « رَضَى » مضمناً معنى عطف .

(١) من الآية ٦ من سورة الرعد .

(٢) وبقي من المعانى التى ذكروها لعل ستة معان ، الأول أنها تأتى بمعنى اللام نحو قوله تعالى : (وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ) أى لهديته إياكم ، والثانى أنها تأتى بمعنى عند نحو قوله سبحانه : (وَلَهُمْ عَلَى ذَنْبٍ) أى عندى ، والثالث أنها تأتى بمعنى من نحو قوله جل شأنه : (إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ) أى من الناس ، والرابع أنها تأتى بمعنى الباء ، نحو قوله تعالى : (حَقِيقٌ عَلَى أَلَا أَقُولُ عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقُّ) أى حقيق بألا أقول ، والخامس أن تكون زائدة ، كما فى قول حميد بن ثور الهلالي : =

ولـ « مَن » أربعة معانٍ أيضاً :

أحدها : المجاوزة^(١) ، نحو « سِرْتُ عَنِ الْبَلَدِ » و « رَمَيْتُ عَنِ الْقَوْسِ » .

والثاني : التبعدية ، نحو (طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ)^(٢) ، أى : حالا بعد حال .

والثالث : الاستعلاء ، كقوله تعالى : (وَمَنْ يَبْخُلْ فَإِنَّمَا يَبْخُلْ عَنْ

نَفْسِهِ)^(٣) ، أى : طَلَى نفسه ، وكقول الشاعر :

لَا هِ ابْنُ عَمِّكَ لَا أَفْضَلْتَ فِي حَسَبِ

عَنِّي

أى : طَلَى .

= أَبِ اللَّهِ إِلَّا أَنْ سَرَحَهُ مَالِكٌ طَلَى كُلُّ أَفْئَانِ الْعِضَاهِ تَرُوقُ

وجه الدلالة من هذا البيت أن « تروق » فعل يتعدى بنفسه ، فزاد الشاعر معه

« على » ونص سيويه على أن « على » لا تقع زائدة ، وعلى رأيه يخرج ما في البيت

بأن « يروق » قد ضمن معنى تشرق .

للمعنى السادس أن تكون بمعنى لكن الدالة على الاستدراك نحو قولك : « فلان

يرتكب الآثام على أنه لا يقطن من رحمة الله » ومنه قول ابن الدميني :

وَقَدْ زَعَمُوا أَنَّ الْحَبَّ إِذَا دَنَا يَمِلُّ وَأَنَّ النَّأْيَ يَشْفِي مِنَ الْوَجْدِ

بِكُلِّ تَدَاوَيْنَا فَلَمْ يَشْفَ مَا بَنَا طَلَى أَنْ قُرْبَ الدَّارِ خَيْرٌ مِنَ الْبُعْدِ

(١) المجاوزة إما حقيقية ، وذلك إذا كانت تدل على بعد جسم عن جسم نحو

« سرت عن البلد » وإما مجازية ، وذلك إذا كانت في المعاني نحو قوله تعالى (ومن

أعرض عن ذكرى فإن له معيشة ضنكا) . (٢) من الآية ١٩ من سورة الانشقاق .

(٣) من الآية ٣٨ من سورة محمد (القتال) وخرج الدماميني الآية الكريمة

على أن (يبخل) قد ضمن معنى يبعد ، أى ومن يبخل فإنما يبعد الخير عن نفسه .

٢٩٩ — هذا الشاهد من كلام ذى الإصبع العدواني ، واسمه الحارث بن

محراث ، وكان قد نهشت حية إصبعه فشلت ، فلقب بذى الإصبع لذلك ، وما ذكره

للؤلف هو قطعة من بيت من البسيط ، وهو بتمامه :

لَا هِ ابْنُ عَمِّكَ لَا أَفْضَلْتَ فِي حَسَبِ عَنِّي ، وَلَا أَنْتَ دَيَّانِي فَتَخْزُونِي =

= اللغة : « لاه ابن عمك » اعلم أن الأصل في هذا الاستعمال أن يقولوا : لله أنت ، والله درك ، والله أبوك ، والله ابن عمك - بثلاث لامات ، الأولى لام الجر ، والثانية لام التعريف ، والثالثة لام هي فاء الكلمة باعتبار أن لفظ الجلالة مشتق من « لى » - وقد يريدون التخفيف فيقولون : لاه أنت ، ولاه أبوك ، ولاه ابن عمك ، بلام واحدة - وقد اختلف العلماء حينئذ في الساقط من اللامات والباقي منها ؛ فذهب سيبويه إلى أن المحذوف لام الجر ولام التعريف جميعاً ، والباقية هي اللام التي هي فاء الكلمة ، ودليله على ذلك أن الباقية مفتوحة ، ولام الجر مكسورة ، ولام التعريف ساكنة ، وذهب أبو العباس المبرد إلى أن المحذوف لام التعريف وفاء الكلمة ، والباقية هي لام الجر ، واعتذر عن فتحها بأن هذه الفتحة عارضة للمحافظة على الألف التي هي عين الكلمة ، فإن اللام لو انكسرت لعادت الألف ياء ، واحتج لما ذهب إليه بأن هذا الجر الذي في آخر الكلمة لا بد له من عامل ، وقد علمنا أن حرف الجر لا يحذف ويبقى عمله إلا شذوذاً ، فلذلك لا نخرج عليه ، وهذا الكلام مردود بأن اللام قد فتحت وليس بعدها ألف في قولهم « لاهي أبوك » بمعنى لله أبوك ؛ فلو كانت هذه اللام هي الجارة لبقيت مكسورة حيث لا مقتضى لفتحها ، فلما رأيناهم فتحوها بكل حال ، وكنا نعلم أن لام الجر لا تفتح إلا إذا كان المجرور مضمراً أو مستغنياً به علمنا أنها مع هذا الاسم الظاهر الذي ليس مستغنياً به ليست لام الجر « أفضلت » معناه زدت وصرت ذا فضل وزيادة مجد « حسب » الحسب - بفتح الحاء والسين جميعاً - كل ما يعده الإنسان من مآثره « ديانى » الديان : صيغة مبالغة من « دان فلان فلاناً » إذا أخضعه لنفسه وملك أمره ، وكان بيده جزاؤه « تحزوني » تسوسني وتقهرنى .

الإعراب : « لاه » مجرور بحرف جر محذوف على ما هو مذهب سيبويه ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « ابن » مبتدأ مؤخر ، وابن مضاف وعم من « عمك » مضاف إليه ، وعم مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه « لا » نافية « أفضلت » أفضل : فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب وتاء المخاطب فاعله « في حسب » جار ومجرور متعلق بأفضل « عني » جار ومجرور =

والرابع : التعليل ، نحو (وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِي آلِهَتِنَا عَنْ قَوْلِكَ)^(١) ،
أى : لأجله^(٢) .



= متعلق بأفضل أيضاً « ولا » الواو حرف عطف ، لا ؛ حرف نفي « أنت » ضمير منفصل مبتدأ « ديانى » ديان : خبر المبتدأ ، وياء التكامل مضاف إليه « فتخزوني » الفاء حرف عطف . تخزو : فعل مضارع مرفوع بضممة مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والنون للوقاية ، وياء التكامل مفعول به لتخزو ، مبني على السكون في محل نصب .

الشاهد فيه : استشهد المؤلف بهذا البيت على أن « عن » في قول الشاعر « لا أفضلت في حسب عني » معناها الاستعلاء بمنزلة على ، وقد ذكر مثل ذلك في كتابه معنى اللبيب ، قال : « لأن للعروف أن يقال : أفضلت عليه » اهـ . وقد سبقه إلى ذلك يعقوب بن السكيت في كتابه إصلاح المنطق وابن قتيبة في كتابه أدب الكاتب . وجوز المحقق الرضى هذا الوجه ووجه آخر حاصله أن يكون « عن » باقيا على أصله ، ويكون الشاعر قد ضمن « أفضل » معنى تجاوز حيث قال « يجوز أن يكون أفضلت مضمنا معنى تجاوزت في الفضل ، وأن يجعل عن بمعنى على » اهـ . وفيه شاهد آخر ، وذلك في قوله « لاه » لأن أصله « لله » لحذف لام الجر ، وأبقى عملها ، ثم حذف لام « ال » من لفظ الجلالة ، وهذا إنما يتم على قول سيويه الذى قدمنا بيانه في لغة البيت .

(١) من الآية ٥٣ من سورة هود ، وخرج الزمخشري هذه الآية الكريمة على التضمنين ، وقدره بما نحن بتاركي آلِهَتِنَا صادرين عن قولك .

(٢) وقد بقي من معاني « عن » التى ذكرها النحاة ولم يذكرها المؤلف خمس معان :

الأول : أن تكون بمعنى « من » نحو قوله تعالى (وهو الذى يقبل التوبة عن عباده) أى منهم .

الثانى : أن تكون بمعنى الباء ، نحو قوله سبحانه (وما ينطق عن الهوى)
أى به .

وللـكاف أربعة مَعَانٍ أيضاً :

أحدها : التشبيه ، نحو (وَرَدَّةٌ كَالَّذِينَ)^(١) .

والثاني : التعليل ، نحو (وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ)^(٢) أى : لهدايته لإياكم .

والثالث : الاستعلاء ، قيل لبعضهم : كيف أصبحت ؟ فقال : كخير ،

أى : عليه^(٣) ، وَجَمَلَ مِنْهُ الْأَخْفَشُ قَوْلَهُمْ : « كُنْ كَمَا أَنْتَ » أى : على ما أنت عليه^(٤) .

= الثالث : أن تكون بمعنى البدل ، نحو قوله تعالى (لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا)
أى بدل نفس ، وفي الحديث « صومى عن أمك » أى بدلها .

الرابع : أن تكون دالة على الاستعانة نحو قولك « رميت عن القوس » .
الخامس : أن تكون للطرفية ، نحو قول الشاعر .

وَأَسِرَّ سِرَّاءَهُ الْحَيُّ حَيْثُ لَقِيَتَهُمْ

وَلَا تَكُ عَنْ حَمَلِ الرَّبَاعَةِ وَانِيًا

(١) من الآية ٣٧ من سورة الرحمن .

(٢) من الآية ١٩٨ من سورة البقرة ، وقد ادعى قوم أن الكاف في هذه الآية
للكريهة للتشبيه ، وأن المقصود بقوله سبحانه (واذكروه) طلب الهداية ، فوضع
الخاص - وهو طلب الذكر - موضع العام الذى هو طلب الهداية ، وكأنه قيل : فاهتدوا
هداية مماثلة لهدايته إياكم .

(٣) سيأتى للمؤلف فى فصل يعقده آخر هذا الباب للكلام على حذف حرف الجر
أن يذكر أن رؤية سئل : كيف أصبحت ، فأجاب « خير والحمد لله » بحذف حرف
الجر وبقاء الاسم مجرورا ، وقد ذهب قوم إلى أن الكاف فى هذا الكلام للتشبيه ،
وأن الكلام على حذف مضاف ، وكأنه قال : كصاحب خير .

(٤) وعلى كون الكاف بمعنى على تكون ما موصولة فى محل جر بالكاف التى
بمعنى على ، وأنت : مبتدأ ، وخبره محذوف ، والجملة من المبتدأ وخبره لاجل لها من =

والرابع : التوكيد ، وهى الزائدة ، نحو (لَيْسَ كَذَلِكَ شَيْءٌ)^(١) ، أى :
ليس شئ . مثله^(٢) .

ومعنى إلى وحتى انتهاء الغاية ، مكانية أو زمانية ، نحو (مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ
إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَنْقَصَى)^(٣) ، ونحو (أَتَيْتُهَا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ)^(٤) ، ونحو
« أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأْسِهَا » ونحو (سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ)^(٥) .
وإنما يُجَرُّ بحتى فى الغالب آخر أو مُتَّصِلٌ بآخر ، كما مثلنا ؛ فلا يقال :
« سَهَرْتُ الْبَارِحَةَ حَتَّى نِصْفِهَا »^(٦) .

= الإعراب صلة ، وتقدير الكلام : كن على الحال الذى أنت عليه ، ويجوز أن تكون
ما زائدة ملغاة ، وأنت : ضمير مرفوع أقيم مقام الضمير المجرور ، وهو فى محل جر
بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر كن ، وكأنه قال : كن كَأنت ، أى
كن فيما يستقبل من الزمان مماثلاً لنفسك فيما مضى منه ، أى استمر على ما عرفتك
وفيه أعاريب أخرى نكتفى منها بهذين .

(١) من الآية ١١ من سورة الشورى .

(٢) وقد زاد النحاة على ما ذكره المؤلف من معانى الكاف البادرة ، وذلك إذا
اتصلت بما ، ومثلوا له بقولهم « سلم كما تدخل » وقولهم « صل كما يدخل الوقت »
ومن ذكر هذا المعنى أبو سعيد السمراني وابن الجبار والمؤلف فى المغنى .

(٣) من الآية ١ من سورة الإسراء .

(٤) من الآية ١٨٧ من سورة البقرة .

(٥) من الآية ٥ من سورة القدر .

(٦) من غريب ما ذكر النحاة - ومنهم المؤلف فى المغنى - أن إلى تجيء بمعنى

=

الفاء - وهو الترتيب - واستشهد على ذلك بقول الشاعر :

ومعنى كى التعليل ، ومعنى الواو والتاء القسم ، ومعنى مُذْ وَمُذْ ابتداء
الغاية إن كان الزمان ماضياً ، كقوله :

٣٠٠ — * أَقْوَيْنَ مُذْ حَجَجَ وَمُذْ دَهَرَ * *

= وَأَنْتِ الَّتِي حَبَبْتَ شَغْبًا إِلَى بَدَا إِلَى وَأَوْطَانِي بِلَادَ سَوَاهِمَا
شغبا وبدا : موضعان ، قالوا : أراد أنت التى حببت شغبا فبدا ، ويدل على أنه
أراد الترتيب الذى تدل عليه فاء العطف أنه يقول بعد هذا البيت :

حَلَلْتُ بِهَذَا حَالَةً بَعْدَ حَالَةٍ بِهَذَا ، فَطَابَ الْوَادِيَانِ كِلَاهُمَا
فلِى فى قوله « إلى بدا » دالة على الترتيب ، وإلى فى قوله « إلى » لوصل حببت
بإاء للتكلم ، فالحرفان - وإن كانا بلفظ واحد - مختلفان فى المعنى ، وبهذا قد يعتذر
عما قد يقال : إن حرف الجر لا يتعلق بفعل واحد مرتين ، لأن محل النع من تعلق
الحرف الواحد بالفعل الواحد مرتين فيما إذا اتحد المعنى فى المرتين ، أما إذا اختلف
المعنى كما هنا فكأنه - بسبب اختلاف المعنى - حرفان - ولا مانع من تعلق حرفى جر
مختلفى المعنى بفعل واحد .

وقد خرج قوم البيت على أن « إلى » متعلق بمحذوف يقع حالا من « شغبا »
والتقدير : وَأَنْتِ الَّتِي حَبَبْتَ شَغْبًا مِثْلًا إِلَى بَدَا ، وهذا هو التضمين فى أحد صوره .
وخرجه جماعة آخرون على أن « إلى » بمعنى مع ، أى حببت شغبا مع بدا .
٣٠٠ — هذا الشاهد من كلام زهير بن أبى سلمى المزنى ، وقد تقدم ذكره فى
تعلقاتنا أول هذا الباب برواية الكوفيين (ص ٢٢) ، ويقال : هو موضوع ،
وما ذكره المؤلف عجز بيت من الكامل ، وصدره قوله :

* لِمَنِ الدِّيَارُ بِقُنَّةِ الْحَجَرِ *

اللغة : « قنة » - بضم القاف وتشديد النون - هى أعلى الجبل ، و « الحجر »
بكسر الحاء المهملة وسكون الجيم - منازل ثمود بناحية الشام عند وادى القرى ،
و « أقوين » أى خلون من السكان ، و « حجج » جمع حجة - بكسر الحاء المهملة
فيهما - وهى السنة .

وقوله :

٣٠١ — * وَرَبْعٌ عَفَتْ آثَارُهُ مُنْذُ أَرْمَانَ *

= الإعراب : « لن » اللام حرف جر مبنى على الكسر لا محل له من الإعراب ، ومن : اسم استفهام مبنى على السكون في محل جر باللام ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « الديار » مبتدأ مؤخر « بقعة » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الديار أو صفة له إن اعتبرته محلى بال الجنسية وجعلته كالنكرة ، وقنة مضاف و« الحجر » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « أقوين » أقوى : فعل ماض مبنى على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، ونون النسوة فاعله مبنى على الفتح في محل رفع « مذ » حرف جر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « حجيج » مجرور بمذ ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بأقوى « ومذ » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل من الإعراب ، مذ : حرف جر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « دهر » مجرور بمذ ، والجار والمجرور معطوف بالواو على الجار والمجرور السابق وهو قوله مذحجج .

الشاهد فيه : قوله « مذحجج » وقوله « مذهر » فإن الحجج جمع حجة وهي السنة وهو اسم زمان ، وكذلك الدهر اسم زمان ، وقد جرهما بمذ ، ومذ هنا لا ابتداء القاية الزمانية لكون الزمن المجرور بهما ماضيا ، وقد ذكرنا لك في الموضع الذى أحلناك عليه أن الكوفيين يروون « من حجيج ومن دهر » ويستدلون بالبيت على أن « من » تأتى لا ابتداء القاية الزمانية ، وأن البصريين ينكرون ذلك ، ثم منهم من ينكر ثبوته بته ، ومنهم من ينكر هذه الرواية التى رواها الكوفيون ، ويذكر أن الرواية الصحيحة « مذحجج ومذ دهر » كما رواها المؤلف هنا .

٣٠١ — هذا الشاهد من كلام امرئ القيس بن حنبل الكندى ، وما ذكره

المؤلف ههنا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* قِفَا نَبْكَ مِنْ ذِكْرِى حَبِيبٍ وَعِرْفَانِ *

اللغة : « قفانك » قد ورد هذا المطلع في طويلة امرئ القيس الالامية المعلقة ،

وذلك قوله :

=

(٤ — أوضح المسالك ٣)

والظرفية إن كان حاضراً ، نحو « مُنْذُ يَوْمِنَا » وبمعنى مِنْ وإلى معا
إن كان معدوداً ، نحو « مُنْذُ يَوْمَيْنِ » .

= قِفَا نَبِكَ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ

بِسِقْطِ اللّوِي بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوِّمَلِ

«وربع» الربع - بفتح فسكون - المنزل والدار ، ويروى «ورسم عفت آثاره»
والرسم - بفتح فسكون أيضاً - ما بقى من آثار الديار لاصقاً بالأرض ، وعفت: درست
وانمعت معالمها ، والآثار: جمع أثر ، ويروى «عفت آياته» والآيات: جمع آية ،
وهي العلامة التي بها يستدل بها على موضع نزول القوم «أزمان» جمع زمن - بفتح
الزاي والميم جميعاً - وهو الوقت .

الإعراب: « قفا » فعل أمر ، وألف الاثنين فاعله ، ويقال: الألف منقلبة عن
نون التوكيد الخفيفة، وعامل الشاعر حال الوصل كحال الوقف «نبك» فعل مضارع مجزوم
في جواب الأمر ، وعلامة جزمه حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها ، وفاعله
ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن «من ذكرى» جار ومجرور متعلق بنبك ،
وذكرى مضاف و «حبيب» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة «وعرفان»
الواو حرف عطف ، عرفان: معطوف على حبيب «وربع» الواو حرف عطف ،
ربع: معطوف على حبيب أيضاً «عفت» عفى: فعل ماض مبني على فتح مقدر على
الألف المحذوفة للتخلص من التثاء الساكنين منع من ظهوره التعذر ، والتاء للتأنيث
«آثاره» آثار: فاعل عفت مرفوع بالضممة الظاهرة ، وآثار مضاف وضمير الغائب
العائد على الربع مضاف إليه «منذ» حرف جر مبني على الضم لا محل له من الإعراب
«أزمان» مجرور بمنذ ، وعلامة جزمه الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور
متعلق بعفت .

الشاهد فيه: قوله «منذ أزمان» حيث دخلت «منذ» على لفظ دال على الزمان
والمراد به الزمان الماضي؛ فدلّت على ابتداء الغاية الزمانية ، وهو دليل للكوفيين على
أن «منذ» قد تكون لابتداء الغاية الزمانية .

وَرُبَّ لِّلْكَثِيرِ كَثِيرًا ، وللتقليل قليلا^(١) ؛ فالأول كقوله عليه الصلاة^(٢) والسلام : « يَا رَبَّ كَاسِيَةٍ فِي الدُّنْيَا عَارِيَّةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ » ، وقول بعض العرب عند انقضاء رمضان : « يَا رَبَّ صَائِمِهِ أَنْ يَصُومَهُ ، وَقَائِمِهِ أَنْ يَقُومَهُ » والثاني كقوله :

٣٠٢ - أَلَا رَبُّ مَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ
وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلِدْهُ أَبَوَانِ
يريد بذلك آدم وعيسى عليهما الصلاة والسلام .

(١) أراد المؤلف بهذه العبارة الرد على فريقين ، أحدهما زعم أنها للتقليل دائماً ، وهم أكثر النحاة ، وثانيهما زعم أنها للتكثير دائماً ، وهم ابن درستويه وجماعة وافقوه على ذلك .

(٢) وحمل العلماء على هذا المعنى قوله تعالى (ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين) ووجه الدلالة من الآية الكريمة ومن الحديث على أن « رب » فيهما للتكثير ، وليست للتقليل ، أن كلا منهما مسوق للتخويف ، ولا يناسب التخويف أن يكون القليل هو ودايتهم أن يكونوا مسلمين ، ولا أن يكون القليل هو أن يعرى في الآخرة من كان كاسياً في الدنيا .

ومن مجيئها للتكثير أيضاً قول امرئ القيس :

أَيَا رَبَّ يَوْمٍ قَدْ أَهَوَتْ وَلَيْلَةً بِأَنْسَةٍ كَانَتْهَا خَطٌّ تَمَثَّلِ
وذلك لأنه يفتخر بهذا اللهو ، ولا يتناسب مع مقام الفخر أن يكون مراده حصول ذلك قليلا .

٣٠٢ - نسبوا هذا الشاهد إلى رجل من أزد السراة ، ولم يزيدوا في التعريف به عن ذلك المقدار ، وذكر الفارسي أن هذا الشاهد لرجل اسمه عمرو الجني ، وأن من حديثه أنه لقي امراً القيس بن حجر في بعض الفلوات ؛ فسأله بهذا البيت على سبيل المعاينة .

وبعد هذا البيت قوله :

= وَذِي شَامَةِ غَرَاءٍ فِي حُرٍّ وَجْهِهِ مَجْلَّةٌ لَا تَنْقَضِي لِأَوَانٍ
وَيَكْمُلُ فِي خَمْسٍ وَتِسْعٍ شَبَابُهُ وَيَهْزُمُ فِي سَبْعٍ مَعًا وَثَمَانٍ

اللفظة : « الأرب مولود - البيت » أراد بالمولود الذي ليس له أب عيسى بن مريم روح الله وكلته التي ألقاها إلى مريم ، عليه السلام ! و يروى « عجبت لمولود وليس له أب » وأراد بذى الولد الذي لم يلد له أبوان آدم أبا البشر عليه الصلاة والسلام ، فإنه خلق من تراب ولم يخلق من أبوين ، وقال الله تعالى : (إن مثل عيسى عند الله كمثل آدم خلقه من تراب ثم قال له كن فيكون) وقيل : أراد به القوسه ؛ لأنها تؤخذ من شجرة معينة واحدة ، وقيل : أراد البيضة ، وقوله « لم يلد له » هو هنا بفتح ياء المضارعة وسكون اللام التي هي عين الكلمة وأصلها الكسر ، وقد اعتبر يلد اعتبار كنف وغذ ونحوهما من كل كلمة ثلاثية ثانياً مكسور ؛ فإنه يجوز إسكان هذا الثاني للتخفيف « وذى شامة غراء في حروجه - البيت » أراد بذى الشامة القمر ، وأراد بكامل شبابه في خمس وتسع - وذلك أربع عشرة ليلة - صيرورته بداراً ؛ لأنه في ذلك الوقت في غاية البهاء والنور كما أن الشاب في غاية القوة وحسن المنظر وعنفوان الشباب ، وأراد بهرمة ذهاب نوره ، ونقصان ذاته في ليلة التاسع والعشرين ، والغراء : أنثى الأغر ، وهى البيضاء ، وحر الوجه - بضم الحاء وتشديد الراء - ما بدا من الوجنة ، والمجللة : اللفظة ، اسم مفعول من التجليل ، وهو التغطية ، ومعنى قوله « لا تنقضى لأوان » أنه ليس لها أوان تنقضى فيه ، والمقصود أنها لا تذهب في وقت من الأوقات . الإعراب : « ألا » حرف دال على التنبيه ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « رب » حرف تقليل وجر شبهه بالزائد ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « مولود » مبتدأ ، مرفوع بضمه مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد « وليس » الواو حرف زائد لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، لبس : فعل ماض ناقص مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « له » اللام حرف جر مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وضمير القبية العائد على المولود مبنى على الضم في محل جر باللام ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر ليس تقدم على اسمها « أب » اسم ليس تأخر عن خبرها =

فصل : من هذه الحروف ما لفظه مُشْتَرِكٌ بين الحرفية والأسمية ، وهو خمسة :

أحدها : الكاف ، والأصح أن اسميتها بخصوصة بالشعر^(١) ، كقوله :

= مرفوع وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، والجملة من ليس واسمها وخبرها في محل رفع أو جر صفة لمولود . فإن جعلت الجملة في محل جر كنت قد أتبت لفظ الموصوف ، وإن جعلت الجملة في محل رفع كنت قد أتبت محل الموصوف ، وخبر المبتدأ الذي هو مجرور لفظاً برب محذوف ، وتقدير الكلام : ألا رب مولود موصوف بكونه لا أب له موجود « وذى » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، ذى : معطوف على مولود مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف و « ولد » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « لم » حرف نفي وحزم وقلب ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « يلد » يلد : مجزوم بلم وعلامة جزمه سكون مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بالحركة المسأني بها للتخلص من التقاء الساكنين العارض بسبب التخفيف ، وضمير الغائب العائد على ذى الولد مفعول به ليلد مبنى على الضم في محل نصب « أبوان » فاعل يلد مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى ، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد ، وجملة يلد وفاعله ومفعوله في محل جر صفة لذى ولد .

الشاهد فيه : قوله « رب مولود » فإن « رب » فيه دالة على التقليل ، ألا ترى أن المولود الذى ليس له أب قليل جداً ، حتى إنه لم يوجد منه إلا فرد واحد ، وهو عيسى عليه السلام ! وكذلك ذو الولد الذى لم يولد من أبوين هذه المثابة ، ولم يوجد منه غير آدم عليه السلام ! .

(١) ذكر المؤلف في المغنى أن القول بأن اسمية الكاف مخصوصة بالشعر هو قول المحققين وسيبويه ، وقد قال كثير منهم الفارسي والأخفش : يجوز أن تجعل الكاف اسماً بمعنى مثل في سعة الكلام ، وعند هؤلاء إذا قلت « محمد كالأسد » يجوز أن تعرب الكاف اسماً بمعنى مثل خبراً عن المبتدأ مبنياً على الفتح في محل رفع ، و « الأسد » مضاف إليه . كما لو قلت « محمد مثل الأسد » وجعل الزمخشري الضمير المجرور بنى من قوله تعالى : (إني خالق من الطين كهيئة الطير فأنفخ فيه) راجعاً =

٣٠٣ - * يَضْحَكُنَّ عَنْ كَالْبَرْدِ الْمُتَنَهَّمُ *

= إلى الكاف التي في (كهيئة) وقد علمنا أن الضمير لا يرجع إلا إلى الأسماء ، وقد رد ابن هشام ذلك على الزغشري بما حاصله أنه لو صح أن تكون الكاف اسماً لسمع نحو « مررت بكالأسد » يعني لدخل عليه حرف الجر ؛ لأنه علامة من علامات اسمية الكلمة ، ونستبعد أن يريد الباء بمخصوصها من بين حروف الجر ، وإن كانت الباء نفسها قد دخلت على الكاف ، كما ستسمع فيما ترويه لك من الشواهد .

قال أبو رجاء عفا الله تعالى عنه : وهذا الرد في غاية الضعف ؛ لوجهين : الأول : أنه لا يلزم من تخلف علامة معينة من علامات الاسم عدم اسمية الكلمة ؛ لجواز أن تكون علامة اسميتها غير هذه العلامة كعود الضمير إليها ، والوجه الثاني : أنه سمع فعلاً دخول حرف الجر على الكاف ، ومنه ما استشهد به ابن هشام نفسه من قول العجاج * يضحكن عن كالبرد منهم * وما سنذكره من الشواهد في شرح الشاهد رقم ٣٠٣ الآتي بعد هذه الكلمة .

٣٠٣ - هذا الشاهد من كلام العجاج بن رؤبة الراجز المشهور ، وهو يصف فيه نسوة ، وقبل هذا البيت قوله :

وَلَا تَلْمِزْنِي الْيَوْمَ يَا ابْنَ عَمِّي عِنْدَ أَبِي الصَّهْبَاءِ ، أَقْصَى هَمِي
بِيضٌ ثَلَاثٌ كَنَعِاجٍ جُمٌ يَضْحَكُنَّ عَنْ كَالْبَرْدِ الْمُتَنَهَّمُ
* تَحْتَ عَرَانِينَ أَنْوَفِ شَمٌ *

اللغة : « أبو الصهباء » كنية رجل ، و « أقصى همي » جملة من مبتدأ وخبر ، ومنه تعلم فساد إعراب الشيخ خالد ، و « نعاج » جمع نعجة ، وبها تكنى العرب عن المرأة ، وبها فسر قوله تعالى : (إن هذا أخى له تسع وتسعون نعجة ولي نعجة واحدة) و « جم » بضم الجيم - جمع جماء ، وهى التي لا قرن لها ، و « يضحكن عن كالبرد - البيت » البرد - بفتح الباء والراء جميعاً - حب القمام ، وهو ما ينزل من السحاب شبه الحصى الصغار ، ويقال له « حب المزن » أيضاً « منهم » الدائب ، قال الجوهري « انهم البرد والشحم : ذاب » شبه ثغر النساء بالبرد الدائب في الجلاء واللطفة « تحت عرانيين أنوف شم » العرانيين : جمع عرنين ، وهو ما تحت مجتمع الحاجبين من الأنف ، والشم - بضم الشين وتشديد الميم - جمع أشم ، وهو وصف =

= من الشمع ، والشمع - بفتح الشين والميم الأولى جميعا - ارتفاع قصبة الأنف مع استواء أعلاه ، فإن كانمة احديداب فهو القنا ، والأنف أفقى .

الإعراب : « يضحكن » يضحك : فعل مضارع مبنى على السكون لاتصاله بنون النسوة لا محل له من الإعراب ، ونون النسوة العائد على التعاج فاعله مبنى على الفتح فى محل رفع ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله فى محل رفع صفة ثانية لينص ثلاث ، والصفة الأولى هى متعلق الجار والمجرور فى قوله « كنعاج جم » وقوله « عن » حرف جر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « كالبرد » الكاف اسم بمعنى مثل مبنى على الفتح فى محل جر بمن ، والجار والمجرور متعلق بـ يضحك ، والكاف الاسمية مضاف والبرد مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « المتهم » صفة للبرد مجرورة بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « عن كالبرد » فإن الكاف فى هذه العبارة اسم بمعنى مثل ، بدليل دخول حرف الجر الذى هو عن عليها ، وقد علمنا أن حرف الجر لا يدخل إلا على الاسم .

وهنا أمران لابد أن نشير إليهما بكلمة لما ذكرناه قبل شرح هذا الشاهد مباشرة : الأمر الأول : أن العلماء أجمعوا على أن الكاف تأتى اسما بمعنى مثل .

الأمر الثانى : بعد اتفاقهم على معنى الكاف اسما بمعنى مثل اختلفوا : هل يختص ذلك بضرورة الشعر أولا ؟ فذهب الأخفش والفارسى وابن مالك إلى أنه لا يختص بضرورة الشعر ، وهؤلاء جوزوا فى نحو قولك « زيد كالأسد » أن تكون الكاف حرف جر ، وأن تكون اسما بمعنى مثل أضيف إلى الأسد ، قالوا : والدليل على صحة ماذهب هؤلاء إليه كثرة مجيئه فى كلام الفحول من الشعراء ، مثل قول ذى الرمة :

أَبَيْتُ حَلَى حَى كَثِيبًا ، وَبَعْلَهَا حَلَى كَالنَّقَا مِنْ عَالِجٍ يَتَبَطَّحُ

فإن الكاف فى قوله « كالنقا » اسم بمعنى مثل ، بدليل دخول حرف الجر الذى هو على عليها ، لأنك تعلم أن حرف الجر لا يدخل إلا على الاسم :

ونظيره قول امرئ القيس يصف فرساً :

وَرُحْنًا بِكَابْنِ الْمَاءِ يُجْنَبُ وَسَطْنَا تَصَوَّبُ فِيهِ الْعَيْنُ طَوْرًا وَتَرْتَبِقُ =

والثاني والثالث : عَنْ وَكَلَى ، وذلك ^(١) إذا دخلت عليهما « مِنْ » كقوله :

= الشاهد فيه قوله « بكأن الماء » ووجه الاستشهاد دخول الباء على الكاف .

وقول السكيت بن زيد الأسدي :

عَلِمْنَا كَالنَّهَاءِ مُضَاعَفَاتٌ مِّنَ الْمَاضِيٍّ لَمْ تُوزِ الْمُنُونَا

وقول الأعشى ميمون بن قيس :

أَتَذْمُهُونَ وَلَنْ يَنْهَى ذَوِي شَطَاطٍ كَالطَّعْنِ يَهْلِكُ فِيهِ الزَّيْتُ وَالْفَتْلُ

وقول امرئ القيس بن حجر أيضاً :

وَإِنَّكَ لَمْ يَفْخَرْ عَلَيْكَ كَمَا خَرِ ضَعِيفٌ ، وَلَمْ يَغْلِبْكَ مِثْلُ الْقَابِ

وقول الشاعر :

تَيَّمَ الْقَلْبَ حُبُّ كَالْبَذْرِ ، لَا ، بَلْ

فَاقَ حُسْنًا مِّنْ تَيَّمَ الْقَلْبَ حُبًّا

ومع كثرة هذه الشواهد لا يجوز أن يقال : إن سبيل ذلك ضرورة الشعر ، وتأويل هذه الأبيات بحمل الكاف وما بعدها على أنهما جار ومجرور في محل صفة لموصوف محذوف يقع مبتدأ أو فاعلا أو مضافا إليه أو نحو ذلك مما يبعد الثقة بدلالة الكلام على ما يستدل به عليه ؛ فإنه ما من كلام إلا ويمكن التأويل فيه ، وسبيل الشواهد العربية أن تحمل على ظاهرها ، ما لم يقدم دليل على أن هذا الظاهر غير صحيح ؛ فحينئذ يصح أن يذهب إلى التأويل ، فأعرف هذا وكن منه على ثبت ، والله تعالى المستول أن يفعلك به .

(١) قد تبع المؤلف في تحديد الموضع الذي تكون على وعن فيه اسمين بدخول من عليهما ظاهر عبارة ابن مالك ، مع أنها عند التحقيق لا تدل على اختصاص اسميهما بدخول من ، والحق أن قوله « من أجل ذا عليهما من دخلا » ليس ضابطاً ، بل هو دليل اسميهما ؛ لأن حرف الجر لا يدخل على الحرف ، ألا ترى أن « على » قد دخلت على « عن » في قوله :

* حَلَى عَنْ يَمِينِي مَرَّتِ الطَّيْرُ سُنْحًا *

ومذكوره كاملاً في آخر شرح الشاهد رقم ٣٠٤ الآتي .

— ٣٠٤ — * مِنْ عَنْ يَمِينِي مَرَّةً وَأَمَامِي *

٣٠٤ — هذا الشاهد من كلام قطري بن الفجاءة التميمي الخارجي ، وما ذكره المؤلف عجز بيت من الكامل ، وصدره قوله :

* فَلَقَدْ أَرَانِي لِلرَّمَّاحِ دَرِيَّةً *

اللفظة : « دريئة » الدريئة - بفتح الدال - الغرض الذي ينصب ليتعلم عليه الرمي ، وتحتمل جملة « أَرَانِي لِلرَّمَّاحِ دَرِيَّةً » معنيين ؛ أحدهما أنه وصف نفسه بكونه فارساً شجاعاً وأنه يصبر على الجلاء ويقم في مععة الحرب حين يفر الأبطال وينهزم الكفاة ، فتتقاذف نحوه رماح الأعداء ، وتترامى عليه نباهم ، فتارة تأتيه من ههنا ، وتارة تأتيه من هنالك . والمعنى الثاني : أن أصحابه المحاربين معه يتخذونه جنة لهم ووقاية يتقون به رمايا الأعداء ؛ فيقدمونه عليهم ثقة برباطة جأشه واجتماع خصال الصبر والإقدام والمهارة فيه « من عن يميني » أراد من جهة يميني .

الإعراب : « ولقد » الواو حرف قسم وجر ، والمقسم به محذوف ، وكأنه قد قال : والله لقد أَرَانِي - إلخ ، واللام واقعة في جواب القسم للمقدر ، وقد : حرف تحقيق مبني على السكون لا محل له من الإعراب « أَرَانِي » أرى : فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، والنون للوقاية ، وياء التكلم مفعول به أول لأرى . وهذه الأفعال القلبية تختص من بين سائر الأفعال بأن يكون فاعلها ومفعولها ضميرين لشيء واحد كما هنا ؛ فإن الفاعل والمفعول ضميران للتكلم ، وغيرها من الأفعال لا يجوز فيه ذلك ؛ فلا تقول : ضربتني ولا أكرمتني - بناءً للتكلم - وإن أردت هذا المعنى قلت : ضربت نفسي ، وأكرمت نفسي ، كما قال أبو الطيب المتنبي :

وَأَكْرَمُ نَفْسِي لِنَفْسِي إِنْ أَهْنَتْهَا وَحَقِّكَ لَمْ تَسْكُرْهُ عَلَى أَحَدٍ بَعْدِي

« للرماح » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من دريئة الآتي ، وكان أصله وصفاً ، فلما تقدم أعرب حالا « دريئة » مفعول ثانٍ لأرى منصوب بالفتحة الظاهرة « من » حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب « عن » اسم بمعنى جهة أو جانب أو نحو ذلك مبني على السكون في محل جر بمن ، والجار والمجرور متعلق بفعل دل عليه قوله « أَرَانِي لِلرَّمَّاحِ دَرِيَّةً » وكأنه قد قال : تيجئني هذه الرماح =

وقوله :

٣٠٥ — * غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ ظَمُّهَا *

= من جهة يميني تارة ، وعن مضاف ويمين من « يميني » مضاف إليه مجرور بكسرة .
مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة لياء التكلم ، ويمين
مضاف وياء التكلم مضاف إليه مبني على السكون في محل جر « تارة » ظرف متعلق
بذلك الفعل المحذوف الدلول عليه بما تقدم « وأما » الواو حرف عطف مبني
على الفتح لا محل له من الإعراب ، أمام : معطوف على يميني ، والمعطوف على
المجرور مجرور ، وعلامة جره كسرة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة
الآتية بها لأجل مناسبة ياء التكلم ، وهو مضاف وياء التكلم مضاف إليه مبني على
السكون في محل جر .

الشاهد فيه : قوله « من عن يميني » فإن عن في هذه العبارة اسم بمعنى جانب
أو جهة ، بدليل دخول حرف الجر عليه وهو من ، وقد علم أن حرف الجر لا يتصل
إلا بالأسماء .

ومثل هذا البيت في دخول من على عن قول مزاحم العقيلي يصف قطاة ، وهو
الشاهد الآتي رقم ٣٠٥ ، وقد تدخل على عليها كما في قول الشاعر الذي سبقت الإشارة
إليه في ص ٥٦ .

كَلَى عَنْ يَمِينِي مَرَّتِ الطَّيْرُ سُنْحًا وَكَيْفَ سُنُوحٌ وَالْيَمِينُ قَطِيمٌ
٣٠٥ — هذا الشاهد من كلام مزاحم بن الحارث العقيلي ، يصف قطاة ، وما

ذكره المؤلف صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* تَصِلُ ، وَعَنْ قَيْضٍ بَزَاءٍ مَجْهَلٍ *

اللغة : « غدت » بمعنى صارت ، وليس مقصودا به الغدوة ، والضمير المستتر فيه
عائد إلى القطاة ، و « تم » أى : كمل ، وقوله « ظمؤها » هو بكسر الظاء وسكون
الميم بعدها همزة - مدة صبرها عن الماء ما بين الشرب والشرب ، و « تصل »
أى : تصوت ، و « قَيْض » بفتح القاف وسكون الياء وآخره ضاد معجمة - هو
القشر الأظلي للبيض ، و « بَزَاءٍ » بزاءين بينهما ياء مثناة - بمعنى يبداء =

= ويرى في مكانه « بيداء » ، وقوله : « مجهل » أى : قفر ليس فيها أعلام يهتدى بها .

المعنى : يذكر أن هذه القطاة ذهبت من فوق أفراسها بعد أن تم صبرها على الماء ، وذهبت عن قشر بيضها الذى أفرخ تاركة إياه بيداء لا يهتدى فيها بعلم .

الإعراب : « غدت » غدا : فعل ماض ناقص بمعنى صار مبقى على فتح مقدر على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين لا محل له من الإعراب ، والتاء حرف دال على تأنيث السند إليه مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، واسم غدت ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى القطاة الموصوفة بهذا البيت وما قبله من الآيات « من » حرف جر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « عليه » على : اسم بمعنى فوق أو عند مبنى على السكون فى محل جر بمن ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر غدا الذى بمعنى صار ، وعلى مضاف وضمير الغائب العائد إلى بيض القطاة مضاف إليه مبنى على الكسر فى محل جر « بعد » ظرف زمان منصوب بغدت وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « ما » حرف مصدرى مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « تم » فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « ظمؤها » ظم : فاعل تم مرفوع بالضمّة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير القائبة العائد إلى القطاة مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر ، وما للمصدرية مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بإضافة بعد إليه ، وتقدير الكلام : بعد تمام ظمها « تصل » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى القطاة ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله فى محل نصب حال من القطاة « وعن » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، عن : حرف جر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « قبض » مجرور بمن وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور معطوف بالواو على قوله « من عليه » السابق « بزيزاء » الباء حرف جر مبنى على الكسر لا محل له من الإعراب ، وزيزاء : مجرور بالباء وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه =

والرابع والخامس : مُنْذُ وَمُنْذُ ، وذلك في موضعين :
أحدهما : أن يَدْخُلَا على اسمٍ مرفوعٍ ، نحو « مَا رَأَيْتُهُ مُنْذُ يَوْمَانِ » ،
أو « مُنْذُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ » وهما حينئذٍ مبتدآن ، وما بعدهما خبر ، وقيل بالعكس ،
وقيل : ظَرَفَانِ ، وما بعدهما فاعِلٌ بَكَانِ تامة محذوفة ^(١) .

== لا ينصرف لاختتامه بألف التأنيت الممدودة ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة
لقيض « مجهول » صفة لئيزاء مجرورة بالكسرة الظاهرة .
الشاهد فيه : قوله « من عليه » فإن « على » فيه اسم ؛ بدليل دخول حرف الجر
عليه ، ثم قيل : إن معنى على هنا فوق ، وهو قول الأصمى ، وقيل : معناه عند ،
وهو قول جماعة منهم أبو عبيدة .

(١) في إعراب « مذ يومان » من قولك « ما رأيته مذ يومان » أربعة مذاهب
ذكر المؤلف ثلاثة منها غير منسوبة إلى قائلها ، ونحن نذكرها لك تفصيلاً ، ونذكر
لك الدين ينسب إليهم كل قول منها :

القول الأول - وهو مذهب أبي العباس البرد وأبي على الفارسي وابن السراج
وقوم من الكوفيين ، واختاره ابن الحاجب - وحاصله أن معنى مذ ومنذ الأمد إذا
كان الزمان حاضراً أو معدوداً ، فإن كان الزمان ماضياً فمعناها أول المدة ، وهما على
كل حال مبتدآن ، وما بعدهما خبر عنهما واجب التأخير ، فإذا قلت « ما رأيته منذ
يومان » فكأنك قد قلت : أمد انقطاع رؤيتي إياه يومان ، وإذا قلت : « ما رأيته
مذ يوم الجمعة » فكأنك قد قلت : مبدأ انقطاع رؤيتي إياه يوم الجمعة .

القول الثاني - وهو مذهب الأخفش وأبي إسحاق الزجاج وأبي القاسم
الزجاجي - وحاصله أنهما ظرفان يتعلقان بمحذوف خبر مقدم ، وما بعدهما مبتدأ
مؤخر ، ومعناها بين وبين مضافين ، فإذا قلت « ما رأيته مذ يومان » فكأنك قد
قلت : بين وبين لقائه يومان ، وقد قرر المتأخرون أن هذا المذهب فيه من التعسف ما يحمل
على عدم الأخذ به ، وأقل ما فيه من التعسف أن فيه تقدير محذوفات كثيرة ، وأن
العرب لم يصرحوا بشيء من هذه اللقدرات في موضع أى موضع من كلامهم .

القول الثالث - وهو مذهب جمهور الكوفيين ، واختاره ابن مالك وابن مضاء ==

والثاني : أن يَدْخُلًا على الجملة ، فعلية كانت ، وهو الغالب ، كقوله :
 ٣٠٦ - * مَا زَالَ مُذْ عَقَدَتْ يَدَاهُ إِزَارَهُ *
 * * *

= والصحلي - وحاصله أن مذ ومنذ ظرفان ، والاسم المرفوع بعد كل منهما فاعل لكان تامة محذوف ، فإذا قلت « ما رأيت مذ يومان » فكأنك قد قلت : ما رأيت مذ كان يومان ، وإذا قلت : « ما رأيت منذ يوم الجمعة » فكأنك قلت : ما رأيت منذ كان يوم الجمعة .

القول الرابع - وهو مذهب لبعض الكوفيين - وحاصله أن مذ ومنذ ظرفان ، وأصل كل واحد منهما مركب من « من » التي هي حرف جر ، ومن « ذو » الموصولة التي بمعنى الذي في لغة طيء ، والاسم المرفوع بعد كل منهما خبر مبتدأ محذوف ، وجملة للبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، فإذا قلت : « ما رأيت مذ يومان » فكأنك قد قلت : ما رأيت من ابتداء الوقت الذي هو يومان ، وإذا قلت : « ما رأيت منذ يوم الجمعة » فكأنك قد قلت : ما رأيت من ابتداء الوقت الذي هو يوم الجمعة .
 والخلاصة أن في نحو قولك : « ما رأيت مذ يومان » أربعة مذاهب اثنان منها للبصريين ، وهما أن منذ مبتدأ والمرفوع بعده خبر ، وأن منذ خبر مقدم والمرفوع بعده مبتدأ مؤخر ، واثنان للكوفيين ، وهما أن منذ ظرف والاسم المرفوع بعده فاعل بكان المحذوفة ، وأن منذ ظرف والمرفوع بعده خبر مبتدأ محذوف ، وقد عرفت نسبة كل رأى من هذه الآراء الأربعة إلى الذي ذهب إليه ، وتنبيهك الآن إلى أن ما عدا الرأي الأول من هذه الآراء يتضمن كل رأى منها من التكلف والتعسف في التقدير ما يبعدك عن أن تأخذ به ، فليكن الرأي الأول هو الرأي الذي تقره ونرى لك أن تأخذ به .

٣٠٦ - - هذا الشاهد من كلام الفرزدق ، يرثى فيه يزيد بن المهلب ، وما ذكره المؤلف صدر بيت من الكامل ، وعجزه قوله :

* فَسَمًا فَأَذْرَكَ خَمْسَةَ الْأَشْبَارِ *

اللمة : « ما زال مذ عقدت يده إزاره » يروى في مكان هذه العبارة « ما زال مذ شد الإزار بكفه » ويكنى بهذه العبارة عن مجاوزته حد الطفولة التي لم يكن يستطيع فيها أن يقضى حوائجه بنفسه ، والمراد ما زال منذ بدأ يستغنى عن الحواضن ، ويستطيع =

« أن يلبس الإزار ويشده على وسطه بنفسه ، والإزار هو ما يلبسه الإنسان في نصفه الأسفل ، أو هو كل ما سترك « سما » شب وارتفع « فأدرك » أى بلغ ووصل « خمسة الأشبار » للعلماء في هذه الكلمة كلام طويل وتفسيرات كثيرة ، وقد ألفتنا بحملتها في شرحنا على الأشنونى (١ / ٢٣٢) وقد رجحنا هناك أن المراد ما ذكره ابن دريد بقوله : « ويقال : غلام خماسى ، إذا أبلغ » وما قاله في الصحاح : « يقال : غلام رباعى وخماسى ، أى طوله خمسة أشبار وأربعة أشبار ، ولا يقال : سباعى ، ولا سداسى ؛ لأنه إذا بلغ ستة أشبار أو سبعة أشبار صار رجلاً ، والغلام إذا بلغ خمسة أشبار تخيلوا فيه الخير والشر » اهـ .

المعنى : وصف يزيد بن المهلب بأن مخايل النجاة بدت عليه منذ طفولته ، وأنه ما زال يظهر منه ما لا يكون إلا من المغاور والأبطال حتى الوقت الذى تتجلى في أمثاله أعلام المستقبل العظيم .

الإعراب : « ما » حرف نقي مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « زال » فعل ماض ناقص مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى يزيد الموصوف بهذا البت وما قبله « مذ » ظرف زمان مبنى على السكون فى محل نصب يتعلق بزال ، وقيل : هو فى محل رفع مبتدأ وخبره لفظ زمان مضاف إلى الجملة الفعلية بعده « عقدت » عقد : فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، والتاء حرف دال على تأنيث المسند إليه « يده » يدا : فاعل عقد مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى ، وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى يزيد مضاف إليه « إزاره » إزار : مفعول به لعقد منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى يزيد أيضا مضاف إليه « فسما » الفاء حرف عطف سما : فعل ماض مبنى على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى يزيد « فأدرك » الفاء حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، أدرك : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى يزيد أيضا « خمسة » مفعول به لأدرك منصوب بالفتحة =

أو اُسْمِيَّةً ، كقوله :

٣٠٧ — * وَمَا زِلْتُ أَبْغِي الْمَالَ مُذْ أَنَا يَافِعٌ *

= الظاهرة ، وهو مضاف ، و «الأشبار» مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : استشهد المؤلف بهذا البيت هنا في قوله « مذ عقدت » حيث دخلت « مذ » على جملة فعلية كما هو أغلب أحوالها .

وفي قوله « فأدرك خمسة الأشبار » شاهد تعرفه في باب العدد ، وذلك في قوله : « خمسة الأشبار » حيث جرد اسم العدد من أل المعرفة وأدخلها على المعداد ، حين أراد التعريف .

٣٠٧ — هذا الشاهد من كلام الأعشى ميمون بن قيس ، وما ذكره المؤلف هنا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* وَلَيْدًا وَكَهْلًا حِينَ شَبْتُ وَأَمْرَدًا *

اللغة : « يافع » هو الغلام الذي ناهز العشرين ، ويقال : يفع وأيفع فهو يافع ، ولا يقال موفع ؛ فكأنهم استغنوا باسم الفاعل من الثلاثي عن اسم الفاعل من المزيد فيه « وليدا » هو الصبي « وكهلا » الكهل : من جاوز الثلاثين ، وقيل : من جاوز الأربعين إلى الخمسين أو الستين « وأمردا » هو من لم ينبت في وجهه شعر مع أنه لم يبلغ حد نبات الشعر ، فإن بلغ الحد ولم ينبت شعره فهو ثط .

الإعراب : « ما » نافية « زلت » زال : فعل ماض ناقص مبني على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، وتاء التسلّم اسمها مبني على الضم في محل رفع « أبغى » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « المال » مفعول به لأبغى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وجملة الفعل المضارع الذي هو أبغى وفاعله ومفعوله في محل نصب خبر زال « مذ » ظرف زمان مبني على السكون في محل نصب عامله أبغى السابق « أنا » ضمير منفصل مبتدأ مبني على السكون في محل رفع « يافع » خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وجملة المبتدأ والخبر في محل جر بإضافة مذ إليها ، ومن العلماء من زعم أن مذ مضاف إلى زمن مضاف ، إلى =

وهما حينئذٍ ظرفان باتفاق^(١).

= الجملة ، والتقدير : مذ زمن كوني يافعا ، ومن العلماء من أعرب « مذ » مبتدأ فهو مبنى على السكون في محل رفع ، وجعل جملة المبتدأ والخبر الواقعة بعده في محل جر بإضافة اسم زمان يقع خبراً للمبتدأ الذي هو مذ ، وكأنه قال : أول أمد بغائى الخير وقت أنا يافع ، ومنه تعلم ما في قول المؤلف : « وهما حينئذٍ ظرفان باتفاق » ، وسنقفل لك هذا الموضوع بعد الانتهاء من شرح البيت .

الشاهد فيه : قوله « مذ أنا يافع » حيث دخلت « مذ » على الجملة الاسمية .

(١) حكى العلماء - وتبعهم المؤلف في كتابه معنى اللبيب - أن من النحاة من ذهب إلى أن مذ ومنذ - إذا وقعت بعد أحدهما جملة فعلية كما في الشاهد رقم ٣٠٦ ، أو جملة اسمية كما في الشاهد رقم ٣٠٧ - يكونان حينئذ اسمين غير ظرفين ، وأن كلا منهما حينئذ مبتدأ خبره محذوف ، وتقدير قول الشاعر « مذ أنا يافع » : أمد بغائى المال وقت أنا يافع ، وتقدير قول الآخر « مذ عقدت يدها إزاره » : أمد ارتقاب الخير فيه زمان عقدت يدها إزاره ، وإليك نص عبارة ابن هشام في المغنى ، قال « الحالة الثانية أن يليهما الجمل الفعلية أو الاسمية والمشهور أنهما حينئذ ظرفان مضافان ، فقيل : إلى الجملة ، وقيل : إلى زمن مضاف إلى الجملة ، وقيل : مبتدآن فيجب تقدير زمان مضاف إلى الجملة يكون هو الخبر » فأنت تراه يصرح بذكر الخلاف في أنهما ظرفان أو اسمان ليسا ظرفين ، لأن من يقول إنهما مبتدآن لا يقول بظرفيتهما ، فما جعله متفقا عليه في أوضح المسالك جعله المشهور في معنى اللبيب ، ولعله اطلع على الخلاف بعد ما كتب أوضح للمسالك ، أو لعله اطلع عليه من قبل ولكنه لم يعبأ به لكونه يرى القول باسميتهما ضعيفا لا ينهض للاعتداد به في مقابل القولين الأولين .

هذا ، وقد اختلف النحاة في مذ ومنذ أحما أصلان أم أن أحدهما أصل للآخر ! وفي المسألة ثلاثة أقوال ، أحدها أن منذ أصل ، ومذ فرع عنه بحذف النون ، وهو قول الجمهور ، وثانيهما أن كلا منهما أصل برأسه ، وهو قول ابن ملكون ، وثالثها أنهما إذا كانا اسمين فإن مذ فرع عن منذ ، وإذا كانا حرفين فكل منهما أصل ، ووجه ذلك أن ادعاء زيادة النون أو حذفها تصرف ، والمقرر أن الحرف لا يتصرف وهو قول المالقي .

فصل : تَزَادُ كَلِمَةُ « مَا » بَعْدَ « مِنْ » وَ « عَنْ » وَالْبَاءُ ؛ فَلَا تَكْفُهُمْ^(١)
 عَنْ عَمَلِ الْجُرِّ ، نَحْوُ (مِمَّا خَطَبْتَهُمْ)^(٢) (عَمَّا قَلِيلٍ)^(٣) (فِيمَا نَقَضْتَهُمْ)^(٤)
 وَبَعْدَ « رَبِّ » وَالْكَافِ ؛ فَيَبْقَى الْقَمَلُ قَلِيلاً ، كَقَوْلِهِ :
 * رَبُّمَا ضَرْبَةٌ بِسَيْفٍ صَقِيلٍ *

(١) ذَكَرَ ابْنُ مَالِكٍ أَنَّ « مَا » قَدْ تَدَخَّلَ عَلَى الْبَاءِ فَتَكْفُهُا عَنِ الْعَمَلِ ؛ وَلِذَلِكَ
 دَخَلَتْ عَلَى الْجُمْلَةِ الْفَعْلِيَّةِ فِي قَوْلِهِ :

فَلَيْتَنِي صِرْتُ لَا تُخَيِّرُ جَوَابًا فِيمَا قَدْ تُرَى وَأَنْتَ خَطِيبُ
 فِي مَقَالٍ وَمَا وَعَظْتَ بِشَيْءٍ مِثْلَ وَعَظِ الصَّمْتِ إِذْ لَا تُجِيبُ
 وَذَكَرَ ابْنُ الشَّجَرِيِّ أَنَّ « مَا » قَدْ تَدَخَّلَ عَلَى « مِنْ » فَتَكْفُهُا ، وَلِذَا دَخَلَتْ عَلَى
 الْجُمْلَةِ الْفَعْلِيَّةِ فِي قَوْلِ أَبِي حِيَةَ الْغُبَرِيِّ :

وَلِإِنَّا لَمِمَّا تَضْرِبُ الْكَبْشَ ضَرْبَةً عَلَى رَأْسِهِ تُتْلَى الْأَسَانُ مِنَ الْقَمْرِ
 وَالْجَهْوَرُ يَرُونَ أَنَّ « مَا » إِذَا دَخَلَتْ عَلَى وَاحِدٍ مِنَ الْحُرُوفِ الثَّلَاثَةِ الَّتِي ذَكَرَهَا
 الْمَوْلَفُ - وَهِيَ الْبَاءُ ، وَمِنْ ، وَعَنْ - لَمْ تَكْفِهِ أَصلاً ، وَهُمْ يُؤُولُونَ هَذِهِ الشَّوَاهِدَ
 وَنَحْوَهَا عَلَى أَنَّ « مَا » مُصَدْرِيَّةٌ ، وَالْفِعْلُ بَعْدَهَا فِي تَأْوِيلٍ مُصَدَّرٌ بِجُرُورِ الْبَاءِ أَوْ مِنْ ،
 فَتَقْدِيرُ الْبَيْتِ الْأَوَّلِ : فَبَرُؤَيْنَا إِيَّاكَ ، وَتَقْدِيرُ بَيْتِ أَبِي حِيَةَ : وَإِنَّا لَمِنْ ضَرْبِنَا الْكَبْشِ .
 وَزَادَ جَمَاعَةٌ أَنَّ « مَا » تَزَادُ بَعْدَ اللَّامِ أَيْضاً فَلَا تَكْفُهُا عَنِ عَمَلِ الْجُرِّ ، وَاسْتَدَلُّوا
 بِقَوْلِ الْأَعَشَى مَيْمُونِ بْنِ قَيْسٍ :

إِلَى مَلِكٍ خَيْرٍ أَرْبَابِهِ فَإِنَّ لِمَا كُلِّ شَيْءٍ قَرَارًا

يُرِيدُ : فَإِنَّ لِكُلِّ شَيْءٍ قَرَارًا .

(٢) مِنَ الْآيَةِ ٢٥ مِنْ سُورَةِ نُوحٍ .

(٣) مِنَ الْآيَةِ ٤٠ مِنْ سُورَةِ الْمُؤْمِنُونَ .

(٤) مِنَ الْآيَةِ ١٣ مِنْ سُورَةِ الْمَائِدَةِ ، وَمِنْ الْآيَةِ ١٥٥ مِنْ سُورَةِ النَّسَاءِ .

٣٠٨ — هَذَا الشَّاهِدُ مِنْ كَلَامِ عَدِيِّ بْنِ الرَّعْلَاءِ النَّسَائِيِّ ، وَمَا ذَكَرَهُ الْمَوْلَفُ

صَدْرَ بَيْتٍ مِنَ الْخَفِيفِ ، وَعَجَزَهُ قَوْلُهُ :

(٥ - أَوْضَحَ السَّالِكُ ٣)

* بَيْنَ بُصْرَى وَطَعْنَةٍ نَجْلَاءَ *

اللغة : « صقيل » أى مجلول ، فيل بمعنى مفعول ، وتقول : صقات السيف أصقله صقلا - من باب نصر - فهو مصقول وصقيل « بصرى » بضم الباء وسكون الصاد - بلد بالشام ، وكان يقوم بها فى الجاهلية سوق ، وقد دخلها سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم حين خرج إلى الشام مع عمه وآه فيها بحيرا السكاهن النصرانى وعرفه وحذر عمه عليه ، وقد أضاف « بين » إلى « بصرى » - وهو مفرد لم يعطف عليه مفرد آخر مع أن « بين » لانضاف إلا إلى متعدد - على أحد معنيين : الأول : أن بصرى وإن كانت واحداً فى اللفظ فى قوة المتعدد لأنها ذات أجزاء ومحللات كثيرة ، الثانى : أن هناك مضافا محذوفا ، والتقدير : « بين أما كن بصرى » والطعنة النجلاء : الواسعة الظاهرة الاتساع .

الإعراب : « ربما » رب : حرف تكثير وجر شبيه بالزائد مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وما : حرف زائد مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « ضربة » مبتدأ مرفوع بضمه مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد « سيف » جار ومجرور متعلق بضربة أو بمحذوف صفة لضربة « صقيل » نعت لسيف ، ونعت المجرور مجرور ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة « بين » ظرف مكان منصوب على الظرفية المكانية متعلق بضربة أو بمحذوف صفة لضربة ، وبين مضاف و « بصرى » مضاف إليه مجرور بفتحة نيابة عن كسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « وطعنة » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، طعنة : معطوف على ضربة مجرور بالكسرة الظاهرة « نجلاء » صفة لطعنة مجرور بالكسرة الظاهرة ، وقد جره بالكسرة للضرورة ، وحقه أن يجره بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف لاتصاله بألف التانيث الممدودة ، وخبر المبتدأ المجرور لفظاً رب وهو قوله « ضربة » محذوف .

الشاهد فيه : قوله « ربما ضربة » حيث جر قوله « ضربة » برب ، مع دخول « ما » عليها .

وقوله :

٣٠٩ - * كَمَا النَّاسِ تَجْرُومُ عَلَيْهِ وَجَارِمُ *

٣٠٩ -- هذا الشاهد من كلام عمرو بن براقة الهمداني ، وما ذكره المؤلف ههنا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* وَنَنْصُرُ مَوْلَانَا وَنَعْلَمُ أَنَّهُ *

والبيت سابع ثمانية أبيات رواها الخالديان في الأشباه والنظائر ص ٧ و ٨ وانظر تخريجها في ذلك الموضع .

ويروى * كما الناس مظلوم وظالم * ومعنى الروايتين واحد .

والبيت المستشهد بجزءه من كلمة يقولها عمرو وكان رجل من مراد يقال له حريم قد أغار على إبل عمرو فاستاقها ، فأغار عمرو على حريم فاستاق كل شيء عنده ، فأني حريم بعد ذلك عمرأ وطلب إليه أن يرد عليه بعض ما أخذه منه ، فأني عمرو ، فرجع حريم ، وأول هذه الكلمة قوله (كما في أمالي أبي على القالي ١٢٣/٢ بولاق) :

تَقُولُ سُلَيْمَى : لَا تَعْرِضْ لِتَلْفَةٍ وَلَيْلِكَ عَنْ لَيْلِ الصَّعَالِيكِ نَائِمٌ

اللقنة : « نصر » نعين ونوازر « مولانا » للمولى عدة معان ، ويراد منه الحليف أو ابن العم « مجروم عليه » واقع عليه الجرم والإثم والتعدي والظلم من الناس ؛ فهو بمعنى مظلوم منتقص الحق مهضوم الجانب « جارم » ظالم متعد .

للمنى : يقول : إن من شأننا أن نوازر حليفنا على من عاداه ، ونكون وإياه يداً على من ناواه ؛ لأتنا على ثقة من أن شأنه كشأن الناس جميعاً ، فهو مرة مظلوم ، ومرة أخرى ظالم .

الإعراب : « نصر » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره نحن « مولانا » مولى : مفعول به لنصر منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، ومولى مضاف ، ونا : مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر « ونعلم » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لاجل له من الإعراب ، نعلم : فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره نحن « أنه » أن : حرف توكيد ونصب مبنى على الفتح =

والغالبُ أن تَكْفُهُمَا عن العمل ، فيدخلان حينئذٍ على الجمل ، كقوله :
٣١٠ - * كَمَا سَيِّفُ عَمَرُو لَمْ تَخْفُهُ مَضَارِبُهُ * .

= لا عمل له من الإعراب ، وضمير الغيبة العائد إلى المولى اسم أن مبني على الضم في عمل نصب « كما » الكاف حرف تشبيه وجر مبني على الفتح لا عمل له من الإعراب ، وما : حرف زائد مبني على السكون لا عمل له من الإعراب « الناس » مجرور بكاف التشبيه وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر أن ، وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر سد مسد مفعولى نعلم « مجرور » بالرفع - خبر ثان ، لأن ، مرفوع بالضمة الظاهرة « عليه » جار ومجرور متعلق بمجروم على أنه نائب فاعل له ؛ لأن اسم المفعول كالفعل المبني للمجهول « وجارم » الواو حرف عطف مبني على الفتح لا عمل له من الإعراب ، جارم : معطوف على مجرور عليه .

الشاهد فيه : قوله « كما الناس » حيث جر قوله « الناس » بالكاف مع اقترانها بما السكاة والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر « أن » وقوله « مجرور » خبر بعد خبر كما علت في الإعراب ؛ فدل ذلك على أن اقتران « ما » بالكاف الجارة لا يجب معه أن يبطل عمل السكاف الجر ، بل قد يبقى هذا العمل كما في هذا الشاهد .

٣١٠ - هذا الشاهد من كلام نهشل بن حري ، رثى أخاه مالكا ، وكان قد قتل في جيش على يوم صفين ، وما ذكره المؤلف هنا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :
* أَخْ مَا جِدَّ لَمْ يَخْزُنِي يَوْمَ مَشْهَدِ *

اللفظة : أراد بعمر وعمر بن معديكرب الزبيدي ، وسيفه الصمصامة « أخ ماجد » تقول : مجد الرجل يمجد مجداً فهو ماجد - من باب نصر - ومجد يمجد مجادة فهو مجيد - من باب كرم - إذا كان ذا مجد ، والمجد - بفتح فسكون - العز والرفعة ، ونيل الشرف ، والكرم مطلقاً ، أو خاص بما يكون بالآباء ، والهيادة أيضاً : الحسن الخلق السمح « لم يخزني » لم يوقعني في الخزية ، والخزية - بفتح الخاء والزاي جميعاً - ما يستحيا منه ، ويكون خزاه وأخزاه أيضاً بمعنى أهانه وفضعه « يوم مشهد » بفتح الميم وسكون الشين وفتح الهاء - اليوم الذي يشهده الناس ويحضرونه ، يريد أنه إذا اجتمع الناس للتفاخر وذكر المناقب لم أستحي من ذكر هذا الأخ لكونه ماجداً كريم الأصول ، وقد يكون أراد بيوم المشهد يوم الحرب ، وأراد بأنه لم يخز به فيه أنه لم ينكل عنه ولم يحجم عن لقاء الأعداء معه .

= الإعراب : « أخ » خبر مبتدأ محذوف ، وتقدير الكلام : هو أخ ، مرفوع بالضمّة الظاهرة « ماجد » نعت لأخ مرفوع بالضمّة الظاهرة « لم » حرف نفى وجزم وقلب « يخزني » يخز : فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها ، هذا إذا قرأته بضم ياء للضارعة من ذى الهمزة ، فإن قرأته بفتح ياء للضارعة فعلامه جزمه حذف الواو والضمّة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى أخ ، والنون للوقاية ، وياء التكلم مفعول به مبنى على السكون في محل نصب ، وجملة الفعل المضارع المجزوم بلم مع فاعله ومفعوله في محل رفع صفة ثانية لأخ « يوم » ظرف زمان منصوب ببيخزى وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، ويوم مضاف و « مشهد » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « كما » الكاف حرف تشبيه وجزم مبنى على الفتح لاهل له من الإعراب ، وما : حرف كاف مبنى على السكون لاهل له من الإعراب « سيف » مبتدأ مرفوع بالضمّة الظاهرة ، وسيف مضاف و « عمرو » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « لم » حرف نفى وجزم وقلب و « تخنّه » تخن : فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه السكون ، وضمير الغائب العائد إلى سيف عمرو مفعول به لتخن مبنى على الضم في محل نصب « مضاربه » مضارب : فاعل تخن مرفوع بالضمّة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى سيف عمرو مضاف إليه مبنى على الضم في محل جر ، وجملة الفعل المضارع الذى هو تخن وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر المبتدأ الذى هو سيف عمرو .

الشاهد فيه : قوله « كما سيف عمرو » فإن الكاف حرف جر ، و « ما » كافتها عن عمل الجر ، و « سيف » مبتدأ ، وجملة « لم تخنّه مضاربه » في محل رفع خبر المبتدأ كما اتضح لك ذلك في إعراب البيت .

ومثل هذا البيت قول عمرو بن حكيم بن معية :

وَلَوْ جَاوَرْتُمَا الْعَامَ بَتْمَرَاهُ لَمْ تُبَيِّلْ عَلَى جَذِينَا أَلَّا يَصُوبَ رَبِيعُ
لَقَدْ عَلِمْتَ بَتْمَرَاهُ أَنَّ حَدِيثَهَا نَجِيعٌ ، كَمَا مَاءُ السَّمَاءِ نَجِيعٌ

والشاهد فيهما قوله « كما ماء السماء نجيع » فإن الكاف جارة ، وقد اتصلت بها « ما » فكفتها عن عمل الجر ، وما بعدها جملة من مبتدأ وخير .

ومن مجموع الشواهد (٣٠٩ ، ٣١٠ وما أنشدناه) تكمل الدلالة على أن اقتران « ما » بالكاف قد يكفها عن عمل الجر وقد لا يكفها .

وقوله :

٣١١ - * رَبِّمَا أَوْفَيْتُ فِي عِلْمٍ *

والغالبُ على «رُبَّ» المكفوفة أَنْ تَدْخُلَ على فعلٍ ماضٍ كهذا البيت^(١).

٣١١ - هذا الشاهد من كلام جذية الأبرش ، وما ذكره للؤلؤ ههنا صدر بيت من المديد ، وعجزه قوله :

* تَرْفَعَنْ ثَوْبِي شِمَالَاتُ *

اللفظة : «أوفيت» معناه تزلت ، و «علم» أى جبل ، و «شِمالات» بفتح الشين ، جمع شمال ، وهى ريح تهب من ناحية القطب .

الإعراب : «ربما» رب : حرف تقليل وجر شبيه بالزائد مبنى على الفتح لاجل له من الإعراب ، وما : حرف كاف لرب عن العمل الذى يقتضيه وهو الدخول على الاسم وجره ، ومهيء لهذا الحرف لأن يدخل على الجمل ، مبنى على السكون لاجل له من الإعراب «أوفيت» أوفى : فعل ماضٍ مبنى على فتح مقدر على آخره لاجل له من الإعراب ، وتاء المتكلم فاعله مبنى على الضم فى محل رفع «فى» حرف جر مبنى على السكون لاجل له من الإعراب ، «علم» مجرور بـ «فى» ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بأوفى «ترفعن» ترفع : فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة لاجل له من الإعراب ، ونون التوكيد الخفيفة حرف مبنى على السكون لاجل له من الإعراب «ثوبى» ثوب : مفعول به لترفع ، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة للناسبة لىاء للتكلم ، وثوب مضاف وىاء التكلم مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر «شِمالات» فاعل ترفع مرفوع بالضممة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله «ربما أوفيت» حيث كف ما «رب» عن عمل الجر ، والدليل على أن «ما» كمتها دخولها على الجملة الفعلية ، ولو أبقت لها عملها لدخلت على الاسم فجرتة .

(١) إنما غلب دخول «رب» للتصلة بما الكافة على الجملة الفعلية التى فعلها ماضٍ لأن أصل «رب» التقليل أو التاكثير ، وهما إنما يكونان فيما عرف حده ؛ ولما كان =

وقد تدخل على مضارع مُنزَلٍ منزلة الماضي لتحقق وقوعه ، نحو (رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا)^(١) .

وَنَدَّرَ دخولها على الجملة الاسمية ، كقوله :

— ٣١٢ — * رُبَّمَا الْجَامِلُ الْمُؤَبَّلُ فِيهِمْ *

= المضارع مستقبلا ، وهو مجهول - قل دخولها عليه ، وظاهر كلام الرماني أن «رب» المكشوفة لا تدخل إلا على ماض ؛ فإن دخلت في الظاهر على المضارع فيما أن يكون المضارع مؤولا بالماضي ، وإما أن يقدر مدخولها ماضيا ، وجملة المضارع معمولة لهذا الماضي المقدر كما تسمعه في الكلام على الآية الكريمة .

(١) من الآية ٢ من سورة الحجر ، وقد قيل في تخريج الآية : إن المضارع عبر به عن حالة ماضية بطريق التجوز ، وقيل : التقدير (ربما كان يود الذين كفروا) فمدخولها ماض محذوف ، واسم كان ضمير الشأن ، وفي هذا الأخير نظر من وجهين ؛ الأول : أن حذف كان بعد غير إن ولو الشرطيتين نادر ، والثاني : أنه لا بد بعد ذلك التقدير من تخريج يود على حكاية الحال الماضية .

قال المؤلف في كتابه « معنى اللبيب » في مباحث « ما » ما نصه : « والثالث من أنواع ما : السكافة عن عمل الجر ، وتتصل بأحرف وظروف ؛ فالأحرف أحدها رب ، وأكثر ما تدخل حينئذ على الماضي ، كقوله * ربما أوفيت في علم * لأن التأكيد والتقليل إنما يكونان فيما عرف حده ، والمستقبل مجهول ، ومن ثم قال الرماني في قوله تعالى : (ربما يود الذين كفروا) : إنما جاز لأن المستقبل معلوم عند الله تعالى كالماضي ، وقيل : هو على حكاية حال ماضية مجازا ، مثل قوله تعالى : (ونفخ في الصور) وقيل : التقدير ربما كان يود ، وتكون كان هذه شانية ، وليس حذف كان بدون إن ولو الشرطيتين سهلا ، ثم الخبر حينئذ - وهو « يود » - مخرج على حكاية الحال الماضية ؛ فلا حاجة إلى تقدير كان ، ولا يمتنع دخولها على الاسمية ، خلافا للفارسي ، ولهذا قال في قول أبي دواد * ربما الجامل المؤبل فيهم * ما : نسكرة موصوفة بجملة جذف مبتدؤها : أي رب شيء هو الجامل » اهـ .

— ٣١٢ — هذا الشاهد من كلام أبي دواد الإيادي ، والذي ذكره المؤلف ههنا

=

بيت هو صدر من الخفيف ، وعجزه قوله :

حتى قال الفارسي^(١) : يجب أن تُقدَّر « ما » اسماً مجروراً بـ « رُبَّ » بمعنى شيء ، و « الجامل » خبراً لضمير محذوف ، والجملة صفة لما ، أى : رُبَّ شيء هو الجامل المؤبِّل .

• وَعَنَاجِيحُ بَيْنَهُنَّ الْمَهَارُ •

ال لغة : « الجامل » اسم جمع للابل لا واحد له من لفظه ، وقيل : القطيع من الإبل مع راعيها « المؤبِّل » المعد للقتية ، و « عناجيح » جمع عنجوج - بزنة عصفور - وهي الخيل الطويلة الأعناق ، و « المهار » بكسر الميم - جمع مهر - بضمها - وهو ولد الفرس ، والأنثى مهرة .

الإعراب : « ربما » رب : حرف تقييد وحر شبهه بالزائد ، مبنى على الفتح لاحتل له من الإعراب ، وما : حرف زائد يكف رب عن العمل ، مبنى على السكون لاحتل له من الإعراب « الجامل » مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة « المؤبِّل » نعت للجامل مرفوع بالضمة الظاهرة « فيهم » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « وعناجيح » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لاحتل له من الإعراب ، عناجيح : معطوف على الجامل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « بينهن » بين : ظرف مكان متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وبين مضاف وضمير الغائبات العائد إلى العناجيج مضاف إليه مبنى على الفتح في محل جر « للمهار » مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة ، وجملة المبتدأ وخبره في محل رفع صفة لعناجيج .

الشاهد فيه : قوله « ربما الجامل فيهم » حيث دخلت « رب » المكشوفة بما على الجملة الاسمية ، وهو نادر .

(١) ذهب الفارسي إلى أنه لا يجوز دخول « رب » المكشوفة على الجملة الاسمية أصلاً ، ولهذا اضطر إلى جعل « ما » - في هذا البيت - نكرة بمعنى شيء مجرور المحل رب ، وجعل قوله « الجامل » خبر مبتدأ محذوف ، أى : رب شيء هو الجامل ، وفيهم : جار ومجرور متعلق بمحذوف حال ؛ فيكون مدخول رب مفرداً ، وقد ذكر ذلك المؤلف .

فصل : تُحَذَفُ « رُبُّ » ويبقى عملُها ، بعد الفاء كثيراً ، كقوله :

٣١٣ - * فَمِنْكَ حُبْلَى قَدْ طَرَقَتْ وَمُرَضِعٌ *

= فَإِنْ قُلْتُ : فما منعكم أَنْ تجعلوا - على قول أبي علي الفارسي - قول الشاعر « الجامل المؤبل فيهم » جملة من مبتدأ هو الجامل وخبر هو قوله « فيهم » وهذه الجملة في محل جر صفة لا .

فالجواب أنه إنما منعنا من ذلك أنا لو ارتكبناه لكانت جملة النعت خالية مما يربطها بالمنعوت ، لكننا لما قدرنا الضمير الذي جعلناه مبتدأ كان هو العائد على المنعوت فربط جملة النعت بمنعوته .

٣١٣ - هذا الشاهد من كلام امرئ القيس بن حجر الكندي ، من معلقته المشهورة ، وما ذكره المؤلف هنا هو صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* فَأَلْهَيْتُهَا عَنْ ذِي تَمَائِمٍ مُحَوِّلٍ *

اللفظة : « طرقت » يريد زرتها ليلاً ، والطروق : الإتيان في الليل « مرضع » هي التي لها طفل ترضعه « تمائم » جمع تيممة ، وهي المعادة التي كانوا يعلقونها على جبهة الصبي ، وكانوا يزعمون أنها تقيه من العين « محول » اسم فاعل من « أحول الصبي » إذا مر عليه من عمره حول ، وكفى بذى تمائم محول عن الصبي ، وكفى بألهيتها عن ابنها الصغير عن شغف من يزورها به وشدة ولوعها ، حتى إنها لتنسى من لم تجر عادة النساء بنسيانه ، وهو ابنها .

الإعراب : « فَمِنْكَ » الفاء حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب مثل : مفعول به لطرقت الآتي منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة التي تقتضيها رب المحذوفة والمقدرة بعد الفاء ، ومثل مضاف وضمير المؤنثة المخاطبة مضاف إليه مبني على الكسر في محل جر « حُبْلَى » بدل من مثل ، منصوب بفتحة مقدرة على الألف إن راعيت المحل ، ومجرور بكسرة مقدرة على الألف إن راعيت اللفظ منع من ظهورها التعذر « قَدْ » حرف تحقيق مبني على السكون لا محل له من الإعراب « طَرَقَتْ » فعل وفاعل « ومرضع » الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، مرضع : معطوف على حُبْلَى ، والرواية المشهورة فيه =

وبعد الواو أكثر^(١)، كقوله :

= بالجر فترجع في جلي اعتبار اللفظ، لكن القواعد تجوز مراعاة المحل ومراعاة اللفظ جميعاً ، وتجوز في مرضع الجر والنصب جميعاً « فألهيتهما » الفاء حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، ألهى : فعل ماضٍ معطوف على طرقت ، وتاء التكلم فاعله مبنى على الضم في محل رفع ، وضيم الغائبة العائدة على المثل مفعول به مبنى على السكون في محل نصب « عن » حرف جر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « ذى » مجرور بعن وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف و « تمام » مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف والمانع له من الصرف كونه على صيغة منتهى الجموع « محول » صفة لذى تمام ، مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « قنثلثك » حيث عبر « مثل » رب المحذوفة بعد الفاء ، وذلك كثير . ونظير هذا البيت قول المتنخل الهذلي ، واسمه مالك بن عويمر ، وهو من قصيدة طويلة ثابتة في « جمهرة أشعار العرب » :

فَحُورٌ قَدْ لَهَوْتُ بِهِنَّ عَيْنٍ نَوَاعِمَ فِي المُرُوطِ وَفِي الرِّبَاطِ

(١) ذهب الكوفيون إلى أن الواو تعمل في النكرة الجر بنفسها ، وإلى هذا القول ذهب أبو العباس المبرد من البصريين ، قالوا : لأن الواو نابت عن رب التي تعمل الحذف . فلما نابت عنها عملت عملها ، ولا يمكن أن نعتبر هذه الواو والعطف ، لأنها تقع في أول الكلام كما ترى في الشواهد المسوقة للدلالة على ذلك ، وذهب البصريون إلى أن الواو ليست هي التي تعمل الجر ، وإنما عامل الجر رب مقدرة ، قالوا : لأن الواو حرف غير مختص ، والحرف غير المختص أصله ألا يعمل شيئاً ، وإذا كانت الواو ليست هي عامل الجر لزم أن تقدر عاملاً يكون جر ما بعد الواو به ، وإنما قدرنا الجر رب لأننا رأينا رب يجوز ظهورها مع الواو فيقال : « ورب ليل » و « ورب بلد » ومن ذلك قول الشاعر :

* وَرُبَّ أَسِيلَةٍ اتَّخَذَتْ بَكْرَ *

والذى ينقص قول الكوفيين والمبرد إن العامل هو الواو نفسها في نحو « وليل » =

— ٣١٤ — * وَلَيْلٍ كَمَوْجِ الْبَحْرِ أَرْخَى سُدُولَهُ * —

= ونحو « وبلد » أنا رأينا العرب تبحر رب محذوفة وليس في الكلام عوض منها كما في الشاهد رقم ٣١٦ الآتي ، وكما في قول الشاعر :

مِنْكَ أَوْ خَيْرٍ تَرَكْتُ رَذِيَّةً تُقَلِّبُ عَيْنَيْهَا إِذَا طَارَ طَائِرٌ

ورأينا العرب أيضاً تبحر الاسم النكرة بعد بل وبعد الفاء ، ولم يقل أحد منا ومنكم إن بل أو الفاء تبحر ، وهذان الحرفان يحسن ظهورهما في الكلام مع رب كما قلنا في شأن الواو ، ولو كان حرف منها نائباً عن رب وعوضاً عنها لم يحز أن يظهر في الكلام معها ؛ لأن العوض لا يذكر مع للعوض .

٣١٤ - وهذا الشاهد - أيضاً - من كلام امرئ القيس من مطلته التي مضى الاستشهاد بكثير من أياتها ، وما ذكره المؤلف هنا هو صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* حَلَى بِأَنْوَاعِ الْمُمُومِ لَيْبَتَلِي * —

اللمة : « كموج البحر » شبه الليل بموج البحر في شدة هوله وعظيم ما ينالك من المخافة فيه « سدوله » السدول : الأستار ، واحداً سدل ، مثل ستر وستور « لبيتلي » ليختبر ويمتحن ، وأراد ليرى ما عندي من الشجاعة والجراثة وعدم اللبالة بما يظهر من الهول وأسباب الفزع .

الإعراب : « وليل » الواو واو رب حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، ليل : مبتدأ ، مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة التي اقتضتها رب المحذوفة مع بقاء عملها « كموج » الكاف حرف جر مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، موج : مجرور بالكاف وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة ليل ، وموج مضاف و « البحر » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « أرخى » فعل ماض مبني على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ليل « سدوله » سدول : مفعول به لأرخى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وسدول مضاف وضمير القائب العائد إلى ليل مضاف إليه مبني على الضم في محل جر ، وجملة الفعل الماضي وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر المبتدأ المجرور لفظاً رب المحذوفة =

= «على» جار ومجرور متعلق بأرخی «بأنواع» جار ومجرور متعلق بأرخی أيضا ، وأنواع مضاف و «المحوم» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة «ليبتلى» اللام لام التعليل ، ويبتلى : فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد لام التعليل وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الياء منع من ظهورها معاملة المنصوب بمعاملة الرفع ، وهذا نظير قول قول الآخر : * أبى الله أن أسمو بأُم ولا أب * وأن المصدرية المضمرة مع الفعل المضارع في تأويل مصدر مجرور بلام التعليل ، والجار والمجرور متعلق بقوله أرخی السابق .

الشاهد فيه : قوله «وليل» حيث جر «ليل» رب الم حذفة بعد الواو ، وهذا أكثر من حذف «رب» وجر ما بعدها بعد الفاء .

ومثل بيت الشاهد قول امرئ القيس بن حجر في المعلقة أيضا :

وَيَيْضَةُ خِذْرِ لَا يُرَامُ خِيَاؤُهَا تَمَتَّعْتُ مِنْ لَهْوِ بِهَا غَيْرَ مُنْجَلٍ

الشاهد فيه : قوله «ويضة خدر» حيث جر بيضة رب الم حذفة بعد الواو .

ومثل ذلك قول امرئ القيس في المعلقة أيضا :

وَقَرِيبَةُ أَقْوَامٍ جَعَلَتْ عِصَامَهَا ظَلَى كَاهِلٍ مِنِّي ذُلُولٍ مَرَحَلٍ

وَوَادٍ كَجَوْفِ الْعَبْرِ قَفَرٍ قَطْمَتُهُ بِهِ الذُّبُّ يَمْوِي كَأَنَّا نَلِيعُ الْمُقِيلِ

الشاهد فيه : قوله «وقربة أقوام» وقوله «وواد» حيث جر قوله «قربة»

وقوله «واد» رب محذوفة بعد الواو .

ونظير هذا قول الراجز ، وهو من شواهد سيبويه :

وَبَلَدَةٌ لَيْسَ بِهَا أَنْيْسُ إِلَّا الْيَمَافِيرُ وَإِلَّا الْمَيْسُ

الشاهد في قوله : «وبلدة» حيث جر لفظ بلدة رب الم حذفة بعد الواو .

ونظيره قول حاتم الطائي :

وَلَيْلٍ بِهِيمٍ قَدْ تَسَرَّ بَلَتْ هَوْلَهُ إِذَا الْإِنِيلُ بِالنَّكْسِ الضَّعِيفِ تَجَهَّمَا

الشاهد في قوله : «وليل» حيث جر قوله «ليل» رب الم حذفة بعد الواو ،

وهذا أكثر من أن تحصى الشواهد عليه .

وبعد « بَلْ » قليلا ، كقوله :

٣١٥ - * بَلْ مَنَّهُمْ قَطَعْتُ بَعْدَ مَنَّهُمْ *

وبدونهم أقل ، كقوله :

٣١٦ - * رَسَمَ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلَّةٍ *

٣١٥ - هذا بيت من الرجز المشطور، من كلام رؤبة بن العجاج .

اللمة : « مهمه » بفتح الميم وسكون الهاء بعدها ميم أخرى مفتوحة - هي للفازة البعيدة الأطراف ، وإنما سموها بذلك لأنهم تخيلوا أن من يسلكها يقول لمن يصاحبه : مه مه ، وكأنه لشدة الانزعاج والفرع والهول يأمره بترك الحديث والكف عنه « قطعت » أراد جيت وسرت فيها من أولها إلى آخرها غير هياب ولا وجل . الإعراب : « بل » حرف عطف دال على الإضراب مبني على السكون لا محل له من الإعراب « مهمه » مفعول به لقطعت الآتي ، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة التي تقتضيها رب المحذوفة مع بقاء عملها « قطعت » قطع : فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، وتاء المتكلم فاعله مبني على الضم في محل رفع « بعد » ظرف زمان متعلق بقطع منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وبعد مضاف و « مهمه » مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « بل مهمه » حيث جر « مهمه » برب المحذوفة بعد « بل » .

وحذف رب بعد هذا الحرف وإبقاء عملها قليل ، ومنه قول رؤبة بن العجاج

أيضا (أنشد أوله ابن منظور في ص ب ب) :

بَلْ بَلَدٍ ذِي صُؤْمٍ وَأَصْبَابٍ قَطَعْتُ أَخْشَاهُ بِمَسْفٍ جَوَابٍ

وقول رؤبة بن العجاج أيضا :

بَلْ بَلَدٍ مِلْءِ الْفِجَاجِ قَتَمُهُ لَا يُشْتَرَى كَتَانُهُ وَجَهْرُمُهُ

وقول سؤر الذئب (ورواه ابن منظور في ح ج ف) .

* بَلْ جَوَزَ تَيْهَاءَ كَظْمٍ الْحَجَفْتُ *

٣١٦ - هذا الشاهد من كلام جميل بن معمر العذري ، وما ذكره المؤلف

=

هنا هو صدر بيت من الخفيف ، وعجزه قوله :

* كَذْتُ أَقْضَى الْحَيَاةَ مِنْ جَلَلِهِ *

اللفظة : « من جلاله » قيل : معناه من عظمه في نفسى ، وقيل : معناه من أجله . الإعراب : « رسم » مبتدأ مرفوع بضمه مقدرة على آخره منع ظهورها اشتغال المحل بالحركة التى تقتضيهارب التى حذقت وبقى عملها ، ورسم مضاف و « دار » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « وقفت » وقف : فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، وتاء للتسكيم فاعله مبني على الضم في محل رفع « فى » حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب « طلله » طلل : مجرور بنى وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بوقف ، وطلل مضاف وضمير الغائب العائد إلى الرسم مضاف إليه ، وجملة وقفت من الفعل وفاعله في محل رفع صفة لرسم دار أو في محل جر صفة له أيضا تبعا للفظ للوصوف ، « كدت » كاد : فعل ماض دال على المقاربة مبني على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، وتاء للتسكيم اسم كاد مبني على الضم في محل رفع « أقضى » فعل مضارع مرفوع بضمه مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « الحياة » مفعول به لأقضى منصوب بالفتحة الظاهرة « من » حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب « جلاله » جلال : مجرور بمن وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بقوله أقضى ، وجلل مضاف وضمير الغائب العائد إلى الرسم مضاف إليه ، وجملة أقضى وفاعله في محل نصب خبر كاد ، وجملة كاد واسمه وخبره في محل رفع خبر للبتدأ .

الشاهد فيه : قوله « رسم دار » حيث جر قوله « رسم » برب محذوفة من غير أن يتقدم هذا المجرور حرف من الأحرف التى سبق ذكرها .

ومن كلام للؤلف تفهم أن عمل رب الجر وهى محذوفة على أربع مراتب :

المرتبة الأولى : أن يكون ذلك بعد الواو ، وذلك كثير فى كلام العرب ، وفيه خلاف البصريين والكوفيين الذى ذكرناه (ص ٧٤) .

الثانية : أن يكون ذلك بعد الفاء ، وهذا كثير فى نفسه ، وإن لم يبلغ مبلغ المرتبة الأولى .

الثالثة : أن يكون ذلك بعد بل ، وهذا دون للرتبتين السابقتين .

الرابعة : أن يكون ذلك من غير أن يقع حرف من هذه الأحرف الثلاثة موقع رب .

وقد يُحذفُ غيرُ «رُبَّ» ويبقى عمله ، وهو ضربان :
(١) سَمَاعِيٌّ ، كقول رُؤبة : « خَيْرٌ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ » جواباً لمن قال له :
كَيْفَ أَصْبَحْتَ (١) ؟

(٢) وَقِيَّاسِيٌّ ، كقولك (٢) : « بِكُمُ دِرْهَمٍ اشْتَرَيْتَ ثَوْبَكَ » أى : بِكُمُ

(١) قد ذكر المؤلف فيما مضى شاهداً على حذف حرف الجر وإبقاء عمله وهو
الشاهد رقم (٢٣٥) وقد ذكر المؤلف في معاني السكاف أنه قد قيل لبعضهم : كيف
أصبحت ! فقال : تكير ، يريد أصبحت على خير .
(٢) يعمل حرف الجر وهو محذوف قياساً في ثلاثة عشر موضعاً ، ذكر المؤلف
رحمه الله منها ثلاثة ، وبقي عليه عشرة :

الأول : لفظ الجلالة في القسم بدون عوض ، نحو « الله لأفعلن » .
الثاني : في جواب سؤال اشتمل على حرف مثل الحرف المحذوف ، نحو « زيد »
في جواب من قال « بمن اهتديت » .
الثالث : في العطف على ما تضمن مثل الحرف المحذوف إذا كان العطف بحرف
منفصل بلو ، كقول الشاعر :

* مَتَى عُدْتُمْ بِنَا وَلَوْ فِتْنَةً مِنَّا *

الرابع : أن يكون المجرور معطوفاً على آخر بحرف منفصل بلا ، كقول الشاعر :
مَا لِمُحِبِّ جَلَدٍ أَنْ يُهْجَرَ وَلَا حَبِيبٍ رَأْفَةٍ فَيَجْهَرُ
الخامس : أن يكون المجرور مقروناً بهمزة استفهام بعد كلام تضمن مثل الحرف
المحذوف ، نحو قولك « أزيد بن عمرو » جواباً لمن قال « اهتديت بزيد » .
السادس : أن يكون المجرور مسبوقاً بهلا بعد كلام اشتمل على مثل الحرف
المحذوف ، نحو « هلا رجل يعتمد عليه » بعد قول القائل « تمسكت بخالد » .
السابع : أن يكون المجرور مسبوقاً بإن ، وفي الكلام السابق عليه مثل الحرف
المحذوف ، نحو « تمسك بأحسنهما خلقاً ، إن على وإن عمرو » .
الثامن : لام التعليل إن جرت كي المصدرية وصلتها ، نحو « جئت كي أنعلم » .

مِنْ دِرْهَمٍ ، خلافاً للزجاج في تقديره ^(١) الجرّ بالإضافة ، وكنقولهم : « إِنْ فِي الدَّارِ زَيْدًا وَالْحَجْرَةَ عَمْرًا » أى : وفي الحجرة ، خلافاً للأخفش ؛ إذ قَدَّرَ العطف على معمولي عاملين ^(٢) ، وكنقولهم : « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ صَالِحٍ إِلَّا صَالِحِ »

= التاسع : بعد أن المصدرية وأن المؤكدة نحو « رغبت أن أتنسك » و « عجبت أنك مستمر في ضلالك » .

العاشر : المعطوف على خبر « ليس » وخبر « ما » الذى يصلح لدخول الجار عليه ، وهو الذى لم ينتقص نفيه ، ويسمى هذا الموضع الجر على التوهم ، وقد أجازته سيويه ولم يحزه جماعة من النحاة ، والشواهد على وروده كثيرة ، منها قوله :
مَشَأْنِيْمُ لَيْسُوا مُضْلِحِينَ عَشِيرَةً وَلَا نَاعِبٍ إِلَّا بَيْنَ غُرَابِهَا
وقوله :

بَدَا لِي أَيْ لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى وَلَا سَابِقٍ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيًا
وجه ذلك أنه قد كثر اقتران خبر ليس بالباء الجارة ، وورد ذلك في فصيح كلام العرب من غير ضرورة ولا شذوذ ، فإذا قال قائل « ليس زيد قائما » ربما توهم أنه أدخل الباء فيعطف على الخبر بالجر على هذا التوهم فيقول « ولا قاعد » .

(١) يمنع من صحة تقدير الزجاج أمران ؛ الأول : أن « كم » الاستفهامية قد تكون كناية عن عدد مركب ، والعدد المركب لا يضاف إلى ما بعده في الفصيح ،
الثاني : أنهم اشتروا في الجر بعدها أن تكون مسبوقه بحرف جر ؛ فلو كان الجر بإضافتها إلى ما بعدها لم يشترطوه ، وإنما شرطوه ليكون دليلا على المحذوف الجار لما بعدها .

(٢) العامل في « الدار » هو في ، والعامل في « زيدا » هو إن ؛ لأن زيدا اسم إن ، فالدار وزيدا معمولان لعاملين مختلفين ، فلو قلت « إن في الدار زيدا والحجرة عمرا » بجر الحجرة ونصب عمرو - وجب عليك أن تجعل « الحجرة » مجرورا بحرف جر محذوف ، لأنك لو جعلته مجرورا بالعطف على الدار ، وعمرا معطوفا على زيدا كنت قد عطفت اسمين هما الحجرة وعمرا ، على معمولين هما الدار وزيدا ، لعاملين مختلفين هما في وإن ، والعطف بحرف واحد على معمولين لعاملين مختلفين مما لا يجزئه =

فَطَالِحٌ « حكاه يونس ^(١) ، وتقديره : إِلَّا أَمْرٌ بِصَالِحٍ فَقَدْ سَرَرْتُ بِطَالِحٍ .

هذا باب الإضافة ^(٢)

= سيويوه وأنصاره لضعف حرف العطف عن أن يقوم مقام عاملين مختلفين ، فأما الأخفش فإنه لا يتمتع من العطف على معمولين لعاملين مختلفين ، فلماذا أجاز أن تجعل الحجرة معطوفا على الدار المجرورة بنى وعمرا معطوفا على زيدا الواقع اسما لإن ، فأعرف هذا . (١) وحكاه سيويوه « إِلَّا صَالِحًا فَطَالِحًا » بنصبهما على تقدير إلا يكن صالحا يكن طالحا ، وحكاه أيضاً « إِلَّا صَالِحًا فَطَالِحٌ » بنصب الأول ورفع الثانى على تقدير إلا يكن صالحا فهو طالح .

(٢) الإضافة فى اللغة : مطلق الإسناد ، قال امرؤ القيس بن حجر السكتدى :
فَلَمَّا دَخَلْنَاهُ أَضْفَنَّا ظَهْرُنَا إِلَى كُلِّ حَارِيٍّ جَدِيدٍ مُشْطَبٍ
يريد : لما دخلنا هذا البيت أسندنا ظهورنا إلى كل رجل منسوب إلى الحيرة لأنه جلب منها أو صنع فيها .

والإضافة فى اصطلاح النحاة : « إسناد اسم إلى غيره ، على تنزيل الثانى من الأول منزلة التنوين أو ما يقوم مقامه » .

ولا يكون المضاف إلا اسما ، لسببين : الأول أن الإضافة تعاقب التنوين أو النون القائمة مقام التنوين ، وقد علمت أن التنوين لا يدخل إلا فى الأسماء ، والثانى أن القرض من الإضافة تعريف المضاف ، والفعل لا يعرف فلا يكون مضافا .

والأصل أن المضاف إنه يكون اسما بسبب كونه محكوما عليه فى العنى ، ولا يحكم إلا على الأسماء ، وقد جاءت الجملة الفعلية مضافا إليها فى عدة مواضع . ولكنها عند التحقيق فى التأويل باسم هو مصدر المسند أو السكون العام كما تعلم ، ونحن نذكر لك ما ذكره العلماء من هذه المواضع ، وهى أربعة مواضع بعضها مطرد وبعضها شاذ :

الأول : أسماء الزمان ، أضيفت إلى الجمل الفعلية لما بين الزمان والفعل من وثاقة =

== الارتباط ، ألا ترى أن الفعل يدل بالوضع على شيئين وهما الحدث والزمان ، ومن ذلك قول الله تعالى : (هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم) وقوله جل شأنه (إذا جاء نصر الله والفتح) ومن ذلك قول الشاعر .

حَلَّى حِينَ عَاتَبْتُ الْمَشِيبَ عَلَى الصَّبَا فَقُلْتُ : أَلَمَّا أَضْحُ وَالشَّيْبُ وَازِعُ

الموضع الثانى : كلمة « حيث » خاصة من أسماء المكان ، لقوة إبهامها ومشابهتها لأسماء الزمان فى صلاحيتها للاطلاق على كل مكان كما أن أسماء الزمان صالحة للاطلاق على كل زمان ، واصلتها بالفعل نوع اتصال بسبب كونه يدل على المكان بدلالة الالتزام ، ومن ذلك قول الله تعالى (ومن حيث خرجت فول وجهك شطر المسجد الحرام) وقوله سبحانه (وأخرجوهم من حيث أخرجوكم) وقوله سبحانه : (ثم أفيضوا من حيث أفاض الناس) وقوله (الله أعلم حيث يجعل رسالته) وقوله (إنه يراكم هو وقبيله من حيث لا ترونهم) .

الموضع الثالث : لفظ آية - بمعنى علامة - لأنها قرية الشبه من ظروف الزمان ، ألا ترى أن الأزمنة علامات للأحداث وكونها ، وبها ترتب فيقدم ما كان سابقا فى الوجود ، وما ورد من إضافة لفظ آية إلى الجملة الفعلية قول زيد بن عمرو بن صعق :

أَلَا مَنْ مُبْلِغٌ عَنِّي تَمِيمًا بِآيَةٍ مَا يُحِبُّونَ الطَّعَامَا
وقول الآخر :

بِآيَةٍ يُقْدِمُونَ الْخَيْلَ شُعْنًا كَانَ عَلَى سَيَابِكِهِمَا مُدَامَا

الموضع الرابع : لفظ « ذو » التى بمعنى صاحب ، أضيف شذوذاً إلى الجملة الفعلية فى قول العرب « اذهب بذى تسلم » والأصل أن تضاف هذه الكلمة إلى اسم جنس غير وصف نحو « ذو الفضل » ونحو « ذو المال » .

ومعنى قول القائل « اذهب بذى تسلم » هو اذهب بصاحب سلامتك .

وقد أراد قوم من العلماء أن يتخلصوا من شذوذ هذه العبارة ، فزعموا أن « ذى » ليست اسماً بمعنى صاحب ، ولكنها اسم موصول بمعنى الذى ، وجملة « تسلم » صلة ، ولكنك تعلم أن « ذو » التى بمعنى الذى ليست لغة عامة العرب ، ولكنها لغة طيء خاصة ، وتعلم =

تَحْذِفُ من الاسم ^(١) الذي تريد إضافته ما فيه من تنوين ظاهر أو مقدر ،

= مع ذلك أن الكثير في كلامهم استعمالها بالواو في الأحوال كلها على أنها مبنية ، وأيضاً فهي في حاجة إلى عائد من جملة الصلة إليها ، وليس في « تسلم » ضمير يعود إلى « ذى » فإن حاولت تقديره ضميراً منصوباً بتسلم محذوفاً منعك من ذلك أن « تسلم » فعل قاصر والفعل القاصر لا ينصب المفعول به ، وإن حاولت أن تجعله ضميراً مجروراً بياء حق يصير التقدير « اذهب بذى تسلم به » منعك من ذلك أن معنى الباء الجارة للعائد غير معنى الباء الجارة للموصول ، وأن متعلق الحرفين الجار للموصول والجار للعائد ليس متحداً في المادة ، ومن شرط حذف العائد المجرور بحرف جر أن يتحد معنى الحرفين وأن يتحد متعلقهما مادة ، فكان فيما ذهب إليه هذا الفريق من العلماء من الشذوذ ما لا يبيح لك أن تفضله على القول للشهور .

(١) الذي يحذف من المضاف لأجل الإضافة ضربان :

الضرب الأول : ما يكون حذفه واجباً ، وذلك ثلاثة أشياء ، أولها التنوين وهو ظاهر ومقدر ، فأما التنوين الظاهر فيكون في الاسم المنصرف نحو درهم ودينار وثوب ، تقول : درهم زيد ، ودينار بكر ، وثوب خالد ، وأما التنوين المقدر فيكون في الاسم للمنع من الصرف كدراهم ودينارين ومصاييح ، تقول : دراهم زيد ، ودينارين بكر ، ومصاييح الطريق . وثانيها التنوين للعوض بها عن التنوين ، وذلك في موضعين ، أحدهما اللثنى نحو « عصوان » ورحيان ، ودرهمان » تقول : عصواك ، ورحياك ، ودرهاك ، وثانيتها جمع المذكر السالم نحو « مستوطنون » ، وساكنون » تقول : مستوطنو مصر ، وساكنو الصحراء . وثالثها « ال » المعرّثة ، وذلك في الإضافة المحضة مطلقاً ، فلو أردت إضافة الدرهم والدينار قلت : درهمك ، ودينارك ، ولا تقول الدرهمك ولا الدينارك ، وأما الإضافة غير المحضة فإن كان المضاف مثنى أو جمع مذكر سالماً أو لم يكن واحداً منهما لكن كان المضاف إليه مقترناً بالصح أن تبقى ال في المضاف نحو « المستوطنا عدن » و« الساكننا مصر » ونحو « الضاربو زيد ، والآخذو ماله » ونحو « الضارب الرجل » فأما إذا كان المضاف مفرداً والمضاف إليه غير مقترن بال فيجب حذف ال من المضاف ، فلو أردت إضافة الساكن والآخذ قلت : « ساكن مصر وآخذ مالى » ولم يجز أن تقول « الساكن مصر ، والآخذ مالى » . =

كقولك في ثوبٍ ودَرَامٍ . « ثَوْبُ زَيْدٍ » و « دَرَاهِمُهُ » ومن ثُونِ تَلِي علامة الإعراب ، وهي نون التنذية وشبهها ، نحو (تَبَّتْ يَدَا أَبِي كَلْبٍ)^(١) ، و « هَذَانِ أُنْمَا زَيْدٍ » ونونُ جمع المذكر السالم وشبهه ، نحو (وَالْمَقِيَمِي الصَّلَاةِ)^(٢) و « عِشْرُو عَمْرُو » ولا تحذف النون التي تليها علامة الإعراب ، نحو « بَسَاتِينُ زَيْدٍ » و (شَيْكَطِينُ الْإِنْسِ)^(٣) .

ويُجَرُّ المضاف إليه بالمضاف ، وفاقاً لسيبويه ، لا بمعنى اللام ، خلافاً للزجاج^(٤) .



= والضرب الثاني : ما يكون حذفه جائزاً لا واجباً ، وذلك ثاء التانيث بشرط ألا يوقع حذفها في لبس ، نحو عدة وإقامة ، يجوز أن تقول عدتك وإقامتك - بذكر الثاء - وقد قال الله تعالى (وإقام الصلاة) وقال الشاعر :

إِنْ ائْتَلَيْطَ أَجَدَّ الْبَيْنَ فَأَنْجِرْدُوا وَأَخْلَفُوكَ عِدَّ الْأَمْرِ الَّذِي وَعَدُوا
بحذف الثاء من (إقامة) في الآية الكريمة ، وحذف الثاء من « عدة » في البيت

(١) من الآية ١ من سورة المسد (٣) من الآية ٣٥ من سورة الحج

(٣) من الآية ١١٢ من سورة الأنعام

(٤) في هذه المسألة أربعة أقوال للنحاة :

الأول - وهو قول سيبويه ، ورجحه المتأخرون كما ترى في كلام المؤلف - وحاصله أن المضاف هو الذي عمل الجر في المضاف إليه ، واستدلوا على ذلك بأن المضاف إليه قد يكون ضميراً نحو درهمك وكتابي وديناره ، وقد علم أن الضمير لا يتصل إلا بالعامل فيه .

الثاني : أن الجار هو الإضافة ، وإليه ذهب السهيلي وأبو حيان .

القول الثالث : أن الجار هو ما تتضمنه الإضافة من معنى اللام ، وهو قول الزجاج .

الرابع : أن الجار للمضاف حرف جر مقدر ، وإليه ذهب ابن الباذش ، ويرده أنا

لأنجد لهذا الحرف الذي سنقدره متعلقاً يتعلق به .

فصل : وتكون الإضافة على معنى اللام بأكثرية ، وعلى معنى « مِنْ » بكثرة ، وعلى معنى « في » بقلّة^(١) .

(١) اعلم أولا أن كون الإضافة تجميعية على معنى أحد حروف ثلاثة - هي اللام ، ومن ، وفي - هو ما رآه ابن مالك تبعا لطائفة من النحاة ، وتبعه شارحو كلامه ، ومنهم المؤلف ، وقد ذهب أبو حيان إلى أن الإضافة ليست على معنى حرف أصلا ، ولا هي على نية حرف ، وذهب أبو إسحاق الزجاج وأبو الحسن بن الصائغ إلى أن الإضافة تكون على معنى اللام ، ليس غير ، وكان ابن الصائغ يتكلف لذلك فيقول : إن قولنا « ثوب خز » - وهو ما يجعله الجمهور وابن مالك على معنى من - هو على معنى اللام التي الاستحقاق ، لأن الثوب مستحق للخز الذي هو أصله ، وذهب الجمهور إلى أن الإضافة تكون على معنى اللام أو على معنى من ، ولا تكون على معنى في ، فالأقوال في هذه المسألة أربعة ، وقد عرفت تفصيلها .

ثم اعلم أن أكثر ما تجميع الإضافة على معنى اللام ، لأن ذلك هو الأصل ، حتى إن الزجاج وابن الصائغ لم يذكرا إلا هذا النوع ، ولذلك ذهب الزجاج إلى أن المضاف إليه مجرور بمعنى اللام كما عرفت في بيان عامل الجر في المضاف إليه ، ومعنى اللام هو الملك في نحو « مال زيد » و « ثوب بكر » و « دراهم خالد » والاختصاص في نحو « لجام الفرس » و « حصير المسجد » و « قناديل الدار » ولم يذكروا لهذا النوع ضابطا عاما ، بل ذكروا أنه ما لم تكن الإضافة على معنى في أو على معنى من فهي على معنى اللام .

وبلى هذا النوع في الكثرة أن تكون على معنى من ، ومعنى من هنا هو بيان الجنس ، وقد ذكروا - وتبعهم المؤلف لهذا النوع ضابطا مؤلفا من شقين ، الأول أن يكون المضاف بعض المضاف إليه ، والثاني أن يكون المضاف إليه صالحا للأخبار به عن المضاف ، وجعلوا من هذا النوع إضافة العدد إلى المعدود نحو « ثلاثة أبواب » وإضافة العدد إلى عدد آخر نحو « ثلاث مائة » و « أربعة آلاف » وإضافة المقادير إلى المقدرات ، نحو « رطل تفاح » و « شبر أرض » .

وبلى هذا النوع أن تكون الإضافة على معنى في ، وجعلوا لهذا النوع ضابطا ، وهو أن يكون المضاف إليه ظرفا للمضاف ، إما مكانا نحو قوله تعالى (يا صاحبي السجن) ونحو قولك « عثمان شهيد الدار » وقولك « قتيل المعركة » وإما زمانا ، نحو قوله =

وَصَابِطُ التي بمعنى « في » : أن يكون الثاني ظَرْفًا للأول ، نحو (مَكْرُ اللَّيْلِ)^(١) و (يَا صَاحِبِي السَّجْنِ)^(٢) .

والتي بمعنى « مِنْ » : أن يكون المضاف بَعْضَ المضاف إليه وصالحًا للإخبار به عنه ، كـ « خَاتَمَ فِضَّةٍ » ، ألا ترى أن الخاتم بعض جنس الفضة ، وأنه يقال : هذا الخاتم فضة .

فإن انتفى الشرطان معا ، نحو « ثَوْبُ زَيْدٍ » و « غُلَامُهُ » و « حَصِيرُ الْمَسْجِدِ » و « قِنْدِيلُهُ » أو الأول فقط ، نحو « يَوْمَ الْخَمِيسِ » أو الثاني فقط ، نحو « يَدُ زَيْدٍ » فالإضافة بمعنى لام الملك والاختصاص .

فصل : والإضافة على ثلاثة أنواع :

(١) نوع يفيد تَعَرُّفَ المضاف بالمضاف إليه إن كان معرفة ، كـ « غُلَامٌ زَيْدٍ » وَتَحْصُصُهُ به إن كان نكرة ، كـ « غُلَامٌ امْرَأَتِهِ » ، وهذا النوع هو الغالب .

= تعالى (تربص أربعة أشهر) وقوله جلت كلمته (بل مكر الليل) وقولك « هذا عمل النهار » و « هذا عبث الصبا » ولم يذكر هذا النوع إلا قلة من النحويين ، وتبعهم ابن مالك ، وجرى المؤلف مجراه .

والذي أحب أن أنبهك إليه هو أن الإضافة... عند القائلين بأنها على معنى حرف - قد يصلح في بعض الأمثلة أن يكون على تقدير حرفين باعتبارين ، وخذ لذلك مثلا قولك « حصير المسجد » و « قنديل الدار » فقد مثلنا كما مثل العلماء بهذين المثالين لما تكون الإضافة فيه على معنى لام الاختصاص ، ولكون المضاف إليه في كل منهما ظرفا للمضاف يصح أيضا أن تكون على معنى في ، فاعرف ذلك .

(١) من الآية ٣٣ من سورة سبأ

(٢) من الآية ٣٩ و ٤١ من سورة يوسف

(٢) ونوع يفيد تخصّص المضاف دون تعرفه^(١) ، وضابطه : أن يكون المضاف متوّعلاً في الإبهام كغير ومثل إذا أريد بهما مطلق المائلة والمغايرة^(٢) ، لا كدالهما ؛ ولذلك صحّ وصف النكرة بهما في نحو « مررت برجلٍ مثلك » أو « غيرك » .

وتسمى الإضافة في هذين النوعين مَعْنَوِيَّة ؛ لأنها أفادت أمراً معنوياً ، ومَحْضَةً ، أى : خالصة من تقدير الانفصال .

(٣) ونوع لا يفيد شيئاً من ذلك ، وضابطه : أن يكون المضاف^(٣) صفة

(١) المراد بالتخصّص تقليل الشيع ، ألا ترى أن كلمة « غلام » وكلمة « كتاب » عامتان بحيث يشمل العلام غلام الرجل وعلام المرأة ، وبحيث يشمل الكتاب كتاب الطالب وكتاب الأستاذ وكتاب غيرها ، فإذا قلت « غلام رجل » قل شيوعه فصار لا يشمل غلام المرأة ، ولم يبلغ درجة التعيين الذى تفيدته الإضافة إلى المعرفة ، وإذا قلت « كتاب طالب » قل شيوعه فصار لا يشمل كتاب الأستاذ ولا كتاب غير الطالب والأستاذ ، ولم يبلغ درجة التعيين الذى تفيدته الإضافة إلى المعرفة ، وهذا اصطلاح لأهل هذه الصناعة ، ومنه تفهم بطلان قول أبى حيان « تقسيم النحاة الإضافة إلى ما يفيد التعريف وما يفيد التخصيص ليس بصحيح ، لأنه من جعل القسم قسماً ، وذلك لأن التعريف تخصيص ، فالإضافة إنما تفيد التخصيص ، لكن أقوى مراتبه التعريف » ا هـ .

(٢) مما هو متوغل في الإبهام فلا تفيد الإضافة تعريفاً ولا تخصيصاً : شبهك ، وتربك ، وضربك ، وخذنك ، وتحوك ، وندك ، وشرعك ، وحسبك .

(٣) حاصل ما اشترط في المضاف إضافة لا تفيد تعريفاً ولا تخصيصاً أن يكون وصفاً ، وأن يكون مشبهاً للمضارع ، وأن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال ، وأن يكون عاملاً والمضاف إليه معموله .

نخرج باشتراط كونه وصفاً المصدر المقدر بأن والفعل ، فإن إضافة المصدر إضافة محضة ، بدليل وصفه بالمعرفة في قول الشاعر :

إِنْ وَجَدِي بِكَ الشَّدِيدَ أَرَانِي عَازِرًا فَيْكَ مَنْ عَهَدَتْ عَدُولًا =

❧ وخالف في هذا ابن طاهر وابن برهان وابن الطراوة ، وكذلك المصدر الواقع مفعولاً لأجله إضافته محضة ، خلافاً للرأي .

وخرج باشتراط كون الوصف بمعنى المضارع اسم التفضيل ، فإن إضافته في نحو قولك « محمد أفضل القوم » إضافة محضة عند أكثر النحاة ، وخالف في هذا الكوفيون وابن السراج وأبو علي الفارسي وأبو البقاء ، وخالف فيه من التأخرين الجرجاني وابن أبي الربيع وابن عصفور ، وزعم ابن عصفور أن ما ذهب إليه هو مذهب سيبويه ، لكن ابن مالك ذكر أن مذهب سيبويه هو أن إضافة اسم التفضيل محضة . وخرج أيضاً ما إذا كان الوصف بمعنى الماضي ، نحو « ضارب زيد أمس » فإن إضافته حينئذ محضة ، وخالف في هذا الكسائي ، وخلافه موضح في باب إعمال اسم الفاعل .

وخرج أيضاً الوصف غير العامل ، نحو « كاتب القاضي » ونحو « كاسب عياله » فإن إضافته حينئذ محضة .

فلم يبق إلا ثلاثة أنواع إجمالاً ، وهي على التفصيل أكثر ؛ لأن كل واحد منها يكون على عدة أنواع :

الأول : اسم الفاعل بمعنى الحال أو الاستقبال المضاف إلى معموله الظاهر نحو « ضارب زيد - الآن ، أو غدا » أو معموله المضمّر نحو « راجيك - الآن أو غدا » ومنه أمثلة المبالغة نحو « منجار النوق ، وشراب العسل - الآن أو غدا » واسم الفاعل يشبه الفعل المضارع لفظاً ومعنى .

الثاني : اسم المفعول بمعنى الحال أو الاستقبال المضاف إلى معموله ، سواء أكان فعله ثلاثياً نحو قولك « مضروب العبد » أم كان فعله على أكثر من ثلاثة أحرف نحو « مروّع القلب » وهو يشبه الفعل المضارع المبني للمجهول في المعنى دائماً وفي اللفظ أحياناً .

الثالث : الصفة المشبهة باسم الفاعل المضافة إلى معمولها ، وهي لا تكون إلا بمعنى الحال نحو « قليل الحيل » و« عظيم الأمل » و« حسن الوجه » ونحو « معتدل القامة » و« مستقيم الخلق » وهي تشبه الفعل المضارع بواسطة شبهها لاسم الفاعل .

تُشَبِّه المضارعَ في كونها مُرَاداً بها الحالُ أو الاستقبالُ ، وهذه الصفة ثلاثة أنواعٍ : اسم فاعل ، كـ « ضَارِبَ زَيْدٍ » و « رَاجِئاً » ، واسم المفعول ، كـ « مَضْرُوبَ الْعَبْدِ » و « مُرَوِّعَ الْقَلْبِ » والصفة المشبهة ، كـ « حَسَنَ الْوَجْهِ » و « عَظِيمَ الْأَمَلِ » و « قَلِيلَ الْحِيلِ » .

والدليلُ على أن هذه الإضافة لا تفيد المضاف تعريفاً وَصْفُ النكرة به في نحو (هَذَا بِالِخِ الْكَتْمَةِ)^(١) ، وَوُقُوعُهُ حالا في نحو (ثَانِي عِطْفِهِ)^(٢) ، وقوله :

٣١٧ - * فَأَتَتْ بِهِ حُوشَ الْفُوَادِ مِبْطَنًا *

(١) من الآية ٩١ من سورة المائدة

(٢) من الآية ٩ من سورة الحج

٣١٧ - هذا الشاهد من كلام أبي كبير الهذلي ، يصف تأبط شرا وهو أحد فتاك العرب وذؤبانهم ، وقد مر بيت من هذه الكلمة في آخر باب المفعول المطلق ، وما ذكره المؤلف هنا هو صدر بيت من الكامل ، وعجزه قوله :

* سُهْدًا إِذَا مَا نَامَ لَيْلُ الْمَوْجَلِ *

اللفظة : « أتت » الضمير للوئث للستر يعود إلى أم تأبط شرا ، وكان أبو كبير قد تزوجها ، والضمير في « به » يعود إلى تأبط شرا « حوش الفؤاد » هو بضم الحاء المهملة ، ومعنى هذا المركب الإضافي حديد القلب جرى الجنان ، وقوله « مبطنًا » معناه ضامر البطن ، وقوله « سهدًا » - بزنة عنق - معناه قليل النوم ، و « الموجل » هو الثقل الكسلان ، أو الأحق .

المعنى : يقول : إن هذا الفتى -- الذي هو تأبط شرا -- قد ولدته أمه ذكي القلب حديده ضامر البطن خيصة ، لا ينام الليل إذا نام الكسلان .

الإعراب : « فَأَتَتْ » الفاء حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب أنى : فعل ماض مبني على فتح مقدر على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين منع من ظهوره التعذر لا محل له من الإعراب ، وتاء التانيث حرف دال على تانيث =

ودخول « رُبَّ » عليه في قوله :

٣١٨ - * يَا رُبَّ غَاطِنًا لَوْ كَانَ يَطْلُبُكُمْ *

== السند إليه لا محل له من الإعراب « به » جار ومجرور متعلق بأى « حوش » حال من الضمير المجرور محلا بالباء منصوب بالفتحة الظاهرة ، وحوش مضاف و « الفؤاد » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « مبطنا » حال ثانية من الضمير المجرور محلا بالباء منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « شهدا » حال ثالثة « إذا » ظرف زمان متعلق بسهد مبنى على السكون في محل نصب « ما » حرف زائد مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « نام » فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « لين » فاعل نام مرفوع بالضمة الظاهرة ، وليل مضاف و « الهوجل » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وجملة « نام ليل الهوجل » في محل جر بإضافة إذا إليها .

الشاهد فيه : قوله « حوش الفؤاد » فإنه أضاف الصفة المشبهة التي هي « حوش » إلى فاعلها ، وهو قوله « الفؤاد » فلم تستفد بهذه الإضافة تعريفا ، بدليل مجيئها حالا من الضمير المجرور بالباء في قوله « به » وقد علمت أن الحال في الأصل لا يكون إلا نكرة ، وأن مجيئها معرفة خلاف الأصل ، والأصل أن يحمل الكلام على ما هو الأصل في أمثاله .

٣١٨ - هذا الشاهد من كلمة لجرير بن عطية يهجو فيها الأخطل النصراني التغلبي ، والذي ذكره المؤلف صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* لَأَقِي مُبَاعَدَةً مِنْكُمْ وَحَرَمَانًا *

اللغة : « غابطنا » الغابط : اسم فاعل من الغبطة - بكسر فسكون - وهى أن يتعنى الإنسان مثل حال غيره من غير أن يتعنى زوال ما عند غيره من الخير ، وقال الأعمى : هو من الغبطة وهى السرور ، أى : رب شخص يطلب مسرتنا بطلبه معروفنا ، ولو طلب ما عندكم لبعد وحرمت « مباعدة » أراد بعدا عنكم « حرمانا » - بكسر فسكون - أحد مصادر قولك « حرمت فلانا كذا أحرمة » - من باب ضرب - إذا منعته .

الغنى : يقول لأحبابه : كثير من الناس يغبطوننى على محبتي لىكم وولوعى بكم ==

== ويتمنون أن لو كانوا في مكاني ؛ لأنهم يظنون أن سينالون منكم جزاء هيامهم وكفاء غرامهم ، وهم يحسبون أني أنال منكم شيئاً من ذلك ، ولو أنهم وصلوا جبالهم بجبالكم وعرفوا حقيقة ما يناله محبكم من الجفاء والقسوة لما غبطوني ولما تمنوا هذه الأمانى .

الإعراب : « يا » حرف تنبيه ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، أو هو حرف نداء والنادى به محذوف ، والتقدير : يا هؤلاء رب غابطنا - إلخ « رب » حرف جر شبهة بالزائد مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « غابطنا » غابط : مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيهة بالزائد ، وغابط مضاف . ونا : مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر « لو » حرف شرط غير جازم مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « كان » فعل ماض ناقص مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى غابطنا « يطلبكم » يطلب : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم كان ، وضمير المخاطبين مفعول به ، وجملة الفعل المضارع مع فاعله ومفعوله في محل نصب خبر كان ، وجملة كان واسمها وخبرها شرط لو « لاقى » فعل ماض مبنى على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى غابطنا « مباحدة » مفعول به للاقى ، منصوب بالفتحة الظاهرة « منكم » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لمباحدة « وحرمانا » الواو حرف عطف ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، حرمانا : معطوف على مباحدة منصوب بالفتحة الظاهرة ، وجملة لاقى وفاعله ومفعوله لا محل لها جواب لو ، وجملة لو وشرطها وجوابها في محل رفع خبر المبتدأ الذى هو مجرور لفظاً برب .

الشاهد فيه ؛ قوله « رب غابطنا » حيث جر اسم الفاعل وهو « غابط » المضاف إلى ضمير التكلم العظيم نفسه أو معه غيره ، رب ، وأنت قد علمت أن « رب » تختص بجر النكرات ؛ فدل دخول رب على اسم الفاعل هذا على أنه لم يستفد من إضافته إلى الضمير تعريفاً ؛ إذ لو استفاده لم تدخل عليه « رب » .

والدليلُ على أنها لا تفيد تخصيصاً أن أصل قولك « ضَارِبُ زَيْدٍ » : ضاربٌ زَيْدًا ؛ فالاختصاصُ موجودٌ قبل الإضافة ، وإنما تفيد هذه الإضافةُ التخفيفَ أو رَفَعَ الْقُبْحِ .

أما التخفيفُ فيحذفُ التنوينُ الظاهر ، كما في « ضَارِبِ زَيْدٍ » ، و « ضَارِبَاتِ عَمْرٍو » و « حَسَنِ وَجْهِهِ » ، أو الْمُقَدَّرُ كما في « ضَوَارِبِ زَيْدٍ » و « حَوَاجَّ بَيْتِ اللَّهِ » ، أو نونُ التثنية ، كما في « ضَارِبَا زَيْدٍ » ، أو الجمع ، كما في « ضَارِبُو زَيْدٍ » .

وَأَمَّا رَفَعُ الْقُبْحِ ففي نحو « مَرَرْتُ بِالرَّجُلِ الْحَسَنِ الْوَجْهِ » ؛ فإن في رفع « الْوَجْهِ » قُبْحٌ خُلُوُ الصِّفَةِ من ضميرٍ يعود على الموصوف ، وفي نصبه قُبْحٌ إجراء وصف القاصر مجزئاً وصف المتمدّي ، وفي الجزر تخلصُ منهما ، ومن ثمَّ امتنع « الْحَسَنُ وَجْهِهِ » لانتفاء قُبْحِ الرفع ، ونحو « الْحَسَنُ وَجْهِهِ » لانتفاء قُبْحِ النصب ؛ لأن النكرة تنصب على التمييز

وَتُسَمَّى الإضافة في هذا النوع لفظية ؛ لأنها أفادت أمراً لفظياً ، وغير مُحَضَّة ؛ لأنها في تقدير الانفصال .

فصل : تختص الإضافة اللفظية بمجواز دخول « أل » على المضاف في خمس مسائل :

أحداها : أن يكون المضاف إليه بـأل ، كـ « الْجَعْدِ الشَّعْرِ » وقوله :

شِفَاءٌ ، وَهِنَّ الشَّافِيَاتُ الْخَوَاتِمُ *

— ٣١٩ —

٣١٩ — هذا الشاهد من كلام الفرزدق ، يقوله حين خرج قتيبة بن مسلم الباهلي على سليمان بن عبد الملك وخلع طاعته ، فقتله وكيع بن حسان بن قيس ، وبعث =

الثانية : أن يكون مُضَافًا لما فيه « أل » ، كـ « الضَّارِبِ رَأْسِ الْجَانِي » ، وقوله :

— ٣٢٠ — * لَقَدْ ظَفَرَ الزُّوَارُ أَقْفِيَةَ الْمِدَى * .

= برأسه إلى سليمان ، والذي ذكره المؤلف ههنا هو عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* أَبَانَا بِهِمْ قَتَلَى ، وَمَا فِي دِمَائِهِمْ *

اللغة : « أبانا » معناه جعلناهم بواء ، أى : عوضاً ومقابلة ، وذلك إنما يكون عند الأخذ بالتأثر ، و « الحوائث » جمع حائثة ، وهى التى تحوم حول الماء من العطش .
المعنى : يقول : أخذنا بترائنا عند من كانت لنا عندهم ثارات ، وقتلنا منهم مقتلة عظيمة بمن كانوا قد قتلوه من قومنا ، وليس فى دم الذين قتلناهم شفاء لحرارة قلوبنا ولا عج أحزاننا ؛ لأنهم غير أكفاء لمن قتلوا من قومنا ، وإن القتل وأخذ الثأر إنما يقصد بهما شفاء غيظ الصدور والذهاب بحرارة الألم على من يفقد .

الإعراب : « أبانا » فعل وفاعل « بهم » جار ومجرور متعلق بأباء « قتلَى » مفعول به لأباء « وما » الواو واو الحال ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، ما : نافية « فى دمائهم » الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، ودماء مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه « شفاء » مبتدأ مؤخر ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، والجملة من المبتدأ والخبر فى محل نصب حال « وهن » الواو للحال أيضاً ، هن : ضمير منفصل مبتدأ مبنى على الفتح فى محل رفع « الشايات » خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « الحوائث » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب حال .

الشاهد فيه : قوله « الشايات الحوائث » حيث أضاف الاسم للمقترن بأل لكون المضاف إليه مقترنا بها مع كون المضاف وصفا .

٣٢٠ — لم أنف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، والذي ذكره المؤلف

صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

= * بِمَا جَاوَزَ الْأَمَالَ مِلَّاسِرٍ وَالْقَتْلِ *

== اللغة : « ظفر » معناه فاز ، و « الزوار » جمع زائر ، و « أقفية » جمع قفا ، وهو مؤخر العنق ، وقوله « ملأ سر » أصله « من الأسر » ، خذف النون وهمزة الوصل ، وهذا شائع في كلامهم .

وانظر إلى قول أبي صخر الهذلي :

كَأَنَّهُمَا مِلَانٌ لَمْ يَتَفَـيِّرَا وَقَدْ مَرَّ لِلدَّارَيْنِ مِنْ بَعْدِنَا عَصْرُ
أراد « من الآن » ثم انظر إلى قول عمر بن أبي ربيعة :

نَجِيَيْنِ نَقَضِيَ اللَّهْوُ فِي غَيْرِ مَا تَمَّ وَإِنْ رَغِمَتْ مِلْكَاشِحِينَ الْمَاعِطِ
أراد « من الكاشحين » ثم انظر إلى قول عمر بن أبي ربيعة أيضاً :

وَمَا أَنَسَ مِلْأَشْيَاءَ لَا أَنَسَ قَوْلَهَا لَنَا مَرَّةً مِنْهَا بِقَرْنِ الْمَنَازِلِ
أراد « من الأشياء » ثم انظر إلى قول للغيرة بن جبنا :

إِنِّي أَمْرُوٌّ حَفَظْتُ حِينَ تَنْسُبُنِي لَا مِلْعَتِكَ وَلَا أَخْوَالِي الْعَوَقُ
أراد « من العتيك » ثم انظر إلى قول ذى الأصبع العدواني :

أَجْمَلُ مَالِي دُونَ الدَّنَا غَرَضًا وَمَا وَهَى مِلْأُـوْرٍ فَأَنْصَدَاعًا
أراد « من الأمور » ثم انظر بعد كل هذا إلى قول أبي الطيب التنبلي :

نَحْنُ قَوْمٌ مِلْجَنٌّ فِي زِيٍّ نَاسٍ فَوْقَ طَيْرٍ لَهَا شُخُوصُ الْجِبَالِ

أراد « من الجن » ؛ فهذه جملة صالحة من الشعر العربي القديم ، ومن شعر الشعراء المحدثين العارفين بلغات العرب ، وكلها فيها ذلك الخذف ، وهذا يدل على أنه شائع غير منكر .

الإعراب : « لقد » اللام واقعة في جواب قسم مقدر مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، قد : حرف تحقيق مبني على السكون لا محل له من الإعراب « ظفر » فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « الزوار » فاعل ظفر مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « أقفية » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة ، وهو مضاف و « العدى » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على =

الثالثة : أن يكون مُضَافًا إلى ضمير ما فيه « أل » كقولة :

— ٣٢١ — * أَلُوذُ أَنْتِ الْمُسْتَحِقَّةُ صَفْوَهُ * *

= الألف منع ظهورها التعذر « بما » الباء حرف جر مبنى على الكسر لا محل له من الإعراب ، ما : اسم موصول مبنى على السكون فى محل جر بالباء ، والجار والمجرور متعلق بظفر « جاوز » فعل ماضى مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على ما الموصولة « الآمال » مفعول به لجاوز منصوب بالفتحة الظاهرة ، وجملة الفعل الماضى وفاعله ومفعوله لا محل لهما من الإعراب صلة الموصول « ملأ سر » جار ومجرور متعلق بجاوز « والقتل » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، القتل : معطوف على الأسر مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « الزوار أفية العدى » حيث أضاف الاسم المقترن بأل ، والذي جوز هذه الإضافة كون المضاف وصفا وكون المضاف إليه مضافا إلى مقترن بأل .

٣٢١ — وهذا الشاهد أيضاً من الشواهد التى لم يتييسر لى الوقوف على نسبتها إلى قائل معين ، والذي ذكره المؤلف صدر بيت من الكامل ، وعجزه قوله :

* مَنِى ، وَإِنْ لَمْ أَرْجُ مِنْكَ نَوَالاً * *

اللمعة : « الود » بضم الواو أو فتحها أو كسرهما -- المحبة ، وتقول : وددت الرجل أوده -- من باب علم يعلم -- إذا أحببته « المستحقة » التى تستوجب بما اشتملت عليه من صفات وممادح « صفوه » صفو الشيء -- بفتح الصاد وسكون الفاء -- خالصه ولبابه « أرج » مضارع « رجا الشيء يرجو رجاء ورجاوة » إذا أمله وطمع فيه « نوالا » أى عطاء ، ومثله النائل .

المعنى : أنت -- دون سائر الناس -- التى تستوجبين خالص محبتي ولباب مودتى ، بما أودعك الله تعالى من محاسن ، وبما شغف قلبى بك ، وإنى لأمنحك هذه المحبة الخالصة وإن أكن على يقين من أنك لا تمنين على بما يكافئ ذلك كله ؛ فلا مطمع لى فى شئ مما يطمع فيه المحبون .

الإعراب : « الود » مبتدأ أول مرفوع بالضممة الظاهرة « أنت » ضمير منفصل =

الرابعة : أن يكون المضاف مُثَنًى ، كقوله :

— ٣٢٢ — * إِنْ يَغْنِيَا عَنِّي الْمُسْتَوْطِنَا عَدَنَ * *

= مبتدأ ثان مبني على السكون إن اعتبرت التاء ليست جزءا من الضمير على ما هو الراجح ، فإن اعتبرت التاء جزءا فهو مبني على الكسر في محل رفع « المستحق » خبر للمبتدأ الثاني مرفوع بالضممة الظاهرة وهو مضاف وصفو من « صفوه » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى الود مضاف إليه مبني على الكسر في محل جر ، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول « مني » جار ومجرور يتعلق بقوله المستحق « وإن » الواو حرف عطف ، والمعطوف عليه محذوف ، إن : حرف شرط جازم مبني على السكون لا محل له من الإعراب « لم » حرف نفي وجزم وقلب « أرج » فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف الواو والضممة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « منك » جار ومجرور متعلق بقوله أرجو « نوالا » مفعول به لأرجو ، وهذه الجملة معطوفة على جملة أخرى محذوفة هي أولى بالحكم الذي هو استحقاقها للود من هذه الجملة المذكورة ، وتقدير الكلام : إن رجوت منك نوالا وإن لم أرج منك نوالا ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام .

الشاهد فيه : قوله « المستحق صفوه » حيث أضاف الاسم للقرن بآل ، وهو قوله المستحق ؛ لكونه وصفا مع كون المضاف إليه مضافا إلى ضمير يعود إلى ما فيه آل وهو الود .

٣٢٢ - وهذا الشاهد من الشواهد التي لم نقف على نسبتها إلى قائل معين ، والذي ذكره المؤلف هو صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله ؛

* فَإِنِّي لَسْتُ يَوْمًا عَنْهُمَا بِغَنِي * *

اللغة : « يغنيا عني » أراد يستغنيا ولا تكون بهما حاجة إلى معونتي « للمستوطنا عدن » اللذان اتخذنا عدنا وطناً وموضع إقامة ، وعدن - بفتح العين والدادل جميعاً - بلد باليمن ، وذكر في محيط الفيروز آبادي أنها جزيرة باليمن « بغني » الغنى : المستغنى ، وهو الوصف من غنى يغني - بوزن رضى رضى .

اللعنى : إن يكن هذان الشخصان اللذان اتخذنا عدناً موطن إقامة قد استغنيا عني ، ولم تعد بهما حاجة إلى معونتي ؛ فَإِنِّي دَائِمُ الْحَاجَّةُ إِلَيْهِمَا وَلَسْتُ مُسْتَغْنِيًا عَنْهُمَا قَطْ . =

الخامسة : أن يكون جَمْعاً اتَّبَعَ سَبِيلَ الثَّني ، وهو جمع المذكر السالم ، فإنه يُعْرَبُ بحرفين وَيَسْلَمُ فيه بقاء الواحد وَيُخْتَمُّ بنون زائدة تحذف للإضافة ، كما أن الثني كذلك ، كقوله :

— ٣٢٣ — * لَيْسَ الْأَخِلَاءُ بِالْمُضْنَى مَسَامِحِهِمْ *

= الإعراب . « إن » حرف شرط جازم يحزم فعلين مبني على السكون لا محل له من الإعراب « يغنيا » فعل مضارع فعل الشرط محزوم بإن وعلامة جزمه حذف النون ، وألف الاثنين فاعله مبني على السكون في محل رفع « غنى » جار ومجرور متعلق بقوله يغنيا « المستوطنا » بدل من ألف الاثنين - تخريجاً على اللغة الفصحى - مرفوع بالألف نيابة عن الصمة لأنه مشئ ، وهو مضاف و « عدن » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « فإنتى » الفاء حرف واقع في جواب الشرط مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، إن : حرف توكيد ونصب ينصب الاسم ويرفع الخبر مبني على الفتح لا محل له من الإعراب والنون الثالثة حرف يلحق الأفعال والحروف عند اتصالها بياء للتكلم لوقاية أواخرها من الكسر ، وياء للتكلم اسم إن مبني على السكون في محل نصب « لست » ليس : فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر ، وتاء للتكلم اسم مبني على الضم في محل رفع « يوما » ظرف زمان متعلق بقوله غنى الآتي منصوب بالفتحة الظاهرة « عنهما » جار ومجرور متعلق بفتى أيضاً « بغنى » الباء حرف جر زائد ، غنى : خبر ليس ، وجمله ليس واسمه وخبره في محل رفع خبر إن ، وجمله إن واسمها وخبرها في محل جزم جواب الشرط .

الشاهد فيه : قوله « المستوطنا عدن » حيث أضاف الاسم للقرن بآل إلى اسم ليس مقترناً بها وهو عدن ؛ وساغ ذلك لكون المضاف وصفاً دالاً على معنى : وفي قوله « يغنيا المستوطنا عدن » شاهد آخر ، وذلك حيث ألحق الفعل علامة التثنية مع كونه رافعاً لاسم ظاهر مشئ ، وذلك على لغة أكلوني البراغيث - وقد سبق ذكره أثناء شرحنا في باب الفاعل .

٣٢٣ - لم أقف لهذا الشاهد أيضاً على نسبة إلى قائل معين ، والذي ذكره المؤلف صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* إِلَى الْوُشَاةِ وَلَوْ كَانُوا ذَوِي رَحِمٍ *

(٧ - أَوْضَحَ الْمَسَالِكُ ٣)

= اللغة : « الأخلاء » جمع خليل ، وهو الصديق ، وفي القرآن الكريم (الأخلاء يومئذ بعضهم لبعض عدو) « بالمصنئ » المصنئ : جمع مصغ ، وهو اسم الفاعل من « أصغى فلان إلى حديث فلان » إذا أمال أذنه إليه وأنصت له ولم ينتعز عنه « مسامعهم » للسامع : جمع مسمع ، وأصله مكان السمع ، وأراد الآذان « الوشاة » جمع واش ، وهو الذى يسعى بين المحبين لإفساد قلوبهم .

المعنى : يقول : ليس الأصدقاء الباقون على ودادهم بالقوم الذين يصغون إلى كلام الوشاة الساعين بالإفساد بينهم ، ولو كان هؤلاء الوشاة من دوى رحمهم ، وخل الثقة من نفوسهم .

الإعراب : « ليس » فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « الأخلاء » اسم ليس مرفوع بالضمة الظاهرة « بالمصنئ » الباء حرف جر زائد مبنى على الكسر لا محل له من الإعراب ، المصنئ : خبر ليس ، وهو مضاف ومسامع من « مسامعهم » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، ومسامع مضاف وضمير الغائبين العائد إلى الأخلاء مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر « إلى الوشاة » جار ومجرور متعلق بقوله المصنئ السابق « ولو » الواو حرف عطف ، وللعطوف عليه محذوف ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، لو : حرف شرط غير جازم مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « كانوا » كان : فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر مبنى على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، وواو الجماعة العائد إلى الوشاة اسم كان مبنى على السكون فى محل رفع « دوى » خبر كان منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم ، وهو مضاف و « رحم » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وجملة كان واسمه وخبره معطوفة بالواو على محذوف هو أولى بالحكم - الذى هو انتفاء الخلة عمن يصنى مسامعه إلى الوشاة من الأخلاء - من المذكور ، وتقدير الكلام : إن لم يكن الوشاة ذوى رحم وإن كانوا - إلخ .

الشاهد فيه : قوله « المصنئ مسامعهم » حيث أضاف الاسم المقترب بأل إلى اسم ليس مقترباً بها ، وهو مسامعهم ؛ لكون المضاف جمع مذكر سالماً .

وَجَوَزَ الْقَرَاءُ إِضَافَةَ الْوَصْفِ الْحَلِيِّ بِأَلٍ إِلَى الْمَعَارِفِ كُلِّهَا^(١)، كـ «الضَّارِبِ زَيْدٍ» و «الضَّارِبِ هَذَا» بِخِلَافِ «الضَّارِبِ رَجُلٍ» وَقَالَ الْبَرْدُ وَالرَّمَانِيُّ فِي «الضَّارِبِ» وَ «ضَارِبِكَ»^(٢): مَوْضِعُ الضَّمِيرِ خَفِضَ، وَقَالَ الْأَخْفَشُ:

(١) سواء أكان المضاف إليه علما نحو «الضارب زيد» أم كان اسم إشارة نحو «الضارب هذا» أم كان اسما موصولا نحو «الضارب الذي كان عندما أمس» أم كان ضميرا نحو «الضاربك» أم كان مضافا إلى معرفة نحو «الضارب غلامك» وحجة القراء في تجويزه هذه الصور كلها أنه قاسها على إضافة الاسم الحلي بأل إلى اسم مقترن بها، زعم أنه لا فرق بين نوع من المعارف ونوع آخر منها.

والجمهور يقتصرون في هذه المسألة على ما ورد عن العرب، لأن الأصل أنه لا يجوز بوجه عام أن يضاف الاسم للمعرفة، لأن أهم أغراض الإضافة تعريف المضاف بالمضاف إليه، فإذا كان المضاف في نفسه معرفة لم تكن به حاجة إلى التعريف، وكنا أحرىاء بمقتضى هذا الأصل ألا نحيز إضافة الاسم الحلي بأل إلى مثله ولا إلى غير ذلك من المعارف، لكن ورد السماع عن أهل هذا اللسان بإضافته إلى الحلي بأل، خروجا عن أصل القياس الذي أشرنا إليه، وإذا كانت هذه الإضافة خارجة عن أصل القياس، فإنه لا يجوز أن يقاس غيرها عليها للقاعدة للعلومة الغائلة «ما خرج عن القياس فغيره عليه لا يتقاس» فافهم ذلك

وبما هو جدير بالذكر هنا أن نحو «الضاربك» قد ورد عن العرب فاختلف النحاة في تخريجه، فخرجه الجمهور على أن الكاف التي هي ضمير المخاطب في محل نصب مفعول به، وجوز القراء ذلك كما جوز أن تكون في محل جر بإضافة الوصف إليها، والثاني يخرج على وجه ضعيف فيما أمكن تخريجه على وجه قوى.

(٢) تلخيص ما في هذه المسألة من مذاهب النحاة وتبليها نذكره لك فيما يلي:

اعلم أولا أن المضاف هنا وصف إما مفرد على بأل نحو «الضاربك» وإما مفرد مجرد من أل نحو «ضاربك» وإما مثنى نحو «الضاربك» وإما مجموع جمع مذكر سالما نحو «الضاربوك» والفرض أن المضاف إليه ضمير في كل هذه الصور.

ثم اعلم أن للنحاة في هذه المسألة ثلاثة أقوال ذكرها المؤلف ونوضحها لك فنقول:

= القول الأول - وهو قول للبرد والملازني والرماني - حاصله أن الضمير في موضع خفض بإضافة الوصف إليه ، سواء أكان الوصف مقرونا بأل نحو « زيد الضاربك » أم كان الوصف مجردا من أل نحو « زيد ضاربك » وحجتهم في ذلك أن الضمير نائب مناب الاسم الظاهر ، ونحن لو قلنا « ضارب زيد » بغير تنوين الوصف كان الاسم الظاهر الذي بعده مخفوضا بالإضافة ، وكذلك لو قلنا « الضارب الرجل » وإذا كان الاسم الظاهر مخفوضا بإضافة الوصف إليه يكون الضمير كذلك مخفوضا بإضافة الوصف إليه لأنه قائم في مقام الظاهر ، ونظير ذلك ما إذا كان الوصف مثنى أو جموعا ، وسنعود إلى بيانه بعد ذكر أقوال النحاة في هذه المسألة .

والقول الثاني - وهو قول الأخفش وهشام - وحاصله أن موضع الضمير نصب على المفعولية ، وحجتها في ذلك أن قولنا « ضاربك » و « الضاربك » في ذاته يحتمل أمرين ، أحدهما نصب على المفعولية ، والثاني خفض بالإضافة ، والمفعولية أمر محقق ، والإضافة غير محققة ، واعتبار الأمر المحقق أولى من اعتبار الأمر غير المحقق ، فكان اعتبارنا الضمير في موضع نصب أولى .

والقول الثالث - وهو قول سيويه - حاصله أنه يعتبر الضمير كالاسم الظاهر ، فإذا قلت « ضاربك » فثبت بالوصف مفردا مجردا من أل كان الضمير في محل جر بالإضافة لأنك لو قلت « ضارب زيد » لكان زيد مجرورا بالإضافة ، إذ كان حذف التنوين من الوصف دليلا على أنه مضاف لما يليه مادام الكلام خاليا عما يمنع من الإضافة ، وإذا قلت « الضاربك » كان الضمير في موضع نصب على المفعولية ، لأنك لو قلت « الضارب زيدا » كان الاسم الظاهر واجب النصب على المفعولية عنده ، ولم يحز في الاسم الظاهر الجر بالإضافة لأن المضاف حينئذ على بأل والمضاف إليه مجردا منها ، ولا يجوز أن يضاف النحى بأل إلى المجرد منها ، فلما كان اللانع من الإضافة في هذه الصورة قائما وجب النصب على المفعولية ، وإذا قلت « الضاربك » أو « الضاربوك » فثبت بالوصف مثنى أو جموعا جاز الوجهان : كون الضمير في محل جر بالإضافة ، وكونه في محل نصب على المفعولية ، لأنك لو قلت « الضارب زيدا » جاز في الاسم الظاهر الوجهان ، لأن الوصف للمثنى أو المجموع تجوز إضافته إلى كل أنواع المعرفة ، فهذا يحيز أن يكون الوصف =

نصب ، وقال سيبويه : الضمير كإظهاره ؛ فهو منصوب في « الضاربك » مخفوض في « ضاربك » ويجوز في « الضَّارِبَاكَ » و « الضاربوك » الوجهان .

ملاحظة (١) : قد يكتب المضاف المذكر من المضاف إليه المؤنث تأنيثه ،

= مضافا والضمير مضافا إليه ، ويكون حذف نون التثني أو المجموع بسبب الإضافة ، ويجوز - مع ذلك - أن يكون حذف التنوين للتخفيف فينتصب الاسم الظاهر ، فكذلك الضمير .

وقد علمت فيما قررناه لك عند بيان مذهب المبرد ومن معه أنهم يرون الضمير في نحو « الضاربك » وفي نحو « الضاربوك » في محل جر بالإضافة ، ولا يجوز اعتباره في محل نصب ، لأن ذلك يقتضي أن يكون حذف النون للتخفيف لا للإضافة ، والأصل في حذف النون أن يكون سببه الإضافة ، واعتبار حذفه للتخفيف بسبب طول صلة ال ليس في الكلام ضرورة تدعو إليه ، فليكون ذلك خلاف الأصل ولا ملجأ ، يلجئنا إليه لم نجعله في مكان الاعتبار .

(١) يجعل مذكروه المؤلف رحمه الله تعالى في هذا الباب من الأمور التي يكتبها للمضاف من المضاف إليه ستة أمور ، ذكر منها في الفصل السابق أربعة : وهي التعريف كما في نحو « غلام الأمير » مما يكون المضاف إليه معرفة ، والتخصيص كما في نحو « غلام رجل » مما يكون المضاف إليه نكرة ، والتخفيف كما في نحو « ضارب علي » و « ضاربا زيد » مما يكون المضاف اسم فاعل ، والمضاف إليه معموله ، ورفع القبح كما في نحو « زيد الحسن الوجه » مما يكون المضاف صفة مشبهة ، وذكر منها في هذا الفصل أمرين : وهما التذكير كما في نحو * إنارة العقل مكسوف ... * والتأنيث كما في نحو « قطعت بعض أصابعه » .

وبقي عليه أربعة أمور لم يذكرها لا هناك ولا هنا :

أحدها : الظرفية - وذلك فيما إذا كان المضاف إليه ظرفا - نحو قوله تعالى : (تؤتي أكلها كل حين بإذن ربها) وكقول الراجز :

= * أنا أبو المنهال بعض الأحيان * =

وبالعكس ، وشرط ذلك في الصورتين صلاحية المضاف للاستغناء عنه بالمضاف إليه .

= ثانيا : المصدرية - وذلك فيما إذا كان المضاف إليه مصدرا - كقوله جل ذكره :
(وسيعلم الذين ظلموا أى منقلب ينقلبون) ، وكقول الشاعر :

سَعَلُمُ كَلَىْ أَىْ دَيْنٍ تَدَايَنْتَ وَأَىْ غَرِيمٍ لِّلْتَقَاضِي غَرِيمِهَا
وكقول مجنون بنى عامر :

وَقَدْ يَجْمَعُ اللَّهُ الشَّيْئَتَيْنِ بَعْدَ مَا يَظُنُّانِ كُلَّ الظَّنِّ أَنْ لَا تَلَاقِيَا
ثالثا : وجوب التصدير - وذلك فيما إذا كان المضاف إليه من الأسماء التى تستوجب التصدير ، كأسماء الاستفهام - نحو « غلام من عندك ؟ » و « صبيحة أى يوم سفرك ؟ » و « غلام أيهم أكرمت ؟ » و « من صاحب أيهم أنت أكرم » .

رابعا : البناء ، وذلك فى مواضع :

أحدها : إذا كان للمضاف مبهما ككفر ومثل وبين ودون ، وكان المضاف إليه مبنيا ، وذلك نحو قوله تعالى : (لقد تقطع بينكم) فى قراءة من فتح بين ، وهى فاعل تقطع ، بدليل قراءة الرفع ، وكقول الفرزدق فى بعض التخرجات التى مر ذكرها :

• إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلُهُمْ بَشَرُ •

بفتح مثل على أنه خبر مقدم وبشر مبتدأ - مؤخر ؛ لأن « ما » الحجازية لا يتقدم خبرها على اسمها ، وكذا قوله تعالى : (أن يصيبكم مثل ما أصاب) فيمن فتح مثل .
الموضع الثانى : أن يكون للمضاف زمانا مبهما والمضاف إليه لفظ « إذ » نحو قوله

تعالى : (من عذاب يومئذ) (من خزي يومئذ) بفتح يوم فيهما .

الموضع الثالث : أن يكون المضاف زمانا مبهما والمضاف إليه فعل مبنى ، سواء أكان بناؤه أصليا كالماضى فى نحو قول النابغة .

كَلَىْ حِينَ عَاتَبْتَ الْمَشِيبَ عَلَى الصَّبَا فَقُلْتُ : أَلَمْ تَصْنَحْ وَالشَّيْبَ وَازِعُ ؟

أم كان بناؤه عارضا كالمضارع المقترن بنون النسوة فى نحو قوله :

لَأَجْتَذِرَنَّ مِنْهُنَّ قُلُوبِي تَحَلُّمَا كَلَىْ حِينَ يَسْتَصْنِينَ كُلَّ حَلِيمٍ

وسأتى ذكر هذين الموضعين فى آخر هذا الباب .

فم عشرة أمور يكتسبها المضاف من المضاف إليه .

فمن الأول^(١) قولهم : « قُطِعَتْ بَعْضُ أَصَابِعِهِ » ، وقراءةُ بَعْضِهِمْ :
(تَلْتَقِطُهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ)^(٢) ، وقوله :
٣٢٤ — * طُولُ اللَّيَالِي أَسْرَعَتْ فِي نَقْضِي *

(١) يكتسب المضاف المذكر من المضاف إليه المؤنث التأنيث في ثلاث صور :
الصورة الأولى : أن يكون المضاف بعض المضاف إليه ، ومن أمثله أقولهم « قطعت
بعض أصابعه » وقراءة الحسن البصري (تلتقطه بعض السيارة) وقد ذكر المؤلف
هذين المثالين ، وقولهم « جدعت أنف هند » وقول الشاعر ، وينسب للمجنون :
وَمَا حُبُّ الدِّيارِ شَقَقْنَ قَلْبِي وَلَكِنْ حُبُّ مَنْ سَكَنَ الدِّيارَا
وقول الآخر : وهو الأعشى ميمون :
وَتَشْرِقُ بِالْقَوْلِ الَّذِي قَدْ أَدْعَتْهُ كَمَا شَرِقَتْ صَدْرُ الْقَمَاءِ مِنَ الدَّمِ
ومن هذه الأمثلة تفهم أن المراد يكون المضاف بعض المضاف إليه أن يكون بعضه
في المعنى ، وليس المراد أن يكون لفظ بعض خاصة .

الصورة الثانية : أن يكون المضاف كلا للمضاف إليه ، نحو قوله تعالى (يوم تجد كل
نفس) وقوله سبحانه (ووفيت كل نفس) ونحو قول عنترة :

جَادَتْ عَلَيْهِ كُلُّ عَيْنٍ ثَرَّةً فَتَرَ كَنْ كُلِّ حَدِيقَةٍ كَالدَّرْهِمِ
والصورة الثالثة : أن يكون المضاف وصفا في المعنى للمضاف إليه ، ومن ذلك إضافته
المصدر ، كإضافة طول إلى الليالي في الشاهد رقم ٣٢٤ وكما في قول ذي الرمة :

مَشَيْنَ كَمَا اهْتَزَّتْ رِمَاحُ تَسْقَطَتْ أَعَالِيهَا مَرُّ الرِّيَّاحِ النَّوَاسِمِ
(٢) من الآية ١٠ من سورة يوسف .

٣٢٤ — هذا الشاهد من كلام الأغلب العجلي ، وهذا الذي ذكره المؤلف بيت
من الرجز المشطور ، ورد في كلمة له يتحسر فيها على ذهاب منته وضعف قوته بسبب
الكبر والشيخوخة ، وهي قوله :

أَصْبَحْتُ لَا يَحْمِلُ بَعْضِي بَعْضِي مِنْفَعًا أَرْوَحُ مِثْلَ النَّقْضِ
طُولُ اللَّيَالِي أَسْرَعَتْ فِي نَقْضِي طَوْنِ طُولِي وَطَوْنِ عَرْضِي =

== اللغة : « لا يحمل بعضى بعضى » أراد أنه ضعيف لا قوة عنده ، وأن قدميه
لا تستطيعان حمل سائر جسده « منفهاً » ضعيفاً « النقض » بكسر النون وسكون
القاف - الشيء المنقوض مثل الحمل بمعنى المحمول ، يريد أنه يسير متداخل الأعضاء
غير متماسك « أسرع فى نقضى » النقض هنا : مصدر قولك « نقضت البناء والحبل
والعهد ونحوها » من باب نصر - ومعناه الهدم فى البناء وضد الإبرام فى الحبل والعهد ،
وكنى بإسراع الليالى فى ذلك عن أنه تهدم قبل أن يأتى عليه السن المعتاد فيه ذلك ،
ويروى « مر الليالى » وهو مرورها ليلة بعد ليلة ، ويروى « أرى الليالى أسرع »
ومن عادة العرب أن ينسبوا الحوادث إلى الليالى وإلى الأيام وإلى الدهر ، قال أبو النجم :

مَيَّزَ عَنْهُ قُنْزُعًا عَنْ قُنْزُعٍ جَذَبُ اللَّيَالِي أبطِي أَوْ أَمْرَعِي
وقال الآخر :

يَا دَارُ مَا فَعَلْتَ بِكَ الْيَّامُ ضَامَتِكَ ، وَالْأَيَّامُ لَيْسَ تُضَامُ
وقال أبو صخر الهذلي :

عَجِبْتُ لِسَعْيِ الدَّهْرِ بَيْنِي وَبَيْنَهَا فَلَمَّا انْقَضَى مَا بَيْنَنَا سَكَنَ الدَّهْرُ

الإعراب : « طول » مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة ، وهو مضاف و « الليالى »
مضاف إليه ، مجرور بكسرة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل « أسرع »
أُسْرِعَ : فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، والتاء حرف دال على تأنيث
المسند إليه ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى طول الليالى ، واستعرف
وجهه فى بيان الاستشهاد ، وجملة أسرع مع فاعله المستتر فيه فى محل رفع خبر للبتدأ
« فى » حرف جر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « نقضى » نقض :
مجرور بـ فى وعلامة جره كسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة
المناسبة لياء التكلم ، والجار والمجرور متعلق بأسرع . ونقض مضاف وياء التكلم
مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر .

الشاهد فيه : قوله « طول الليالى أسرع » حيث أعاد الضمير مؤنثاً فى قوله :
« أسرع » على مذكر وهو قوله : « طول » والذي جوز ذلك كون الرجوع مضافاً =

ومن الثانى قوله :

— ٣٢٥ — * إِنَارَةُ الْعَقْلِ مَكْسُوفٌ بِطَوْعِ هَوَى *

= إلى مؤنث ، والمضاف مع المضاف إليه كالشيء الواحد ، فكأن المضاف مؤنث ، ولا يقال إن الضمير عائد إلى المضاف إليه وحده ؛ فإن ذلك خلاف الأصل .

ومثل هذا البيت قول الشاعر :

إِذَا بَعْضُ السَّيِّئِينَ تَعَرَّفَتْنَا كَفَى الْأَيْتَامَ مَوْتَ أَبِي الْيَتِيمِ

وقول الآخر ، وهو ابن أحر ، وأنشده فى اللسان (ز ب ر) :

وَلَهَتْ عَلَيْهِ كُلُّ مُعْصِفَةٍ هَيِّفَاءَ لَيْسَ لِلْبَّهَاءِ زَبْرٌ

وقول الفرزدق همام بن غالب يهجو الأخطل وقومه :

أَنْتِ الْفَوَاحِشُ عِنْدَهُمْ مَعْرُوفَةٌ وَلَدَيْهِمْ تَرَكُ الْجَمِيلِ جَمِيلٌ

٣٢٥ — لم أجد أحدا نسب هذا الشاهد إلى قائل معين ، ورأيت من يذكر أنه

مصنوع ، وأنه لبعض اللولدين ، وهذا الذى ذكره المؤلف ههنا صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* وَعَقْلٌ عَاصَى الْهَوَى يَزْدَادُ تَفَوُّيرًا *

اللمعة : « إنارة » هو فى الأصل مصدر قولك : « أنار القمر ونحوه » إذا أضاء

« العقل » هو الغريزة التى يدرك الإنسان الأشياء « مكسوف » هو الوصف

من قولك : « كسفت الشمس » بالبناء للجهول — إذا ذهب نورها وزال ضوءها

باعتراض القمر بينها وبين الأرض « بطوع هوى » طوع — بفتح الطاء وسكون

الواو — أى الطاعة والالتقياد ، والهوى — بفتح أوله مقصوراً — شهوة النفس وميلها

إلى ما تحبه ، وأراد بسبب انطلاقه وراء شهوات نفسه للوبقة .

اللعنى : يقول : إذا جرى الإنسان وراء شهوات نفسه ، وانطلق خلف أغراضه

ضعف عقله الذى به يدرك الأشياء ، وغطى على نوره الربانى الذى تفيضه عليه الطاعة

ومخالفة النفس .

الإعراب : « إنارة » مبتدأ مرفوع بالضمّة الظاهرة ، وهو مضاف و « العقل »

مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « مكسوف » خبر المبتدأ مرفوع بالضمّة =

ويحتمله (إنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ) ^(١) ، ولا يجوز « قَامَتْ »

= الظاهرة « بطوع » جار ومجرور متعلق بمكسوف ، وطوع مضاف و « هوى » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف المحذوفة للتخاص من التقاء الساكنين. منع من ظهورها التعذر « وعقل » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، عقل : مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة ، وعقل مضاف ، و « عاصى » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، وعاصى مضاف و « الهوى » مضاف إليه ، مجرور بكسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « يزداد » فعل مضارع مرفوع بالضممة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى عقل عاصى الهوى ، والجملة من يزداد مع فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ الذى هو عقل عاصى « تنويرا » مفعول به ليزداد .

الشاهد فيه : قوله « إنارة العقل مكسوف » حيث أعاد الضمير مذكراً من قوله « مكسوف » على « إنارة » وهو مؤنث ؛ والذى سوع هذا - مع وجوب مطابقة الضمير لرجعه - كون المرجع مضافا إلى مذكر ، وهو قوله : « العقل » فاكْتَسَبَ التذكير منه .

ومثل هذا البيت في ذلك قول الآخر :

رُؤْيَةُ الْفِكْرِ مَا يَوُولُ لَهُ الْأَمْرُ مُعِينٌ عَلَى اجْتِنَابِ التَّوَانِي
فقد أخبر بقوله : « معين » عن قوله : « رؤية » الواقع مبتدأ ، وهذا المبتدأ مؤنث ، لكنه لما أضيف إلى المذكر وهو قوله : « الفكر » اكتسب التذكير منه .

(١) من الآية ٥٦ من سورة الأعراف .

اعلم أن للعلماء في تخريج هذه الآية السريعة أقوالا كثيرة أوصلها المؤلف إلى ستة عشر قولاً في رسالة صنفها في هذه الآية خاصة ، وقد نقلها السيوطي في كتاب الأشباه والنظائر النحوية ، ونحن نذكر لك أربعة تخريجات ، وننسب كل تخريج إلى قائله ، ونبين ما يسلم منها لقائله وما لا يسلم لقائله :

الأول : أن تذكير قريب حاصل بسبب أن الرحمة مؤنث مجازى ، وهذا تخريج الجوهري ، وهو فاسد ، لأن التأنيث المجازى يبيح تذكير الفعل المسند إلى المؤنث =

غُلَامٌ هِنْدِيٌّ « ولا « قَامَ امْرَأَةٌ زَيْدٌ » لعدم صلاحية المضاف فيهما للاستغناء عنه بالمضاف إليه .

مسألة : لا يضاف اسمُ المُرَادِفَةِ^(١) ، كـ « لَمَيْثُ أُسْدٍ » ولا موصوفٌ إلى

الْمَجَازَى ، فأما الذي يسند إلى ضميره فلا يجوز إلا تأنيته ، والوصف هنا مسند إلى ضمير الرحمة .

التخرُّج الثاني : أن تذكير قريب بسبب اللغى ، وذلك أن المقصود من رحمة الله غفرانه ، وهو مذكور ، وهذا تخرُّج الزجاج والأخفش .
والتخرُّج الثالث : أن لفظ قريب مما يستوى فيه للذكر وللأنثى ، وهذا تخرُّج ذكره الفراء .

التخرُّج الرابع : ما ذكره للوُأف هنا من أن المضاف وهو الرحمة اكتسب من المضاف إليه وهو لفظ الله التذكير ، لأن الاستعمال العربي قد جرى على استعمال لفظ الجلالة كما يستعمل للذكر وإن كان مدلوله لا يجوز أن يوصف بشيء من التذكير أو التأنيث .
(١) وهنا شيان أحب أن أنبهك إليهما :

الأول : أن أنبهك إلى ما سبق ذكره من أن القرض من الإضافة هو تعريف المضاف بالمضاف إليه أو تخصيصه به ، ومن المعلوم أن الشيء لا يعرف بنفسه ولا يتخصص ، لأن في ادعاء تعرفه بنفسه ، وفي دعوى تخصيصه بنفسه تناقضاً ، لأن معنى طلب تعريفه أو تخصيصه أنه غير معرف ولا محصص ، وإلا ما طلبت له التعريف أو التخصيص ، ومعنى كونه يعرف بنفسه أو يتخصص أنه معرف أو محصص ، وإلا لما كانت نفسه معرفة ولا محصصة ، فلما كانت إضافة الشيء إلى نفسه توقع في التناقض امتنع البصريون من قبولها ، وأوجبوا فيما يتوهم فيه من الإضافة أنه من إضافة الشيء إلى نفسه التأويل في المضاف والمضاف إليه حق يصير أحدهما غير الآخر .

وذهب الكوفيون إلى أنه يجوز أن يضاف الشيء إلى نفسه ، متى اختلف اللفظان ، وجعلوا اختلاف اللفظين بمنزلة اختلاف اللغتين ، فلم يحتاجوا إلى التأويل الذي ارتكبه البصريون .

واحتج الكوفيون بورود ما منعه البصريون - من إضافة الاسم إلى اللقب ، =

صفته ، كـ « رَجُلٌ فَاضِلٌ » ولا صفة إلى موصوفها ، كـ « فَاضِلٌ رَجُلٌ »
فإن سُمِعَ ما يُوهِمُ شيئاً من ذلك يُؤَوَّل .

فمن الأول قولهم : « جاءني سَعِيدٌ كُرْزٍ »^(١) ، وتأويله : أن يُرَادَ بالأول
المُسَمَّى وبالثاني الاسم ، أي : جاءني مُسَمَّى هذا الاسم^(٢) .

= وإضافة الصفة إلى الموصوف ، وإضافة الموصوف إلى الصفة - ومقورده عن العرب
في الكلام المنثور لم يكن بد من قبوله ، وسلكوا - مع هذا السماع - طريقاً من القياس
حاصله أن العرب قد جاء في كلامها عطف الشيء على مرادفه ، كما في قول الشاعر :

وَقَدَدَتِ الْأَدِيمَ لِرَاهِشِيهِ وَأَلْفَى قَوْلَهَا كَذِبًا وَمَيِّتًا

والأصل في العطف أن يكون المعطوف غير المعطوف عليه ، فلما استساغوا في
العطف أن يتركوا الأصل ويعطفوا أحد المترادفين عن الآخر قسنا باب الإضافة على
باب العطف ، إذ كان الشأن فيهما من هذه الجهة واحداً .

الأمر الثاني : أن ابن مالك قد اختار في كتاب التسهيل مذهب الكوفيين
فجوز ما منعه هنا من إضافة الشيء إلى ما اتحد به في المعنى ، وقسم الإضافة إلى ثلاثة
أقسام : إضافة محضة ، وإضافة غير محضة وهي اللفظية ، وإضافة شبيهة بالمحضة ، وجعل
من القسم الثالث الذي استعده وزاده على كلام القوم إضافة الصفة إلى الموصوف ،
وإضافة الموصوف إلى الصفة ، وإضافة المسمى إلى الاسم .

(١) كرز - بضم القاف وسكون الراء ، وآخره زاي - هو هنا لقب ، وأصله
بمعنى خرج الراعي الذي يحمل فيه متاعه ، وقيل : هو الجوالق الصغير ، وكرز
الجمال : دحرجته .

(٢) اعلم أولاً أن مثل قولهم : « سعيد كرز » بإضافة الاسم إلى اللقب على
التأويل بأن المراد بالأول المسمى وبالثاني الاسم قولهم : « جئت ذا صباح »
و « ذهب ذات عشية » أو « سرت ذات يوم » تريد وقتاً صاحب اسم هو صباح ،
ومدة صاحبة اسم هو عشية ، ومدة صاحبة اسم هو يوم .

واعلم ثانياً أن تأويل الأول من الاسم واللقب بالمسمى وتأويل الثاني بالاسم إنما
يكون فيما إذا نسبت إلى هذا المركب الإضافي ما لا يليق أن ينسب إلى مجرد اللفظ =

ومن الثاني^(١) قولهم: «حَبَّةُ الْحَقَاءِ»، و«صَلَاةُ الْأُولَى»، و«مَسْجِدُ الْجَامِعِ»، وتأويله: أن يُقَدَّرَ موصوفٌ، أى: حَبَّةُ البَقْلَةِ الْحَقَاءِ، وصلاة الساعة الأولى، ومسجد السكان الجامع.

== كما لو قلت: «جاءني سعيد كرز» أو قلت: «يا سعيد كرز» فإن المجيء إنما يسند إلى الذات لا إلى اللفظ، فإن نسبت إلى هذا المركب ما ينسب عادةً إلى الألفاظ كأن تقول: «كُتِبَ سعيد كرز» أو «نُطِقَ بسعيد كرز» وجب أن يكون تأويل الأول بالاسم والثاني بالمسمى، عكس التأويل الأول، ومنه تعلم أن التأويل الذى فى كلام المؤلف ليس متعيناً فى كل كلام، وأنه ذكر على سبيل التمثيل.

ثم اعلم ثالثاً أن البصريين الذين منعوا إضافة الاسم إلى مرادفه وأوجبوا التأويل فيما سمع مما يوم ذلك، هم الذين قالوا: إذا كان الاسم واللقب مفردين وجب إضافة الاسم إلى اللقب، وقد تبهم ابن مالك فى ذلك كما تقدم ذكره فى باب العلم، وهو مشكل غاية فى الإشكال، ولهذا رده ابن هشام فقال: «يرده النظر وقولهم هذا يحى عيان» (انظر الجزء الأول ص ١٣٢).

(١) الثانى هو إضافة الموصوف إلى الصفة، ألا ترى أن الأصل: حبة حمقاء، وصلاة أولى، ومسجد جامع، واللفظ الثانى من هذه الأمثلة صفة للفظ الأول كما ترى، فلما أضافوا الأول إلى الثانى - وهما دالان على ذات واحدة - كانوا قد أضافوا اللفظ الدال على معنى إلى لفظ آخر يدل على نفس معنى اللفظ الأول، وهذه هى إضافة المترادفين.

وتأويل كل مثال من هذه المثل غير تأويل غيره منها، لكن الضابط العام أن يقدر قبل اللفظ الثانى، - وهو المضاف إليه - اسم عام يصلح لأن يكون موصوفاً بالمضاف إليه، فيكون تقدير المثال الأول: حبة البقلة الحقاء، بتقدير اسم من أسماء الأعيان عام يشمل الاسم الأول وغيره، ويكون تقدير المثال الثانى: صلاة الساعة الأولى، بتقدير اسم زمان يصلح أن يكون وقتاً للاسم الأول وغيره، ويكون تقدير المثال الثالث: مسجد السكان الجامع، بتقدير اسم مكان يصلح أن يكون محلاً للاسم الأول وغيره، وقد أشار المؤلف إلى هذه التقديرات إشارة دقيقة، وكلامنا هذا بيان وإيضاح له.

ومن الثالث^(١) قولهم : « جَرَدُ قَطِيفَةٍ » ، و « سَحَقُ عَمَامَةٍ » ، وتأويله : أن يُقَدَّرَ موصوفُ أيضاً ، وإضافة الصفة إلى جنسها ، أى : شئٌ جَرَدٌ من جنس القطيفة ، وشئٌ سَحَقٌ من جنس العمامة .

فصل : الغالبُ على الأسماء أن تكون صالحة للإضافة والإفراد ، كـ « مُلَام » و « ثَوْب » .

ومنها ما يمتنع إضافته كالمضمرات ، والإشارات ، وكغير أى من الموصولات وأسماء الشرط ، والاستفهام^(٢) .

(١) الثالث هو إضافة الصفة إلى الموصوف ، ومنها في القرآن الكريم قوله تعالى : (يعلم خاتنة الأعين) فإن أصل الكلام : يعلم الأعين الخاتنة ، ونظيره قول شاعر الحماسة :

إِنَّا مُحْيِيُونَكَ يَا سَلْمَى فَحَيِّينَا وَإِنْ سَقَيْتِ كِرَامَ النَّاسِ فَاسْقِينَا
وَأِنْ دَعَوْتَ إِلَى جُلَى وَمَكْرُمَةٍ يَوْمًا سَرَاةَ كِرَامِ الْقَوْمِ فَأَذْعِينَا

فإن أصل قوله في البيت الأول : « كرام الناس » الناس الكرام ، وأصل قوله في البيت الثاني : « سراة كرام القوم » سراة القوم الكرام ، وقد علمنا في بيان النوع الثاني أن الصفة والموصوف بدل كل منهما على الذات ، فتكون إضافة الصفة إلى الموصوف مثل إضافة الموصوف إلى الصفة ، كل واحدة منهما إضافة أحد المترادفين إلى مرادفه ، وتأويل هذا النوع أن تقدر قبل الاسم الأول لفظاً عاماً يصلح أن يكون موصوفاً بالمضاف ، وحينئذ تكون الإضافة على معنى من التي لبيان الجنس ، فتقدير المثاليين الذين ذكرهما المؤلف : شئ جرد من جنس القطيفة ، وشئ سحق من جنس العمامة ، ومن هنا نعلم أن المؤلف قد صرح في التأويل بالموصوف الذي أشرنا إليه ، وبحرف الجر الذي تصبغ الإضافة على معناه .

(٢) إنما امتنعت إضافة هذه الأنواع من الأسماء لأنها أشبهت الحرف ، ولهذا الشبه بنيت ، وقد علمنا أن الحرف لا يضاف ، فأخذ ما أشبه الحرف حكم الحرف ، وإنما جازت إضافة « أى » الموصولة والاستفهامية والشرطية لضعف شبه الحرف بسبب شدة افتقارها إلى مفرد يبين المراد منها ، وتضاف هي إليه .

ومنها ما هو واجب الإضافة إلى المفرد ، وهو نوعان : ما يجوز قطعه عن الإضافة في اللفظ ، نحو « كل » و « بضع » و « أى » ، قال الله تعالى : (وَكُلٌّ فِي فَلاَكٍ يَسْبَحُونَ)^(١) و (فَضَلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ)^(٢) و (أَيُّهَا مَا تَدْعُوا)^(٣) ، وما يلزم الإضافة لفظاً ، وهو ثلاثة أنواع : ما يضاف للظاهر

(١) من الآية ٤٠ من سورة يس .

(٢) من الآية ٢٥٣ من سورة البقرة .

واعلم أن كلا وبضاً يجب إضافتهما لفظاً إذا وقعا نعتاً أو توكيداً ، فمثال التوكيد « جاء القوم كلهم » ومثال النعت « زيد الرجل كل الرجل » ؛ فجواز قطعهما في اللفظ عن الإضافة خاص بغير هذين الموضعين .

واعلم أن للنحاة في هذين اللفظين عند قطعهما عن الإضافة لفظاً اختلافاً ، هل هما معرفتان بالنظر إلى المضاف إليه المقدر ، أم هما نكرتان بالنظر إلى حالتهما الراهنة ؛ وقد ذهب سيويه وجمهور البصريين إلى أنهما معرفتان بالإضافة النوية ، وذهب أبو علي الفارسي إلى أنهما نكرتان نظراً إلى حالتهما الراهنة ، لأن نية الإضافة لا تكون سبباً في التعريف ، ألا ترى أن لفظ « نصف » و « ربع » وما أشبههما قد يقطعان عن الإضافة فيقال « خذ ديناراً ونصفاً وربعاً » مثلاً ، وهما حينئذ نكرتان بالإجماع ، وهو كلام غير مستقيم من وجهين : الأول : أن العرب قد تقطع اللفظ عن الإضافة وهي تريد المضاف إليه إذا كان لفظ المضاف مما لا يتضح معناه إلا بالمضاف إليه ، وقد تقطع اللفظ عن الإضافة وهي لا تريد المضاف إليه إذا كان المضاف مما يتضح معناه من غير ذكر المضاف إليه ، ومن النوع الأول لفظ كل ولفظ بعض فإنهم لا يحذفون ما يضافان إليه إلا وهم يريدونه ، ومن النوع الثاني لفظ نصف وربع فإنهم حين يحذفون المضاف إليه منهما لا يلقون إليه بالاً ، فمن أجل هذا كان لفظ كل وبعض معرفة سواء أنطقوا بالمضاف إليه معهما أم لم ينطقوا والوجه الثاني أنهم قد جاءوا بالحال من لفظ كل ولفظ بعض مع قطعهما عن الإضافة لفظاً فقالوا : مررت بكل قائماً ، وأعرضت عن بعض جالساً ، والأصل في صاحب الحال أن يكون معرفة ، فمن أجل هذا قلنا : إن لفظ كل وبعض معرفة ، سواء أذكر المضاف إليه معهما أم لم يذكر .

(٣) من الآية ١١٠ من سورة الإسراء .

والمضمر ، نحو « كَلَّا » و « كَلَّمَا » و « عِنْدَ » و « لَدَى » و « قُصَارَى »
و « سِوَى » ، وما يختص بالظاهر ، كـ « أُولَى » و « أُولَاتِ » و « ذِي »
و « ذَاتِ » ، قال الله تعالى : (نَحْنُ أُولُو قُوَّةٍ)^(١) (وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ)^(٢)
(وَذَا النُّونِ)^(٣) و (ذَاتَ بَهْجَةٍ)^(٤) ، وما يختص بالمضمر ، وهو نوحان :
ما يُضَافُ لكل مضمر ، وهو « وَحَدَّ » نحو : (إِذَا دُعِيَ اللَّهُ وَحْدَهُ)^(٥) ،
وقوله :

— ٣٢٦ — * وَكُنْتَ إِذْ كُنْتَ إِلَهِي وَحَدَّكَ *

(١) من الآية ٣٨ من سورة النمل .

(٢) من الآية ٤ من سورة الطلاق .

(٣) من الآية ٨٧ من سورة الأنبياء .

(٤) من الآية ٦٠ من سورة النمل .

(٥) من الآية ١٢ من سورة غافر .

٣٢٦ — هذا الشاهد من قول عبد الله بن عبد الأطلح القرشي ، وما ذكره المؤلف

بيت من الرجز المشطور ، وبعده قوله :

* لَمْ يَكْ شَيْءٌ يَا إِلَهِي قَبْلَكَ *

اللغة : « لَمْ يَكْ شَيْءٌ » قال العلامة يس : ذكر المصنف - يريد ابن هشام - في
بحث لما من المعنى أن ابن مالك مثل بهذا البيت للنفي المنقطع ، قال : وتبعه ابنه فيما
كتبه على التسهيل ، وهو وهم ، انتهى ، ونقل عنه أنه قال : إنما يكون هذا البيت
من النفي المنقطع لو كان الراجز قد قال * لَمْ يَكْ شَيْءٌ يَا إِلَهِي مَعَكَ * وعنه أيضاً :
وفيه نظر ؛ إذ يتعذر أن يكون تقديره لَمْ يَكْ شَيْءٌ قَبْلَكَ ثُمَّ كَانَ قَبْلَكَ ، واعترض بأن
هذا لا يلزم ؛ إذ لا نأخذ حدوث ذلك الشيء مقيداً بالقبلية ، بلى نأخذ مطلقاً عنها :
أى لَمْ يَكْ شَيْءٌ يَا إِلَهِي قَبْلَكَ ثُمَّ كَانَ ، وعن السراج البلقي أن الصواب ما قاله ابن
مالك ؛ لأن القبلية محالة في حقه سبحانه ، فتعينت المعية ، فالعنى لَمْ يَكْ شَيْءٌ يَا إِلَهِي
مَعَكَ قَبْلَ خَلْقِ الْعَالَمِ ثُمَّ وَجَدَ الْعَالَمَ ، انتهى ، ويدل لكون القبلية بمعنى المعية مقابلتها
بقوله وحدك ، فتدبر .

== قال أبو رجاء : وحاصل هذا الكلام أن الأصل في المنفى بلما أن يكون مستمراً إلى حال التكلم بالكلام ، فإذا قلت « لما يقيم زيد » دل هذا الكلام على انتفاء قيام زيد في الزمان الماضي مستمرا إلى الوقت الذي تتكلم فيه بهذا الكلام ، ومنه قول الممزق العبدى ، وقد تمثل به ذو النورين شهيد الدار أمير المؤمنين عثمان بن عفان رضى الله تعالى عنه في رسالة كتبها إلى أمير المؤمنين على بن أبى طالب كرم الله وجهه :

فَإِنْ كُنْتُ مَا كُولاَ فَكُنْ خَيْرَ أَكَلٍ

وَالْأَ فَادْرِكْنِي وَلَمَّا أَمْرُ زَقِي

فإن معناه أنه لم يمزق في الزمن الماضي وأن عدم تمزيقه مستمر إلى وقت الكلام ، أما منى لم فإنه لا يلزم فيه استمرار نفيه إلى زمن التكلم ، بل قد يكون النفي مستمرا إلى زمن التكلم كما في قوله تعالى : (ولم أكن بدعائك رب شقيا) فإن الشقاء منى عن زكريا عليه الصلاة والسلام في الزمن الماضي ومستمر الانتفاء عنه إلى وقت التكلم ، وقد يكون نفى مدخول لم منقطعا نحو قوله تعالى (لم يكن شيئا مذكورا) فإن المعنى أن الإنسان فيما مضى من الزمان لم يكن شيئا ولكنه صار بعد ذلك شيئا ، هذه هي القاعدة الأصلية في الكلمتين ، ثم إن ابن مالك مثل للنفى بلم الذى انقطع نفيه بهذا البيت المستشهد به ؛ فالمعنى عنده لم يكن شيء فيما مضى ثم انقطع ذلك فكان شيء وحدث قبل زمن التكلم ، وابن هشام اعترض هذا التمثيل في للنفى وقال في شأنه « وهو وهم فاحش » ووجه نظره أن الظرف الذى هو قول الراجز « قبلك » قيد في كان التى معناها حدث ، فصار المعنى : لم يحدث شيء من الأشياء في الزمان الماضي قبلك ثم حدث شيء قبلك ، وهذا محال ؛ لأن شيئا من الأشياء لم يحدث قبل الله تعالى أصلا ، ولكن العلماء اتصروا لابن مالك وصححوا تمثيله بهذا البيت ، ووجهة نظرهم أننا لا نأخذ الظرف قيدا في الفعل النفى بلم ، بل نجعل الفعل مطلقا عن القيد ، أو نجعل قبل بمعنى مع ؛ فيكون المعنى على الأول : لم يكن شيء أصلا إلا أنت ، ثم كان قبل زمان التكلم أو عنده شيء من الأشياء ، ويكون المعنى على الثانى : لم يكن معك شيء أصلا في الزمان الماضي ثم صار معك في الوجود شيء ، وكلاهما صحيح ، فتدبر هذا واحرص عليه .

وقوله :

٣٢٧ - وَالذَّنْبَ أَخْشَاهُ إِنْ مَرَزْتُ بِهِ

وَحْدِي

= الإعراب : « كنت » كان : فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر ، وتاء المخاطب اسمه مبنى على الفتح في محل رفع « إذ » ظرف للزمن الماضي مبنى على السكون في محل نصب متعلق بكان الناقصة « كنت » فعل تام وفاعل ، أو فعل ناقص واسمه ، وعليه يكون خبره محذوفاً ، والتقدير: كنت موحوداً ، وجملة كان الثانية واسمها وخبرها أو هي وفاعلها في محل جر بإضافة إذ إليها « إلهي » منادى بحرف نداء محذوف ، والتقدير : يا إلهي ، بدليل ذكر حرف النداء في المرة الثانية في قوله « لم يك شيء يا إلهي » « وحدك » وحد : خبر كان الأولى ، وقد جوزنا أن تكون كان الأولى فعلاً تاماً وضمير المخاطب فاعله ، وعليه يكون قوله « وحدك » حالاً من ضمير المخاطب ، وهذا هو الأظهر ، وعلى كل حال فهو مصدر موضوع موضع الوصف ، فهو مؤول بمنفرد - أو متوحد - كما مضى في باب الحال « لم » حرف نفي وجزم مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « يك » فعل مضارع تام مجزوم بلم وعلامة جزمه سكون النون المحذوفة للتخفيف « شيء » فاعل يك مرفوع بالضممة الظاهرة « يا » حرف نداء مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « إلهي » إله : منادى منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ضرورها اشتغال المحل بالكسرة المأتى بها لمناسبة ياء المتكلم ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه ، مبنى على السكون في محل جر « قبلك » قبل : ظرف متعلق بك ؛ فإن جعلت بك فعلاً ناقصاً فشيء اسمه ، وهذا الظرف متعلق بمحذوف خبره ، وقبل مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه مبنى على الفتح في محل جر .

الشاهد فيه : قوله « وحدك » حيث أضاف لفظ « وحد » إلى ضمير المخاطب .

٣٢٧ - هذا الشاهد من كلام الربيع بن ضبع الفزاري ، وما ذكره المؤلف

قطعة من بيت من المنسرح ، وهو بتمامه مع بيت سابق عليه هكذا :

أَضْبَحْتُ لَا أَجِلُ السَّلَاحَ ، وَلَا أَمْلِكُ رَأْسَ الْبَعِيرِ إِنْ نَفَرَا
وَالذَّنْبَ أَخْشَاهُ إِنْ مَرَزْتُ بِهِ وَحْدِي ، وَأَخْشَى الرِّيَّاحَ وَالْمَطَرَا =

= يقول هذين البيتين وقد طالت سنه وأصابه ضعف الكبر ، وقد زعموا أنه عاش ثلاثمائة سنة وأربعين سنة .

الإعراب : « الذئب » الرواية فيه بالنصب ؛ فهو مفعول به لفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، وتقدير الكلام : وأخشى الذئب أخشاه - إلخ « أخشاه » أخشى : فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وضمير الغائب العائد إلى الذئب مفعول به مبنى على الضم في محل نصب ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب مفسرة « إن » حرف شرط جازم يحزم فعلين الأول منهما فعل الشرط والثاني منهما جوابه وجزاؤه مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « مرت » مر : فعل ماض فعل الشرط مبنى على الفتح المقدر على آخره في محل جزم ، وتاء المتكلم فاعله مبنى على الضم في محل رفع « به » جار ومجرور متعلق بمر « وحدي » وحد : حال من ضمير المتكلم منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها المناسبة ، ووحد مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر « وأخشى » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وأخشى : فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « الرياح » مفعول به لأخشى منصوب بالفتحة الظاهرة « والطرأ » الواو حرف عطف ، والمطر : معطوف على الرياح منصوب بالفتحة الظاهرة والألف للاطلاق .

الشاهد فيه : قوله « وحدي » حيث أضاف لفظ « وحد » إلى ضمير المتكلم .
فدل هذا الشاهد والشاهد السابق والآية التي تلاها المؤلف على أن هذا اللفظ يضاف إلى كل الضمائر على السواء ؛ لأنه في الآية مضاف إلى ضمير يستعمل في الدلالة على الغائب ، وفي الشاهد السابق مضاف إلى ضمير المخاطب ، وفي هذا الشاهد مضاف إلى ضمير المتكلم ، وهذه الأنواع الثلاثة هي كل أنواع الضمير ، ولا فرق في هذه الأنواع بين المذكر والمؤنث ولا بين ضمير المفرد وضمير الثني وضمير الجمع .
واعلم أنهم اختلفوا في لفظ « وحد » أهو مصدر أم هو ظرف ، والذين قالوا هو =

وما يختص بضمير المخاطب ، وهو مَصَادِرُ مُشْنَأَةٍ لفظاً ، ومعناها التَّكْرَارُ ،
وهي « كَبَيْتِكَ » بمعنى إقامة على إجابتك بعد إقامة ، و « سَمَدَيْكَ » بمعنى
إسماعداً لك بعد إسماعداً ، ولا تستعمل إلا بعد كَبَيْتِكَ ، و « حَنَايِكَ » بمعنى
تَحَنُّنًا عليك بعد تَحَنُّنٍ ، و « دَوَالِيكَ » بمعنى تَدَاوُلًا بعد تَدَاوُلٍ ،
و « هَذَاذِيكَ » - بذالين معجمتين - بمعنى إِسْرَاعًا بعد إِسْرَاعٍ ، قال :

= مصدر اختلفوا أله فعل من لفظه أم ليس له فعل من لفظه ، ففهم من حتى « وحده يحده
وحدا » مثل وصفه يصفه وصفاً ، وهؤلاء ذهبوا إلى أنه مصدر له فعل من لفظه ،
وممن من قال : هو مصدر ليس له فعل من لفظه مثل العمومة والخَوَلُوه والأبوة والبتوة ،
وعبارة سيويه التي أثرناها لك في باب الحال تدل على أنه اسم وضع موضع المصدر ،
فوحده - عنده - نائب مناب إِيحَادٍ ، وهذا المصدر مؤول باسم فاعل أو اسم مفعول
يقع حالا ، وذهب يونس بن حبيب إلى أن « وحده » ظرف ، وأن انتصابه على
الظرفية ، وأن معنى قولك « جاء محمد وحده » جاء محمد على انفراده ، أى في حال
انفراده ، وذلك مردود بأن « وحد » ليس بظرف زمان ولا بظرف مكان ، فكيف
يكون انتصابه على الظرفية ، وأشبه الأقوال في هذه المسألة هو قول القائلين بأنه مصدر
لا فعل له من لفظه ، لأنه بأوزان المصادر ، ولم يثبت مجيء الفعل إلا في حكاية ضعيفة
ثم اعلم أنك إذا قلت « مررت بزيد وحده » وجعلت « وحده » حالا ، فهل هو
حال من الفاعل الذي هو تاء التكلم أم هو حال من المجرور بحرف الجر اذهب
الخليل بن أحمد إلى أنه حال من تاء التكلم ، وعلى هذا يكون معنى « مررت بزيد
وحده » أنك أفردته بالمرور به فلم تمر على غيره ، وذهب أبو العباس المبرد إلى أنه
حال من المجرور بالباء ، وأن معنى العبارة المذكورة أنك مررت به في حال كونه
منفردا ، وقد رجح العلماء ما ذهب إليه أبو العباس المبرد ، بسبب اطراد في كل الأمثلة
التي يذكر فيها هذا اللفظ نحو قولنا « لا إله إلا الله وحده » ألا ترى أن المعنى على
ما ذهب إليه الخليل أنك أفردت الله تعالى بالألوهية ، والواقع أنه سبحانه منفرد بها
من ذاته ، وفي النفس من هذا الترجيح شيء ؛ لأن المسلمين مجمعون على أن هذه
العبارة تسمى كلمة التوحيد ، وعلى أن قائلها موحد ، وهذا لا يتم إلا على المعنى
الذي ذكره الخليل .

— ٣٢٨ — * ضَرَبَا هَذَاذِيكَ وَطَعْنَا وَخَضَا *

وَعَامِلُهُ وَعَامِلُ كَتَبَيْكَ مِنْ مَعْنَاهَا ، وَالْبَوَاقِي مِنْ لَفْظِهَا .

وَتَجْوِزُ سَيَبُويهِ فِي « هَذَاذِيكَ » فِي الْبَيْتِ ، وَفِي « دَوَالِيكَ » مِنْ قَوْلِهِ :

٣٢٨ — هَذَا الشَّاهِدُ مِنْ أَرْجُوزَةٍ لِلْعَجَّاجِ يَمْدَحُ فِيهَا الْحَجَّاجَ بْنَ يُوْسُفَ الثَّقَفِيَّ ،
وَالَّذِي ذَكَرَهُ الْمُؤَلِّفُ بَيْتَ مِنَ الرِّجْزِ الْمَشْهُورِ ، وَبَعْدَهُ قَوْلُهُ :

* يُمَضِّي إِلَى عَاصِيِ الْعُرُوقِ النَّحْضَا *

اللُّغَةُ : « ضَرَبَا هَذَاذِيكَ » أَيْ : ضَرَبَا يَهْذُ هَذَا وَيَهْذُ هَذَا ، وَقِيلَ فِي تَفْسِيرِهِ :
يَهْذُ هَذَا بَعْدَ هَذَا — أَوْ مَعْنَاهُ ضَرَبَا سَرِيعًا فِيهِ إِسْرَاعٌ بَعْدَ إِسْرَاعٍ ، وَقَوْلُهُ « وَطَعْنَا
وَخَضَا » أَيْ : طَعْنًا يَصِلُ إِلَى الْجُوفِ ، وَإِنْ لَمْ يَنْفِذْ . وَقِيلَ : هُوَ بَعْكَسُ ذَلِكَ ، أَيْ
الطَّعْنُ الَّذِي لَا يَصِلُ إِلَى الْجُوفِ ، وَلَعَلَّهُ مِنَ الْأَضْدَادِ ، أَيْ الْأَلْفَاظِ الَّتِي يَسْتَعْمَلُ كُلُّ
وَاحِدٍ مِنْهَا فِي مَعْنَيْنِ مُتَضَادَّيْنِ ، وَقِيلَ : مَعْنَى وَخَضَ التَّحْرِيفُ « عَاصِيِ الْعُرُوقِ »
الْعَرَقُ الَّذِي يَسِيلُ وَلَا يَرْقَأُ ، وَيَجْمَعُ عَلَى عَوَاصٍ « النَّحْضَا » بَفَتْحِ النُّونِ وَسُكُونِ
الْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ وَآخِرُهُ ضَادٌّ مُعْجَمَةٌ — هُوَ اللَّحْمُ الْمُسَكَّنُزُ كُلُّهُمُ الْفَخْدُ ، كَأَنَّ الطَّعْنَ يَمْزُقُ
أَجْسَامَهُمْ فَيَنْقَلِقُ قِطْعًا مِنْ لَحْمِهِمْ إِلَى عُرُوقِهِمْ الَّتِي يَسِيلُ مِنْهَا الدَّمُ بِلَا انْقِطَاعٍ .

الْإِعْرَابُ : « ضَرَبَا » يَجُوزُ فِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا : أَنْ يَكُونَ مَفْعُولًا بِهِ لِفِعْلِ
مَحْذُوفٍ : أَيْ نَجْزِيهِمْ ضَرَبَا . بِدَلِيلِ أَنْ قَبْلَهُ * نَجْزِيهِمْ بِالطَّعْنِ فَرَضًا فَرَضًا * وَالثَّانِي :
أَنْ يَكُونَ مَفْعُولًا مُطْلَقًا مَنْصُوبًا بِفِعْلِ مَحْذُوفٍ ، وَتَقْدِيرُهُ : اضْرَبْ ضَرَبَا « هَذَاذِيكَ »
مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ لِفِعْلِ مَحْذُوفٍ يَقْدَرُ مِنْ مَعْنَاهُ ، وَكَأَنَّهُ قَدْ قَالَ : اقْطَعْ قِطْعًا أَوْ أَسْرِعْ
إِسْرَاعًا ، مَنْصُوبٌ بِالْيَاءِ الْمَفْتُوحِ مَا قَبْلُهَا لِأَنَّهُ مَثْنَى ، وَهُوَ مِضَافٌ وَكَافُ الْمَخَاطَبِ مِضَافٌ
إِلَيْهِ مَبْنَى عَلَى الْقِتْحِ فِي مَحَلِّ جَرٍّ « وَطَعْنَا » الْوَاوُ حَرْفٌ عَطْفٌ مَبْنَى عَلَى الْقِتْحِ لِأَعْمَلِ
لَهُ مِنَ الْإِعْرَابِ ، وَطَعْنَا : مَعْطُوفٌ عَلَى ضَرَبَا مَنْصُوبٌ بِالْفَتْحَةِ الظَّاهِرَةِ « وَخَضَا »
نَعَتْ لَطْعَنَ مَنْصُوبٌ بِالْفَتْحَةِ الظَّاهِرَةِ .

الشَّاهِدُ فِيهِ : قَوْلُهُ « هَذَاذِيكَ » حَيْثُ أَمَّا هَذَا اللفظُ إِلَى ضَمِيرِ الْمَخَاطَبِ ،
وَهُوَ مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ لِفِعْلِ مَنْ مَعْنَاهُ : أَيْ أَسْرِعْ هَذَاذِيكَ ، وَلَيْسَ يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ حَالًا ،
خِلَافًا لِسَيَبُويهِ ، كَمَا قَالَ الْمُؤَلِّفُ ؛ لِمَا سَنَذَكُرُهُ قَرِيبًا .

— ٣٢٩ — * دَوَالِيكَ حَتَّى كَلْنَا غَيْرُ لَا بَسِ *

٣٢٩ — هذا الشاهد من كلام محمّد بن الحساس ، والذي ذكره المؤلف عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* إِذَا شُقَّ بُرْدُ شُقِّ بِالْبُرْدِ مِثْلُهُ *
وأنشده سيبويه (١ / ١٧٥) ولكنه روى عجزه هكذا :
* دَوَالِيكَ حَتَّى لَيْسَ لِلْبُرْدِ لَا بَسِ *

وقبل البيت المستشهد به قوله :

كَأَنَّ الصَّبِيرِيَّاتِ وَسَطَ بُيُوتِنَا ظِبَاءَ تَبَدَّتْ مِنْ خِلَالِ الْمَكَانِسِ
فَكَمْ قَدْ شَقَقْنَا مِنْ رِداءٍ مُنِيرٍ عَلَى طِفْلةٍ مَمْكُورَةٍ غَيْرِ عَانِسِ
وَهُنَّ بَنَاتُ الْقَوْمِ إِنْ يَظْفَرُوا بِنَا
يَكُنَّ فِي ثَبَاتِ الْقَوْمِ إِحْدَى الدَّهَارِسِ

وقد أنشد الخالديان في الأشباه والنظائر ٥٨ البيت الثاني من هذه الأبيات بقية بيت الشاهد مع تغيير في بعض الألفاظ .

اللغة : « الصبيريّات » النساء المنسوبات إلى صير ، وهو بزنة المصغر ، صير بن يربوع « المكاس » جمع مكس ، وهو المكان الذي يكس فيه النطي : أى يستتر « منير » بزنة معظم هو الذى له أعلام « طفلة » بفتح فسكون - هى المرأة الناعمة « ممكورة » ممتلئة الساقين « عانس » هى التى فات سن زواجها ولم تزوج « إذاشق برد - إلخ » شق البرد تمزيقه ، والبرد - بضم فسكون - هو الكساء إذا كان فيه وشى ، ودو اليك : مأخوذ من مداولة الشئ ، وهى المناوبة ، وهى تعاور الشئ بينك وبين عيرك . قال الأعمى : وكان الرجل إذا أراد تأكيد المودة بينه وبين من يحب استدامة مواصلته شق كل واحد منهما برد صاحبه يرى أن ذلك أبقي للمودة ، اهـ . وقال الجوهري . تزعم النساء أنه إذا شق أحد الزوجين عند البضاع شيئا من ثوب صاحبه دام الود بينهما ، وإلا تهاجرا . اهـ .

الإعراب : « إذا » ظرفية تضمنت معنى الشرط ، مبنى على السكون فى محل نصب =

الحالِية بتقدير نفعله مُتَدَاوِلِينَ ، وهَاذَيْنَ — أَيْ مُسْرِعِينَ — ضَمِيفٌ^(١)

« شق » فعل ماضٍ مبنى للمجهول مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « رد » نائب فاعل شق مرفوع بالضمّة الظاهرة « شق » فعل ماضٍ مبنى للمجهول أيضاً مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « بالرد » جار ومجرور متعلق بشق الثاني « مثله » مثل : نائب فاعل شق الثاني مرفوع بالضمّة الظاهرة ، ومثل مضاف وضمير الغائب العائد إلى رد مضاف إليه مبنى على الضم في محل جر « دوايك » مفعول مطلق منصوب بفعل محذوف ، وعلامة نصبه الياء المفتوح ما قبلها تحقيقاً المكسور ما بعدها تقديراً نيابة عن الفتحة لأنه مثنى ، وهو مضاف وكاف المخاطب مضاف إليه مبنى على الفتح في محل جر « حق » حرف ابتداء مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « كلنا » كل : مبتدأ مرفوع بالضمّة الظاهرة ، وكل مضاف ونا : مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر « غير » خبر المبتدأ مرفوع بالضمّة الظاهرة ، وغير مضاف و« لا بس » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « دوايك » حيث أضيف إلى ضمير المخاطب كما ترى ، وهو مفعول مطلق لفعل من معناه ، وليس يصح أن يكون حالاً خلافاً لسيبويه لما سنده .
(١) حاصل ما ذكره المؤلف في هذه المسألة أن الجمهور من النحاة قد ذهبوا إلى أن « دوايك » مفعول مطلق دال على التكرار ، ولم يجزوا في هذا اللفظ غير هذا الوجه من الإعراب ، ومثله « هذا ذيك » فمعنى « دوايك » تداولاً بعد تداول ، ومعنى « هذا ذيك » هذا لك بعد هذا ، وذهب سيبويه إلى تجويز وجهين من الإعراب في كل كلمة من هاتين الكلمتين ، الوجه الأول : أن تكون مفعولاً مطلقاً كما قال الجمهور ، والوجه الثاني أن تكون حالاً على التأويل بالمشتق ، وتقدير « دوايك » على هذا الوجه الثاني : متداولين ، وتأويل هذا ذيك عليه هاذين ، وقد رد المؤلف على سيبويه بأنه يلزم على القول بأن كل واحدة من هاتين الكلمتين حال أمران كل واحد منهما خلاف الأصل ، الأول أن يقع الحال معرفة لأننا علمنا أن هذا اللفظ مصدر مضاف إلى ضمير المخاطب ، وإضافة المصدر تفيد التعريف ، والأمر الثاني أنه يلزم وقوع المصدر الدال على تكرار الحدث حالاً ، ولم يرد في كلام العرب وقوع هذا المصدر حالاً ، ولكننا حفظنا من كلامهم وقوعه مفعولاً مطلقاً ، بدليل مجيئه في القرآن الكريم نحو =

للتعريف ، ولأن المصدر الموضوع للتكثير لم يثبت فيه غير كونه مفعولا مطلقا .

وتجوزُ الأعم^(١) في هذا ذيك في البيت الوصفية مردودُ لذلك .

= قوله تعالى: (فارجع البصر كرتين) وإذ قد ورد وقوع المصدر الدال على التكرار مفعولا مطلقا بدليل ظاهر في ذلك ، ولم يرد وقوعه حالا بدليل ظاهر في الحالة لزمتنا أن نذهب إلى ما ثبت بدليل ظاهر ، فهذا إيضاح ما ذكره المؤلف في هذا الموضوع .

(١) أعرب الأعم الشتمرى « هذا ذيك » في قول سحيم : « ضربا هذا ذيك » صفة لضربا ، وهذا الإعراب مردود بأن ضربا نكرة وهذا ذيك عند الجمهور معرفة ، ولا توصف النكرة بالمعرفة .

ومن أجل ذهابه إلى أن هذا ذيك نعت لضربا النكرة ذهب إلى أن هذه الكاف في هذا ذيك وأخواتها حرف خطاب ، مثل الكاف في أسماء الإشارة نحو ذلك وتلك ، وهذا فاسد من ثلاثة أوجه أوما إليها المؤلف :

الأول : أنهم أضافوا بعض هذه الألفاظ لضمير التنية - وإن كان ذلك شاذاً - نحو « ليه » وللأسم الظاهر نحو « لبي يدى مسور » . وقد علمنا أن اسم الإشارة لم يتصل به إلا دال الخطاب ، فلما اختلف حال هذه الألفاظ وحال اسم الإشارة لم يكن لنا أن نحمل هذه الألفاظ على اسم الإشارة .

والوجه الثانى : أنا علمنا أن هذه الألفاظ مشناة لفظ ، ووجدنا العرب حين وصلت بها كاف الخطاب قالت : « دوايك » و « حنانيك » فحذفوا النون التى هى بدل فى التنى عن تنوين المفرد كما يحذفونها من كل مثق عند الإضافة نحو قوله تعالى : (تبت يدا أبى لهب) ووجدناهم - مع ذلك - لم يحذفوا النون من اسم الإشارة للراد به التنى فى نحو « ذانك » و « تانك » فعلمنا أن اسم الإشارة ليس مضافا إلى الكاف للصلة به ، ولزم أن تكون الكاف حرفا ، كما علمنا من حذف النون من « دوايك » وأخواته أنه مضاف إلى الكاف ، ولزم أن تكون الكاف فيه اسما .

والوجه الثالث : أنا علمنا باستقرار كلام العرب أنهم يلحقون الكاف الحرفية بالأسماء التى تشبه الحروف مثل أسماء الإشارة فى نحو ذلك وتلك وذانك وتانك ، =

وقوله فيه وفي أخواته : إن الكاف لجرد الخطاب مثلها في « ذلك » مردوداً أيضاً ؛ لقولهم « حَنَانِيَّة » و « آتَى زَيْدٌ » ولحذفهم النون لأجلها ، ولم يحذفوها في « ذَانِكَ » وبأنها لا تَلَحَقُ الأسماء التي لا تشبه الحرف .
وشدّت إضافة آتَى إلى ضمير الغائب في نحو قوله :

= ومثل الضمائر في نحو « إياك » ولم نجد هذه الكاف باسم غير مشبه للحرف ، ولا شك أن « دوايك » وأخواته أسماء لا تشبه الحرف ، فلم يكن لنا أن نقر شيئاً يخرج عن مجرى كلامهم .

وقولنا : إن الكاف في « إياك » وأخواتها حرف خطاب مبني على مذهب سيوييه وجماعة من البصريين والكوفيين ، وهو الراجح من أربعة مذاهب ذكرناها لك في مباحث الضمير في الجزء الأول من هذا الكتاب (ص ٨٩ والتي بعدها) .
فإن قلت : فإذا كانت الكاف في « دوايك » ضمير الخطاب على ما تختاره ، فما موضعها من الإعراب ؟

فالجواب على ذلك أن تقول لك : هي أولا في محل جر بإضافة المصدر للشيء إليها ، ولها محل آخر هو الرفع أو النصب ، وذلك لأن المصدر يضاف إلى فاعله ويضاف إلى مفعوله ، فإن اعتبرت الكاف فاعل المصدر فهي في محل رفع ، وإن اعتبرتها مفعول المصدر فهي في محل نصب .

فإن قلت : وهل اعتبرها فاعل المصدر أو أجعلها مفعول المصدر ؟

فالجواب عن ذلك أن تقول لك : إن النحاة يذكرون أن هذه الكاف في موضع نصب على أنها مفعول المصدر ، ولا ترى لك أن تطرد هذا الكلام في الكافات كلها بل نلزمك أن ترجع إلى المعنى المقصود بالكلام ، ألا ترى أن من يقول لطالبه : « ليك وسعديك » إنما يريد إني أجيبك إجابة متكررة وأسعدك إسعادا متكررا ، فتكون الكاف للمفعول ، وقائل : « حنانيك » إنما يريد أن يقول مخاطبه : نحن على وارفق بي ، فالكاف لفاعل الحنان ، وانظر إلى قول طرفة بن العبد للنعمان :

أَبَا مُنْذِرٍ أَفْنَيْتَ فَاسْتَبَقِي بَعْضَنَا حَنَانِيكَ ، بَعْضُ الشَّرِّ أَهْوَنُ مِنْ بَعْضِ

— ٣٣٠ — * لَقُلْتُ لَبَّيْهِ لِمَنْ يَدْعُونِي *

٣٣٠ — هذا بيت من الرجز المشطور ، ولم يتيسر لي العثور على نسبه إلى قائل معين ، وقد استشهد به الأشموني (رقم ٦١٣) وابن عقيل (رقم ٢٢١) وقبل هذا البيت قوله :

إِنَّكَ لَوْ دَعَوْتَنِي وَدُونِي زَوْرَاهُ ذَاتُ مُتَرَعٍ بَيُونِ

اللقنة : « الزوراء » : الأرض البعيدة ، و « المترع » : الممتد ، ويون - بفتح الباء الموحدة بعدها مثناة مضمومة - هي البئر البعيدة القعر .

المعنى : يقول لمن يخاطبه : إني لا أتاخر عن إجابة دعوتك ، ولا تمنعني العراقيل مهما عظمت عن تلبية ندائك ؛ فلو أن بيني وبينك بئرا عميقة ومهامه فسيحة الأرجاء ممتدة الأطراف مترامية الأنحاء لكنت مسرعا إلى إجابة دعوتك .

الإعراب : « إِنَّكَ » إن : حرف توكيد ونصب ينصب الاسم ويرفع الخبر ، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وضمير المخاطب اسمه مبني على الفتح في محل نصب « لو » حرف شرط غير جازم مبني على السكون لا محل له من الإعراب « دعوتني » دعا : فعل ماض مبني فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، وتاء المخاطب فاعله مبني على الفتح في محل رفع ، والتون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به مبني على السكون في محل نصب « ودوني » الواو واو الحال مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، دون : ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه ، مبني على السكون في محل جر « زوراء » مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال « ذات » صفة لزوراء ، وذات مضاف و « مترع » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « بيون » نعت لمترع مجرور بالكسرة الظاهرة « لقلت » اللام واقعة في جواب لو ، قال : فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، وتاء المتكلم فاعله مبني على الضم في محل رفع « لبيه » لي : مفعول مطلق بفعل محذوف ، وتقدير الكلام : أجبته إجابة بعد إجابة ، والهاء التي هي ضمير الغائب مضاف إليه مبني على الكسر في محل جر « لمن » اللام حرف جر مبني على الكسر لا محل له من الإعراب =

وإلى الظاهر في نحو قوله :

— ٣٣١ — * فَلَبَّيْ فَلَبَّيْ يَدَيَّ مَسْوَرٍ *

= من : اسم موصول مبنى على السكون في محل جر باللام ، والجار والمجرور متعلق بـ « يدعوني » يدعو : فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به يدعوني مبنى على السكون في محل نصب ، وجملة الفعل المضارع وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، وجملة لو وشرطه وجوابه في محل رفع خبر إن .

الشاهد فيه : قوله « لبيه » حيث أضيف فيه « لبي » إلى ضمير الغائب ، وهو شاذ .

٣٣١ — وهذا الشاهد من أبيات سيويه التي لم يعرفوا لها قائلا (ج ١ ص ١٧٦) وقال الشيخ خالد : إنه لأعرابي من بني أسد ، ولم يعينه ، وهو من شواهد ابن عقيل أيضا (رقم ٢٢٢) والأشمنوني (رقم ٦١٢) والذي ذكره المؤلف عجز بيت من المتقارب ، وصدره قوله :

* دَعَوْتُ لِمَا نَابَنِي مَسْوَرًا *

اللغة : « دعوت » تقول : دعوت فلانا أدعوه دعاء ، إذا استعنت به أو طلبت إغاثته « نابني » نزل بي وأصابني « مسور » - بكسر الميم وسكون السين وفتح الواو - اسم رجل « لبي » أجاب بقوله لييك « لبي يدى مسور » المراد الدعاء لمسور بأن يجاب دعاؤه كلما دعا إجابة بعد إجابة ، وإنما خص يديه بالذكر لأنهما اللتان أعطتا ما سأل .

المعنى : أصل هذا أن رجلا دعا رجلا آخر اسمه مسور ليغرم عنه دية لزمته ، فأجابه إلى ذلك ؛ فالراجز يقول : دعوت مسورا للأمر الذي نزل بي فلبنائي ، ثم دعا له .

الإعراب : « دعوت » فعل وفاعل « لما » جار ومجرور متعلق بدعوت =

وفيه رَدٌّ على يُونُسَ في زَعْمِهِ أَنَّهُ مفرد^(١)، وأصله لَبَّاءٌ ، فَقُلِبَتْ ألفه ياء لأجل الضمير ، كما في لَدَيْكَ وَعَلَيْكَ ، وقولُ ابنِ النّازمِ إنَّ خلافَ يونس في كَبَيْتِكَ وأخواته وَهَمَّ^(٢) .

ومنها ما هو واجبُ الإضافة إلى الجمل ، اسميةً كانت أو فعليةً ، وهو

= « نَابِي » ناب فعل ماضٍ ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما ، والنون للوقاية ، و ياء التكلم مفعول به لناب « مسورا » مفعول به لدعوت « فلي » الفاء عاطفة ، ولي : فعل ماضٍ فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى مسور « فلي » الفاء عاطفة ، لي : مفعول مطلق منصوب بفعل محذوف ، وهو مضاف و « يدي » مضاف إليه مجرور بالياء المفتوح ما قبلها تحقيقا المكسور ما بعدها تقديرا نيابة عن الكسرة لأنه مثنى ، وهو مضاف و « مسور » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .
الشاهد فيه : قوله « فلي يدي » حيث أضاف « لي » إلى الاسم الظاهر ، وهو قوله « يدي » ، وذلك شاذ .

(١) زعم يونس بن حبيب أن « لي » اسم مفرد على وزن فلي - بفتح فسكون - وأن ألفه انقلبت ياء عند اتصاله بالضمير ، كما تنقلب ألف « لدي » وألف « على » الجارة ياء عند اتصال الضمير بهما ، إذ تقول « لديك » و « عليك » ووجه الرد من هذا البيت أن الياء لو لم تكن ياء التثنية ، وكانت كما يقول يونس لكانت تبقى ألفا حين يضاف هذا الاسم إلى الاسم الظاهر ، كما أن ألف « لدي » وألف « على » تبقى على حالها حين تتصل إحدى هاتين الكلمتين بالاسم الظاهر كما في قوله تعالى (وألفيا سيدها لدى الباب) وكما في قوله سبحانه (وعليها وعلى الفلك) فلما وجدنا ياء « ليك » على حالها مع الإضافة للضمير وللظاهر جميعا علمنا أنها ياء التثنية وليست كألف لدي وعلى ، ألا ترى أنك تقول في إضافة المثنى « كتابيك » و « كتابي زيد » فتكون الياء على حالها عند الإضافة للظاهر وللضمير ، فهذا كهذا .

(٢) يعني أن ابن النازم وهم في نسبة الخلاف في هذه الألفاظ كلها إلى يونس ؛ لأن خلافه في ليك وحده .

« إِذْ »^(١)، و « حَيْثُ » ، فأما إِذْ فنحو (وَإِذْ كُفِّرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ)^(٢) (وَإِذْ كُفِّرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا)^(٣) ، وقد يُحذف ما أُضيفت إليه للعلم به ؛ فَيَجَاءُ بالتنوين عَوَضًا منه ، كقوله تعالى : (وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ)^(٤) ، وأما حيث فنحو « جَاسَتْ حَيْثُ جَلَسَ زَيْدٌ » و « حَيْثُ زَيْدٌ جَالِسٌ » وربما أُضيفت إلى المفرد ، كقوله :

٣٣٢ - * بِيضِ الْمَوَاضِي حَيْثُ لِيَ الْعَمَائِمِ *

ولا يُقَاسُ عليه ، خلافاً للكسائي .

(١) وإضافة حيث إلى الجملة الفعلية أكثر من إضافتها إلى الاسمية ، أما إذ فإضافتها إلى الجملتين بمنزلة واحدة ، وشرط الجملة الاسمية التي تضاف إذ إليها أن يكون خبر المبتدأ فعلاً ماضياً ، لفظاً كقوله تعالى (إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا) أو معنى كقوله سبحانه (وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمَ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ) وقد اجتمع في قوله تعالى (إِذْ أَخْرَجَ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِي اثْنَيْنِ إِذْ هَا فِي الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ) إضافة إذ إلى الجملة الاسمية وإلى فعلية فعلها ماضٍ ، وإلى فعلية فعلها مضارع .

(٢) من الآية ٥٦ من سورة الأنفال .

(٣) من الآية ٨٦ من سورة الأعراف .

(٤) من الآية ٤ من سورة الروم .

٣٣٢ - هذا الشاهد من الشواهد التي لم نقف لها على نسبة إلى قائل معين ، والذي ذكره المؤلف عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* وَنَطَعْنَهُمْ حَيْثُ الْكَلْبِي بَعْدَ ضَرْبِهِمْ *

اللغة : « نطعنهم » نضربهم ، وبابه نفع « حيث الكلبى » أراد في أجوافهم ، فهو كناية عن موصوف ، كما في قول الآخر * بحيث يكون الخوف والوجد والحدق * أى في قلوبهم ، والمراد أنه طعن قاتل في مكان لا يبرأ من طعن فيه ، وليس في الأطراف « يئض » جمع أيض ، وأراد السيف « الواضى » جمع ماض ، وهو النافذ في ضربيته =

= « حيث لى العائم » العائم : جمع عمامة ، وحى ما يعصب على الرأس ، ولها :
لها طاقة بعد طاقة ، والمراد بـ « حيث لى العائم الرأس » ، وهو نظير ما سبق في
« حيث الكلى » .

الإعراب : « ونظعنهم » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لاحتاج له من الإعراب ،
نظعن : فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ،
وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن ، وضمير الغائبين مفعول به مبنى على السكون
في محل نصب « حيث » ظرف مكان مبنى على الضم في محل نصب متعلق بنظعن ، وحيث
مضاف و « الكلى » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها
التعذر ، هذا هو الظاهر ، وستعرف فيه وجه آخر عند بيان الشاهد في البيت « بعد »
ظرف متعلق بنظعن أيضاً منصوب بالفتحة الظاهرة ، وبعد مضاف وضرب من « ضربهم »
مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه مبنى
على السكون في محل جر « ببيض » جار ومجرور متعلق بضرب ، وبيض مضاف
و « اللواضى » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل
« حيث » ظرف مكان متعلق بضرب مبنى على الضم في محل نصب ، وحيث مضاف و « لى »
مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وهو مضاف ، و « العائم » مضاف إليه
مجرور بالكسرة الظاهرة أيضاً .

الشاهد فيه : قوله « حيث لى العائم » من جهة أنه أضاف حيث إلى اسم مفرد ،
وفي صدره الذى ذكرناه شاهد لهذا أيضاً ، لكنه غير صريح الدلالة فإنه أضاف « حيث »
إلى « الكلى » فإن زعمت أن قوله « الكلى » يحتمل أن يكون مبتدأ خبره محذوف
تقديره « موجودة » مثلاً ، وعلى هذا يكون « حيث » مضافاً إلى هذه الجملة ، فإني أقول
لك : وهذا الاحتمال بنفسه ثابت في العجز ، حق إن بعض العلماء خرج الشاهد عليه ،
والترزم أن « حيث » لاتضاف إلا إلى جملة ، وروى « لى » بالرفع ، نعم الاحتمال في
الصدر أقرب ؛ إذ لا يلزم عليه تغيير في ضبط الشاهد ، وبعضهم ينشد صدر البيت :

* ونظعنهم تحت الحبا بعد ضربهم *

وعلى هذه الرواية لا يجرى ما ذكرناه في صدر البيت .

ومنها ما يختص بالجل الفعلية ، وهو « لَمَّا » عند مَنْ قال باسميتها^(١) ، نحو
 « لَمَّا جَاءَنِي أَكْرَمَتُهُ » و « إِذَا » عند غير الأخفش والكوفيين^(٢) ، نحو
 (إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ)^(٣) ، وأما نحو (إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ)^(٤) ، فمثل (وَإِنْ
 أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ)^(٥) ، وأما قوله :

— ٣٣٣ — * إِذَا بَاهِلِي تَحْتَهُ حَنْظَلِيَّةٌ *

(١) قال باسمية لما ابن السراج ، وأبو علي الفارسي ، وأبو الفتح بن جني ، والشيخ
 عبد القاهر الجرجاني ، وجماعة ، وقالوا : هي ظرف ، ثم اختلفوا في بيان ما هي بمعنى
 من الظروف ، فقال قوم : هي بمعنى حين ، وقال ابن مالك : هي بمعنى إذ ، وعبارة ابن
 مالك أدق لأن « لَمَّا » تختص بالفعل الماضي كما أن إذ تختص بالماضي على ما تقدم بيانه ،
 وذهب شيخ النحاة سيويه إلى أن « لَمَّا » حرف يدل على وجود الشيء لوجود غيره .
 (٢) زعم الكوفيون والأخفش أن « إِذَا » لا تختص بالإضافة إلى الجمل الفعلية ،
 واستدلوا بظاهر قوله تعالى : (إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ) وقوله (إِذَا الشَّمْسُ كُورَتْ) وهاتان
 الآيتان مؤولتان بتقدير فعل مماثل للفعل المتأخر مفسر به كما ذكره المؤلف .

واعلم أن « إِذَا » قد يكون شرطها وجوابها فعلين بصيغة الماضي نحو قوله تعالى
 (وَإِذَا أُنْعَمْنَا عَلَى الْإِنْسَانِ أَعْرَضَ وَنَأَى بِجَانِبِهِ) وقد يكونان بصيغة المضارع نحو قوله
 سبحانه (إِذَا تَنَبَّأَ عَلَيْهِمْ يَخْرُونَ) وقد يكون الشرط بصيغة الماضي والجواب بصيغة
 للمضارع نحو قوله تعالى (وَإِذَا سَمِعُوا مَا أُنْزِلَ إِلَى الرَّسُولِ تَرَى أَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ)
 وقد يكون الشرط بصيغة المضارع والجواب بصيغة الماضي نحو قوله تعالى (وَإِذَا تَنَبَّأَ
 عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا قَالُوا قَدْ مَعْنَى) وقد يكون الشرط بصيغة الماضي والجواب بصيغة الأمر نحو
 قوله جل شأنه (إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلَقُوهُنَّ لَعَدَنَهُنَّ) .

(٣) من الآية ١ من سورة الطلاق .

(٤) من الآية ١ من سورة الانشقاق .

(٥) من الآية ٦ من سورة التوبة ، وقد مضى في باب الاشتغال الكلام على هذه

الآية الكريمة وما مائلها ، وسنعرض لبعضه في شرح الشاهد ٣٣٣ .

٣٣٣ — نسب العيني هذا الشاهد إلى الفرزدق ، وذكر مثل ذلك الشيخ خالد ، =

= وأنشده في اللسان (مادة ذرع) ولم ينسبه ، والذي ذكره المؤلف هنا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* لَهُ وَلَدٌ مِنْهَا فَذَاكَ الْمَذْرُوعُ *

اللمعة : « باهلي » أراد رجلاً منسوباً إلى باهلة ، وهي قبيلة من قيس عيلان ، وقد أكرم الشعراء من ذم هذه القبيلة ؛ فمن ذلك قول الشاعر :

وَلَوْ قِيلَ لِلْكَلْبِ : يَا بَاهِلِي عَوَى الْكَلْبُ مِنْ لُؤْمِ هَذَا النَّسَبِ
ومن ذلك قول الآخر :

وَمَا سَأَلَ اللَّهُ عِبْدَهُ لَهُ فَنَابَ ، وَلَوْ كَانَ مِنْ بَاهِلَةٍ

« حنظلية » أراد امرأة منسوبة إلى حنظلة ، وهي قبيلة من تميم ، وحنظلة تعد أكرم قبائل تميم ، حتى يقال لهم « حنظلة الأكرمون » وقوله « المذرع » هو بضم الميم وفتح الذال للمعجمة وتشديد الراء للفتوحة - وهو الذي تكون أمه أكرم وأشرف من أبيه .

الإعراب : « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه ، مبنى على السكون في محل نصب « باهلي » اسم كان المحذوفة وحدها « تحته » تحت : ظرف مكان متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وضمير القائب العائد إلى باهلي مضاف إليه مبنى على الضم في محل جر « حنظلية » مبتدأ مؤخر ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب خبر كان المحذوفة وحدها ، وهذا هو الوجه للعتبر عند المؤلف في هذا البيت ، ولو أنك أردت أن تجعل المحذوف في هذا البيت كان واسمها كما في البيت الآتي لكان قوله « باهلي » مبتدأ أول مرفوعاً بالضممة الظاهرة و « تحته » تحت : ظرف مكان متعلق بمحذوف خبر مقدم أيضاً ، وهو مضاف وضمير القائب العائد إلى باهلي مضاف إليه مبنى على الضم في محل جر « حنظلية » مبتدأ مؤخر ، مرفوع بالضممة الظاهرة ، وجملة المبتدأ وخبره المقدم عليه في محل رفع خبر للبتدأ الأول ، وجملة المبتدأ الأول وخبره في محل نصب خبر لكان المحذوفة مع اسمها ، واسمها ضمير الشأن ، وتقدير الكلام على هذا : إذا كان هو - أي الحال والشأن - باهلي تحته حنظلية ، ويكون الفرق - على الوجه الأخير - بين هذا البيت والبيت الآتي : أن هذا البيت يجوز فيه وجهان ؛ أحدهما أن =

فعلى إضمار « كان » كما أضمرت هي وضمير الشأن في قوله :

... قَهْلًا نَفْسُ لَيْلَى شَفِيعُهَا * ٣٣٤ -

= يقدر المحذوف كان وحدها ، والثاني أن يكون المحذوف كان مع اسمها ، ولا يجوز في البيت الآتي الوجه الأول لما سذكه هناك . « له » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « ولد » مبتدأ مؤخر ، وجملة المبتدأ وخبره في محل رفع صفة لباهلى « منها » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لولد « فذاك » الفاء واقعة في جواب إذا ، وذا : اسم إشارة مبتدأ مبنى على السكون في محل رفع ، والكاف حرف خطاب مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « المذرع » خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وجملة هذا المبتدأ وخبره لا محل لها من الإعراب جواب إذا الشرطية غير الجازمة الواقعة في أول البيت .

الشاهد فيه : قوله « إذا باهلى » فإنه على تقدير « إذا كان باهلى تحته حظلية » من قبل أن « إذا » لا يليها إلا الفعل لفظاً أو تقديراً ، فباهلى : اسم كان ، وتحتة : ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وحظلية : مبتدأ مؤخر ، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب خبر كان ، كما بينا في إعراب البيت ، وليس يمكن أن يكون « باهلى » فاعلاً لفعل محذوف كما كان ذلك في قوله تعالى (إذا السماء انشقت) وقوله تعالى (وإن أحد من المشركين استجارك) لأن في الآيتين فعلاً متأخراً يفسر ذلك الفعل المحذوف ، وليس ذلك موجوداً في هذا البيت ، فاعرفه .

٣٣٤ - هذا الشاهد قد اختلف في نسبته إلى قائله ؛ ف قيل : هو لقيس بن الملوح المعروف بالجنون ، وقيل : هو لعبد الله بن الدمينية ، وقيل : هو للصة بن عبد الله القشيري ، وقد نسبته ابن جني إلى الأخير ، ونسبه ابن خلكان إلى إبراهيم بن العباس الصولى ، وما ذكره المؤلف ههنا قطعة من بيت من الطويل ، وهو يتأمله مع بيت نال له هكذا :

وَبُنْتُ لَيْلَى أَرْسَلَتْ بِشَفَاعَةٍ إِلَى ، قَهْلًا نَفْسُ لَيْلَى شَفِيعُهَا
أَأَكْرَمُ مِنْ لَيْلَى فَتَتَبَعْنِي بِهِ الْجَاهُ أَمْ كُنْتُ أَمْرًا لَا أُطِيعُهَا =
(٩ - أوضح المسالك ٣)

== اللغة : « نبئت » بالبناء للمجهول مضعف الوسط - معناه أخبرت « أرسلت بشفاعة » الشفاعة : هي التوسل ابتغاء الخير ، والذي يكون منه التوسل يسمى الشفيع ، والذي أرادته من الشفاعة هو الأمر الذي حمله رسولها ؛ فلذلك عدى الفعل بالباء كما تعدى الوصف في قوله تعالى : (وإني مرسله إليهم بهدية) وكما في قول الشاعر :

لَقَدْ كَذَبَ الْوَاشُونَ ، مَا قُتِلَ عِنْدَهُمْ

بِقَوْلٍ ، وَلَا أَرْسَلْتَهُمْ بِرَسُولٍ

أراد بالرسول الرسالة التي يبعث بها مع الرسول ؛ فلذلك عدى الفعل بالباء « الجاء » المنزلة والكرامة .

الإعراب : « نبئت » نبيء : فعل ماضٍ ينصب ثلاثة مفاعيل مبنية للمجهول مبنية على فتح مقدر على آخره لاحتاج له من الإعراب ، وتاء المتكلم نائب فاعله مبنية على الضم في محل رفع ، وهو المفعول الأول « ليلي » مفعول به ثانٍ منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « أرسلت » أرسل : فعل ماضٍ مبنية على الفتح لاحتاج له من الإعراب ، والتاء حرف دال على تأنيث المسند إليه ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى ليلي ، وجملة الفعل وفاعله في محل نصب مفعول نبيء الثالث « بشفاعة » جار ومجرور متعلق بأرسل « إلى » جار ومجرور متعلق بأرسل أيضاً « فهلا » الفاء حرف دال على السببية مبنية على الفتح لاحتاج له من الإعراب ، هـ لا : حرف تحضيض مبنية على السكون لاحتاج له من الإعراب « نفس » مبتدأ مرفوع بالضم الظاهرة ، وهو مضاف و « ليلي » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « شفيعها » شفيع : خبر المبتدأ مرفوع بالضم الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائبة العائد إلى ليلي مضاف إليه مبنية على السكون في محل جر ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب خبر لكان المحذوفة مع اسمها ، واسمها المحذوف ضمير شأن وقصة ، وتقدير الكلام : فهلا كان هو - أي الحل والشأن - نفس ليلي شفيعها ، ولا يجوز في هذا البيت تقدير المحذوف كان وحدها دون اسمها لما سذكروه في بيان الاستشهاد بالبيت ، ==

فصل : وما كان بمنزلة « إذ » أو « إذا » — في كونه اسم زمان مبهم لما مضى أو لما يأتي ^(١) — فإنه بمنزلة ما فيها يُضَافُ أن إليه ؛ فلذلك تقول :

== وإن كان يجوز أن يكون « نفس ليلى » فاعلا بفعل محذوف أى : فهلا شغقت نفس ليلى ، وعلى هذا الوجه من الإعراب يكون قوله « شفيها » خبرا لمبتدأ محذوف ، والتقدير : هي شفيها .

الشاهد فيه : قوله « فهلا نفس ليلى » فإن قوله « نفس ليلى » مبتدأ ، وقوله « شفيها » خبر ، وهذه الجملة في محل نصب خبر لكان المضمرة مع اسمها ، والتقدير « فهلا كانت هي (أى : القصة) نفس ليلى شفيها » وإنما لم نجعل « نفس ليلى » اسم كان المحذوفة كما جعلنا ذلك في البيت السابق حيث لم نوجب تقدير اسمها ضمير الشأن ؛ لأن قوله « شفيها » اسم مفرد مرفوع لا يصلح لأن يكون خبرها إلا على وجه شاذ - وهو رفع الجزئين بكان - وهو وجه لا يجوز التخرج عليه ، وإذا لم يصلح قوله « نفس ليلى » أن يكون اسم كان لزم تقدير اسمها ضمير الشأن ، والجملة بعد ذلك مبتدأ وخبر في محل نصب خبرها ، ومن هنا تعلم الوجه الذي من أجله جوزنا في البيت السابق وجهين من الإعراب أحدهما : أن يكون المحذوف كان وحدها . والثاني : أن يكون المحذوف كان واسمها جميعاً ، ولم يجوز في هذا البيت إلا وجهها واحداً ، سوى الرفع على الفاعلية ، والسرف في هذا التقدير أن « هلا » أيضاً من الأدوات التي لا يليها إلا الفعل .

فإن قلت : فإني أعلم أن ضمير الشأن والقصة يراد به تقوية الكلام وتوكيد معناه ، وهذا الغرض يتناهى مع الحذف ، فكيف ساغ لكم أن تجعلوا المحذوف هنا ضمير الشأن ؟

فالجواب عن ذلك أنه هنا حذف مع الفعل العامل فيه ، فلهذا سهل - أمر حذفه ، ولم يكن حذفه منافياً للغرض المأني به من أجله ، لأنك مضطر إلى تقدير الفعل ، فإذا ذكرت الفعل فقد ذكرت الضمير لأنه كامن فيه .

(١) قول المؤلف « في كونه اسم زمان مبهم لما مضى » راجع لوجه الشبه بإذ ، فإن إذ اسم للزمان المبهم الماضي ، وقوله « أو لما يأتي » يرجع إلى وجه الشبه بإذا ، ==

« جِئْتُكَ زَمَنَ الْحَجَّاجِ أَمِيرٍ » ، أو « زَمَنَ كَانَ الْحَجَّاجُ أَمِيرًا » لأنه بمنزلة إذ ، و « آتَيْكَ زَمَنٌ يَقْدَمُ الْحَاجُّ » ويمتنع « زَمَنَ الْحَاجِّ قَادِمٌ » لأنه بمنزلة إذا ، هذا قولُ سيبويه ، ووافقه الناظم في مُشَبِّهٍ إذ دون مُشَبِّهٍ إذا ؛ مُحْتَجًّا بقوله تعالى : (يَوْمَ هُمْ عَلَى النَّارِ يُفْتَنُونَ)^(١) ، وقوله :

• وَكُنْ لِي شَفِيعًا يَوْمَ لَا ذُو شَفَاعَةٍ^(٢) •

= فإن « إذا » اسم للزمان المبهم المستقبل ، وعلى هذا تجوز إضافة ظرف الزمان الماضي المبهم إلى الجملتين الفعلية والاسمية ، وتجوز إضافة ظرف الزمان المبهم المستقبل إلى الجملة الاسمية ، ومنه تفهم السر في الأمثلة التي ذكرها المؤلف ، وتفهم السر في امتناع أن تقول : آتَيْكَ زَمَنَ الْحَجَّاجِ أَمِيرٍ ، بذكر الجملة الاسمية بعد اسم الزمان المستقبل .

(١) من الآية ١٣ من سورة الذاريات ، ومثل هذه الآية قوله سبحانه (يوم هم بارزون) وظاهر الآيتين أن « يوم » ظرف زمان مبهم ، وعامله مستقبل ، فيكون مثل إذا ، وقد أضيف إلى الجملة الاسمية في الآيتين السكريميتين ، فيكون ذلك نقضا لكلام سيبويه الذي يمنع إضافة اسم الزمان المستقبل المبهم إلى الجملة الاسمية ، وقد ذكر المؤلف الرد على هذا النقض بقوله « وهذا ونحوه مما نزل فيه المستقبل لتحقيق وقوعه منزلة الماضي » يريد أنا لانسلم أن الظرف هنا مستقبل ، بل هو ظرف للزمان الماضي المبهم ، لأننا نريد من الماضي ما كان متحقق الوقوع ، سواء أعبر عنه بالفعل الماضي أم عبر عنه بالفعل المضارع ، وعلى هذا تكون الآيتان من موافق « إذا » في المعنى ، وموافق « إذ » يجوز أن يضاف إلى الجملتين الاسمية والفعلية ، فافهم هذا والله يرشدك .

(٢) هذا الشاهد من كلام سواد بن قارب الدوسي . وتقدم ذكره في باب كان وأخواتها ، (وهو الشاهد رقم ١١٢) وما ذكره المؤلف هنا هو صدر البيت ، وعجزه قوله :

• بِمَنْزِلٍ قَتِيلًا عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبٍ •

والاستشهاد به هنا في قوله « يوم لا ذو شفاعة بمن » حيث أضاف « يوم » إلى جملة « لا » الفاعلة عمل ليس مع اسمها وخبرها أو جملة المبتدأ والخبر إذا اعتبرت =

وهذا ونحوه مما نَزَلَ فيه المستقبلُ لتحقيقِ وقُوعه منزلةً ما قد وقع ومغى .

فصل : ويجوز في الزمان المحمول على « إذا » أو « إذ » الإعرابُ على الأصل ، والبناء حَمَلًا عليهما^(١) ، فإن كان ما وليه قِعْلًا مَبْنِيًا ، فالبناء أَرْجَحُ للتناسب ، كقوله :

• ٣٣٥ - عَلَى حِينٍ عَاتَبْتُ الْمَشِيبَ عَلَى الصَّبَا •

= لا مهمة ، مع أن اليوم مستقبل ، وقد عرفت أن سيويوه لا يميز ذلك ، فيكون ظاهر البيت ردا عليه ، والجواب عن ذلك هو ما ذكرناه في تخريج الآيتين الكريميتين من أن اليوم لكونه محقق الوقوع منزل منزلة الماضي ، فصار « يوم » مشبها لإذ ، فصح أن يضاف إلى الجملة الاسمية .

(١) أنت تعلم أن إذ وإذا مبنيان لكونهما أشبا الحرف في الافتقار للتأصل إلى جملة ، فإذا أضيف الظرف إليهما إلى جملة ، وكان هذا الظرف غير مستحق للبناء في ذاته ، جاز فيه وجهان ، الأول الإعراب بحسب العوامل نظرا إلى ما هو الأصل في الأسماء ، والثاني البناء على الفتح حملا على إذ أو إذا ، وقد اختلف النحاة في تحليل البناء حينئذ ، فمنهم من قال : علة بناء الظرف إليهما المضاف إلى جملة هي الحمل على إذ أو إذا ، ومنهم من قال : سبب بناء الظرف إليهما المضاف إلى جملة الاعتداد بالافتقار العارض لهذا الظرف وتنزيل الافتقار العارض منزلة الافتقار للتأصل الذي أوجب البناء لإذ ولإذا وللموصلات ، ولما كان هذا الافتقار عارضا وليس أصليا كما هو في المشبه به فإنه لم يوجب البناء ، ولكن جوزه ، والحاصل أن جواز الإعراب منظور فيه إلى ما هو الأصل في الأسماء ، ومنها هذا الظرف ، وجواز البناء منظور فيه إلى الشبه بين إذ أو إذا وهذا الظرف ، وأن الجملة المضاف إليها إذا كان صدرها مبنيًا قوى الشبه فلهاذا كان البناء في هذه الحالة أرجح .

• ٣٣٥ - هذا الشاهد من كلام النابغة الذبياني ، وما ذكره المؤلف ههنا هو صدر

=

بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

= * فَقُلْتُ : أَلَمْ تَصْحُ وَالشَّيْبُ وَازِعٌ ؟ *

اللغة : « على حين » على ههنا بمعنى في ، مثلها في قوله تعالى : (على حين غفلة)
 « عاتبت الشيب على الصبا » تقول : عاتبت فلانا على كذا ، إذا لته على فعله وأنت
 ساخط على ما كان منه ، والشيب : وقت حلول الشيب برأسه ، أو هو الشيب نفسه ،
 والصبا - بكسر الصاد - الصبوة والليل إلى الهوى « ألما » الهمزة في هذه الكلمة
 للانكار ، ولما : حرف دال على النفي مثل لم ، لكن يتفارقان في أن مدخول لما متوقع
 الحصول والأصل في مدخول لم أن يكون غير متوقع الحصول ، ولذلك تدل هذه العبارة
 على أن صحوه ورجوعه عن الاسترسال مع شهوات نفسه أمر متوقع الحصول عنده
 « أصح » مضارع مبدوء بهمزة التكلم مأخوذ من الصحو ، والمراد به هنا زوال
 غفلته عما يجب أن يكون من أمثاله « وازع » اسم فاعل فعله « وزع بزع » مثل وضع
 يضع ، بمعنى زجر وكف ونهى ، ويروى « ألما تصح والشيب وازع » بناء المضارعة
 الدالة على الخطاب ، على الالتفات .

الإعراب : « على » حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب « حين »
 ظرف زمان مبني على الفتح في محل جر بعلى ، والجار والمجرور متعلق بكشف المذکور
 في بيت سابق على بيت الشاهد ، أو بأسبلت ، أو برددنها « عاتبت » فعل ماض مبني على
 فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، وتاء المتكلم فاعله ، والجملة في محل جر
 بإضافه حين إليها « الشيب » مفعول به لعاتب منصوب بالفتحة الظاهرة « على الصبا »
 جار ومجرور متعلق بعاتبت « وقلت » الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له ،
 قال : فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، وتاء المتكلم
 فاعله مبني على الضم في محل رفع « ألما » الهمزة حرف دال على الاستهتام المقصود به
 الإنكار مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، ولما : حرف نفي وجزم مبني على
 السكون لا محل له من الإعراب « أصح » فعل مضارع مجزوم بلما وعلامة جزمه حذف
 الواو والضمه قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « والشيب »
 الواو والحال حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، الشيب : مبتدأ مرفوع
 وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « وازع » خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وجملة =

وقوله :

* عَلَى حِينٍ يَسْتَضِيْنَ كُلَّ حَلِيمٍ *

- ٣٣٦ -

= المبتدأ وخبره في محل نصب حال صاحبه الضمير المستتر وجوبا في « أصبح » .
 الشاهد فيه : قوله « حِينٍ عَاتَبَتْ » فإن الرواية وردت فيه بفتح « حِينٍ » على أنه مبنى على الفتح ؛ لأنه اكتسب البناء مما أضيف إليه على نحو ما قررناه قريبا .
 ٣٣٦ - لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وما ذكره المؤلف هنا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* لَا اجْتَذِبْنَ مِنْهُنَّ قَلْبِي تَحَلُّمَا *

اللمعة : « لأجذبْنَ » هو مضارع مقترن بلام القسم ونون التوكيد الخفيفة مروضية اجتذب ، تقول : جذب الشيء يجذبه - من باب ضرب - واجتذبه ، وذلك إذا مده نحو نفسه « تحلما » التحمل : أن تتكلف الحلم وتتصنعه ، والمراد بالحلم الذي يتكلفه النزوع عن الصبوة والكف عن الليل إلى الشهوات « يستصين » فسرهُ العيف والسيوطي على أنه مضارع ماضية قولهم : استصينت فلانا ، إذا عددته في الصبيان ، وليس ذلك بشيء ، ولكنه بمعنى يعلن به إلى الصبوة واللهو ، وتقول : أصبت للمرأة الرجل ، وتصبته ، واستصبته ، إذا أمالته إلى دواعي الصبوة واللهو « حلیم » الحليم : العاقل .

للعنى : يقول : إنه سيجتذب قلبه من هؤلاء النسوة ، ويتخلص من محبتهم ، تصنعا للعقل والحكمة ، في الوقت الذي لمن فيه من المكنة ما يعلن به كل عاقل .

الإعراب : « لأجذبْنَ » اللام واقعة في جواب قسم مقدر ، حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، اجتذب : فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والنون للتوكيد حرف مبنى على السكون لا محل له « منهن » من : حرف جر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، وضمير الغائبات مبنى على الفتح في محل جر بمن ، والجار والمجرور متعلق بأجذب « قلبي » قلب : مفعول به لأجذب منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة للناسبة ، وقلب مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر « تحلما » مفعول لأجله منصوب =

وإن كان فعلاً مُعَرِّباً أو جملةً اسمية ؛ فالإعرابُ أرجحُ عند الكوفيين^(١)
وواجبٌ عند البصريين ، واعترض عليهم بقراءة نافع : (هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ)^(٢)
بافتحة ، وقوله :

— ٣٣٧ — * عَلَى حِينَ التَّوَاصُلِ غَيْرُ دَانَ * —

= بالفتحة الظاهرة «على» حرف جر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب «حين» ظرف زمان مبنى على الفتح في محل جر بعلى ، والجار والمجرور متعلق بأجذب «يستصين» فعل مضارع مبنى على السكون لاتصاله بنون النسوة ، ونون النسوة فاعله مبنى على الفتح في محل رفع «كل» مفعول به ليستصى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهر مضاف و «حليم» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وجملة الفعل المضارع وفاعله ومفعوله في محل جر بإضافة حين إليها ، ولأن هذه الجملة مؤلفة من فعل مضارع مبنى بسبب اتصاله بنون النسوة جاز في المضاف البناء لأنه اكتسب هذا البناء من المضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله «على حين يستصين» فإن الرواية في هذه العبارة بفتح «حين» على أنه مبنى بسبب إضافته إلى الفعل المضارع المبني لاتصاله بنون النسوة . والفرق بين هذا البيت والذي قبله أن الفعل الذي أضيف «حين» هناك إلى جملة فعل ماض ، وبعبارة أخرى مبنى بالأصالة ، والفعل الذي أضيف «حين» هنا إلى جملة فعل مضارع مقترن بنون النسوة ، فهو مبنى لا بالأصالة ؛ لأن أصله معرب ، وإنما بنى بسبب اتصال نون النسوة به .

(١) ووافق الأخفش الكوفيين في هذا ، ومال إلى الأخذ برأيهم أبو علي الفارسي ، وابن مالك ، وهو يقول في هذا الصدد في الألفية :

وقبل فعل معرب أو مبتداً أعرب ، ومن بنى فلن يفندا

ومعنى «لن يفندا» لن يغلط في بنائه الظرف الواقع قبل فعل مضارع أو جملة اسمية مؤلفة من مبتداً وخبر .

(٢) من الآية ١١٩ من سورة المائدة .

٣٣٧ — ولم أعثر لهذا الشاهد أيضاً على نسبة إلى قائل معين ، وما ذكره

= المؤلف هنا عجز بيت من الوافر ، وصدره قوله :

فصل : مما يلزم الإضافة * كَلَاً » و « كَلْتَا » ولا يُضَافَانِ إلّا لما استكمل ثلاثة شروط :

* تَذَكَّرَ مَا تَذَكَّرَ مِنْ سُلَيْمَى *

اللغة : « التواصل » المواصلة وترك القطيعة والمجر « غير دان » ليس قريباً .
الإعراب : « تذكر » فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو « ما » اسم موصول بمعنى الذي مبني على السكون في محل نصب مفعول به « تذكر » فعل ماض مبني على الفتح لا محل له ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، والجملة من الفعل الماضي وفاعله للمستتر فيه لا محل لها من الإعراب صلة الموصول وله مفعول محذوف وهو العائد إلى الاسم الموصول ، والتقدير : تذكر ما تذكره « من سليمان » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ما الموصولة .
والعنى : تذكر الذي تذكره حال كونه من شؤون سليمان « على » حرف جر مبني على السكون لا محل له « حين » يروى بالجر فهو مجرور بهلى وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، ويروى بالفتح - وهى محل الاستشهاد - فهو مبني على الفتح في محل جر ، والجار والمجرور متعلق بقوله تذكر الأول « التواصل » مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة « غير » خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وغير مضاف و « دان » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين منع من ظهورها الثقل ، وجملة المبتدأ وخبره في محل جر بإضافة حين إليها .

الشاهد فيه : قوله « على حين التواصل - إلخ » فإن الرواية قد وردت فيه بفتح « حين » على أنه مبني على الفتح في محل جر بهلى ، مع كونه مضافا إلى جملة اسمية ؛ فدل ذلك على أنه قد يبنى في مثل هذه الحال ، وإن كان الإعراب أكثر من البناء ، وهذا يرد على البصريين الذين منعوا البناء في هذه الحالة .

ومثله قول يهشمر بن الهذيل الفزارى :

أَلَمْ تَعْلَمِ - يَا عَمْرُكَ اللهُ - أَنَّنِي

كَرِيمٌ ، عَلَى حِينِ الْكَرَامِ قَلِيلُ

فيمن رواه بالفتح .

أحدها : التَّعْرِيفُ^(١) ؛ فلا يجوز « كِلَا رَجُلَيْنِ » ولا « كِلْتَا امْرَأَتَيْنِ » خلافاً للكوفيين .

والثاني : الدَّلَالَةُ على اثنين^(٢) ، إما بالنص نحو « كِلَاهُمَا » و (كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ)^(٣) أو بالاشتراك نحو قوله :

— ٣٣٨ — * كِلَانَا غَنَى عَنْ أَخِيهِ حَيَاتُهُ *

(١) إنما اشترطوا فيما تضاف إليه كلا وكلتا أن يكون معرفة لأنهما عند التحقيق يدلان على تأكيد ما يضافان إليه ، وأنت تعلم أن البصريين من النحاة لا يجيزون تأكيد النكرة سواء أفاد توكيدها أم لم يفد ، فأما الكوفيون فإنهم يجيزون ذلك ، ولهذا لم يشترطوا هذا الشرط ، وأجازوا إضافتهما إلى نكرة مختصة .

(٢) قد علمت أن كلا وكلتا عند التحقيق يدلان على تأكيد ما يضافان إليه ، وقد علمت في باب العرب والبنى أن لفظ كلا وكلتا مفرد ، وأن معناهما مثنى ، وتعلم أن التوكيد يجب أن يطابق المؤكد في الإفراد والتثنية والجمع ، فلما كانا توكيدا للمضاف إليه وكان معناهما مثنى لزم أن يكون المضاف إليه مثنى ليتطابق التوكيد والمؤكد .

(٣) من الآية ٣٣ من سورة الكهف .

٣٣٨ — هذا الشاهد من كلام ينسب إلى عبد الله بن معاوية بن عبد الله بن جعفر ابن أبي طالب ، وما ذكره المؤلف ههنا هو صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* وَتَحْنُ إِذَا مُتَمَّنَّا أَشَدَّ تَفَانِيَا *

وقد روى ابن الأعرابي في نوادره أبيتاً نسبها إلى الأبيرد الرياحي يقولها في حارثة بن بدر ، وقد وقع في هذه الأبيات بيت الشاهد ، وقبله عنده :

أَحَارِثَ فَأَلْزَمَ فَضْلُ بُرْدَيْكَ ، إِنَّمَا أَجَاعَ وَأَعْرَى اللَّهُ مَنْ كُنْتَ كَاسِيَا

وقد روى أبو طي القالي في ذيل أماليه كلمة طويلة لسيار بن هيرة بن ربيعة يعاتب فيها خالداً وزيداً أخويه ، ووقع في هذه الكلمة بيت الشاهد أيضاً ، وقبله قوله :

وَإِنِّي لَعَفُ الْفَقْرِ مُشْتَرِكُ الْغَنَى سَرِيعٌ إِذَا لَمْ أَرْضَ دَارِي أَحْتِمَالِيَا

الإعراب : « كلانا » كلا : مبتدأ مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه ملحق =

فإن كلمة « نا » مشتركة بين الاثنين والجماعة . وإنما صحَّ قوله :
 ٣٣٩ - إِنَّ لِلْخَيْرِ وَاللَّشْرِ مَدًى وَكِلَا ذَلِكَ وَجْهٌ وَقَبِيلٌ

= بالثنى ، وكلا مضاف ونا : مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر « غنى » خبر المبتدأ مرفوع بالضمّة الظاهرة « عن » حرف جر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « أخيه » أخى : مجرور بمن وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف وضمير الغائب مضاف إليه مبنى على الكسر في محل جر « حياته » حياة : ظرف زمان متعلق بغير منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى كلا مضاف إليه مبنى على الضم في محل جر « ونحن » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، نحن : ضمير منفصل مبتدأ مبنى على الضم في محل رفع « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط مبنى على السكون في محل نصب « متنا » فعل وفاعل ، والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها ، وجواب الشرط محذوف ، والجملة الشرطية لا محل لها من الإعراب معترضة بين المبتدأ والخبر « أشد » خبر المبتدأ مرفوع بالضمّة الظاهرة « تغانيا » تمييز منصوب بالفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « كلانا » حيث أضيف لفظ « كلا » إلى الضمير الذى هو « نا » وهو لفظ موضوع للدلالة على ما فوق الواحد ؛ فهو يطلق على الاثنين والثلاثة والأكثر ، فتكون دلالاته على الاثنين من باب دلالة المشترك على أحد معانيه ، وهو ظاهر إن شاء الله تعالى .

٣٣٩ - هذا الشاهد من كلام عبد الله بن الزبهرى أحد شعراء قریش ، من كلمة يقولها بعد غزوة أحد يتشقى بالمسلمين ، وكان إذ ذاك لا يزال على جاهليته .
 اللغة : « المدى » غاية الشيء ومنتهاه « والوجه » الجهة « القبل » بفتحين - المحجة الواضحة .

الإعراب : « إن » حرف تأكيد ونصب ينصب الاسم ويرفع الخبر مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « للخير » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر إن تقدم على اسمه « وللشر » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، للشر : جار ومجرور معطوف بالواو على الجار والمجرور السابق « مدى » اسم إن مؤخر عن خبره ، منصوب بفتحة مقدرة على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء =

لأن « ذا » مُثَنَّى في المعنى مثلها في قوله تعالى : (لَا فَارِضٌ وَلَا بَكْرٌ عَوَّانٌ بَيْنَ ذَلِكَ)^(١) أى : وكلًا ما ذُكِرَ ، وَبَيْنَ ما ذكر .

والثالث : أن يكون كلمة واحدة ؛ فلا يجوز « كِلَا زَيْدٍ وَعَمْرُو » فأما قوله :
— ٣٤٠ — • كِلَا أَخِي وَخَلِيلِي وَاجِدِي عَضْدًا •

فمن نَوَادِر الضرورات .

= الساكنين منع من ظهورها التمذر « وكلا » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، كلا : مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التمذر ، وهو مضاف واسم الإشارة في « ذلك » مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر ، واللام للبعد ، والكاف حرف خطاب مبنى على الفتح لاهل له من الإعراب « وجه » خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة « وقبل » الواو حرف عطف ، قبل : معطوف بالواو على خبر المبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وسكن لأجل الوقف .
الشاهد فيه : قوله « وكلا ذلك » حيث أضاف « كلا » إلى مفرد لفظا ، وهو « ذلك » وساغ ذلك لأنه منى في المعنى بسبب عوده إلى اثنين هما الخير والشر .
(١) من الآية ٦٨ من سورة البقرة .

٣٤٠ - لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قاتل معين ، وما ذكره المؤلف ههنا هو صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

• فِي التَّائِبَاتِ وَالْإِمَامِ الْمَلَمَّاتِ •

اللمة : « خليلي » الخليل : الصديق الذي يوادك فتجد من خلاله مثل ما يجد من خلاصك « واجدى » اسم فاعل مضاف لياء التبكيم « عضدا » هو الذى يعتمد عليه ويركن عند الشدائد إليه ، مجاز « إمام » مصدر ألم - بتشديد الميم - أى : نزل ، والملمات : جمع لملة ، وهى النازلة من نوازل الدهر ، والحادثة من حوادثه تنزل بالإنسان وتصيبه .

المعنى : يقول : إن أخى وصديقى ليجدان منى العون الصادق عندما تنزل بأحدهما نازلة من نوازل الدهر ، أو تقع عنده حادثة من حوادثه الجسام التى لا مدفع لأحد عنها . يصف نفسه بصدق الإخاء ، وصحيح الوفاء .
=

ومنها «أى» وتُضاف للمذكرة مطلقاً؛ نحو «أى رجُل» و «أى رجُلَيْن» و «أى رجال» وللمعرفة إذا كانت مثناة، نحو (فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ) ^(١) أو مجموعة نحو (إِيَّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا) ^(٢) ولا تضاف إليها مفردة

= الإعراب: «كلا» مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على الألف، وهو مضاف وأخ من «أخى» مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على ما قبل ياء التكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، وهو مضاف وياء التكلم مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر «وخليل» الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب، خليل: معطوف على أخى، وهو مضاف وياء التكلم مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر «واجدى» واجد: خبر المبتدأ، مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل الياء منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، وهو مضاف وياء التكلم مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر «عضدا» حال من ياء التكلم في «واجدى» منصوب بالفتحة الظاهرة، وهو على التأويل بمساعد أو معين «في الثابتات» جار ومجرور متعلق بواجد «وإمام» الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب، إمام: معطوف على الثابتات مجرور بالكسرة الظاهرة، وهو مضاف و «المئات» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله «كلا أخى و خليل» حيث أضاف لفظ «كلا» إلى متعدد مع التفرق بالعطف، وهذا الاستعمال نادر كل التدرج.

ومثل هذا الشاهد قول الآخر.

كِلَا الضَّيْفَيْنِ الْمَشْنُوءِ وَالضَّيْفِ وَاجِدٌ

لَدَى الْمُنَى وَالْأَمْنِ فِي الْمُسْرِ وَالْبُسْرِ

واشتراط النعاة ألا يكون ما يضاف إليه كلا وكلتا كلمتين عطف إحداهما على الأخرى مما رجعوا فيه إلى الاستعمال البحت، فأما تعطيل ذلك فمشكل غاية في الإشكال، وقد أجازوا أن يقال «بين زيد وعمرو» كما أجازوا أن يقال «اشترك زيد وعمرو» ولا فرق بين هذين الاستعماليين وما فيه الكلام.

(١) من الآية ٨١ من سورة الأنعام.

(٢) من الآية ٢ من سورة الملك.

إلا إن كان بينهما جمع مُقَدَّرٌ ، نحو «أى زَيْدٍ أَحْسَنُ» ؛ إذ المعنى أى
أجزاء زيدٍ أحسن ؛ أو عطف عليها مثلها بالواو ^(١) كقوله :
٣٤١ — * أَيْ وَأَنْتِكَ فَارِسُ الْأَحْزَابِ *
إذ المعنى أَيْتَانَا .

(١) ستكون «أى» فى هذه الصورة مكررة ، وسيكون كل واحد من لفظى
«أى» المكرر مضافا إلى مفرد معرفة ، كما هو ظاهر من بيت الشاهد الذى جاء به
للمؤلف للتمثيل لهذه الصورة ، وهل بشرط أن يكون أول لفظى «أى» مضافا إلى
ضمير المتكلم كما فى البيت أولا بشرط ذلك ؟ ذهب قوم من النحاة - ومنهم
السيوطى - إلى أنه يجب أن يكون ما تضاف إليه أى الأولى ضمير المتكلم كما فى
البيت ، سواء أكان ما تضاف إليه أى الثانية ضميرا كما فى البيت أيضا أم كان اسما
ظاهرا نحو «أبى وأى زيد أفضل» وعلى هذا لا يصح أن يقال «أبك وأى زيد
أعلم» ولا أن يقال «أى زيد وأى خالد أفضل» واستظهر ابن هشام أن ذلك كله جائز
والدار على تكرار المعرفة ، وإنما وجب تكرار أى فى نحو «أبى وأبك» وفى نحو
«أبى وأى زيد» لأن العطف على الضمير المحرور يكون بإعادة ما جر الضمير
المعطوف عليه ، فأما إذا كان المعطوف عليه ظاهرا فلا يلزم معه ذلك .

٣٤١ -- لم أعر لهذا الشاهد على نسبة إلى قائله ، وعين ، وما ذكره المؤلف ههنا
هو عجز بيت من الكامل ، وصدره قوله :

* فَلَنْتَنَ لَقَيْتُكَ خَالِيَيْنِ لَقَعَيْنِ *

اللغة : «خاليين» يريد ليس معنا أحد ، وتقول : خلا فلان بنفسه ، وبفلان ،
إذا كان فى مكان ليس فيه أحد «الأحزاب» جمع حزب - وهو بكسر الحاء ، وسكون
الزاي - الجماعة من الناس والطائفة يكون أمرهم واحداً .

المعنى : يتوعد مخاطبه ، ويؤكد أنه سيوقع به من البلاء ما يدرك معه أنه شجاع
لا يقاس إليه أحد ، وذلك أنه أقسم له أنه إن لقيه فى مكان لا يراها فيه أحد ليصنعن
معه ما يعلم منه أيهما الحقيق بأن يكون فارس القوم المغوار الذى لا يفرى أحد فريه .
الإعراب : «لئن» اللام موطئة للقسم حرف مبنى على الفتح لا محل له من =

ولا تضاف «أى» الموصولة إلا إلى معرفة، نحو (أَيْهَمُّ أَشَدُّ) ^(١)، خلافاً لابن عصفور، ولا «أى» المنعوت بها والواقعة حالاً إلا لتكررة كـ «مَرَرْتُ بِفَارِسٍ أَيْ فَارِسٍ» و «يَزِيدٌ أَيْ فَارِسٍ» .

= الإعراب، إن : حرف شرط جازم يحزم فعلين مبنى على السكون لا محل له من الإعراب «لقتك» لقي : فعل ماض مبنى على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، وتاء التثنية فاعله مبنى على الضم في محل رفع ، وكاف المخاطب مفعول به مبنى على الفتح في محل نصب «خاليين» حال من تاء التثنية وكان المخاطب منصوب بالياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها لأنه مثنى ، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد ، وأصل الكلام : لئن لقتك خالياً وخالياً ، فلما تعدد الحال وكان لفظ الحالين واحداً ومعناها واحداً والعامل للسلط عليهما واحداً - ثنى الحال ، على ما عرفت في مباحث تعدد الحال في باب «تتعلمن» اللام واقعة في جواب القسم مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، تعلم : فعل مضارع مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وجملة الفعل المضارع وفاعله المستتر فيه لا محل لها من الإعراب جواب القسم ، ونون التوكيد حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه جواب القسم «أبى» أى : مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء التثنية منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وهو مضاف وياء التثنية مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر «وأبك» الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، أى : معطوف على أى مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه مبنى على الفتح في محل جر «فارس» خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و «الأحزاب» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب سد مسد مفعولى تعلم ، وعلق تعلم عنها بسبب الاستفهام .

الشاهد فيه : قوله «أبى وأبك» حيث أضاف لفظ «أى» إلى مفرد معرفة لأنه تكرر ، ولولا هذا التكرار لم تجز إضافته للمعرفة المفردة .

وأما الاستفهامية والشرطية فيضافان إليهما نحو (أَيْسَكُمُ يَأْتِيَنِي بِعَرْشِهَا) ^(١)
 (أَيَّمَا الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ) ^(٢) (فَبِأَيِّ حَدِيثٍ) ^(٣) وقولك «أَيَّ رَجُلٍ
 جَاءَكَ فَأَكْرَمَهُ» ^(٤).

(١) من الآية ٣٨ من سورة النمل .
 (٢) من الآية ٢٨ من سورة القصص .
 (٣) من الآية ١٨٥ من سورة الأعراف .
 (٤) حاصل ما ذكره المؤلف في هذه المسألة أن لفظ «أَيَّ» يأتي في العربية على
 خمسة أنواع : الأول الوصفية ، والثاني الحالية ، والثالث الموصولة ، والرابع
 الشرطية ، والخامس الاستفهامية . وأنها في هذه المعاني كلها على ضربين :
 الضرب الأول : ما يجب أن يضاف لفظا ، وهو أثنان : الوصفية ، والحالية ، فكل
 من اللوصوف بها والواقعة حالا لا يجوز قطعه في اللفظ عن الإضافة ، وكل منهما
 لا يضاف إلا إلى النكرة ، لأن الوصفية إنما تقع وصفا للنكرة ووصف النكرة ومثله
 الحال لا يكونان إلا نكرتين ، فمثال الوصفية «مررت بفارس أي فارس» بجر أي
 على أنه نعت لفارس ، ومثال الواقعة حالا «مررت بخالد أي فارس» بنصب أي
 على الحال .

والضرب الثاني : ما يجوز قطعه في اللفظ عن الإضافة ، وهو ثلاثة : الموصولة ،
 والاستفهامية ، والشرطية .

فأما الموصولة فإن أضيفت لفظا فلا يجوز أن تضاف إلا إلى المعرفة ، وذلك لأنها
 بمعنى الذي ، وهو معرفة ، فمثال إضافتها قوله تعالى (أيهم أشد) ومثال قطعه في اللفظ
 عن الإضافة «أضرب أيأ هو أفضل» .

وأما الاستفهامية والشرطية فكل منهما يجوز أن يقطع عن الإضافة ، أما الاستفهامية
 فنحو أن تقول : ضربت رجلا ، فيقال لك : أيأ يافتي ، وأما الشرطية فنحو قوله تعالى
 (أيأ ما تدعوا فله الأسماء الحسنى) وإذا أضيف أحد هذين النوعين جاز أن يضاف
 إلى النكرة وإلى المعرفة ، والسرق ذلك أن أيأ الاستفهامية وأيأ الشرطية اسم يعم جميع =

ومنها « لَدُنْ » بمعنى عِنْدَ ؛ إلا أنها تختصُ بستة أمور :

أحدها : أنها مُلَازِمة لمبدأ الغايات ، فمن ثَمَّ يتعاقبان في نحو « جِئْتُ مِنْ عِنْدِهِ » و « مِنْ لَدُنْهُ » وفي التنزيل (آتَيْنَاهُ رَحْمَةً مِنْ عِنْدِنَا وَعَلَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْمًا)^(١) بخلاف نحو « جالستُ عِنْدَهُ » ؛ فلا يجوز فيه « جالست لدنه » لعدم معنى الابتداء هنا .

الثاني : أن الغالب استعمالها مجرورة بمن .

الثالث : أنها مبنية إلا في لغة قَيْسٍ ؛ وبلغتهم قرىء (من لَدُنْهِ)^(٢)

الرابع : جواز إضافتها إلى الجمل ، كقوله :

* لَدُنْ شَبٍّ حَتَّى شَابَ سُودُ الذَّوَائِبِ * — ٣٤٣

= الأوصاف ، وإما أن يراد تعميم أوصاف جنس من الأجناس فتضاف إلى النكرة ، وإما أن يراد تعميم أوصاف ما هو متشخص بطريق من طرق التعريف فتضاف إلى المعرفة ، وقد مثل المؤلف لإضافة الشرطية إلى المعرفة بالآية الكريمة (أيما الأجلين قضيت) وإلى النكرة بقوله « أى رجل جاءك فأكرمهُ » ومثل لإضافة الاستفهامية إلى المعرفة بقوله تعالى (أَيْكُمْ يَأْتِينِي بَعْرَشَا) وإلى النكرة بقوله سبحانه (فَبَأَى حَدِيثَ بَعْدَ اللَّهِ وَأَيَاتِهِ) .

(١) من الآية ٦٥ من سورة الكهف .

(٢) من الآية ٤٠ من سورة النساء ، ومن الآية ٢ من سورة الكهف ، وزعم أبو علي الفارسي أن لدن في الآية على هذه القراءة مبنية ، وأن الكسرة للتخلص من التقاء الساكنين : سكون الدال ، وسكون النون لأجل البناء الذي تبنى عليه لدن .

٣٤٢ — هذا الشاهد من كلام القطامي ، واسمه عمير بن شيم ، وما ذكره

المؤلف عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* صَرِيْعُ غَوَانٍ شَاقِمُنْ وَشَقْنُهُ *

اللغة : « صريع غوان » الغواني : جمع غانية ، وأصل الغانية اسم فاعل من غنى =

(١٠ — أوضح المسالك ٣)

= فلان بالمكان يغنى به ، على وزن رضى رضى ، ومعناه أقام بالمكان لم يبرحه ، ثم أطلق على المرأة الحسنة ، وكأنهم لاحظوا أنها لا تبرح خدرها ولا تفارقه لطلب حاجة لأنها مكفية بمن يعولها ، ويقال : الغانية مأخوذة من الغنى بمعنى عدم الحاجة وأنها سميت بذلك لاستغنائها بيت أبيها عن طلب الأزواج أو لاستغنائها بجعلها عن التزين ، وقد لقب القطامي « صريع الغواني » بهذا البيت كما لقب الممزق العبدى بالممزق لقوله :

فَإِنْ كُنْتُ مَا كُولاَ فَكُنْ خَيْرَ آكِلٍ
وَلَا فَأَذِرْكِى وَلَمَّا أَمَزِقِ .

ثم لقب مسلم بن الوليد بعد ذلك « صريع الغواني » وقد لقبه به أمير المؤمنين هارون الرشيد عندما سمع قوله :

هَلِ الْعَيْشُ إِلَّا أَنْ تَرَوْحَ مَعَ الصَّبَا
صَرِيحٌ حُمَيَّا الْكَأْسِ وَالْأَعْيُنِ الثُّجَلِ
« شاقهن » بعث الشوق إلى أنفسهن « وشقنه » بعث الشوق لنفسه ، ويروى « راقهن ررقنه » ومعناه أعجبهن وأعجبته ، وقوله « لئن شب - إلخ » معناه من عند وقت شبابه إلى أن حل وقت شبیه ، والنوائب : جمع ذؤابة ، وهى الضفيرة من الشعر . الإعراب : « صريع » الرواية فيه بالجر على أنه بدل من قوله « مستهلك » الوارد فى بيت سابق على البيت المستشهد بهجزه ، وهو قوله :

لَمُسْتَهْلَكٍ قَدْ كَادَ مِنْ شِدَّةِ الْهَوَى
بَمَوْتٍ وَمِنْ طُولِ الْعِدَاتِ الْكَوَاذِبِ
ومع ذلك يجوز فيه عريية الرفع على أن يكون خبر مبتدأ محذوف ، وصريع مضاف و « غوان » مضاف إليه « شاقهن » شاق : فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى صريع غوان ، وضمير الغائبات العائد إلى الغواني مفعول به مبني على الفتح فى محل نصب « وشقنه » الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وشاق : فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، ونون النسوة فاعله مبني على الفتح فى محل رفع ، وضمير الغائب العائد إلى صريع الغواني مفعول به مبني على الضم فى محل نصب =

الخامس : جواز إفرادها قبل « غُدْوَة »^(١) فتنصبها : إما على التمييز ، أو على التشبيه بالمفصول به ، أو على إضمار « كان » واسمها ، وحكى الكوفيون رفعها على إضمار « كان » تامة ، والجرُّ القياسُ والغالبُ في الاستعمال^(٢) .

« لدن » ظرف زمان مبنى على السكون في محل نصب ، وقد تنازع فيه كل من شاقم وشقنه ، ويجوز أن تطلقه بأيهما شئت « شب » فعل ماضٍ مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى صريع غوان ، والجملة من الفعل للماضي وفاعله في محل جر بإضافة لدن إليها « حتى » حرف غاية وجر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « شاب » فعل ماضٍ مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « سود » فاعل بشاب مرفوع بالضمّة الظاهرة ، وسود مضاف و « القنائب » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وأن للصدرية مقدرة بعد حتى وهي مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بحق ، والجار والمجرور متعلق بأحد القطين وهما شاقم وشقنه ، وتقدير الكلام : شاقم وشقنه من وقت شبابه إلى وقت شبب ذوائبه .

الشاهد فيه : قوله « لدن شب » حيث أضاف لفظ « لدن » إلى جملة « شب » وفاعله المستتر فيه جوازاً .

(١) إفرادها : أى قطعها عن الإضافة ، ومن شواهد ذلك قول الشاعر ، وهو أبو سفيان بن الحارث :

وَمَا زَالَ مُهْرِي مَزَجَرَ الْكَلْبِ مِنْهُمْ

لَدُنْ غُدْوَةٍ حَتَّى دَنَتْ لِرُؤُوبٍ

(٢) حاصل ما ذكره المؤلف من وجوه الإعراب المنقولة عن النحاة في كلمة « غدوة » الواقعة بعد لدن - أنه يجوز في لفظ « غدوة » الحركات الثلاث : الجر ، والرفع ، والنصب .

فأما الجر فعلى أن تكون « لدن » ظرفاً مبنياً على السكون في محل نصب ، وهو مضاف و « غدوة » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وهذا الوجه هو الغالب في استعمال هذا اللفظ ، وهو الذى يقتضيه القياس ، فيكون أعلى الوجوه =

السادس : أنها لا تقع إلا فَضْلَةً ، تقول « السَّفَرُ مِنْ عِنْدِ البَصْرَةِ » ولا تقول « من لَدُنِ البَصْرَةِ » .

ومنها « مَعَ » وهو اسمُ لِمَكَانِ الاجتماع ، مُعَرَّبٌ ، إلا في لغة ربيعة وَغَنَمٌ فُتِبْنِي عَلَى السَّكُونِ كَقَوْلِهِ :

= وأما رفع « غدوة » فوجهه أن تقدر « كان » التامة بعد « لدن » ويكون « غدوة » مرفوعاً على أنه فاعل كان المقدرة ، أى لدن كانت غدوة - أى حدثت غدوة - وظاهر كلام ابن جني أن الرفع لغدوة هو لدن ، وهو عنده مرفوع على التشبيه بالفاعل ، وليس ذلك غريباً من ابن جني الذي يقول : إن العامل في المنادى هو حرف النداء لأنه نائب عن أدعو ، هذا ، مع أن القائلين بنصب غدوة على التشبيه بالمفعول به لا يفترق كثير عن قول ابن جني إن رفع غدوة على التشبيه بالفاعل .

وأما نصب « غدوة » بعد لدن فللنحاة فيه ثلاثة أوجه ، أولها أنه منصوب على التشبيه بالتمييز ، الثاني أنه منصوب على التشبيه بالمفعول به ، الثالث أنه منصوب على أنه خبر لكان الناقصة المحذوفة مع اسمها ، وتقدير الكلام : لدن كانت الساعة غدوة .

فإن قلت : فكيف يكون غدوة منصوباً على التشبيه بالتمييز ، وليس لفظ غدوة مبيناً لإبهام في لدن ، ولا لإبهام في نسبة متعلقة بلدن ، وقد علمنا أن التمييز لا يكون إلا رافعاً لإبهام واقع في مفرد أو في نسبة ؟

فالجواب عن ذلك أن تنبهك أولاً إلى أننا لم نقل إن لفظ غدوة منصوب على التمييز فراراً مما ذكرت من الاعتراض ، وعلى هذا لا يكون لفظ غدوة المنصوب رافعاً لإبهام مفرد أو نسبة ، وإلا لكان تمييزاً حقيقة ، ووجه الشبه بين التمييز ولفظ غدوة أن كلا منهما واقع بعد تمام الاسم ، وتام الاسم يكون بلحاق التنوين وحركات الإعراب ، وقد علمنا أن دال لدن فيها ثلاث لغات الفتح والضم والكسر وأن النون واقعة بعد هذه الدال ، فأشبهت حركات الدال حركات الإعراب ، وأشبهت النون التنوين .

٣٤٣ - • فَرِيشِي مِنْكُمْ وَهَوَايَ مَعَكُمْ •

٣٤٣ - هذا الشاهد قد نسبته الأعم في شرح شواهد سيبويه (ج ٢ ص ٤٥) إلى الراعي ، ونسبه العيني إلى جرير من كلمة يمدح فيها هشام بن عبد الملك بن مروان ، وما ذكره المؤلف صدر بيت من الوافر ، وعجزه قوله :

• وَإِنْ كَانَتْ مَوَدُّتُكُمْ لِمَامًا •

اللفظة : « فريشي » الريش - بكسر الراء - اللباس الفاخر ، ومثله الرياش ، وفي القرآن الكريم (يا بني آدم قد أنزلنا عليكم لباساً يواري سوآتكم وريشاً ، ولباس التقوى ذلك خير) والريش أيضاً : المال والخصب والمعاش ، ويطلق من باب المجاز على القوة ، ويجوز أن يراد كل واحد من هذه المعاني في هذا البيت ، وكأنه يقول على الأخير : إن قوتي بالاعتصام بكم والالتجاء إليكم « وهواي معكم » الهوى - بفتح أوله مقصوراً - الميل القلبي ، يريد أن ميله إليهم وتعصبه لهم « لاماً » بكسر أوله - هو من قولهم « فلان يزورنا لماماً » بمعنى أنه يزورنا في بعض الأحيان ، وقتاً بعد وقت ، وهذه هي زيارة القلب التي قيل فيها « زر غباً زدرد حباً » .

العنى : يقول : إن قلبي لمعكم ، وإن هواي لنصرف إليكم دون من عداكم من الناس ، وإن كل ما عندي من مال ولباس ، أو ما أشعر به من القوة والجلادة ، فهو منكم وبسبب اعتصادي بكم وارتكائي إليكم ، وإن تكن زيارتي إياكم ليست متصلة ؛ لأنني لا أعول على المظاهر التي منها توالي الزيارة وتتابعها .

الإعراب : « فريشي » ريش : مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة لياء التثنية ، وهو مضاف وياء التثنية مضاف إليه مبني على السكون في محل جر « منكم » من : حرف جر مبني على السكون لا عمل له من الإعراب ، وضمير المخاطبين مبني على السكون في محل جر بمن ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « وهواي » الواو حرف عطف مبني على الفتح لا عمل له من الإعراب ، هوى : مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وهو مضاف وياء التثنية مضاف إليه مبني على الفتح في محل جر « معكم » مع : ظرف متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، ومع مضاف وضمير المخاطبين مضاف إليه « وإن » الواو حرف عطف ، والمعطوف عليه محذوف ، وإن : حرف شرط جازم =

== يجزم فعلين مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « كانت » كان : فعل ماض ناقص فعل الشرط مبنى على الفتح في محل جزم ، والتاء حرف دال على تأنيث المسند إليه « زيارتكم » زيارة : اسم كان مرفوع بالضممة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير مخاطبين مضاف إليه « لاما » خبر كان منصوب بالفتحة الظاهرة ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام ، والتقدير : إن كانت زيارتي لاما فريثي منكم وهوأى معكم ، والعطوف عليه بالواو المحذوف تقديره : إن لم تكن زيارتكم لاما وإن كانت زيارتكم لاما ، يريد أنه متعلق بهم على كل حال .

الشاهد فيه : قوله « معكم » حيث وردت « مع » مبنية على السكون .
واعلم أن النحاة يختلفون في ثلاثة مواضع تتعلق بمع ، ونحن نبينها لك بإيجاز .

الموضع الأول : أمى ثنائية الوضع على معنى أن العرب وضعوها على حرفين ، أم هى ثلاثية الوضع بمعنى أنهم وضعوها على ثلاثة أحرف ، ولهم فى هذا الموضع قولان ، أحدهما أنها ثنائية الوضع ، وهو قول الخليل بن أحمد ، والثانى أنها ثلاثية الوضع ، وهو قول يونس والأخفش .

الموضع الثانى - وهو من توابع الموضع الأول - هل الألف فى « معا » منونة - بدل التنوين أم هى حرف من أصول الكلمة ! وللنحاة فى هذا الموضع قولان ، أحدهما أن الألف بدل من التنوين ، كما تقول « بدا : وأخا ، وأبا ، وغدا ، فتعربهن بحركات ظاهرة على الدال والحاء والباء ، وبهذا قال الخليل بناء على قوله إنها ثنائية الوضع ، وثانيهما أن هذه الألف هى لام الكلمة كالألف فى فقى ورحى وعصا ، وهذا قول يونس والأخفش بناء على قولهما إنها ثلاثية الوضع .

الموضع الثالث : أمى معربة فى جميع أحوالها وعلى كل لغاتها أم هى مبنية فى بعض لغاتها ؛ وللنحاة فى هذا الموضع قولان ، أحدهما أنها معربة فى كل أحوالها وفى كل لغاتها فإن جاءت منصوبة فهى منصوبة على الظرفية ، وإن جاءت ساكنة كما فى بيت الشاهد فهو ضرورة وهذا قول سيبويه رحمه الله ، والثانى أنها معربة إذا انتصبت مبنية إذا سكنت ، وأن سكونها لغة ربيعة وغنم كما قال المؤلف ، وهذا رأى الكسائى ، واختاره التأخرون من النحاة .

وإذا لقي الساكنة ساكن "جاز كسرُها وفتحُها"، نحو «مَعَ القوم»، وقد
تفرد بمعنى جميعاً فتنصب على الحال، نحو «جاءوا معاً»^(١).

= فأما أنها اسم لمكان الاجتماع أو زمانه فلا يختلفون فيه .
فإن قلت : فلماذا لم يذهب القائلون بأنها ثنائية إلى بنائها ، بل لماذا لم يذهب الجميع
إلى بنائها لأنها تشبه الحرف شها معنويا لأنها تضمنت معنى حرف المصاحبة ، فإنكم
قررت في أسباب بناء الاسم أن يتضمن الاسم معنى من حقه أن يؤدي بالحرف ، سواء
أوضعت العرب له حرفا كالاستفهام والشرط أم لم تضع له حرفا كالإشارة؟ ومعنى سؤالنا
هذا أنه كان يلزم النحاة جميعا أن يقولوا ببناء مع ، سواء في ذلك القائلون بأنها ثنائية
الوضع والقائلون بأنها ثلاثية الوضع . أما القائلون بأنها ثنائية الوضع فيجعلون بناءها
لأنها أشبهت الحرف شها وضعيا ، فإنكم رجعتم أن حد الشبه الوضعي أن يكون الاسم
على حرف واحد كثناء الضمير وكافه وهائه أو على حرفين سواء أكان ثانيهما حرف
لين كنا أم لم يكن ، وأما القائلون بأن « معاً » ثلاثية الوضع فيجعلون بناءها لكونها
أشبهت الحرف شها معنويا .

فالجواب على ذلك أن النحاة لم يرغب عن أذهانهم ما ذكرت ، ومع هذا لم يذهب أحد
إلى بنائها إلا قوما منهم زعموا أنها مبنية في حالة واحدة ، وهي أن يكون آخرها ساكنا ،
فقد ذهب الكسائي إلى بنائها حينئذ ، وتبعه متأخرو النحاة ، وقد اختلفوا في تعليل إعرابها ،
فذكر الحفيد أنها معربة - ولو قلنا إنها ثنائية الوضع - لأنها في أغلب أحوالها ملازمة
للإضافة ، فمن هنا ضعف شبهها بالحرف ، فلم يؤثر هذا الشبه فيها البناء ، وذكر الرضى
أنها لم تبين لدخول التنوين عليها في نحو « جئنا معاً » ولأنها تجر بمن في نحو قراءة من
قرأ (هذا ذكر من معنى) وهذا تعليل لا يستقيم ، لأن الجر بمن والتنوين أثر من آثار
الإعراب ، وليس مقتضيا له ، إلا أن ندعى أن هذا هو الذى أعلمنا أن العرب
تعربها مستدلين بهما .

(١) ومن ذلك قول الخنساء :

وَأَفْنَى رِجَالِي فَبَادُوا مَعًا فَأَصْبَحَ قَلْبِي بِهِمْ مُسْتَقَرًّا =

ومنها « غير » وهو اسم دال على مخالفة ما قبله لحقيقة ما بعده ^(١) ، وإذا وقع بعد « ليس » وعلم المضاف إليه جاز ذكره كـ « مَبْضَتْ عَشْرَةٌ لَيْسَ غَيْرُهَا » ^(٢) وجاز حذفه لفظاً فيضمُّ يغبر تنوين ، ثم اختلف ، فقال البرد : ضمة بناء ؛ لأنها كَقَبْلُ في الإبهام فهي اسم أو خبر ، وقال الأخفش : إعراب ؛ لأنها اسم ككلّ وَبَعْض ، لا ظرف كَقَبْل وبعد ، فهي اسم لا خبر ، وجوّزَها ابنُ خروف ، ويجوز الفتح قليلاً مع التنوين ودونه ، فهي خبر ، والحركة إعراب باتفاق ، كالضم مع التنوين ^(٣) .

= ومن ذلك قول متمم بن نيرة :

فَلَمَّا تَفَرَّقْنَا كَأَنِّي وَمَالِكَا لَطُولِ اجْتِمَاعٍ لَمْ تَبْتَ لَيْلَةً مَعَا

ومن ذلك قول متمم بن نيرة أيضاً :

يَذْكُرُنَ ذَا الْبَثِّ الْحَزِينَ بِبَثِهِ إِذَا حَنَّتِ الْأُولَى سَجَعْنَ لَهَا مَعَا

ومن ذلك قول الآخر :

كُنْتُ وَيَحْيَى كَيْدَيَّ وَاحِدٍ نَرَى جَمِيعًا وَنُرَايَ مَعَا

(١) المراد بالحقيقة هنا المفهوم من اللفظ ، فيشمل قولنا « زيد غير عمرو » لأن مفهوم زيد هو الذات بما ينضم إليها من الشخصات ، وكذلك المراد بعمرو ، ولا شك أن هذه الذات بمشخصاتها مخالفة لهذه الذات بمشخصاتها ، وإنما قلنا ذلك لأن الحقيقة بمعنى الماهية لا تصح إرادتها هنا ، لأن ماهية زيد - وهي الحيوان الناطق - هي حقيقة عمرو وماهيته ، وقد مثلوا لما يكون ما بعد غير مخالفاً لحقيقة ما قبلها بقولهم « زيد غير عمرو » فلو لم نجعل الحقيقة بمعنى المفهوم لم يصح هذا المثال .

(٢) يجوز في « غير » في هذا المثال الذي ذكر فيه المضاف إليه : الضم والنصب ، فإن ضمته فهو اسم ليس ، وخبرها محذوف ، والتقدير : ليس غيرها مقبوضاً ، وإن نصبته فهو خبر ليس ، واسمها هو المحذوف ، والتقدير : ليس المقبوض غيرها .

(٣) حاصل ما ذكره المؤلف في غير التي لم يذكر معها المضاف إليه نحو « قبضت =

== عشرة ليس غير « أنه يجوز في « غير » هذه ثلاث اعتبارات : الاعتبار الأول أن تكون مقطوعة عن الإضافة لفظا ومعنى ، نعى أنك لا تقدر معها مضافا إليه أصلا ، لا لفظه ولا معناه ، والاعتبار الثاني : أن تقدرها مقطوعة عن الإضافة لفظا فقط ، ولكن تقدر معنى المضاف إليه ، والاعتبار الثالث : أن تعتبر لفظ المضاف محذوفا للعلم به وهو منوى فتكون كأن « غير » مضاف .

فأما على الاعتبار الأول وهو تقدير قطع غير عن الإضافة لفظا ومعنى - فإن « غير » حينئذ اسم معرب ، ويجوز فيها وجهان الضم والنصب مع التنوين ، فإن رفعت فهي اسم ليس ، وإن نصبت فهي خبر ليس ، والجزء الثاني من معمولي ليس على الوجهين محذوف . وأما على الاعتبار الثاني - وهو تقدير غير مقطوعا عن الإضافة إلى لفظ المضاف إليه مع أنه مضاف إلى معنى المضاف إليه تقديرا - فإن « غير » حينئذ يضم من غير تنوين - وللتعانة فيه حينئذ ثلاثة مذاهب ، الأول - وهو مذهب المبرد والجزمى وأكثر المتأخرين ، ونسبوه إلى سيبويه - وحاصله أن « غير » اسم يشبه قبل وبعد في الإبهام وفي القطع عن الإضافة لفظا مع نية معناه ، فهو مبنى على الضم ، ويجوز أن يكون في محل رفع اسم ليس ، وأن يكون في محل نصب خبر ليس ، والجزء الثاني من معمولي ليس محذوف ، والمذهب الثاني - وهو مذهب الأخفش - أن « غير » حينئذ اسم غير طرف منوى الإضافة مثل كل وبعض ، فهو معرب ، وهذه الضمة ضمة الإعراب ، وحذف التنوين لأن المضاف إليه منوى ، وعليه يكون « غير » اسم ليس مرفوعا بالضمة الظاهرة ، ولا يجوز أن يكون خبر ليس ، والمذهب الثالث - وهو مذهب ابن خروف وحاصله أنه رأى أن ما نسب إلى المبرد وسيبويه أمرا محتملا ليس عليه إنكار ، وما نسب إلى الأخفش كذلك أمر محتمل ليس من قبله بد ، وعلى ذلك أجاز أن تكون هذه الضمة ضمة بناء فيكون غير مبني على الضم في محل رفع لأنه اسم ليس أو مبني على الضم في محل نصب لأنه خبر ليس ، ويجوز أن تكون الضمة ضمة إعراب فيكون غير اسم ليس مرفوعا بالضمة الظاهرة ، وعلى وجه الإجمال نقول : إن ابن خروف رأى تكافؤ الأدلة في قول للمبرد وفي قول سيبويه فلم يتخير أحد القولين وأجاز كل واحد منهما . وأما على الاعتبار الثالث - وهو تقدير غير مضافة إلى محذوف يرشد إليه للقام ==

ومنها « قَبْلُ » و « بَعْدُ » ويجب إعرابهما في ثلاث صُورٍ :
 إحداهما : أن يُصَرَّحَ بالمضاف إليه كـ « جِئْتُكَ بَعْدَ الظُّهْرِ » و « قَبْلَ
 العصر » و « مِنْ قَبْلِهِ » و « مِنْ بَعْدِهِ » .
 الثانية : أن يُحذفَ المضافُ إليه ويُؤمَى ثبوتُ لفظهِ ، فيبقى الإعرابُ
 وتركُّ التنوين كما لو ذكر المضاف إليه ، كقوله :
 * وَمِنْ قَبْلِ نَادِي كُلِّ مَوْلى قَرَابَةٌ * — ٣٤٤

= فلا خلاف في أن « غير » في هذه الحال اسم معرب ، وفي أن حركته حركة إعراب ،
 وفي أن تنوينه محذوف لأن المضاف إليه مقدر ، ويجوز فيه الرفع على أنه اسم ليس ،
 والنصب على أنه خبر ليس ، والجزء الثاني من معمولى ليس محذوف .
 بقى مما يتعلق بهذه المسألة أن نقول لك . إن المؤلف رحمه الله مثل بقوله « ليس
 غير » وقد صرح في كتابه معنى اللبيب بأنه لا يقال « لا غير » بوضع لا موضع ليس ،
 وبالغ في بعض كتبه في الإنكار على من يقول ذلك ، لكن هذا الإنكار غير مسلم
 له ، فإن ابن مالك حكى في شرح التسهيل صحة هذه العبارة واستشهد لذلك ، وحكاها
 أيضاً ابن الحاجب ، وأقره على صحته الرضى في شرح الكافية ، كما أقره المجد الفيروز آبادى
 في كتابه « القاموس المحيط » (مادة غ ي ر) ومن شواهد قول الشاعر ، وأنشده
 ابن مالك في باب القسم من شرح التسهيل :

جَوَابًا بِهِ تَفْجُو اعْتِمِدَ فَوَرَبَّنَا لَعَنَ عَمَلِ اسْلَفَتَ ، لَاعَيْرَ ، تُسَالُ
 ٣٤٤ — لم أعر لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وما ذكره المؤلف ههنا
 صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* فَمَا عَطَفَتْ مَوْلى عَلَيْهِ الْعَوَاطِفُ *

اللغة : « من قبل » يريد من قبل ما نحن فيه الآن « نادى » يريد استغاث ودعا ،
 « مولى قرابة » المولى معان كثيرة : منها ابن العم ، ومنها السيد ، ومنها السود ، ومنها
 الناصر والمعين ، ومنها القريب ، وهذا الأخير هو المراد هنا ، والقرابة — بفتح القاف —
 مصدر قرب فلان لفلان ، وفلان قريب من فلان ، ومعناه أن نسبهما دان متصل =

= « عطف » أمالت أو رقت « العواطف » جمع عاطفة ، وهى اسم فاعل من عطف المذكور قبل ، والمراد أن الصلات والأواصر التى من شأنها أن تميل بعض الناس إلى بعض لم تكن فى هذا الموضع مبياً فى الميل أو الأخذ بناصر الداعى .

المعنى : يصف الشاعر شدة نزلت يقوم فاستغاث كل بذوى قرابته فلم يغيثوه ، واستنجدهم لدفع ماعرض له فلم ينجدوه .

الإعراب : « من » حرف جر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « قبل » مجرور بمن ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بقوله نادى الآتى ، والمضاف إليه محذوف ولفظه منوى « نادى » فعل ماض مبنى على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر « كل » فاعل نادى مرفوع بالضمّة الظاهرة ، وهو مضاف و « مولى » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، ويروى غير منون فقرابة على هذا مجرور على أن مولى مضاف وقربة مضاف إليه ، ويروى مولى منونا فقرابة منصوب على أنه مفعول به لنادى منصوب بالفتحة الظاهرة « فما » الفاء حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وما : حرف نقي مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « عطف » عطف : فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، والتاء حرف دال على التانيث « مولى » مفعول به لعطف منصوب بفتحة مقدرة على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين منع من ظهورها التعذر « عليه » على : حرف جر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، وضمير القائب العائد إلى كل مولى مبنى على الكسر فى محل جر بهلى ، ويجوز أن يكون قوله مولى حالا من الضمير المجرور محلا بهلى ، وتقدير الكلام : فما عطف العواطف عليه حال كونه مولى : أى قريباً ، والجار والمجرور متعلق بعطف « العواطف » فاعل عطف ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « ومن قبل » فإن الرواية بجر « قبل » من غير تنوين : أما الجر فلأنه معرب ، وأما ترك التنوين فلأن المضاف إليه منوى ثبوت لفظه ، أى : ومن قبل ذلك ، على نحو ما فى الكتاب .

أى : وَمِنْ قَبْلِ ذَلِكَ ، وَقُرِئَ (لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلٍ وَمِنْ بَعْدِ) ^(١) بالجر من غير تنوين ، أى من قبل القلب ومن بعده .

الثالثة : أن يُحذفَ ولا يُنَوَّى شيء ، فيبقى الإعراب ، ولكن يرجع التنوين لزوال ما يعارضه في اللفظ والتقدير ، كقراءة بعضهم (مِنْ قَبْلٍ وَمِنْ بَعْدِ) ^(٢) بالجر والتنوين ، وقوله :

٣٤٥ - * فَسَاغَ لِي الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلًا *

(١) من الآية ٤ من سورة الروم .

٣٤٥ - نسب العيني هذا الشاهد إلى عبد الله بن يعرب ، والصواب أنه ليزيد ابن الصمق ، وما ذكره للمؤلف هنا صدر بيت من الوافر ، وعجزه قوله :

* أَكَادُ أَغْصُ بِالمَاءِ الحَمِيمِ *

وقد روى الأشموني في باب الإضافة متبعاً لجماعة منهم المؤلف في بعض كتبه كالقطر عجز البيت * أكاد أغص بالماء الفرات * وهو غير الصواب (انظر شرحنا على شواهد الأشموني وشواهد ابن عقيل) .

والدليل على صحة ما ذكرناه - من أن الرواية « بالماء الحميم » - أن العلماء رووا قطعة فيها بيت الشاهد ليزيد بن الصمق رويها على حرف الميم ، وقبل البيت المستشهد بصدده قوله :

أَلَا أُبْلِغُ لَدَيْكَ أَبَا حَرْيْثٍ وَعَاقِبَةُ اللَّامَةِ لِلْمَلِيمِ
فَكَيْفَ تَرَى مُعَاقِبَتِي وَسَقِي بِأَذْوَادِ الْقُصَيْمَةِ وَالْقَصِيمِ ؟
وَمَا بَرَحَتْ قُلُوبِي كُلَّ يَوْمٍ تَسْكُرُهُ عَلَى الْأَخَافِ وَالْمَقِيمِ
فَنِمْتُ اللَّيْلَ إِذْ أَوْقَعْتُ فِيكُمْ قِبَائِلَ عَامِرٍ وَبَنِي تَمِيمِ

اللفظة : « أبا حريث » هي كنية الربيع بن زياد العبسي ، وكان قد أغار على يزيد ابن الصمق فاستفاء سروح بن جعفر والوحيد ابن كلاب ، فخرم يزيد على نفسه الطيب والنساء حتى يغير عليه ، فجمع جموعاً شتى ثم أغار بهم فاستاق نعلهم ، وفي ذلك يقول هذه الحكمة « للمليم » اللميم : اسم الفاعل من قولك « ألام فلان » =

= إذا فعل ما يلام عليه « القصيدة » بضم القاف بزنة المصغر ، و « القصيم » بفتح القاف - اسمان لموضعين « الخالف » هو الذى يقيم فى الحى إذا خرج قومه للغارة ؛ فعطف للقيم عليه للتفسير « ساغ لى الشراب » معناه حلاولان وسهل مروره فى الحلق ، وأراد بالشراب جنس ما يشرب « أغص » مضارع من الغصص ، وهو فى الأصل انحباس الطعام فى المرئ ووقوفه فى الحلق ، واستعمل الغصص هنا فى موضع الشرق « الماء الحميم » هو الذى تشبهه النفس ، ويطلق فى غير هذا الموضع على الماء الحار .

الإعراب : « ساغ » فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « لى » جار ومجرور متعلق بساغ « الشراب » فاعل ساغ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « وكنت » الواو واو الحال ، كان : فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر مبنى على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، وتاء التكميل اسمه ، مبنى على الضم فى محل رفع « قبلا » ظرف زمان منصوب بكان « أكاد » فعل مضارع ناقص مرفوع بالضمة الظاهرة ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، « أغص » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، وجملة الفعل المضارع وفاعله فى محل نصب خبر أكاد ، وجملة أكاد واسمه وخبره فى محل نصب خبر كان ، وجملة كان واسمه وخبره فى محل نصب حال « بالماء » جار ومجرور متعلق بأغص « الحميم » صفة للماء .

الشاهد فيه : قوله « قبلا » حيث قطعه عن الإضافة بته ؛ فلم ينو لفظ المضاف إليه ولا معناه ، ولذلك أعرب منوناً ، وهو هنا منصوب على الظرفية ، وهذا التنوين عند الجمهرة من النحاة هو تنوين التمسكين اللاحق للأسماء العربية ، وقبلا عندهم نكرة ، ومعنى قوله « وكنت قبلا » وكنت فى زمان متقدم ، ولا ينوى تقدماً على شيء بهينه ، ولكن المراد مطلق التقدم ، بخلافه فى حال الإضافة حيث يكون القصد إلى التقدم على شيء معين ، وكذا فى حال نية الإضافة .

وقوله :

— ٣٤٦ — * فَمَا شَرِبُوا بَعْدًا عَلَى لَذَّةِ خَرَا * *

٣٤٦ — نسبوا هذا الشاهد لبعض بنى عقيل ، ولم يعينوه ، وأكثر من استشهد به من العلماء لم يهرج على نسبته . وما ذكره للؤلؤ ههنا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* وَنَحْنُ قَتَلْنَا الْأَسَدَ أَسَدَ شَوْءٍ * *

وهذا هو الصواب في إنشاد صدر هذا البيت .

اللغة : أسد شوءة - بفتح الهمزة - حتى من اليمين أبوهم الأزدي بن العوث ، ويقال فيه الأسد بن العوث ، وم فرق ، وفرقة يقال لها : أزدي شوءة ، وفرقة يقال لها : أزدي السراة ، وفرقة يقال لها : أزدي عمان ، ومن هنا تعلم أن رواية المني وغيره « ونحن قتلنا الأسد أسد خفية » تحريف واعتراض بأن خفية - بفتح الحاء المعجمة وكسر الفاء وتشديد الباء - مأسدة عظيمة مشهورة ، ويلزمه تحريف آخر ، وهو ضم الهمزة من « الأسد » حيث حسبه جمع أسد ، وقد نص العلماء على أنه يقال في الأزدي : الأسد وعجز البيت ينادي بفساد رواية العيني .

الإعراب : « نحن » ضمير منفصل مبتدأ مبني على الضم في محل رفع « قتلنا » قتل : فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره لاهل له من الإعراب ، ونا : فاعله مبني على السكون في محل رفع ، وجملة هذا الفعل وفاعله في محل رفع خبر للبتداء « الأسد » مفعول به لقتلنا منصوب بالفتحة الظاهرة « أسد » بدل من الأسد أو عطف بيان عليه منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « شوءة » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « فَمَا » الفاء حرف عطف مبني على الفتح لاهل له من الإعراب ، ما : حرف نفي مبني على السكون لاهل له من الإعراب « شربوا » شرب : فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله مبني على السكون في محل رفع « بعداً » ظرف زمان منصوب بشرب « على » حرف جر مبني على السكون لاهل له من الإعراب « لذة » مجرور على علامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بشرب « خراً » مفعول به لشرب منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

=

وهما نسكرتان في هذا الوجه ، لعدم الإضافة لفظاً وتقديراً ، ولذلك نُوتَا ،
ومعرفتان في الوجهين قبله .

فإن نُوى معنى المضاف إليه دون لفظه بُنيا على الضم^(١) ، نحو (لِلَّهِ الْأَمْرُ

= الشاهد فيه ، قوله « بعدا » حيث وردت فيه كلمة « بعدا » منونة منصوبة على
الظرفية لانقطاعها عن الإضافة لفظاً وتقديراً ، وهو حينئذ نكرة عند جمهرة النحاة ،
على ما أشار إليه المؤلف في الكتاب ، وما بيناه في شرح الشاهد السابق في كلمة
« قبل » أخت « بعد » .

(١) إن قلت : ما المراد من قولكم « نية المضاف إليه معنى » وهل تجدون فارقاً
بين نيته لفظاً ونيته معنى ! فإن كنتم تجدون فارقاً بين الصورتين فينبوه لى حق أكون
على يقين منه .

فالجواب عن ذلك أن نقول لك : إن المقصود بنية المضاف إليه معنى أن يكون معنى
المضاف إليه ملاحظاً منظوراً إليه ، من غير نظر إلى كلمة معينة تدل عليه ، بل يكون
المقصود هو المسمى معبراً عنه بلفظ أى لفظ كان ، فخصوص اللفظ غير ملتبث إليه
نية ، أما نية لفظ المضاف إليه فمفاتها أن يكون اللفظ المعين الدال على مسمى هذا
المضاف إليه مقصوداً بذاته ، بحيث لو جثت بلفظ آخر يدل عليه لم تكن جثت بلفظ
المضاف إليه .

فإن قلت : فلماذا كانت الإضافة مع إرادة معنى المضاف إليه غير مقتضية للاعراب
وكانت الإضافة مع نية لفظ المضاف إليه مقتضية للاعراب !

فالجواب عن ذلك أن نقول لك : لاشك أنك تدرك أن الإضافة مع إرادة معنى
المضاف إليه ضعيفة ، من قبل أنه لم يعين فيها المضاف إليه بلفظ ما ، فأما الإضافة مع
نية لفظ المضاف إليه المعين فإنها قوية ، فلما افرق شأن إرادة لفظ المضاف إليه وشأن
إرادة معناه لم يكن حكمهما واحداً ، ولما كانت الإضافة القوية هي التي تعارض سبب
البناء بسبب كونها من خواص الأسماء جعلناها مقتضية للاعراب ، فكانت الإضافة مع
إرادة لفظ المضاف إليه مستوجبة للاعراب ، دون الإضافة الضعيفة التي تتضمن إرادة
معنى المضاف إليه دون لفظه .

مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ^(١) في قراءة الجماعة .

ومنها «أَوَّلُ» ، «دُونُ» وأسماء الجهات كـ «يَمِين» و «شِمَال» و «وَرَاء» و «أَمَام» و «فَوْق» و «تَحْتَ» ، وهى على التفصيل المذكور فى قبل وبعد ، تقول : «جَاءَ الْقَوْمُ وَأَخُوكَ خَلْفُ» أو «أَمَامُ» تريد خلفهم أو أمامهم ، قال :

— ٣٤٧ — * لَعَنَّا يُشْنُ عَلَيْهِ مِنْ قَدَامُ *

(١) من الآية ٤ من سورة الروم .

٣٤٧ — نسبوا هذا الشاهد لبعض بنى تميم ، ولم يعينوه ، واقتضى ذكره المؤلف ههنا عجز بيت من الكامل ، وصدره قوله :

* لَعَنَ الْإِلَهُ تَعْلَةً بَنَ مُسَافِرٍ *

اللقبة : «لعن» اللعن : الطرد والإبعاد «تعلة» بفتح التاء وكسر العين للهمة وتشديد اللام المفتوحة - اسم رجل «يشن» مضارع مبنى للمجهول ، وأصله قولهم «شن الماء يشنه» إذا صبه متفرقا ، ويروى فى مكانه «يسب» وهما بمعنى واحد «من قدام» أى من أمامه .

الإعراب : «لعن» فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب «الإنه» فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة «تعلة» مفعول به لعن منصوب بالفتحة الظاهرة «بن» نعت لتعلة منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و «مسافر» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة «لعنّا» مفعول مطلق منصوب بالفتحة الظاهرة «يشن» فعل مضارع مبنى للمجهول مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اللعن ، والجملة من الفعل المضارع المبني للمجهول ونائب فاعله فى محل نصب صفة لعن «عليه» جار ومجرور متعلق بيشن «من» حرف جر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب «قدام» ظرف مكان مبنى على الضم فى محل جر بمن ، والجار والمجرور متعلق بيشن أيضاً . =

وقوله :

٣٤٨ — * عَلَى أَيْنَا تَعْدُو الْمَنِيَّةُ — أَوَّلُ * *

= الشاهد فيه : قوله « من قدام » فإن الرواية فيه بضم « قدام » لأنه حذف للمضاف إليه ولم ينو لفظه ، بل نوى معناه .

ونظير هذا البيت الشاهد التالى (رقم ٣٤٨) وقول الآخر :

إِذَا أَنَا لَمْ أَؤْمِنْ عَلَيْكَ وَلَمْ يَكُنْ

لِقَاؤِكَ إِلَّا مِنْ وَرَاءِ وَرَاءِ

وقول الآخر :

لَا يَحْمِلُ الْفَارِسَ إِلَّا الْمَلْبُونُ الْمَحْضُ مِنْ أَمَامِهِ وَمِنْ دُونِ

٣٤٨ — هذا الشاهد من كلام معن بن أوس ، وما ذكره المؤلف ههنا عجز بيت

من الطويل ، وصدره قوله :

* لَعَمْرُكَ مَا أَذْرَى وَإِنِّى لَأَوْجَلُ *

وهذا البيت مطلع قصيدة طويلة أنشدها أكثرها أبو تمام فى حماسه ، وأبو طى

القالى فى أماليه ، وبعد هذا البيت قوله :

وَإِنِّى أَخُوكَ الدَّائِمُ الْقَمَدِ لَمْ أَحُلْ

إِنْ أَبْرَأَكَ خَصْمٌ أَوْ نَبَأَ بِكَ مَنْزِلٌ

اللغة : « أوجل » يجوز أن يكون وصفاً ، ويجوز أن يكون فعلاً مضارعاً مبدوءاً

بهمزة التثنية ، وأياً ما كان هو فهو مأخوذ من الوجل الذى هو الخوف « تعدو »

يروى بالعين المهملة ، فهو مضارع عدا ، وتقول : عدا الأسد على فلان ، وذلك إذا

اجترأ فسطا عليه ووثب ، ويروى « تغدو » بالعين المعجمة ، فهو مضارع غدا ،

وتقول : غدا فلان ، إذا جاء غدوة ، والرواية الأولى أرجح عندنا ؛ لتعديده بعلى فى

قوله « على أينما » وللتنية : الموت ، وهى فعيلة بمعنى مفعولة من قولهم : منى الله الشئ

بمنه ، إذا قدره وهياً أسبابه « أول » معناه سابق ، وللعلماء فى وزنه خلاف طويل ؛

فقال : وزنه فوعل من وأل ، وأصله على هذا ووال ، وقيل : وزنه أفعل من آل =

(١١ — أوضح للسالك ٣)

وحكى أبو على «أبدأ بِذَا مِنْ أَوَّلُ» بالضم على نية معنى المضاف إليه ،
وبالخفض على نية لفظه ، وبالفتح على نية تركها ، ومنعه من الصرف للوزن
والوصف .

ومنها «حَسْبُ» ولها استعمالان :

أحدهما : أن تكون بمعنى كافٍ ، فتستعمل استعمال الصفات ، فتكون

= يشول ؛ فأصله أول . وقيل : وزنه أفعَل من وأل يثل ؛ فأصله على هذا أوأَل ،
وسأتي لهذا الكلام مزيد بحث في باب الإبدال من قسم الصرف .
الإعراب : «لعمرك» اللام لام الابتداء حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ،
عمر : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه مبني
على الفتح في محل جر ، وخبر المبتدأ محذوف وجوباً ، والتقدير : لعمرك قسمي «ما»
حرف نفي مبني على السكون لا محل له من الإعراب «أدرى» فعل مضارع مرفوع
لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها
الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «وإني» الواو واو الحال ، إن :
حرف توكيد ونصب ينصب الاسم ويرفع الخبر ، وياء المتكلم اسم إن مبني على السكون
في محل نصب «لأوجل» اللام لام الابتداء ، أوجل : خبر إن ، والجملة من إن
واسمها وخبرها في محل نصب حال «على» حرف جر مبني على السكون لا محل له من
الإعراب «أينا» أي : مجرور بهي وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، وهو مضاف
ونا : مضاف إليه مبني على السكون في محل جر ، والجار والمجرور متعلق بتعدو
«تعدو» فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل
«للنية» فاعل تعدو مرفوع بالضمة الظاهرة «أول» ظرف زمان متعلق بتعدو ،
مبني على الضم في محل نصب .

الشاهد فيه : قوله «أول» فإن الرواية بضم هذه الكلمة ؛ وقد خرجها العلماء
على أن القائل حذف المضاف إليه ونوى معناه .

نَمَّا لِنَكْرَةٍ ، كـ « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسْبِكَ مِنْ رَجُلٍ » أى : كافٍ لك عن غيره ، وحالاً للمرفة ، كـ « هَذَا عَبْدُ اللَّهِ حَسْبُكَ مِنْ رَجُلٍ » ، واستعمال الأسماء ، نحو (حَسْبُهُمْ جَمْنُمُ) ^(١) (فَإِنْ حَسْبُكَ اللَّهُ) ^(٢) « بِحَسْبِكَ دِرْهَمٌ » ^(٣) وبهذا ^(٤) بُرِّدَ عَلَى مَنْ زَعَمَ أَنَّهَا اسْمٌ فَقِيلَ ، فَإِنَّ الْعَوَامِلَ اللَّفْظِيَّةَ لَا تَدْخُلُ عَلَى أََسْمَاءِ الْأَفْعَالِ بِاتِّفَاقٍ .

والثانى : أن تكون بمنزلة « لا غير » فى المعنى ؛ فَنَسْتَقْمَلُ مُفْرَدَةً ، وهذه هى حَسْبُ المُتَقَدِّمَةِ ، واسكنها عند قطعها عن الإضافة تجدد لها إشارتها هذا المعنى ، وملازمتها للوصفية أو الحالية أو الابتدائية ، وبنائها على الضم ، تقول « رَأَيْتُ رَجُلًا حَسْبُ » و « رَأَيْتُ زَيْدًا حَسْبُ » .
قال الجوهري : كَأَنَّكَ قُلْتَ « حَسْبِي » أَوْ « حَسْبُكَ » فَأَضْمَرْتَ ذَلِكَ وَلَمْ

-
- (١) من الآية ٨ من سورة المجادلة ، ويجوز فى هذه الآية الكريمة أن يكون حسبهم مبتدأ وجهنم خبره ، وأن يكون حسبهم خبراً مقدماً وجهنم مبتدأ مؤخراً .
(٢) من الآية ٦٣ من سورة الأنفال ، ووقوع حسبك فى هذه الآية اسماً لأن يؤيد أن حسبهم فى الآية السابقة مبتدأ لأن اسم إن الأصل فيه أن يكون مبتدأ .
(٣) الباء من « بحسبك » حرف جر زائد ، وحسب : مبتدأ مرفوع بضمه مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، وضمير المخاطب مضاف إليه ، ودرهم : خبر المبتدأ ، ولا يجوز العكس ؛ لأن « درهم » نكرة لامسوخ للابتداء بها إذ الخبر مفرد لاجملة ولا شبه جملة .
(٤) المراد أن دخول إن على حسبك ودخول الباء الزائدة عليها فى « بحسبك درهم » وتأثر حسب بإن حتى نصبت وبالباء حتى جرت بدل على أن « حسب » ليست اسم فعل كما زعم من أراد المؤلف الرد عليه ، والسر فى ذلك أن أسماء الأفعال ثابتة عن الفعل والفعل لا تدخل عليه هذه العوامل ، فيجب أن يكون النائب عن الفعل مثله فى عدم دخول هذه العوامل عليه ، فلما وجدنا هذه العوامل داخلة على حسب فى هذه الأمثلة وما أشبهها علمنا أنها ليست اسم فعل .

تُنَوِّن ، انتهى . ونقول : « قَبِضْتُ عَشْرَةَ فَحَسْبُ » أى لحسبى ذلك .
واقضى كلامُ ابنِ مالك أنها تُعْرَبُ نصباً إذا نُكِّرَتْ كَقَبِضْتُ وَبَعْدُ .
ال أبو حيان : ولا وَجْهَ انصبها ؛ لأنها غير ظرف إلا إن نقل عنهم نصبها
حلان كانت نكرة ، انتهى .

فإن أراد بكونها نكرة قطعاً عن الإضافة اقتضى أن استعملها حينئذٍ منصوبةً
شائعٌ . وأنها كانت مع الإضافة مَعْرِفَةً ، وكلاهما ممنوع ، وإن أراد تنكيرها مع
الإضافة فلا وجه لاشتراطه التنكير حينئذٍ ؛ لأنها لم تَرُدْ إلا كذلك ، وأيضاً فلا
وجْهَ اتِّوَقُّفِهِ في تجويز انصبها على الحال حينئذٍ ، فإنه مشهور ، حتى إنه مذکور
في كتاب المسحاح ، قال : نقول : « هذا رَجُلٌ حَسْبُكَ مِنْ رَجُلٍ » ونقول
في المعرفة « هذا عبدُ اللَّهِ حَسْبُكَ مِنْ رَجُلٍ » فتنصب حسبك على الحال ، انتهى .
وأيضاً فلا وجْهَ للاعتذار عن ابن مالك بذلك ؛ لأن مراده التنكير الذى ذكره
في قَبِضْتُ وَبَعْدُ وهو : أن تقطع عن الإضافة لفظاً وتقديراً .
وأما « عَلٌ » فإنها توافق « فَوْقَ » في معناها ، وفي بنائها على الضم إذا
كانت معرفة ، كقوله :

— ٣٤٩ — * وَأَتَيْتُ نَحْوَ بَنِي كَلَيْبٍ مِنْ عَلٍ *

أى : مِنْ فَوْقِهِمْ ، وفي إعرابها إذا كانت نكرة ، كقوله :

— ٣٤٩ — هذا الشاهد من كلام الفرزدق يهجو فيه جريراً ، وما ذكره المؤلف ههنا
عجز بيت من الكامل ، وصدره قوله :

* وَلَقَدْ سَدَدْتُ عَلَيْكَ كُلَّ تَمِيَّةٍ *

اللغة : « ثنية » بفتح التاء للثنية وكسر النون وتشديد الياء مفتوحة - وهى طريق
العقبه ، وتجمع على ثنايا ، ومنه قول الشاعر :

أَنَا ابْنُ جَلَا وَطَلَّاعُ الثَّنَايَا مَتَى أَضَعُ الْعِمَامَةَ تَعْرِفُونِي =

٣٥٠ — * كَجُلُودٍ صَخِرَ حَطُّهُ السَّيْلُ مِنْ عَلٍ *
أى : من شيء عالٍ .

= وقوله « سددت عليك كل ثنية » كناية عن أنه لم يمكنه من عمل ما ، وكأنه قال : أخذت عليك جميع الطرق فلست تستطيع أن تسلك سبيلي ، وروى العيني عجز البيت :

* وَأَتَيْتُ فَوْقَ بَنِي كَلَيْبٍ مِنْ عَلٍ *

الإعراب : « لقد » اللام موطئة للقسم حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، قد : حرف تحقيق مبني على السكون لا محل له من الإعراب « سددت » سد : فعل ماض ، وتاء التكلم فاعله مبني على الضم في محل رفع « عليك » جار ومجرور متعلق بسد « كل » مفعول به لسد منصوب بالفتحة الظاهرة ، وكل مضاف و « ثنية » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « وأتيت » الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وآتى : فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، وتاء التكلم فاعله مبني على الضم في محل رفع « نحو » ظرف مكان بمعنى جهة منصوب بآتى ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، ونحو مضاف و « بنى » مضاف إليه مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه جمع مذكر سالم ، وبنى مضاف و « كليب » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « من » حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب « عل » مبني على الضم في محل جر بمن ، وهو ظرف مكان بمعنى فوق . الشاهد فيه : قوله « من عل » حيث بنى « عل » على الضم لسكونه معرفة ، وقد حذف المضاف إليه وهو ينوى معناه ، والتقدير : من علمهم ، أى من فوقهم .

٣٥٠ — هذا الشاهد من كلام امرئ القيس بن حجر الكندي في معلقته التي سبق الاستشهاد بعدة أبيات منها في عدة مواضع من هذا الكتاب ، وما ذكره المؤلف هنا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* مِكَرَّةٌ مِفَرَّةٌ مُقْبِلٌ مُذِيرٌ مَعَا *

وهذا البيت من أبيات يصف فيها الفرس ، وقبله قوله :

وَقَدْ أَغْتَدَى وَالطَّيْرِ فِي وَكُنَاتِهَا بِمَنْجَرٍ قَيْدِ الْأَوَابِدِ هَيْكَلِ
اللغة : « أغتدى » أراد أخرج وقت الغداة « وكُنَاتِهَا » الوكنات : جمع وكنة =

«بواو مثلثة الحركات - وهي وكر الطائر وعشه « بمنجرد » للنجرد : الفرس القصير الشعر « قيد الأوابد » يريد أن هذا الفرس لسرعة عدوه وشدة جريه يلحق الوحوش ولا يمكنها من التراد والتخلص ؛ فكأنه يقيدها ، والأوابد : الوحوش ، واحدها أبدة « مكر مفر » للسكر - بكسر الليم وفتح السكاف - الذى يكر عليه فارسه ، والمفر - بكسر ففتح أيضا - الذى يفر عليه فارسه من وجوه أعدائه إن أراد « بجلود صخر » الجلود - بضم الجيم وسكون اللام - الصخرة الصلبة الشديدة ، والصخر : الحجارة ، واحدها صخرة « حطه السيل » ألقاه من أعلى إلى أسفل .

الإعراب : « مكر » نعت لمنجرد للذكور فى البيت السابق على بيت الشاهد ، مجرور بالكسرة الظاهرة « مفر » نعت ثان لمنجرد « مقبل » نعت لمنجرد أيضاً « مدبر » نعت لمنجرد أيضاً « معاً » ظرف متعلق بمقبل مدبر « بجلود » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لمنجرد ، أو متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : هو بجلود ، وجلود مضاف و « صخر » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « حطه » حط : فعل ماض مبنى على الفتح لا عمل له من الإعراب ، وضمير الغائب العائد إلى جلود صخر مفعول به لحط مبنى على الضم فى محل نصب « السيل » فاعل حط مرفوع بالضممة الظاهرة « من » حرف جر مبنى على السكون لا عمل له من الإعراب « عل » مجرور بمن وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بحط .

الشاهد فيه : قوله « من عل » حيث قطع « عل » عن الإضافة بته ، فلم ينبو لفظ المضاف إليه ولا معناه ، ولهذا أعربه ونونه ، وهو هنا مجرور لفظاً بمن ، والدليل على أنه لم ينبو لفظ المضاف ولا معناه ، أنه لم يرد أن الصخر ينحط من أعلى شيء خاص ، بل أراد أن السيل يحط الصخر من أعلى أى شيء كان ؛ لأن الغرض الدلالة على السرعة ، والصخر إذا انحط من أعلى إلى أسفل كان سريع الحدور بحيث يصل إلى المستقر فى طرفة عين ، من غير فرق بين أن يكون الأعلى الذى ينحط منه أعلى جبل أو أعلى منزل أو أعلى تل أو أعلى شيء آخر ، ولهذا تجد للؤلف قال « أى من شيء عال » .

وَتُخَالَفُهُمَا فِي أَمْرَيْنِ : أَنَهَا لَا تَسْتَعْمَلُ إِلَّا بِمَجْرُورَةٍ بِمِنْ ، وَأَنَهَا لَا تَسْتَعْمَلُ مِضَافَةً ، كَذَا قَالَ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ ابْنُ أَبِي الرَّبِيعِ ، وَهُوَ الْحَقُّ ، وَظَاهِرُ ذِكْرِ ابْنِ مَالِكٍ لَهَا فِي عِدَادِ هَذِهِ الْأَلْفَافِ أَنَّهَا يَجُوزُ إِضَافَتُهَا ، وَقَدْ صَرَحَ الْجَوْهَرِيُّ بِذَلِكَ ، فَقَالَ : يَقَالُ « أَتَيْتُهُ مِنْ عَلِيٍّ الدَّارِ » بِكَسْرِ اللَّامِ — أَيْ : مِنْ عَالٍ — وَمُقْتَضَى قَوْلِهِ ^(١) :

وَأَعْرَبُوا نَصَبًا إِذَا مَا نُكِرًا قَبْلًا وَمَا مِنْ بَعْدِهِ قَدْ ذَكَرَا

أَنَّهَا يَجُوزُ انْتِصَابُهَا عَلَى الظَّرْفِيَّةِ أَوْ غَيْرِهَا ، وَمَا أَظُنُّ شَيْئًا مِنَ الْأَمْرَيْنِ مُوجُودًا .

وإِنَّمَا بَسَطْتُ الْقَوْلَ قَلِيلًا فِي شَرْحِ هَاتَيْنِ الْكَلِمَتَيْنِ لِأَنِّي لَمْ أَرِ أَحَدًا وَقَّاهُمَا حَقِّقَهُمَا مِنَ الشَّرْحِ ، وَفِيمَا ذَكَرْتَهُ كِفَايَةً وَالْحَمْدُ لِلَّهِ .

فصل : يَجُوزُ أَنْ يُحْذَفَ مَا عُلِمَ مِنْ مُضَافٍ وَمُضَافٍ إِلَيْهِ .

فَإِنْ كَانَ الْمَحْذُوفُ الْمُضَافَ ^(٢) ؛ فَالْقَائِلُ أَنْ يَحْلُقَهُ فِي إِعْرَابِهِ الْمُضَافُ إِلَيْهِ ،

== وَبِهَذَا التَّحْقِيقُ تَعْلَمُ أَنَّ « عَلِ » نَسْكَرَ وَأَنَّ التَّنْوِينَ إِنَّمَا حُذِفَ لِلْوَقْفِ ، وَتَعْلَمُ مَا فِي كَلَامِ الْعَلَامَةِ الصَّبَانِ مِنَ التَّهَافُتِ حَيْثُ زَعَمَ أَنَّ حَذْفَ التَّنْوِينِ كَمَا يَصْلَحُ أَنْ يَكُونَ لِأَجْلِ الْوَقْفِ يَصْلَحُ أَنْ يَكُونَ لِكَوْنِ الشَّاعِرِ قَدْ نَوَى لَفْظَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ ؛ لِأَنَّ الشَّاعِرَ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَرِيدَ لَفْظَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ ، وَإِلَّا فَسَدَ الْمَعْنَى الَّتِي قَصَدَ إِلَيْهِ ، فَاعْرِفْ ذَلِكَ ، وَلَا تَسْكُنْ بِمَنْ يَعْرِفُ الْحَقَّ بِنِسْبَتِهِ إِلَى الرِّجَالِ ،

(١) هَذَا مِنْ كَلَامِ ابْنِ مَالِكٍ فِي الْأَلْفِيَّةِ .

(٢) يَشْتَرِطُ لِعَجَازِ حَذْفِ الْمُضَافِ شَرْطَانِ ، أَحَدُهُمَا أَنْ يَقُومَ دَلِيلٌ يَدُلُّ عَلَى الْمَحْذُوفِ لِقَاعِ اللَّبْسِ ، فَلَوْ قَالَتْ « جَلَسْتُ زَيْدًا » تَرِيدُ جَلَسْتُ جُلُوسَ زَيْدٍ ، لَمْ يَصِحْ ذَلِكَ ، ==

نحو (وَجَاءَ رَبُّكَ) ^(١) أى : أَمَرُ رَبُّكَ ، ونحو (وَأَسْأَلِ الْقَرْيَةَ) ^(٢) ، أى : أهل القرية .

وقد يبقى على جَرِّهِ ، وَشَرَطُ ذَلِكَ فى الغالب : أن يكون المحذوفُ مَعْطُوفًا على مُضَافٍ بِمعناه ، كقولهم « مَا مِثْلُ عَبْدِ اللَّهِ وَلَا أَخِيهِ يَقُولَانِ ذَلِكَ »
أى : وَلَا مِثْلُ أَخِيهِ ؛ بدليل قولهم « يَقُولَانِ » بالتثنية ^(٣) ، وقوله :

== لأنه ليس فى الكلام ما يدل على الجولس المقدر ، والكلام بمحتمل ما زعمت أنك تريده
ويحتمل أن يكون التقدير : جلست إلى زيد ، لحذف حرف الجر ، فاتصّب الاسم
الذى كان مجرورا ، والشرط الثانى : أن يكون المضاف إليه مفردا لا جملة ، لأنه لو كان
المضاف إليه جملة لم يستدل على المحذوف ، ولم تصح إضافة المضاف إليه مقام المضاف
المحذوف .

(١) من الآية ٢٢ من سورة الفجر ، وخير من تقدير المؤلف المحذوف بأمر تقديره
برسول ، لأن الأمر من اللعانى ، والجبىء لا يتعلق إلا بالأجسام ، ومن أجل أن الله تعالى
منزه عن الجسمية وجب تقدير مضاف مناسب .

(٢) من الآية ٨٢ من سورة يوسف ، والدليل على أن فى الآية مضافا محذوفا
استعالة سؤال القرية وهى على معناها ، وهذا مجاز بالحذف ، ويجوز فيها وجه آخر ،
وهو أن تريد بلفظ القرية أهلها مجازا مرسلًا علاقته الحالية والحالية .

(٣) إذا قلت « مثل عبد الله وأخيه يقولان ذلك » فلهذا الكلام إعرابان أحدهما
مستقيم صحيح ، والآخر فاسد ، فأما الإعراب المستقيم الصحيح فأن تجعل « مثل »
مبتدأ ، و « عبد الله » مضافا إليه ، و « أخيه » مضافا إليه مضاف محذوف بمائل للذكر
معطوف على المبتدأ ، وتقدير الكلام : مثل عبد الله ومثل أخيه ، وجملة « يقولان ذلك »
خبر المبتدأ وما عطف عليه ، وأما الإعراب الفاسد فأن تجعل « مثل » مبتدأ ، و « عبد الله »
مضافا إليه ، و « أخيه » معطوفا على عبد الله ، وجملة « يقولان ذلك » خبر المبتدأ ،
وإنما كان هذا الإعراب فاسدا لأنك قد جعلت للثنى - وهو جملة « يقولان ذلك » -
خبرا عن المفرد - وهو « مثل » وقد علمت أن المبتدأ والخبر يجب أن يتطابقا فى
الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث ، فأما فى الإعراب الأول الصحيح فإنك لم ==

٣٥١ — أَكُلْ أَمْرِي تَحْسِبِينَ أَمْرًا وَنَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَارًا

== تجعل جملة «يقولان ذلك» خبرا عن مثل إلا بعد أن عطفت عليه مثلا آخر ، فصار هذا الخبر للثنى خبرا عن اثنين ، وكذلك لو قلت « ما مثل عيد الله ولا أخيه يقولان ذلك » ولو قلت « ما مثل عبد الله وأخيه وأبيه يقولون ذلك » لزمك أن تقدر « مثل » مرتين ليصح الكلام ، وكأنك قلت : مثل عبد الله ومثل أخيه ومثل أبيه يقولون ذلك ، ففي هذا المثال ونحوه حذف المضاف وهو مثل ، وبقي المضاف إليه على جره الذي كان له قبل حذف المضاف ، والشرط موجود ، وهو أن هذا المضاف المحذوف معطوف في التقدير على مضاف آخر بمناه .

٣٥١ — هذا بيت من المقارب ، وهذا الشاهد من كلام أبي دواد الإيادي ، واسمه حارثة بن الحجاج .

اللغة : « تحسبين » تظنين « توقد » أصله تتوقد - بتاين زائدتين : إحداهما تاء المضارعة ، ، والأخرى تاء النفل ؛ فحذف إحدى التاين قصدا إلى التخفيف ، وكذلك كل فعل بديء بتاين مزيدتين ، ومعنى « توقد » تشتعل وتوهج .

المعنى : يقول : إنه ما ينبغي لك أن تظني كل من له صورة الرجال رجلا ، ولا كل نار تشتعل نارا ، وإنما الخلق باسم الرجل من كانت له صفات نفسية وخلقية ترفعه إلى المستوى اللائق بالرجولية ، والحقيق باسم النار تلك التي تشتعل للأكرام والضيافة . الإعراب : « أكل » الهمزة حرف دال على الاستفهام مبقى على الفتح لا محل له من الإعراب ، كل : مفعول أول لقوله تحسبين الآتي تقدم عليه ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وكل مضاف و « امرى » مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة « تحسبين » فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، وياء المؤنثة المخاطبة فاعله مبنى على السكون في محل رفع « امرأ » مفعول ثان لتحسبين منصوب بالفتحة الظاهرة « ونار » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، نار : مجرور بإضافة اسم يقع معطوفا بالواو على المفعول الأول ، وتقدير الكلام : وتحسبين كل نار « توقد » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستترافيه جوازا تقديره هي يعود إلى نار ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله في محل جر صفة لنار « بالليل » الباء حرف جر مبنى على الكسر ==

أى : وكل نار ؛ لئلا يلزم العطف على معمولين عاملين^(١) .

= لا محل له من الإعراب ، الليل : مجرور بالباء وعلامة جره الكسرة الظاهرة ،
والجار والمجرور متعلق بقوله توقد « ناراً » معطوف على امرأ المنصوب الواقع
مفعولاً ثانياً لتحسين ، والمعطوف على المنصوب منصوب وعلامة نصبه فتحة ظاهرة
في آخره .

الشاهد فيه : قوله « نار » فإن الواو عاطفة ، ونار : إما مجرور بتقدير مضاف
يكون معطوفاً على « كل » في قوله « كل امرئ » وهذا هو الأقرب ، وعليه أعربنا
البيت وهو الذى ذكره المؤلف ، وإما مجرور بإضافة مفعول أول محذوف لفعل
محذوف ، والتقدير « وتحسين كل نار » وقوله « توقد بالليل » جملة في محل جر
صفة لقوله « نار » الذى أعربناه ، وقوله « ناراً » هو المفعول الثانى لذلك الفعل
المحذوف ؛ فالواو على ذلك الوجه عطفت جملة على جملة ، ولا تحسن هذا التقدير عجباً ؛
فإن الفعل الذى قدرناه قد قام الدليل من الكلام عليه ، وكذلك هذا المضاف المحذوف
ولو لم تقدر المضاف للزم أن يكون قوله « نار » المجرور عطفاً على « امرئ »
المجرور ، ويكون قوله « ناراً » المنصوب عطفاً على « امرأ » المنصوب ؛ فيلزم على
هذا التقدير العطف على معمولين لعاملين مختلفين ، فإن قوله « امرئ » معمول
لقوله « كل » وقوله « امرأ » معمول لقوله « تحسين » والعطف بهذه المثابة ممتنع
على الراجح ، والذى ذهبنا إليه قد أجازته العلماء كافة ، والتخريج على المتفق عليه
أولى بالرعاية ، فتدبر ذلك فإنه مفيد ، وانظر ما قررناه لك فى (ص ١٦٥) السابقة .

(١) اختلف النحاة فى جواز العطف على معمولين لعاملين مختلفين ، فذهب سيويوه
والمبرد وابن السراج وهشام إلى أنه لا يجوز ، ووجه ما ذهب إليه هؤلاء أن حرف
العطف نائب عن العامل ، فإذا كان المعطوف عليه معمولين لعاملين مختلفين كان حرف
العطف نائباً عنهما ، وقد علمنا أن حرف العطف ضعيف لا يقوى على أن ينوب مناب
عاملين مختلفين ، فلو ناب عن عامل واحد يعمل عملين صح . وذهب الأخفش
والكسائى والفراء والراجح إلى أن ذلك حائز ، ويمكن أن يحتج لهم بأنهم قد اغتفروا
فى الثوائى ما لم يغتفروا فى الأوائل .

ومن غير الغالب قراءة ابن جازٍ (وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ) ^(١) أى : عمل الآخرة ، فإن المضاف ليس معطوفاً ، بل المعطوف جملة فيها المضاف .
وإن كان المحذوف المضاف إليه فهو على ثلاثة أقسام ؛ لأنه تارة يزول من المضاف ما يستحقه من إعراب وتنوين وَيُنْبِئُ عَلَى الضَّمِّ ، نحو « لَيْسَ غَيْرُ » ونحو (مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ) ^(٢) ، كما مر ، وتارة يبقى إعرابه ويردُّ إليه تنوينه ، وهو الغالب ، نحو (وَكَلَّا ضَرْبًا لَهُ الْأَمْثَالُ) ^(٣) (أَيَّامًا تَدْعُوا) ^(٤) ، وتارة يَبْقَى إعرابه وَيُتْرَكُ تنوينه ، كما كان فى الإضافة ، وشرط ذلك فى الغالب أن يُعْطَفَ عليه اسمٌ عامل فى مثل المحذوف ، وهذا العامل إما مضاف كقولهم « خُذْ رُبْعَ وَنِصْفَ مَا حَصَلَ » ^(٥) أو غَيْرُهُ ، كقوله :

(١) من الآية ٦٧ من سورة الأنفال .

(٢) من الآية ٤ من سورة الروم .

(٣) من الآية ٢٩ من سورة الفرقان .

(٤) من الآية ١١٠ من سورة الإسراء .

(٥) اختلف النحاة فى تخريج هذا المثال ونحوه ، ولهم فى ذلك مذهبان .

‘للذهب الأول - وهو مذهب أبى العباس للبرد ، واختاره ابن مالك - وهو ما ذكره للؤلؤف هنا تابعا لابن مالك ، وحاصله أن هذا المثال من باب حذف المضاف إليه وإبقاء للمضاف على حاله الذى كان يستحقه حين الإضافة ، وعلى هذا يكون أصل الكلام : خذ ربع ما حصل ونصف ما حصل ، بإضافة ربع إلى اسم موصول وإضافة نصف إلى اسم موصول مشبه للاسم الموصول الأول ، وحذفوا الاسم للموصول الأول الذى أضيف إليه ربع وصلته ، لدلالة الاسم الموصول الثانى وصلته عليه ، وأبقوا المضاف على إعرابه وترك تأوينه لأن المضاف إليه المحذوف منوى الثبوت ، ولهذا السألة - على هذا للذهب - شبه يباب التنازع ، فإن ربع ونصف تنازعا « ما حصل » فأعملوا فيه العامل الثانى لقربه من المعمول ، وحذفوا المعمول العامل الأول لكونه فضلا على ماهو القاعدة الجارية فى باب التنازع .

٣٥٢ - * يَمَثِلُ أَوْ أَنْفَعَ مِنْ وَبَلِ الدَّيْمِ *

= والمذهب الثاني - وهو مذهب سيويه والجمهور - وحاصله أن هذا المثال ونحوه من باب الفصل بين المضاف والمضاف إليه ، وأن أصل الكلام : خذ ربع ما حصل ونصفه ، ثم أقم « ونصفه » بين المضاف وهو ربع والمضاف إليه وهو ما حصل ، فصار الكلام خذ ربع - ونصفه - ما حصل ، ثم حذف الضمير فصار : خذ ربع ونصف ما حصل - وإنما حذفوا الضمير إصلاحاً للفظ .

ولا شك أن مذهب أبي العباس المبرد أقرب مأخذاً من مذهب سيويه والجمهور ، ولهذا اختاره ابن مالك رحمه الله .

واعلم أنك إن سلكت في تخريج هذا المثال مسلك سيويه كان عليك أن تعدّه من الضرورات التي لا يجوز ارتكابها إلا في الشعر ، لأن سيويه حكم عليه بهذا ، ولأن الفصل بين المضاف والمضاف إليه يمثل هذا الفاصل مما لا يجوز إلا لضرورة الشعر ، على ما نبينه لك قريباً إن شاء الله .

ومثل هذا المثال قولهم « قطع الله يد ورجل من قالمها » وقول الفرزدق هام من ابن غالب ، وهو من شواهد سيويه (٩٢ / ١) :

يَا مَنْ رَأَى عَارِضاً أَسْرَهُ بِهِ بَيْنَ ذِرَاعَيْ وَجْهَتِهِ الْأَسَدِ
وقول الآخر :

سَقَى الْأَرْضِينَ الْفَيْثُ سَهْلَ وَحَزَنَهَا
فَنَيْطَتْ عُرَى الْأَمَالِ بِالزَّرْعِ وَالضَّرْعِ

وقول الأعشى ميمون .

وَلَا تُقَاتِلُ بِالْمِصْرِيِّ وَلَا تُرَامِي بِالْحِجَارَةِ
إِلَّا عُلَّالَةً أَوْ بُدَا هَةً قَارِحَ نَهْدِ الْجَزَارَةِ

٣٥٢ - - لم أعثر لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وما ذكره اللطيف ههنا عجز بيت من الرجز ، وصدره قوله :

* عَلَقْتُ آمَالِي فَعَمَّتِ النِّعَمُ *

اللفظة : « آمالي » الآمال : جمع أمل - بفتح الهمزة واللام جميعاً ، ومثل سبب وأسباب وجمل وأجمال وجبل وأجبال - والأمل : كل ما بطمح الإنسان فيه ويرجو =

=تحقيقه ، فهو بمعنى المفعول ، وتعليق الآمال بأحد الناس يراد به طلبها منه وجعله هو اللرجو لتحقيقها « أنفع » أكثر نفعاً « وبل الديم » الويل - بفتح الواو وسكون الباء - المطر الكثير ، ومثله الوايل ، وفي القرآن الكريم (فإن لم يصبها وابل فطل) وابل - بفتح الطاء وتشديد اللام - خفيف المطر ، والديم - بكسر الفتح - جمع ديمة ، وهي المطر الدائم الذي لا ينقطع .

المعنى : يقول : لقد جعلت معقد رجائي والمقصود لتحقيق ما أؤمن بتحقيقه رجلاً يشبه للمطر الكثير الدائم ، أو هو أنفع من ذلك المطر الكثير الدائم .

الإعراب : « علقت » فعل ماض وفاعله « آمالي » آمال : مفعول به لعلق ، وآمال مضاف وباء التكلم مضاف إليه « نعمت » الفاء حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، عم : فعل ماض ، والتاء حرف دال على تأنيث المسند إليه « نعم » فاعل عم مرفوع بالضمة الظاهرة ، وسكن لأجل الوقف « بمثل » جار ومجرور متعلق بعلق ، ومثل مضاف إلى محذوف يدل عليه المذكور بعده ، وكأنه قد قال : بمثل وبل الديم « أو » حرف عطف مبني على السكون لا محل له من الإعراب « أنفع » معطوف على مثل مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف للوصفية ووزن الفعل « من » حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب « وبل » مجرور بمن وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، وهو مضاف و « الديم » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وسكن لأجل الوقف .

الشاهد فيه : قوله « بمثل » فإنه مضاف إلى محذوف دل عليه ما بعده ، والتقدير : بمثل وبل الديم أو أنفع من وبل الديم .

والفرق بين هذا الشاهد والذي قبله من ثلاثة وجوه :

الأول : أن الدال على المحذوف في البيت السابق من جنسه فهو مضاف كما أن المحذوف مضاف ، وهنا الدال على المضاف إليه المحذوف غير مضاف ولا مضاف إليه .
والثاني : أن المحذوف في البيت السابق المضاف والمحذوف في هذا البيت المضاف إليه .

والثالث : أن الدليل الدال على المحذوف في البيت المتقدم سابق عليه والدال على المحذوف هنا متأخر عنه .

ومن غير الغالب قولهم «أَبْدَأُ بِذَا مِنْ أَوَّلٍ» بالخفض من غير تنوين ، وقراءة بعضهم^(١): (فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ)^(٢) أى : فلا خوفُ شيءٍ عليهم^(٣).

(١) هي قراءة ابن محيصن .

(٢) من الآية ٦٩ من سورة المائدة .

(٣) اعلم أولا أن النعاة يشترطون لجواز حذف المضاف شرطين كما ذكرنا من قبل ، أولهما أن يقوم دليل على هذا المحذوف ، وخالف في هذا الشرط أبو الفتح ، وثانيهما ألا يكون المضاف إليه جملة .

ثم اعلم أنه إذا حذف للمضاف فقد يقام المضاف إليه مقامه فيعرب بإعرابه ، ويأخذ ما كان له من تذكير أو تأنيث ، وقد يبقى المضاف إليه على ما كان عليه قبل الحذف ، والغالب عند حذف المضاف أن يقام المضاف إليه مقامه ، فأما بقاء المضاف إليه على ما كان عليه قبل الحذف فهو قليل ، وقد تسكهل المؤلف ببيان هاتين الحالتين ، ودكر حكمهما .

ثم اعلم أن حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه قد يكون قياسيا ، وقد يكون سماعيا فأما حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه سماعا فضابطه أن يكون المضاف إليه الباقي صالحا لأن ينسب إليه ما كان منسوبا للمضاف المحذوف قبل الحذف ، وقد مثلوا لهذا بقول عمر بن أبي ربيعة :

لَا تَلْمِزْنِي عَتِيقُ ، حَسْبِيَ الَّذِي بِي إِنَّ بِي يَا عَتِيقُ مَا قَدْ كَفَانِي
فقد أراد عمر أن يقول . لا تلمني يا ابن أبي عتيق ، ولكن الشعر لم يمكنه من أن يقول : ذلك ، وعتيق الذي كان مضافا إليه قبل الحذف صالح لأن ينادى وينهى عن ترك اللوم .

وأما حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه قياسا فضابطه العام أن يكون المضاف إليه الباقي غير صالح في نفسه لأن ينسب إليه العامل الذي كان منسوبا قبل الحذف إلى المضاف ، وهذا الجنس يقع في كثير من مواقع الإعراب .

الأول : أن يكون المضاف قبل الحذف فاعلا ، ومن ذلك قول الله تعالى (وجاء =

= ربك (فقد قام دليل العقل المنسوب إلى قواعد الشرع على أن نسبة المجيء إلى الله تعالى بما تقتضيه من المسكانية والانتقال مستحيلة .
 الثانى : أن يكون المضاف قبل حذفه مبتدأ فى الحال أوفى الأصل ، ومن ذلك قول الله تعالى : (ولكن البر من آمن) أى ولكن أهل البر من آمن ، ومنه قوله سبحانه (الحج أشهر معلومات) أى زمن الحج أشهر ، وهذا أحد احتمالين فى الآيتين الكريمتين .

والثالث : أن يكون المضاف قبل حذفه خبر مبتدأ ، ومنه قول الشاعر :

• وَشَرُّ الْمَنَآيَا مَيِّتٌ وَسَطُ أَهْلِهِ •

الأصل : وشَرُّ المنايا منية ميت وسط أهله ، والآيتان المذكورتان فى الموضع الثانى تحتملان هذا الوجه فيكون تقدير الآية الأولى . ولكن البر من آمن ، ويكون تقدير الآية الثانية : الحج حج أشهر معلومات .

والرابع : أن يكون المضاف مفعولا به قبل الحذف ، ومن ذلك قول الله تعالى : (وأشربوا فى قلوبهم العجل) الأصل : وأشربوا فى قلوبهم حب العجل .
 والخامس : أن يكون المضاف قبل حذفه مفعولا مطلقا ، ومن ذلك قول الأغشى ميمون :

أَلَمْ تَفْتَمِضْ عَيْنَاكَ لَيْلَةَ أَرْمَدَا وَبِتْ كَمَا بَاتَ السَّلِيمُ مُسَهَّدَا

الأصل : ألم تفتمض عيناك اغتماض ليلة أرمدا .

والسادس : أن يكون المضاف قبل حذفه مفعولا فيه ، ومنه قولهم « زارنا طلوع الشمس » و « حدث هذا إمارة الحجاج » يريدون : زارنا وقت طلوع الشمس ، وحدث هذا زمن إمارة الحجاج .

والسابع : أن يكون المضاف قبل حذفه مفعولا لأجله ، ومنه قولك « زرنا زيدا فضله » تريد : ابتغاء فضله ، وهذا الموضع ذكره ابن الجباز .

والثامن : أن يكون المضاف قبل حذفه مفعولا معه ، ومنه قولك « جاء زيد والشمس » تريد جاء زيد وطلوع الشمس .

= والتاسع : أن يكون المضاف قبل حذفه حالا ، ومنه قولهم « تفرقوا أيدي سبا » يريدون : مثل أيدي سبا .

والعاشر : أن يكون المضاف قبل حذفه مجرورا بحرف جر ، ومن ذلك قوله تعالى (تدور أعينهم كالذي يغشى عليه من الموت) الأصل تدور أعينهم كدوران عين من يغشى عليه .

الحادي عشر : أن يكون المضاف قبل الحذف مجرورا بإضافة شيء إليه ، ومنه قول النابغة :

* وَلَا يَحُولُ عَطَاءُ الْيَوْمِ دُونَ غَدٍ *

فإن الأصل : ولا يحول عطاء اليوم دون عطاء غد .

ثم أعلم أنه قد يحذف المضاف ويقام المضاف إليه مقامه ، ثم يبقى في الكلام التفتات إلى ذلك المحذوف ، وقد يحذف المضاف ويقام المضاف إليه مقامه ولا يبقى في الكلام التفتات إلى ذلك المحذوف ، بل يقطع النظر عنه تماما ، وقد يجمع في كلام واحد بين النظر إلى المحذوف وقطع النظر عنه في عبارتين من عبارات الكلام ، وهذه الأساليب الثلاثة صحيحة فصيحة واردة في أفصح الكلام وأعلاه وهو القرآن الكريم .

فمثال ما قطع فيه النظر عن المضاف المحذوف قوله تعالى (واسأل القرية التي كنا فيها) فإن الأصل : واسأل أهل القرية لأن الأهل هم الذين يتوجه إليهم بالسؤال ، وقد حذف الأهل وهو المضاف وأقيم المضاف إليه - وهو القرية - مقامه ، ولما أعيد الضمير في قوله سبحانه (فيها) أعيد إلى القرية ولم يلتفت إلى المضاف المحذوف .

ومثال ما بقي النظر فيه إلى المضاف المحذوف قوله سبحانه (أو كظلمات في بحر لجي يغشاه موج) فإن الأصل : أو كذى ظلمات ، بدليل قوله تعالى من قبل (مثلهم كمثل الذي استوقد نارا) حذف المضاف وهو ذى ، وأقيم المضاف إليه مقامه وهو ظلمات ، ولكن لما أعيد الضمير نظر فيه إلى المضاف المحذوف وهو ذو الظلمات قليل (يغشاه موج) ولو نظر فيه إلى الظلمات لقليل يغشاها موج ، أو يغشاهن موج .

ومثال ما نظر فيه إلى المحذوف في عبارة ونظر فيه إلى الباقي في عبارة أخرى من =

فصل : زَعَمَ كثيرٌ ^(١) من النحويين أنه لا يَمُصِّلُ بين المتضايقين إلا في الشعر ، والحق أن مسائل الفصل سَبْعٌ ، منها ثلاث جائزة في السَّعة :

= الكلام قوله تعالى (وكم من قرية أهلكناها فجاءها بأسنا بياتا أو هم قائلون) أصل الكلام : وكم من أهل قرية ، حذف المضاف وهو أهل ، وأقيم المضاف إليه وهو قرية مقامه ، ولما أعيد الضمير نظر فيه مرة إلى الباقي وهو القرية ، وقطع النظر عن المحذوف قليل (فجاءها) ونظر فيه مرة أخرى إلى المحذوف وهو الأهل قليل : (أو هم قائلون) .

(١) هذا الذي ذكره المؤلف منسوبا إلى أكثر النحويين - من أنه لا يجوز أن يفصل في السعة بين المضاف والمضاف إليه مطلقا - هو الذي يستفاد من كلام سيبويه ، وهم يعنون بالإطلاق أنه يستوى في عدم جواز الفصل أن يكون المضاف اسما عاما كالصدر واسم الفاعل وأمثلة المباعدة وألا يكون المضاف من الأسماء العاملة كأسماء الأجناس غير الصادر ، كما يستوى أن يكون الفاصل بين المتضايقين مما يكثر دوره في الكلام كالظرف والجار والمجرور وألا يكون الفاصل بهذه المنزلة ، وحجتهم في هذا أن المضاف والمضاف إليه بمنزلة الكلمة الواحدة ، ألا ترى أن المضاف إليه منزل من المضاف منزلة التنوين؟ وقد علمنا أنه لا يجوز أن يفصل بين أجزاء الكلمة الواحدة بفاصل ما ، فما كان بمنزلة الكلمة الواحدة يأخذ حكم الكلمة الواحدة ، وهالك عبارة سيبويه التي يفهم منها هذا الكلام ، قال (١ / ٩٠) « وما جاء في الشعر قد فصل بينه وبين المجرور قول عمرو بن قُيسَة :

لَمَّا رَأَتْ سَاتِيْدِمَا اسْتَعْبَرَتْ لِّلَّهِ دَرُّ الْيَوْمِ مِّنْ لَّامِهَا
(ساتيدما : اسم جبل بعينه ، استعبرت : بكيت لأنها علمت بمشاهدته بعدها عن أهلها ، وذر : مضاف إلى « من لامها » وقد فصل بينهما بالظرف ، وذر : اسم جنس لا يشبه الفعل) وقال أبو حبة النخري وهو الشاهد ٣٥٨ الآتي :

كَمَا خُطَّ السِّكِّابُ بِكَفِّ يَوْمًا يَهُودِيٌّ يُقَارِبُ أَوْ يُزِيلُ
وهذا لا يكون فيه إلا هذا ؛ لأنه ليس في معنى الفعل ولا اسم الفاعل الذي جرى مجرى الفعل « اه كلامه ، والعبارة الأخيرة في كلامه تحتاج إلى بيان وإيضاح ، فهو =
(١٧ - أوضح السالك ٣)

= يريد أن المضاف لو كان مصدرا أو اسم فاعل كان يمكن أن يضاف إلى الظرف وتكون الإضافة على معنى في ، ثم ينصب الاسم الذي بعد الظرف على أنه مفعول به للاسم العامل عمل الفعل ، كما فعل ذلك التلميح في قوله :

رُبَّ ابْنٍ عَمٍّ لِسُـلَـمَيْمِي مُشْمَعِلٌ

طَبَاخٍ سَاعَاتِ الْكَرَى زَادَ الْكَسِلُ

فقد أضاف « طباخ » إلى « ساعات الكرى » على معنى في ، ثم نصب « زاد الكسل » على المفعولية ، وكما فعل ذلك الأخطل في قوله :

وَكِرَّارٍ خَلْفَ الْمُجَحَّرِينَ جَوَادُهُ إِذَا لَمْ يُحَامِرْ دُونَ أَنْشَى حَلِيلَاهُ

فقد أضاف « كرار » إلى الظرف الذي هو « خلف المجهرين » ثم نصب قوله « جواده » بكرار على أنه مفعول به ، فالفرق أن الاسم الذي يعمل عمل الفعل يمكن معه إضافته إلى الظرف ، ويمكن مع ذلك أن ينصب الاسم الذي بعد الظرف على المفعولية أما الاسم الجامد غير العامل عمل الفعل فلا يمكن فيه واحد من هذين الأمرين ، فلم يبق إلا احتمال الضرورة بأن ينتصب الظرف ويجر ما بعده بالإضافة ويكون الظرف قائما بين المضاف والمضاف إليه ، فهذا معنى كلامه

وقد كان الخلاف بين الكوفيين والبصريين في أنه هل يجوز في الضرورة الشعرية أن يفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف والجار والمجرور أو لا يجوز ذلك ، ومعنى هذا أن الفريقين متفقان على أمرين :

الأول : أنه لا يجوز في سعة الكلام الفصل بين المتضايين ولا بالظرف والجار والمجرور ويعتبر الفصل من ضرائر الشعر ، وأنهما مختلفان فيما ورد من كلام الشعراء وفيه الفصل بغير الظرف والجار والمجرور ، فالبصريون ينكرون صحة هذا الكلام ، والكوفيون يهتمون به ويعتدونه ضرورة ، ويدل على أن الخلاف بين الفريقين على هذا الوجه أن ابن الأنباري في الإنصاف وضع مسألة من مسائل الخلاف على هذا الوضع ، قال « ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف وحرف الخفض لضرورة الشعر ، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ذلك بغير الظرف وحرف =

إحداها : أن يكون المضاف مَصْدَرًا والمضاف إليه فاعله^(١) ، والفصل

= الجر « ثم أخذ في سوق أدلة الفريقين ، ولا جاء إلى رد البصريين عليهما أنشدوه من الشعر قل « أما ما أنشدوه فهو - مع قلته - لا يعرف قائله ، فلا يجوز الاحتجاج به » اهـ .

ولا أراد المتأخرون من النحاة أن يفصلوا في هذه المسألة نظروا إلى الأدلة التي ورد فيها الفصل بين المخاف والمضاف إليه ، فوجدوا بعض هذه الدلائل كلاما لا ضرورة فيه كقراءات رويت في بعض آيات القرآن وكأحاديث رويت عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو أفصح العرب وكعبارات رواها الأئمة عمن شافهم من العرب المحتج بكلامهم ، فلم يستطيعوا إلا أن يجعلوا مسائل الفصل بين المتضامين على ضربين ضرب يجوز في سعة الكلام ، وذلك فيما وجدوا له دليلا في الكلام المنشور أو وجدوه شائعا في شعر الشعراء المعروفين ، مع أن له تعليلا صحيحا يجرى على ما عهد في كلام العرب ، وحصروا هذا القسم في المسائل الثلاث التي ذكرها المؤلف ، وضرب لا يجوز في سعة الكلام ، وإنما يحتمل منه ما ورد في الشعر ، ويعتبر ضرورة من ضرورات الشعر ، وهو ما لم يجدوا له دليلا في غير الشعر الذي لم يعرف فائله أو عرف ولكن التعليل الذي يسلكه في مسالك الكلام العربي غير متوافر فيه ، وذلك كالذي أشار إليه المؤلف في هذا البحث ، وهذا مسلك مستقيم ينبغي أن يؤخذ به في كل مسألة ولا يعدل عن منهجه ، وسنبين مع كل مسألة من المسائل الثلاث مدى انطباق هذا المنهج عليها إن شاء الله تعالى .

(١) استدلو على جواز هذه المسألة في السعة بقراءة ابن عامر في الآية الكريمة (قتل أولادهم شركائهم) بنصب (أولادهم) على أنه مفعول به لقتل ، وجر (شركائهم) على أنه مضاف إليه ، وهي من إضافة المصدر إلى فاعله ، وقول قداي البصريين إن هذه القراءة وهم من القاريء كقول الزمخشري في الكشف « وأما قراءة ابن عامر فتشعر لو كان في مكان الضرورة وهو الشعر كان ممجعا مردودا فكيف به في الكلام المنشور ؟ فكيف به في القرآن المعجز بحسن نظمته وجزالته ؟ » كلا الكلامين كلام قداي البصريين وكلام الزمخشري بعيد عن التحقيق الدقيق ، فقد علم أن قراءة القرآن سنة متبعة . وأنها مروية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وما كان لقاريء أن يتكرر =

إما مفعوله ، كقراءة ابن عامر (قَتْلُ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَائِهِمْ)^(١) ، وقول الشاعر :

— ٣٥٣ — * فَسُقْنَاهُمْ سَوْقَ الْبُغَاثِ الْأَجَادِلِ *

وإما ظرفه ، كقول بعضهم : « تَرَكُ يَوْمًا نَفْسِكَ وَهَوَاهَا » .

= قراءة من عند نفسه حتى يقال إنه وهم ، وقد علم المسلمون جميعاً أن من كذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد استحق أشد العقوبة ، فكيف بالكذب عليه فيما ينسبه إلى الوحي ويذكر أنه قرآن كريم تحدى الله به الإنس والجن ؟ وشيء آخر أن النحاة الذين سوغوا هذا الفصل في السعة قد استدلوا على بعض فروع هذه المسألة الأولى بما يروى عن العرب في كلامهم المنثور « ترك يوماً نفسك وهواها سعى لها في رداها » وشيء ثالث أن العلة التي يذكرها النحاة لهذه المسألة تسلكها في المنهج للتعرف من كلام العرب ، وخلاصتها أن الذي حسن القول يجواز الفصل في سعة الكلام هنا ثلاثة أمور ، الأول أن الفاصل فضلة لكونه مفعولاً به ، والفضلة مؤذنة بعدم الاعتداد بها ، والثاني أن هذا الفاصل ليس أجنبياً لأنه إما مفعول للمضاف وإما ظرف أو جار ومجرور متعلق به ، والثالث أن هذا الفاصل مقدر التأخير عن المضاف إليه لكون منزلة متأخرة عن منزلة المضاف إليه ، أفلا ترى أن المضاف إليه فاعل ورتبة الفاعل سابقة على رتبة المفعول وشبه المفعول الذي هو الظرف أو الجار والمجرور .

(١) من الآية ١٣٧ من سورة الأنعام .

٣٥٣ — وهذا الشاهد مما لم أعثر له على قائل ، والذي أثره المؤلف ههنا عجز

بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* عَتَوْا إِذْ أَجَبْنَاهُمْ إِلَى السَّلَامِ رَأْفَةً *

اللفظة : « عتوا » ماضٍ مسند لو أو الجماعة من العتو ، وهو مجاوزة الحد ، تقول : عتا يمتو عتواً - مثل مما يسمو سمواً - وعتياً أيضاً ، قال أبو عبيدة : كل مبالغ من كبر أو فساد أو كفر فقد عتا يمتو عتياً وعتوا وعسا يعسو عسوا وعسوا « السلم » بكسر السين أو فتحها - الصلح « البغاث » بفتح الباء بزنة السحاب وبكسرهما بزنة الكتاب وبضمهما بزنة الغراب - طائر ضعيف يصاد ولا يصيد ، قال الشاعر :

=

= بُغَاثُ الطَّيْرِ أَكْثَرُهَا فِرَاحًا وَأُمُّ الصَّقْرِ مِقْلَةٌ نَزُورُ
«الأجادل» جمع أجدل ، وهو الصقر ، قال الشاعر :

كَأَنَّ الْعُقَيْلِيَّيْنَ يَوْمَ لَقِيَهُنَّ فِرَاحُ الْقَطَا لَأَقِينَ أَجْدَلَ بَازِيَا

المعنى : وصف أنهم حاربوا قوما ، وكانوا قادرين عليهم مستطيعين أن يوقعوا بهم ، ولكنهم طلبوا إليهم أن يسالوهم ففعلوا ذلك رافة بهم ، ولكن هؤلاء القوم لما رأوهم سالوهم أخذهم الطغيان ومجاوزه الحد ؛ فلم يكن لهم إلا أن ينزلوا بهم الهلاك ، فساوهم أمامهم كما يسوق الأجدل - وهو من كواسر الطير - طيوراً ضعيفة تولى أمامه خوفا ورعباً .

الإعراب : « عتوا » عتا : فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله « إذ » ظرف لما مضى من الزمان مبنى السكون في محل نصب بعثوا « أجبناهم » فعل ماض وفعاله ومفعوله ، والجملة في محل جر بإضافة إذ إليها « إلى السلم » جار ومجرور متعلق بأجاب « رافة » مفعول لأجله منصوب بالفتحة الظاهرة ، وعامله أجاب « فسقتاهم » الفاء حرف عطف ، وساق : فعل ماض ، وتا : فاعله ، وهم : مفعوله « سرق » مفعول مطلق مبين للنوع منصوب بساق ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « الأجادل » مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله ، مجرور بالكسرة الظاهرة ، و « البغاث » مفعول به المصدر الذي هو سرق منصوب بالفتحة الظاهرة ، وقد فصل بهذا المفعول بين المصدر الذي هو سرق وفعاله الذي هو الأجادل .

الشاهد فيه : قوله « سرق البغاث الأجادل » فإن قوله « سرق » مصدر مضاف إلى فاعله وهو قوله « الأجادل » وقد فصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول ، وهو قوله « البغاث » .

ومثل هذا البيت قول الشاعر ، وينسب إلى عمرو بن كلثوم ، وليس في أصل ديوانه :

وَحَلَقَ الْمَسَادِيَّ كَالْقَوَانِسِ فَدَاسَهُمْ دَوْسَ الْحَصِيدِ الدَّائِسِ

فإن قوله « دوس » مصدر وقع مفعولاً مطلقاً لداس ، وهو مضاف إلى فاعله الذي هو قوله « الدائس » وقد فصل بينهما بمفعول المصدر ، وهو قوله « الحصيد » . =

الثانية : أن يكون المضاف وصفاً والمضاف إليه إما مفعوله^(١) الأول ،
والفاصل مفعوله الثاني ، كقراءة بعضهم (فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِ
رُسُلِهِ)^(٢) ، وقول الشاعر :

— ٣٥٤ — * وَسِوَاكَ مَا نَعُ فَضْلَهُ الْمُحْتَاجُ *

= ومثله قول الشاعر :

فَزَجَّجَتْهَا بِمِزْجٍ زَجَّ الْقُلُوصِ أَبِي مَزَادَةَ

فإن قوله « زج » مصدر فعل متعد ، وقد أضيف إلى فاعله - وهو قوله « أبي مزادة » وفصل بين المضاف والمضاف إليه مفعول المصدر وهو قوله « القلوص » وقد كان الشاعر متمكناً من أن بضيف المصدر إلى هذا المفعول ثم يأتي بالفاعل مرفوعاً فيقول « زج القلوص أبو مزادة » من غير أن يغير في وزن البيت ولا رويه .

(١) في هذه العبارة قلق ، وذلك لأنه لم يأت إلا ما هذه بمقابل ، وهو يريد أن يقول « أن يكون المضاف وصفاً والمضاف إليه مفعوله ، والفاصل إما مفعوله الثاني وإما ظرفه » فالتفصيل في الفاصل وليس في المضاف إليه ، فكان حق « إما » هذه أن تتأخر إلى ما بعد قوله « والفاصل » .

(٢) من الآية ٤٧ من سورة إبراهيم ، ولو تأملت في هذه المسألة الثانية وجدت المؤلف قد استدل ببعض فروعها بهذه الآية الكريمة ، وبعض فروعها الآخر بالحديث النبوي ، فكانت أدانها من الكلام المنشور ، بل من أفصح الكلام ، وتعليقها قريب من تحليل المسألة الأولى ، فتدبر .

٣٥٤ — بحثت عن نسبة هذا البيت طويلاً فلم أوفق للثبوت عليها ، وما رواه المؤلف ههنا عجز بيت من الكامل ، وصدره قوله :

* مَا زَالَ يُوقِنُ مَنْ يَوْمُكَ بِالْمَنَى *

اللغة : « يوقن » مضارع « أيقن فلان بالأمر » إذا كان منه على ثبوت ، وقد علمه علما لا يخالطه تردد ولا شك « يَوْمُكَ » يقصدك « المحتاج » اسم الفاعل من قولهم « احتاج فلان إلى كذا » إذا كانت به حاجة إليه .

=

أو ظَرَفَه ، كقوله عليه الصلاة والسلام : « هَلْ أَنْتُمْ تَارِكُو لِي صَاحِبِي »^(١) ،
وقول الشاعر :

== الإعراب : « ما » حرف نفي مبني على السكون لا محل له من الإعراب « زال »
فعل ماض ناقص مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « يوقن » فعل مضارع مرفوع
لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه
جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم زال المتأخر ، وجملة هذا الفعل المضارع وفاعله للستر فيه
في محل نصب خبر زال تقدم على اسمه « من » اسم موصول اسم زال تأخر عن خبرها
مبني على السكون في محل رفع « يؤمك » يؤم : فعل مضارع مرفوع لتجرده من
الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره
هو يعود إلى من الموصولة ، وكاف المخاطب مفعول به مبني على الفتح في محل نصب ،
والجملة من الفعل المضارع وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول « بالقي »
الباء حرف جر مبني على الكسر لا محل له من الإعراب ، والقي : مجرور بالباء وعلامة
جره كسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، والجار والمجرور متعلق بيوقن
« وسواك » الواو حرف عطف ، سوى ، مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع
من ظهورها التعذر ، وسوى مضاف وكاف المخاطب مضاف إليه مبني على الفتح في محل
جر « مانع » خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و« المحتاج » مضاف
إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، و« فضله » فضل : مفعول به مانع منصوب بالفتحة
الظاهرة ، وفضل مضاف وضمير الغائب مضاف إليه مبني على الضم في محل جر .

الشاهد فيه : قوله « مانع فضله المحتاج » فإن قوله « مانع » اسم فاعل فعله -
وهو منع - يتعدى إلى مفعولين إذ تقول « منعت محمداً حقّه » وقد أضاف الشاعر هذا
العامل إلى مفعوله الأول ، وهو قوله « المحتاج » ، وفصل بينهما بالمفعول الثاني وهو
قوله « فضله » .

(١) تاركو : جمع تارك ، وهو اسم فاعل فعله متعد - وهو ترك - وقد أضيف هذا
الجمع إلى مفعوله - وهو « صاحبي » - وفصل بينهما بالجار والمجرور وهو « لي » والدليل
على إرادة الإضافة حذف نون الجمع ، وهي إنما تحذف في السعة للإضافة ، ولو لم تكن
الإضافة مقصودة ل قيل « هل أنتم تاركون لي صاحبي » ومن العلماء من خرج هذا =

٣٥٥ - * كَنَاحَتِ يَوْمًا صَخْرَةً بِعَسِيلٍ *

= الحديث على أن نون الجمع قد حذفت للتخفيف ، وعليه يكون « صاحبي » مفعولا به لقوله « تاركو » وقد حراً هؤلاء على هذا التخريج زعمهم أن الفصل بين المضاف والمضاف إليه غير جائز في سعة الكلام ، وقد عرفت ما في هذا الزعم ، على أن الوجه الذي خرجوا الحديث عليه ليس بأولى من الوجه الذي فروا منه ؛ لأن حذف نون الجمع لغير الإضافة مما لا يقع في سعة الكلام ، فلا ينبغي أن يخرج الحديث عليه .
٣٥٥ - وهذا الشاهد أيضاً من الشواهد التي أعبأت تطلاب قائلها ، وما ذكره المؤلف ههنا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* فَرَشَنِي بِخَيْرٍ لَا أَكُونَنَّ وَمِدْحَتِي *

اللغة : « رشني » فعل أمر أصله قولهم « راش السهم يرشه » إذا ألزق عليه الريش وفي ذلك قوة للسهم ، وبهذا الفعل يعبر عن لازم معناه ، وهو القوة « بعسيل » العسيل : مكنسة العطار .

المعنى : يقول لمخاطبه الذي يستجديه ويطلب عطاءه : اجزني خيراً على مديحي إياك ولا نجعل سعبي إليك غير مجد على ولا عائد بالنجح ؛ فأكون حينئذ كمن ينحت الصخر بمكنسة متخذة من الليف ، وضرب ذلك مثلاً لمن يسعى في غير طائل .

الإعراب : « فرشني » الفاء للاستثاف ، رش : فعل أمر مبني على السكون لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به « بخير » جار ومجرور متعلق بقوله رش « لا » حرف نفى مبني على السكون لا محل له من الإعراب « أكون » فعل مضارع ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر ، مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد لا محل له من الإعراب واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، ونون التوكيد حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب « ومدحتي » الواو واو المعية حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، مدحة : مفعول معه منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، ومدحة مضاف وياء المتكلم مضاف إليه متنى على السكون في محل جر « كناحت » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر أكون ، وناحت مضاف و « صخرة » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وإضافته من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله ، وقوله « يوما » ظرف زمان متعلق بناحت منصوب =

الثالثة : أن يكون الفاصلُ قَسَمًا^(١) ، كقولك « هَذَا غَلَامٌ وَاللهُ زَيْدٌ » .
والأربع الباقية تختصُّ بالشعر :

إحداها : الفصلُ بالأجنبيِّ ، ونعنى به معمولٌ غيرِ المضافِ ، فاعلا
كان ، كقوله :

== بالفتحة الظاهرة ، وقد فصل به بين المضاف الذى هو ناحت والمضاف إليه الذى
هو صخرة « بعسيل » جار ومجرور متعلق بناحت .

الشاهد فيه : قوله « كناحت يوما صخرة » فإن قوله « ناحت » اسم فاعل مضاف
إلى مفعوله وهو قوله « صخرة » وقد فصل بينهما بالظرف وهو قوله « يوما » على
ما اتضح لك من الإعراب .

(١) حكى الكسائى عن العرب أنهم يقولون : هذا غلام والله زيد وحكى أبو عبيدة
قال : سمعت بعض العرب يقول : إن الشاة لتجتز فتسمع صوت والله ربها ، فهذا كلام
منثور ، وفى كل واحد من العبارتين الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالقسم ، فهذا عمدة
الاستدلال لهذه المسألة ، ومن أجل ذلك جعلها محققو النعاة المتأخرين مما يجوز فيه
الفصل بين المضاف والمضاف إليه فى سعة الكلام ، ثم إننا نعلم أن جملة القسم مما يكثر
دوره فى الكلام ، حتى إنهم ليعتفرون الفصل بها بين الحرف ومدخوله فيقولون « قد
والله قام زيد » بل إنهم ليعتفرون الفصل بها بين الحرف العامل ومعموله كما فى قول
الشاعر ، وينسب إلى حسان بن ثابت :

إِذَنْ وَاللهِ تَرَمِيهِمْ بِحَرْبٍ يُشِيبُ الطُّفْلَ مِنْ قَبْلِ الْمَشِيبِ

ومن أقوى ما به يستدل على جواز الفصل بين المتضامين بجملة القسم فى سعة
الكلام أنهم جوزوا الفصل بها بين الاسم الموصول وصلته ، وشأن الموصول مع صلته
كشأن المضاف والمضاف إليه ، ومن ذلك قول الشاعر :

ذَلِكَ الَّذِي - وَأَبِيكَ - يَعْرِفُ مَا إِيكَا

وَالْحَقُّ يَدْفَعُ ثُرَهَاتِ الْبَاطِلِ

٣٥٦ - أَنْجَبَ أَيَّامَ وَالِدَاهُ بِهِ إِذْ نَجَلَاهُ فَنَعِمَ مَا نَجَلَا

٣٥٦ - هذا بيت من المنرح ، وهو من قصيدة للأعشى ميمون بن قيس يمدح فيها سلامة ذا فائش الحميري .

اللغة : « أنجب » من قولهم : أنجب الرجل ، إذا ولدت امرأته له ولداً نجياً ، و « نجلاه » أى ولداه .

الإعراب : « أنجب » فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « أيام » ظرف زمان متعلق بأنجب منصوب بالفتحة الظاهرة « والداه » والدا : فاعل أنجب مرفوع بالآلف نيابة عن الضمة لأنه مثنى ، وهو مضاف وضمير الغائب مضاف إليه مبنى على الضم في محل جر « به » جار ومجرور متعلق بأنجب ، وأيام مضاف و « إذ » مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر « نجلاه » نجل : فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وألف الاثنين العائد على الوالدين فاعل مبنى على السكون في محل رفع ، وضمير الغائب مفعول به مبنى على الضم في محل نصب ، وجملة الفعل الماضي وفاعله ومفعوله في محل جر بإضافة إذ إليه « فنعم » نعم : فعل ماض دال على إنشاء المدح مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « ما » يجوز أن تكون موصولة فهي حينئذ فاعل نعم مبنى على السكون في محل رفع ، وعليه يكون « نجلا » جملة من فعل ماض وفاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، والعائد ضمير منصوب بنجل محذوف ، وتقدير الكلام على هذا : فنعم الذى نجلاه ، ويجوز أن تكون ما نكرة فتكون تمييزاً لفاعل نعم الذى هو - على هذا الوجه - ضمير مستتر فيه وجوبا ، ونكون جملة « نجلا » من الفعل الماضي وفاعله في محل نصب صفة لما ، والرباط محذوف والتقدير : فنعم هو مولودا نجلاه .

الشاهد فيه : قوله « أنجب أيام والداه به إذ نجلاه » حيث فصل بين المضاف وهو قوله « أيام » والمضاف إليه وهو قوله « إذ نجلاه » فإن إذ ظرف زمان أضيف إليه أيام ، والفصل بينهما أجنبي ليس معمولاً للمضاف ، وهذا الفصل هو قوله « والداه » وهو فاعل « أنجب » ولا علاقة له بالمضاف . وأصل ترتيب البيت هكذا : أنجب والداه به أيام إذ نجلاه ، فنعم ما نجلا .

أو مفعولا ، كقوله :

٣٥٧ — • تَسْقِي امْتِيحاً نَدَى الْمِسْوَاكِ رِبْقَتَهَا •

أى : تَسْقِي نَدَى رِبْقَتَهَا الْمِسْوَاكِ .

= ومثل هذا البيت قول الآخر :

تَمَرُهُ حَلَى مَا تَسْتَمِرُّ وَقَدْ شَفَتْ غَلَائِلَ عَبْدُ الْقَيْسِ مِنْهَا صُدُورَهَا

فإن قوله « غلائل » مضاف إلى « صدورها » وقد فصل بين المضاف والمضاف إليه بقوله « عبد القيس » وهو فاعل شفت وليس له علاقة إعرابية بالمضاف الذى هو غلائل ، وأصل نظم الكلام : وقد شفت عبد القيس غلائل صدورها منها .

٣٥٧ — هذا الشاهد من قصيدة لجرير بن عطية يمدح فيها يزيد بن عبد الملك بن مروان ويذم آل المهلب ، وما ذكره المؤلف ههنا صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

• كَمَا تَضَعْنَ مَاءَ الْمَرْئَةِ الرَّصْفُ •

اللفظة : « امتياحا » هو مصدر امتاح ، وأصل معناه غرف الماء ، وأراد به ها هنا الاستياك ، والندى : البلل ، والسواك : العود الذى يستاك به ، والريقة : الرضاب ، وهو ماء القم ، والرصف - بالراء والصاد المهملتين - الحجارة المرصوفة ، وماء الرصف : هو الماء الذى ينحدر من الجبال على الصخر ، وهو أصفى ما يعرف العرب من الماء .

الإعراب : « تسقى » فعل مضارع مرفوع بضمه مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى أم عمرو المذكورة فى بيت قبل بيت الشاهد « امتياحاً » يجوز أن يكون حالا بتأويله بمشتق ، وكأنه قال : تسقى هذه المرأة حال كونها ممسوحة : أى مستاكاة ، ويجوز أن يكون مصدراً نائباً عن اسم الزمان فهو منصوب على الظرفية الزمانية ، وكأنه قال : تسقى هذه المرأة امتياحا : أى وقت امتياحها أى وقت استياكها ؛ فهو حينئذ نظير قولهم : أزورك قدوم الحاج « ندى » مفعول ثان لتسقى تقدم على المفعول الأول ، منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التمذر ، وندى مضاف وريقة من « ربقتها » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائبة العائد إلى أم عمرو مضاف إليه مبنى على السكون =

== في محل جر ، وقوله « المسواك » مفعول أول لتسقى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وقد فصل به بين المضاف الذي هو قوله ندى والمضاف إليه الذي هو قوله ريقها ، وأصل الكلام : تسقى أم عمرو المسواك ندى ريقها ، كما سيأتى في بيان الاستشهاد بالبيت « كما » الكاف حرف جر ، وما : مصدرية « تضمن » فعل ماض « ماء » مفعول به لتضمن ، وماء مضاف و « المزنة » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « الرصف » فاعل تضمن مرفوع بالضممة الظاهرة ، وما المصدرية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لمصدر محذوف يقع مفعولاً مطلقاً لتسقى ، وتقدير الكلام : تسقى المسواك ندى ريقها سقياً مشابها لتضمن الرصف ماء المزنة ، وسيأتى في بيان الاستشهاد بإعراب آخر في العبارة التي يستشهد بالبيت من أجلها .

الشاهد فيه : قوله « ندى المسواك ريقها » حيث فصل بين المضاف وهو قوله « ندى » والمضاف إليه وهو قوله « ريقها » بأجنبي غير معمول للمضاف وهو قوله « المسواك » فإنه مفعول لتسقى .

واعلم أولاً أنه يجوز في قوله « تسقى ندى المسواك ريقها » وجهان من وجوه الإعراب :

أحدهما : أن يكون قوله « ندى ريقها » مفعولاً ثانياً لتسقى تقدم صدره على المفعول الأول ، كما بيناه في الإعراب ، وهو المتجه ؛ فيكون - على هذا الوجه - قد فصل بين المضاف الذي هو مفعول لتسقى والمضاف إليه بمفعول آخر لتسقى أيضاً .

الوجه الثاني : أن يكون قوله « ندى ريقها » هو فاعل تسقى ؛ فيكون قد فصل بين المضاف الذي هو فاعل تسقى والمضاف إليه بمفعول تسقى .

وعلى كل حال فإن الفاصل بين المضاف والمضاف إليه أجنبي من المضاف ، وإن كان عامل الفاصل والفصول على الوجهين واحداً ، وتقدير الكلام على الوجه الأخير غير المرضي عندنا : تسقى ندى ريقها المسواك ، وقد أثبت الفعل مع أن الفاعل - وهو « ندى » - مذكر لكون هذا الفاعل مضافاً إلى مؤنث - وهو ريقها - فاكتسب منه التأنيث .

أو ظَرْفًا ، كقوله :

٣٥٨ - كَمَا خُطَّ الْكِتَابُ بِكَفٍّ يَوْمًا

يَهُودِيَّ يُقَارِبُ أَوْ يُزِيلُ

٣٥٨ - هذا الشاهد بيت من الوافر ، وهو من كلام أبي حية النخري ، واسم أبي حية الهيثم بن الربيع بن زرارة ، ويروى صدر البيت هكذا :

* كَتَحَيَّرَ الْكِتَابُ بِكَفٍّ يَوْمًا *

اللفظة : « تحيير الكتاب » كتابته وتنميته ، وخص اليهودي لأنهم أهل الكتاب فيما يعرف العرب « يقارب » يجعل بعض كتابته قريباً من بعض « يزيل » مضارع أزال الشيء عن الشيء إذ ميز أحدهما عن الآخر ، فإذا امتاز أحدهما عن صاحبه فقد زال ، وأراد أنه يفرق بعض كتابته عن بعض .

الإعراب : « كما » الكاف حرف جر مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وما مصدرية حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب « خط » فعل ماض مبني للمجهول مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « الكتاب » نائب فاعل خط مرفوع بالضمة الظاهرة « بكف » الباء حرف جر مبني على الكسرة لا محل له من الإعراب ، وكف : مجرور بالباء وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بمحط « يوماً » ظرف زمان منصوب بمحط ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وكف مضاف و « يهودي » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « يقارب » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى يهودي ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله في محل جر صفة ليهودي « أو » حرف عطف مبني على السكون لا محل له من الإعراب « يزيل » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى يهودي ، والجملة معطوفة بأو على جملة يقارب .

الشاهد فيه : قوله « بكف يوماً يهودي » حيث فصل بين المضاف وهو « كف » والمضاف إليه وهو قوله « يهودي » بأجنبي من المضاف ، وهو قوله « يوماً » فإنه ظرف لقوله « خط » وأصل نظام الكلام : كما خط الكتاب يوماً بكف يهودي . =

الثانية : الفصلُ بفاعلِ المضافِ ، كقوله :
 ٣٥٩ — * وَلَا عِدْمًا قَهَرَ وَجَدُ صَبٌّ *
 =

ومثل هذا البيت قول عمرو بن قبيصة :
 لَمَّا رَأَتْ سَانِدَمَا اسْتَعْمَبَتْ لِّلَّهِ دَرُّ الْيَوْمِ مَن لَّامَهَا
 فإن قوله « در » مضاف إلى « من لامها » وقد فصل بين المضاف والمضاف إليه
 بالظرف - وهو قوله « اليوم » وأصل نظم الكلام : لله در من لامها اليوم .
 ونظير هذا البيت قول ذى الرمة :

كَأَنَّ أَصْوَاتَ مَنْ إِيغَالِهِنَّ بِنَا أَوَّخِرَ الْمَيْسِ أَصْوَاتُ الْفَرَارِيجِ
 فإن قوله « أصوات في الشطر الأول من البيت مضاف إلى « أواخر الميس » وقد
 فصل بين المضاف والمضاف إليه بالجاء والمجرور - وهو قوله « من إيفالهن بنا »
 وأصل نظم الكلام : كَأَنَّ أَصْوَاتَ أَوَّخِرَ الْمَيْسِ أَصْوَاتُ الْفَرَارِيجِ مِنْ إِيغَالِهِنَّ بِنَا .
 ومثل ذلك قول درنا الجحدرية :

* هُمَا أَخَوَا فِي الْحَرْبِ مَنْ لَا أَخَا لَهُ *
 فإن قولها « أخوا » مضاف إلى « من لا أخاله » وقد فصل بين المضاف والمضاف
 إليه بالجاء والمجرور وهو قوله « في الحرب » وأصل نظم الكلام : هما أخوان
 لا أخاله في الحرب .

٣٥٩ — لم أف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سوابق
 أو لواحق تتصل به ، وما ذكره المؤلف عجز بيت من الرجز ، وعذره قوله .
 * مَا إِنْ رَأَيْنَا لِلْهَوَىٰ مِنَ طَبِّ *
 =

اللغة : « ما إن رأينا » إن : زائدة ، ويروى « ما إن وجدنا » وما بمعنى ،
 و « الهوى » العشق ، أو محبة الإنسان للشيء حتى يغلب على قلبه ، و « طب » بفتح
 الطاء ، وقد تسكس أو تضم ، علاج الجسم والنفس ، و « عدما » فقدنا ، و « قهر »
 أى غلبة ، و « وجد » هو شدة الحب ، و « صب » وصف من الصبابة ، وهى رقة
 الشوق وحرارته ، يريد أنه لم يجد علاجاً ينفع من برح به العشق ، وأنه كثيراً
 ما يغلب الحب على الماشق فيأخذ بنفسه وقلبه

= الإعراب : « ما » نافية مهيمة ، حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب
 « إن » حرف زائد مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « رأينا » فعل ماض
 وفاعله « للهوى » جار ومجرور متعلق بمحذوف يقع مفعولا ثانياً لرأى تقدم على
 مفعوله الأول ، وكأنه قال : ما رأينا علاجاً نافعاً للهوى « من » حرف جر زائد مبنى على
 السكون لا محل له من الإعراب « طب » مفعول أول لرأى منصوب بفتحة مقدرة
 على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « ولا » الواو
 حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، ولا : حرف زائد لتأكيد النفي
 « عدنا » فعل ماض وفاعله « قهر » مفعول به لعدم منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو
 مضاف و « صب » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وهى من إضافة المصدر
 لمفعوله ، وقوله « وجد » فاعل لقهر الذى هو المصدر مرفوع بالضمة الظاهرة ، وقد
 فصل به بين المضاف والمضاف إليه على ما ستعلم .

الشاهد فيه : قوله « قهر وجد صب » حيث فصل بين المضاف وهو قوله « قهر »
 والمضاف إليه وهو قوله « صب » بفاعل المضاف ، وذلك أن المضاف مصدر وهو قوله
 قهر ، والمضاف إليه - وهو صب - مفعول ذلك المصدر ، والفاصل - وهو وجد -
 هو فاعل المصدر .

فإن قلت : فى المسألة الأولى من مسائل الجواز فى السعة كان المضاف مصدراً
 وكان المضاف إليه فاعل هذا المصدر والفاصل بينهما مفعوله ، كما فى الآية الكريمة التى
 تلاها المؤلف فى قراءة ابن عامر وكما فى الشاهد ٣٥٣ وفى هذه المسألة المضاف مصدر ،
 والمضاف إليه مفعول ذلك المصدر ، والفاصل بينهما فاعله ، ونحن نعلم أن المصدر تجوز
 إضافته لفاعله ولمفعوله ، فلما ذا كانت المسألة الأولى التى فيها إضافة المصدر إلى فاعله
 جائزة فى حال السعة ، وكانت هذه المسألة التى هى إضافته إلى مفعوله غير جائزة
 فى السعة ؟ .

قلت : فى المسألة الأولى - وهى إضافة المصدر إلى فاعله والفاصل بينهما بالمفعول -
 أمر واحد يخالف للأصل ، وهو الفصل بين المضاف والمضاف إليه ليس غير ، وقد جاء
 السماع مصححاً لهذا الفصل ، وفى هذه المسألة أمران كل واحد منهما خلاف الأصل ، =

ويحتمل أن يكون منه أو من الفضل بالمفعول قوله :

٣٦٠ - * فَإِنْ نِكَاحَهَا مَطَرٌ حَرَامٌ *

بدليل أنه يروى بنصب مطر ورفعه ؛ فالتقدير فإن نكاح مطر إياها أو هي .

= أحدها إضافة المصدر إلى مفعوله مع ذكر الفاعل في الكلام فإن الأصل أن يضاف المصدر إلى فاعله سواء أذكر المفعول أم لم يذكر ، أما إضافته إلى مفعوله فإن لم يذكر الفاعل فلا خلاف في جواز ذلك في السعة مع كونه غير الأصل ، وإن ذكر الفاعل للنسب في هذه الصورة خلاف ، حتى قال جماعة من النحويين إن إضافة المصدر إلى مفعوله مع ذكر الفاعل مما لا يجوز ، على ما سيأتي في باب إعمال المصدر ، وفصلا ، والأمر الثاني الفصل بين المضاف والمضاف إليه ، ولا شك أن الأصل عدم الفصل ، فلما اجتمع في مسألة الفصل بالفاعل مع الإضافة للمفعول هذان الأمران لم نجوزها في سعة الكلام ، فاعرف هذا .

٣٦٠ - هذا الشاهد من كلام الأحوص ، وهو محمد بن عبد الله بن عاصم بن ثابت ، الأوسى ، وما ذكره المؤلف عجز بيت من الوافر ، وصدره قوله .

* فَإِنْ يَكُنِ النِّكَاحُ أَحْلَ شَيْءٌ *

وكان الأحوص قد هوى امرأة وشبب بها ، ثم زوجها أهلها رجلا اسمه مطر ، ففي ذلك يقول القصيدة التي منها بيت الشاهد ، وقبله قوله ، وهو من شواهد باب النداء :

سَلَامُ اللَّهِ يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلَامُ

وبعد البيت المستشهد بعجزه قوله :

فَلَا غَفَرَ الْإِلَهُ لِمَنْكِحِهَا ذُنُوبَهُمْ وَإِنْ صَلَّوْا وَصَامُوا

الإعراب : « إن » حرف شرط جازم مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « يكن » فعل مضارع ناقص فعل الشرط مجزوم بإن وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسر لأجل التخلص من التقاء الساكنين « النكاح » اسم يكن مرفوع بالضمّة الظاهرة « أحل » خبر يكن منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « شيء » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « فإن » الفاء حرف واقع في جواب الشرط مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، إن : حرف توكيد ونصب « نكاحها » نكاح : اسم إن منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر ، وهي من إضافة المصدور إلى مفعوله ؛ فإن رويت « مطر » بالرفع كانت من إضافة المصدر إلى مفعوله ، وإن رويت « مطر » بالنصب كانت من =

والثالثة : الفصلُ بِنَعْتِ المضاف ، كقوله :

— ٣٦١ — * مِنْ ابْنِ أَبِي شَيْخٍ الْأَبَاطِيحِ طَالِبِ * *

= إضافة المصدر إلى فاعله ، فأما إن رويت «مطر» بالجر فإن «نكاح» لا يكون مضافاً إلى الضمير ، بل يكون مضافاً إلى «مطر» وتحتمل إضافة إلى مطر حينئذ الوجهين ، ويكون هذا الضمير محتملاً لأن يكون فاعل المصدر إن اعتبرت «مطر» المجرور مفعول المصدر ، كما تحتمل إضافته أن تكون إضافة المصدر لمفعوله إن اعتبرت «مطر» المجرور فاعل المصدر ، فتأمل ذلك وتدبره «حرام» خبر إن مرفوع بالضمّة الظاهرة ، وجملة إن واسمه وخبره في محل جزم جواب الشرط .

الشاهد فيه : قوله «نكاحها مطر» وهو يروى برفع مطر ونصبه وجره : فأما رواية الرفع فعلى أن نكاحها مصدر أضيف إلى مفعوله ومطر فاعله ، والتقدير : فإن نكاح مطر إياها ، وأما رواية النصب فإن تأويلها أن يكون نكاحها مصدراً مضافاً إلى فاعله ومطر مفعوله ، والتقدير : فإن نكاح مطر هي ، وأما رواية الجر - وهي المرادة هنا - فعلى أن نكاح مصدر مضاف إلى مطر ، ويحتمل أن يكون مطر حينئذ مفعولاً فيكون قد فصل بين المضاف والمضاف إليه بفاعل المضاف فتطابق رواية نصب مطر ، ويحتمل أن يكون مطر في هذه الرواية فاعلاً فيكون قد فصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول فتطابق رواية رفع مطر .

٣٦١ — نسبوا هذا الشاهد إلى معاوية بن أبي سفيان رضى الله عنه ، بقوله بعد أن نجا من ضربة من أراد قتله ، وكان ابن ملجم - لعنه الله - قد قتل على بن أبي طالب كرم الله وجهه ! في مؤامرة اتفق فيها هو واثنتان من الخوارج على أن يقوم كل واحد منهم بقتل واحد من الثلاثة : علي ، ومعاوية ، وعمرو بن العاص ، فكان من القدر الغالب أن ينفذ قتل أمير المؤمنين على بن أبي طالب ، وأن ينجو معاوية من الطعنة ، وأن ينقطع عمرو ليلة التنفيذ عن الخروج ، وينيب عنه من يصلى بالناس فيقتل الخارجي نائبه ، وما ذكره المؤلف هنا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* نَجَوْتُ وَقَدْ بَلََّ الْمُرَادِيُّ سَيْفَهُ * *

اللغة : « المرادى » المنسوب إلى مراد ، والمراد به عبد الرحمن بن ملجم قبيحه = (١٣ - أوضح المسالك ٣)

الرابعة : الفصلُ بالنداء^(١) ، كقوله :

ﷻ الله ولعنه ، وهو الذي آذى الإسلام والمسلمين بقتل أمير المؤمنين وابن عم رسول رب العالمين .

الإعراب : « نجوت » فعل ماض وفاعله « وقد » الواو واو الحال ، قد : حرف تحقيق مبني على السكون لاهل له من الإعراب « بل » فعل ماض « المرادى » فاعله مرفوع بالضمّة الظاهرة « سيفه » سيف : مفعول به لبل منصوب بالفتحة الظاهرة ، وسيف مضاف ، وضمير الغائب العائد إلى المرادى مضاف إليه مبني على الضم في محل جر « من » حرف جر مبني على السكون لاهل له من الإعراب وحرك لأجل التخلص من التقاء الساكتين « ابن » مجرور بمن وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بيل ، وابن مضاف و « أبي » مضاف إليه مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة ، وأبي مضاف و « طالب » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وقوله « شيخ الأباطح » مركب إضافي يقع نعتاً لقوله « أبي طالب » وتقدير الكلام : من ابن أبي طالب شيخ الأباطح ، وقد فصل بين المضاف والمضاف إليه بالنعت كما ترى .

الشاهد فيه : قوله « أبي شيخ الأباطح طالب » حيث فصل بين المضاف وهو قوله « أبي » والمضاف إليه وهو قوله « طالب » بنمت المضاف وهو قوله « شيخ الأباطح » وأصل الكلام هكذا : من ابن أبي طالب شيخ الأباطح .

(١) من هذا القبيل قول بجير بن زهير بن أبي سلمى المزني لأخيه كعب :

وَفَاقُ كَعْبُ بِجَيْرٍ مُنْقَذُ لَكَ مِنْ

تَعَجِيلِ تَهْلُكَةِ وَأَخْلَدِ فِي سَفَرِ

فإن قوله « وفاق » مضاف إلى « بجير » وقد فصل بينهما بالنداء ، وأصل نظم الكلام : وفاق بجير يا كعب منقذ لك من تعجيل تهلكة .

واعلم أن النداء مما يكثر دوره في الكلام كالقسم ، وقد فصلوا به بين الموصول وصلته كما في قول الفرزدق يخاطب الذئب :

تَعَشَّ فَإِنْ عَاذَنِي لَا تَخُونِي نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يَأْذِئُ بِصُطْحَيْكَ

٣٦٢ - كَانَ بَرْدُونُ أَبَا عَصَامٍ زَيْدٌ حِمَارٌ دُقٌّ بِاللَّجَامِ .
 أى : كَانَ بَرْدُونُ زَيْدٍ يَا أَبَا عَصَامِ .

= فإن « من » اسم موصول ، وصلته قوله « يصطحبان » وقد فصل بينهما بحملة النداء - وهى قوله « يا ذنب » وقد أجاز جماعة من النحاة الفصل بين إذن الناصبة والفعل المضارع بالنداء ، فكان من حق الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالنداء أن يكون جائزا فى سعة الكلام كالفصل بالقسم لأنهما بمنزلة واحدة ، لكن النحاة لم يسووا بينهما فى الحكم ، وجعلوا الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالقسم جائزا فى السعة والفصل بالنداء مقصورا على ضرورة الشعر ، والسر فى ذلك أنهم وجدوا فى كلام العرب المنشور الفصل بالقسم كالعبرة التى أثرناها لك عن الكسائى والعبرة التى أثرناها لك عن أبى عبيدة ، ولم يجدوا مثل هذا فى الفصل بالنداء ، فوقفوا عند السماع ؛ لأنه هو الأساس فى كل ما أصوله من قواعد ، جزاء الله أحسن الجزاء .

٣٦٣ - هذا بيت من الرجز ، أو بيتان من مشطوره ، ولم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق تتصل به .
 اللغة : « البرذون » - بكسر فسكون ففتح فسكون ، بزنة جردحل - ضرب من الخيل أبواه ليسا من الخيل العربية « أبا عصام » كنية رجل « دق » - بضم الدال - زين وحسن .

الإعراب : « كَانَ » حرف تشبيه ونصب مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « بَرْدُونُ » اسم كان منصوب بالفتحة الظاهرة « أبا » منادى بحرف نداء محذوف ، والتقدير : يا أبا عصام ، وسيأتى فى بيان الاستشهاد بالبيت وجه آخر من وجوه الإعراب فى هذه الكلمة ، ويأتى رأينا فيه ، وأبا مضاف ، و « عصام » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وبرذون مضاف و « زيد » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « حمار » خبر كان مرفوع بالضمة الظاهرة « دق » فعل ماض مبنى للمجهول مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوارا تقديره هو يعود إلى الحمار « بِاللَّجَامِ » جار ومجرور متعلق يدق ، وجملة دق من الفعل الماضى المبني للمجهول ونائب فاعله المستتر فيه فى محل رفع صفة لحمار .

=

فصل : فى أحكام المضاف للياء

يجب كُفْمَرُ آخره ^(١) كُفْلَامِي ، ويجوز فتح الياء وإسكانها ^(٢) .
ويستثنى من هذين الحسكين أربع مسائل ، وهى : المقصورُ كَفَتَى وقَدَى ،
والمفروقُ كَرَامٍ وقَاضٍ ، والثنى كَابَنَيْنِ وَغُلَامَيْنِ ، وجمعُ المذكر السالم
كَزَيْدِينَ وَمُسْلِمِينَ .

فهذه الأربعة آخرها واجب السكون والياء معها واجبة الفتح ^(٣) ، وَنَدَرَ

= الشاهد فيه : قوله « بردون أبا عصام زيد » حيث فصل بين المضاف وهو قوله
« بردون » والمضاف إليه وهو قوله « زيد » بالنداء وهو قوله « أبا عصام » وذلك
كله على أن أبا عصام كنية رجل منادى وهو غير زيد ، فأما إذا كان أبو عصام هو
زيدا فإن قوله « بردون » على ذلك مضاف وقوله « أبا عصام » مركب إضافي أضيف
إليه بردون على حـد قوله * إن أباه وأبا أباه * ويكون قوله « زيد » بالجر
بدلا من أبى عصام ، ولا شاهد فى البيت حينئذ . ذكر ذلك ابن هشام مؤلف هذا
الكتاب ، ونقله عنه الشيخ يس الطيمى فى حواشيه على التصريح ، وهذا الوجه غير
الظاهر من البيت ، وإن خرج بالبيت عن شذوذ الفصل بين المضاف والمضاف إليه .
(١) للراد آخر المضاف إلى ياء التكلم ، سواء أكان صحيحا كغلام وكتاب أم
كان شبيها بالصحيح وهو ما آخره واو أو ياء قبلها حرف ساكن نحو دلو وجرو ،
ونحو ظي وثدى .

(٢) والإسكان هو الأصل الأول ، لأن الأصل فى كل مبنى أن يكون بناؤه على
السكون ، والفتح هو الأصل الثانى ، لأن الأصل فى المبنى الذى وضع على حرف واحد
أن يكون متحركا ، والفتحة أخف الحركات ، ومع جواز الإسكان والفتح فى ياء للتكلم
فالإسكان أكثر وأشهر .

(٣) إنما وجب سكون هذه الأربعة لأن آخرها لايقبل الحركة ، ألا ترى أن آخر
المقصور والثنى للرفع ألف ، والألف لايقبل الحركة بحال ، وآخر للمفروق والثنى
الجرور والنصب وجمع المذكر السالم ياء واجبة الإدغام فى ياء التكلم والحرف المدغم
فى مثله لايقبل الحركة ؟

إسكانها بعد الألف في قراءة نافع (وَحَيَّايْ) ^(١)، وكسرها بعدها في قراءة الأعمش والحسن (هَيَّ عَصَايْ) ^(٢)، وهو مُطَرِدٌ في لغة بني يَرْبُوع في الياء للمضاف إليها جمعُ المذكر السالم، وعليه قراءة حمزة (بِمُصْرِحِيَّ إِنِّي) ^(٣).

وتُدْغَمُ ياء المنقوص والمثنى والمجموع في ياء الإضافة كقَاضِيٍّ، ورَأَيْتُ ابْنِيَّ وزَيْدِيَّ، وَتَقَلَّبُ واو الجمع ياء ثم تَدْغَمُ ^(٤)، كقوله:
 * أَوْدَى بَنِيَّ وَأَعْقَبُونِي حَسْرَةً * — ٣٦٣.

(١) من الآية ١٦٢ من سورة الأنعام.

(٢) من الآية ١٨ من سورة طه.

(٣) من الآية ٢٢ من سورة إبراهيم، وهي أيضا قراءة الأعمش ويحيى بن وثاب، وقد حكى هذه اللغة الفراء وفطرب، وأجازها أبو عمرو بن العلاء، ووجهها أن أصل ياء التكلم السكون، فكسرت للتخلص من التقاء الساكنين.

(٤) تقول: جاء زيدى - بكسر الدال وتشديد الياء - وتقول: جاء مسلى - بكسر الميم وتشديد الياء - والأصل الأصيل فيهما: جاء زيدون لى ومسلمون لى، فلما أردت الإضافة حذفت اللام والنون فصارا: زيدوى ومسلوى، فاجتمعت الواو والياء في كلمة واحدة وسبقت إحداها بالسكون، فوجب قلب الواو ياء وإذعام الياء المتقلبة عن الواو في ياء التكلم، ثم تقلب الضمة التي كانت على الحرف الذي قبل الواو كسرة لأجل مناسبة الياء.

٣٦٣ - هذا الشاهد من كلام أبي ذؤيب الهذلي - واسمه خويلد بن خالد بن عكرث - وكان له أبناء خمسة هلكوا جميعاً بالطاعون في عام واحد، فقال فيهم مرثية بعدها بعض العلماء في الذروة العليان شعر الرثاء، وما ذكره المؤلف صدر بيت منها، وعجزه قوله:

* عِنْدَ الرُّقَادِ وَعَبْرَةٍ لَا تُقْلَعُ *

والشاهد الآتي بعد هذا (رقم ٣٦٤) أحد أبياتها أيضاً.

اللمعة: «أودى» هلك «بنى» أصله بعد الإضافة «بنوى» فاجتمعت الواو-

وإن كان قبلها ضمة قلبت كسرة ، كما في بَنِيٍّ ومُسْلِمِيٍّ ، أو فتحة أُبْقِيَتْ كَمُضْطَفِّيٍّ ، وتَسَلَّمَ أَلْفُ التَّثْنِيَةِ كَمُسْلِمَائِيٍّ ، وأجازت هُذَيْلٌ في أَلْفِ الْمُقْصُورِ قَلْبَهَا ياءً ، كقوله :

= والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء ثم كسرت النون لمناسبة الياء « وأعقبوني » خلفوا لي وأورثوني « حسرة » حزناً في ألم ، ويروى في مكانه « غصة » وهي بضم الغين المعجمة - الشجا وما اعترض في الحلق فأشرق ، وقالوا : غص فلان بالحزن ، وبالغيط ، على التشبيه ، « الرقاد » النوم ، وإنما خص الحسرة أو الغصة بوقت الرقاد وهو الليل لأنه عندهم مثار المموم والأشجان انظر إلى قول الشاعر :

نَهَارِي نَهَارُ النَّاسِ ، حَتَّى إِذَا بَدَأَ لِي اللَّيْلُ هَزَنَتْنِي إِلَيْكَ الْمَضَاجِعُ
لأن الإنسان يخلو بنفسه ولا يجد له مؤنساً ، وحيث تدور أفكاره ، وتعود إليه أشجانه ، « عبرة » دمة « لاتقطع » لاتنقطع .

الإعراب : « أودى » فعل ماض مبني على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر « بنى » فاعل مرفوع بالواو المنقلبة ياء للدغمة في ياء المتكلم نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم ، وياء المتكلم مضاف إليه مبني على الفتح في محل جر « وأعقبوني » الواو حرف عطف ، أعقب : فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به ، مبني على السكون في محل نصب « حسرة » مفعول ثانٍ لأعقب منصوب بالفتحة الظاهرة « عند » ظرف متعلق بأعقب منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « الرقاد » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « وعبرة » الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، عبرة : معطوف على حسرة منصوب بالفتحة الظاهرة « لا » حرف نفي مبني على السكون لا محل له من الإعراب « تقلع » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى عبرة ، والجملة في محل نصب صفة لعبرة .

الشاهد فيه : قوله « بنى » حيث قلبت واو الجمع ياء عند إضافة هذا الجمع لياء المتكلم ، للأسباب التي ذكرناها في بيان لغة البيت .

— ٣٦٤ — • سَبَقُوا هَوَىَّ وَأَعْنَقُوا لِهَوَاهُمْ •

٣٦٤ — وهذا الشاهد أيضاً من كلام أبي ذؤيب الهذلي في مصرع أبنائه ، وهو من أبيات قصيدة الشاهد السابق على هذا (رقم ٣٦٣) وهذا الذي ذكره المؤلف هنا صدر البيت ، وعجزه قوله :

• فَتَخَرَّمُوا ، وَلِكُلِّ جَنْبٍ مَصْرَعٌ •

اللفظة : « سبقوا هوى » معنى هذه العبارة أنهم ماتوا قبلى ، وقد كنت أحب أن أموت قبلهم : أى سبقوا وتقدموا ما كنت أشتبه وأهواه ، وهوى - بتشديد الياء - هوى بلفظ هذيل ، وقوله « أعنقوا » أى ساروا السير الضيق ، وهو سير سريع ، وأراد أنهم قد تبع بعضهم بعضاً « تخرموا » - بالبناء للمجهول - أى : انتقصتهم اللنية واستأصلتهم .

الإعراب : « سبقوا » سبق : فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله « هوى » مفعول به لسبقوا منصوب بفتحة مقدرة على الألف للنقلبة ياء لإدغامها فى ياء التكلم على لغة هذيل منع من ظهورها التعذر ، وياء للتكلم مضاف إليه مبنى على الفتح فى محل جر « وأعنقوا » الواو حرف عطف ، أعنق : فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله « لهوام » اللام حرف جر مبنى على السكسرة لاجل له من الإعراب ، هوى : مجرور باللام وعلامة جره كسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، والجار والمجرور متعلق بأعنق وهوى مضاف وضمير الغائبين العائد إلى البنين مضاف إليه مبنى على الضم فى محل جر « فتخرموا » الفاء حرف عطف ، تخرم : فعل ماض مبنى للمجهول ، وواو الجماعة نائب فاعل « ولكل » الواو واو الحال ، لكل : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وكل مضاف و « جنب » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « مصرع » مبتدأ مؤخر ، والجملة من المبتدأ وخبره فى محل نصب حال .

الشاهد فيه : قوله « هوى » وأصله « هوى » الألف ألف المقصور ، والياء ياء للتكلم ، والعرب كافة إذا أضافوا المقصور إلى ياء التكلم ييقون ألفه على حالها فيقولون : فتأى ، وعصأى ، ورأى ، وهوى ، قال شاعر الحماسة :

هَوَاىَ مَعَ الرَّكْبِ الْيَمَانِينَ مُضْمِدٌ جَنِيبٌ ، وَجُثْمَانِي بِمَكَّةَ مُوثِقٌ =

وانتفق الجميع على ذلك في «لَدَى» ولا يختص بياء المتكلم ، بل هو عام في كل ضمير ، نحو : عَلَيْهِ وَلَدَيْهِ ، وَعَلَيْنَا وَلَدَيْنَا ، وكذا الحكم في إِلَى .

هذا باب إعمال المصدر ، واسمه

الِاسْمُ الدال^(١) على مُجَرَّدِ الْحَدَثِ إِنْ كَانَ عَلَمًا ، كـ «فَجَارٍ» و «سَمَادٍ»

= إلا هذيلًا ؛ فإنهم يقلبون الألف ياء ويدغمونها في ياء المتكلم ، فيقولون فتى ، وعصى ، ورحى ، وهوى ، وعلى ذلك قول أبي ذؤيب الذى أنشده للمؤلف ، وحكى قوم هذه اللغة عن طيء ، وحكاها آخرون عن قريش ، وبها قرأ الجحدري في قوله تعالى : (فَمَنْ اتَّبَعَ هَدَايَ) وهذا القلب عند من ذكر جائز .
ومما جاء على هذا القلب قول أبي الأسود الدؤلى . فى أهل بيت رسول الله (مختصر تاريخ دمشق ٧ / ١٠٨) :

أَحِبُّهُمْ أَحِبُّ اللَّهُ ، حَتَّى أُجِىءَ - إِذَا بُعِثْتُ - عَلَى هَوَيْيَا

(١) خلاصة ما ذكره المؤلف هنا أن الاسم الدال على مجرد الحدث أربعة أنواع ثلاثة منها تسمى اسم مصدر ، وواحد يسمى مصدرا ، أما الثلاثة التى تسمى اسم مصدر فأولها : ما كان علما كـ «فَجَارٍ» و «سَمَادٍ» وثانيتها : ما كان مبدوءا بميم زائدة لغير المفاعلة كـ «ضرب» ومقتل - أما البدوء بالميم الدالة على المفاعلة فهو مصدر نحو المضاربة والمقاتلة والمشاركة فإنها مصادر قياسية لضارب . وقاتل وشارك - وثالثتها : ما كان بزنة اسم حدث الثلاثى مع أن فعله زائد على الثلاثة مثل كلام وسلام وفعلهما كلم وسلم بتشديد العين فيهما ، ومثل عطاء وجواب وفعلهما أعطى وأجاب ، وهذا أشهرها .
وفى هذا الكلام نظر من وجهين :

الأول : أنه جعل اسم المصدر يدل على مجرد الحدث ، وأكثر النحاة يقررون أن الدال على الحدث هو المصدر ، وأما اسم المصدر فإنه يدل على لفظ المصدر ، فالكلام =

للفَجْرَةِ وَالْمَحْمَدَةِ ، أو مبدوءاً بـميم زائدة لغير المفاعلة ، كـ « مَضْرَب » و « مَقْتَل » أو متجاوزاً فعله الثلاثة ، وهو بزنة اسم حَدَث الثلاثي ، كـ « غُسِلَ » و « وُضِئ » في قولك « اغْتَسَلَى غُسْلًا » و « تَوَضَّأَ وَضُوءًا » فإنهما بزنة القُرْب والدخول في « قُرْبَ قُرْبًا » و « دَخَلَ دُخُولًا » ؛ فهو اسم مصدر ، وإلا فالمصدر^(١) .

وَيَعْمَلُ الْمَصْدَرُ عَمَلُ فِعْلِهِ ، إن كان يحلُّ محله فعل^(٢) ، إما مع « أن » ، = يدل على التكليم وهو يدل على الحدث ، ويمكن أن يجاب عن هذا بأحد جوابين ، الأول أن اسم المصدر يدل على الحدث بواسطة دلالة على لفظ المصدر، فالمراد من قوله « الاسم الدال على مجرد الحدث » ما هو أعم من أن يدل بنفسه أو بواسطة ، والثاني أن المسألة خلافية ، ومن النحاة من يرى اسم المصدر دالا على الحدث بدون واسطة كما نقرره لك بعد ، وقد جرى المؤلف هنا على هذا .

الثاني : أنه جعل الاسم البدوء بـميم زائده لغير المفاعلة اسم مصدر ، مع أن النحاة يجعلونه مصدراً ، ويسمونه للمصدر اليمى ، والمؤلف هنا تابع لابن النازم .

(١) اختلف العلماء في مدلول كل من المصدر واسم المصدر ؛ فقال قوم : مدلول المصدر نفس الحدث الواقع من الفاعل ، ومدلول اسم المصدر هو لفظ المصدر ؛ فالغسل يدل على لفظ الاغتسال الدال على الفعل الحاصل من الغتسل ، والوضوء يدل على لفظ التوضؤ الدال على الفعل الحاصل من للتوضؤ . وقال قوم : كل من المصدر واسم المصدر يدل على الحدث الذى هو الفعل الحاصل من الفاعل ، وعبارة المؤلف تجري على هذا القول ، إلا أن تسكلف التأويل الذى ذكرناه لك قريباً .

(٢) ههنا ثلاثة أمور أرى الحاجة ماسة إلى إيضاحها لك لكي تفهم كلام المؤلف على وجهه فهما صحيحاً .

الأمر الأول: أنك حين تستعمل المصدر في كلامك إما أن تريد به ثبوت ما يدل عليه من الحدث ، وإما أن تريد به حدوث ما يدل عليه من الحدث في أحد الأزمنة الثلاثة الماضى والحال والمستقبل :

فإن أردت بالمصدر الدلالة على ثبوت ما يدل عليه من الحدث فإنه حينئذ لا يصلح لأن يحل محله فعل لا مع ما ولا مع أن ، لأن طبيعة الفعل دالة على الحدوث وأنت لم ترده =

= وإن أردت بالمصدر الدلالة على حدوث ما يدل عليه من الحدث في الزمن الحاضر كان عليك أن تقدره بما المصدرية وتقدر معها الفعل المضارع ، أما تقديره بما المصدرية حينئذ فلأن أن المصدرية لاتصلح لهذا الموضع لأنها مع الفعل الماضي تبقية على حاله وهو الدلالة على حدوث الحدث في الزمن الماضي ومع الفعل للمضارع تخلصه للدلالة على الاستقبال ، فلما لم يمكنك أن تقدر المصدر بأن في هذه الحالة لزمك أن تقدره بما ؛ لأنها صالحة للاستعمال في الأحوال كلها .

وإن أردت بالمصدر الدلالة على حدوث الحدث في الزمن الماضي أو في الزمن المستقبل فإنه يلزمك أن تقدره بأن المصدرية ، وتقدر مع أن حين تريد الزمن الماضي الفعل الماضي لأنه هو الذي يدل على هذا الزمن ، وتقدر معها حين تريد الزمن المستقبل الفعل المضارع لأنه هو الصالح للدلالة على هذا الزمن .

فإن قلت : وإذا كانت « ما » المصدرية صالحة للدلالة على الأزمنة الثلاثة كما تقول ، فلماذا لا أقدرها دائماً ، وألزمته أن أقدر في بعض الأحوال « ما » وفي بعضها الآخر « أن » ؟

قلت : الأصل في الحروف المصدرية هو « أن » ومن أجل ذلك يسمونها أم الباب ، فهم يقدرونها لهذا السبب ، ولم يعدلوا عن تقديرها إلا في الحالة التي يكون تقديرها غير ممكن ، وهي حالة ما إذا أريد بالمصدر الدلالة على الحدث في الزمن الحاضر ، وشيء آخر وهو أنك إذا ألزمت تقدير المصدر بما التبس على من يسمعك الأمر في بعض الصور ، وهي الصورة التي تقدر فيها المصدر بما والفعل المضارع ، فإن السامع الذي يعلم صلاحية المضارع للحال والاستقبال لا يدرى أيهما أردت حينئذ ، لكنهم لما ألزموك أن تقدر ما حين تريد الحال وأن تقدر أن حين تريد الاستقبال كان الأمر جلياً لا التباس فيه .

الأمر الثاني : أن اشتراط هذا الشرط الذي هو صلاحية المصدر لأن يحمل محله الفعل مع أن أو مع ما إما هو شرط في عمله في غير الظرف أو الجار والمجرور ، أما عمله فيهما فلا يشترط فيه شيء ، لأنهما يكتفيان برائحة الفعل .

الأمر الثالث : اتفق النحاة على أن المصدر المؤكد لفعله نحو قولك « ضربت » =

كـ « مَجِئْتُ مِنْ ضَرْبِكَ زَيْدًا أَمْسِرَ » و « يُفَجِّبُنِي ضَرْبُكَ زَيْدًا غَدًا »
 أى : أن ضَرْبَتَهُ وأن تَضْرِبَهُ ، وإما مع « ما » كـ « يُمْفَجِّبُنِي ضَرْبُكَ زَيْدًا
 الآنَ » أى : ما تَضْرِبُهُ ، ولا يجوز في نحو « ضَرَبْتُ ضَرْبًا زَيْدًا » كونُ
 « زَيْدًا » منصوبًا بالمصدر ، لانتهاء هذا الشرط ^(١) .

= ضربا لا يعمل ، فلا يحمل محله فعل لا مع ما ولا مع أن ، فإذا قلت « ضربت ضربا
 زيدا » فإن زيدا مفعول به للفعل الذى هو ضربت لا للمصدر ، وقد اختلفوا في المصدر
 النائب عن فعله ، فذهب ابن مالك في التسهيل إلى أنه يعمل ، وذكر ابن هشام في
 القطر إلى أنه لا يعمل ، فإذا قلت « ضربا زيدا » فإن زيدا منصوب بالمصدر عند ابن
 مالك ومنصوب بالفعل المقدر عند ابن هشام ، وفي هذا القدر من البيان والإيضاح
 كفاية ومقنع .

(١) السر في عمل المصدر هو شبهه للفعل ، ووجه الشبه بينهما دلالة كل منهما
 على الحدث الذى يقتضى فاعلا دائما ويقتضى مفعولا به إن كان واقعا ، ولهذا العمل
 شروط تتحقق بها هذه المشابهة ، وبعض هذه الشروط وجودى ، وبعضها الآخر عدى
 فأما الشرط الوجودى فهو أن يحمل محل المصدر الفعل مع أن أو مع ما ، وقد ذكر
 المؤلف هذا الشرط وبيننا لك في مقالنا السابق متى تقدره حالا محل الفعل مع أن ،
 ومتى تقدره حالا محل الفعل مع ما ، كما بينا لك السر في ذلك .

وأما الشرط العدمية فلم يتعرض المؤلف لذكرها هنا ، وقد ذكرها في غير هذا
 الكتاب ، وهى ثمانية شروط :

الأول : ألا يكون المصدر مضمرا ، فلا يجوز لك أن تقول : يعجبني ضربك زيدا
 على أن يكون « زيدا » منصوبا بالمصدر المصغر ، وذلك لأن التصغير من خصائص
 الأسماء ، فتصغير المصدر يبعده من مشابهة الفعل .

الثانى : ألا يكون مضمرا ، فلو قلت « ضربك زيدا حسن وهو عمرا قبيح » لم
 يجز لك أن تحمل عمرا منصوبا بهو ، وإن كان هذا الضمير عائدا على الضرب ، وخالف
 في هذا الشرط الكوفيون ، فزعموا أن ضمير المصدر كالمصدر ، واستدلوا بورود
 ذلك في قول زهير بن أبى سلمى :

= وَمَا الْخَرْبُ إِلَّا مَا قَدْ عَلِمْتُمْ وَذُقْتُمْ وَمَا هُوَ عَنْهَا بِالْحَدِيثِ الْمَرْجَمِ
 زعموا أن «عنها» متعلق بالضمير، ورد البصريون هذا الاستدلال بإنكار أن
 يكون عنها متعلقا بالضمير، وادعوا أنه متعلق بفعل محذوف، أو متعلق بالمرجم في آخر
 البيت وتقدم عليه ضرورة، أو متعلق بمحذوف يدل عليه المرجم، أي وما هو مرجم
 عنها بالحديث المرجم.

الشرط الثالث: ألا يكون محدودا، أي مقترنا بالتاء التي تدل على الوحدة،
 فلا يجوز أن تقول «غضبت من ضربتك زيدا» وأما قول الشاعر:
 يُحَاكِي بِهِ الْجَلْدُ الَّذِي هُوَ حَازِمٌ بِضَرْبَةٍ كَفَيْهِ الْمَلَأَ نَفْسَ رَاكِبٍ
 حيث أضاف ضربة إلى كفيه على أنه فاعله ثم نصب الملا بضربة على أنه مفعوله
 فهذا شاذ، لأنه بيت لا يعرف قائله ولم يعرف له نظير.

فإن كانت التاء مما وضع المصدر عليها لم تمنع عمله، نحو قول الشاعر:
 فَلَوْلَا رَجَاءُ النَّصْرِ مِنْكَ وَرَهْبَةٌ عِقَابِكَ قَدْ كَانُوا لَنَا كَالْمَوَارِدِ
 فقد نصب قوله «عقابك» برهبة، لأن التاء في رهبة قد بنى عليها المصدر كرهبة
 ورغبة، وليست مما زيد على المصدر للدلالة على الوحدة، والمصدر الموضوع بالتاء
 كالمجرد منها، ولهذا يدل على الوحدة منه بالوصف فيقال: رهبة واحدة، ورحة
 واحدة، ورغبة واحدة، وهلم جرا.

الشرط الرابع: ألا يكون موصوفا قبل العمل، فأما قول الخطيئة:
 أَرْمَعْتُ يَأْسًا مُبِينًا مِنْ نَوَالِكُمْ وَلَا يُرَى طَارِدًا لِأَحْرُ كَالْيَاسِ
 فإن ظاهره أن قوله «من نوالكم» متعلق بيأس الذي هو مصدر يئس يئس -
 من باب علم يعلم - مع أن هذا المصدر موصوف بقوله «مبين» وقد وقع هذا الوصف
 قبل المعمول، فإن هذا الظاهر غير لازم، لجواز أن يكون الجار والمجرور متعلقا
 بفعل محذوف يدل عليه هذا المصدر.

فإن كان النعت واقعا في الكلام بعد المعمول فلا غبار عليه، ومن ذلك قول
 الشاعر:

وعملُ المصدرِ مضافاً أكثرُ، نحو (وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ) ^(١)، وَمُنُونًا أَفَيْسُ، نحو (أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا) ^(٢)، وبأل قليل ^(٣) ضعيفٌ، كقوله :

= إِنَّ وَجْدِي بِكَ الشَّدِيدَ أَرَانِي عَاذِرًا فَيْكَ مَنْ عَهْدَتْ عَذُولًا
ويلحق بالعت بقية التوابع كالتوكيد والعطف، فلا يعمل المصدر إذا أتبع بتابع
أى تابع قبل العمل .

الشرط الخامس : ألا يفصل بينه وبين معموله ، فنحو قوله تعالى (إنه على رجهه لقادر يوم تبلى السرائر) لا يجوز لك أن تجعل يوم تبلى متعلقا برجهه لكونه قد فصل بينهما بخبر إن، كما لا يجوز أن تجعل هذا الظرف متعلقا بقادر ، وذلك لأن المعنى عليه أن قدرته على رجهه خاصة بهذا اليوم ، وهو معنى غير صحيح ، وإنما يتعلق هذا الظرف بمحذوف يقدر بجوار الظرف متقدما عليه ، والتقدير : إنه على رجهه لقادر رجهه يوم تبلى ، والسرى اشتراط هذا الشرط أن عمل المصدر بالحمل على الفعل فهو فرع في العمل ، والفرع بقصر عن العمل مع الفصل بينه وبين المعمول .
الشرط السادس : ألا يتقدم على معموله ، فليس لك أن تقول « أعجبت زيدا ضربك » وذلك لما ذكرنا من أنه فرع .

الشرط السابع : ألا يكون محذوفا ، ومعنى هذا أنك إذا احتجت إلى تقدير عامل لم يجوز لك أن تقدره مصدرا ، ولهذا أنكروا المحققون على من زعم أن الباء في البسطة متعلقة بمحذوف تقديره ابتدأى .

الشرط الثامن : ألا يكون مجوعا ، وخالف في هذا الشرط ابن عصفور ، وابن مالك ، واحتجا بقول الشاعر :

قَدْ جَرَّبُوهُ فَمَا زَادَتْ تَجَارِبُهُمْ أَبَا قَدَامَةً إِلَّا الْمَجْدِرَ وَالْفَعْمَا
فإن قوله « تجاربهم » جمع تجربة وهي مصدر جرب- بالتضعيف وقد نصب به قوله « أبا »

(١) من الآية ٢٥١ من سورة البقرة . (٢) من الآية ١٤ من سورة البلد .

(٣) قد ذكر المؤلف أن المصدر على ثلاثة أنواع : مضاف ، ومجرد من آل ومن

=

الإضافة ، ومقرون بأل .

= فأما المضاف فذكر أن إعماله عمل الفعل أكثر من إعمال النوعين الآخرين ، والمراد أن إعماله في هذه الحالة أكثر ورودا في كلام من يحتاج بكلامه ، ولا خلاف بين النحويين في جواز إعمال هذا النوع من المصدر ، وربما أشعر كلام بعض المؤلفين بأن فيه خلافا ، وهو غير مستقيم ، ثم إنه المؤلف ذكر فيما يلي بأنه قد يضاف إلى فاعله ، وقد يضاف إلى مفعوله ، ولم يذكر أنه قد يضاف إلى الظرف .

فإن أضيف إلى الفاعل فقد يذكر المفعول بعده ، نحو قوله تعالى (ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض) ونحو قول رؤبة بن العجاج :

وَرَأَى عُيْنِي الْقَسِيَّ أَبَا كَا يُعْطِي الْجَزِيلَ ، فَمَلَيْكَ ذَا كَا
وقد يحذف المفعول لكونه فضلا ، ومن ذلك قول الله تعالى (وما كان استغفار إبراهيم لأبيه) وقوله سبحانه (ربنا وتقبل دعائي) .

وإن أضيف إلى المفعول فقد يذكر الفاعل بعد ذلك كقول الشاعر :

تَنَنِي بِدَاهَا الْخَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ نَنَى الدَّرَاهِمِ تَنَقَّادُ الصِّيَارِيفِ
ومن ذلك قول الآخر :

أَفْسَى تِلَادِي وَمَا جَمَعْتُ مِنْ نَسَبٍ قَرَعُ الْقَوَاقِيرِ أَفْوَاهُ الْأَبَارِقِ
ومن الناحية من يجعل إضافة المصدر إلى المفعول ثم ذكر الفاعل خاصا بضرورة الشعر ، وهو رأى ضعيف ، لوروده في قوله عليه الصلاة والسلام « وحج البيت من استطاع إليه سبيلا » ويحتمل ذلك قوله تعالى (وقفه على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا) .

وقد يضاف إلى مفعوله ويحذف فاعله ، ومنه قوله تعالى (لا يسأم الإنسان من دعاء الخير) وحذف فاعل المصدر جائز لا غبار عليه ، وهو مما يفارق فيه المصدر الفعل .

وقد تبين لك أن هذه الصور الأربعة جائزة في حال السعة : ثلاثة منها باتفاق ،

وواحدة على الراجح .

وإن أضيف إلى الظرف أتى بعد ذلك بمفعوله ، نحو قولك « ضايقتني قتال يوم الجمعة زيناً عمرا » وقد يفصل بين المصدر ومفعوله بالجار والمجرور المتعلق به ، ومن هذا قول الشاعر :

=

= بِضَرْبٍ بِالشُّيُوفِ رُؤُوسَ قَوْمٍ أَرْزَلْنَا هَامَمُنَّ عَنِ الْمَقِيلِ
وأما المصدر النون فقد ذكر المؤلف أن عمله أقيس ، وذلك لأنه حينئذ أقرب شها
بالفعل من المضاف والمقرون بأل ، بسبب أن الفعل في حكم النكرة ، وأن الإضافة
والاقتران بأل من خصائص الأسماء ، ومما تنبهك إليه أن تجوز إعمال المصدر المنكر
عمل الفعل هو مذهب جمهور البصريين وأكثر النحاة ، ودليلهم على ذلك وروده في
أصح كلام نحو قوله تعالى (أو إطعام في يوم ذي مسغبة يتيما) وذهب الكوفيون
إلى أنه لا يجوز إعمال المصدر المنكر ، وعلى ذلك يقولون : إن ورد بعد المصدر
المنكر اسم مرفوع أو اسم منصوب فليس العامل هو المصدر ، ولكن العامل فعل
يدل عليه المصدر ، وهو تكلف .

ومما ورد من إعمال المصدر المنكر عمل الفعل قول الشاعر ، وهو البيت الذي
أشدها قريبا عند الكلام على إعمال المصدر الموضوع على الاقتران بالتاء ، وهو قوله :
فَلَوْلَا رَجَاءُ النَّصْرِ مِنْكَ وَرَهْبَةٌ عِقَابِكَ قَدْ صَارُوا لَنَا كَالْمَوَارِدِ
فقد نصب قوله « عقابك » بقوله « رهبة » وهو مصدر منون منكر ، ومثله
قول الآخر :

أَخَذْتُ بِسَجْلِهِمْ فَتَفَحَّتْ فِيهِ مُحَافَظَةٌ لَهْنٍ إِخَا الذَّمَامِ
فقد نصب قوله « إخا الذمام » بقوله « محافضة » وهو مصدر منون منكر .
وأما المصدر المقرون بأل فقد اختلف النحاة في جواز إعماله ، ولهم في ذلك
أربعة أقوال :

الأول : أنه يجوز إعماله مطلقا ، وإن كانت أل تبعد شبهه من الفعل لكون أل
من خصائص الأسماء ، واعتماد هؤلاء في الاستدلال على جواز إعمال هذا النوع من
المصدر هو وروده في كلام العرب كما في البيت رقم ٣٦٥ الذي أشده المؤلف ، وكما
في قول الآخر ، وهو المراز الأسدي .

لَقَدْ عَلِمْتُ أُولَى الْمَفِيرَةِ أَنِّي
كَرَرْتُ فَلَمْ أَنْكُلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعًا =

٣٦٥ - * ضَعِيفُ النَّكَايَةِ أَعْدَاءُهُ * *

= فقد نصب قوله « مسمعا » بقوله « الضرب » وهو مصدر مقرون بأل ، ومثله قول الآخر :

فَإِنَّكَ وَالتَّائِبِينَ عُرْوَةً بَعْدَمَا دَعَاكَ وَأَيْدِينَا إِلَيْهِ شَوَارِعُ
لَكَالرَّجُلِ الْخَادِي وَقَدْ تَلَعَ الضُّحَى وَطَيْرُ الْمَنَايَا فَوَقَّهِنَّ أَوَاقِعُ

فقد نصب قوله « عروة » بقوله « التائبين » وهو مصدر مقرون بأل ، والقول يجوز إعمال المصدر للقرون بأل مطلقا ينسبه العلماء إلى سيبويه .

القول الثاني : لا يجوز إعمال المصدر للقرون بأل مطلقا ، وهذا قول البغداديين من النحاة وجماعة من البصريين ، ووجهة نظرهم أن المصدر إنما عمل لشبهه بالفعل ، وأل المقترنة به تبعد شبهه بالفعل لكونها من خصائص الأسماء ، والقائلون يجوز إعماله يرجعون إلى ورود عمله في كلام العرب ، ويجعلون هذه العلة مقتضية لضعف عمله حينئذ .

القول الثالث : أنه يجوز إعماله مع قبح هذا العمل ، وهو قول أبي علي الفارسي ، وهو القول الثاني إلا أنه وضع فيه كلمة القبح في مكان كلمة الضعف .

القول الرابع : أنه يجوز إعماله إذا كانت أل فيه معاقبة للتنوين كما في الشواهد التي سقناها ، وهذا رأى ابن طلحة ، ووافقه عليه أبو حيان ، ويمكن أن يكون هذا رأى سيبويه لأنه يقول « وتقول : عجبت من الضرب زيدا ، كما قلت : عجبت من الضارب زيدا ، فتكون الألف واللام بمنزلة التنوين » اهـ :

٣٦٥ - هذا الشاهد من أبيات سيبويه (٩٩/١) التي لم يعرفوا لها قائلا معينا ، وما ذكره المؤلف ههنا صدر بيت من التقارب ، وعجزه قوله :

* يَخَالُ الْفِرَارَ يُرَاحِي الْأَجَلَ *

اللمعة : « النكاية » مصدر نكيت العدو ، أى أئزت فيه ونلت منه « يخال » يظن « يراخي » يؤخر .

الإعراب : « ضعيف » خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : هو ضعيف ، وضعيف مضاف و « النكاية » مضاف إليه « أعداءه » أعداء : مفعول به للنكاية منصوب =

واسمُ المصدر إن كان عَـلَمًا لم يعمل^(١) اتفاقًا ، وإن كان مِيمِيًّا
فكالمصدر^(٢) اتفاقًا ، كقوله :

= بالفتحة الظاهرة ، وأعداء مضاف وضمير الغائب مضاف إليه مبنى على الرفع في محل جر
«يخال» فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ،
وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو «الفرار» مفعول أول ليخال منصوب
بالفتحة الظاهرة «يرأى» فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها
إلحاقا ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الفرار «الأجل» مفعول
به ليرأى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وسكن لأجل الوقف ، وجملة يرأى وفاعله
ومفعوله في محل نصب مفعول ثان ليخال .

الشاهد فيه : قوله «النكايه أعداءه» حيث أعمل المصدر المقترب بآل ، وهو قوله
«النكايه» فنصب به المفعول وهو قوله «أعداءه» . ونظيره قول الآخر :

لَقَدْ عَلِمْتُ أُولَى الْمَغِيرَةِ أَنَّنِي كَرَزْتُ فَلَمْ أَنْكُلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعًا
ودعوى أن ناصب المفعول في هذه الحالة هو المصدر المقترب بآل قول سيديوه والخليل
رحمهما الله تعالى ، وذهب أبو العباس المبرد إلى أن ناصب المفعول حينئذ هو مصدر
آخر محذوف يدل عليه المصدر المذكور ، وهذا المصدر المحذوف منكر ؛ فالتقدير عنده :
ضعيف النكايه نكايه أعداءه ، وذهب أبو سعيد السيرافي إلى أن أعداءه ونحوه
منصوب على نزع الخافض ، والأصل عنده : ضعيف النكايه في أعدائه ، ثم حذف
حرف الجر فانتصب الاسم .

(١) إنما لم يعمل اسم المصدر إذا كان علما لأن الأعلام كمحمد وسعيد - علمين
على معينين - لا تعمل في فاعل أو مفعول ، إذ لا دلالة لها على الأحداث التي تقتضي
هذا النوع من العمولات .

(٢) إنما عمل المصدر البدوء بالميم الزائدة لغير الدلالة على المفاعلة لأنه مصدر في
الحقيقة عند جمهرة النحاة على ما ذكرناه آنفا ، وظاهر قول المؤلف «فكالمصدر اتفاقا»
أنه قد يكون مضافا وقد يكون مقرونا بآل وقد يكون مجردا ، لكن الأثبات من العلماء
لم يحفظوا له شاهدا إلا في حالة الإضافة كالبيت رقم ٣٦٦ ، كذا قيل ، وأنت تجد في
الشاهد رقم ٣٦٧ وما ذكرناه معه من الشواهد اسم المصدر غير البدوء بالميم مضافا لفاعله .
(١٤ - أوسع السالك ٣)

٣٦٦ - * أَظْلَمُ إِنْ مُصَابِكُمْ رَجُلًا *

٣٦٦ - نسب جماعة منهم المؤلف في اللفظ تبعاً للعريرى في درة الغواص هذا الشاهد إلى العرجى ، ونسبه آخرون إلى الحارث بن خالد الخزومى ، وهذا هو الصواب وما ذكره المؤلف هنا صدر بيت من الكامل ، وعجزه قوله :

* أَهْدَى السَّلَامَ نَحِيَّةَ ظَلْمُ *

وبعد هذا البيت قوله :

أَقْصَيْتِهِ وَأَرَادَ سِلْمَكُمْ فَلَيْتَنِي إِذْ جَاءَكَ السَّلْمُ

اللفظة : « ظلوم » وصف من الظلم لقب به طبيئته ، وروى « أظلم » على أنه تصغير اسمها تصغير الترخيم للتعليل ، والهمزة السابقة عليه همزة النداء ، و« مصابكم » مصدر ميمي بمعنى الإصابة ، وزعم اليزيدى أنه اسم مفعول ، وكان يوجب - بناء على هذا - رفع « رجل » وستعرف ذلك بوضوح في بيان الاستشهاد بالبيت .

الإعراب : « أظلم » الهمزة حرف لنداء القريب أو ما هو بمنزلة مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، ظلوم : منادى مبنى على الضم في محل نصب « إن » حرف توكيد ونصب ينصب الاسم ويرفع الخبر مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « مصابكم » مصاب : اسم إن منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير المخاطبين مضاف إليه مبنى على الضم في محل جر ، وهو من إضافة المصدر الميمي إلى فاعله « رجلاً » مفعول به للمصدر منصوب بالفتحة الظاهرة « أهدى » فعل ماضى مبنى على الفتح المقدر على الألف منع من ظهوره التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى رجل « السلام » مفعول به لأهدى منصوب بالفتحة الظاهرة ، والجملة من الفعل الماضى الذى هو أهدى وفاعله المستتر فيه ومفعوله فى محل نصب صفة لرجل « تحية » مفعول لأجله عامله أهدى منصوب بالفتحة الظاهرة « ظلم » خبر إن مرفوع بها وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « مصابكم رجلاً » حيث أعمل الاسم الدال على المصدر عمل المصدر لكونه ميميا ، وهو قوله « مصاب » بضم الميم - فإنه مصدر ميمي للفعل أصاب ، وقد أضافه إلى فاعله وهو كافى المخاطب ، ثم نصب به مفعوله وهو قوله =

وإن كان غَيْرُهَا لم يعمل عند البصريين ، ويعمل عند الكوفيين
والبغداديين ، وعليه قوله :

— ٣٦٧ — * وَبَعْدَ عَطَائِكَ الْمِائَةَ الرِّتَاعَا *

= « رجلا » وكأنه قد قال : إن إصابتكم رجلا ، وخبر إن هو قوله « ظلم » في
آخر البيت .

وكان اليزيدى يزعم أن « مصابكم » اسم مفعول من الإصابة وهو اسم إن ،
وخبرها هو قوله « رجل » وأن قوله « ظلم » خبر مبتدأ محذوف ، وكأنه قد قال : إن
الذى أصبتموه رجل موصوف بأنه أهدى التحية وذلك ظلم منكم ، وهو تكلف غير
مرضى اللبى ولا المعنى ، وللبيت قصة عند أهل الأدب .

٣٦٧ — هذا الشاهد من كلام القطامى ، واسمه عمير بن شليم - بزنة التصغير
فيهما - من كلمة يمدح فيها زفر بن الحارث الكلابى ، وما ذكره المؤلف ههنا عجز
بيت من الوافر ، وصدره قوله :

* أَكْفَرًا بَعْدَ رَدِّ الْمَوْتِ عَنِّي ؟ *

اللغة : « أ كفرا » الكفر - بضم الكاف - جحد النعمة التى أسديت إليك
وإنكارها على مسديها ، إما بالقول وإما بالعمل على غير ما يوجب الشكر ، وكان
القطامى قد أسر فى حرب فأطلقه زفر بن الحارث وهب له مائة من الإبل ؛ ففى ذلك
يقول القصيدة التى منها بيت الشاهد « الرتاعا » بكسر الراء ، بزنة الكتاب - وهى
التي تستام وترتع وترعى من غير أن يردها أحد . وذلك مما يورثها ممناً ، ويروى
« الرباعا » بالياء الموحدة ، وهى التى تفتج زمن الربيع .

المعنى : أقجزيك جحداً لنعمتك ونكراناً لجملك وأنت الذى مننت على
بالحياة ووهبتى العمر بعد ما كاد ينقضى ، ولم تكف بذلك وإنما زدت تفضلاً وأرييت
فى المنة على ، وذلك غاية ما يرجى من الكريم ؟ !

الإعراب : « أ كفرا » الهمزة للاستفهام الإنكارى ، كفراً : مفعول مطلق
لفعل محذوف ، والتقدير : أ كفر كفرا « بعد » ظرف زمان منصوب بالفعل المحذوف
الذى عمل فى المصدر ، وبعد مضاف و«رد» مضاف إليه ، ورد مضاف و«الوت» =

وَيَكْثُرُ أَنْ يُضَافَ الْمَصْدَرُ إِلَى فَاعِلِهِ ، ثُمَّ يَأْتِي مَفْعُولُهُ ، نَحْوُ (وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ) ^(١) ، وَيَقُلُّ عَكْسُهُ ، كَقَوْلِهِ :

— ٣٦٨ — * قَرَعُ الْقَوَاقِيرِ أَفْوَاهُ الْأَبَارِيقِ *

== مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله « عني » جار ومجرور متعلق بقوله رد « وبعد » الواو حرف عطف ، بعد : ظرف زمان معطوف بالواو على ظرف الزمان السابق ، وبعد مضاف وعطاء من « عطائك » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وعطاء مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه من إضافة اسم المصدر إلى فاعله مبنى على الفتح في محل جر ، وله محل آخر وهو الرفع على الفاعلية « المائة » مفعول به لمطاء منصوب بالفتحة الظاهرة « الرثاء » نعت للمائة منصوب بالفتحة الظاهرة ، والألف للاطلاق .
الشاهد فيه : قوله « عطائك المائة » حيث أحمل اسم المصدر ، وهو قوله « عطاء » لإعمال المصدر ؛ فأضافه إلى فاعله وهو كاف المخاطب ، ثم نصب به المفعول وهو قوله « المائة » .

ونظير هذا الشاهد قول الآخر :

قَالُوا: كَلَامُكَ هِنْدَاوْهَى مُضْغِيَّةٌ بِشَفِيكَ؟ قُلْتُ: مَحْبِيحٌ ذَاكَ لَوْ كَانَا

فإن قوله « كلام » اسم مصدر فعله كلم - بتضعيف اللام - والمصدر هو التكليم ، وقد أحمل هذا الشاعر اسم المصدر عمل للمصدر ، فأضافه إلى فاعله وهو كاف المخاطب ، ثم نصب به المفعول وهو قوله « هنداء » .

ومن شواهد ذلك قول الشاعر :

بِمِشْرِتِكَ الْكِرَامَ تُمَدُّ مِنْهُمْ فَلَا تَرَيْنَ لِمَنْزِلِهِمُ الْوَقَاءَ

فإن قوله عشرة اسم ممد - فعله عاسره يعاشره ، ومصدره للمعاشرة ، وقد أحمل اسم المصدر هذا عمل للمصدر ، فأضافه إلى فاعله وهو ضمير المخاطب ، ثم نصب به مفعوله وهو قوله « الكرام » .

وعمدة الاستشهاد لهذه المسألة قوله عليه الصلاة والسلام « من قبله الرجل زوجته الوضوء » .

(١) من الآية ٢٥١ من سورة البقرة ، ومن الآية ٤٠ من سورة الحج .

٣٦٨ — هذا الشاهد من كلام الأقيشر الأسدي ، واسمه للمغيرة بن عبد الله ، وما

ذكره المؤلف عجز بيت من البسيط ، وصدره قوله :

==

• أَفْنَى تِلَادِي وَمَا جَعَفْتُ مِنْ نَشَبٍ •

اللفظة : « تلادى » التلاد من اللال كالتلاد والتلبد ، وهو اللال القديم « نشب » النشب - بالنشب معجمة - مالا يستطيع الإنسان حمله من أمواله كالسور والضياح ونحوها « قرع القواقيز » القرع : مصدر قولك « قرعت الثوب أقرعه قرعا » - من باب فتح يفتح - إذا ضربته ، ولا يستعمل إلا فى ضرب شيء يابس صلب بآخر مثله ، والقواقيز : جمع قاقوزة - بقاقيز وزاى - وهى القدح الذى يشرب فيه الخمر ، وبرى القوارير - بقاف وراءين مهملتين - جمع قارورة وهى الزجاجاة « أفواه الأباريق » الأباريق : جمع إبريق ، وهو ما كان له عروة ، فإن لم يكن عروة فهو كوز .

الإعراب : « أفنى » فعل ماض مبنى على الفتح للمقدر على الألف منع من ظهوره التذمر لاجل له من الإعراب « تلادى » تلاد : مفعول به لأفنى منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء التكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وياء التكلم مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر « وما » الواو حرف عطف ، ما : اسم موصول معطوف على تلادى مبنى على السكون فى محل نصب « جعفت » فعل ماض وفاعله ، والجملة لاجل لها صلة ما الموصولة ، والعائد ضمير منصوب بجمع محذوف ، والتقدير : والذى جمعته « من نشب » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ما الموصولة « قرع » فاعل أفنى مرفوع بالضممة الظاهرة ، وقرع مضاف و « القواقيز » مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله ، مجرور بالكسرة الظاهرة « أفواه » فاعل للمصدر مرفوع بالضممة الظاهرة ، وأفواه مضاف و « الأباريق » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « قرع القواقيز أفواه » حيث أضاف المصدر وهو قوله « قرع » إلى مفعوله وهو قوله « القواقيز » ثم أتى بفاعله وهو قوله « أفواه » بعد ذلك .

ونظير هذا البيت قول الفرزدق يصف ناقة بالسرعة والقوة :

تَنْفِي بِذَاهَا الْحَصَى فِي كُلِّهَا جِرَةً نَفَى الدَّرَاهِمِ تَنْفَادُ الصِّيَارِيفِ

والظاهر أن من هذا النوع قول عبد يغوث بن وقاص الحارثي :

وَكُنْتُ إِذَا مَا الْخَيْلُ تَمَسَّهَا الْفَنَاءُ كَبِيقًا بِتَصْرِيفِ الْقَنَاءِ بَنَانِيًا

فإن « تصريف » : مصدر صرف بالتضعيف ، وقد أضافه لمفعوله وهو القناة ، ثم أتى بالفاعل وهو بناني .

وقيل : يختص بالشعر ، ورد بالخديث « وَحَجَّ الْبَيْتِ مَنْ أَسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا » أى : وأن يحج البيت المستطيع ، وأما إضافته إلى الفاعل ثم لا يذكر المفعول وبالعكس فكثير ، نحو (رَبَّنَا وَتَقَبَّلْ دُعَاءِ)^(١) ، ونحو (لَا يَسْأَلُ الْإِنْسَانُ مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ)^(٢) ، ولو ذكر ائقيل : دعائى إياك ، ومن دعائه الخير .

وتابع الجرور يجر على اللفظ ، أو يحمل على المحل^(٣) ؛ فيرفع كقوله :

— ٣٦٩ — * طَلَبَ الْمُعَقَّبَ حَقَّهُ الْمَظْلُومُ *

(١) من الآية ٤٠ من سورة إبراهيم . (٢) من الآية ٤٩ من سورة فصلت .
(٣) هذا الذى ذهب إليه المؤلف تبعاً لابن مالك—من جواز الإتيان على المحل— هو ما ذهب إليه الكوفيون وبعض البصريين ، وذهب سيويه وجمهور البصريين إلى أنه لا يجوز الإتيان على المحل ، وزعم هؤلاء أن ما ورد مما ظاهره الإتيان على المحل كاليث رقم ٣٦٩ والبيت رقم ٣٧٠ فهو مؤول بتقدير رافع للرفع وناسب للمنصوب ، وكثرة الشواهد الواردة مما يدل على صحة الإتيان على المحل تمنع من الأخذ بهذا رأى ، لأن التأويل خلاف الظاهر .

— ٣٦٩ — هذا الشاهد من كلام ليلى بن ربيعة العامري ، يصف حماراً وحشياً وأنته، وما ذكره المؤلف هنا عجز بيت من الكامل ، وصدره قوله :

* حَتَّى تَهَجَّرَ فِي الرِّوَّاحِ وَهَاجَهَا *

اللفظة : « تهجز » سار في الهجرة ، وهى نصف النهار عند اشتداد الحر « الرواح » الوقت من زوال الشمس إلى الليل « وهاجها » أزعجها ، و « طلب المعقب » مصدر تشبيه منصوب على أنه مفعول مطلق ، وأصل الكلام : وهاجها طالباً إياها طلباً مثل طلب المعقب — إلخ ، والمعقب : الذى يطلب حقه المرة بعد المرة .

الإعراب : « حق » حرف غاية وجر مبنى على السكون لا عمل له من الإعراب « تهجر » فعل ماضى مبنى على الفتح لا عمل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى حمار الوحش « فى الرواح » جار ومجرور متعلق بتهجر =

أو يُنْصَبُ كقوله :

— ٣٧٠ — * مَخَافَةُ الْإِفْلَاسِ وَالْيَبَاسِ *

= «وهاجها» الواو حرف عطف ، هاج : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى حمار الوحش ، وضمير القائبة العائد إلى الأتني مفعول به لهاج مبنى على السكون في محل نصب « طلب » مفعول مطلق منصوب بمادل الكلام عليه ، وكأنه قال : ولازمه ملازمة كملازمة المعقب إلخ ، وهو مضاف و « للمعقب » مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله مجرور بالكسرة الظاهرة « حقه » حق : مفعول به للمصدر الذي هو طلب ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وحق مضاف وضمير القائب العائد إلى المعقب مضاف إليه مبنى على الضم في محل جر « المظلوم » بالرفع : نعت للمعقب باعتبار محله الذي هو رفع على أنه فاعل بالمصدر ، ونعت المرفوع مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « المظلوم » وهو نعت لقوله المعقب الذي هو مجرور لفظا بإضافة المصدر الذي هو قوله « طلب » إليه ، لكنه لما كان فاعلا لهذا المصدر كان مرفوعا في المعنى والمحل فأنتبه إياه نظرا إلى محله .

ومثل هذا البيت قول المتخل الهذلي من قصيدة يرى فيها ابنه أنية :

السَّالِكُ الثُّغْرَةَ الْيَقْظَانَ سَالِكُهَا مَشَى الْمُلُوكَ عَلَيْهِمُ الْخَيْلُ الْفُضْلُ

فالمصدر هنا - وهو قوله « مشى » - مضاف إلى فاعله ، وهو قوله « الملوك » وقد نعت فاعل المصدر بقوله « الفضل » ، ورفع تبعاً لموضعه ، والفضل : هي التي نخلع ثيابها كلها إلا قميصاً واحداً .

٣٧٠ - نسبوا هذا الشاهد في كتاب سيويه (ج ١ ص ٩٨) إلى رؤية بن العجاج ، وقيل : ليست هذه النسبة بصحيحة ، وإنما هو لزيادة العنبري ، وما ذكره المؤلف بيت من الرجز المشطور ، وقبله قوله :

* قَدْ كُنْتُ دَايَنْتُ بِهَا حَسَانًا *

اللفة : «داينت بها» أخذتها بدلا من دين لي عنده «البان» بتشديد الباء واللام =

هذا باب إعمال اسم الفاعل

وهو : ما دلّ على الحَدَثِ والحُدُوثِ وفَاعِلِهِ .

نخرج بالحدوث نحو « أَفْضَلَ » و « حَسَنَ » فإنهما إنما يَدُلَّانِ على الثبوت ،
وخرج يذكر فاعله نحو « مَضْرُوبٌ » و « قَامَ »^(١) .

= مفتوحة - المثل ، وتقول : لويت فلانا بدينه ألويه - على مثله رميته أرميه - ليا
وليانا ، وذلك إذا مطلته وسوفت في قضائه .

الإعراب : « قد » حرف تحقيق مبني على السكون لا محل له من الإعراب « كنت »
كان : فعل ماض ناسخ يرفع الاسم وينصب الخبر ، وتاء المتكلم اسم مبني على الضم
في محل رفع « داينت » فعل ماض وفاعله ، والجملة في محل نصب خبر كان « بها »
جار ومجرور متعلق بـ « داين » مفعول به لـ « داين » مخافة « مفعول لأجله عامله
داين أيضا ، وهو مضاف وقوله « الإفلاس » مضاف إليه ، من إضافة المصدر إلى مفعوله
مجرور بالكسرة الظاهرة « والليانا » الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له
من الإعراب ، الليانا : معطوف على الإفلاس باعتبار محله الذي هو نصب لكونه
مفعولا للمصدر الذي هو مخافة ، والمعطوف على المنصوب منصوب ، وعلامة نصبه
الفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « والليانا » فإنه منصوب ، وهو معطوف على « الإفلاس »
الذي هو مجرور اللفظ بإضافة المصدر الذي هو قوله « مخافة » إليه ، لكنه لما كان
مفعولا به لذلك المصدر كان في المعنى والمحل منصوبا ، فلما أراد العطف عليه لاحظ
ذلك المحل فنصب المعطوف مراعاة له .

(١) اسم المفعول الذي أشار إليه بقوله « نحو مضروب » يدل على المفعول لا على
الفاعل ، والفعل الذي أشار إليه بنحو قام يدل دلالة وضعية على الحدث والزمان ، ولا
يدل بالوضع على الفاعل ، وإنما يدل على الفاعل باللزوم العقلي ، ضرورة علم كل أحد
بأنه ما من فعل إلا له فاعل ، فالمراد بنفي دلالاته على الفاعل نفي الدلالة الوضعية .

فإن كان صلة لآل عمل مطلقاً^(١)، وإن لم يكن عمل بشرطين^(٢) :
أحدهما : كونه للحال أو الاستقبال^(٣) ، لا الماضي ، خلافاً للكسائي ،
ولا حجة له في (بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ)^(٤) ، لأنه على حكاية الحال ، والمعنى :
يَبْسُطُ ذِرَاعِيهِ ، بدليل (وَنُقِلَتْ لَهُمْ) ولم يقل وَقَلَبْنَا لَهُمْ .

والثاني : اعتماده على استفهام أو نفي أو مخبر عنه أو موصوف ، نحو
« أَضَارِبُ زَيْدٌ عَمْرًا » ، و « مَا ضَارِبُ زَيْدٌ عَمْرًا » ، و « زَيْدٌ ضَارِبٌ
أَبُوهُ عَمْرًا » ، و « مَرَزْتُ بَرَجُلٍ ضَارِبٍ أَبُوهُ عَمْرًا » .

والاعتماد على المُقَدَّر كالاعتماد على الملفوظ به ، نحو « مُهَيِّنٌ زَيْدٌ عَمْرًا »
أم مُكْرِمُهُ ؟ أي : أَمْهِينُ ، ونحو (مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ)^(٥) ، أي : صِنْفٌ
مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ ، وقوله :

(١) المراد بالإطلاق أنه يعمل ، سواء أكان بمعنى الماضي أم بمعنى غيره ، وسواء
أكان معتمداً على شيء مما سيذكره في النوع الثاني أم لم يكن معتمداً على شيء منها .
(٢) بقي شرطان آخران ؛ وهما : ألا يكون مصغراً ، وألا يكون موصوفاً ، وخالف
الكسائي فيهما جميعاً .

(٣) السر في اشتراط هذا الشرط هو أن اسم الفاعل إنما عمل بالجمل على الفعل
المضارع ، والفعل المضارع المحمول عليه إنما يدل على الزمان الحاضر أو الزمان
المستقبل ، فإذا أريد باسم الفاعل الزمان الماضي فقد زال شبهه بالفعل المضارع ؛ فلم
يبق وجه لعمله .

(٤) من الآية ١٨ من سورة الكهف ، وقد ظن الكسائي ومن وافقه كهشام
وأبي جعفر أن قوله سبحانه (باسط) بمعنى الماضي ، ولكن الجمهور ردوا ذلك وقالوا :
إن هذه القصة حكاية حال ، ومعنى ذلك أن يفرض التكلم حين كلامه أن القصة
واقعة الآن فهو يصفها ، وعلى هذا لا يكون (باسط) ماضياً ، ولكنه حاضر .

(٥) من الآية ٦٩ من سورة النحل ، والنمثلة بالآية الكريمة في هذا الموضع إما
سهو وإما مبنى على رأى ضعيف ، ويبان ذلك أن عمل اسم الفاعل الذي يشترط له =

— ٣٧١ — * كَنَاطِطِحِ صَخْرَةً يَوْمًا لِيُوهِنَهَا *

الاعتقاد على شيء مما ذكر إنما هو نصبه للمفعول به ، أما رفعه للفاعل مطلقاً فلا يشترط له شيء مما ذكر ، وهذا هو الصحيح المعتمد عند النحاة ، وليس في الآية مفعول به حتى نلتبس لاسم الفاعل الذي هو (مختلف) شيئاً يعتمد عليه ، فأعرف ذلك وكن به حفيظاً والرأى الضعيف الذي أشرنا إليه هو أن الاعتقاد على شيء مما ذكر شرط في رفعه الفاعل الظاهر كما أنه شرط في نصبه المفعول به ، فأما راعاه الضمير المستتر فهو الذي لا يشترط له الاعتقاد ، وفي الآية التي تلاها المؤلف رفع اسم الفاعل الذي هو مختلف فاعلاً هو اسم ظاهر وهو ألوانه ، فكان لا بد له — على هذا القول — من الاعتقاد ، فلهذا قدرنا الموصوف بمختلف ليكون معتمداً عليه .

٣٧١ — هذا الشاهد من كلام الأعشى ميمون بن قيس ، وما ذكره المؤلف هنا صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* فَلَمْ يَضِرْهَا وَأَوْهَى قَرْنَهُ الْوَعْلُ *

اللفظة : « ناطح » تقول : نطح الثور أو الكبش أو نحوهما ، تريد أنه ضرب بقرنه « لم يضرها » تقول : ضاربه يضربه ضيراً ، ومعناه ضربه أو نقصه « أوهى » أضعف « الوعل » بفتح الواو وكسر العين ، وفيه لفة أخرى حكاهما الليث بضم الواو وكسر العين ، على الوزن النادر أو المهمل — هو تيس الجبل ، وأكثر أهل اللغة على أن الأنثى تسمى أروية ، وحكى في اللسان أنه يقال للأنثى : وعلة ، ويجمع الوعل على أوعال ووعول ووعل ، بضم فسكون في الأخير .

المعنى : يقول : إنك تكلف نفسك ما لا قبل لك به ، وتجشمها ما يضمفك هو لا ولا تنال منه مثلاً ، ولا يعود ضرره إلا عليك ، وإنما مثلك فيما تصنع مثل تيس جبلى يضرب صخرة بقرنه يظن أنه يفلقها فلا ينال منها وينكسر قرنه .

الإعراب : « كَنَاطِطِحِ » الكاف حرف جر مبني على الفتح لاجل له من الإعراب وناطح : مجرور بالكاف ، وأصله صفة لموصوف محذوف ، وتقدير الكلام : كوعل ناطح ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : أنت كَنَاطِطِحِ وفي ناطح ضمير مستتر تقديره هو ، وهو فاعله ؛ لأنه اسم فاعل يعمل عمل الفعل ، =

أى : كَوَعَلِ نَاطِحٍ ، ومنه « يَا طَالِمًا جَبَلًا » أى : يا رجلاً طالعاً ، وقول ابن مالك « إنه اعتمد على حرف النداء » سهو ؛ لأنه مختص بالاسم ؛ فكيف يكون مُقَرَّباً من الفعل ؟

فصل : تَحْوِيلُ ^(١) صِيغَةِ فَاعِلِ المبالغة والتكثير إلى : فَعَالٍ ، أو فَعُولٍ ، أو مِفْعَالٍ — بكثرة ، وإلى فَعِيلٍ أو فَعِلٍ بِقِلَّةٍ ، فيعمل عمله بشروطه ، قال :
= فيرفع الفاعل دائماً ، وينصب المفعول إن كان فعله متعدداً واستكمل ما ذكره المؤلف من الشروط « صخرة » مفعول به لناطق منصوب بالفتحة الظاهرة « ليونها » اللام لام كي مبنى على الكسر لا محل له من الإعراب ، يوهن : فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد لام التعليل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الناطح ، وضمير الغائبة العائد إلى الصخرة مفعول به ، وأن المصدرية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بلام التعليل ، والجار والمجرور متعلق بناطح « فلم » الفاء حرف عطف لم : حرف نفى وجزم وقلب « يصرها » يضر : فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون ، وفاعله ضمير الناطح مستترا فيه جوازا . وضمير الغائبة العائد إلى الصخرة مفعول به « وأوهى » الواو حرف عطف ، أو هى : فعل ماضى مبنى على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر « قرنهم » قرن : مفعول به لأوهى ، وقرن مضاف وضمير الغائب مضاف إليه « الوعل » فاعل أوهى مرفوع بالضممة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « ناطح صخرة » حيث أعمل اسم الفاعل وهو قوله « ناطح » إعمال فعله ؛ فنصب به المفعول به وهو « صخرة » مع أنه غير معتمد فى الظاهر على شيء ، لكنه لما كان فى المعنى معتمداً ؛ لسكون ناطح صفة لموصوف محذوف ، والأصل « كوعل ناطح » راعى ذلك المعنى واعتبره معتمداً فأعمله .

(١) ذكر أبو حيان أن هذه الصيغ الخمسة يتقاس اشتقاقها من مصدر كل فعل ثلاثى متعد ، نحو ضرب ، يجوز لك أن تقول : ضراب ، ومضراب ، وضروب ، وضريب ، وضرب .

وقد وردت ألفاظ على إحدى هذه الصيغ مع أن الفعل المستعمل مزيد على الثلاثى ، نحو دراك ، ومعاون ، ومهوان ، ومعطاء ، ونذير ، وزهوق .

٣٧٢ — • أَخَا الْحَرْبِ لِبَاسًا إِلَيْنَا جِلَالَهَا •

٣٧٢ — هذا الشاهد من كلام القلاخ - بضم القاف وآخره خاء معجمة - بن حزن بن جناب ، الذى يقول عن نفسه :

أَنَا الْقَلَاخُ بْنُ جَنَابِ بْنِ جَلَا أَخُو خَنَائِرٍ أَقُودُ الْجَمَلَا
وما ذكره المؤلف هنا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

• وَلَيْسَ بُولَاجٍ اتَّخَوَافِ أَعْقَلَا •

اللفظة : « أخا الحرب » أى معالجها الذى يلزمها ولا يفر منها ، وذلك كما تقول : فلان أخو البر ، وأخو الإحسان ، وأخو العرب « جلالها » الجلال - بكسر الجيم - جمع جل ، بالضم ، وأراد به ما يلبس فى الحرب من الدروع ونحوها ، « وللاج » كثير الولوج ، أى : الدخول « الحوائف » جمع خالفة ، وهى فى الأصل عمود الحيمة ، وللراد منه هنا نفس الحيمة ، من إطلاق اسم الجزء وإرادة الكل « الأعقل » هو الذى تصطك ركبته من الفزع .

الإعراب : « أخا » حال من ضمير متكلم واقع فى بيت سابق طى بيت الشاهد ، وهو قوله :

فَإِنْ تَكُ فَاتَتْكَ السَّمَاءُ فَإِنِّى بِأَرْفَعِ مَا حَوْلِي مِنَ الْأَرْضِ أَطْوَلَا
منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة ، وأخا مضاف و « الحرب » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « لباساً » حال ثانية من ضمير المتكلم الذى ذكرناه منصوب بالفتحة الظاهرة ، وفيه ضمير مستتر تقديره هو ، وهو فاعله « إليها » جار ومجرور متعلق بلباس « جلالها » جلال : مفعول به لباس منصوب بالفتحة الظاهرة ، ولباس مضاف وضمير الغائبة العائد إلى الحرب مضاف إليه مبنى طى السكون فى محل جر « وليس » الواو حرف عطف مبنى طى الفتح لا محل له من الإعراب ، ليس : فعل ماض ناقص مبنى طى الفتح لا محل له من الإعراب ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى أخى الحرب « بولاج » الباء حرف جر زائد مبنى طى الكسرة لا محل له من الإعراب ، وللاج : خبر ليس منصوب بفتحة مقدرة طى آخره منع ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، وولاج مضاف و « الحوائف » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « أعقلا » يجوز أن يكون حالا من اسم ليس =

وقال :

٣٧٣ — * ضُرُوبٌ بِنَصْلِ السَّيْفِ سَوْقَ سِمَانِهَا *

= فهو منصوب بالفتحة الظاهرة ، ويجوز أن يكون خبراً ثانياً وليس ، فهو أيضاً منصوب بالفتحة الظاهرة ، ويجوز أن يكون نعتاً لولاج أو معطوفاً عليه بحرف عطف مقدر ، فهو مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف للوصفية ووزن الفعل ، أو هو منصوب بالفتحة الظاهرة لأن تابع خبر ليس المجرور بالباء الزائدة يجوز فيه الجر تبعاً للفظ الخبر ، ويجوز فيه النصب تبعاً لموضعه كما في قول الشاعر :

* فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدَا *

الشاهد فيه : قوله « لباسا جلالها » حيث أعمل صيغة المبالغة ، وهي قوله « لباسا » إعمال الفعل واسم الفاعل ؛ فنصب به للمفعول به ، وهو قوله « جلالها » لاعتداده على موصوف مذكور هو قوله أخا الحرب ، ومثله قول شاعر الحماسة :

فِيَا لِرِزَامٍ رَشَّحُوا بِي مُقَدَّمَا إِلَى الْحَرْبِ خَوَاضًا إِلَيْهَا الْكُتَاتِبَا
خَوَاض : صيغة مبالغة لخاض ، وفيه ضمير مستتر يعود إلى مقدم ، والكتائب : مفعول به لخواض بسبب كونه معتمداً على موصوف وهو قوله « مقدما » .

٣٧٣ — هذا الشاهد من كلام أبي طالب بن عبد المطلب عم النبي صلى الله عليه وسلم ، من كلمة رثي فيها أبا أمية بن المغيرة المخزومي ، وهو زوج أخته عائكة بنت عبد المطلب ، والذي ذكره للأولف صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* إِذَا عَدِمُوا زَادَا فَإِنَّكَ عَاقِرُ *

اللمة : « ضروب » صيغة مبالغة لضارب « نصل السيف » حده وشفرته ، وقد يطلق النصل على السيف كله ، ولكنه لا يراد ههنا ؛ لثلاث تلتزم إضافة الشيء إلى نفسه « سوق » جمع ساق « سمانها » جمع سمينة ضد الهزيلة ، والضمير البارز يعود إلى الإبل « عاقر » اسم فاعل من العقر ، وهو التبع ، ويطلق على من يقطع قوائم البعير ليتمكن من ذبحه .

لغني : يصف أبا أمية الذي يرثيه بالجود والكرم في وقت الصرة الذي تبين فيه الأناية في أكثر النفوس فتمسك عن معونة المحتاجين ، وتحمد الأيدي فلا تبض بقطرة ، وذكر أنه لا يكتفي بالقليل من الجود ، ولكنه يبذل بأوسع معاني البذل =

وحكى سيبويه « إِنَّهُ لَمِنْحَارٌ بَوَائِكُمْ » وقال :

٣٧٤ - فَتَاتَانِ أَمَّا مِنْهُمَا فَشَبِيهَةٌ هَلَالًا

= الإعراب : « ضروب » خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : أنت ضروب ، أو هو ضروب مرفوع بالضمّة الظاهرة « بنصل » جار ومجرور متعلق بـضروب ، ونصل مضاف و « السيف » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « سوق » مفعول به لضروب منصوب بالفتحة الظاهرة ، وسوق مضاف وسمان من « سمانها » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وسمان مضاف وضمير الغائبة العائد إلى الإبل مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه مبنى على السكون في محل نصب « عدموا » عدم : فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله « زادا » مفعول به لعدم منصوب بالفتحة الظاهرة ، وجملة الفعل الماضي وفاعله ومفعوله في محل جر بإضافة إذا إليها « فإنك » الفاء واقعة في جواب إذا ، إن : حرف توكيد ونصب ينصب الاسم ويرفع الخبر مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وكاف المخاطب اسمه مبنى على الفتح في محل نصب « عاقر » خبر إن مرفوع بالضمّة الظاهرة ، والجملة من إن واسمه وخبره لا محل لها من الإعراب جواب إذا .

الشاهد فيه : قوله « ضروب سوق سمانها » حيث أعمل صيغة المبالغة ، وهى قوله « ضروب » إعمال الفعل واسم الفاعل ؛ فنصب بها المفعول به وهو قوله « سوق سمانها » واسم المبالغة هنا معتمد على خبر عنه محذوف ؛ فإنه خبر مبتدأ محذوف تقديره هو ضروب ، أو نحوه .

٣٧٤ - هذا الشاهد من كلام عبد الله بن قيس الرقيات ، وما ذكره المؤلف

قطعة من بيت من الطويل ، والعلماء يروون البيت بتمامه هكذا :

فَتَاتَانِ أَمَّا مِنْهُمَا فَشَبِيهَةٌ هَلَالًا ، وَأُخْرَى مِنْهُمَا تُشَبِّهُ الْبَدْرَا
وقد وجدت في شعر عبد الله بن قيس الرقيات هذا البيت بروى آخر ، وأنا أسوقه

إليك مع بيت آخر لتدرك أن النحاة غيروا فيه بعض التغيير :

فَتَاتَانِ أَمَّا مِنْهُمَا فَشَبِيهَةٌ هَلَالًا ، وَأُخْرَى مِنْهُمَا تُشَبِّهُ الشَّمْسَا
فَتَاتَانِ فِي سَقَدِ السُّعُودِ وَلِدْتُمَا وَلَمْ تَلْقِيَا يَوْمًا هَوَانًا وَلَا نَحْسًا

== اللغة : « فتاتان » تثنية فتاة ، وهى الجارية الحديثة السن ، والفلان فتى ، وتضمر الفتاة على فتية ، ويضمر الفتى على فتى ، وتجمع الفتاة على فتيات ، ويجمع الفتى على فتيان ، ومن العرب من يقول : فتوان ، والأصل فى هذه المادة فتاء السن ، وهو الشباب ، يقال : قد فتى يفتى - مثل رضى يرضى - فهو فتى السن بين الفتاء - بالفتح والمد - « هلالا » الهلال : اسم للقمر فى ليلتين من أول الشهر أو ثلاث ليل ، سموه بذلك لأن الناس يهللون عند رؤيته : أى يرفعون أصواتهم بالدعاء « البدر » هو القمر ليلة تمه وكاله .

الإعراب : « فتاتان » خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : هما فتاتان ، أو أنهما فتاتان ، مرفوع بالألّف نيابة عن الضمة لأنه مشى ، والنون عوض عن التنوين فى الاسم المفرد « أما » حرف شرط وتفصيل مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « منهما » جار ومجرور متعلق بمحذوف يقع صفة لموصوف محذوف يقع مبتدأ ، وتقدير الكلام : أما واحدة كائنة منهما « فشبيهة » الفاء زائدة وجوبا فى خبر المبتدأ ، شبهة : خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفيه ضمير مستتر تقديره هى ، وهو فاعله « هلالا » مفعول به لشبهة منصوب بالفتحة الظاهرة « وأخرى » الواو حرف عطف ، أخرى : صفة لموصوف محذوف يقع مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « منهما » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لأخرى « تشبه » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى « البدر » مفعول به للشبهة منصوب بالفتحة الظاهرة ، والألف للإطلاق ، وجملة تشبه وفاعله المستتر فيه ومفعوله فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو موصوف أخرى ، وتقدير الكلام : وواحدة أخرى منهما تشبه البدر .

الشاهد فيه : قوله « فشبيهة هلالا » حيث أعمل صيغة المبالغة وهى قوله « شبهة » إعمال الفعل واسم الفاعل ؛ فنصب بها المفعول به ، وهو قوله « هلالا » ، واسم المبالغة هنا معتمد على خبر عنه محذوف ، والتقدير : أما فتاة منهما فهى شبهة هلالا .
وقد أنشد سيويه فى هذا الموضع قول الشاعر :

حَتَّى شَاهَا كَلِيلٌ مُّوَهِنًا عَمِلٌ بَاتَتْ طَرَابًا وَبَاتَ الْإِيلُ لَمْ يَنْمِ

جعل قوله « كليل » صيغة مبالغة ، وقوله « موهنا » منصوبا بكليل ، واعترضه قوم بأن الموهن ظرف زمان ، وادعى ابن هشام لتصحيح كلام سيويه - مع تسليمه بأنه ظرف زمان - أنه مفعول به على حد قولهم « أتعبت يومك » .

وقال :

* أَتَانِي أَنَّهُمْ مَزَقُونُ عِرْصِي * ٣٧٥ -

* *

٣٧٥ - هذا الشاهد من كلام زيد الخيل ، وهو الذي سماه النبي صلى الله عليه وسلم زيد الخير ، وما ذكره المؤلف صدر بيت من الوافر ، وعجزه قوله :

* جِحَاشُ الْكِرْمَلَيْنِ لَهَا فَدِيدُ *

اللغة : « مزقون » جمع مزق - بفتح فكسر - وهو صيغة المبالغة لمزق الذي هو اسم فاعل من المزق ، وأصله شق الثوب ونحوه ، ويستعمل في مزق العرض على المجاز « الجحاش » جمع جعش « الكرملين » ثنية كزول - بكسرتين بينهما سكون - وهو ماء بجبل من جبال طي ، « الفديد » الصوت .

المعنى : يقول عن قوم توعدوه بالشر : بلغني أنهم يثلبونني وينالون مني ، ويقطعون عرضي شتما وسبابا ، ثم أخبر عنهم أنهم عنده بمنزلة حمير موضع بعينه سماه الكرملين ، وأن حديثهم عنه يشبه ما تحدثه هذه الحمير من الصياح والجلبة عند ورود الماء .

الإعراب : « أتاني » أتى : فعل ماض مبني على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به مبني على السكون في محل نصب « أنهم » أن : حرف توكيد ونصب مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وضمير الغائبين اسمه مبني على السكون في محل نصب « مزقون » خبر أن مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم « عرضي » عرص : مفعول به لمزقون منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبني على السكون في محل جر ، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع فاعل أتى « جعاش » خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : هم جعاش ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وجعاش مضاف و« الكرملين » مضاف إليه مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه مثنى « لها » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « فديد » مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة ، وجملة المبتدأ المؤخر وخبره المقدم عليه في محل نصب حال من جعاش الكرملين ، وتقدير الكلام : أتاني كونهم مزقين عرضي ، هم جعاش الكرملين حال كونها ذات فديد : أي صوت وصياح وجلبة . =

فصل : تَنْنِيَةُ اسمِ الفاعل وَجَمْعُهُ وَتَنْنِيَةٌ أَمْثَلَةُ الْمِبَالغةِ وَجَمْعُهَا كَمُفْرَدِهَا
 فِي الْعَمَلِ وَالشَّرْوَطِ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : (وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا) ^(١) ،
 وَقَالَ تَعَالَى : (هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ) ^(٢) ، وَقَالَ : (خُشَعًا أَبْصَارُهُمْ) ^(٣) ،
 وَقَالَ الشَّاعِرُ :

— ٣٧٦ — * وَالنَّاذِرِينَ إِذَا لَمْ أَلْقِهَا دَمِي *

= الشاهد فيه : قوله « مزقون عرضي » حيث أعمل جمع صيغة المبالغة وهو قوله
 « مزقون » فإنه جمع مزق - بفتح فكسر - ومزق هذا مبالغة اسم الفاعل ، وقد أعمل
 هذا الجمع إعمال مفردة - وبالتالي إعمال الفعل واسم الفاعل ؛ فنصب به المفعول ،
 وهو قوله « عرضي » واسم المبالغة هنا معتمد على مخبر عنه وهو اسم إن .
 ومن إعمال فعل - بفتح فكسر - قول لبيد بن ربيعة العامري ، وهو من شواهد
 سيبويه (٥٧ / ١) :

أَوْ مَسْحَلٌ شَنَجٌ عِضَادَةٌ تَمُجَّجٌ بِسَرَاتِهِ نَدَبٌ لَهَا وَكَلُومٌ
 فقد نصب قوله « عضادة ممجج » بقوله « شنج » الذي هو صيغة مبالغة .
 ومن ذلك قول الآخر :

حَذِرٌ أُمُورًا لَا تَضِيرُ وَأَمِنْ مَّا لَيْسَ مُنْجِيَهُ مِنَ الْقَدَارِ
 ومن تعدد الشواهد الدالة على إعمال « فعل » بفتح فكسر - عمل الفعل تعلم
 أنه لا يضير سيبويه أن يكون قد استشهد على هذا الإعمال - أو مثله - بالبيت الأخير ،
 وأنه قيل عن هذا البيت إنه مصنوع ، فقد ذكر معه من الشواهد ما يؤيد رأيه .
 (١) من الآية ٣٥ من سورة الأحزاب . (٢) من الآية ٣٨ من سورة الزمر .
 (٣) من الآية ٧ من سورة القمر .

٣٧٦ — هذا الشاهد من كلام عنترة بن شداد العبسي ، من معلقته المشهورة ،
 وما ذكره المؤلف عجز بيت من الكامل ، وصدره قوله :

* الشَّامِي عَرَضِي وَلَمْ أَشْتَمِهَا *

اللغة : « الشامي عرضي » الشامي : مثني شاتم ، وشاتم : اسم فاعل فعله =
 (١٥ — أوضح للمالك ٣)

== « شتم يشتم شتما » من باب نصر، والشتم: الرمي بالمكروه من القول، والعرض - بالكسر - ما يصونه المرء عن أن تتناوله الألس « والناذرين » أى اللذين أوجبا على أنفسهما، يريد أنهما يتوعداه حين يغيب عن وجوههما ، فأما إذا حضر فلا جراءة لهما على ذلك .
الإعراب : « الشامى » نعت لابنى ضمضم المذكور فى بيت متقدم على بيت الشاهد وهو قوله :

وَلَقَدْ خَشِيتُ بِأَنْ أَمُوتَ وَلَمْ تَذَرْ لِلْحَرْبِ دَائِرَةً عَلَى ابْنِى ضَمْضَمٍ
مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه مثنى، والشامى مضاف وعرض من « عرضى » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة النسابة، وعرض مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر « ولم » الواو واو الحال، لم : حرف نفي وجزم وقلب « أشتما » أشتم : فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا، وضمير الغائبين العائد إلى ابنى ضمضم مفعول به مبنى على السكون فى محل نصب، والجملة من الفعل المضارع وفاعله ومفعوله فى محل نصب حال « والناذرين » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب، الناذرين : معطوف على الشامى، مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه مثنى، والنون عوض عن التنوين فى الاسم المفرد « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط مبنى على السكون فى محل نصب « لم » حرف نفي وجزم وقلب « ألقهما » ألق : فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا، وضمير الغائبين العائد إلى ابنى ضمضم مفعول به مبنى على السكون فى محل نصب، وجواب إذا على هذا محذوف، والأحسن أن تجعلها ظرفية لا غير، فلا جواب لها « دى » دم : مفعول به للناذرين منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة النسابة، ودم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر .
الشاهد فيه : قوله « والناذرين دى » حيث أعمل مثنى اسم الفاعل - وهو قوله « الناذرين » - عمل المفرد ؛ فنصب به المفعول، وهو قوله « دى » وهذا المثنى مقترن بأل فلا حاجة به إلى الاعتماد على شيء مما ذكره المؤلف وأوضعه فى شرح الشواهد السابقة .

وقال :

٣٧٧ — • غَفَرُ ذَنْبَهُمْ غَـ _____ يَرْ فُخْرُ •

٣٧٧ — هذا الشاهد من كلام طرفة بن العبد البكرى ، وما أنشده للؤلف
عجز بيت من الرمل ، وصدره قوله :

• ثُمَّ زَادُوا أَنَّهُمْ فِي قَوْمِهِمْ •

اللمعة : « ثم زادوا - البيت » وصف قومه قبل هذا البيت بالإقدام والجرأة
والصبر على قتال الأعداء ، وغير ذلك من أفعال الشجاعة ، ثم بين أن لهم مزيداً على
ذلك من خلال المروءة ، وذلك أنهم يأخذون بالعفو عن الزلات والصفح عن الذنوب ،
وأنهم - مع ما لهم من خصال الشرف - لا يفخرون ؛ لأن الفخر إعجاب وخفة ،
وغفر - ضمتين - جمع غفور الذى هو مبالغة غافر ، وغفر - بضمتهين أيضاً - جمع
غفور الذى هو مبالغة فاخر ، ويروى « غير فجر » بضم الفاء والجيم - من الفجور ،
والفجور : الكذب ، أو هو اسم جامع لكل خصلة من خصال الشر ، والرواية الأولى
أشهر وأعرف ، وإضافة الذنب إلى ضميرهم من الإضافة لأدنى ملابسة ؛ لأنهم إنما
يخفرون ذنب من يذنب إليهم ، أو هو على تقدير مضاف بين المتضايين : أى غفر
ذنب قومهم .

الإعراب : « ثم » حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « زادوا »
زاد : فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله « أنهم » أن : حرف توكيد ونصب ، وضمير
الفائين اسمه مبنى على السكون فى محل نصب « فى » حرف جر « قومهم » قوم :
مجرور بنى وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، وقوم مضاف وضمير الفائين مضاف إليه
مبنى على السكون فى محل جر ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال من اسم إن ،
وابن هشام اللخمى جعل الجار والمجرور متعلقا بزادوا ، بناء على ما ذهب إليه من أن
« فى » الجارة هنا بمعنى عند « غفر » خبر أن مرفوع بالضممة الظاهرة « ذنبهم » ذنب :
مفعول به لغفر منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الفائين مضاف إليه
« غير » خبر ثان لأن مرفوع بالضممة الظاهرة ، وغير مضاف و « غفر » مضاف إليه
مجرور بالكسرة الظاهرة ، وسكنه لأجل الوقف .

= الشاهد فيه : قوله « غفر ذنبهم » حيث أعمل جمع صيغة المبالغة وهو قوله « غفر » فإنه جمع غفور ، وغفور مبالغة عافر ، وقد أعمل هذا الجمع إعمال مفردة ، وبالتالي إعمال الفعل واسم الفاعل ، فنصب به المفعول وهو قوله « ذنبهم » وصيغة المبالغة هنا معتمدة على مخبر عنه مذكور وهو اسم أن .

واعلم أنه لا فرق بين أن يكون الجمع جمع مذكر سالما أو جمع مؤنث سالما وأن يكون جمع تكسير ؛ فمن جمع اسم الفاعل جمع التكسير قول أبي كبير الهذلي :

يَمْنَحُنْ حَمَلَنَ بِهِ وَهْنٌ عَوَاقِدُ حُبِّكَ النَّطَاقُ فَشَبَّ غَيْرَ مُهَبِّلِ

الشاهد في قوله « عواقد حبك النطاق » فإن عواقد جمع تكسير مفردة عاقدة وقد نصب بهذا الجمع قوله « حبك النطاق » ومن إعمال جمعه جمع المذكر السالم قول الله تعالى : (والذاكرين الله كثيرا) ومن إعمال جمعه جمع المؤنث السالم قوله تهلكت كلته : (هل هن كاشفات ضره) فإن كاشفات جمع كاشفة جمع مؤنث سالم وقد نصب به ضره ، وقد اجتمع إعمال جمع المؤنث السالم وجمع التكسير في قول العجاج بن رؤبة :

وَرَبُّ هَذَا الْبَيْتِ لِدِ الْحَرَمِ وَالْقَاطِنَاتِ الْبَيْتِ غَيْرِ الرُّيْثِمِ

* أَوَالِفًا مَكَّةَ مِنْ وَرُقِ الْحَمَى *

القاطنات : جمع قاطنة جمع المؤنث السالم ، وقد نصب به البيت ، وأوالف : جمع آلفة جمع التكسير ، وقد نصب به مكة .

وأنت تعلم أن التثنية والجمع بأنواعه - نعى سواء أكان جمع تكسير أم كان جمع مذكر سالما أم كان جمع مؤنث سالما - من خصائص الأسماء ، فكان من حق المثنى والمجموع من أسماء الفاعلين ألا يعمل ، لأنه بالتثنية والجمع بعد شبهه بالفعل ، لكننا لانعلم خلافا بين النحاة في جواز إعمال المثنى والمجموع من أسماء الفاعلين ، وكيف يختلفون في جواز إعماله مع أن إعماله قد ورد صريحا في أفصح كلام وهو القرآن الكريم ، كما ورد فيما لا يحصى من الآيات المعروفة قائلوها .

ونحن نستدل بجواز إعمال المثنى والمجموع من أسماء الفاعلين على أن شبه الفعل الذي عمل بسببه هو شبهه به في المعنى وهو الدلالة على الحدث - وليس شبهه هو مجيئه في الغالب على زنة المضارع ، ووجه الاستدلال بذلك على ما اخترناه هو أن التثنية =

= والجمع - وخصوصاً جمع التكسير - يبعدان موازنته للمضارع ، فلو كانت موازنته للمضارع هي المعتبرة في وجه الشبه لكانت التثنية والجمع سبباً واضحاً للقول بعدم جواز الإعمال ، لكنه لم يذهب إلى ذلك أحد ، ومما يؤكد ما اخترناه من وجه الشبه أن أمثلة المبالغة عملت حملاً على اسم الفاعل مع بعد زنتها عن زنة المضارع .

. ونريد أن نتوصل من هذا الكلام إلى القول بعدم صحة اشتراط من اشترط لعمل اسم الفاعل ألا يكون مصعراً ، وألا يكون موصوفاً ، بحجة أن ذلك يبعد شبهه بالفعل ، لأن التصغير والوصف لم يزيلا دلالاته على الحدث .

وخلاصة القول في اسم الفاعل المصغر أن للنحاة في جواز إعماله ثلاثة مذاهب : الأول - وهو رأى جمهور البصريين - أنه لا يجوز إعماله مطلقاً ، نعى سواء أكان مكبره قد ورد عن العرب أم لم يكن مكبره وارداً ، مثل كيت الذى هو من جهة القياس تصغير أكت أو كمتاء تصغير ترخيم ، ولم يسمع الأكت ولا الكمتاء .

والقول الثانى - يجوز إعمال المصغر مطلقاً ، وينسب إلى الكسائى ، وينسب إلى جمهور الكوفيين إلا القراء وقال به النحاس أيضاً - وتمسك الكوفيون بأن السبب الذى من أجله عمل اسم الفاعل هو دلالاته على الحدث ، والتصغير لم يذهب بهذه الدلالة ، وتمسك النحاس بقياس المصغر على المجموع ، وإذا كنا جميعاً نخرج عمل المجموع والمثنى مع قيام ما هو من خصائص الأسماء فيهما وجب ألا تنكر عمل المصغر .

والثالث - وينسب إلى التأخرين - التفصيل ، فإن كان المصغر لم يستعمل مكبره عمل ، وإن سمع مكبره كضوئرب وقويتل وسوير - تصغير ضارب وقاتل وسائر - لم يعمل .

وخلاصة القول في عمل اسم الفاعل الموصوف أن للنحاة في جواز إعمال ثلاثة مذاهب أيضاً :

المذهب الأول - وهو مآراء جمهور البصريين من النحاة - أن اسم الفاعل الموصوف لا يعمل مطلقاً - نعى سواء أذكر الموصوف في الكلام بعد اسم الفاعل وقبل الوصف ، - وحاصله أن يتوسط الموصوف بين اسم الفاعل ووصفه - أم ذكر الموصوف بعدهما جميعاً ، أم ذكر الموصوف قبلهما جميعاً - وهم يؤولون ما ورد من كلام العرب مخالفاً لذلك بتقدير فعل يعمل فيما يظن أنه معمول لاسم الفاعل ، وذلك تكلف لا داعى له . =

غُفِرَ : جمع غفور ، وذُنُوبُهُمْ : مفعوله .

فصل : يحوز في الاسم الفضلة الذي يَتَلَوُ الوصفَ العَامِلَ أن يُنْصَبَ به ،
وأن يُخَفَّضَ بإضافته ، وقد قرئ (إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ)^(١) ، و (هَلْ هُنَّ
كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ)^(٢) بالوجهين ، وأما ما عدا للتالي^(٣) فيجب نَصْبُهُ نحو

= والذهب الثاني - وينسب إلى الكسائي وحده أحيانا ، وينسب إليه وإلى سائر
الكوفيين أحيانا أخرى - وخلاصته أن اسم الفاعل الموصوف يعمل مطلقا - سواء
أتقدم المفعول أم تأخر أم توسط -

والقول الثالث - ونسبه ابن مالك بقوله « وذهب بعض أصحابنا » ولم يعينه -
وخلاصته أنه يحوز إعمال اسم الفاعل الموصوف إذا تقدم المفعول على الوصف ، ولا يحوز
إذا تقدم الوصف على المفعول ، وفي القرآن الكريم (ولا آمين البيت الحرام يبتغون
فضلا) وآمين : جمع آم - بتشديد الميم - اسم فاعل فعله « أم يؤم » بمعنى قصد ،
والبيت الحرام : مفعول به لآمين ، وجملة يبتغون فضلا لآمين ، فقد عمل جمع
اسم الفاعل الموصوف في المفعول به السابق على الوصف ، وادعاء أن لهذا المفعول
عاملا محذوفا يفسره آمين تكلف لا داعي له .

(١) من الآية ٣ من سورة الطلاق ، وقد قرئ في هذه الآية الكريمة برفع
(بالغ) من غير تنوين وإضافته إلى (أمره) كما قرئ برفع (بالغ) منونا ونصب
(أمره) على أنه مفعول به لب بالغ ، كما نص عليه المؤلف ، وبالع : اسم فاعل مجرد
من ال وهو معتمد على المبتدأ الذي هو اسم إن .

(٢) من الآية ٣٨ من سورة الزمر ، وقد قرئ في هذه الآية الكريمة برفع
كاشفات من غير تنوين وإضافته إلى ضره ، كما قرئ برفع كاشفات منونا ونصب
ضره على أنه مفعول به لكاشفات ، وكاشفات : جمع كاشفة الذي هو اسم فاعل مؤنث ،
وهو مجرد من أل ، وقد اعتمد على المبتدأ الذي هو قوله سبحانه هن .

(٣) غير التالي : يشمل شيئين ، أولهما المفعول المفصول من اسم الفاعل بالظرف
أو الجار والمجرور ؛ فانظر نحو قولك « زيد ضارب اليوم بكرا » والجار والمجرور =

(خَلِيفَةً) من قوله تعالى : (إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً) ^(١) .
 وإذا أتبع الجرور فالوجهُ جَرُّ التابع على اللفظ ؛ فتقول « هَذَا ضَارِبٌ
 زَيْدٌ وَعَمْرٍو » ويجوز نصبه بإضمار وَصَفٍ ممنون أو فعلٍ اتفاقاً ، وبالعطف
 على المحل عند بعضهم ^(٢) ، وَيَقَعَيْنُ إِضْمَارُ الفعل إن كان الوصفُ غيرَ عاملٍ ؛
 فنصبُ (الشمس) في (وَجَاعِلُ اللَّيْلِ سَكَنًا وَالشَّمْسَ) ^(٣) بإضمار جَمَلٍ
 لا غير ، إلا إن قُدِّرَ (جاعل) على حكاية الحال .

= نحو قوله تعالى (إني جاعل في الأرض خليفة)، وثانيهما المفعول الثاني والمفعول الثالث إذا
 كان فعل اسم الفاعل بنصب مفعولين أو ثلاثاً أضفتها إلى الأول منهما ، نحو قولك « هو ظان
 زيد قائماً » و« هذا معطى زيد درهما » و« هذا معلم زيد بكراً قائماً » وقد اختلف النحاة
 في ناصب هذا المنصوب ، فذهب الجمهور إلى أن ناصبه فعل مضمر يفسره اسم الفاعل ،
 وذهب أبو سعيد السيرافي إلى أن ناصبه اسم الفاعل نفسه ، وهذا هو الذي يدل عليه
 ظاهر قول ابن مالك * وهو لنصب ما سواء مقتضى * كما اختلفوا في الوجه الأحسن
 بالنسبة للمفعول التالي للعامل ، أهو الجر بالإضافة أم هو النصب ؟ فظاهر كلام سيويه
 أن النصب أعلى ، وذهب الكسائي إلى النصب والجر سواء ، وقيل : الجر أولى
 لأنه أخف .

(١) من الآية ٣٠ من سورة البقرة ، وقد تقدم بيان هذه الآية الكريمة في
 الكلمة السابقة .

(٢) من مجيء التابع منصوباً قول رجل من عبد القيس وهو من شواهد سيويه :
 قَتِينًا نَحْنُ نَرْقُبُهُ أَتَانَا مُمَلَّقَ وَفُضَّةٍ وَزِنَادَ رَاعِي
 فقد نصب « زناد راع » وهو معطوف على « وفضة » الجرور بالإضافة « معلق » إليه
 ونظيره قول الآخر :

هَلْ أَنْتَ بَاعِثُ دِينَارٍ لِحَاجَتِنَا أَوْ عَبْدَ عَمْرٍو أَخَا عَوْنٍ بْنِ نَحْرَاقٍ
 (٣) من الآية ٩٦ من سورة الأنعام .

هذا باب إعمال اسم المفعول

وهو : ما دَلَّ على حَدَثٍ ومفعوله ، كـ « مَضْرُوبٍ » و « مُسَكَّرَمٍ »^(١) .
 ويعمل عَمَلَ فعلِ المفعول ، وهو كـ اسمِ الفاعل ؛ في أنه إن كان بَأَن عَمِلَ مطلقاً^(٢) ، وإن كان مُجَرَّداً عَمِلَ بشرط الاعتماد وكونه للحال أو الاستقبال .
 تقول « زَيْدٌ مُعْطَى أَبُوهُ دِرْهَمًا ، الآنَ أَوْ غَدًا » كما تقول « زَيْدٌ يُعْطَى أَبُوهُ دِرْهَمًا » وتقول « الْمُعْطَى كِفَافًا يَكْتَفِي »^(٣) ، كما تقول « الَّذِي يُعْطَى أَوْ أُعْطِيَ » فالمعطى : مبتدأ ، ومفعوله الأول مستتر عائد إلى أَل ، وكفافاً : مفعول ثان ، ويكتفى : خبر .
 ويفرد اسمُ المفعول^(٤) عن اسمِ الفاعل بجواز إضافته إلى ما هو مرفوعٌ به

(١) إنما مثل ههنا بمتالين ليشير إلى أنه لا فرق بين أن يكون مأخوذاً من الثلاثي على زنة مفعول وأن يكون مأخوذاً من غير الثلاثي المجرد على زنة مضارعه بإبدال أوله ميما مضمومة وفتح ما قبل آخره .

(٢) انظر في اللراء بالإطلاق ههنا ما ذكرناه في مطلع باب إعمال اسم الفاعل .
 (٣) هذا من أمثلة ابن مالك في الألفية .

(٤) في هذه للسألة تفصيل ، وحاصله أن اسم الفاعل إما أن يكون مأخوذاً من مصدر فعل لازم ، وإما أن يكون مأخوذاً من مصدر فعل متعد لواحد ، وإما أن يكون مأخوذاً من مصدر فعل متعد لأكثر من واحد .

فإن كان مأخوذاً من مصدر فعل لازم كقائم وقاعد وجالس ونافذ - فإنه يجوز أن يضاف إلى مرفوعه بغير خلاف ، تقول « محمد قائم الأب ، ونافذ القول » .
 وإن كان مأخوذاً من مصدر فعل متعد لأكثر من مفعول واحد فإنه تمتنع إضافته إلى مرفوعه ، وقد قيل : إن هذا النع جمع عليه بين النعاة ، وفي كلام الشاطبي ما يفيد أن فيه خلافاً .

وإن كان اسم الفاعل مأخوذاً من مصدر فعل يتعدى لمفعول واحد كضارب وظالم ؛ فقد اختلف النعاة في جواز إضافته إلى مرفوعه ، فجمهورهم على أنه لا يجوز فيه =

في المعنى ، وذلك بعد تحوِيل الإسناد عنه إلى ضمير راجع للموصوف ، ونُصِب الاسم على التشبيه .

تقول « الْوَرَعُ مُحْمُودٌ مَقَاصِدُهُ » ، ثم تقول « الْوَرَعُ مُحْمُودٌ الْمَقَاصِدِ » بالنصب ، ثم تقول « الْوَرَعُ مُحْمُودٌ الْمَقَاصِدِ » بالجر .

هذا باب أبنية مَصَادِرِ الثلاثي

اعلم أن للفاعل الثلاثي ثَلَاثَةَ أوزان : فَعَلَ - بِالْفَتْح - ويكون مُتَعَدِّيًا ، كـ « ضَرَبَهُ » وقَاصِرًا ، كـ « قَعَدَ » ، وفَعَلَ - بِالْكَسْرِ - ويكون قَاصِرًا ، كـ « سَلِمَ » ومتَعَدِّيًا ، كـ « عَلِمَهُ » ، وفَعَّلَ - بِالضَّم - ولا يكون إلا قَاصِرًا ، كـ « ظَرَفَ » .

فَأَمَّا فَعَلَ وفَعَّلَ المتَعَدَّيانِ فقياسُ مصدرهما ^(٢) الْفَعْلُ ؛ فَالْأَوَّلُ كَلًّا كُلٌّ وَالضَّرْبُ وَالرَّدُّ ، وَالثَّانِي كَالْفَهْمِ وَاللَّيْمِ وَالْأَمْنِ .

= ذلك مطلقا ، نعى سواء أ حذف مفعوله أم ذكر ، وسواء أمن اللبس أم لم يؤمن ، واختار ابن مالك وفاقا لأبي على الفارسي أنه تجوز إضافته لمرفوعه بشرط أمن اللبس ، سواء أذكر منصوبه بعد الإضافة أم حذف ، واختار ابن عصفور وابن أبي الرينع أنه تجوز إضافته إلى مرفوعه بشرط أن يحذف منصوبه ولا يذكر في الكلام :

ويدل لصحة إضافته إلى مرفوعه وهو مأخوذ من مصدر فعل يتعدى لوأحد قول الشاعر :
مَا الرَّاحِمُ الْقَلْبَ ظَلَامًا وَإِنْ ظَلِمًا وَلَا الْكَرِيمُ بِمَنَاعٍ وَإِنْ حُرِمًا
وهذا البيت يصلح دليلا لمذهب ابن مالك ولذهب ابن عصفور .

(١) يشترط في صحة إضافة اسم المفعول إلى مرفوعه أن يكون على وزنه الأصلي - وذلك بأن يكون على زنة مفعول إذا كان فعله ثلاثيا ، ويكون على زنة مضارعه مع إبدال أوله منها مضمومة - فإن كان على غير ذلك - بأن كان على زنة فاعل ، مثلا - لم يجوز عند الجمهور إضافته إلى مرفوعه

(٢) أريد أن أنبهك هنا إلى ثلاثة أشياء :

= الأول : أن مراد النحويين من قولهم « قياس مصدر الثلاثي للتعدى أن يكون على وزن فعل - بفتح أوله وسكون ثانيه » أنك إذا وجدت فعلا على هذا الوزن ، ولم تجد له مصدرا مسموعا عن العرب فإنك تأتي بمصدره على هذا الوزن ، فأما إذا سمعت الفعل ، وسمعت - مع ذلك - مصدره ، وكان هذا المصدر الذي سمعته على غير هذا الوزن ، فليس لك أن تعدل عن هذا المصدر المسموع ونجىء بالمصدر على الوزن القياسي ، قال ذلك شيخ النحاة سيبويه ، وقاله الأخفش ، وارتضى جمهور النحاة هذا القول فأقروه .

والفعل الثلاثي إما مفتوح العين ، وإما مكسورها ، وإما مضمومها ، فأما للمضموم فليس لنا به شأن الآن لأنه لا يكون متعديا قط ، وأما مفتوح العين ومكسورها فهما خمسة أبواب ، ولن نلقى بالناس إلا إلى أربعة من هذه الأبواب ، وهى باب نصر ، وباب ضرب ، وباب فتح - وثلاثها لمفتوح العين ، وباب علم ، وهو أحد بابين لمكسور العين ، وستترك باب حسب لأن الأفعال التى وردت عليه قليلة لا تحتمل التفصيلات التى سنشير إليها .
الثانى : أن مراد المؤلف بقوله هنا « الثلاثي المفتوح العين » وقوله « الثلاثي المكسور العين » ما يشمل جميع أنواع الفعل ، وهى السالم ، والمهموز ، والمضعف ، والمثال ، والأجوف ، والناقص .

فمثال التعدى من مفتوح العين - وهو يشمل ثلاثة أبواب كما علمت - أما من السالم فضرب يضرب ضربا ، ونصر ينصر نصرا ، وفتح يفتح فتحا ، وأما من المهموز فأكل يأكل أكلا ، وأمر يأمر أمرا ، وأخذ يأخذ أخذا ، وكذلك أبر النخلة يأبرها أبراء ، وكذلك بدأ يبدؤه بدءا ، وكفأ يكفؤه كفئا ، ومثال المضعف منه شدة يشده شدا ومده يمهده مدا وحله يحله حلا ، ومثال المثال منه وعده يعده وعدا ووضعه يوضعه وضعا ووزنه يزنه وزنا ، وكذلك وضعه يضعه وضعا ووجأه يوجأه وجئا ، ومثال الأجوف منه قاله يقول قولاً وصام رمضان يصومه صوما وسامه يسومه سوما ، وكذلك باعه يبيعه بيعاً وكاله يكيه كالا . ومثال الناقص منه حثا التراب يحثوه حثوا ودحا الأرض بدحوها دحوا ، وكذلك رماه يرميه رميا وسقاه يسقيه سقيا ، وكذلك نعى الميت ينعاه نعا ورعاه يرعاه رعياً .

= ومثال للتعدى من مكسور العين: أما السام فقولهم فهم فهمما ولثم فاهما - بالثاء للثلاثة -
لثما ، ومثال للهموز منه أمن أمانا ووطىء وطنا ، ومثال للمضعف منه مس الطبيب
مسا ، ومثال للثال منه وم ومحا ، ومثال الأجوف منه خاف يخاف خوفا ، ومثال
التاقص منه سله سلوا (وأصل الياء في سله واو ، فلما وقعت متطرفة بعد كسرة قلبت
ياء كما حدث في رضيه من الرضوان وفي شقى من الشقاوة) .

الثالث : قد جاء مصدر الفصل الثلاثي للتعدى على أوزان كثيرة جدا غير فعل -
بفتح أوله وسكون ثانيه - وقد يكون في إحصائها لك في هذا الموضع عسر ، فوق أن في
هذا تطويلا قد يشق عليك ، وهذا لا يمنع من أن نجيء لك بأمثلة من أشهر هذه الأوزان ،
وقبل أن نورد عليك هذه الأوزان وأمثلةا تنبهك إلى أنه ربما جاء الوزن الذى نذكره
مع مجيء الوزن القياسى أيضاً ، وربما جاء الوزن وحده من غير أن يجيء الوزن القياسى
فأما الفصل الثلاثي للتعدى الذى على وزن فعل - بفتح فائه وعينه معا - فقد جاء
مصدره على أوزان كثيرة ، منها ما نذكره لك :

(١) جاء على وزن فعل - بضم الميم وسكون الدين - نحو كفر الصنيعة كفرا ،
وشكره شكرا ، وذخر ماله ذخرا ، وحزنه يحزنه - من باب نصر - جزنا ،
وعذره عذرا .

(٢) وجاء على وزن فعل - بفتح أوله وثانيه - نحو طلبه طلبا وسرقه سرقا .
(٣) وجاء على وزن فعلان - بضم فسكون مع زيادة ألف ونون في آخره - نحو
غفر غفرانا ، وشكر شكرانا ، وسلاه سلوانا ، وكفر صنيعة كفرا .

(٤) وجاء على وزن فعلان - بكسر فسكون مع زيادة ألف ونون في آخره - نحو
حرمه حرمانا ، وعصاه عصيانا ، وهجره هجرانا .

(٥) وجاء على وزن فعلان - بفتح فسكون مع زيادة ألف ونون في آخره - نحو
لواه ليانا .

(٦) وجاء على فاعلة - بكسر الفاء - نحو قرأ قراءة ، وحرسه حراسة ، وكلاؤه
كلاءة ، ورعاه رعاه رعاية .

(٧) وجاء على فاعلة - بضم أوله - نحو فجأه فجأة .

وأما فَعَلَ القاصِرُ فقياسُ مصدره الفَعْلُ ، كالفَرَحِ والأَشْرِ والجَوَى
والشَّلَى ، إلا إن دَلَّ على حِرْفَةٍ أو وَلَايَةٍ فقياسُهُ الفِعَالَةُ ، كَوَلَّى
عليهم وَلَايَةُ^(١) .

وأما فَعَلَ القاصِرُ فقياسُ مصدره الفُعُولُ ، كالأَقْمُودِ والجُلُوسِ والخُرُوجِ ،
إلا إن^(٢) دَلَّ على امتناع فقياسُ مصدره الفِعَالُ كالإِبَاءِ والنَّفَارِ والجَمَاحِ
والإِبَاقِ ، أو على تقلُّبٍ فقياسُ مَصْدَرِهِ الفَعْلَانُ كالجَوْلَانِ والفَلْيَانِ ،

= (٨) وجاء على فعال - بفتح أوله - نحو بلا الرجل يبلوه بلاء ، وقضى حقه قضاء .
(٩) وجاء على فعول - بضم أوله وثانيه - نحو جعده جهودا ، ودحره دحورا ،
وعلاه علوا .

وأما الفعل الثلاثي المتعدى الذي على وزن فعل - بفتح الفاء وكسر العين - فقد
جاء مصدره على أوزان كثيرة نذكر لك منها ما يلي :

- (١) جاء على فعل - بكسر فسكون - نحو علمه علما وحفظه حفظا .
- (٢) وجاء على فعول - بضم أوله وثانيه - نحو ركب الدابة ركوبا .
- (٣) وجاء على فعلان - بكسر أوله وسكون ثانيه - نحو نسيه نسيانا .
- (٤) وجاء على فعل - بضم فسكون - نحو رهبه رهبا ، وشرب الماء شربا .
- (٥) وجاء على فعالية - بفتح أوله - نحو كرهه كراهية .

* * *

(١) المشهور أن فعل الحرفة والولاية من باب فعل - بفتح العين - وأما ولي فنادر
وبقي أن يقول : وإلا إن دل على لون فإن مصدره يكون على فعلة - بضم فسكون -
كسمرة وحمرة وصفرة وخضرة وأدمة ، وإلا إن دل على معنى ثابت فإن مصدره
يكون على فعولة - بضم أوله وثانيه - كالليوسة ، وإلا إن كان علجا ووصفه على
زنة فاعل فإن مصدره حينئذ يكون على زنة الفعول - بضم أوله وثانيه - نحو قدم
من سفره قدوما وصعد في الجبل صعوداً ، ولصق به لصوقاً ، وعسل بالشئ - بمعنى
لثمه - عسولا .

(٢) وقد جاء مصدر فعل - بفتح العين - اللازم على غير الفعول كثيرا : من ذلك
قام قياما ، وطغى طغيانا ، ولها لهاوا ، وفسد فسادا ، وصلاح صلاحا ، وبغى عليهم يغى =

أو على داء فقياسه الفَعَالُ كَمَشَى بَطْنُهُ مُشَاءً ، أو على سِير فقياسه الفَعِيلُ
 كالرَّحِيلِ والذَّمِيلِ ، أو على صَوْتٍ فقياسه الفَعَالُ أو الفَعِيلُ كالصُّرَاخِ
 والعَوَاءِ والعَصِيلِ والنَّهْيِ ولِزْيِيرٍ ، أو على حِرْفَةٍ أو وِلَايَةٍ فقياسه الفِعَالَةُ
 كَتَجَرَّ تِجَارَةً ، وَخَاطَ خِيَاطَةً ، وَسَفَرَ بَيْنَهُمْ سِفَارَةً ، إِذَا أَصْلَحَ .
 وأما فَعَلَ — بالضم — فقياسُ مصدره الفِعُولَةُ كالصُّعُوبَةِ والشُّهُولَةِ
 والمُدُوبَةِ والمُلُوحَةِ ، والفِعَالَةُ كَالْبَلَاغَةِ والفَصَاحَةِ والصَّرَاحَةِ .
 وما جاء مغالطاً لما ذكرناه فبابه النَّقْلُ .

كقولهم في فَعَلَ المتعدّي : جَعَدَهُ جُحُوداً ، وَشَكَرَهُ شُكُوراً
 وَشُكْرَاناً ، وقالوا « جَعَدَا » على القياس .

وفي فَعَلَ القاصرِ : مَاتَ مَوْتاً ، وَفَازَ فَوْزاً ، وَحَكَمَ حُكْماً ، وَشَاخَ
 شَيْخُوخَةً ، وَنَمَّ نَمِيماً ، وَذَهَبَ ذَهَاباً .

وفي فَعَلَ القاصرِ : رَغِبَ رَغُوبَةً ، وَرَضِيَ رِضاً ، وَبَحَلَ بَحْلاً ، وَسَخِطَ
 سُخْطاً — بضم أولهما وسكون ثانيهما — وأما البَحْلُ والسُّخْطُ — بفتحين —
 فعلى القياس كالرَّغَبِ .

وفي فَعَلَ نحو حَسَنَ حُسْنًا ، وَقَبِحَ قُبْحًا .

وذكر الزجاجي وابن عصفور أن الفَعَلَ^(١) قياسُ في مصدرِ فَعَلَ ، وهو
 خِلَافُ ما قاله سيبويه .

== بغيا ، وماج البحر يموج موجا وموجانا ، ورجح الشيء يرحج — بثلاث عين مضارعه
 — رجوحا ورجعانا ورجعا — بضم أوله — ورنح الرجل رنحا ورنحا ورنوحا :
 إذا سقط من الإعياء ، ورنح عرقه يرنح رنحا ورنحانا : ندى ، وفاحت رنحه
 تفوح وتفتح فوحا وفيحا وفوحانا وفووحا : تضوعت .

(١) وقع في نسخة هذا المتن وفي نسخ التصريح المطبوعة كلها « أن الفعلة » وهو =

هذا باب مصادر غير الثلاثي

لا بُدَّ لِكُلِّ فِعْلٍ غَيْرِ ثَلَاثِيٍّ مِنْ مَصْدَرٍ مَقْيَسٍ .

فَمَقْيَاسُ قَعَلَ - بِالْتَشْدِيدِ - إِذَا كَانَ صَحِيحَ اللّامِ التَّفْعِيلُ كَالْتَّسْلِيمِ
وَالْتَّكْلِيمِ وَالتَّعَاهِيرِ ، وَمُتَمَلِّئُهَا كَذَلِكَ ، وَلَكِنْ تُحذفُ يَاءُ التَّفْعِيلِ وَتُعوَضُ
مِنْهَا التَّاءُ ؛ فَيَصِيرُ وَزْنُهُ تَفْعِلَةٌ كَالتَّوَصِيَةِ وَالتَّسْمِيَةِ وَالتَّزْكِيَةِ .

وَمَقْيَاسُ أَفْعَلَ إِذَا كَانَ صَحِيحَ الْعَيْنِ الْإِفْعَالُ كَالْإِكْرَامِ وَالْإِحْسَانِ ،
وَمُتَمَلِّئُهَا كَذَلِكَ ، وَلَكِنْ تُنْقَلُ حَرَكَتُهَا إِلَى الْفَاءِ ، فَتَقْلَبُ أَلْفًا ، نَمُ تُحذفُ
الْأَيُّ الْثَانِيَّةُ وَتُعوَضُ عَنْهَا التَّاءُ ، كَأَقَامَ إِقَامَةً ، وَأَعَانَ إِعَانَةً ، وَقَدْ تُحذفُ
التَّاءُ نَحْوُ (وَإِقَامِ الصَّلَاةِ) ^(١) .

وَمَقْيَاسُ مَا أَوَّلَهُ هَمْزَةٌ وَصَلَّ أَنْ تَكْسِرَ ثَالِثَتُهُ وَتَزِيدَ قَبْلَ آخِرِهِ أَلْفًا ،
فَيَنْقَلِبُ مَصْدَرًا ^(٢) ، نَحْوُ : اقْتَدَرَ اقْتِدَارًا ، وَاصْطَفَى اصْطِفَاءً ، وَانْطَلَقَ

= تحريف ، وقد نقل الأشموني هذه العبارة في تنبيهاته كعادته ، وقال فيها وأن الفعل
كالحسن إلخ « فارجع إليها إن شئت ، ثم تقول : قد جاء الفعل - بضم الفاء وسكون
العين - مصدرا لفعل - بضم العين - كثيرا ، من ذلك حسن حسنا ، وقبح قبحا ،
وبعد - بضم العين ، إحدى لفتين في هذا الفعل - جدا ، وقرب قربا ، وعنف عفا ،
وخرق خرقا ، وحق حقا :

(١) من الآية ٧٣ من سورة الأنبياء ، ومن الآية ٣٧ من سورة النور ، وحذف التاء
على ضربين : كثير فصيح ، وقليل غير فصيح ؛ فأما الكثير الفصيح ففيها إذا أضيف
المصدر ؛ لأن المضاف إليه يقوم مقام التاء ، وذلك كما في الآية الكريمة التي تلاها
المؤلف ، وكما في الحديث « كاستنار البدر » والأصل وإقامة الصلاة وكاستنارة البدر ،
وأما القليل غير الفصيح ففيها إذا لم يصف المصدر ، وذلك كما حكاه الأخفش من
قولهم : أجاب إجابا .

(٢) بشرط ألا يكون أصله تفاعل نحو تطاير ولا تفاعل نحو تطير ، فإذا كان أصله
أحدهما وأدغمت التاء فيما يليها ؛ واجتلبت همزة وصل للتوصل إلى النطق بالسكون =

انْطِلَاقًا ، واستَخْرَجَ استَخْرَجًا ، فإن كان استفعل مُمْتَلِ المين عُجِلَ فيه ما عُجِلَ في مصدر أَفْعَلَ للمقتل المين ؛ فتقول : اسْتَقَامَ اسْتِقَامَةً ، واستَعَاذَ اسْتِعَاذَةً^(١) .

وقياسُ تَفَعَّلَ وما كان على وَزْنِهِ أَنْ يُضْمَّ رَابِعُهُ ؛ فيصير مصدرًا ، كَتَدَخَّرَجَ تَدَخُّرَجًا ، وَتَجَمَّلَ تَجَمُّلًا ، وَتَشَيَّطَنَ تَشَيُّطًا ، وَتَمَسَّكَنَ تَمَسَّكًا ، ويجب إبدال الضمة كسرة إن كانت اللام ياء ، نحو : التَّوَانِي والتَّدَانِي^(٢) .

وقياسُ قَفَّلَ وما أُلْحِقَ به فَفَلَّةٌ كَدَخَّرَجَ دَخْرَجَةً ، وَزَلَزَلَ زَلْزَلَةً ، وَبَيَّطَرَ بَيَّطَرَةً ، وَحَوَّقَلَ حَوَّقَلَةً ، وَفِعْلَالٌ — بالكسر — إن كان مضاعفًا كزَلَزَالٍ وَوِسْوَاسٍ ، وهو في غير المضاعف سماعي ، كسَرَهَفَ سِرْهَافًا ، ويجوز فتحُ أول المضاعف ، والأكثر أن يُقْنَى بالفتوح اسمُ الفاعِلِ ، نحو (مِنْ شَرِّ الْوَسْوَاسِ)^(٣) ، أي : اللُّوسُوسِ .

فإنك لا تزيد ألفًا قبل آخره ولا تكسر ثالثه ؛ فتقول في تطاير : اطاير يطاير اطايرا وتقول في تطير : اطيير يطير اطييرا . هذا ، ولا يكون البدوء بهمز الوصل إلا خماسيًا ، مثل : انكسر واجتمع ، أو سداسيًا ، مثل : استغفر واحلولى ، وجملة ما يرد عليه من الأوزان خمسة وعشرون وزنًا .

(١) وقد جاء في كلمات على زنة مصدر الصحيح تنبيهًا على الأصل ، مثل قولهم : أغيمت السماء إغياما ، واستعوذ عليهم الشيطان استعواذاً .

(٢) إنما قلبت الضمة كسرة للمحافظة على سلامة الياء ، وبقائها بدون قلب ؛ لأنهم لو لم يفعلوا ذلك لوجب قلب الياء وأوًا لمناسبة الضمة ، ولم يرتضوا هذا لأنه يؤدي إلى وجود ما لا نظير له في كلامهم ، وهو أن تقع واو مضموم ما قبلها في آخر الاسم للعرب .
(٣) من الآية ٤ من سورة الناس ، ومن مجيء الفتوح مصدرًا قول الأعشى :
ميمون بن قيس :

تَسْمَعُ لِأَحْلَى وَشَوَاسًا إِذَا انْصَرَفَتْ
كَمَا اسْتَعَانَ بِرِيحٍ عَشْرِقُ زَجِلُ

وقياسُ فاعِلَ كضاربَ وخاصَمَ وقَاتَلَ الفِعالُ والمُفاعلةُ ، ويمتنع الفِعالُ فيما فاؤه ياء ، نحو يأسَرَ ويأمنَ ، وشَدَّ يَوْمَهُ يَوْمًا .
وما خرج عما ذكرناه فشاذ ، كقولهم : كَذَبَ كَذَابًا ، وقوله :
— ٣٧٨ — * فَهَيَ تُنْزَى دَلُوهَا تُنْزِيًا *

٣٧٨ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وقد استشهد به كثير من النحاة ولم ينسبوه ، وهو في اللسان (مادة نزا) غير منسوب أيضاً ، وما ذكره المؤلف ههنا إحدى الروايات في بيت من مشطور الرجز ، وبعده قوله :
* كَمَا تُنْزَى شَهْلَةٌ صَبِيًّا *

اللفظة : « تنزى » — بضم حرف المضارعة وتشديد الراء — أى : تحرك « شهلة » الشهلة : العجوز .

المعنى : وصف الراجز امرأة بأنها تحرك دلوها عند الاستقاء ليمتلئ ماء حركة ضعيفة ترفعه وتخفضه ، تحريكاً مماثلاً لتحريك المرأة العجوز صبيها عند تريقصها إياه .
الإعراب : « هي » ضمير منفصل مبتدأ مبنى على الفتح في محل رفع « تنزى » فعل مضارع مرفوع بضممة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « دلوها » دلو : مفعول به لتنزى منصوب بالفتحة الظاهرة ، ودلو مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر « تنزى » مفعول مطلق عامله تنزى منصوب بالفتحة الظاهرة « كما » الكاف حرف جر ، وما : مصدرية « تنزى » فعل مضارع مرفوع بضممة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل « شهلة » فاعل تنزى مرفوع بالضممة الظاهرة « صبيًّا » مفعول به لتنزى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وما للمصدرية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لتنزى الذى هو مصدر ، وتقدير الكلام : تنزى دلوها تنزياً مشابهاً لتنزى شهلة صبيًّا .

الشاهد فيه : قوله « تنزى » حيث ورد مصدر الفعل الذى بوزان فعل — بتضعيف العين — من معتل اللام ، على مثال التفعيل ، كما يجيء من الصحيح اللام ، وذلك شاذ ، وإنما قياسه أن يجيء على تفعلة ؛ فيقال التنزية كما يقال التزكية والتوصية والتسمية والتعمية والترضية والتعدي .

وقولهم : تَحَمَّلَ تَحِمْلًا ، وَتَرَامَى الْقَوْمُ رَمِيًّا ، وَحَوَقَلَ حَقِيقًا ،
وَأَقْشَعَرَ قَشْعَرِيرَةً ، وَالْقِيَاسُ تَكْذِيبًا ، وَتَنْزِيَةً ، وَتَحَمُّلًا ، وَتَرَامِيًا ،
وَحَوَقَلَةً ، وَأَقْشَعَرَارًا .

فصل : ويُدَلُّ على المرة من مصدر الفعل الثلاثي بِفَعْلَةٍ — بِالْفَتْحِ — كَجَاسَ
جَلَسَةً ، وَلَبَسَ لَبْسَةً^(١) ، إِلَّا إِنْ كَانَ بِنَاءُ الْمَصْدَرِ الْعَامَ عَلَيْهَا ؛ فَيُدَلُّ عَلَى الْمَرَّةِ
مِنْهُ بِالْوَصْفِ كَرَحِمَ رَحْمَةً وَاحِدَةً .

وَيُدَلُّ عَلَى الْهَيْئَةِ بِفَعْلَةٍ — بِالْكَسْرِ — كَالْجَلَسَةِ وَالرَّكْبَةِ وَالْقِتْلَةِ ، إِلَّا إِنْ
كَانَ بِنَاءُ الْمَصْدَرِ الْعَامَّ عَلَيْهَا ؛ فَيُدَلُّ عَلَى الْهَيْئَةِ بِالْصِفَةِ وَنَحْوِهَا ، كَنَشَدَ النَّشَاةَ
نَشْدَةً عَظِيمَةً^(٢) .

(١) وشذ من ذلك ما حكاه سيبويه من قولهم : أتيتُه إتيَانَةً ، ولقيتُه لقاءً .
(٢) اعلم أولاً أن اسم المرة لا يشتق من كل مصدر ، بل يشتق من مصادر
الأفعال الدالة على عمل من أعمال الجوارح الظاهرة كالنسي والجلوس والقيام والوقوف
أما الأفعال التي تدل على عمل من أعمال الجوارح الباطنة كالعلم والجهل ، أو التي تدل
على أوصاف جبلية ثابتة كالحسن والظرف والجبن والبخل والكرم فلا يشتق من
مصادرهما اسم للمرة .

ثم اعلم ثانياً أنه لا فرق في المصدر الذي تأخذ منه اسم المرة أو اسم الهيئة بين
المصدر الخالي من الزيادة كالضرب والفتح والمصدر المشتمل على حرف من حروف
الزيادة كالجلوس والقعود واللقاء والرفير ، بل تأخذها من المصدر الخالي من الزيادة بفتح
أوله وزيادة تاء في آخره حين تربد المرة . وبكسر أوله وزيادة التاء في آخره حين تريد
الهيئة ، وتأخذها من المصدر المشتمل على زيادة بطرح الزيادة أو لآثم بفتح أول الحروف
الأصلية وزيادة التاء عند إرادة المرة ، وبطرح الزيادة وكسر أول الحروف الأصلية
وزيادة التاء عند إرادة الهيئة .

=

والمرة من غير الثلاثى بزيادة التاء على مصدره القياسى كإِنطِلَاقَةً وإِسْتِخْرَاجَةً ،
فإن كان بناء المصدر العام على التاء دُلَّ على المرة منه بالوصف ، كإِقَامَةٍ وَاحِدَةٍ
وإِسْتِقَامَةٍ وَاحِدَةٍ .

ولا يُدْبَنى من غير الثلاثى مَصْدَرٌ للهئية ، إلا ما شَدَّ من قولهم : اخْتَمَرَتْ
خِرَّةً ، وانتَقَبَتْ نِقْبَةً ، وتَمَمَّ عَمَّةً ، وتَمَمَّصَ قِمَصَةً (١) .

= ثم اعلم ثالثاً أنه إذا كان لفعل واحد مصدران أحدهما قياسى والآخر سماعى مثل
أمره بأمره أمراً وإمارة فإن المعتبر هو المصدر القياسى دون السماعى ، وكذلك إن كان
له مصدران قياسيان أحدهما غالب والآخر قليل أو كان له مصدران سماعيان فإن للمعتبر
هو الغالب منهما .

ثم اعلم أنه إذا كان المصدر المسموع مبنيًا من أول الأمر على التاء فإن كان أوله
مفتوحاً كرحمة ورأفة وخشية ذلت على المرة بالوصف وعلى الهئية بكسر أوله ، وإن
كان أوله مكسوراً كذربة - وهى الخندق - وكنشدة ذلت على المرة بفتح أوله وعلى
الهئية بالوصف ، وإن كان أوله مضموماً نحو الكدرة والحجرة فتحت أوله عند إرادة
المرة وكسرت عند إرادة الهئية ، وهذا هو الصواب فى هذه المسألة .

(١) معنى اختمرت غطت رأسها بالحمار - بكسر الحاء المعجمة - ومعنى انتقبت
غطت وجهها بالنقاب - بكسر النون - وإنما لم يؤخذ من مصدر غير الثلاثى اسم للهئية
لأنه يترتب على ذلك هدم بنية الكلمة بمحذف ما قصد إلى إثباته فيها ، ألا ترى أن فى
مصدر غير الثلاثى زيادة كالألف والنون فى الانفعال والألف والتاء فى الافتعال والألف
والسين والتاء فى الاستفعال ، وأن هذه الزيادات قد قصدوا إلى زيادتها لأغراض
معنوية ؛ فإذا أردت أن تبني زنة للهئية كما فعلت فى الثلاثى كان مما لا بد منه أن تحذف
هذه الزيادات فتهدم البناء الذى أسس على غرض ، ومن أجل هذا اجتنبوا القصد
إلى بناء خاص باللهئية من غير الثلاثى ، واكتفوا بنفس المصدر الأصلى مع الوصف
إن دعت الحال إليه .

هذا باب أبنية أسماء الفاعلين
والصفات المشبهة بها

يأتى وَصْفُ الفاعل من الفعل الثلاثى المجرد على فاعِلٍ بكثرة فى فَعَلَ —
بافتتح — متعديا كان كضَرَبَهُ وَقَتَلَهُ ، أو لازما كذَهَبَ وَغَدَا — بالعين
والذال المعجمتين — بمعنى سال^(١) ، وفى فَعَلَ بالكسر متعديا كَأَمِنَهُ وَشَرِبَهُ
وَرَكِبَهُ ، ويقالُ فى القاصر كسَلِمَ ، وفى فَعَلَ بالضم كفرَهُ .

ولإنما قياس الوصف من فَعَلَ اللازم: فَعِلٌ فى الأعراضِ كَفَرِحَ وَأَشِيرَ^(٢) ،
وأفْعَلُ فى الألوانِ وإخْلَقَ ، كأخْضَرَ وَأَسْوَدَ وَأَكْحَلَ^(٣) وَالْمَى^(٤) وَأَعْوَرَ
وَأَعْمَى ، وَقَعْلَانُ فيما دَلَّ على الامتلاء وحرارة الباطن كَشَبَعَانُ وَرَبَّانُ
وَعَطْشَانُ^(٥) .

وقياسُ الوصف من فَعَلَ — بالضم — فَعِيلٌ كظَرِيفَ وشَرِيفَ ، ودونه

(١) إنما نص المؤلف فى هذا الفعل على معناه لأنه يأتى لازما ويأتى متعديا ، تقول
« غذا الماء » أى سال ، و « غذا العرق » أى سال دما ، و « غذا البول » أى
انقطع ، و « غذا الشيب » أى أسرع ، وهو فى كل هذه المعانى لازم ، وتقول « غذا
الطعام الصبي » كما تقول « غذوت الصبي باللبن » فيكون متعديا ، واسم الفاعل منه
فى الحالين « غاذ » على زنه فاعل ، فنص المؤلف على المعنى ليجعله من قسم اللازم الذى
السلام فيه .

(٢) الأشر — بفتح الهمزة وكسر الشين — الذى لا يحمد النعمة والعافية .

(٣) الأكل : أسود العينين من غير اكتحال .

(٤) الألى : أسود حمرة الشفتين .

(٥) الأول والثانى من هذه الأوصاف يدلان على الامتلاء ، والثالث يدل على
حرارة الباطن ، ومثله ظمآن وصديان .

فَعَلُ كَشَنَهُمْ وَضَخِمَ ، ودونهما أَفْعَلُ كَأَخْطَبُ^(١) إذا كان أحرر إلى
الكُدْرَةِ ، وَقَعْلُ كَبَطَلٍ وَحَسَنٍ ، وَقَعَالٌ - بالفتح - كَجَبَانٍ ، وَقَعَالٌ
- بالضم - كَشَجَاعٍ ، وَقَعْلُ كَجُنُبٍ ، وَقَعْلُ كَعَفِيرٍ : أى شَجَاعٍ ما كر .
وقد يَسْتَفْنُونَ عن صيغة فَاعِلٍ من فَعْلٍ - بالفتح - بغيرها كَشَيْخٍ
وَأَشْيَبٍ وَطَيِّبٍ وَعَفِيفٍ^(٢) .

تنبيه^(٣) : جميع هذه الصفات صفاتٌ مُشَبَّهَةٌ ؛ إلا فَاعِلًا كضَارِبٍ وَقَائِمٍ ،

(١) قال الشيخ خالد في التصريح : إنه بالخاء والطاء المعجمتين ، ولم أجد فيما بين
يدى من معاجم اللغة - ومنها الصحاح والقاموس والأساس واللسان والنهاية - هذه
المادة مطلقاً ، ووجدت في اللسان : « الخطبة - بالخاء المعجمة والطاء المهملة -
الخضرة ، وقيل : غيرة ترهقها خضرة ، والفعل من ذلك كله خطب خطباً - مثل
فرح فرحاً - فهو أخطب ، وقيل : الأخطب الأخضر يخالطه سواد » اهـ ؛ فلعل ما في
التصريح سبق قلم .

(٢) تفصيل هذه المسألة أنهم قد يجيئون بصيغة فاعل ولا يجيئون بصيغة أخرى
كضارب وقائل ، وقد يهلون صيغة فاعل ويجيئون بغيرها كالأمثلة الأربعة التي
ذكرها المؤلف فإنهم لم يقولوا شائخ ولا شائب ولا طائب ولا عاف ، وقد يجيئون
بصيغة فاعل وبغيرها أيضاً كما قالوا : مال يميل فهو مائل وأميل ، فهذه ثلاثة أحوال .
(٣) ههنا ثلاثة أمور يجب أن تنبهك إليها :

الأول : أن الأصل في صيغة فاعل أن تكون اسم فاعل ، وأن تكون دالة على
الحدوث ، والأصل فيما عداها من الصيغ المذكورة أن تكون صفة مشبهة ، وأن
تكون دالة على الثبوت ، وقد يقصد من اسم الفاعل الدلالة على الثبوت كالصفة المشبهة
وحينئذ يأخذ حكم الصفة للمشبهة ؛ فيضاف إلى مرفوعه كطاهر القلب وشاحط الدار ،
والأصل طاهر قلبه وشاحط داره ، وقد يقصد من الصفة المشبهة الدلالة على الحدوث
كاسم الفاعل ، وحينئذ تكون اسم فاعل .

الأمر الثاني : هل يختص وزن فاعل من بين أسماء الفاعلين بجواز قصد الثبوت
منه ؟ على أن ذلك لا يتأتى في أسماء الفاعلين من غير الثلاثي كما هو ظاهر عبارة =

فإنه اسمُ فاعِلٍ ، إلا إذا أُضِيفَ إلى مَرْفُوعِهِ ، وذلك فيما دَلَّ على الثبوت
— كـ « طَاهِرُ الْقَلْبِ » ، و « شَاحِطُ الدَّارِ » أى : بعيدها — فَصِفَةٌ
مشبهة أيضاً .

فصل : ويأتى وَصْفُ الْفَاعِلِ من غير الثلاثى الجرد بلفظ مضارعه ، بشرط
الإتيان بيمين مضمومة مكانَ حرفِ الْمُضَارَعَةِ ، وكسر ما قبل الآخر مطلقاً ،
سواء كان مكسوراً فى المضارع ، كـ « مُنْطَلِقٌ » و « مُسْتَخْرِجٌ » أو مفتوحاً
كـ « مُتَعَلِّمٌ » و « مُتَدَخِّرُجٌ » .

هذا باب أبنية أسماء المفعولين

يأتى وَصْفُ الْمَفْعُولِ من الثلاثى الجرد على زنة مَفْعُولٍ ، كـ « مَضْرُوبٌ »

== المؤلف؟ والجواب عن ذلك أن قصد الثبوت لا يختص بما كان على زنة فاعل من أسماء
الفاعلين ، بل يجرى فى أسماء الفاعلين من غير الثلاثى ، وبما يدل على ذلك أن المؤلف
نفسه قد مثل للصفة المشبهة (ص ٢٤٨) بمستقيم الرأى ومعتدل القامة ، وذلك صريح
فى أن زنة اسم الفاعل من غير الثلاثى تكون أحياناً صفة مشبهة .

الأمر الثالث : إذا قصد من الصفة المشبهة الدلالة على الحدوث كاسم الفاعل، هل
يجب أن تحول إلى صيغة فاعل أم يجوز بقاء زنتها مع ذلك القصد ؟ والجواب عن هذا
أن ننبئك أنه تبين لنا بعد طويل البحث أنه لا يجب عليك إذا قصدت مجرد الدلالة على
هذا الحدوث أن تحولها إلى صيغة فاعل ، أما إذا قصدت — مع ذلك — التنصيص على
هذا القصد فإنه يجب عليك أن تحولها إلى صيغة فاعل ، وذلك يفهم من قول الرضى :
« ولهذا اطرء تحويل الصفة المشبهة إلى فاعل كحاسن وضائق عند قصد النص على
الحدوث » اه كلامه .

و « مَقْضُود » و « تَمْرُورٌ بِهِ ^(١) » ، ومنه مَبِيعٌ ، وَمَقُولٌ ، وَمَرْمِيٌّ ،
إلا أنها غيرت ^(٢) .

ومن غيره بلاغظٍ مُضَارَعُهُ ، بشرط الإتيان بيمين مضمومة مكان حرف
المضارعة ، وإن شئت قل : بلاغظ اسم فاعله بشرط فتح ما قبل الآخر ، نحو
المال مُسْتَخْرَجٌ ، وزَيْدٌ مُنْطَلِقٌ بِهِ .

وقد ينوب فَعِيلٌ عن مفعول ، كـ « دَهِينٍ » و « كَحِيلٍ » و « جَرِيحٍ »
و « طَرِيحٍ » ، وَمَرَجِعُهُ إلى السماع ، وقيل : ينفاس فيما ليس له فَعِيلٌ بمعنى
فاعل ، نحو : قَدَّرَ وَرَحِمَ ؛ اقولهم : قَدِيرٌ وَرَحِيمٌ ^(٣) .

(١) لما كان اسم المفعول يؤخذ من الفعل المتعدي بغير حاجة إلى ظرف أو جار
ومحورور ، ولا يؤخذ من الفعل اللازم إلا مع الظرف أو الجار والمحورور ، جاء المؤلف
بالمضروب والمقصود من غير أن يذكر معهم الجار والمحورور ، لأن فعليهما متعديان ،
وجاء بالمحورور مع الجار والمحورور لأن فعله لازم .

(٢) أصل مبيع مبيوع - على زنة مفعول - فنقلت الضمة من الياء إلى الساكن
الصحيح قبلها وهو الباء ، فالتقى ساكنان الياء والواو ، فحذفت الواو للتخلص من
التقاء الساكنين ، ثم قلبت ضمة الباء كسرة لتصبح الياء . وأصل مقول مقوول -
على زنة مفعول - فنقلت ضمة الواو إلى الساكن الصحيح قبلها ، فالتقى ساكنان ،
فحذفت الواو الزائدة ، على ما ترجحه ، لتتخلص من التقاء الساكنين ، وسيأتي في
باب الإبدال تنمة لهذا البحث . وأصل مرمى مرموى ، فلما اجتمعت الواو والياء
وسبقت إحداها بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء ، ثم قلبت ضمة الميم
كسرة لمناسبة الياء .

(٣) هذا تمثيل للنقطة ، وأما ما ليس له فعيل بمعنى فاعل فكجريح وقتيل .

هذا باب إعمال الصفة المشبهة
باسم الفاعل المتعدّي إلى واحد

وهي : الصفة التي أُستُحْسِنَ فيها أن تُضَافَ لما هو فاعل في المعنى ،
كـ « حَسَنَ الْوَجْهِ » و « نَقِيَ الثَّغْرِ » و « طَاهَرَ الْعَرِضِ » .
فخرج نحو « زَيْدٌ ضَارِبٌ أُوهُ » فإن إضافة الوصف فيه إلى الفاعل ممتنعة ؛
لثلاث تَوَهَّمَ الإضافة إلى المفعول ، ونحو « زَيْدٌ كَاتِبٌ أَبُوهُ » فإن إضافة الوصف
فيه وإن كانت لا تمتنع لعدم اللبسِ الِكنها لا تحسن ؛ لأن الصفة لا تُضَافُ
لمرفوعها حتى يُقَدَّرَ تحويلُ إسنادِها عنه إلى ضمير موصوفها ، بدليلين :
أحدهما : أنه لو لم يقدر كذلك لزم إضافة الشيء إلى نفسه . والثاني : أنهم
يُؤَنَّثُونَ الصفة في نحو « هَذَا حَسَنَةُ الْوَجْهِ » ؛ فلهذا حسن أن يقال : « زَيْدٌ
حَسَنُ الْوَجْهِ » ؛ لأن مَنْ حَسَنَ وَجْهُهُ حَسُنَ أَنْ يَسْنَدَ « الْحُسْنَ » إلى جلته
مجازاً ، وَقَبِحَ أَنْ يُقَالَ « زَيْدٌ كَاتِبُ الْأَبِ » ؛ لأن مَنْ كَتَبَ أَبُوهُ لَا يَحْسَنُ
أَنْ تُسْنَدَ الْكِتَابَةُ إِلَيْهِ إِلَّا بِمَجَازٍ بَعِيدٍ .

وقد تبين أن العلم بحسن الإضافة موقوفٌ على النظر في معناها ، لا على
معرفة كونها صفة مُشَبَّهَةٌ ، وحينئذ فلا دَوْرَ في التعريف المذكور كما تَوَهَّمَ
ابنُ النَّاظِمِ .

فصل : وتختصُّ هذه الصفة عن اسم الفاعل بخمسة أمور :

أحدها : أنها تُصَاغُ من اللازم دون المتعدّي ، كـ « حَسَنَ » و « جَمِيلَ »
وهو يُصَاغُ منهما ، كقائِمٍ وضَارِبٍ .

الثانى : أنها للزمن الحاضر الدائم ، دون الماضى المنقطع والمستقبل ، وهو يكون لأحد الأزمنة الثلاثة .

الثالث : أنها تكون مُجَارِيَةً للمضارع فى تحرّكه وسكونه ، كـ « طَاهِرِ الْقَلْبِ » و « ضَامِرِ الْبَطْنِ » و « مُسْتَقِيمِ الرَّأْيِ » و « مُقْتَدِلِ الْقَامَةِ » وَغَيْرَ مُجَارِيَةٍ لَهُ ، وهو الغالبُ فى المبنية من الثلاثى كـ « حَسَنَ » ، و « جَمِيلَ » ، و « ضَخْمَ » ، و « مَلَانَ » ولا يكونُ اسمُ الفاعل إلا مُجَارِيًا لَهُ .

الرابع : أن منصوبها لا يَتَقَدَّمُ عليها ، بخلاف منصوبه ، ومن ثَمَّ صَحَّ النصبُ فى نحو « زَيْدًا أَنَا ضَارِبُهُ » وامتنع فى نحو « زَيْدٌ أَبُوهُ حَسَنٌ وَجْهُهُ » .

الخامس : أنه يلزم كون معمولها سَبَبِيًّا ، أى : متصلا بضمير موصوفها ، إما لفظًا نحو « زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهُهُ » ، وإما مَعْنَى نحو « زَيْدٌ حَسَنُ الْوَجْهِ » ، أى : منه ، وقيل : إن « أَلِ » خَلَفَ عن المضاف إليه ، وقولُ ابن النازم : « إِنْ جَوَّازٌ ^(١) نَحْوُ « زَيْدٌ بِكَ فَرَحٌ » مُبْطِلٌ لعموم قوله إن المَعْمُولَ لا يكون

(١) قد صح عن العرب أنهم يقولون نحو « زَيْدٌ بِكَ فَرَحٌ » وزيد فى هذا المثال مبتدأ خبره قولك فرح ، وبك : جار ومجرور متعلق بفرح ، وبالتأمل فى هذا المثال نجد أن قولهم « فرح » صفة مشبهة ، وأن « بك » معمولها ، وأنه غير سببى ؛ لأنه ليس اسماً ظاهراً مضافاً إلى ضمير يعود إلى الموصوف الذى هو زيد ، وقد تقدم على الصفة كما هو ظاهر ، وقد فهم ابن النازم أن قول والده والنحاة من قبله إن معمول الصفة المشبهة لا يكون إلا سببياً ، وإنه لا يجوز أن يتقدم عليها — جار على عمومها ، وأن كل معمول لها ينبغى فيه هذان الأمران ، وعلى هذا اعترض على النحاة بالمثال المذكور ؛ لأنه لم يتفق فيه أحد الأمرين ، وقد أجاب المؤلف وغيره على ابن النازم بأن قول والده والنحاة ليس جارياً على عمومها ، بل المراد معمول خاص ، وهو المَعْمُولُ الذى تعمل فيه الصفة المشبهة بسبب مشابهتها لاسم الفاعل الذى يعمل بالحمل على الفعل المضارع — وهو الفاعل والمفعول — فأما غير ذلك من العمولات — ومنها الجار والمجرور — فإنها تعمل =

إلا سببياً مؤخراً» سرود؛ لأن المراد بالمعمول ما عملها فيه لحق الشبه ، وإنما عملها في الظرف بما فيها من معنى الفعل ، وكذا عملها في الحال ، وفي التمييز ، ونحو ذلك .

فضل : لمعمول هذه الصفة ثلاث حالات : الرفع على الفاعلية ، وقال الفارسي : أو على الإبدال من ضمير مستتر في الصفة ، والخفض بالإضافة ، والنصب على التشبيه بالمفعول به إن كان معرفة ، وعلى التمييز إن كان نكرة ، والصفة مع كلٍّ من الثلاثة : إما نكرة ، أو معرفة ، وكلٌّ من هذه الستة للمعمول معه ست حالات ؛ لأنه إما بـأل ، كـ « الوَجْه » ، أو مضاف لما فيه أل كـ « وَجْه الأب » ، أو مضاف للضمير كـ « وَجْه » ، أو مضاف لمضاف للضمير كـ « وَجْه أبيه » ، أو مجرد كـ « وَجْه » ، أو مضاف إلى المجرد كـ « وَجْه أب » ؛ فالصور ست وثلاثون ، والممتنع منها أربعة ، وهي : أن تكون الصفة بـأل والمعمول مجرداً منها ومن الإضافة إلى تاليها ، وهو مخفوض ، كـ « الحَسَن وَجْه » أو « وَجْه أبيه » أو « وَجْه » أو « وَجْه أب » .

فيه بما تتضمنه من معنى الفعل ، وذلك لا يشترط فيه أن يكون سببياً ، ولا يلزم فيه أن يتأخر عنها ؛ لأنه يكتبني بأدنى رائحة الفعل ، حتى إنه ليتعلق بالجامد والمتصرف وبالتعدى والقاصر من الأفعال ويتعلق بالحروف المشبهة بالفعل في المعنى مثل « كَان » الدال على معنى أشبه ومثل « ما » الدال على معنى أنفي ، فلأن يتعلق بالصفة المشبهة مع أنها كالفعل في الأخذ من مصدره - أحق وأولى .

هذا باب التعجب^(١)

وله عبارات كثيرة ، نحو (كَيْفَ تَسْكُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ)^(٢) ، « سُبْحَانَ اللَّهِ إِنَّ الْمُؤْمِنَ لَا يَفْحَسُ » اللَّهُ دَرَهُ فَارِسًا !

والمبَّوبُ له منها في النحو اثنتان :

إحداها : ما أفضله ، نحو « ما أحسنَ زيداً » .

(١) لم يذكر المؤلف تعريف التعجب ، وقد عرفه بعضهم بأنه « انفعال يحدث في النفس عند الشعور بأمر خفى سببه » ولعل هذا معناه اللغوي ، أما معناه الاصطلاحي فهو ما ينسب إلى ابن عصفور من أن التعجب هو « استعظام زيادة في وصف الفاعل خفى سببها وخرج بها التعجب منه عن أمثاله أو قل نظيره فيها » فقولنا « استعظام زيادة » كالجنس في التعريف ، وقولنا « في وصف الفاعل » قيد يخرج به الزيادة في وصف المفعول ، فلا يتأتى التعجب منها بهاتين الصيغتين ، فلا يقال « ما أضرب زيدا » استعظاما لضرب وقع على زيد ، ولهذا اشترطوا أن يكون الفعل الذي يؤخذ من مصدره صيغة التعجب أن يكون مبنيًا للمعلوم ، وقولنا في التعريف « خفى سببها » قيد ثان يخرج به ما ظهر سببه ، ولهذا نسمع الناس يقولون : إذا ظهر السبب بطل العجب وقولنا « وخرج بها التعجب عن نظائره أو قل نظيره » قيد ثالث يخرج به ما يكثر وجود أمثاله فإنه لا يتعجب منه ، وهذه العبارة تدل على أن الحامل على التعجب أحد أمرين ، الأول انفراد التعجب منه بالوصف ، والثاني أن يكون له أمثال قلائل لا يكادون يعرفون ، ولا شك أن المراد بهذا الكلام ما يشمل الحقيقي والادعائي ، نعى أن المتكلم بعبارة التعجب إما أن يكون في حقيقة الأمر وواقعه علما أن التعجب منه منفرد بالوصف أو قليل النظائر والأمثال ، وإما أن يكون قد نزل التعجب منه هذه المرة ؛ لأن ما ثبت له من الوصف بالغ النهاية بحيث لا يدركه فيها أحد في اعتقاده .

(٢) من الآية ٢٨ من سورة البقرة .

فَمَا « ما » فُجِّمُوا عَلَى اسْمَيْهَا ؛ لِأَن فِي « أَحْسَنَ » ضَميراً يَعُودُ ^(١) عَلَيْهَا ،
وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّهُامُبْتَدَأُ ؛ لِأَنَّهُا مَجْرُودَةٌ لِلْإِسْنَادِ إِلَيْهَا ^(٢) ، ثُمَّ قَالَ سَيُوبِيه : هِيَ نَكْرَةٌ
تَامَّةٌ بِمَعْنَى شَيْءٍ ، وَابْتَدِئَ بِهَا اتِّصَافُهَا بِمَعْنَى التَّمَجُّبِ ، وَمَا بَعْدَهَا خَبَرٌ فَوْضَعُهُ
رَفَعٌ ، وَقَالَ الْأَخْفَشُ : هِيَ مَعْرُوفَةٌ نَاقِصَةٌ بِمَعْنَى الَّذِي ، وَمَا بَعْدَهَا صِلَةٌ
فَلَا مَوْضِعَ لَهُ ، أَوْ نَكْرَةٌ نَاقِصَةٌ وَمَا بَعْدَهَا صِفَةٌ فَجَحَلَهُ رَفَعٌ ، وَعَلَيْهِمَا فَالْخَبَرُ
مُحذُوفٌ وَجُوباً ، أَيْ : شَيْءٌ عَظِيمٌ ^(٣) .

(١) قَالَ الشَّيْخُ إِسْحَاقُ : « الظَّاهِرُ أَنَّ الْكُوفِيِّينَ لَا يَقُولُونَ بِأَنَّ فِي أَحْسَنَ ضَمِيراً
كَأَنَّهُمْ مِنَ الْكَلَامِ الْآتِي فِي أَحْسَنَ » اهـ . وَمَعَ أَنَّ الْبَصْرِيِّينَ يَقُولُونَ صِرَاحَةً بِأَنَّ
فِي « أَحْسَنَ » ضَمِيراً يَعُودُ إِلَى مَا ، وَهُوَ فَاعِلُ أَحْسَنَ ، فَإِنَّ بَيْنَ هَذَا الضَّمِيرِ وَغَيْرِهِ
مِنَ الضَّمَائِرِ الْمُسْتَتِرَةِ الْمَرْفُوعَةِ فَرْقًا مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ ؛ الْأَوَّلُ : أَنَّ الضَّمِيرَ الْمَرْفُوعَ الْمُسْتَتَرَ
فِي الْفِعْلِ مِثْلًا يَجُوزُ الْعُطْفُ عَلَيْهِ بِمَعْدِ الْفَصْلِ بِالضَّمِيرِ الْمَرْفُوعِ الْبَارِزِ أَوْ فَاصِلٍ مَا ،
وَهُنَا لَا يَجُوزُ فِي الضَّمِيرِ الْمُسْتَتَرِ فِي أَحْسَنَ ذَلِكَ ؛ وَالثَّانِي : أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَبْدَلَ مِنْ
الضَّمِيرِ الْمُسْتَتَرِ فِي أَحْسَنَ ، وَالثَّلَاثُ : أَنَّهُ لَا يَجُوزُ فِي بَابِ التَّدْرِيبِ أَنْ يُخْبَرَ عَنْ هَذَا
الضَّمِيرِ الْمُسْتَتَرِ فِي « أَحْسَنَ » فَاعْرِفْ ذَلِكَ .

(٢) رَوَى عَنِ الْكَسَائِيِّ أَنَّهُ يَقُولُ : إِنَّ « مَا » لَا مَوْضِعَ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ ؛ فَهُوَ
مَطْلُ هَذَا لَا يَكُونُ مَعَ النِّهَاةِ فِي أَنَّهَا مُبْتَدَأُ ، قَالُوا : وَهَذَا قَوْلٌ شَاذٌ لَا يَقْدَحُ فِي الْإِجْمَاعِ ،
وَفِيهِ نَظَرٌ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ عَنِ الْكَسَائِيِّ قَرِيبُ سَيُوبِيهِ وَنَدِيدُهُ : إِنَّ خِلَافَهُ
لَا يَجِبُ بِهِ ، وَإِنَّهُ لَا يَحْتَاجُ إِلَى مِثْلِهِ فِي إِدْعَاءِ الْإِجْمَاعِ ، ثُمَّ مَتَّى انْتَقَدَ مِنَ النَّهَاةِ الْإِجْمَاعُ
حَقٌّ يُقَالُ فِيهِ ذَلِكَ ؟

(٣) وَيُرْوَى عَنِ الْأَخْفَشِ قَوْلُ ثَالِثٍ غَيْرِ هَذَيْنِ الْقَوْلَيْنِ اللَّذَيْنِ ذَكَرَهُمَا الْمُؤَلِّفُ ،
وَهُوَ أَنَّ « مَا » نَكْرَةٌ تَامَّةٌ لَا تَحْتَاجُ إِلَى وَصْفٍ ، فَيَكُونُ فِي هَذَا الْقَوْلِ مُوَافِقًا
لِسَيُوبِيهِ وَالْجُمْهُورِ .

وَيُرَدُّ عَلَى الْقَوْلَيْنِ اللَّذَيْنِ ذَكَرَهُمَا الْمُؤَلِّفُ مَنْسُوبَيْنِ إِلَى الْأَخْفَشِ أَنَّهُ التَّرَمُّ حَذَفَ
خَبَرَ الْمُبْتَدَأِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَقُومَ مَقَامَهُ شَيْءٌ ، وَالَّذِي عَرَفْتُهُ فِي بَابِ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ أَنَّهُ لَا يَدُ
لِحَذْفِ الْخَبَرِ وَجُوبًا مِنْ وَجُودِ أَمْرَيْنِ : أَحَدُهُمَا أَنْ يَدُلَّ عَلَيْهِ دَلِيلٌ ، وَالثَّانِي أَنْ يَقُومَ =

وأما « أفعل » كأحسن فقال البصريون والكسائي : ففعل ؛ لزمومه مع ياء التكلم نون الوقاية ، نحو « ما أفقرني إلى رحمة الله تعالى » ففتحتته بناء كالفتحة في ضرب من « زيدٌ ضربٌ عمرأ » وما بعده مفعول به ، وقال بقية الكوفيين : اسم ؛ لقولهم « ما أحسنه »^(١) ، ففتحتته لإعراب كالفتحة في « زيدٌ عندك » وذلك لأن مخالفة الخبر المبتدأ تقتضي عندهم نصبه ، و « أحسن » إنما هو في المعنى وصفٌ لزيد ، لا اضمير « ما » ، و « زيدٌ » عندهم مُشَبَّه بالمفعول به^(٢) .

= مقامه في الكلام شيء ، ألا ترى أن جواب لولا والحال التي لا تصلح أن تكون خبرا وجواب القسم قد قام كل واحد منها مقام الخبر المحذوف ، وههنا لم يقم شيء في مقام الخبر المحذوف وجوبا ، بخلاف نظائره التي حذف فيها الخبر وجوبا .

وبقي قول لم يذكره المؤلف أيضا - وهو قول الفراء وابن درستويه ، ونسبه قوم إلى الكوفيين - وحاصله أن « ما » اسم استفهام مشرب بمعنى التعجب مبتدأ مبني على السكون في محل رفع ، فأما الكوفيون فعندهم أن « أحسن » اسم مرفوع خبر للمبتدأ ، وأما الفراء وابن درستويه فإن قالوا إن « أحسن » اسم ووافقا الكوفيين استفهام لها القول على ما فيه ، وإن قالوا إن « أحسن » فعل ماض تقع جملة خبرا كما يقول البصريون في « أحسن » ورد عليهما أنهما جملا خبر اسم الاستفهام المشرب بالتعجب جملة فعلية ، وهو خلاف الأصل ، فإن الأصل أن يكون خبره اسما مفردا نحو قوله تعالى (الحاقة ما الحاقة) (القارعة ما القارعة) (وأصحاب اليمين ما أصحاب اليمين) .
(١) واستدلوا لذلك بقول الشاعر :

يَا مَا أَمِيلُحْ غِرْ لَا نَا شَدَنَّا لَنَا مِنْ هَوْلِيَا كُنَّ الضَّالِّ وَالسَّمُرُ
زعموا أن التصفير من خصائص الأسماء فيكون تصغير أملح دالا على أنه اسم ، والجواب أنه بيت مفرد شاذ .

(٢) الخبر إما أن يكون هو المبتدأ في المعنى نحو « الله ربنا » و « محمد نبينا » وإما أن يكون المبتدأ مشبها بالخبر نحو « زيد أسد » ونحو قوله تعالى (وأزواجه أمهاتهم) ولا خلاف بين أحد من النحاة بصريهم وكوفيهم في أن الخبر في هذين النوعين مرفوع ، =

الصيغة الثانية : أفعل به ، نحو « أَحْسَنَ يَزِيدُ » .
وأجمعوا على فعلية أفعل^(١) ثم قال البصريون : لَفْظُهُ لَفْظُ الْأَمْرِ وَمَعْنَاهُ
الْخَبَرُ ، وَهُوَ فِي الْأَصْلِ فَعْلٌ مَاضٍ عَلَى صِيغَةِ أَفْعَلٍ بِمَعْنَى صَارَ ذَا كَذَا كَمَا « أَغَدَّ
الْبَعِيرُ » أَيْ : صَارَ ذَا غُدَّةٍ ، ثُمَّ غُبِرَتِ الصِّيغَةُ ، فَتَقَبَّحَ إِسْنَادُ صِيغَةِ الْأَمْرِ
إِلَى الْأَسْمِ الظَّاهِرِ ، فَزِيدَتِ الْبَاءُ فِي الْفَاعِلِ ؛ لِيَصِيرَ عَلَى صُورَةِ الْمَفْعُولِ بِهِ ،
كَـ « مَاتَرَزُ يَزِيدُ » وَلِذَلِكَ التَّزِمَتْ ، بِخِلَافِهَا فِي (وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً)^(٢) ،
فَيَجُوزُ تَرْكُهَا ، كَقَوْلِهِ :

— ٣٧٩ — • كَفَى الشَّيْبُ وَالْإِسْلَامُ لِلرَّءِ نَاهِيَا •

== وإما أن يكون الخبر وصفا لغير المبتدأ في الحقيقة نحو قولك « زيد أكرم الناس أباه »
فإن الأكرمية وقعت خبرا عن زيد وهي عند التحقيق وصف للأب ، وصح الإخبار
بها عن زيد للدلاية ، ومن ذلك قولهم « ما أحسن زيدا » فإن ما مبتدأ مخبر عنه
بأحسن ، والحسن ليس من صفات الشيء العظيم الذي تعبر عنه ما ، وإنما هو من
وصف زيد ، وهذا النوع من الخبر يختلف النحاة فيه ، فذهب البصريون إلى أنه مرفوع
كالوعين السابقين ، وذهب الكوفيون إلى أنه منصوب ، وأن ناصبه معنوي ، وهو
الخلافاً بينه وبين المبتدأ ، ويكون انتصاب « زيدا » على أنه مشبه بالمفعول به ، على
هذا المذهب ، وهذا كلام تمحلوه تمحلا فلا تركزن إليه .

(١) قال الشيخ خالد : « وفي كلام ابن الأنباري ما يدل على أن أفعل اسم ، قال
المراذى : ولا وجه له » اهـ . وإنما قال النحاة أن أفعل فعل لأنه قد جاء على صيغة
لا يكون عليها إلا الفعل ، وأما أصبع - بفتح الهمزة وكسر الباء - فنادر لا يجعل أصلا .
(٢) من الآية ٢٨ من سورة الفتح .

٢٧٩ — هذا الشاهد من كلام سحيم - بضم السين وفتح الحاء للمهملتين - ويقال
حية - وهو عبد بن الحساس ، بجاهلين وسينين مهملات على زنة خلخال ، وما ذكره
للمؤلف عجز بيت من الطويل ، وهو مطلع قصيدة مشهورة له ، وصدره مع بيت يأتي
بعده قوله :

عُمَيْرَةٌ وَدَّعَ إِنَّ تَجَهَّزْتَ غَادِيَا كَفَى الشَّيْبُ =

= جُنُونًا بِهَا فِيمَا أُغْتَرَيْنَا عِلَاقَةً عِلَاقَةً حُبٍّ مُسْتَسِيرًا وَبَادِيَا
اللفة : « عميرة » تصغير عمرة ، وقد سموا بالكبر وبالصغر ، فأما شاهد تسميتهم
بالمكبر فقول لقيط الإيادى :

يَا دَارَ عَمْرَةٍ مِنْ مُحْتَلَمٍ الْجَرَهَا هَاجَتْ لِي الْهَمُّ وَالْأَحْزَانُ وَالْوَجَمُ
وأما شاهد تسميتهم بالصغر فيبت الشاهد « تجهزت » أى اتخذت جهاز سفره
وأعدده وهياته ، وأصل هذه المادة قولهم « جهزت العروس تجهيزاً » و « جهزت
الجيش » وقالوا « جهزت فلانا » إذا كنت قد هيات له ما يلزمه فى سفره ، وقالوا
« تجهزت للأمر » بمعنى أعددت له عدته « غاديا » اسم فاعل من غدا ، والأصل فيه
القدوة - بضم فسكون - والقداة - بالفتح - وهى الوقت ما بين الفجر وطلوع الشمس ،
ويروى « غازيا » وليس بشئ « كفى الشيب والإسلام للمرء ناهيا » يروى أن عمر
ابن الخطاب رضى الله عنه سمعه ينشد هذا البيت فقال : لو قدمت الإسلام على الشيب
لأجرتك ، ويروى أنه قال له : لو قلت شعرك كله مثل هذا لأعطيتك عليه .

الإعراب : « عميرة » مفعول مقدم لقوله ودع الآتى منصوب بالفتحة الظاهرة
« ودع » فعل أمر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ؛ وفاعله ضمير مستتر فيه
وجوبا تقديره أنت « إن » حرف شرط جازم مبنى على السكون لا محل له من الإعراب
« تجهزت » تجهز : فعل ماض فعل الشرط مبنى على فتح مقدر على آخره فى محل
جزم ، وتاء المخاطب فاعله مبنى على الفتح فى محل رفع « غاديا » حال من تاء المخاطب
منصوب بالفتحة الظاهرة « كفى » فعل ماض مبنى على فتح مقدر على الألف منع
من ظهوره التعذر « الشيب » فاعل كفى مرفوع بالضمة الظاهرة « والإسلام »
الواو حرف عطف ، الإسلام . معطوف على الشيب مرفوع بالضمة الظاهرة « للمرء »
جار ومجرور متعلق بقوله ناهيا الآتى « ناهيا » حال من الشيب ، ويجوز أن يكون
تمييزا مبينا للنسبة الكفاية إليه ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « كفى الشيب » حيث أسقط الباء من فاعل « كفى » فدل
على أن هذه الباء ليست واجبة الدخول على فاعل هذا الفعل ، بخلاف دخولها على
فاعل فعل التعجب الذى على صورة الأمر ؛ فإن اقترانه بالباء لازم لا يجوز غيره .

وقال الفراء والزجاج والمخشري وابن كيسان وابن خروف : لفظُهُ ومعناه الأمر ، وفيه ضمير ، والباء للتعديّة ، ثم قال ابن كيسان : الضمير للحمّسن ، وقال غيره : للمخاطب ، وإنما التزم إفراده لأنّه كلام جرّى مجرى المثل^(١) .

(١) خلاصة الخلاف في هذه المسألة أن النحويين - بعد اتفاقهم على أن « أفعل » يقطع الهمزة مفتوحة وكسر العين فعل - اختلفوا فيما وراء ذلك ، فذهب جمهور البصريين إلى أنه فعل ماضٍ دال على الخبر ، وأن أصله أفعل بفتح العين مثل أكرم ، وهذه الهمزة التي في أوله للدلالة على الصيرورة ، فمعنى أحسن في قولك « أحسن يزيد » صار صاحب حسن ، ونظيره في ذلك « أغد البعير » أي صار صاحب غدة ، وقولك « أورك الشجر » أي صار صاحب ورق ، وقولك « أبقلت الأرض » أي صارت ذات بقل ، ثم غيرت صورة الفعل ، فلما صار على صورة فعل الأمر قبّح إسناده إلى الاسم الظاهر لأن الأمر الحقيقي لا يرفع إلا الضمير المستتر ، فزادوا الباء في الفاعل ليكون على صورة المفعول به المحرور بياء التعديّة كما في قولك « امرر يزيد » فزيادة الباء لرفع القبح ، ولهذا التزم زيادتها .

وقال الفراء والزجاج والمخشري وابن كيسان وابن خروف : هذا الفعل أمر لفظاً ومعنى ، وفيه ضمير مستتر وجوباً على أنه فاعل بجميع أفعال الأمر ، والباء داخلّة على المفعول به فهي للدلالة على التعديّة ، ومحل الجار والمجرور نصب على المفعولية ، واختلف هؤلاء في مرجع الضمير المستتر وجوباً في أفعل على أنه فاعل ، فذهب ابن كيسان - وهو من نحاة الكوفة - إلى أن الضمير يعود إلى مصدر الفعل ، وكان الذي يقول « أحسن يزيد » قد قال : أحسن يأبها الحسن يزيد ، ولكون هذا الضمير عائداً على المصدر لم يقع مثني ولا مجموعاً لأن المصدر لا يثنى ولا يجمع ، وقال بقية القوم : الضمير للمخاطب الذي يوجه إليه الكلام لاستدعاء التعجب منه ، واعتذروا عن التزم إفراد الضمير مع أن المخاطب قد يكون مؤنثاً وقد يكون مثني أو مجموعاً - بأنه كلام جرى مجرى المثل ، وقد عرف أن الأمثال لا تغير ، وقد استحسن ابن طلحة من هذه الأقوال قول ابن كيسان ، ورجح قوم من العلماء مذهب البصريين ، ورجح قوم مذهب الكوفيين .

== فأما الذين رجحوا مذهب البصريين فمنهم ابن مالك ، وقد رجحه بإبطال مذهب الفراء - وهو من نحاة الكوفة - ومن وافقه على أن أقبل في نحو قولك « أحسن زيد » فعل أمر ، وخلاصة ما ذكره ابن مالك وغيره من وجوه إبطال هذا المذهب أنه يلزم عليه محذور من خمسة وجوه :

الأول : أنه لو كان فعل أمر حقيقة كما يقولون لوجب فيه ما يجب في جميع أفعال الأمر ، من استتار فاعله وجوبا إذا كان مفردا مذكرا وبرزه فيما عدا ذلك ، أفلست ترى أنا نقول : اضرب يا زيد ، فيكون فاعل اضرب ضميرا مستترا وجوبا لأنه مفرد مذكر ، فإذا أمرنا المفردة قلنا اضربي ، وإذا أمرنا اثنين قلنا اضربا ، وإذا أمرنا جمعا قلنا اضربوا ، أو اضربن . فيبرز الضمير في كل هذه الصور ، وفعل التعجب هذا لا يبرز معه ضمير أصلا ، فلا يكون جاريا على منهج الأمر .

الثاني : أنه لو كان فعل أمر لم يكن للتكلم به متعجبا ، بل يكون أمرا غيره بالتعجب كما أن الذي يأمر غيره بالحلف فيقول له احلف لا يكون حائفا ، وقد انعقد الإجماع على أن التكلم بهذا الفعل يكون متعجبا ، فلا يكون هذا الفعل فعل أمر لأنه على خلاف مدلول فعل الأمر .

الثالث : أنه لو كان فعل أمر لجاز أن يقع جوابه مقترنا بالفاء كما يجوز ذلك في قولك اصبر فتدرك مرادك ، وقد صرحوا بأنه لا يجوز لك أن تقول : أحسن زيد فيحسن إليك ، وأنت تريد بصدد كلامك التعجب .

الرابع : أنه لو كان فعل أمر لما جاز أن يتصل بياء التعدية الواقعة بعده ضمير المخاطب ، فلا يجوز أن تقول : أحسن بك ، ولا أخلق بك أن تدرك مآربك ، لما قد تقرر من أنه لا يجوز أن يرفع فعل ضميرا متصلا ثم ينصب ضميرا متصلا معناه هو معنى الضمير المرفوع ، فلا يقال ضربتني - بناء التكلم - ولا يقال ضربتك - بناء المخاطب ، إلا في باب ظن وأخواتها فإن ذلك جائز واقع فيها في كلام العرب نحو قول الشاعر :

دَعَانِي الْفَوَانِي عَمَّهُنَّ ، وَخِلَّتْنِي لِي اِسْمٌ فَلَا أُدْعَى بِهِ وَهُوَ أَوَّلُ
الخامس : أنه لو كان أمرا على الحقيقة لوجب إعلال الأجوف منه بمحذف عينه ، ألا =

مسألة: ويجوز حذف التعجب منه، في مثل « ما أحسنه » إن دل عليه دليل^(١)، كقوله:

تري أنك تقول في الأمر من أقام وأبان وأعان: أقم، وأبن، وأعن، لكنك تقول في التعجب: أقوم بزيد، وأبين به، فتبقى الياء والواو.

وأما الذين رجحوا مذهب الكوفيين فقد سلكوا هذا السلك، فأبطلوا مذهب البصريين من ثلاثة أوجه:

الأول: أنه يلزم على قولهم استعمال صيغة الأمر في الدلالة على الماضي، ولا عهد لنا بذلك، بل المهود عكسه، وهو استعمال صيغة الماضي في الدلالة على الأمر، نحو قولهم اتق الله امرؤ فعل خيراً يثب عليه، أى ليتق الله ليفعل خيراً، بدليل جزم الجواب. والثاني: أنه لزم على قولهم ادعاء أن الهمزة في «أحسن بزيد» دالة على الصيرورة ودلالة الهمزة على الصيرورة قليل، فالحمل عليه حمل على القليل.

والثالث: أنه لزم على قولهم ادعاء أن الباء قد زيدت في الفاعل لزوماً، وزيادتها في الفاعل ولزوم زيادتها كلاهما خلاف الأصل.

والحق أن هذا الفعل ليس كسائر الأفعال في الصحة والإعلال لمجوده ولأنه أشبه الاسم، ولا في اقترانه بالضمائر لأنه جرى مجرى الأمثال.

(١) مما يجب أن تنبه له أن التعجب منه محكوم عليه في المعنى، فهو من أجل ذلك شبيه بالمبتدأ، فيجب له ما يجب للمبتدأ، وذلك بأن يكون معرفة أو نكرة تشبه المعرفة لكونها مخصوصة بنوع من التخصيص، فأما المعرفة فنحو « ما أحسن زيدا » ونحو « ما أكرم خلق على » وأما النكرة المخصوصة فنحو « ما أوثق رجلاً يقر بالحق لدى الحق » ونحو « ما أسعد رجلاً اتقى ربه » فإن كانت النكرة محضة لم يجوز أن تقع متعجباً منه، وكذلك إن كان نعتها غير مفيد للتخصيص، فلا يجوز أن تقول « ما أحسن رجلاً » ولا أن تقول « ما أحسن رجلاً من الناس ».

وبعد فاعلم أن لحذف التعجب منه في الصيغتين جميعاً شرطاً يعمهما، وهو: أن يدل عليه دليل، بل هذا شرط عام في كل ما جاز حذفه من مبتدأ أو خبر أو نعت أو منعوت أو غيرهن، ويشترط في حذف التعجب منه في الصيغة الأولى زيادة على ذلك—

= أن يكون ضميرا كما في بيت الشاهد رقم ٣٨٠ والبيت الذى أنشدناه معه ، وكما في قول امرئ القيس بن حجر الكندى :

أَرَى أُمَّ عَمْرٍو دَمْعُهَا قَدْ تَحَدَّرَا بُكَاءَ طَلَى عَمْرٍو ، وَمَا كَانَ أَضْبَرَا

يريد « وما كان أضرها » ويشترط في حذف التعجب منه في الصيغة الثانية - زيادة على الشرط العام - ما ذكره المؤلف من « أن يكون أفعل المكسور العين معطوفا على آخر مذكور معه مثل ذلك المحذوف » .

فإن قلت : أفليس علماء البصرة - وهم الذين تؤيدون مذهبهم دائما أو غالبا - قد ذهبوا إلى أن التعجب منه - وهو مدخول الباء في الصيغة الثانية - فاعل ، فكيف استأغوا حذفه مع قولهم : إن الفاعل لا يجوز حذفه إلا في مسائل محدودة ليس هذا الموضع منها ؟ فالجواب على ذلك أن الذى سهل حذف الفاعل في هذا الباب شيثان : أولهما : أن الدليل الدال عليه قائم ، فهو لم يستغن عنه استغناء كاملا ، بل حذف من اللفظ وهو مقصود ملتفت إليه .

وثانيهما : أن وروده على صورة الفضلة ولزوم ذلك فيه مع كون الفعل الذى قبله في صورة ما فاعله مستتر وجوبا لأنه بصورة الأمر ، كل ذلك هون من أمره وجوز حذفه . وهذا الذى قررناه لك موضعا جار على مذهب جمهور النحويين من البصريين ، وأما علماء الكوفة فلا يرد عليهم السؤال المذكور لقولهم إن « أفعل » فعل أمر ففاعله عندهم ضمير مستتر وجوبا كما هو الشأن في فعل الأمر .

وذهب أبو على الفارسى - وهو على مذهب البصريين من أن « أفعل » فعل ماض جاء على صورة الأمر - إلى أن الضمير الذى كان مدخول الباء لم يحذف كما يقول جمهور البصريين ، لكن الباء هى التى حذفت ، فلما حذفت الباء استتر الضمير في أفعل . ولم يرتض ابن مالك هذا الذى ذهب إليه أبو على ، وردّه بوجهين ، أولهما أن من الضمائر ما لا يصح استتاره كما في نحو « أكرم بنا » ونظيره البيت الذى أنشدناه مع الشاهد رقم ٣٨١ وهو * أعز بنا وأكف * وثانيهما أنه لو كان قد استتر في الفعل بعد حذف الباء لوجب إبرازه لو كان مثنى أو جمعا أو كان لمفردة مؤنثة ، لكنه لم يبرز في شيء من ذلك .

٣٨٠ — * رَبِيعَةً خَيْرًا مَا أَعَفَّ وَأَكْرَمًا *

٣٨٠ — ينسب هذا الشاهد إلى أمير المؤمنين أبي الحسين علي بن أبي طالب كرم الله وجهه ، يقوله من كلمة يمدح فيها ربعة على ما أثبت معه يوم صفين ، وما ذكره المؤلف عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* جَزَى اللَّهُ عَنِّي وَالْجَزَاءُ بِفَضْلِهِ *

اللمة : « جزی » تقول : جزيت فلانا بما صنع أجزيه - من باب ضرب - جزاء - وجازيته مجازاة ، إذا كافأته ، وقد تذكر المجزى به فيتعدى إليه الفعل بنفسه أيضاً ، تقول : جزيت فلاناً خيراً ، وما في بيت الشاهد من هذا القبيل « والجزاء بفضلله » الجزاء : المكافأة ، والفضل : الإحسان « ما أعف » تعجب من شدة عفتهم عن الدنيا ، وهو يريد عفتهم عن المغام وأسلاب القتلى ، وهو من أعظم ما يمدح به ، انظر إلى قول عنترة بن شداد العبسي :

يُبْذِئُكَ مَنْ شَهِدَ الْوَقِيعَةَ أَنَّنِي أَغَشَى الْوَعَى وَأَعَفَّ عِنْدَ الْمَقْنَمِ

الإعراب : « جزی » فعل ماض مبنى على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر « الله » فاعل مرفوع بالضممة الظاهرة « عنى » جار ومجرور متعلق بمجزى « والجزاء » الواو واو الحال ، الجزاء : مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة « بفضلله » الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وفضل مضاف والضمير مضاف إليه مبنى على الكسر في محل جر ، وجملة للمبتدأ وخبره في محل نصب حال « ربعة » مفعول أول لجزى منصوب بالفتحة الظاهرة « خيراً » مفعول ثان لجزى منصوب بالفتحة الظاهرة « ما » نعتية مبتدأ مبنى على السكون في محل رفع « أعف » فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره هو يعود إلى ما التعجبية ، وله مفعول محذوف ، وتقديره : ما أعفهم وأكرمهم ، وجملة فعل التعجب وفاعله للمستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ الذى هو ما التعجبية « وأكرم » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، أكرم : معطوف على أعف السابق ، والألف للتصلة به ألف الإطلاق .

الشاهد فيه : قوله « ما أعف وأكرم » حيث حذف مفعول فعل التعجب لأنه =

وفي « أفعل به » إن كان أفعل معطوفاً على آخر مذكور معه مثل ذلك المحذوف ، نحو (أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ)^(١) ، وأما قوله :

— ٣٨١ — * حَمِيداً ، وَإِنْ يَسْتَفْنِ يَوْمًا فَأَجْدِرِ *
— أى : به — فَشَاذٌ .

= ضمير يدل عليه سياق الكلام ، والتقدير « ما أعفها وأكرمها » .
وقد سمي المؤلف تبعا لابن مالك في النظم هذا المفعول متعجبا منه ، ألا ترى إلى المؤلف يقول « ويجوز حذف التعجب منه في مثل ما أحسنه - إلخ » وأن ابن مالك يقول :

* وَحَذَفَ مَا مِنْهُ تَعَجُّبٌ اسْتَبَحَ *

والحقيقة أن التعجب منه هو حسن زيد في نحو « ما أحسن زيدا » ، وهو علة ريمة وكرمهم في بيت الشاهد ؛ ففي الكلام تجوز .

ونظير البيت المستشهد بجزءه في حذف التعجب منه مع « أفعل » للماصى لفظا ومعنى بيت امرئ القيس الذى أنشدناه من قبل ، وقول شقران مولى بنى سلامان بن سعد بن هذيم وهو من شعر « الحماسة » :

أُولَئِكَ قَوْمٌ بَارَكَ اللَّهُ فِيهِمْ عَلَى كُلِّ حَالٍ ، مَا أَعْفَ وَأَكْرَمًا !
(١) من الآية ٣٨ من سورة مريم .

— ٣٨١ — هذا الشاهد من كلام عروة بن الورد ، وهو المعروف بعروة الصعاليك ؛ لأنه كان بهم حياءً : يجمعهم ، ويقوم بشأنهم ، والذي ذكره المؤلف ههنا عجز بيت من الطويل ، وصدره مع بيت سابق عليه قوله :

فَإِنْ بُمُدُّوْا لَا يَأْمُنُونَ اقْتِرَابَهُ تَشَوُّفَ أَهْلِ الْغَائِبِ الْمُتَنَظَّرِ
فَذَلِكَ إِنْ يَلْقَى الْمُنِيَّةَ يَلْقَاهَا حَمِيدًا .

وهذان البيتان من كلمة له عدتها سبعة وعشرون بيتا ، وهى موجودة فى ديوانه للطبوع فى مطبعة (جول كربول) (ص ٦٣ - ٨٧) وقد اختار أبو تمام بعض أبياتها - ومنها بيت الشاهد - فى كتابه « الحماسة » .
=

= اللفظة : « فإن بعدوا لا يأمنون - إلخ » يقول : إن بعد أعداء هذا الرجل الذي يصفه ، وصارت أما كنهم نائية عنه لا يأمنون أن يذهب إليهم ليفزؤهم ؛ لما عرفوه من بعد همته ، فهم ينتظرونه في كل ساعة كما ينتظر أهل الغائب غائهم ، وقوله « فذلك إن يلقى النية - إلخ » اسم الإشارة يعود إلى الصعلوك الذي وصفه بكثير من الصفات في أبيات سابقة على بيت الشاهد ، وقد ضبطت كاف الخطاب للفتحة باسم الإشارة هذا بالفتح في عدة أصول منها كامل أبي العباس المبرد ، وقد تعقبه أبو الحسن الأخفش ، فاستصوب كسر كاف الخطاب لأن الخطاب مع امرأة ، والنية : الموت ، وحيداً : محمداً ، فعيل من الحمد بمعنى مفعول ، أى يحمده الناس ما كان عليه من صفات ، ويذكرونه بالخير ، و « أجدر » هو كما تقول : ما أجدره وما أحقه وما أئقنه وما أحلقه ، كل ذلك بمعنى واحد ، وأصله « فأجدر به » وستبينه عند ذكر الاستشهاد بالبيت .

المعنى : وصف رجلاً فقيراً ولكنه بعيد المهمة ساع في معالى الأمور لا يكل أمر نفسه إلى غيره ، ولا يقعد ليسعى له سواء ، ثم بين أن هذا الصعلوك الموصوف بهذه الصفات : إن مات في سبيل مطالبه ولقى الخنف في الطريق الذى رسمه لنفسه لم يزر به ذلك ولم يزل من ميمته ؛ لأن الناس سيذكرونه بالخير ويثنون عليه الثناء الحسن . وإن عاش فاستغنى بكده وسعيه ، ونال ما كان يعمل جهده لإدراكه والحصول عليه ، فهو مستحق لذلك مستأهل له .

الإعراب : « فذلك » ذا : اسم إشارة مبتدأ مبنى على السكون في محل رفع ، واللام حرف دال على البعد مبنى على الكسر لاجل له من الإعراب ، والكاف حرف دال على الخطاب ، مبنى على الفتح أو على الكسر كما ذكر أبو الحسن الأخفش لاجل له من الإعراب « إن » حرف شرط يحزم فعلين الأول فعل الشرط والثانى جوابه وجزاؤه مبنى على السكون لاجل له من الإعراب « يلقى » فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بحذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم الإشارة « النية » مفعول به ليلقى منصوب بالفتحة الظاهرة « يلقها » يلقى : فعل مضارع جواب الشرط ، مجزوم بحذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، وضمير الغائبة العائد إلى النية مفعول به مبنى =

مسألة : وكلٌّ من هذين الفعلين ممنوعُ التَّصْرِيفِ ؛ فالأول نظير تَبَارَكَ ، وَعَسَى ، وَلَيْسَ ، والثاني نظير هَبْ بمعنى اَعْتَقِدْ ، وَتَعَلَّمْ بمعنى اَعْلَمْ ، وَعِلَّةُ جمودهما تَضَمُّنُهُمَا معنى حرف التمجيب الذى كان يستحقُّ الوَضْعَ^(١) .

= على السكون فى محل نصب « حميدا » حال من فاعل يلحق الذى هو جواب الشرط ، وجملة الشرط وجوابه فى محل رفع خبر للبتداء « وإن » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له الإعراب ، إن : حرف شرط حازم مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « يستغن » فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بحذف الياء والكسرة قبامها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى اسم الإشارة أيضاً « يوما » ظرف زمان متعلق بـيستغنى منصوب بالفتحة الظاهرة « فأجدر » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، أجدر : فعل ماض جىء به على صورة الأمر ، مبنى على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره بجيئه على صورة الأمر ، وقد حذف فاعله والباء الجارة له ، وأصل العبارة فأجدر به ، وجملة فعل التمجيب وفاعله فى محل جزم جواب الشرط ، وجملة الشرط والجواب فى محل رفع معطوفة بالواو على جملة الشرط والجواب السابقين .

الشاهد فيه : قوله « فأجدر » حيث حذف التمجيب منه مع حرف الجر ، من غير أن تكون صيغة التمجيب المحذوف معمولها معطوفة على أخرى معها معمولها المشابه للمحذوف على حد قوله تعالى (أسمع بهم وأبصر) ونحو قول الشاعر :

أَعَزُّ بِنَا وَأَكْفُ - إِنْ دُعِينَا - يَوْمًا إِلَى نُصْرَةٍ مَنْ يَلِينَا
المراد أعز بنا وأكف بنا ، وحذف من الثانى للدلالة الأول عليه كما فى الآية الكريمة ، والحذف فى مثل هذه الحالة التى فى بيت الشاهد شاذ لا يقاس عليه .

(١) علل جماعة من النحويين - ومنهم المؤلف هنا - جمود فعلى التمجيب بأثهما دلا على معنى من معانى الحرف ، غاية ما فى الباب أن العرب لم تضع للدلالة على التمجيب حرفا ، فهو نظير قولهم فى شبه الاسم للعرف فى المعنى : إن ضابط ذلك أن يدل الاسم على معنى من معانى الحرف سواء أوضعوا لهذا المعنى حرفا كالاستفهام الذى وضعوا له الهمزة وهل أم لم يضعوا له حرفا كالإشارة ، فهذا هو الذى يشير إليه قول المؤلف « تضمَّنهما معنى حرف التمجيب الذى كان يستحق الوَضْعَ » على أن المؤلف قد ذكر فى باب حروف =

مسألة : ولعدم تصرف هذين الفعلين امتنع أن يتقدّم عليهما معمولهما ، وأن يُفصل بينهما بغير ظرف ومجرور ؛ لا تقول : « مَا زَيْدٌ أَحْسَنَ » ، ولا « يَزِيدُ أَحْسَنُ » ، وإن قيل إن « يزيد » مفعول ، وكذلك لا تقول : « مَا أَحْسَنَ يَا عَبْدَ اللَّهِ زَيْدًا » ولا « أَحْسَنَ لَوْلَا بُخْلُهُ يَزِيدٌ » .
واختلفوا في الفصل بظرف أو مجرور متعلقين بالفعل ، والصحيح الجواز ، كقولهم « مَا أَحْسَنَ بِالرَّجُلِ أَنْ يَصْدُقَ ، وَمَا أَفْبَحَ بِهِ أَنْ يَكْذِبَ » ، وقوله :

— ٣٨٢ — * وَأَخْرَ إِذَا حَالَتْ بِأَنْ أُتَخَوَّلَا *

= الجر (ص ٣٢ من هذا الجزء) أن من معاني اللام الجارة التعجب ، فعلى هذا يكون المعنى قد وضع له العرب حرفا ، ولكننا نذكره بأننا لم نرتض ذلك فيما قررناه في باب حروف الجر .

وقد علل قوم آخرون جمود فعلى التعجب بأنهما أشبهتا أفعال التفضيل شبا قويا من ثلاثة أوجه ، أولها الأصل الذى يصاغ منه كلا النوعين ، وثانيها وزن كل منهما ، وثالثها دلالة كل منهما على زيادة الحدث فإنك لا تتعجب إلا من فاق نظراءه فى حدث ما فلما قويت المشابهة بين فعلى التعجب واسم التفضيل حملا عليه فأخذنا كثيرا من أحكامه منها الجود ولزوم صيغة واحدة ، ومنها تصحيح عين الأجوف منهما ، فكما تقول « مُحَمَّدٌ أَقْوَمُ كَلَامًا مِنْ فُلَانٍ ، وَأَبِينُ عِبَارَةً مِنْهُ » تقول : مَا أَقْوَمُ كَلَامَ فُلَانٍ ، وَأَقْوَمُ بِكَلَامِهِ ، وَمَا أَبِينُ عِبَارَةً فُلَانٍ ، وَأَبِينُ بِعِبَارَتِهِ ، وثالثها أنهم قد صغروا فعل التعجب فقالوا « مَا أَمِيلِحُ غَزْلَانَا شَدَتْ لَنَا » حملا على ما هو جائز بغير نكسر فى اسم التفضيل .

٣٨٢ — هذا الشاهد من كلام أوس بن حجر - بفتح الحاء والجيم جميعاً ، وما ذكره المؤلف ههنا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* أَقِيمُ بِدَارِ الْحَزْمِ مَا دَامَ حَزْمُهَا *

اللغة : « دار الحزم » أراد المكان الذى تعتبر الإقامة فيه حزما « مادام حزمها » أراد مدة دوام الحزم فى الإقامة بها « أحر » تقول : أحر بفلان أن يفعل كذا ، =

= وأحج به ، وأقن به ، وأخلق به ، وما أحرأه أن يفعل ، وما أقننه ، وما أحجأه ، وما أخلقه ، كل ذلك بمعنى واحد ، وهو الدلالة على التعجب من أحقيته بفعل ذلك الأمر « حالت » تغيرت ، يريد إذا صارت الإقامة فيها ليست من الحزم « أتحوّل » أنتقل عنها إلى غيرها .

الغنى : يقول : إنه يقيم في المكان متى كانت الإقامة فيه مما يراه ذوو الحزم ، فإذا تغيرت الحال وصارت الثقلة عنه خيراً في عقباها من الإقامة فإنه يتحول وينتقل إلى غير ذلك المكان .

الإعراب : « أقيم » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفضه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « بدار » جار ومجرور متعلق بأقيم ، ودار مضاف و « الحزم » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « ما » مصدرية ظرفية حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « دام » فعل ماض تام مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « حزمها » حزم : فاعل دام التامة مرفوع بالضمة الظاهرة ، وضمير الغائبة العائد إلى دار الحزم مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر ، وما المصدرية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بإضافة اسم زمان ينتصب بأقيم ، وتقدير الكلام : أقيم بدار الحزم مدة دوام حزمها ، فإن جعلت دام ناقصة كان « حزمها » اسمها ومضافاً إليه ، وكان خبرها محذوفاً ، والتقدير : ما دام حزمها موجوداً « وأحر » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، أحر : فعل ماض جيء به على صورة فعل الأمر « إذا » ظرف زمان متعلق بأحر ، مبنى على السكون في محل نصب « حالت » حال : فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، والتاء حرف دال على تأنيث المسند إليه ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى دار الحزم ، والجملة من الفعل الماضي وفاعله في محل جر بإضافة إذا إليها « بأن » الباء حرف جر زائد مبنى على الكسر لا محل له من الإعراب ، وأن : حرف مصدرى ونصب مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « أتحوّل » فعل مضارع منصوب بأن المصدرية وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، والألف للاطلاق ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وأن المصدرية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور لفظاً بالباء ، وهو في التقدير مرفوع على أنه فاعل بفعل التعجب الذي هو أحر . =

ولو تَلَقَّ الظرفُ والجارُ والمجرورُ بمعمولِ فعلِ التمجِبِ لم يَجْزِ الفصلُ به اتفاقاً ، نحو « مَا أَحْسَنَ مُقْتَكِمًا فِي الْمَسْجِدِ » ، و « أَحْسَنَ بِجَالِسٍ عِنْدَكَ » .

فصل : وإنما يُدْنَى هذانِ الفعلانِ مما اجتمعت فيه ثمانيةُ شروطٍ :

أحدها : أى يكون فعلاً ؛ فلا يُدْنَيَانِ من الجَلْفِ والجارِ ، فلا يقال « مَا أَجْلَفَهُ » ، ولا « مَا أَحْمَرَهُ »^(١) ، وَشَدَّ « مَا أَذْرَعَ الْمَرْأَةَ » أى :

= الشاهد فيه : أنه فصل بالظرف وهو قوله « إذا حالت » بين فعل التمجِبِ الذى هو قوله « أحر » وبين معموله الذى هو قوله « بأن أحمولا » .
وقد استشهدوا على ذلك أيضاً بقول الشاعر :

خَلِيلِي مَا أُحْرَى بِذِي اللَّبِّ أَنْ يُرَى

صَبُورًا ، وَلَكِنْ لَا سَبِيلَ إِلَى الصَّبْرِ

فقد فصل بالجار والمجرور الذى هو قوله « بذى اللب » بين فعل التمجِبِ الذى هو قوله « أحرى » ومعموله الذى هو قوله « أن يرى صبورا » ، وذكر الشيخ يس أنه يجوز في هذا البيت أن يكون من باب القلب ، وللعنى : ما أحرى ذا العقل بأن يكون صبورا ، وعلى هذا تكون الباء في غير موضعها ويكون للتعجب منه هو ذو اللب نفسه ، لا رؤيته صبورا ، وهو تكلف لا داعى له .

(١) الجلف - يكسر الجيم وسكون اللام - أصله الدن الفارغ ، وقد قالوا للرجل الجافى الغليظ « جلف » وقد حكى صاحب القاموس أن له فعلاً ، قال : « وقد جلف جلفا - كفرح فرحا - وجلافة » وعلى هذا يكون قولك « ما أجلفه » قياساً ، وأما الحمار فهو الحيوان المعروف ، وقد ضرب مثلاً في البلادة ، ولا فعل له ، فإذا قالوا « ما أحمره » فإنهم يعنون ما أبلده ، وهو شاذ حينئذ بغير تردد .

ما أخف يدها في الفزل ، بنوه من قولهم : امرأة ذراع^(١) ، ومثله « ما أقمنه » و « ما أجدره بكذا »^(٢) .

الثاني : أن يكون ثلاثياً ؛ فلا يبينان من دخرج وضارب واستخرج^(٣) ، إلا أفعل ، فقليل : يجوز مطلقاً ، وقيل : يمنع مطلقاً ، وقيل : يجوز إن كانت الهمزة لغير النقل ، نحو « ما أظلم الليل » و « ما أقفر هذا المكان » ، وشذ على هذين القولين « ما أعطاه للذراهم » و « ما أولاه للعروف » ، وعلى كل قول « ما أنقاه » و « ما أملا القرية » لأنهما من اتقى وامتلات ، و « ما أخصره » لأنه من اختصر ، وفيه شذوذ آخر ، وسيأتي^(٤) .

(١) في القاموس : « الذراع كسحاب الحقيقة اليد في الفزل » اه . وفي كتاب الأفعال لابن القطاع : « زرعت المرأة : خفت يدها في العمل فهي ذراع » وعلى هذا الذي قاله ابن القطاع لا يكون في قولهم « ما أذرع هذه المرأة » بمعنى ما أخف يدها في العمل ، شذوذ .

(٢) بنوا قولهم « ما أجدره » من قولهم : فلان جدير بكذا ، بمعنى حقيق به . وبنوا قولهم « ما أقنه بكذا » من قولهم : هو قين به ، بمعنى جدير وخلق وحقيق ، ولا فعل لهذين الوصفين .

(٣) مثل المؤلف لما لا يفي منه فعل التعجب بالفعل الرباعي الأصول كدخرج ، والثلاثي المزيد فيه حرف واحد نحو ضارب والمزيد فيه ثلاثة أحرف نحو استخرج ، والمراد على كل حال كل ما ليس ثلاثياً مجرداً من الرباعي الأصول والمزيد فيه منه ومن الثلاثي المزيد بواحد أو اثنين أو ثلاثة ، وإنما لم يبين فعل التعجب من كل أولئك لأن بناءه منها يفوت المعنى المقصود من التعجب ، أما بناؤه من الرباعي فغير ممكن إلا بحذف حرف من أصوله ، ولا يخفى عليك أنك لو حذف حرفاً من حروف دخرج قلت « ما أدره » مثلاً فأت معنى الفعل بته ، ولا يمكن بناؤه من الثلاثي المزيد فيه إلا بحذف ما فيه من حروف الزيادة فتقول في استغفر مثلاً « ما أغفره » فيضع معنى الطلب الذي تدل عليه حروف الزيادة .

(٤) القول بجواز بناء فعل التعجب من أفعل مطلقاً هو قول سيبويه والمحققين من أصحابه ، واختاره ابن مالك في التسهيل وشرحه ، والقول بعدم جوازه مطلقاً هو قول =

الثالث : أن يكون متصرفاً ؛ فلا يُبْنَيَانِ من نحو نِعِمَّ وبُئْسَ ^(١) .
 الرابع : أن يكون معناه قابلاً للتفاضل ؛ فلا يُبْنَيَانِ من نحو قَبِيَّ ومَاتَ .
 الخامس : أن لا يكون مبنياً للمفعول ؛ فلا يُبْنَيَانِ من نحو « ضُرِبَ » ،
 وَشَدَّ « مَا أَخْصَرَهُ » من وجهين ، وبعضهم يستثنى ما كان ملازماً لصيغة
 قِيلَ نحو « عُنَيْتُ بِحَاجَتِكَ » و « زُهِيَ عَلَيْنَا » فيجيز « مَا أَعْنَاهُ بِحَاجَتِكَ »
 و « مَا أَرْهَاهُ عَلَيْنَا » ^(٢) .

= المازني والأخفش والمبرد وابن السراج والفارسي ، والقول بالتفصيل فيمتنع إن كانت
 الهمزة للنقل نحو أذهب فلا يقال « ما أذهب نور الليل » ويجوز إن كانت الهمزة
 لنير القل نحو أظلم الليل وأقفر المكان فتقول « ما أظلم الليل ، وما أقفر هذا المكان »
 هو قول ابن عصفور ، ورد هذا الرأي الشاطبي .

وكما اختلف النحاة في بناء فعل التمجيب من أفعال اختلفوا في بنائه من كل ثلاثي
 مزيد إذا كان مجرى مجرى الثلاثي المجرد نحو اتقى واقفر وامتلأ واستغنى ، فذهب
 ابن عصفور إلى اللنع ، وهو عجيب منه مع قوله في بنائه من أفعال بالتفصيل السابق ،
 وذهب ابن السراج وطائفة إلى الجواز .

(١) عدم التصرف في الفعل على نوعين ، الأول أن يكون الفعل قد خرج عن
 طريقة الأفعال وذلك كنعم وبئس وعسى وليس ، والثاني أن تترك بعض صيغ الفعل
 استثناء عنها بأخرى من معناه نحو يدع ويدر ، فإنهم لم يجيئوا لهذين الفعلين بصيغة
 الماضي استثناء بترك ، وهما باقيان على دلالتهما على الحدث والزمان .

(٢) أنت تعرف أن الفعل المبني للمجهول إما أن يكون له فعل مبني للمعلوم كما هو
 الغالب في الأفعال نحو ضرب وقتل ونصر وفتح ، وإما ألا يكون له فعل مبني للمعلوم
 بل يكون المستعمل منه هو صيغة المبني للمجهول ، نحو قولهم : عفى فلان بحاجتي ،
 وزهى علينا فلان .

واعلم الآن أن النحاة متفقون على أن الفعل المبني للمجهول إذا كان له فعل مبني
 للمعلوم لم يبن منه فعل التمجيب ، فلا تقول « ما أضرب فلانا » وأنت تريد التمجيب
 من ضرب وقع عليه ، لا من فعل أوقعه هو ، والسر في ذلك اللنع - عند التحقيق - =

السادس : أن يكون تاماً ؛ فلا يُبْنَيَانِ من نحو كَانَ ، وَظَلَّ ، وَبَاتَ ، وَصَارَ ، وَكَادَ^(١) .

السابع : أن يكون مُثَبَّتًا ؛ فلا يُبْنَيَانِ من مَنفَى ، سواء كان ملازماً للنفي ، نحو « مَا عَاجَ بِالذَّوَاءِ » أى : مَا انتَفَعَ بِهِ^(٢) ، أم غير ملازم كـ « مَا قَامَ زَيْدٌ » .

== هو أنك لو قلت ذلك لأوقعت مخاطبك في لبس ، ولتبادر إلى ذهنه أنك تريد التمعجب من ضرب أوقعه هو ، بسبب أن الأصل هو الفعل المبني للمعلوم ، ولم يخطر بباله أنك تريد التمعجب من ضرب وقع على زيد ، فلا يكون كلامك دالاً على المعنى الذى تريده ، فهذا سر اتفاق النحاة في هذا الموضع .

فأما الفعل الذى لم يرد إلا بصيغة المبني للمجهول فإن النحاة يختلفون في جواز بناء فعل التمعجب منه ، فذهب ابن مالك إلى جواز بناء فعل التمعجب منه ، فنقول « مَا أَعْنَى فَلَانَا بِحَاجَتِي ، وَمَا أَزْهَى فَلَانَا عَلَى أَفْرَانِهِ » وذلك لأنه لا يتصور اللبس في مثل هذه الحال ، إذ المفروض أنه لم يرد فعل مبني للمعلوم لهذا الفعل ، وقد يستأنس لما ذهب إليه ابن مالك بأنه قد ورد في أمثالهم « هُوَ أَزْهَى مِنْ دِيكَ » و « أَزْهَى مِنْ غَرَابٍ » و « أَزْهَى مِنْ وَعَلٍ » و « أَزْهَى مِنْ طَاوُوسٍ » وقد علم أن التفضيل أحو التمعجب وأن ما يشترط في اشتقاق صيغة التفضيل هو بعينه المشروط في اشتقاق صيغة التمعجب ، فيكون مجيء صيغة التفضيل من هذا النوع مؤذناً بجواز مجيء صيغة التمعجب منه ، فيكون قوله مؤيداً بالسماع وبالقياس .

(١) وذهب الكوفيون إلى جواز التمعجب من الفعل الناقص ، ولكن هذا القول لم يؤيده سماع .

(٢) أما عَاجَ بمعنى مال فقد استعمل مثبتاً فقالوا « عَاجَ الْإِنَانُ بِمَكَانٍ كَذَا يَعُوجُ » أى مال إليه ، كما ورد منفياً ، وقال جرير :

تَمَرُّونَ الدِّيَارَ وَلَمْ تَمُوجُوا كَلَامُكُمْ حَلَى إِذَا حَرَامُ

والسر في عدم صحة التمعجب من الفعل المنفى هو خوف اللبس ؛ فلو قلت « مَا أَضْرِبُهُ » تبادر إلى ذهن المخاطب أنك تريد التمعجب من فعل وقع ، ويمكن أن يجرى الخلاف في الفعل الملازم للنفي فيجوز لامتناع اللبس كما قيل في الملازم للبناء للمجهول ، استكنا لم نطلع في هذا الموضع على خلاف .

الثامن : أن لا يكون اسمُ فاعلهِ على أَفْعَلٍ ^(١) قَفْلَاءَ ؛ فلا يُبْنِيَانِ من نحو « عَرَجَ ، وَشَهَلَ ، وَخَضِرَ الزَّرْعَ » .

فصل : وَيَتَوَصَّلُ إلى التمجيب من الزائد على ثلاثة ، ومما وَصَفُهُ على أَفْعَلٍ قَفْلَاءَ . « ما أَشَدَّ » ونَحْوِهِ ، وينصب مصدرهما بعده ، أو بـ « أَشَدِّدْ » ونَحْوِهِ ، ويُجَرُّ مصدرهما بعده بالباء ؛ فتقول « ما أَشَدَّ - أو أَعْظَمَ - دَخَرَجَتُهُ ، أو انْطِلَاقُهُ أو نُحْرَتُهُ » و « أَشَدِّدْ - أو أَعْظِمْ - بِهَا » .

وكذا المنفي والمبني للمفعول ، إلا أن مصدرهما يكون مؤوَّلاً ، لا صريحاً ، نحو « ما أَكْثَرَ أَنْ لَا يَقُومَ » و « ما أَعْظَمَ مَا ضُرِبَ » و « أَشَدِّدْ بِهِمَا » .
وأما الفعل الناقص ؛ فإن قلنا له مصدر فمن النوع الأول ، وإلا فمن الثاني ،

(١) اختلف النحاة في السر الذي من أجله قالوا إن فعل التمجيب لا يبنى من فعل اسم فاعله على وزن أَفْعَلٍ هذا - وذلك في مادل على لون نحو خضر الزرع فهو أخضر أو دل على عيب نحو عرج فهو أعرج ، أو دل على حسن نحو شهل فهو أشهل ، أو دل على حلية نحو لمى فهو ألمى - ولهم في ذلك ثلاث تعليقات :

الأول : أن أصل الفعل الدال على هذه المعاني هو أفعَلَ نحو أحر وأخضر أو أفعال نحو أخضر وأحمر ، والفعل الثلاثي مقتطع من هاتين الصيغتين ، فنظر في منع جواز التمجيب إلى الأصل وهو زائد على الثلاثة فمنع من أجل ذلك .
الثاني : أن هذه المعاني تشبه الحلقة الثابتة وهي لا تزيد ولا تنقص ، فلا يكون الفعل دالاً على التفاوت .

الثالث : أنه لما كان اسم الفاعل الذي يدل على الوصف من هذه الأفعال وما أشبهها على وزن أفعَلَ نحو أسرد وأخضر وألمى وأعرج ، امتنعوا من اشتقاق أفعَلَ التفضيل منها لأنهم خافوا الالتباس ، وحملوا فعل التمجيب على أفعَلَ التفضيل .

تقول: « مَا أَشَدَّ كَوْنُهُ جَمِيلاً » أو « مَا أَكْثَرَ مَا كَانَ مُحْسِناً » ،
و « أَشَدِّدْ - أو أَكْثِرْ - بذلك » .

وأما الجامدُ والذي لا يتفاوت معناه فلا يتعجب منهما ألبتة .

هذا باب نعم وبئس

وهما فعلان عند البصريين والكسائي ؛ بدليل « فَبِهَا وَنِعْمَتٌ ^(١) » ،
واسمان عند باقي الكوفيين ؛ بدليل ^(٢) « مَا هِيَ بِنِعْمٍ الْوَلَدُ ^(٣) » ، جامدان ،

(١) هذه قطعة من حديث شريف رواه أبو داود والترمذى والنسائى واحداً وهو بتمامه : « من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت ، ومن اغتسل فالتغسل أفضل »
وأكثر أهل الحديث يروونه « فيها ونعمة » والبهاء - بفتح الباء ممدودا - بمعنى الحسن ، وتقدير الكلام : من توضأ يوم الجمعة فله بهاء - أى حسن - ونعمة .
(٢) هذه كلمة لأعرابى يقولها وقد أخبر بأن امرأته ولدت له بنتاً ، ويرى أنه قال : « والله ما هى بنعم الولد ، نصرها بكاء ، وبرها سرقة » .

(٣) هذا الذى ذكره المؤلف من الخلاف على الصورة التى شرحها هو إحدى طريقتين للنحاة ، وهى التى يصرح بها ابن مالك فى قوله : * فعلان غير متصرفين *
نعم وبئس ، إلخ ، وهى للشهورة فى كتب النحو ، وذكر ابن عصفور طريقة أخرى لتحرير الخلاف بين العلماء ، فقال : لم يختلف أحد من البصريين والكوفيين فى أن نعم وبئس فعلان ، وإنما الخلاف بين البصريين والكوفيين فيما بعد إسنادهما إلى الفاعل ، فذهب البصريون إلى أنهما فعلان كما كانا قبل الإسناد ، والاسم المحلى بال أو المضاف إلى المحلى بال الواقع بعد أحدهما فاعل ، فنعم الرجل : جملة فعلية ، وكذلك : بئس الرجل . وذهب الكسائى إلى أن قولك « نعم الرجل » ، ومثله قولك « بئس الرجل » اسمان محكيان صارا اسما واحدا بمنزلة قولك « تأبط شرا » وقولك « ذرى حبا » وقولك « شاب قرناها » فقولك « نعم الرجل » قد صار اسم جنس واحد فى قوة قولك للمدوح ، وقولك « بئس الرجل » قد صار اسم جنس =

رافعان تفاعلين مَرَفَيْنِ بآل الجنسية ، نحو (نِعَمَ الْمَبْدُ)^(١) ، و (بِشَ الشَّرَابِ)^(٢) ، أو بالإضافة إلى ما قارنهما ، نحو (وَلَنِعَمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ)^(٣) ، (فَلَبِشَ مَثْوَى الْمُتَكَبِّرِينَ)^(٤) ، أو إلى مُضَافٍ لما قارنهما ، كقوله :

= واحدا بمنزلة قولك للذموم ، ونظير ذلك ما قاله بعض النحويين من أن « حذا » قد ركب صدره وهو حب مع عجزه وهو ذا ، وصار مجموعهما اسما واحدا بمعنى اللمدوح ، وذهب الفراء إلى أن الأصل في قولك « نعم الرجل زيد » : رجل نعم الرجل زيد ، والأصل في قولك « بش الرجل عمرو » رجل بش الرجل عمرو ، وحذف الموصوف - وهو رجل - وأقيمت الصفة مقامه وهى جملة « نعم الرجل » أو جملة « بش الرجل » فأخذت الصفة مقام الموصوف وأعربت الإعراب الذى كان للموصوف ، فنعى الرجل : مبتدأ ، وزيد : خبر هذا المبتدأ ، ومذهب الفراء هذا قريب من مذهب الكسائى الذى تقدم ، لأن كلا منهما جعل ما كان جملة - وهو نعم وفاعله أو بش وفاعله - اسما واحدا .

ويرد مذهب الكسائى والفراء جميعا أنه لو صح ما ذهبوا إليه من التركيب لجاز أن يقع هذا المركب موقع المبتدأ وأن يخبر عنه بما تشاء من الأخبار فتقول : « نعم الرجل قائم » أو « نعم الرجل مسافر » مثلا ، ولكن يصح أن يقع اسما للنواسخ فتقول « كان نعم الرجل غائبا » أو تقول « ظننت نعم الرجل حاضرا » كما هو شأن كل مبتدأ ، لكننا وجدناهم يلتزمون صورة واحدة من الكلام فيقولون « نعم الرجل زيد » ويقولون « بش الرجل عمرو » فدل ذلك على أنهم لم يجعلوا هذا المركب اسما واحدا هو مبتدأ ، والطريقة الأولى هى المشهورة ، وأصح المذاهب أن نعم وبش فعلان « اه بإيضاح .

(١) من الآية ٣٠ من سورة ص .

(٢) من الآية ٢٩ من سورة الكهف .

(٣) من الآية ٣٠ من سورة النحل .

(٤) من الآية ٢٩ من سورة النحل .

٣٨٣ - * فَنِعْمَ ابْنُ أُخْتِ الْقَوْمِ غَيْرَ مُكَذِّبٍ *

٣٨٣ - هذا الشاهد من كلام أبي طالب عم النبي صلى الله عليه وسلم ، من كلمة يمدح فيها الرسول ويعاتب قريشا على ما كان منها ، وما ذكره المؤلف ههنا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* زُهَيْرٌ حُسَامًا مُفْرَدًا مِنْ حَمَائِلِ *

وهذا البيت في ذكر زهير بن أبي أمية ، وهو ابن أخت أبي طالب ؛ لأن أمه عاتكة بنت عبد المطلب ، وكان زهير أحد الذين نقضوا الصحيفة التي كتبها قريش لتقاطع آل النبي في حديث معروف .

اللمعة : « غير مكذب » يريد أنه لا ينسبه أحد إلى الكذب ، وإنما يصدقه الناس جميعا في كل ما يقوله « زهير » أراد به زهير بن أبي أمية ، وقد ذكرنا لك أنه ابن عاتكة بنت عبد المطلب بن هاشم أخت أبي طالب وعمه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهو أحد رجال خمسة اتفقوا على نقض الصحيفة التي تعاهدت فيها قريش على مقاطعة بني هاشم وعلقوها في الكعبة ، يريدون بذلك أن يلجئوا بني هاشم إلى حل النبي صلوات الله وسلامه عليه على ترك الدعوة إلى الإسلام ، والله يؤيد رسوله ويثبت « حساما » أصل الحسام - بضم الحاء - السيف ، سمي بذلك لأنه يحسم الخلاف ويقطع التشاحن « حمائل » جمع حمالة ، وهي علاقة السيف ، وكان الأصمعي يزعم أن حمائل السيف لا واحد لها من لفظها ، وإنما واحدها محمل ، قاله الجوهري .

الإعراب : « نعم » فعل ماض دال على إنشاء للدح مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « ابن » فاعل نعم مرفوع بالضممة الظاهرة ، وهو مضاف و « أخت » مضاف إليه ، وأخت مضاف و « القوم » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « غير » حال من فاعل نعم منصوب بالفتحة الظاهرة ، وغير مضاف و « مكذب » مضاف إليه ، والجملة من نعم وفاعله في محل رفع خبر مقدم « زهير » مبتدأ مؤخر ، ويجوز أن يكون زهير خبرا مبتدأ محذوف وجوبا ، وتقديره : هو زهير ، ويجوز أن يكون مبتدأ خبره محذوف ، وتقدير الكلام على هذا : للمدح زهير « حساما » الرواية الصحيحة في هذه الكلمة بالنصب ، وهي حال من زهير منصوب بالفتحة الظاهرة ، وقد رواها =

أو مُضْمَرَيْنِ مُسْتَتَرَيْنِ مُفَسَّرَيْنِ بِتَمْيِيزٍ^(١) ، نحو (بئسَ لِلظَّالِمِينَ

= العنى بالرفع ثم أعربها صفة لزهير ؛ ففيه خطأ من وجهين ؛ الأول : مخالفة الرواية الثابتة عن الرواة الأثبتات في شعر أبي طالب وفي شواهد النحو ، والثاني : أنه إن صحت الرواية لم يصح الإعراب ؛ لأن زهيرا علم فهو معرفة وحساما نكرة ، والمعرفة لا توصف بالنكرة ، فأعرف ذلك ، فإن صحت روايته فحسام : خبر مبتدأ محذوف مرفوع بالضمة الظاهرة ، والتقدير : هو حسام « مفردا » صفة لحسام « من » حرف جر مبني على السكون لا محل له « هائل » مجرور بمن وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، وكان عليه أن يجره بالفتحة لأنه ممنوع من الصرف لكونه على صيغة منتهى الجموع ، ولكنه اضطر فجعله بالكسرة ، والجار والمجرور متعلق بمفرد .

الشاهد فيه : قوله « فعم ابن أخت القوم » حيث أتى بفاعل نعم اسما مضافا إلى اسم مضاف إلى مقترن بأل .

(١) لهذه الحالة أحكام بعضها يختص بالفاعل ، وبعضها يختص بالتبميز . ونحن نبين لك ذلك تفصيلا .

أما الأحكام التي تختص بالفاعل فأربعة أحكام :

الأول : أن يكون هذا الفاعل ضميرا ، وهذا واجب عند جمهور النحويين ، وهو غالب لا لازم عند الكسائي والفراء ، وعندهما قد يكون الفاعل علما نحو « نعم رجلا زيد » و « نعم امرأ هرم » و « نعم فتاة هند » وقد يكون مضافا إلى علم نحو « نعم فتى غلام زيد » جملا الاسم للرفع بعد النكرة في هذه الأمثلة ونحوها فاعل نعم ، وجعل الكسائي الاسم النكرة للنصب حالا ، وجعله الفراء تبميزا . والجمهور مجمعون فاعل نعم ضميرا مستترا ، والاسم للنكر للنصب تبميزا مفسرا للفاعل ، والاسم للرفع هو المخصوص بالدخ ، وكان الذي حمل الكسائي والفراء على ما ذهبوا إليه قرارهما من عود الضمير للمستتر في نعم - في قول الجمهور - على متأخر لفظا ورتبة .

الثاني : أن يكون هذا الضمير واجب الاستتار مطلقا ، نفي أنه لا فرق بين المفرد والمثنى والجمع ، وهذا مذهب الجمهور أيضا ، وعلوه بأن العرب اكتفت بتثنية التميز وجمعه عن إظهار الفاعل ، وذهب الكوفيون إلى أنه يجوز إظهار ضمير التثنية والجمع ، وذكر الكسائي أنه قد ورد عن العرب نحو « مرتت يقوم نعموا قوما » وهذا عند الجمهور شاذ .

(١٨ - أوضح للسالك ٢)

== الثالث : أن هذا الفاعل لا يجوز أن يتبع بشيء من أنواع التوابع ، وذلك لقوة شبه هذا الضمير بالحرف ، وذلك لأن فهمه لفظا ومعنى متوقف على التمييز الواقع بعده ، وقد سمع « نعم هم قيسا » وخرجوه على أن فاعل نعم ضمير مستتر ، و « هم » توكيد للفاعل ، وهذا شاذ عند الجمهور .

الرابع : أن هذا الضمير إذا كان مفسره مؤنثا لحقت تاء التأنيث « نعم » أو « بئس » فيقال « نعمت فتاة هند » و « بئست امرأة حمالة الحطب » وقال ابن أبي الربيع : لا يجوز أن تلحق « نعم » و « بئس » تاء التأنيث استغناء بتأنيث التمييز ، وأجاز بعض النحاة الأمرين لحاق التاء وعدمه ، وقد ورد في الحديث « فيها ونعمت » وهو رد على ابن أبي الربيع قوله بالمنع ، ويجرى مع القولين الآخرين .
وأما الأحكام التي تختص بالتمييز فستة أحكام :

الأول : أن يكون في اللفظ مؤخرا عن الفاعل المستتر في نعم ، ومحصل هذا الشرط أنه لا يجوز تقديم التمييز على نعم ، فلا يقال « رجلا نعم زيد » .

الثاني : أنه يجب تقديمه على المخصوص بالمدح أو الذم ، وهذا مذهب جمهور البصريين ، وعندهم أن قولهم « نعم زيد رجلا » شاذ ، ولا يرى أن تأخذ بقولهم ، وقد أجاز الكوفيون تقديم التمييز على المخصوص وتأخيره عنه فخذها القول .

الثالث : أن يكون مطابقا للمخصوص في الإفراد والتثنية والجمع وفي التذكير والتأنيث ، فتقول « نعم رجلا زيد » و « نعم رجلين الزيدان » و « نعم رجلا الريدون » و « نعمت فتاة هند » .

الرابع : أن يكون نكرة قابلة لدخول أل عليها ، وذلك لأن هذا التمييز خلف عن الفاعل المقرون بآل ، فيجب أن يكون قابلا لها ، وعلى هذا لا يجوز أن يكون التمييز من الألفاظ التي لا تقبل أل كمثل وغير وأى وأفعل التفضيل المضاف أو المقرون بمن ، لأن هذه كلها لا تقبل أل ، فيصح أن تقول « نعم صاحبا زيد » و « بئست حليمة هند » لأن صاحبا وحليمة يقبلان أل .

الخامس : أن يكون نكرة عامة . ومعنى عمومها أن يكون لها في الوجود أفراد متعددة ، فلا تقول « نعم شمساً هذه الشمس » ولا « بئس قمر هذا القمر » لأن الشمس والقمر ليس لهما أفراد ، نعم لو قلت « نعم شمساً شمس هذا اليوم » صح لأنك جعلت الشمس متعددة بتعدد الأيام .

بَدَلًا^(١)، وقوله :

— ٣٨٤ — * نَعِمَ امْرَأً هَرَمٌ لَمْ تَعْرِ نَائِبَةً * *

= السادس : أنه يجب ذكره ، نص عليه سيويو ، وهذا الشرط عند ابن مالك غالب ، لا لازم ، وهو رأى ابن عصفور أيضا ، ويشهد لصحة ما ذهبوا إليه أنه قد ورد في الحديث : « من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت » والتقدير : فبالطريقة الحمديدية أخذ ونعمت طريقة الوضوء .

(١) من الآية ٥٠ من سورة الكهف .

٣٨٤ - ينسب قوم هذا الشاهد إلى زهير بن أبي سلمى المزني ، بمدح هرم ابن سنان ، وليس في ديوانه ، وما ذكره المؤلف صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* إِلَّا وَكَانَ لِمُرْتَاعٍ لَهَا وَزَرًا *

اللغة : « هرم » هو بفتح الهاء وكسر الراء ، بزنة كتف ونمر ، وهو اسم رجل ، وقد سمي العرب به ، ومدوح زهير بن أبي سلمى المزني هو هرم بن سنان المري ، وذكر هذا الاسم في البيت هو الذي غر بعض الناس فنسبوا البيت إلى زهير كما ينسبون كل بيت فيه اسم ليلى إلى قيس بن الملوح المشهور بمجنون ليلى ، وقد راجعت جميع نسخ ديوان زهير المطبوعة في مصر وفي أوربا فلم أجد هذا البيت في واحدة منها ، بل لم أجد لزهير شعراً على هذا الروي « لم تعر » أى لم تنزل ، تقول : عرا الأمر يعرو ، إذا نزل « نائبة » أصلها اسم فاعل مؤنث فعله ناب ينوب ، ومعناه نزل ، ثم أطلقت النائبة على الحادثة من حوادث الدهر ، والكارثة من كوارثه « لمرتاع » اسم فاعل فعله ارتاع ، وأصله الروع - بفتح الراء وسكون الواو - وهو الخوف والفرع ، وتقول : راعى الشيء يروعى ، مثل نابى ينوبى ، وروعى - بتشديد الواو - وقد ارتعت به ، وله « وزر » ملجأ ومعين

المعنى : مدح هرما بأنه لم تنزل بأحد كارثة من كوارث الدهر تحتاج إلى النجدة والنصرة والمعونة إلا كان هذا الممدوح معيناً لمن نزلت به ، ناصراً له ، آخذاً بيده حتى يصير في مجبوحة من دهره .

= الإعراب : « نعم » فعل ماض دال على إنشاء المدح مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره هو « امرأ » تمييز لفاعل نعم منصوب بالتمتعة الظاهرة ، وجملة نعم وفاعله في محل رفع خبر مقدم « هرم » مبتدأ مؤخر مرفوع بالضممة الظاهرة ، وزعم الكسائي أن الاسم لظاهر المرفوع هو فاعل نعم في مثل هذه العبارة ، وعنده - على هذا - أن الاسم النكرة المنصوب حال ، وواقعه الفراء في أن الاسم العلم المرفوع فاعل نعم ، ولكنه جعل الاسم المنصوب تمييزا « لم » حرف نفى وجزم وقلب « تعر » فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف الواو والضممة قبلها دليل عليها « نائية » فاعل تعرو مرفوع بالضممة الظاهرة « إلا » أداة استثناء حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب « وكان » الواو واو الحال ، كان : فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى « هرم » « لمرتاع » جار ومجرور متعلق بوزر الآتي « بها » جار ومجرور متعلق بمرتاع « وزرا » خبر كان الناقصة منصوب بالفتحة الظاهرة ، وجملة كان واسمه وخبره في محل نصب حال ، وهذه الحال مستثناة من عموم الأحوال ، وكأنه قال : لم تعر نائية في حال من الأحوال إلا في الحال التي يكون فيها هرم وزرا لمن يرتاع بها .

الشاهد فيه : قوله « نعم امرأ هرم » فإن في نعم عند الجمهور ضميرا مستترا هو فاعلها ، وقد فسر هذا الضمير لإبهامه بالتمييز الذي هو قوله « امرأ » .
ونظير هذا البيت قول الآخر :

نِعْمَ امْرَأَتِي حَاتِمٌ وَكَعْبُ
وَمِثْلُهُمَا قَوْلُ الْآخَرِ :

لَنِعْمَ مَوْلًى إِذَا حُدِرَتْ
بِأَسَاءِ ذِي الْبَغْيِ وَاسْتَيْلَا ذِي الْإِحْنِ
وَمِثْلُهُمَا قَوْلُ الرَّاجِزِ :

تَقُولُ عِرْسِي وَهِيَ لِي فِي عَوْمَرَةٍ
بِئْسَ امْرَأٌ ، وَإِنِّي بِئْسَ الْمَرَّةُ
وفي عجز البيت الذي نشرحه شاهد آخر للنحاة ، وذلك في قوله « إلا وكان » حيث جاء بواو الحال قبل الفعل الماضي الواقع بعد إلا ، وهذا شاذ ، والفصح مجرد هذه الجملة من الواو ، كما في قوله تعالى : (إلا كانوا به يستهزئون) .

وأجاز المبرد وابن السراج والفارسي أن يُجمَعَ بين التَّمْيِيزِ والفاعل الظاهر ،
كقوله :

• نِمَمَ الْفَتَاةُ فَتَاةَ هِنْدُ لَوْ بَذَلَتْ • — ٣٨٥

٣٨٥ - هذا الشاهد مما لم يتيسر لي الاطلاع على نسبته إلى قائل معين ، والذي
ذكره المؤلف ههنا صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

• رَدَّ التَّحِيَّةَ نُطْقًا أَوْ بِإِيْمَاءٍ •

اللفظة : « الفتاة » المرأة الشابة الحديثة السن ، وهي مؤنث الفقى ، قال الشاعر :

وَلَقَدْ دَخَلْتُ عَلَى الْفَتَاةِ إِذَا الْخُدْرُ فِي الْيَوْمِ الْمَطِيرِ

وقال الآخر ، وسنشدده مرة أخرى (ص ٣٧٩) :

وَقَائِلَةٍ نِمَمَ الْفَتَى أَنْتَ مِنْ فَتَى إِذَا الْمُرْضِعُ الْعَوْجَاءُ جَالَ بِرِيْمَهَا

« هند » اسم امرأة « بذلت » أعطت « الإيماء » مصدر أومأ إلى الشيء ،

إذا أشار .

الإعراب : « نعم » فعل ماضى دال على إنشاء المدح مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب
« الفتاة » فاعل نعم مرفوع بالضممة الظاهرة « فتاة » يعربه المبرد والفارسي وابن
السراج وجماعة من المتأخرين تمييزا لفاعل نعم ؛ فيكون تمييزا مؤكدا لعامله وهو
منصوب بالفتحة الظاهرة ، ويعربه أنصار سيدييه حالا من فاعل نعم ؛ فيكون حالا
مؤكدا لصاحبها ، وجملة نعم وفاعلها في محل رفع خبر مقدم « هند » مبتدأ مؤخر
مرفوع بالضممة الظاهرة « لو » يجوز أن يكون حرفا دالا على التثنية ، ويجوز أن يكون
حرف شرط غير جازم ، وهو على كل حال مبنى على السكون لا محل له من الإعراب
« بذلت » بذل : فعل ماضى مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، والتاء حرف
دال على تأنيث المسند إليه ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى هند
« رد » مفعول به لبذلت منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « التحية » مضاف
إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، فإن جعلت « نو » حرف تمن فلا جواب لها ، وإن
جعلتها حرف شرط فجملته بذلت لا محل لها شرط لو ، وجوابها محذوف ، وتقدير الكلام
على هذا : لو بذلت رد التحية لنعمنا بردها ؛ مثلاً « نطقاً » الأحسن في هذه الكأمة =

ومنعه سيئويه وَالسَّيْرَافِي مطلقاً ، وقيل : إن أفاد مَعْنَى زائداً جاز ،
وإلا فلا ، كقوله :

* فَذَنِمَ الْمَرْءَ مِنْ رَجُلٍ تِهَامِيٍّ ^(١) * [٢٨٥]

= أن تعرب منصوباً على نزع الخافض وإن كان النصب على نزع الخافض باباً سماعياً ، وإنما
اعتبرنا ذلك أحسن لتصريحه في مقابله بحرف الخفض وذلك قوله « أو بإعاء » وقد
ذكر العيني أن « نطقاً » تميز « بإعاء » جار ومجرور معطوف على ما قبله بأو .

الشاهد فيه : قوله « نعم الفتاة فتاة » حيث جمع بين فاعل نعم الظاهر وهو قوله « الفتاة »
وبين تمييزها وهو قوله « فتاة » ؛ وليس في التمييز معنى زائد على ما يدل عليه الفاعل .
ومثل هذا البيت قول جرير :

وَالْتَقَلَّبِيُونِ بِنْسَ الْفَحْلِ فَحْلُهُمْ فَحْلًا ، وَأُمُّهُمْ زَلَاءٌ مِنْطِيقٌ
ومثله أيضاً قوله :

تَزَوَّدَ مِثْلَ زَادِ أَبِيكَ فِينَا فَذَنِمَ الزَّادُ زَادُ أَبِيكَ زَادًا
وفي هذين البيتين تقدم المخصوص - وهو « فحلهم » في الأول و « زاد أبيك »
في الثاني - على التمييز .

وقد ورد في النثر الذي لا ضرورة فيه ، ومن ذلك قول الحارث بن عباد فارس
النعمانة وقد بلغه أن ابنه بجيرا قد قتل في يوم من أيام حرب البسوس ، فقال « نعم القتل
قتيلاً أصْلَخَ بَيْنَ بَكْرٍ وَتَغْلَبَ » .

(١) هذا الشاهد من كلام أبي بكر الأسود بن شعوب اللثبي ، وقيل : لبجير بن عبد الله
ابن سلمة الخبر بن قشير ، والذي ذكره المؤلف ههنا عجزييت من الوافر ، وصدره قوله :

* تَخَيَّرَهُ فَلَمْ يَعْدِلْ سِوَاهُ *

وقد سبق ذكر هذا الشاهد في باب التمييز من هذا الكتاب شاهداً على ظهور
« من » مع التمييز ، وهو الشاهد (رقم ٢٨٥) .

وعمل الشاهد ههنا قوله : « فذعن المرء من رجل » حيث جمع بين فاعل نعم
الظاهر وهو قوله « المرء » وبين التمييز ، وهو قوله « من رجل » ، وهذا التمييز قد
أفاد معنى لم يفده الفاعل بواسطة نعتة بكونه منسوباً إلى تهامة . وتهامة : اسم ما نزل
عن نجد من بلاد الحجاز .

واختلف في كلمة « ما »^(١) بعد نِعمَ وبئس ؛ ف قيل : فاعل ؛ فهي معرفة

= ونظير هذا البيت في دلالة التمييز على معنى زائدهما يدل عليه الفاعل - أن تقول « نعم الصديق صديقا وفيما » و « نعم الجار جارا أمينا على الحرم » و « نعم الأخ أخا يركن إليه في الشدة » وما أشبه ذلك .

ونظيره قول الكروس بن زيد أحد شعراء طيء ، وقد سبق إنشاده (ص ٣٧٧) :
وَقَائِلَةٌ نِعمَ الْفَتَى أَنْتَ مِنْ فَتَى إِذَا الْمَرْضِعُ الْعَوْجَاءَ جَالَ بَرِيحُهَا
(١) أعلم أن « ما » الواقعة بعد نعم أو بئس على ثلاثة أضرب ، وذلك لأنها إما ألا يقع بعدها شيء أصلا ، وإما أن يقع بعدها اسم مفرد : أى ليس جملة ولا شبه جملة ، وإما أن يقع بعدها جملة فعلية .

فإن كانت « ما » لم يقع بعدها شيء نحو أن تقول « صادقت عليا فنعم » أو تقول « اخترت خالدا فبئسما » فللنحاة فيها قولان : أحدهما أن « ما » هذه معرفة تامة فهي فاعل ، كأنك قلت : صادقت عليا فنعم الصديق واختبرت خالدا فبئس المختبر ، والقول الثاني أن « ما » نكرة تامة فهي تمييز ، وكأنك قلت : صادقت عليا فنعم صديقا ، واختبرت خالدا فبئس مختبرا .

وإن وقع بعدما اسم مفرد ، نحو قولك « صادقت عليا فنعم هو » ومنه الآية الكريمة « إن تبدوا الصدقات فنعمها » ونحو قولك « بئسما عمل بغير نية » فللنحاة فيها في هذه الحالة ثلاثة أقوال ، الأول أنها معرفة تامة فهي فاعل ، والثاني أنها نكرة تامة فهي تمييز ، والاسم الذي بعدها - على هذين القولين - هو المخصوص بالمدح أو الذم ، والقول الثالث - وهو قول الفراء - أن « ما » قد ركبت مع نعم أو بئس فصار الجميع كلمة واحدة هي فعل ماض لإنشاء المدح أو الذم ، والاسم الذي يليها فاعل .

وإن وقع بعد « ما » جملة فعلية نحو قوله تعالى « نعماء يعظكم به » وقوله سبحانه « بئسما اشتروا به أنفسهم » فللنحاة فيها حينئذ أقوال أربعة ، الأول : أنها وصلة معرفة في موضع رفع على ، الفاعلية والجملة بعدها لا محل لها صلة ، والثاني أنها نكرة في موضع نصب على التمييز ، والجملة بعدها صفة لها وذلك رأى الأخفش والزجاج والفارسي أو الجملة صفة لمخصوص بالمدح أو بالذم محذوف ، والقول الثالث : أن « ما » هذه هي المخصوص بالمدح أو بالذم وهي اسم موصول ، والفاعل ضمير =

ناقصة - أى : موصولة - فى نحو (نَعِمًا يَعْظُمُكُمْ بِهِ)^(١) أى : نعم الذى يعظّمكم به ، ومعرفة تامة فى نحو (فَنَعِمًا هِيَ)^(٢) أى : فنعمة الشيء هى ، وقيل : تمييز ؛ فهى نكرة موصوفة فى الأول وتامة فى الثانى .



فصل : وَيُذَكِّرُ الْخُصُوصُ بِاللِّدْحِ أَوْ الذِّمِّ بِمَدِّ فَاعِلٍ نَعِمَ وَبِئْسَ ؛ فيقال « نَعِمَ الرَّجُلُ أَبُو بَكْرٍ » و « بِئْسَ الرَّجُلُ أَبُو لَهَبٍ » وهو مبتدأ ، والجملة قبله خبره ، ويجوز أن يكون خبراً لمبتدأ واجب الحذف ، أى : للمدح أبو بكر ، والمذموم أبو لهب .

وقد يتقدّمُ الْخُصُوصُ ؛ فيتعين كونه مبتدأ ، نحو « زَيْدٌ نَعِمَ الرَّجُلُ » . وقد يتقدّمُ ما يُشعر به فيحذف ، نحو (إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا نَعِمَ التَّيِّدُ)^(٣) أى : هو ، وليس منه « الْعِلْمُ نَعِمَ الْمُقْتَنَى »^(٤) ، وإنما ذلك من التقدم .



فصل : وكلُّ فعلٍ ثلاثى صالحٍ للتمجُّبِ منه ؛ فإنه يجوز استعماله على قَوْل - بضم العين - إما بالأصالة كـ « ظَرُفٌ ، وَشَرُفٌ » أو بالتحويل كـ « ضَرْبٌ » و « فَهْمٌ » ثم يُجْرَى حينئذٍ مجرَى نَعِمَ وَبِئْسَ : فى إفادة اللدح والذم ،

مستتر فيه ، وهذا قول الكسائى ، ونقل عن الفراء أيضاً ، الرابع أن « ما » هذه كافة لنعم أو بئس عن العمل فلا فاعل لواحد منهما ، وفى هذا الموضع تفصيلات أخرى لم نذكرها نحاشيا للإطالة .

- (١) من الآية ٥٨ من سورة النساء .
- (٢) من الآية ٢٧١ من سورة البقرة .
- (٣) من الآية ٤٤ من سورة ص .
- (٤) هذا من أمثلة ابن مالك فى الألفية .

وفي حكم الفاعل ، وحُكِمَ الخصوص ، تقول في المدح « فَعَمَّ الرَّجُلُ زَيْدٌ » ،
وفي الذم « خَبَثَ الرَّجُلُ عَمْرُو » .

ومن أمثله « ساء » فإنه في الأصل سَوًّا بالفتح ؛ فحول إلى فَعَلٍ بالضم-
فصار قاصراً ، ثم ضُمِّنَ معنى بئس فصار جامداً ، قاصراً ، محكوماً له ولفاعله
بما ذكرنا ، تقول « ساءَ الرَّجُلُ أَبُو جَهْلٍ » و « ساءَ حَطَبُ النَّارِ أَبُو أَهْبٍ »
وفي التنزيل (وَسَاءَتْ مُرْتَفَقًا) ^(١) و (سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ) ^(٢) .

ولك في فاعل فَعَلٍ المذكور أن تأتي به اسماً ظاهراً مُجَرِّداً من أل ، وأن
تَجَرُّهُ بالياء ، وأن تأتي به ضميراً مطابقاً ، نحو « فَعَمَّ زَيْدٌ » ^(٣) ، وَنِمْحَ
« مَرَرْتُ بِأَيَّاتِكَ جَادَ بَيْنَ أَيْيَاتِنَا » و « جُدْنَ أَيْيَاتِنَا » ، وقال :

— ٣٨٦ — * حُبٌّ بِالزُّورِ الَّذِي لَا يُرَى *

(١) من الآية ٢٩ من سورة الكهف ،

(٢) من الآية ٤ من سورة الضحى ، واعلم أن « ما » للتصلة بساء ونحوها
يجرى فيها الخلاف التي ذكره المؤلف وذكرنا بعض تفصيلاً في « نما » و « بئسما »
فإن جعلت « ما » في الآية الكريمة فاعلاً فهي اسم موصول ، والجملة بعدها لا محل
لها صلة ، وإن جعلت « ما » تمييزاً فهي نكرة ، والجملة بعدها في محل نصب نعت ،
والخصوص بالذم - أو المدح - محذوف على القولين جميعاً .

(٣) بهذا خالف الفعل المحول إلى فعل بضم العين نعم وبئس ، فقد علمت أن
فاعل نعم وبئس لا يكون إلا مقترناً بأل أو مضافاً لما قارنها أو إلى مضاف إلى ما قارنها
ومن المحول إلى فعل بالضم « حب » إذا لم يكن معها « ذا » . وهذا الذي ذكره
المؤلف من حكم هذه الأفعال هو في أصله رأى الأخفش والمبرد ، وهو للشهور عن
العلماء ، ولكن الدماميني قد بحث أنه يلتزم في فاعل ساء ما التزم في فاعل بئس ،
وجزم الشاطبي بأن فاعل حب إذا لم يكن معه ذا يلتزم فيه ما لزم في فاعل نعم .

٣٨٦ - هذا الشاهد من كلام الطرماح بن حكيم ، وما ذكره المؤلف ههنا صدر

=

بيت من المديد ، وعجزه قوله :

* مِنْهُ إِلَّا صَفْحَةٌ أَوْ لِمَامٌ *

اللفظة : « الزور » - بفتح فسكون - هو الزائر ، وأصله مصدر ، فأطلق على اسم الفاعل « الصفحة » - بفتح الصاد وسكون الفاء - أراد بها صفحة الوجه ، وهي جانبه « لمام » جمع لمة ، وهي الشعر الذي يجاوز شحمة الأذن .

الإعراب : « حب » فعل ماض دال على إنشاء المدح مبنى على الفتح لاعحل له من الإعراب « بالزور » الباء حرف جر زائد مبنى على الكسر لاعحل له من الإعراب ، الزور : فاعل حب مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « الذى » اسم موصول نعت للزور مبنى على السكون فى محل رفع « لا » حرف نفي مبنى على السكون لاعحل له من الإعراب « يرى » فعل مضارع مبنى للمجهول مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « منه » جار ومجرور متعلق بقوله يرى « إلا » أداة حصر لا عمل لها ، حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « صفحة » نائب فاعل يرى مرفوع بالضمة الظاهرة « أو » حرف عطف مبنى على السكون لاعحل له من الإعراب « لمام » معطوف بأو على صفحة مرفوع بالضمة الظاهرة ، وسكن لأجل الوقف ، وجملة لا يرى ونائب فاعله لاعحل لها من الإعراب صلة الموصول .

الشاهد فيه : قوله « حب بالزور » حيث جاء بفاعل « حب » التى تفيد معنى نعم مقترنا بالباء الزائدة ، وذلك من قبل أن المعنى قريب من معنى صيغة التعجب ؛ وقد علمت أن الباء تزداد فى فاعل فعل التعجب زيادة مطردة لازمة ، فلما كان معنى ما هنا مقارباً لذلك المعنى حمل هذا الشاعر اللفظ الدال على مراده على اللفظ الذى يدل على ذلك المعنى ؛ فزاد فيه الباء كما تراد هناك . ولكن لا تفهم من ذلك أن حكم الزائدتين واحد ، وإنما هذا تقريب .

وذلك لأن زيادة الباء فى فاعل فعل التعجب واجبة . وهى هنا ليست واجبة ؛ فأنت لا تقول إلا « أجمل يزيد وأحسن بخالد » بالباء الزائدة فى الفاعل ، ولكنك تقول « حب زيد » و « حب يزيد » ولا يلزمك اختبار إحدى العبارتين . =

أصله « حَبَبَ الزَّوْرُ » فزاد الباء وضمَّ الحاء ؛ لأن فَعَلَ المذكور يجوز فيه أن تسكن عينه ، وأن تُنْقَلَ حركتها إلى فائه ؛ فتقول : « ضَرَبَ الرَّجُلُ » و « ضُرِبَ » .

فصل : وَيُقَالُ فِي الْمَدْحِ « حَبَّذَا » وَفِي الذَّمِّ « لَا حَبَّذَا » قَالَ :
٣٨٧ - أَلَا حَبَّذَا عَاذِرِي فِي الْهَوَى وَلَا حَبَّذَا الْجَاهِلُ الْعَاذِلُ

= وقد استعمل مجنون ليلي حب وأنى بفاعله غير مقرون بالباء وآتى بالتمييز بعده فقال :

نُسَائِلُكُمْ هَلْ سَالَ نَعْمَانُ بَعْدَنَا وَحُبٌّ إِلَيْنَا بَطْنُ نَعْمَانَ وَادِيَا
٣٨٧ - هذا بيت من المتقارب ، وهذا البيت من الشواهد التي لم أقف لها على نسبة إلى قائل معين .

الإعراب : « وألا » حرف تنبيه يسترعى به انتباه المخاطب لما يأتي بعده من الكلام مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « حبذا » حب : فعل ماض دال على إنشاء المدح مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وذا : اسم إشارة فاعل حب مبنى على السكون في محل رفع ، والجملة من فعل المدح وفاعله في محل رفع خبر مقدم « عاذري » عاذر : مبتدأ مؤخر مرفوع بضمّة مقدرة على ما قبل ياء التكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وعاذر مضاف وياء التكلم مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر ، وهذا إعراب سيديوه لهذا التعبير ، وقال بعضهم : حبذا فعل ماض ، وعاذري : فاعله مضافا لياء التكلم ، وقال آخرون : حبذا مبتدأ ، وعاذري : خبره مضافا لياء التكلم ، وقد ذكر المؤلف هذه الأفعال الثلاثة ، وسنذكر لك وجهين رابعاً وخامساً فيما يأتي قريباً « في » حرف جر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « الهوى » مجرور بقی ، وعلامة جره كسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، والجار والمجرور متعلق بعاذر « ولا » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، لا : حرف نفى مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « حبذا » حب : فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وذا : اسم إشارة فاعله مبنى على =

ومذهبُ سيبويه أن « حَبَّ » فعلٌ ، و « ذَا » فاعلٌ ، وأنهما باقيان على أصلهما ، وقيل : رُكَّبَا وُعُلِّبَتِ الفِعْلِيَّةُ لتقدم الفعل ، فصار الجميع فعلاً وما بعده فاعل ، وقيل : رُكَّبَا وُعُلِّبَتِ الأَسْمِيَّةُ لِشَرْفِ الاسمِ نصار الجميع (أنما مبتدأ وما بعده خبراً^(١) .

= السكون في محل رفع ، والجملة في محل رفع خبر مقدم « الجاهل » مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة « العاذل » نعت للجاهل مرفوع بالضمة الظاهرة ، ويجرى في هذا الأسلوب الإعرابان الآخران أيضاً .

الشاهد فيه : قوله « حبذا عاذرى » وقوله « لاحبذا العاذل الجاهل » حيث استعمل « حبذا » في العبارة الأولى للدلالة على المدح ، واستعمل « لاحبذا » في العبارة الثانية للدلالة على الذم ، وقد جمع بينهما في بيت واحد كما ترى .

ومثل هذا البيت قول كثرته تهجومية ؛ وقيل : هو لدى الرمة غيلان بن عقبة :
أَلَا حَبِّذَا أَهْلُ الْمَلَأِ ، غَيْرَ أَنَّهُ إِذَا ذَرَكْتَ سَمِيَّ فَلَا حَبِّذَا هِيَا
طَلَى وَجْهِ سَمِيٍّ مَسْحَةً مِنْ مَلَا حَةٍ وَتَحْتَ الثِّيَابِ الْخَزْمَى لَوْ كَانَتْ بَادِيَا
وقد استعمل حبذا للمدح أيضاً ولم يذكر معها « لاحبذا » المزار بن هماس الطائي في قوله :

أَلَا حَبِّذَا ، لَوْ لَا الْحَيَاءُ ، وَرُبَّمَا مَنَحَتْهُ الْهَوَى مِنْ لَيْسَ بِالتَّقَارِبِ

وفي بيت المزار هذا حذف المخصوص بالمدح وحذف التمييز جميعاً كما هو ظاهر . وقال العرجي وقد ذكر « حبذا » ثلاث مرات :

يَا حَبِّذَا تِلْكَ الْحُمُولُ ، وَحَبِّذَا شَخْصٌ هُنَاكَ ، وَحَبِّذَا أُمِّئِلُهُ

وقال جرير بن عطية بن الخطمي ، واستعمل « حبذا » ثلاث مرات في بيتين :

يَا حَبِّذَا جَبَلُ الرِّيَّانِ مِنْ جَبَلٍ وَحَبِّذَا سَاكِنُ الرِّيَّانِ مَنْ كَانَا

وَحَبِّذَا نَفَحَاتُ مِنْ يَمَانِيَّةٍ تَأْتِيكَ مِنْ قَبْلِ الرِّيَّانِ أَحْيَانَا

(١) وأجاز بعضهم أن يكون « حبذا » خبراً مقدماً والاسم بعده مبتدأ مؤخر ،

وبقي وجه ، وهو أن يكون « حب » فعلاً و « ذا » ملغاة ، والاسم بعده فاعلاً ؛ وهذا =

ولا يتغير « ذا » عن الأفراد والتذكير ، بل يقال « حَبْدًا الزَّيْدَانِ وَالْهَيْدَانِ » ، أو « الزَّيْدُونَ وَالْهَيْدَاتُ » ؛ لأن ذلك كلام جرى مجرى المثل ، كما في قولهم « الصَّيْفَ ضَيَّعَتِ الْآبَنَ » ، يقال لكل أحد بكسر التاء وإفرادها ، وقال ابن كيسان : لأن المثار إليه مضاف محذوف ، أى : حَبْدًا حُسْنُ هِنْدٍ ^(١) .

ولا يتقدم المخصوص على « حَبْدًا » لما ذكرنا من أنه كلام جرى مجرى المثل ، وقال ابن بابشاذ : لثلاث يتوهم أن فى « حَبْ » ضميراً ، وأن « ذا » مفعول ^(٢) .

= الوجه فى العمل كالوجه الأول من وجوه التركيب التى ذكرها المؤلف ، ولكنه غيره فى التقدير ؛ فافهم .

والحاصل أنك إذا قلت « حبذا زيد » فلك فى هذه العبارة خمسة أوجه من وجوه الإعراب ؛ أولها أن يكون « حب » فعلاً ماضياً و « ذا » فاعله ، والجملة خبر مقدم وزيد مبتدأ مؤخر . والثانى : أن يكون « حبذا » برمتها فعلاً و « زيد » فاعله . والثالث : أن يكون « حبذا » برمته مبتدأ و « زيد » خبره ، والرابع أن يكون « حبذا » فعلاً وفاعلاً و « زيد » مبتدأ خبره محذوف والخامس . أن يكون « حبذا » فعلاً وفاعلاً ، و « زيد » خبر لمبتدأ محذوف ،

(١) وليس ما ذكره ابن كيسان مسلماً ؛ لأنه لو كان كما ذكر أظهر هذا المقدر فى بعض التراكيب ، ولم يرد عنهم تركيب فيه ذكر هذا المقدر ؛ فيكون قوله كدعوى الشيء بلا دليل عليه .

(٢) قال ابن باب شاذ : إذا قلت « زيد حبذا » فقد يسبق إلى ذهنك أن يكون « زيد » مبتدأ ، و « حب » فعل ماض ، و فاعله مستتر فيه ، و « ذا » مفعول ، والجملة خبر فيكون ما أشير إليه بذات غير زيد ، مع أنه كان نس زيد حين كان مخصوصاً مؤخراً ؛ فلدفع هذا التوهم بالذهن تأخير . وهذا كلام لا حاصل له ؛ فإن هذا التوهم الذى يفر منه لا يمتنع خطوره بالذهن بسبب التأخر ؛ إذ تفهم أن « ذا » مفعول مقدم ، و « زيد » فاعل مؤخر ، نعم إن الأصل كون المقدم الفاعل ، ولكن جواز =

تذنيه : إذا قلت « حَبَّ الرَّجُلُ زَيْدٌ » فحَبَّ هذه من باب فَعَلَ المتقدم ذكره ، ويجوز في حائه الفتح والضم كما تقدم ، فإن قلت « حَبَّذَا » ففتحُ الحاء واجبٌ إن جعلتهما كالـ كلمة الواحدة .

هذا باب أفعل التفضيل

إنما يُصاغُ أفعلُ التفضيلُ مما يُصاغُ منه فعلاً التمعجب ؛ فيقال « هُوَ أَضْرَبُ » و « أَعْلَمُ » و « أَفْضَلُ » كما يقال « مَا أَضْرَبُهُ » و « أَعْلَمُهُ » و « أَفْضَلُهُ » وَشَذَّ بِنَاؤُهُ مِنْ وَضْفٍ لَا فِعْلَ لَهُ كـ « هُوَ أَقْمَنُ بِهِ » أى :

= تأخره مما لا ينكر ، وأيضاً فإن معنى هذا التركيب قد اشتهر في معنى غير هذا المعنى الموهوم ، والاشتهار يبعد سبق الذهن إلى ذلك التوهم .

واعلم أن مخصوص « حبذا » يفارق مخصوص « نعم » ونسب من أربعة أوجه :

الأول : أن مخصوص « نعم » يجوز تقدمه عليها نحو « زيد نعم الرجل » بخلاف مخصوص « حبذا » وقد عرفت هذا في كلام المؤلف .

الثاني : أنه يجوز إعمال النواسخ في مخصوص « نعم » نحو « نعم رجلاً كان زيد » بخلاف مخصوص « حبذا » فإن النواسخ لا تعمل فيه .

الثالث : أنه مع اشتراكهما في جواز إعرابهما مبتدأ خبره الجملة قبله أو خبراً مبتدؤه محذوف وجوباً ، إلا أن الوجه الثاني في « حبذا » أسهل منه في « نعم » من جهة أن النواسخ تدخل عليه مع نعم ، وهى لا تدخل إلا على المبتدأ ، فيترجح فيه الوجه الأول .

الرابع : أن تقديم التمييز على المخصوص بعد « حبذا » وتأخير التمييز عن المخصوص سواء في القياس كثير في الاستعمال ، وإن كان تقديم التمييز أولى وأكثر ، بخلاف المخصوص بنعم ؛ فإن تأخير التمييز عنه - عند جمهور البصريين - شاذ في غاية الندرة .

أحقُّ ، و « أَلَصُّ مِنْ شِظَاطٍ »^(١) ، ومما زاد على ثلاثة ك « هَذَا الْكَلَامُ أَخْصَرُ مِنْ غَيْرِهِ » ، وفي أفعال المذاهب الثلاثة ، وَسَمِعَ « هُوَ أَعْطَاهُمْ لِلدَّرَاهِمِ » ، وَأَوْزَاهُمْ لِلْمَعْرُوفِ » و « هَذَا الْمَكَانُ أَفْقَرُ مِنْ غَيْرِهِ » ، ومن فِعْلِ المفعول كـ « هُوَ أَزْهَى مِنْ دِيكَ » و « أَشْغَلُ مِنْ ذَاتِ النَّحْيَيْنِ » و « أَغْنَى بِحَاجَتِكَ » .

ومما تَوَصَّلَ به إلى التعجب مما لا يتعجب منه بلفظه يَتَوَصَّلُ به إلى التفضيل ، ويُجَاء بعده بمصدر ذلك الفعل تمييزاً ؛ فيقال : « هُوَ أَشَدُّ اسْتِخْرَاجًا » و « حُرَّةً » .

فصل : ولاسم التفضيل ثلاث حالات :

إحداها : أن يكون مجرداً من أل والإضافة ، فيجب له حكمان : أحدهما : أن يكون مفرداً مذكراً دائماً ، نحو (لِيُؤْسِفَ وَأَخُوهُ أَحَبُّ)^(٢) ، ونحو (قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ . . . الْآيَةِ)^(٣) ، ومن ثم قيل في « أُخَرَ » إنه معدول عن آخر ، وفي قول ابن هاني :

— ٣٨٨ — * كَانَ صُفْرِي وَكُبْرِي مِنْ فَقَاقِمَهَا *

(١) « شِظَاطٌ » بكسر الشين المعجمة ، بزنة كتاب - اسم رجل من بني ضبة يضرب به المثل في اللصوصية ، يقال « أَسْرَقَ مِنْ شِظَاطٍ » و « أَلَسَ مِنْ شِظَاطٍ » ويقال أيضاً « أَلَسَ مِنْ سِرْحَانٍ » وهو الذئب ، و « أَلَسَ مِنْ فَأْرَةٍ » (انظر القاموس والصحاح ، ثم انظر مجمع الأمثال آخر باب اللام) .

(٢) من الآية ٨ من سورة يوسف .

(٣) من الآية ٢٤ من سورة التوبة .

٣٨٨ — ابن هاني : هو أبو نواس الحسن بن هاني ، والشاهد - كما قال -

= المؤلف - من كلام أبي نواس ، وما ذكره المؤلف ههنا هو صدر بيت من البسيط ،
وعجزه قوله :

* حَصْبَاءُ دُرٍّ عَلَى أَرْضٍ مِنَ الذَّهَبِ *

اللغة : « فقاعها » هكذا وردت هذه الكلمة عند المؤلف وعند الأثموري (ش ٣٧٧) وهو المطابق لما في كتب اللغة ، وهو جمع فقاعة - بضم الفاء وتشديد القاف - ولفاقع : نفاخات الماء ، وهو ما يرى على وجه الماء شبه حبات صغيرة منه ، وورد في كتب الحاة وفي ديوان أبي نواس في الفطمة السابعة من خمرياته التي طبعت في أوربا (ص ٦) « من فراقها » وهي جمع فاقمة ، ويراد بها نفاخة الماء أيضاً ، ولكن كتب اللغة لا تثبت هذا اللفظ بهذا الوجه « حصباء » أصل الحصاء - بفتح الحاء وسكون الصاد المهملتين - دقاق الحصى : أى الحصى الصغير ، شبه بها الدر في الشكل والحجم .

الإعراب . « كأن » حرف تشبيه ونصب مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « صغرى » اسم كأن منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « وكبرى » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، كبرى : معطوف على صغرى منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « من » حرف جر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « فقاعها » فقاع : مجرور بمن وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، وفقاع مضاف وضمير المؤنثة الغائبة العائد إلى الخبر مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لصغرى وكبرى « حصباء » خبر كأن مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و« در » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « على أرض » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لحصباء در « من الذهب » حار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لأرض .

التثنية : في قوله « صغرى وكبرى » حيث جاء بأفعل التفضيل مؤنثاً مع كونه مجرداً من أل ومن الإضافة ، وكان حقه أن يأتى به مفرداً ومذكراً فيقول : أصغر وأكبر ، وقد اعتذر بعض العلماء عنه بأنه لم يرد التفضيل ، وإنما أراد معنى الوصف المجرد عن الزيادة ، يعنى أنه صفة مشبهة لأفعل تفضيل .

إنه كَحَنٌ ، والثاني : أن يؤتى بعده بمن جارة للفضول ^(١) ، وقد نُحَذِّقَانِ ^(٢)

(١) يجوز الفصل بين أفعل التفضيل و «من» الداخلة على المفضول بأحد شيئين ؛ الأول : معمول أفعل التفضيل ، نحو « على أحفظ للآداب من أبي بكر » والثاني «لو» ومدخولها نحو قول الشاعر :

وَلَقُوفُكَ أَطْيَبُ لَوْ بَدَلْتِ لَنَا مِنْ مَاءٍ مَوْهَبَةٍ عَلَى خَيْرِ

(٢) يختلف النحاة عند حذف « من » ومجرورها - وهو المفضل عليه - في صيغة « أفعل » ، حيثذ ، أيازم أن تكون دالة على التفضيل ، أم يجوز أن تخلو من هذه الدلالة ؟ فذهب الكسائي والفراء وهشام وتبعهما المحقق الرضى ، إلى أن هذه الصيغة لا تخلو قط من الدلالة على التفضيل ، وبيان ذلك في جميع الأحوال أنك إن ذكرت الصيغة وبعدها من جارة للمفضول فدلاتها على التفضيل ظاهرة ، وإن أضيفت الصيغة فإن المضاف إليه هو المفضل عليه ، وإن اقترنت بأل فإن أل هذه عوض من المضاف إليه ، وإن لم تضاف ولم تقترن بأل ولم يذكر معها من جارة للمفضول كان الكلام على أحد تقديرين ، الأول تقدير « من » ومجرورها ، والثاني تقدير الصيغة مضافة وقد حذف المضاف إليه وهو منوى الثبوت .

ومما ورد من ذلك قول معن بن أوس :

وَلَا بَلَغَ الْمُهْدُونَ نَحْوَكَ مِدْحَةً وَلَوْ صَدَقُوا إِلَّا الَّذِي فِيكَ أَفْضَلُ

فإنه يريد أن يقول : إلا الذى فىك أفضل مما قالوه فىك ووصفوك به .

ومنه قول الفرزدق :

إِنَّ الَّذِي سَمَكَ السَّمَاءَ بَنَى لَنَا بَيْتًا دَعَائِمُهُ أَعَزُّ وَأَطْوَلُ

أراد دعائمه أعز الدعائم وأطولها ، أو أعز من كل عزيز وأطول من كل طويل ،

ومن ذلك قول مالك بن نويرة :

فَخَرَّتْ بَنُو أَسَدٍ بِمَقْتَلِ مَالِكٍ صَدَقَتْ بَنُو أَسَدٍ ، عُتْيِيَّةُ أَفْضَلُ

فإنه أراد بغير شك : عتبية أفضل من الذين قتلوه جميعا ، بدليل قوله بعد ذلك :

فَخَرُّوا بِمَقْتَلِهِ وَلَا يُوفَى بِهِ مَثْنَى سَرَاتِهِمُ الَّذِينَ نُقِيتُ

(١٩ - أوضح المسالك ٣)

نحو (وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَى) ^(١)، وقد جاء الإثبات والحذف في (أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا) ^(٢) أى : منك .

وأكثر ما تحذف « مِنْ » إذا كان أفعل خبراً ، وَيَقِلُّ إذا كان حالا ، كقوله :

— ٣٨٩ — * دَنَوْتُ وَقَدْ خِلْنَاكَ كَالْبَدْرِ أَجْمَلًا *

= وانظر إلى قول الأحوص :

يَا دَارَ عَانِكَ الَّتِي أَنْزَلْتُ حَذَرَ الْعِدَى ، وَبِكَ الْفَوَادُ مَوْكِلُ
إِنِّي لَأَمْنَحُكَ الصُّدُودَ ، وَإِنِّي قَسَمًا إِلَيْكَ مَعَ الصُّدُودِ لَأَمِيلُ
وعند هذه المسألة قولنا في الأذان « الله أكبر ، الله أكبر » فإن المراد بهذه العبارة : الله أكبر من كل كبير .

(١) من الآية ١٧ من سورة الأعلى .

(٢) من الآية ٣٤ من سورة الكهف .

— ٣٨٩ — هذا الشاهد من الشواهد التي لم نجد أحدا نسبها إلى قائل معين ، وهو من شواهد الأشموني (رقم ٧٦٨) وابن عقيل (رقم ٢٧٥) ، وما ذكره المؤلف هنا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* فَظَلَّ فَوَادِي فِي هَوَاكَ مُضَلَّلًا *

اللغة : « دنوت » ماض من الدنو ، تقول : دنا يدنو دنواً — بوزن سما يسمو سمواً — ومعناه قرب « خلناك » حسبناك وظنناك « أجملًا » أكثر جمالا وهباء ورواء منظر وحسن صورة « ظل » أراد أنه استمر « مضللاً » غير مهتد إلى وجه الصواب الإعراب : « دنوت » دنا : فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره ، وتاء المخاطبة فاعله مبني على الكسر في محل رفع « وقد » الواو واو الحال حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، قد : حرف تحقيق مبني على السكون لا محل له من الإعراب « خلناك » خال : فعل ماض بمعنى ظن مبني على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، وتا : فاعله مبني على السكون في محل رفع ، وكاف المخاطبة مفعوله الأول مبني على الكسر في محل نصب « كالبدْرِ » جار ومجرور متعلق بمحذوف =

أى : دَنَوْتُ أَجَلَ من البدر ، أو صفة كقوله :

٢٩٠ - * تَرَوِّحِي أَجْدَرَ أَنْ تَقِيلِي * .

أى : تَرَوِّحِي وائْتِي مَكَانًا أَجْدَرَ من غيره بأن تقيلي فيه .

= مفعول ثانٍ لِحَال ، وجملة خال وفاعله ومفعوليه في محل نصب حال «أجلاً» حال من تاء المخاطبة التي هي فاعل دنا ، والألف للاطلاق ، وتقدير الكلام : قربت منا حال كونك أجمل من البدر وقد ظنناك كالبدْر « فظن » الفاء حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، ظل : فعل ماضٍ يرفع الاسم وينصب الخبر مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « فؤادى » فؤاد : اسم ظل مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء التكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة للناسبة ، وفؤاد مضاف وباء التكلم مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر « فى » حرف جر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « هواك » هوى : مجرور بـفى وعلامة جره كسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، والجار والمجرور متعلق بمضار الآتى ، وهوى مضاف وكاف المخاطبة مضاف إليه مبنى على الكسر في محل جر « مضلاً » خبر ظل منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، والألف للاطلاق .

الشاهد فيه : قوله « دنوت كالبدْر أجلاً » حيث حذف « من » التي تجر المفعول عليه مع مجرورها ، وأصل الكلام دنوت - وقد ظنناك كالبدْر - أجمل منه ، وأفعل التفضيل هنا حال من الفاعل في دنوت ، وجملة « وقد ظنناك كالبدْر » اعتراضية .

٣٩٠ - هذا الشاهد من كلام أحيحة بن الجلاح ، وأحيحة : بضم الهمزة وفتح المهملة بعدها ياء مثناة ثم حاء أخرى مهملة ، والجلاح : بضم الجيم الموحدة وآخره حاء مهملة ، والذي ذكره المؤلف همنا بيت من مشطور الرجز ، وبعده قوله :

* غَدَاً بِجَنَـبِيْ بَارِدٍ ظَلِيلِ *

وكان أحيحة مثرياً ، له نخيل كثير في يثرب مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم ، وكان - مع ذلك - يحث الناس على الجمع والادخار ، واشتهر من كلامه « التمرة إلى التمرة تمر » يريد أن القليل إذا انضم إلى القليل صار ذلك القليل كثيراً ، وهو مثل قول العرب « الذود إلى الذود إبل » وهو يخاطب نخله بالرجز الذى منه هذا الشاهد ، وزعم قوم أنه يخاطب به ناقته ومستعرف وجهه ووجه فساده .

= اللفظة : « تروحي » اغتر قوم بظاهر هذه العبارة وفهموا أن أصلها من الروح المقابل للعدو ، فزعموا أنه يخاطب بهذا الكلام ناقته ، وفسروه بأنه أمر للنافة بالصبر على مشاق السير في وقت الروح ، ووجه هذا الخطأ أنهم لم يقفوا على ما قبل هذا الشاهد ، وهو قوله :

تَأْبِرِي يَا خَيْرَةَ الْفَسِيلِ تَأْبِرِي مِنْ حَنْذِ فُشُولِي
إِذْ ضَنَّ أَهْلُ النَّخْلِ بِالْفُحُولِ تَرَوْحِي أَجْدَرَ أَنْ تَقِيلِي
غَدًا بِجَنَنِ بَارِدٍ ظَلِيلِ وَمَشْرَبٍ يَشْرِبُهَا رَسِيلِ

ولو أنهم وقفوا على أول هذا الرجز الذي ينادى نداء صارخا بأنه خطاب للنخل لأدركوا وجه الصواب ، ومعنى « تروحي » على هذا ارتفعى وطولى ، من قولهم « روح النبت » إذا طال وسمق « أجدر » معناه أحق وأقن وأحرى وأخلق « تقيلي » أصله من القيلولة ، وهى النوم فى وقت القائلة ، والقائلة : الوقت الذى يشتد فيه الحر فى منتصف النهار ، ولكنه أراد بهذا اللفظ كونها فى هذا الوقت متصفة بما يأتى بعده « بجني بارد ظليل » أراد مكانا لا نقابك يساعد على نموك وطولك « رسيل » سهل لين ، وهو وصف لمشرب .

المعنى : قال الفيومى فى « اللصباح المنير » وقد ذكر بعض هذا الرجز (مادة : ف ح ل) « ومعنى الشعر أن أهل يثرب ضنوا بطلعهم على قائل هذا الشعر ، فهبت ريح الصبا وقت التأبير ، على الذكور ، واحتملت طلوعها فألقته على الإناث ، فقام ذلك مقام التأبير ، فاستغنى عنهم ، وذلك معروف عندهم ، أنه إذا كانت الفعاحيل فى ناحية الصبا وهبت الريح منها على الإناث وقت التأبير تأبرت برائحة الفعاحيل ، وقام مقام التأبير ، اهـ

الإعراب : « تروحي » فعلى أمر مبنى على حذف النون ، وياء المؤنثة المخاطبة فاعله مبنى على السكون فى محل رفع « أجدر » أفعل تفضيل يقع صفة لموصوف محذوف يقع هذا الموصوف فعولا به لعمل محذوف أيضاً ، وتقدير الكلام : وحذى مكانا أجدر من غيره « أن » حرف مصدرى ونصب مبنى على السكون لا محل له من =

وينحِبُ تقديم « مِنْ » ويجرورها عليه إن كان المجرور استفهاماً ، نحو
 « أَنْتَ عَمَّنْ أَفْضَلُ » أو مضافاً إلى الاستفهام « أَنْتَ مِنْ غُلَامٍ مِنْ أَفْضَلِ » ،
 وقد تقدم في غير الاستفهام ، كقوله :

٣٩١ — * فَأَسْمَاكَ مِنْ تِلْكَ الظَّامِنَةِ أَمْلَحُ *

وهو ضرورة .

= الإعراب « تَقِيلِي » فعل مضارع منصوب بأن المصدرية وعلامة نصبه حذف النون ،
 وباء المؤنثة المخاطبة فاعله مبنى على السكون في محل رفع ، وأن مع ما دخلت عليه في
 تأويل مصدر مجرور بحرف جر محذوف وتقديره : أجدر بقبولتك ، والجار والمجرور
 متعلق بأجدر « غَدَاً » ظرف زمان منصوب بقوله تَقِيلِي وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة
 « مَجْنِي » جار ومجرور متعلق بقوله تَقِيلِي أيضاً ، وجنبي مضاف و « بارد » مضاف
 إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وأصل بارد صفة لمحذوف أى بمكان بارد ، وحذف
 الموصوف وأقيمت الصفة مقامه « ظليل » صفة لبارد ، وصفة المجرور مجرورة ،
 وعلامة جرهما الكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « أجدر أن تَقِيلِي » حيث حذف « مِنْ » الجارة للمفضول
 عليه مع مجرورها ، وأصل الكلام « تروحي وأنى مكانا أجدر من غيره بأن تَقِيلِي
 فيه » كما قاله المؤلف ، واسم التفضيل صفة لموصوف محذوف ، و « أن » المصدرية مع
 معمولها في تأويل مصدر مجرور بحرف جر محذوف ، كما بيناه في إعراب البيت .
 ٣٩١ — هذا الشاهد من كلام جرير بن عطية ، وما ذكره المؤلف ههنا محض
 بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* إِذَا سَايَرَتْ أَسْمَاءُ يَوْمًا ظَمِينَةً *

اللمعة : « سَايَرَتْ » سارت مع الطعائن « ظَمِينَةً » بفتح الظاء المعجمة — المرأة
 مطلقاً ، وأصلها المرأة إذا كانت في المودج على نية السفر ، ويروى « ظمائنًا » ، يريد
 أنه كلما سارت أسماء مع نساء ظهر حسنهن وتفوقهن في الملاحاة عمن تسايهن .
 الإعراب : « إِذَا » ظرف لما يستقبل من الزمان مبنى على السكون في محل نصب
 « سَايَرَتْ » ساير : فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب . والتاء حرف =

الحالة الثانية : أن يكون بآل ؛ فيجب له حكمان ؛ أحدهما : أن يكون مُطَابِقًا لموصوفه ، نحو « زَيْدٌ الْأَفْضَلُ » و « هِنْدُ الْفُضْلَى » و « الزَّيْدَانِ الْأَفْضَلَانِ » و « الزَّيْدُونَ الْأَفْضَلُونَ » و « الْهِنْدَاتُ الْفُضْلِيَّاتُ » أو « الْفُضْلُ » .

= دال على تأنيث المسند إليه « أسماء » فاعل ساير مرفوع بالضممة الظاهرة « يوما » ظرف زمان منصوب بساير وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « ظعينة » مفعول به لسايرت منصوب بالفتحة الظاهرة ، وجملة سايرت وفاعله ومفعوله في محل جر بإضافة إذا إليها « فأسماء » الفاء واقعة في جواب إذا ، أسماء : مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة « من » حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب « تلك » تى : اسم إشارة مجرور محلا بمن ، واللام حرف دال على البعد ، والكاف حرف دال على الخطاب ، والجار والمجرور متعلق بأماح الآتى « الظعينة » بدل من اسم الإشارة مجرور بالكسرة الظاهرة « أملح » خبر للمبتدأ الذى هو أسماء ، مرفوع بالضممة الظاهرة ، وجملة للمبتدأ وخبره لا محل لها من الإعراب جواب إذا الشرطية غير الجازمة .

الشاهد فيه : قوله « من تلك الظعينة أملح » حيث قدم الجار والمجرور وهو قوله « من تلك الظعينة » على أفعل التفضيل وهو قوله « أملح » فى غير الاستفهام ، وذلك شاذ

ومثله قول ذى الرمة :

وَلَا عَيْبَ فِيهَا غَيْرَ أَنَّ سَرِيْعَهَا

قَطُوفٌ ، وَأَنَّ لَا شَيْءَ مِنْهُمْ أَكْثَلُ

وكذلك قول الفرزدق فى بعض تخريجاته :

فَقَاَتْنَا لَنَا : أَهْلًا وَسَهْلًا ، وَزَوَّدَتْ

جَنَى النَّحْلِ ، بَلْ مَا زَوَّدَتْ مِنْهُ أَطْيَبُ

وكذلك قوله أعرابى من طيء (زهر الآداب ٧١٨ بتحقيقنا) :

وَأَشْنَبُ بَرَّاقُ الثَّنَائَا غُرُوبُهُ

مِنْ الْبَرْدِ الْوَسْمِيِّ أَضْفَى وَأَبْرَدُ

والثاني : أَلَا يُؤْتَىٰ مَعَهُ يَمِينٌ^(١) ، فأما قولُ الأعشى :

٣٩٢ — * وَأَسْتَبِـالًا كَثَرِ مِنْهُنَّ حَصَى *

(١) إنما وجب في المجرد عن أَل والإضافة ذكر « من » جارة للمفضول عليه للقصد إلى علم المفضول ، ولهذا امتنع ذكرها مع المضاف ومع المترن بأل ؛ لأن المفضول مذكور صراحة في حالة الإضافة ، وهو في حال الاقتران بأل في حكم المذكور ؛ لأن أَل إشارة إلى معين تقدم ذكره لفظاً أو حكماً ، وتعينه يشعر بالمفضول ، ومن هنا تعلم أن أَل الداخلة على أفعل التفضيل لا تكون إلا للعهد .

٣٩٢ — الأعشى هو الأعشى مهبون بن قيس ، وهذا الشاهد من كلام له يهجو فيه علقمة بن علاثة ويفضل عليه عامر بن الطفيل ، وذلك في المنافرة التي وقعت بينهما ، وما ذكره المؤلف ههنا عجز بيت من السريع ، وصدره قوله :

* وَإِنَّمَا الْعِزَّةُ لِلْكَأَثِرِ *

اللغة : « حصى » المراد به ههنا العدد العديد من الأعوان والأنصار ، وإنما أطلق الحصى على العدد لأن العرب كانوا لا يعرفون الحساب بالقلم ، وإنما كانوا يدون بالحصى ، وبه يحصون العدود ، وقد اشتقوا منه فعلاً لهذا المعنى فقالوا : أحصيت ، يريدون عددت « العزة » القوة والغلبة ، قال الدمامي : « فسر الجوهري العزة بالقوة والغلبة ، ولا مانع من جعلها خلاف الذلة » قال أبو رجاء : وأنت لو تدبرت المعنى الذي استدرك به الدمامي واختاره للعزة في بيت الشاهد وجدته لازماً من لوازم القوة والغلبة وليس شيئاً مستقلاً عنهما « للكأثر » الكأثر : يجوز أن يكون بمعنى الكثير ، ويجوز أن يكون اسم فاعل من « كثرت بنى فلان أكثرهم — من باب نصر — إذا غلبتهم في الكثرة » قال في القاموس : وكأزوم فكثروهم غالبوهم في الكثرة فغلبوهم ، وهذا المعنى أحسن من الأول .

الإعراب : « لست » ليس : فعل ماض ناقص مبنى على الفتح المقدر لأجل له من الإعراب ، وتاء المخاطب اسمها مبنى على الفتح في محل رفع « بالأكثر » الباء حرف جر زائد مبنى على الكسر لا محل له من الإعراب ، الأكثر : خبر ليس منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « منهم » =

فَخُرِّجَ عَلَى زِيَادَةِ « أَل » أَوْ عَلَى أَنَّهَا مُتَعَلِّقَةٌ بِأَكْثَرِ نَكْرَةٍ مَحذُوفًا مُبْدَلًا مِنْ أَكْثَرِ الْمَذْكُورِ .

الثالثة : أن يكون مُضَافًا^(١) ، فإن كانت إضافته إلى نكرة لزمه أمران :

= جار ومجرور الظاهر أنه متعلق بالأكثر المذكور ، وعليه يكون قد جمع بين أل ومن الداخلة على المفضول ، ولم يرتض ذلك جماعة من النحاة ، وخرجوه على وجوه أخرى منسبيرة إليها في بيان الاستشهاد بالبيت « حصي » تمييز منصوب بالفتحة المقدرة على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين « وإنما » الواو عاطفة ، وإنما : أداة حصر « العزة » مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة « لاكثر » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ .

الشاهد فيه : قوله « بالأكثر منهم » حيث يدل ظاهره على أن الشاعر قد جمع بين « أل » الداخلة على أفعل التفضيل وبين « من » الداخلة على المفضول عليه ، وإنما سبيل « من » أن تأتي مع أفعل التفضيل المنكر ، ولذلك خرج العلماء هذا البيت على واحد من ثلاثة أوجه :

الأول : أن « من » هذه ليست متعلقة بأفعل التفضيل الذي معنا ، وإنما هي متعلقة بأفعل آخر منكر محذوف ، أى : ولست بالأكثر أكثر منهم .

الثاني : أن « أل » هذه زائدة زيادتها في التمييز والحال ونحوها ، فيكون أفعل التفضيل نكرة .

الثالث : أن « من » في هذا البيت ليست متعلقة بالأكثر الذي هو أفعل التفضيل وتحت هذا قولان : أحدهما أنها مع مجرورها متعلقان بليس لما فيه من معنى الفعل وهو انتفى ، ذكر ذلك ابن هشام في معنى اللبيب ، وثانيهما أنها متعلقان بمحذوف يقع حالا من اسم ليس ، والتقدير : ولست حالة كونك من هؤلاء الناس بالأكثر حصي . ولئن سلم ظاهر هذا البيت فإنه شاذ ليس على النهج الذي يجري عليه سائر كلام العرب . (١) ويتصل بهذا الموضع أنك إذا أردت أن تعطف على المضاف إليه فإن كان المضاف إليه المعطوف عليه نكرة لزمك شيآن ، الأول أن تأتي بأفعل للتفضيل المعطوف مفرداً مذكراً ، والثاني أن تأتي بضمير مفرد مذكر تضيف أفعل إليه ، فتقول « هند أفضل فتاة وأعقله ، والزيدان أفضل رجلين وأعلمه ، والزيدون أفضل رجال وأشجعهم » وإن كان المضاف إليه معرفة فإنك تنفى هذا الضمير وتجمعه طبقاً للمعطوف عليه ، تقول « هند أفضل النساء وأعقلهن » وسيبويه يجوز هذا كما يجوز أفراد الضمير جنداً .

التذكير ، والتوحيد ، كما يلزمان المجرّد ؛ لاستوائهما في التنكير ، ويلزم في المضاف إليه أن يطابق ، نحو « الزَّيْدَانِ أَفْضَلُ رَجُلَيْنِ » و « الزَّيْدُونَ أَفْضَلُ رِجَالٍ » و « هِنْدٌ أَفْضَلُ امْرَأَةٍ » فأما (وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ) ^(١) فالتقدير : أَوَّلَ فَرِيقٍ كَافِرٍ .

وإن كانت الإضافة إلى معرفة ؛ فإن أَوَّلَ أَفْعَلٍ بما لا تَفْضِيلَ فيه وَجَبَتْ المطابقة ، كقولهم « النَّاقِصُ وَالْأَشَجُّ أَعْدَلَا بَنِي مَرْوَانَ » أى : عَادِلَا هُمْ ، وإن كان على أصله من إقادة المُفَاضَلَةِ جازت المطابقة ، كقوله تعالى : (أَكَاثِرُ مُجْرِمِيهَا) ^(٢) (هُمْ أَرَادِلُنَا) ^(٣) ، وَتَرْكُهَا كقوله تعالى : (وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاتِهِ) ^(٤) ، وهذا هو الغالب ، وابن السراج يوجبه ، فإن قَدَّرَ « أَكَاثِرُ » مفعولاً ثانياً ، و « مجرميها » مفعولاً أولاً فيلزمه المطابقة في المجرّد .



مسألة : يرفع أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ الضميرَ المستقر في كل لُفَّة ، نحو « زَيْدٌ أَفْضَلُ » ، والضميرَ المنفصل والاسم الظاهر في لُفَّة قليلة ، كـ « سَرَزْتُ رَجُلٍ أَفْضَلَ مِنْهُ أَبُوهُ » أو « أَنْتَ » ^(٥) ، وَيَطْرُدُ ذَلِكَ إِذَا حَلَّ محلَّ الفاعل ،

(١) من الآية ٤١ من سورة البقرة .

(٢) من الآية ١٢٣ من سورة الأنعام .

(٣) من الآية ٢٧ من سورة هود .

(٤) من الآية ٩٦ من سورة البقرة .

(٥) إنما لم يرفع اسم التفضيل الاسم الظاهر والضمير البارز باطراد - كما رفعهما اسم الفاعل في نحو : أَقَاتِمُ أَبوكَ ، وما واف بهدى أنتم - لأن شبه اسم التفضيل باسم الفاعل ضعيف؛ ألا ترى أنه في حال تجرده من ال والإضافة وكذا في حال إضافته إلى =

وذلك إذا سبقه نفي ، وكان مرفوعه أجنبياً ، مُفضَّلاً على نفسه باعتبارين ، نحو « مَا رَأَيْتُ رَجُلًا أَحْسَنَ فِي عَيْنِيهِ الْكَحْلُ مِنْهُ فِي عَيْنِ زَيْدٍ » ، فإنه يجوز أن يقال « مَا رَأَيْتُ رَجُلًا يَحْسُنُ فِي عَيْنِيهِ الْكَحْلُ كَحْسَنِهِ فِي عَيْنِ زَيْدٍ » ، والأصل أن يقع هذا الظاهر بين ضميرين أولهما الموصوف وثانيهما للظاهر ، كما مثلنا ، وقد يُحذف الضمير الثاني ، وتدخل « مِنْ » إما على الأسم الظاهر ، أو على محله ، أو على ذى المحل ؛ فتقول : « مِنْ كَحْلِ عَيْنِ زَيْدٍ » أو « مِنْ عَيْنِ زَيْدٍ » أو « مِنْ زَيْدٍ » ؛ فتحذف مضافاً أو مضافين ، وقد لا يؤتى بعد المرفوع بشيء ؛ فتقول « مَا رَأَيْتُ كَعَيْنِ زَيْدٍ أَحْسَنَ فِيهَا الْكَحْلُ » وقالوا : « مَا أَحَدٌ أَحْسَنُ بِهِ الْجَمِيلُ مِنْ زَيْدٍ » ، والأصل « مَا أَحَدٌ أَحْسَنُ بِهِ الْجَمِيلُ مِنْ حُسْنِ الْجَمِيلِ بِزَيْدٍ » ثم إنهم أضافوا الجميل إلى زيد للملاسته إياه ، ثم حذفوا المضاف ، ومثله في المعنى :

لَنْ تَرَى فِي النَّاسِ مِنْ رَفِيقٍ أَوْلَى بِهِ الْفَضْلُ مِنَ الصَّدِّيقِ ^(١)
والأصل « مِنْ وَلَايَةِ الْفَضْلِ بِالصَّدِّيقِ » ثم « مِنْ فَضْلِ الصَّدِّيقِ »
ثم « مِنْ الصَّدِّيقِ » .

== النكرة يلزم الإفراد والتذكير ، ولا يجوز تأنيده ولا تثنيته أو جمعه ، وإذا ضعفت منزلته عن اسم الفاعل بسبب ذلك ، ولم يوجد ما يجبر هذا النقص - كأن يسوغ حلول فعل بمضاه في محله - فقد وجب ألا يعمل في كل ما يعمل فيه اسم الفاعل ؛ ولذا تراه لو وجد جابراً كما في مسألة الكحل عمل فيهما .
(١) هذا من أبيات الألفية لابن مالك .

هذا باب النعت

الأشياء التي تتبع ما قبلها^(١) في الإعراب خمسة : النعت ، والتوكيد ، وعطف البيان ، والنسق ، والبدل .

(١) التابع هو : الاسم للشارك لما قبله في إعرابه الحاصل والمتجدد ، وليس خبراً . ومعنى قولنا « الحاصل والمتجدد » أنه كلما تغير إعراب الاسم السابق بسبب تغير التراكيب يتغير الاسم اللاحق بنفس ذلك التغير ؛ فليس من التابع خبر المبتدأ لأنه لو تغير المبتدأ بأن دخلت عليه إن أو إحدى أخواتها لم يتغير الخبر بنفس تغيره ، وليس منه للمفعول الثاني فإنه لو تغير إعراب المفعول الأول بأن صار نائب فاعل لبناء الفعل للمجهول لم يتغير المفعول الثاني كذلك ، وليس منه الحال من للنصب فإنه لو تغير إعراب ذلك الاسم المنصوب الذي هو صاحب الحال إلى الرفع أو الجر لم يتغير معه إعراب الحال .

وقولنا « وليس خبراً » مخرج للخبر الثاني فيما إذا تعددت الأخبار نحو « الرمان حلوا حامض » .

ثم إن وجه انحصار التوابع في هذه الأنواع الخمسة أن التابع إما أن يكون بواسطة حرف وإما لا ، فالذي يكون بواسطة حرف هو عطف النسق ، والذي لا يكون بواسطة حرف إما أن يكون له ألفاظ محصورة معروفة وإما لا ، فالذي لا يكون بواسطة حرف وله ألفاظ محصورة معروفة هو التوكيد ، والذي لا يكون بواسطة حرف وليس له ألفاظ محصورة إما أن يكون بالمشق أو ما في قوته وهو النعت ، وإما أن يكون بالجامد وهو عطف البيان .

وللعماء خلاف في العامل في التابع ، فأما النعت والتوكيد وعطف البيان فذهب الجمهور أن العامل في كل واحد منها هو نفس العامل في متبوعه ، وينسب هذا القول إلى سيويه ، وذهب الخليل والأخفش إلى أن العامل في كل واحد منها هو تبعيته لما قبله ، وهي أمر معنوي . وأما البدل فذهب الجمهور أن العامل فيه محذوف مماثل للعامل في البدل منه ، وذهب للبرد إلى أن عامل البدل هو العامل في البدل منه ، وينسب هذا إلى سيويه ، واختاره ابن مالك وابن خروف ، وذهب ابن عصفور إلى أن العامل في =

فالنعت — عند الناظم — هو « التابع الذي يُكَمَّلُ متبوعه ، بدلالة على معنى فيه ، أو فيما يتعلق به » .
فخرج بقيد التكميل النسق والبذل ، وبقيد الدلالة المذكورة البيان والتوكيد .
والمراد بالمكمل الموضح للمعرفة ، كـ « جاء زيد التاجر » أو « التاجر أبوه »
والخاص للذكر ، كـ « جاءني رجل تاجر » أو « تاجر أبوه » ^(١) .

= البذل هو العامل في البذل منه لكن على أنه نائب عن آخر محذوف ، لا على استقلاله بذلك فهو عامل في البذل منه استقلالاً وفي البذل على سبيل النيابة ، وأما عطف النسق فذهب الجمهور أن العامل فيه هو العامل في المعطوف عليه لكنه عمل في المعطوف بواسطة الحرف العاطف ، وقال قوم : العامل في عطف النسق هو حرف العطف ، وقال قوم : العامل فيه محذوف .

(١) اعلم أولاً أن الأغراض التي يأتي لها النعت في الكلام كثيرة ، وأن الذي يعني أن تذكره لك من هذه الأغراض ثمانية أغراض .

الأول : الإيضاح ، ويفسره قوم بأنه « رفع الاشتراك اللفظي الواقع في المعارف على سبيل الاتفاق » ومعنى هذا أنه قد يتفق أن يكون لك عدة أصدقاء كل واحد منهم يسمى خالداً ، فإذا قال لك قائل « حضر خالد » لم تدرك أي الخالدين ، فيلزمه أن يضيف إلى اسمه نعتاً يوضحه لك فيقول « حضر خالد الشاعر » مثلاً ، وفسر قوم الإيضاح بأنه « رفع الاحتمال في المعارف » .

الثاني : التخصيص ، وفسره قوم بأنه « رفع الاشتراك المعنوي الواقع في النكرات بحسب الوضع » ومعنى هذا أن النكرة موضوعة للدلالة على فرد منهم من أفراد يصدق لفظ النكرة على كل واحد منهم ، فرجل يدل على واحد من أفراد الذكور البالغين من بني آدم ، فإذا قلت « زارنا رجل » لم يدرك السامع أي أفراد هذا الجنس قد زارك ، لأن اللفظ بحسب وضعه صالح للاطلاق على كل واحد منهم ، وإذا قلت « جاءني رجل عالم » لم يتضح المراد انضاحاً كاملاً . لكنه تخصص نوع تخصص ، وفسر قوم التخصيص بأنه « تقليل الاشتراك في النكرات » .

- = الثالث : مجرد المدح ، نحو « الحمد لله رب العالمين » .
 الرابع : مجرد الذم ، نحو « أعوذ بالله من الشيطان الرجيم » .
 الخامس : التعميم ، « إن الله يرزق عباده الطائعين والعاصين » .
 السادس : الترحم ، نحو « اللهم إني عبدك المسكين » .
 السابع : الإبهام ، نحو « تصدق بصدقة قليلة أو كثيرة » .
 الثامن : التوكيد ، نحو قوله تعالى (فإذا نفخ في الصور نفخة واحدة) .

ثم اعلم أن النعثة يفسرون قولهم في تعريف النعته « المتعمم لمتبوعه » بأحد تفسيرين ، الأول أن معناه « المفيد لما يطلبه المتبوع بحسب المقام » ومن اختار هذا التفسير الأشموني ، وهو تفسير شامل لكل المعاني التي يرد لها النعته من التوضيح والتخصيص والمدح والذم والترحم والتعميم والإبهام والتوكيد والتفصيل ، فلا يرد عليه الاعتراض بأنه غير جامع ، والتفسير الثاني حاصله أن معنى المتعمم لمتبوعه الموضح له في المعارف والمخصص له في النكرات ، وهذا تفسير قاصر ؛ لأنه لا يشمل ما يكون النعته فيه لغير التوضيح والتخصيص من المدح والذم والترحم - إلخ ما عرفته ، ومعنى هذا أن تعريف النعته - على تفسير المتعمم بهذا التفسير - غير جامع ، وكل تعريف غير جامع يكون فاسدا لخروج بعض أفراد المعرفة عنه ، وبهذا اعترض المؤلف بعد ذكر هذا التفسير . ويمكن أن يجاب عن هذا الكلام بأن التوضيح في المعارف والتخصيص في النكرات هما أشهر الأغراض التي يأتي لها النعته ، وما عداها من الأغراض التي ذكرناها نادر قد لا يلتفت له ، ولذلك يقتصر كثير من المؤلفين على هذين العرضين ، فاقصر من عناهم المؤلف على هذين العرضين لأنهما هما الأصل فيما يأتي له النعته من أغراض ، وكل ما عداها ففرع عنهما ، أو لأنهما أشهر الأغراض وأعرفها ، وما عداها لكونه نادرا أو غير مشهور لا يضيرنا ألا يشملها التعريف ، لأننا إنما نريد أن نعرف النعته الذي لا يجوز أن يحمله أحد ، فهذا الجواب - عند التحقيق - بيان لما يرد بالتعريف .

وقد يمكن أن يقال : إن المدح والذم والترحم وما عدا هذه الثلاثة كل واحد منها يدل على التوضيح إن كان المنعوت معرفة وعلى التخصيص إن كان المنعوت نكرة ، =

وهذا الحدُّ غيرُ شاملٍ لأنواع النعمة ؛ فإن النعمة قد يكون لجرِّد المدح ، كـ (الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ) ^(١) أو لجرِّد الذم ، نحو « أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ » أو للترحم ، نحو « اللَّهُمَّ أَنَا عَبْدُكَ الْمُسْكِينُ » أو للتوكيد ، نحو (نَفْخَةُ وَاحِدَةٍ) ^(٢) .

فصل : وتجب موافقة النعمة لما قبله فيما هو موجود فيه من أوجه الإعراب الثلاثة ، ومن التعريف والتنكير ^(٣) .

= فالمدح لا يعارض التوضيح ولا التخصيص ، بل يحامهما ، وعلى ذلك تكون العبارة شاملة ، ومعنى قولنا « يفيد التوضيح في المعرفة » أنه قد يفيد التوضيح وحده ، وقد يفيد مع المدح أو مع الذم - إلخ ، وكذلك التخصيص في النكرة .

(١) من الآية ٢ من سورة الفاتحة .

(٢) من الآية ١٣ من سورة الحاقة .

(٣) أجاز الأخفش نعت النكرة بالمعرفة ، بشرط أن تكون النكرة مخصصة بوصف ، ومثل له بقوله تعالى : (فَأَخْرَانِ يَتَومَنَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأُولِيَانِ) وجعل « الأوليان » وهو معرف بآل نعتاً لقوله « آخران » مع أنه نكرة ، وسوغ ذلك عنده كونه موصوفاً بالجار والمجرور .

وأجاز ابن الطراوة نعت المعرفة بالنكرة ، بشرط أن تكون النكرة مما لا ينعت بها غير هذه المعرفة ، نحو قول النابغة الذبياني :

فَبِتُّ كَأَنِّي سَاوَرْتُ نِسِي ضَمِيمَةً مِّنَ الرُّقَشِ فِي أَنْيَابِهَا الشُّمُّ نَاقِعٌ
فجعل ناقعاً نعتاً للسم ، مع أن الأول نكرة والثاني معرفة ، من جهة أن الأول لا يوصف به إلا الثاني ؛ فيقال : سم ناقع .

وما ذهب إليه غير مسلم لهما ، وما مثلاً به لا يلزم إعرابه كما زعما ، بل يجوز أن يكون « الأوليان » بدلاً من « آخران » أو خبر مبتدأ محذوف ، أي : هما الأوليان ، ويجوز أن يكون « ناقع » بدلاً من السم أو خبراً ثانياً له ، والجار والمجرور خبراً أول مقدماً عليه .

=

تقول : « جَاءَنِي زَيْدُ الْفَاضِلِ » و « رَأَيْتُ زَيْدَا الْفَاضِلِ » و « مَرَرْتُ بِزَيْدِ الْفَاضِلِ » و « جَاءَنِي رَجُلٌ فَاضِلٌ » كذلك .

وأما الأفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث ؛ فإن رَفَعَ الْوَصْفُ ضَمِيرَ الْمُوصُوفِ الْمُسْتَقَرِّ وَافَقَهُ فِيهَا ، كـ : « جَاءَتْنِي أُمْرَأَةٌ كَرِيمَةٌ ، وَرَجُلَانِ كَرِيمَانِ ، وَرَجَالٌ كِرَامٌ » وكذلك « جَاءَتْنِي أُمْرَأَةٌ كَرِيمَةٌ الْأَبِ » أو « كَرِيمَةٌ أَبَا » و « جَاءَنِي رَجُلَانِ كَرِيمَا الْأَبِ » أو « كَرِيمَانِ أَبَا » و « جَاءَنِي رَجَالٌ كِرَامُ الْأَبِ » أو « كِرَامُ أَبَا » ؛ لأن الوصف في ذلك كله رافع ضمير الموصوف المستقر .

وإن رفع الظاهر أو الضمير البارز أُعْطِيَ حَكْمَ الْفِعْلِ ، ولم يُعْتَبَرِ حالُ الموصوف .

= ويستثنى - عند كثير من النحاة - الاسم المحلى بالجنسية ، فإنه لقربه من النكرة يجوز نعتة بالنكرة - وسيدكر المؤلف ذلك ، ولهذا تراهم يقولون : إن جملة الفعل المضارع نعت للمحلى بأل في قول الشاعر :

وَلَقَدْ أَمَرْتُ عَلَى اللَّيْمِ يَسْبُنِي فَمَضَيْتُ نَمْتُ قُلْتُ لَا يَغْنِينِي
وقد عرفت أن الجملة نكرة ، ومن لا يقر ذلك يجعل جملة « يسبنى » حالا ، لكن المعنى بأباه إلا بتكلف .

فإن قلت : فقد قال العرب « هذا جهر ضب خرب » برفع جهر وجر خرب مع أن الثاني نعت للأول .

فالجواب أن خربا وإن كان مجرورا في اللفظ مرفوع في التقدير ، فأنت تقول في إعرابه : مرفوع بضممة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المجاورة فلا يرد هذا وما أشبهه على ما ثبت من وجوب تشاركهما في الإعراب .
فإن قلت : فالنعت المقطوع إلى الرفع أو النصب المجرد للدح أو الذم لا يشارك المنعوت في إعرابه .

فالجواب أنه عند القطع لا يسمى نعتا في صناعة الإعراب إلا مجازا باعتبار ما كان ، وهو الآن خبر مبتدأ محذوف أو مفعول به لفعل محذوف ، وسيأتى بيانه .

تقول : « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قَائِمَةٍ أُمُّهُ » و « بِامْرَأَةٍ قَائِمٍ أَبُوهَا » كما تقول « قَامَتِ أُمُّهُ » ، و « قَامَ أَبُوهَا » ، و « مَرَرْتُ بِرَجُلَيْنِ قَائِمٍ أَبَوَاهُمَا » ، كما تقول « قَامَ أَبَوَاهُمَا » ومن قال « قَامَا أَبَوَاهُمَا » قال « قَائِمَيْنِ أَبَوَاهُمَا » وتقول : « مَرَرْتُ بِرَجَالٍ قَائِمٍ آبَاؤُهُمْ » كما تقول « قَامَ آبَاؤُهُمْ » وَمَنْ قَالَ : « قَامُوا آبَاؤُهُمْ » قَالَ « قَائِمِينَ آبَاؤُهُمْ » وجمع التكسير أَفْصَحُ مِنَ الْإِفْرَادِ ، كـ « قِيَامِ آبَاؤُهُمْ » .

فصل : والأشياء التي يُنعت بها أربعة :

أحدها : المشتق^(١) ، والمراد به ما دلَّ على حَدَثٍ وصاحبه ، كـ « ضارب » و « مضروب » و « حَسَنٍ » و « أَفْضَلٍ » .

الثاني : الجامدُ المشبه للمشتق في المعنى^(٢) ، كاسم الإشارة ، و « ذى »

(١) المراد بالمشتق هنا : ما دلَّ على حَدَثٍ وصاحبه بمن اتصف به الفعل أو قام به أو وقع - منه أو عليه ، أو ما هو بمعنى أحدهما ، فالذى اتصف بالفعل أرقام به هو اسم الفاعل من اللازم ، والذى وقع منه الفعل هو اسم الماعل من المتعدى ، والذى وقع عليه الفعل هو اسم للمفعول . وما كان بمعنى اسم الفاعل : أمثلة المبالغة ، والصفة المشبهة ، وأفعل التفضيل ، وما كان بمعنى اسم المفعول هو صيغة فعل بمعنى مفعول وأفعل التفضيل إذا كان فعلاً مبنياً للمجهول وقلنا يجوز اشتقاقه منه .

فشمل المشتق : اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، وأفعل التفضيل ، وأمثلة المبالغة ، وفصيلاً بمعنى مفعول .

وعلى هذا لا يشمل المشتق هنا ما أخذ من المصدر للدلالة على زمان الفعل أو مكانه أو آتله وذلك اسم الزمان واسم المكان واسم الآلة - فإن هذه الثلاثة لا يُنعت بشئ منها .

(٢) ذكر المؤلف من الجامد للشبه للمشتق ثلاثة أشياء ، وهى على التفصيل الذى نذكره لك :

الأول : اسم الإشارة ، والمراد به هنا اسم الإشارة لغير المكان ، نحو « مررت بزيد هذا » فإنه فى قوة قولك : مررت بزيد الحاضر ، أو للشار إليه ، فاسم الإشارة نفسه نعت لزيد الذى تقدمه ، أما اسم الإشارة للمكان كهنا وثمت فإنه لا يقع بنفسه .

= نعتا ، لكونه ظرفا ، لكنه يتعلق بمحذوف قد يكون نعتا ، نحو قولك « رأيت رجلا هنا » و « تعرفت إلى رجل نمت » التقدير : رأيت رجلا كاننا هنا ، وتعرفت إلى رجل كان نمت .

الثاني « ذو » بمعنى صاحب ، الذى هو من الأسماء الخمسة ، نحو قولك « هذا رجل ذو مال » ويلحق به فروعها ، وعى : ذوا « و « ذوى » فى اللتى للذكر ، و « ذوو » و « وذوى » فى جمع الذكر ، و « ذات » فى المفردة المؤنثة ، و « ذاتا » و « ذاتى » فى اللتى للمؤنث ، و « ذوات » فى جمع المؤنث ، وفى القرآن الكريم (وبدلناهم بجنتهم جنتين ذواتى أكل حط) .

الثالث : الاسم للنسب ، والمراد به ما قصد منه النسب ، سواء أ كان بزيادة الياء للشدة نحو « هذا رجل دمشق » أم كان بجميئه على صيغة فعال أو نحوها نحو « هذا رجل تمار » .

وقد بقى من الجامد المشبه للمشتق ولم يذكره ستة أشياء أخرى ، وهى :

الأول : « ذو » الموصولة الطائفة التى بمعنى الذى ، وفروعها كذات وذوات ، نحو قولك « جاءنى الرجل ذو تحدثت إليه » أى الرجل الذى تحدثت إليه .

الثانى : الأسماء الموصولة للبدوأة بهمزة الوصل كالذى والتى ، أما غير البدوأة بالهمزة أصلا كمن وما أو للبدوأة بهمزة القطع كأى ، فلا تقع نعتا .

الثالث : أسماء الأعداد ، نحو قولك « اشتريت الأثواب الثلاثة » ونحو خطبت فى الرجال الخمسين خطبة بليغة ، فإنها فى معنى للعدودة بهذه العدة .

الرابع : لفظ « أى » بشرط أن يضاف إلى نكرة تماثل للنعوت معنى ، نحو قولك « اتخذت صاحبا أى صاحب » أو « اتخذت صاحبا أى صديق » .

الخامس : لفظ « رجل » بشرط أن يتضمن معنى كامل أو يضاف إلى لفظ « صدق » أو لفظ « سوء » نحو قولك « هذا رجل رجل صدق » وقولك « هذا رجل رجل سوء » .

السادس : لفظ « كل » أو لفظ « جد » بكسر الجيم وتشديد الدال - أو لفظ = (٢٠ - أوضح للمالك ٢)

بمعنى صاحب ، وأسماء النسب ، تقول : « مَرَرْتُ بِزَيْدٍ هَذَا » و « بِرَجُلٍ ذِي مَالٍ » و « بِرَجُلٍ دِمَشْقِيٍّ » لأن معناها الحاضر ، وصاحب مَالٍ ، ومنسوبٌ إلى دمشق .

الثالث : الجملة ، وللذمت بها ثلاثة شروط : شرط في المنعوت ، وهو أن يكون نكرة إما لفظاً ومعنى نحو (وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَمُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ)^(١) أو معنى لا لفظاً ، وهو المَعْرِفُ بِأَلِ الْجَنَسِيَّةِ ، كقوله :

— ٣٩٣ — * وَلَقَدْ أُمِرْتُ عَلَى اللَّيْمِ بِسُبْحِي *

= « حق » بشرط أن يضاف كل واحد منها إلى اسم جنس يكل معنى النعوت ، نحو قولك « هذا الرجل كل الرجل » وقولك « هذا صديق جدوني » وقولك « أنت الصديق حق الصديق » :

ومما يتصل بهذا الموضوع ما نبينه لك من أن الاسم ينقسم - من جهة وقوعه نعناً أو منعوتاً - إلى أربعة أقسام :

الأول : ما يقع نعناً حيناً ويقع منعوتاً حيناً آخر ، وذلك اسم الإشارة ، فمثال وقوعه نعناً أن تقول « رأيت زيدا هذا » كما سبق بيانه ، ومثال وقوعه منعوتاً أن تقول « مررت بهذا الرجل » ولا ينعى اسم الإشارة إلا باسم مقترن بأل

الثاني : ما لا يقع نعناً ولا يقع منعوتاً أصلاً ، وذلك الضمير مطلقاً ، نعني سواء أ كان ضمير متكلم أم كان ضمير مخاطب أم كان ضمير غائب .

الثالث : ما يقع منعوتاً أحياناً ولا يقع نعناً أصلاً ، وذلك العلم ، فمثال وقوعه منعوتاً أن تقول « مررت بزيد العاقل » .

الرابع : ما يقع نعناً أحياناً ولا يقع منعوتاً أصلاً ، وذلك لفظ « أى » وقد علمت أن منعوتها يكون نكرة وأنه يجب أن تضاف إلى نكرة تماثل المنعوت معنى ، فمثال وقوعها نعناً أن تقول « لقيت رجلاً أى رجل » .

(١) من الآية ٢٨١ من سورة البقرة .

٣٩٣ - هذا صدر بيت من الكامل ، وقد نسب هذا الشاهد في كتاب سيديويه =

= إلى رجل من بني سلول ، ولم يعينه أحد ، وقد ذكر الأصمعي في كتابه الأصمعيات خمسة أبيات هذا صدر ثالثها ، وعجزه قوله :

* فَمَضَيْتُ ثُمْتُ قُلْتُ لَا يَعْنِينِي *

ونسبها إلى شير بن عمرو الحنفي (انظر الأصمعيات ص ٧٤ طبع ليسك سنة ١٩٠٤ م) .

اللفظة : « اللثيم » هو الشيخ الذي النفس الحبيث المطباع « يعنني » يقصدني ، وهو مبني للعلوم ، بخلاف عنى يعنى بمعنى اهتم بهم فإنه مبني للمجهول لزوما ، تقول : عنى فلان بحاجتى ، وهو معنى بها .

الإعراب : « لقد » اللام موطئة للقسم حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، قد : حرف تحقيق مبني على السكون لا محل له من الإعراب « أمر » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « على » حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب « اللثيم » مجرور بعلى وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بقوله أمر « يسبنى » يسب : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اللثيم ، والنون للوقاية ، وباء للتكامل مفعول به مبني على السكون في محل نصب ، وحمل الفعل المضارع وفاعله المستتر فيه ومفعوله في محل جر صفة للثيم « فمضيت » الفاء حرف عطف ، مضى : فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، وتاء التكامل فاعله مبني على الضم في محل رفع « ثمت » ثم : حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، والتاء لتأنيث اللفظ « قلت » فعل ماض وفاعله « لا يعنني » لا : حرف نفي مبني على السكون لا محل له من الإعراب ، يعنى : فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، والنون للوقاية ، وباء للتكامل مفعول به مبني على السكون في محل نصب ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله في محل نصب مفعول القول .

الشاهد فيه : قوله « اللثيم يسبنى » حيث وقعت الجملة ، وعى يسبنى ، نعتاً للمعرفة وهو قوله اللثيم ، وإنما ساغ ذلك لأنه - وإن كان معرفة في اللفظ - نكرة في المعنى ؛ =

وشرطان في الجملة^(١)؛ أحدهما: أن تكون مشتملة على ضمير يربطها بالموصوف، إما ملفوظ به كما تقدم، أو مُقدّر كقوله تعالى: (وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا)^(٢) أي: لا تجزى فيه^(٣)، والثاني: أن

= لأن «أل» المقترنة به جنسية، وزعم ابن عتيل أنه يجوز في هذا البيت أن تكون الجملة حالا كالأصل في الجمل الواقعة بعد المعرفة، والمعنى يأتي ذلك، فإن الشاعر لم يقصد أنه يمر به في حال كونه يسبه، وإنما أراد أنه يمر على اللئيم الذي من ديدنه وشيخته وسجيته أنه يقع فيه.

وقد علمت مما ذكرناه لك من قبل أن المسألة خلافية، وقد اختار ابن مالك في شرح التسهيل جواز أن تكون الجملة نعتاً للاسم المقترن بأل الجنسية نظراً إلى معناه وذلك لأن أفضله معرفة بسبب دخول أل عليه، ومعناه كعنى النكرة من قبل أنه لا يقصده فرد معين، واختار أبو حيان في الارتشاف أنه لا يجوز أن تكون الجملة نعتاً للاسم المقترن بأل وأن أل الجنسية كأل العهدية في كون مدخول كل منهما معرفة، والحاصل أن ابن مالك نظر فيما اختاره إلى المعنى المراد بمصحوب أل الجنسية، وأن أبا حيان نظر فيما اختاره إلى اللفظ.

(١) بقي شرط في النكرة التي توصف بالجملة لم يذكره المؤلف، وهو أن تكون هذه النكرة المنعوتة مذكورة، فلا يجوز حذفها إلا في الحالة التي سيذكرها المؤلف في حذف المنعوت. وهي أن تكون النكرة بعض اسم متقدم مجرور بمن أو بـ وزعم قوم أنه لا يشترط ذلك، بل يجوز أن تكون النكرة محذوفة، واستدل بقول الشاعر:

أَنَا ابْنُ جَلَا وَطَلَّاعُ الثَّنَائِيَا مَتَى أَضِيعَ الْعِمَامَةَ تَعْرِفُونِي

فإن قوما جعلوا «جلا» جملة صفة لموصوف محذوف. والتقدير: أنا ابن رجل جلا، والقائلون بالاشتراط يقولون: إن «جلا» إما أن يكون مصدراً وأصله محدود فقصره الشاعر، وكأنه قال: أنا ابن جلاء ووضوح، وإما أن يكون فعلاً ماضياً فيه ضمير مستتر، وقد سمى به كما سموا «تأبط شراً» ولئن سلم ماذكروا من أنه جملة نعت بها محذوف فهو شاذ. (٢) من الآية ١٢٣ من سورة البقرة.

(٣) من الجمل التي تحتاج إلى رابط يربطها بما تتصل به جملة الصلة وجملة الخبر وجملة النعت، فأما جملة الخبر فقد ذكر المؤلف في موضعه ما يربطها بالمبتدأ، كما ذكر أنه

تكون خبرية ، أى : مُحْتَمَلَةٌ لِلصِّدْقِ والكذب ؛ فلا يجوز « مَرَزْتُ رَجُلًا
أَضْرِبُهُ » ولا « يَمْنَعُ بِمَنْتُكَ » قاصداً لإنشاء البيع ، فإن جاء ما ظاهره ذلك
يُؤَوَّلُ على إضمار القول ، كقوله :

= يجوز كون الضمير الرابط لمبتدأ جملة الخبر محذوفا مقدرا ، وذكر في باب الموصول
ما يربط جملة الصلة بالموصول ، كما فصل القول في حذف هذا العائد مرفوعا أو منصوبا
أو مجرورا ، ولم يفصل هذا التفصيل في رابط جملة النعت بالمنعوت ، وأعلم أولا أن
حذف الرابط من جملة الصلة أكثر من حذف الرابط من جملة النعت ومن جملة الخبر ،
وأن حذف الرابط من جملة النعت كثير في ذاته ، وحذفه من جملة الخبر قليل ، ثم
أعلم بعد هذا أن رابط جملة النعت بالمنعوت قد يكون أصله - قبل الحذف - مرفوعا ،
كقول الشاعر :

إِنْ يَقْتُلُوكَ فَإِنَّ قَتْلَكَ لَمْ يَكُنْ عَارًا عَلَيْكَ ، وَرُبَّ قَتْلِ عَارٍ

فإن قوله « قتل » المجرور لفظا برب مبتدأ ، و « عار » خبر لمبتدأ محذوف ،
والتقدير : ورب قتل هو عار ، وجملة المبتدأ المحذوف وخبره في محل رفع نعت لقتل ،
وقد يكون أصل رابط جملة النعت بالمنعوت منصوبا كقول الشاعر :

أَبَحْتَ حِمَى تِهَامَةٍ بَعْدَ نَجْدٍ وَمَا شَيْءٌ حَمِيَتْ بِمُسْتَبَاحٍ

فإن جملة « حميت » من الفعل والفاعل في محل رفع نعت لشيء ، والرابط ضمير
منصوب بحميت محذوف ، والتقدير : وما شيء حميته بمستباح ، وقد يكون أصل رابط
جملة النعت بالمنعوت مجرورا بواحد من حرفين وهما في ومن ، فأما الذى أصله مجرور
بفى فإنما يكون إذا كان المنعوت اسم زمان ومن أمثلته الآية السكرية التى تلاها
المؤلف (واتفوا يوما لا تجزى نفس عن نفس شيئا) أى لا تجزى فيه ، فإن كان
المنعوت غير ظرف الزمان لم يجوز حذف الرابط المجرور بفى ، نحو « رأيت رجلا رغبت
فيه » وأما الرابط المجرور بمن فقد يحذف والمنعوت اسم زمان نحو « هذا شهر صمت
يوما مبارك » أى صمت يوما منه ، وقد يحذف والمنعوت غير اسم الزمان نحو قولك
« عندى بر إردب بدينارين » أى إردب منه بدينارين .

٣٩٤ - * جَاءُوا بِمَذِقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذَّئْبَ قَطْ * .

أى : جَاءُوا بِلَبَنٍ مَخْلُوطٍ بِالماءِ مَقُولٍ عِنْدَ رُؤْيَتِهِ هَذَا الْكَلَامِ .

٣٩٤ - هذا الشاهد بيت من الرجز المشطور ، قيل : هو للعجاج بن رؤبة ، وقيل : لراجز كان قد نزل بقوم فانتظروا عليه طويلاً حتى جاء الليل بظلامه ثم جاءوه بلبن قليل قد خلطوا به ماء كثيراً حتى أصبح لونه يحاكي لون الذئب ، وقبل هذا البيت قوله .

* حَتَّى إِذَا جَنَّ الظَّلَامُ وَاخْتَلَطَ *

اللغة : « بمذق » المذق - بفتح الميم وسكون الدال المعجمة - اللبن المخلوط بالماء ومتى كثر خلط اللبن بالماء صار لونه إلى الزرقة ، والأصل أن يقال للبن : مذيق ، على فعيل بمعنى مفعول ، واسكنهم وصفوه بالمصدر فقالوا « لبن مذق » ثم كثر ذلك في كلامهم حتى حذفوا الموصوف وسموا اللبن المخلوط مذقاً تسمية بالمصدر « قط » اسم معناه الزمان الماضي أو ما مضى وانقطع من العمر .

الإعراب : « جاءوا » جاء : فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره ، وواو الجماعة فاعله مبني على السكون في محل رفع « بمذق » الباء حرف جر ، مذق : مجرور بالباء وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بجاء « هل » حرف استفهام مبني على السكون لا محل له من الإعراب « رأيت » رأى : فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره ، وتاء المخاطب فاعله مبني على الفتح في محل رفع « الذئب » مفعول به لرأى منصوب بالفتحة الظاهرة « قط » ظرف لما مضى من الزمان مبني على الضم في محل نصب برأى ، وسكن لأجل الوقف .

الشاهد فيه : قوله « بمذق هل رأيت الذئب » فإن ظاهره يفيد وقوع الجملة الاستفهامية وهي قوله « هل رأيت الذئب » نعتاً للذكورة التي هي قوله « مذق » وهذا الظاهر غير مراد ، بل جملة الاستفهام مفعول به قد حذف عامله ، وهذا العامل المحذوف هو الذي يقع نعتاً ، وأصل الكلام : جَاءُوا بِمَذِقٍ مَقُولٍ عِنْدَ رُؤْيَتِهِ هَلْ رَأَيْتَ الذَّئْبَ .

وقد قدر ابن عمرون النعت المحذوف بقوله « جاءوا بمذق مثل الذئب ، هل =

= رأيت الذئب قط ، وزعم أن هذا أحسن من تقدير القول ؛ لأن هذا المقدر ورد مصرحاً به في نحو قولهم « مررت برجل مثل الأسد هل رأيت الأسد قط » وفي الحديث « كلاب مثل شوك السعدان ، هل رأيتم شوك السعدان ؟ قالوا : نعم يا رسول الله ، قال : فإنها مثل شوك السعدان » .

فإن قلت : فإن أجد النعت بشارك خبر المبتدأ في كثير من الأحكام ، وأجد جمهور النحويين يجزئون وقوع خبر المبتدأ جملة إنشائية ولا يلتزمون تقدير قول يجعلونه هو الخبر والجملة الإنشائية معمولاً له ، ولم يخالف في ذلك إلا ابن الأنباري ، فأما الجملة الواقعة نعتاً فإن الجمهور قد اشترطوا فيها أن تكون خبرية ، والزموا - حين تقع في بعض الكلام إنشائية - تقدير قول يجعلونه هو النعت ويجعلون الجملة الإنشائية معمولاً له ، فما وجه هذه التفرقة ؟ ولماذا لم يجعلوا النعت كالخبر في هذا الموضوع ؟

فالجواب عن ذلك أن تقول لك : إن النحاة لم يرغب عن أذهانهم ما ذكرت ، ولكنهم رجعوا أولاً إلى الاستعمال العربي فوجدوا الخبر يقع جملة إنشائية في كثير من كلامهم ، جملة « نعم ، وبئس » تقع خبراً مقدماً عن الاسم المخصوص بالمدح أو الذم ، وجملة التعجب تقع خبراً ، وكل من جملة نعم والتعجب إنشائيتان كما هو معلوم لك ، ثم رجعوا - بعد هذا السماع المطرد - إلى السر في وقوع الخبر جملة إنشائية وفي عدم وقوع الحال جملة إنشائية ، فوجدوا في طبيعة ما يراد من الخبر وما يراد من النعت ما يؤيد ذلك ، ويبان هذا أن المتكلم بجملة من مبتدأ وخبر يريد أن يفيد المتكلم ثبوت شيء كان مجهولاً له شيء معلوم له . أما الشيء الذي كان مجهولاً للمخاطب فهو الخبر ، وأما الشيء الذي كان متصوراً للمخاطب فهو المبتدأ ، ومحال في مجرى العادة أن يقصد المتكلم إفادة المخاطب ثبوت شيء معلوم له شيء معلوم له أيضاً ، لأنه لا فائدة في ذلك ، كما أن محالاً في مجرى العادة أن يقصد المتكلم إفادة المخاطب ثبوت شيء مجهول له شيء مجهول له أيضاً ، ومن أجل هذا كان مما لا بد منه أن يكون المبتدأ معرفة أو نكرة كالعرفه ، وكان الخبر نكرة أو معرفة كالنكرة ، والجملة الإنشائية كالجمل الخبرية في أن كلا منهما في قوة النكرة ، أما المتكلم بالنعت فإنه يريد توضيح النعوت أو تخصيصه للمخاطب ، والتوضيح ومثله التخصيص لا يكون إلا بشيء معروف للمخاطب =

الرابع : المصدر^(١)، قالوا « هَذَا رَجُلٌ عَدْلٌ ، وَرِضًا ، وَزَوْرٌ ، وَفِطْرٌ »
وذلك عند الكوفيين على التأويل بالمشق ، أى : عَادِلٌ ، وَمَرْضِيٌّ ، وَزَائِرٌ ،
وَمُفْطِرٌ ، وعند البصريين على تقدير مضاف ، أى : ذُو كَذَا ، ولهذا التزم

== فى ذاته ، ضرورة أنه لا يمكن لك أن توضح للمخاطب شيئاً مبهماً غير معلوم له بشيء
مبهم مثله ، ولما كانت الجملة الإنشائية من طبيعتها ألا تكون معلومة قبل التكلم
بها ، إذ أن المراد بها تحصيل شيء غير حاصل . لم تصلح أن تكون نعتاً موضحة أو
مخصصة ، أما الجملة الخبرية فليكونها حديثاً عن شيء قد وقع وحدث قبل التكلم بها ،
فكانت لذلك صالحة أن تكون معلومة ، صلحت : لوقوعها نعتاً .

(١) أنت تعلم أن المصدر اسم دال على معنى هو الحدث ، ولا دلالة له على الذات ،
فإذا قلت « هذا رجل عدل » مع بقاء كل من الذمت والنعت على معناه الأصلي - كنت
قد وصفت الذات بالمعنى ، وهو لا يجوز . ومن أجل هذا التزم البصريون والكوفيون
جميعاً للتخلص من هذا الذى لا يجوز تأويل العبارة : إما بجعل اسم المعنى فى تأويل
للمشتق الدال على الذات ومعنى قائم بها أو واقع عليها ، وإما بتقدير مضاف يدل على
الذات - وهو ذر الذى بمعنى صاحب - وإذا علمت هذا فاعلم أن النحاة نعتوا النعت
بالمصدر رجوعاً إلى العلة التى ذكرناها فى أول هذا الكلام ، فأما الرجوع إلى السماع
عن العرب فإنما نجد فى كلامهم استعمال المصدر نعتاً كثيراً ، ولهذا تجد ابن مالك يقول
فى الألفية * ونعتوا بمصدر كثيراً * وباستقراء كلام العرب تتبين لنا ظاهرتان : أما
الأولى فإنما نجدهم لم ينعتوا بالمصدر إلا إذا استكمل شروطاً ، منها أن يكون مصدراً
لفعل ثلاثى أو بزنة مصدر الفعل الثلاثى فالأول كعدل ورضا وزور ، والثانى كفطر
فإنه اسم مصدر فعله أفطر ، ومنها ألا يكون هذا المصدر مصدراً ميمياً كمضرب
وكنصر ، والظاهرة الثانية أنها نجدهم حين استعمالوا المصدر نعتاً يلتزمون الإتيان به
مفرداً مذكراً فيقولون : هذا رجل عدل ، وهذان رجلان عدل ، وهؤلاء رجال عدل ،
وهذه امرأة عدل - إلخ ، والسرفى ذلك أنهم نظروا إلى لفظ المصدر ، والمصدر
كما علمت لا يثنى ولا يجمع ، ولم ينظروا إلى المعنى الذى يصح عليه الكلام ، ولعل هذا
الصنيع مما يرجح تقدير علماء البصرة مضافاً محذوفاً ؛ لأنهم لو نظروا إلى كونه فى المعنى
اسم فاعل أو اسم مفعول لثنوه وجمعوه .

إفراده وتذكيره ، كما يلتزمان لو صُرِّحَ بذو^(١) .

فصل : وإذا تعددت النعموت ؛ فإن اتَّحدَ معنى النعمة استُغْنِيَ بالتثنية والجمع عن تفريقه ، نحو « جَاءَنِي رَجُلَانِ فَاضِلَانِ » و « رَجَالٌ فَضَلَاءٌ » وإن اختلف وَجَبَ التفریقُ فيها بالعطف بالواو ، كقوله :

٣٩٥ - * عَلَى رُبْعَيْنِ مَسْلُوبٍ وَبَالٍ *

(١) هذان تأويلان ، وبقي تأويل ثالث ، وحاصله إبقاء المصدر والنعموت على حالهما ، وإرادة المبالغة في زيد حتى كأنه هو نفس العدل ونفس الرضا ونفس الزيارة .
٣٩٥ - لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وما أنشده المؤلف ههنا عجز بيت من الوافر أنشده ميبويه ، وصدره قوله :

* بَكَيْتُ وَمَا بُكَا رَجُلٍ حَزِينٍ *

اللمعة : « الرابع » المنزل « المسلوب » الذي قد ذهب ولم يبق من آثاره شيء « البالي » الذي قد ذهبت عينه وبقيت رسومه .

الإعراب : « بكيت » بكى : فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، وتاء المتكلم فاعله بنى على الضم في محل رفع « وما » الواو اعتراضية حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، ما : اسم استفهام مبتدأ مبني على السكون في محل رفع « بكَا » خبر المبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وهو مضاف و « رجل » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « حزين » صفة لرجل مجرورة بالكسرة الظاهرة ، وجملة المبتدأ وخبره لا محل لها من الإعراب معترضة بين العامل الذي هو بكيت ومعموله الذي هو قوله « على ربعين » فإنه جار ومجرور متعلق ببيكيت « مسلوب » نعت لربعين ، ونعت المجرور مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، « وبال » الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، بال : معطوف على مسلوب ، مجرور بكسرة مقدرة على الياء المحذوفة لأجل التخلص من التقاء الساكنين منع من ظهورها الثقل .

الشاهد فيه : قوله « ربعين مسلوب وبال » حيث عطف ثاني النعتين وهو قوله بال على أولهما وهو قوله مسلوب ، ولم يثنهما لأنهما اختلفا في المعنى .

وقولك « مَرَرْتُ بِرَجَالٍ شَاعِرٍ وَكَاتِبٍ وَفَقِيهٍ » .
 وإذا تَعَدَّدَتِ النعوتُ واتَّحدَ لفظُ النعمة ؛ فإن اتَّحدَ معنى العاملِ وعمله جاز
 الإتيانُ مطلقاً كـ « جَاءَ زَيْدٌ وَأَتَى عَمْرُو الطَّارِفَانِ » و « هَذَا زَيْدٌ وَذَلِكَ
 عَمْرُو المَاقِلَانِ » و « رَأَيْتُ زَيْدًا وَأَصْرَتُ خَالِدًا الشَّاعِرَيْنِ » ، وَخَصَرٌ
 بعضهم جَوَازَ الإتيانِ بكونِ المتبوعين فاعليَ فعاينِ أو خَبَرِي مَبْتَدَأَيْنِ .

وإن اختلفا في المعنى والعمل ، كـ « جَاءَ زَيْدٌ وَرَأَيْتُ عَمْرًا الفَاضِلَيْنِ » ،
 أو اختلف المعنى فقط ، كـ « جَاءَ زَيْدٌ وَمَضَى عَمْرُو السَّكَاتِيَانِ » أو العمل فقط
 كـ « هَذَا مُؤَلِّمٌ زَيْدٌ وَمُوجِعٌ عَمْرًا الشَّاعِرَانِ » وَجَبَ القَطْعُ .

فصل : وإذا تَكَرَّرَتِ النعوتُ لواحد ؛ فإن تعين مُسَمَّاهُ بدونها جاز
 إتيانُها ، وقَطْعُها ، والجمع بينهما بشرط تقديم التَّيَجِ ، وذلك كقول خَرِيقٍ :
 ٣٩٦ - لَا يَبْعَدُنْ قَوْمِي الَّذِينَ هُمْ سُمُّ المُدَاةِ وَآفَةُ الجُزُرِ
 النَّازِلُونَ بِكُلِّ مُعْتَرَكٍ وَالطَّيِّبُونَ مَعَاقِدَ الأَزُرِ

٣٩٦ - هذان بيتان من الكامل تقولها الخرئق - بكسر الخاء والنون بينهما
 راء ساكنة - وهي أخت طرفة بن العبد البكري الشاعر المعروف لأمه ؛ وهي
 الخرئق بنت بدر بن هفان بن مالك بن ضبيعة ، والبيتان اللذان ذكرهما المؤلف تقولها
 في رثاء زوجها بشر بن عمرو بن مرثد سيد بني أسد ، وكان قد قتل هو وجماعة من
 قومه في يوم قلاب .

اللافة : « لا يبعدن » أرادت لا يهلكن ، مأخوذ من البعد بمعنى الذهاب بالموت
 والهلاك وقد جرى سنن العربية على أنهم إذا أرادوا الدعاء لرجل قالوا : لا تبعد ،
 أو لا يبعد ، وإذا أرادوا الدعاء عليه قالوا : بعدت ، أو بعداً لك ، أو بعداً له ، وفي
 الكتاب الكريم : (أَلَا بَعْدَ لِمَدِينٍ كَمَا بَعْدَتْ ثَمُودُ) « سم العداة » العداة - بوزن
 قضاة - جمع عاد بمعنى العدو الذي هو خلاف الصديق ، وأرادت بكونهم سم الأعداء =

= أنهم يقتلونهم ، فهم لهم بمنزلة السم « وآفة الجزر » آفة الشيء في الأصل : اسم لكل ما يصيبه أو يهلكه ، والجزر - بضم أوله وثانيه - جمع جزور ، وهو اسم يطلق على الإبل خاصة ، وأرادت بكونهم آفة الإبل أنهم يفنونها بالذبح للضيغان ، وصفتهم أولاً بالشجاعة ، ثم وصفتهم بالكرم « معترك » اسم لمكان الاعتراك ، والمراد به مكان التحام الجيوش وتزاحمهم « معاهد » جمع معقد . وهو موضع عقد الإزار « الأزر » بضم أوله وثانيه - جمع إزار ، بزنة كتاب وكتب ، والإزار : اسم لما يشده الإنسان على وسطه ، وأرادت بكونهم طيبين معاهد الأزر السكناية عن عفتهم وتزهرهم عن الفحشاء .

اللفي : دعت أولاً لقومها ألا يهلكوا ، ثم وصفتهم بالشجاعة الفائقة وأنهم ينتصرون دائماً على عدوهم ويأتون عليه ، ثم وصفتهم بالكرم البالغ أقصى غايته وأنهم يفنون إبلهم للضيوف ، ثم عادت إلى الشجاعة فذكرت لهم صفة أخرى من صفاتها ، وهي أنهم يحضرون كل معركة من معارك القتال ، ولا يتخلفون عن ملاقات الأبطال ، ثم وصفتهم بالعفة والطهارة والتزهد عن الفحشاء .

الإعراب : « لا » دعائية حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « يبعدن » يبعد : فعل مضارع مبنى على الفتح لا اتصاله بنون التوكيد الحقيقية في محل جزم بلا الدعائية ، ونون التوكيد حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « قومي » قوم : فاعل يبعد ، مرفوع بضمّة مقدرة على ما قبل ياء التكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وقوم مضاف وياء التكلم مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر « الدين » صفة لقومي مبنى على الياء في محل جر « هم » مبتدأ « سم » خبر المبتدأ مرفوع بالضمّة الظاهرة ، وسم مضاف و « العداة » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، والجملة من المبتدأ وخبره لا محل لها من الإعراب صلة الموصول « وآفة » الواو حرف عطف ، آفة : معطوف على سم ، وآفة مضاف و « الجزر » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « النازلون » يروى بالواو ويروى بالياء ، فإن رويته بالواو احتمل وجهين ؛ أحدهما : أن يكون نعتاً لقومي المرفوع تقديره بالفاعلية ، وثانيهما أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف وجوباً تقديره : هم =

ويجوز فيه رفعُ « النازلين » و « الطيبين » على الإتياع لـ « قومي » ،
أو على القطع بإضمار « هم » ، ونصبهما بإضمار « أمدح » أو « أذكر » ، ورفعُ
الأول ونصب الثاني على ما ذكرنا ، وعكسه على القطع فيهما .

وإن لم يُمرَف إلا بمجموعها وَجَبَ إتياعها كلها ، لتزيلها منه منزلة
الشيء الواحد ، وذلك كقولك : « مَرَرْتُ بِزَيْدِ التَّاجِرِ الْفَقِيرِ الْكَاتِبِ »
إذا كان هذا الموصوفُ يُشاركه في اسمه ثلاثة : أحدهم تاجر كاتب ، والآخر
تاجر فقيه ، والآخر فقيه كاتب .

= النازلون ، وإن رويته بالياء تعين أن يكون مفعولاً به لفعل محذوف وجوباً ، والتقدير :
أمدح أو أتعى النازلين « بكل » جار ومجرور متعلق بالنازلين على كل وجه ، وكل
مضاف و « معترك » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « والطيبون » يروى
بالواو وبالياء أيضاً ، فإن رويته بالواو وكنت قد رويت « النازلون » بالواو احتمل
الوجهين : الرفع على أنه نعت لقومي ، والرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف ، وإن رويته
بالواو وكنت قد رويت « النازلين » بالياء تعين فيه وجه واحد وهو الرفع على أنه
خبر مبتدأ محذوف : أي هم الطيبون ، وإن رويته بالياء تعين أن يكون مفعولاً به لفعل
محذوف ، إن كنت قد رويت « النازلون » بالواو ، فإن كنت رويت « النازلين »
بالياء جازي هذا أن يكون معطوفاً على « النازلين » والقاعدة التي لا يجوز لك البراح
عنها هي أنك إذا اتبعت الأول جاز لك في التالي الإتياع والقطع بالرفع أو بالنصب ،
وإن قطعت الأول بالرفع أو بالنصب لم يجز لك في التالي إلا القطع بالرفع أو بالنصب ،
فإن قطعت الجميع لم يلزمك أن تجعل قطع الثاني كقطع الأول ، بل يجوز التوافق
والتخالف ، وفولها « معاند » منصوب على التشبيه بالمفعول به ؛ لأن قوله « الطيبون »
صفة مشبهة ، ومعاند مضاف و « الأزرق » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قولها « النازلون . . . والطيبون » فإنهما كما ذكر المؤلف نعتان
لا يتوقف عليهما تعيين النعوت ، ومن ثمة يجوز فيهما الإتياع ، ويجوز فيهما القطع ،
ثم قطعهما إما أن يكون إلى الرفع بتقدير مبتدأ يكونان خبراً له أو إلى النصب بتقدير
فعل يكونان مفعولين له ، وقد روي بالنصب كما روي بالرفع فدلَّت الروايتان على جواز
الإتياع والقطع على ما ذكرنا في الإعراب .

وإن تعين ببعضها جاز فيما عدا ذلك البعض الأوجه الثلاثة .
 وإن كان المنعوت نكرة تعين في الأول من نعوته الإنباع ، وجاز في الباقي
 القَطْعُ ، كقوله :
 ٣٩٧ - وَيَأْوِي إِلَى نِسْوَةٍ عَطَلٍ وَشُعْنًا مَرَاضِيْعَ مِثْلَ السَّعَالِي

٣٩٧ - هذا بيت من المتقارب من قصيدة طويلة لأمية بن أبي عائذ الهذلي ،
 يصف صياداً .

اللمة : « يأوى » الأصل في هذه المادة معنى سكن ونزل بمحله ، وتقول : أوى
 فلان إلى فلان ، نزلته سكن إليه ونزل عنده ، وقالوا : فلان مأوى المساكين ،
 يريدون أنهم يسكنون إليه ، ويجدون راحتهم عنده ، وينزلون عليه ، وقد ضمن
 الشاعر هنا يأوى معنى يرجع ويؤوب ويعود كما في قول الحطيئة :

أَطَوَّفُ مَا أَطَوَّفْتُ ثُمَّ آوَى إِلَى يَدَيْ قَعِيدَتُهُ أَسْكَاعَ

« عطل » ضم أوله وفتح ثانيه مشدداً - جمع عاقل ، وهى المرأة التى لاحلى لها
 « شعناً » جمع شعناء ، وهى المرأة الضعيفة السيئة الحال الملبدة الشعر « مراضيع »
 جمع مرضع ، وهى المرأة التى لها ولد رضعه ، وكان من حق العربية عليه أن يقول
 مراضع - بغير ياء - إلا أنه أشبع كسرة الضاد فتولدت عنها ياء ، أو ندعى أن المفرد
 مرضاع فهذه الياء متقلبة عن الألف التى فى المفرد « السعالى » جمع سعلالة - بكسر
 السين وسكون العين - وهى القول التى تترامى فى الفلوات لبعض الأعراب فى صور
 تزعمهم ، وقد جرى بينهم القول والسعلالة مجرى الثل ، يضربونه لـكل ما يهولهم
 ويفظعهم .

المنى : وصف الشاعر صياداً يسمى لتحصيل قوت عياله ؛ فذكر أنه بوغل فى
 اتباع الوحش حتى يغيب عن نسائه مدة طويلة ، ثم يعود إليهن فيجدهن فى حالة بؤس
 واحتياج وفساد حال ، وذكر أنهن لفظاعة منظرهن وقبيح ما آلت إليه حالهن
 يشبهن الفيلان .

الإعراب : « ويأوى » الواو حرف عطف ، بنى على الفتح لاجل له من الإعراب ،
 يأوى : فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، وفاعله =

وحقيقة القطع : أن يُجَمَلَ النعتُ خبراً لمبتدأ ، أو مفعولاً لفعل .

فإن كان النعتُ المقطوعُ لمجرد مدح أو ذم أو ترحمٍ وَجَبَ حَذْفُ المبتدأ والفعل ، كقولهم : « الحمد لله الحميد » بالرفع بإضمار « هو » ، وقوله تعالى : (وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ أَخْطَابٍ)^(١) بالنصب بإضمار « أذم » .

وإن كان لغیر ذلك جاز ذكره ، تقول « مَرَزْتُ زَيْدَ التَّاجِرِ » بالأوْجِه الثلاثة ، ولك أن تقول « هو التاجر » و « أعنى التاجر » .

فصل : ويجوز بكثرة حذف للمفعول إن عُلِمَ ، وكان النعت إما صالحاً

== ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الصياد الذى يصفه « إلى » حرف جر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، نسوة « مجرور بإلى وعلامة جره الكسرة الظاهرة » وشعثا « الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، شعثاً : مفعول به لفعل محذوف ، وتقدير الكلام : أعنى شعثا ، أو أصف ، أو أذكر ، أو نحو ذلك « مراضيع » نعت لشعث منصوب بالفتحة الظاهرة « مثل » نعت ثان لشعث ، ومثل مضاف و « السعالى » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « نسوة عطل وشعثاً » حيث وردت الرواية فيه بجر عطل ونصب شعثاً ؛ فأما الأول وهو عطل فلم يرو فيه إلا الجر ، وأما الثانى وهو شعث فقد روى مجروراً وهى رواية سيويه ، وروى منصوباً أيضاً ؛ فدل ذلك على أن نعوت النكرة يجب فى أولها الإتيان ويجوز فيما عداه الإتيان والقطع .

فإن قلت : فلماذا جاز فيما عدا الأول من نعوت النكرة الإتيان والقطع بدون قيد ؟ ولم يجز القطع فى نعوت المعرفة إلا إذا تعينت المعرفة بدونها ؟

فالجواب أن ندلك على أن المقصود من نعت النكرة مجرد التخصيص ، وهو يحدث بالنت الواحد ، ولا كذلك المعرفة لأن المقصود بها التوضيح وهو قد يحتاج إلى أكثر من نعت واحد كما قد يكتفى بالواحد .

(١) من الآية ٣ من سورة المسد .

لمباشرة العمل نحو (أَنْ أَعْمَلَ سَابِقَاتٍ) ^(١) أى : دُرُوعًا سَابِقَاتٍ ، أو بعض اسم مقدم مخفوض بمن أو في ^(٢) .

(١) من الآية ١١ من سورة سبأ .

(٢) قد روى النحاة أحياناً من الشعر ، وخرجوها على حذف النعوت وبقاء النعت ، وليس بها أحد الشرطين اللذين ذكرهما المؤلف تبعاً لهم ، لاجرم حكموا بشذوذها ، فمن ذلك قول الشاعر ، وهو الكهيت (ورواه ابن منظور تبعاً للجوهري في ق ب ص) :

لَكُمْ مَسْجِدًا اللَّهُ الْمَزُورَانِ وَالْخَصَى

لَكُمْ قَبْضُهُ مِنْ بَيْنِ أُنْرَى وَأَقْتَرَا

قلوا : تقدير الكلام « من بين من أنرى ومن أقر » أى من بين رجل أنرى ورجل أقر ، لحذف النعوت في موضعين من الكلام ، وأبقى النعت فيهما - وهو جملة « أنرى » وجملة « أقر » .

ومن ذلك قول الراجز :

مَا لَكَ عِنْدِي غَيْرُ سَهْمٍ وَحَجَرٍ وَغَيْرُ كِبْدَاءٍ شَدِيدَةٍ الْوَتَرِ

* تَرْمِي بِكَفِّي كَانَ مِنْ أَرْمَى الْبَشْرِ *

قالوا : تقدير الكلام « ترمى بكفى رجل كان من أرمى البشر » لحذف النعوت وهو رجل . وأبقى النعت وهو إما جملة كان واسمها المستتر فيها وخبرها ، وإما الجار والمجرور الذى هو « من أرمى البشر » إذا اعتبرت كان زائدة .

ومن ذلك قول النابغة الذبياني :

كَأَنَّكَ مِنْ جِمالِ بَنِي أَقْيَشٍ يُقَعِّعُ بَيْنَ رِجْلَيْهِ بِشَنٍّ

قالوا : تقدير الكلام « كأنك جمل من جمل بني أقيش » لحذف النعوت وهو جمل ، وأبقى النعت وهو الجار والمجرور ، ويمكن تخریج هذا البيت على المطرد الشائع ، فيقدر الكلام : كأنك من جمل بني أقيش جمل يقعقع بين رجليه بشن ، ليكون النعوت المحذوف بعض اسم مجرور بمن متقدم ، ويكون الجار والمجرور حالا من الضمير في « يقعقع » وجملة يقعقع صفة لجمل .

فالأول كفولهم : « مِنَّا ظَمَنَ وَمِنَّا أَقَامَ » أى : مِنَّا فريقٌ ظَمَنَ ، وَمِنَّا فريقٌ أَقَامَ .

والثانى كفوله :

٢٩٨ - لَوْ قُلْتَ مَا فِي قَوْمِهَا لَمْ تَيْتَمَ
يَفْضُلُهَا فِي حَسَبٍ وَمَيْسَمٍ

٣٩٨ - هذا بيت من الرجز أو بيتان من مشطوره ، وهذا البيت قد نسبته ابن يعيش إلى الأسود الحناني - بحاء مهملة مكسورة وميم مشددة - ووقع في نسخ التصريح « أبو الأسود الجمالي » وهو تحريف شديد ، وقد نسبته سيويوه إلى حكيم بن معية الربيعي ، وهو راجز إسلامي كان معاصرا للمعاج وحيد الأرقط .

اللغة : « لم تَيْتَمَ » معناه لم تقع في الإثم ، وهو الكذب هنا ، وأصل هذه الكلمة في اللغة المشهورة « تَأْتَمَ » بوزن تعلم مضارع أتم - بوزن علم - فجاء بها الراجز على لغة غير أهل الحجاز بكسر حرف المضارعة فقال « تَيْتَمَ » ثم قلب الهمزة ياء لسكونها إثر كسرة كما قالوا ذيب ، وبيز ، في ذئب وبئر « يفضلها » يزيد عليها « حسب » الحسب - بفتح أوله وثانيه - كل شيء يعده الإنسان من مفاخر آبائه « ميسم » بكسر الميم بعدها ياء مشناة ساكنة ثم سين مفتوحة - هي الوسامة والجمال ، والأصل « موسم » فلما وقعت الواو ساكنة إثر كسرة انقلب ياء كما في ميزان وميقات وميعاد .

الإعراب : « لو » حرف شرط غير جازم « قلت » فعل ماض وفاعله « ما » حرف نفي « في » حرف جر « قومها » قوم : مجرور بفي ، وقوم مضاف وضمير القائبة مضاف إليه ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، وتقدير الكلام : ما في قومها أحد « يفضلها » يفضل : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المبتدأ المحذوف ، وضمير القائبة مفعول به مبنى على السكون في محل نصب ، وجملة الفعل المضارع وفاعله المستتر فيه ومفعوله في محل رفع نعت لذلك المبتدأ المحذوف « في » حرف جر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « حسب » مجرور بفي وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور =

أصله «لَوْ قُلْتَ مَا فِي قَوْمِهَا أَحَدٌ يَفْضُلُهَا لَمْ تَأْتُمْ» فحذف الموصوف وهو «أحد»، وكسر حرف المضارعة من تأتم، وأبدل الهمزة ياء، وقَدَّمَ جواب لو فاصلا بين الخبر المُقَدَّم، وهو الجار والمجرور، والمبتدأ المؤخر وهو «أحد» المحذوف.

= متعلق بقوله يفضل «وميسم» الواو حرف عطف، ميسم: معطوف على حسب، مجرور بالكسرة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله «ما في قومها يفضلها» حيث حذف المنعوت وأبقى النعت وهو جملة «يفضلها» وأصل الكلام: لو قلت ما في قومها أحد يفضلها، وقد ذكره المؤلف وذكر ما في البيت من تقدير.

قال الفراء: «ومن كلام العرب أن يضمروا في مبتدأ الكلام بمن؛ فيقولون: منا يقول ذلك ومنا لا يقوله، وذلك أن من بعض لما هي منه؛ فلذلك أدت عن المعنى المتروك، قال الله تعالى: (وما منا إلا له مقام معلوم) وقال: (وإن منكم إلا واردها) ولا يجوز إضمار من في شيء من الصفات إلا على هذا الذي نبأته به، وقد قالها الشاعر في في، ولست أشتهبها، قال: * لو قلت ما في قومها... البيت * وإنما جاز ذلك في في لأنك تجد معنى من، وأنه بعض ما أضيفت إليه، ألا ترى أنك تقول: فينا الصالحون وفينا دون ذلك، فكأنك قلت منا، ولا يجوز أن تقول: في الدار يقول ذاك، وأنت تريد: في الدار من يقول، وإنما يجوز إذا أضيفت في إلى جنس المتروك» اه كلامه بحروفيه.

وقال سيبويه في باب حذف المستثنى استخفافا، مانعه «وذلك قولك: ليس غير، وليس إلا، كأنه قال: ليس إلا ذلك، وليس غير ذاك، ولكنهم حذفوا ذلك تخفيفا واكتفاء بعلم المخاطب ما يعنى، وسمعنا بعض العرب الموثوق بهم يقول: ما منهما مات حتى رأيته في حال كذا، وإنما يريد ما منهما واحد مات، ومثل ذلك قوله تعالى جده (وإن من أهل الكتاب إلا ليؤمنن به قبل موته) ومن ذلك من الشعر * كأنك من جمال بنى أقيش * أى كأنك جمل من جمال بنى أقيش، ومن ذلك قوله أيضا * لو قلت ما في قومها لم تيم - البيت * .

ويجوز حذف النعت إن عُلِمَ ، كقوله تعالى : (يَا خُذْ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا)^(١)
 أى : كل سفينة صالحة ، وقول الشاعر :
 ٣٩٩ - * فَلَمْ أُعْطَ شَيْئًا وَلَمْ أُمْتَعْ *

(١) من الآية ٧٩ من سورة الكهف .

٣٩٩ - هذا الشاهد من كلام للعباس بن مرداس السلمي يخاطب به النبي صلى الله عليه وسلم ، وكان عليه السلام قد وزع غنائم حنين ؛ فأعطى قوما من أشرف العرب من المؤلفات قلوبهم ، منهم أبو سفيان ومعاوية ابنه ، والأقرع بن حابس وعيينة بن حصن الفزاري ، وأعطى العباس دون ما أعطى الواحد منهم ، ففي ذلك يقول العباس :

أَتَجْمَعُ نَهْجِي وَنَهْجَ الْمُبِينِ بَيْنَ عَيْنَيْنِ وَالْأَقْرَعِ
 وَمَا كَانَ حِصْنٌ وَلَا حَابِسٌ يَفُوقَانِ مِرْدَاسَ فِي تَجْمَعِ
 وما ذكره المؤلف عجز بيت من المقارب ، وصدره قوله :

* وَقَدْ كُنْتُ فِي الْحَرْبِ ذَا تَذَرٍّ *

اللفظة : « نهى » الثوب - بفتح فسكون - هو هنا بمعنى المنهوب ، مثل الخلق بمعنى الخلق ، وأراد به الغنيمة « العبيد » بضم العين وفتح الباء ، بزنة المصغر - اسم فرس العباس بن مرداس ، وكان العباس يسمى فارس العبيد « عيينة » أراد به عيينة بن حصن الفزاري « والأقرع » أراد به الأقرع بن حابس « حصن » هو أبو عيينة « حابس » هو أبو الأقرع « مرداس » هو أبو العباس ، ويفوقانه : بمعنى بفضلان عليه « في مجمع » أراد أنه إذا اجتمع الناس للتفاخر والتناثر فذكر كل واحد منهما مأثره لم يكن لأحدهما مأثرة تفوق مأثر أبيه مرداس .

الغنى : ذكر الشاعر أنه اغتم ؛ لأن رسول الله صلوات الله وسلامه عليه فرق الغنائم فأعطى الأقرع بن حابس وعيينة بن حصن وجماعة آخرين أكثر مما أعطاه ، وهو يدعى أن هذه الغنائم التي وزعت إنما غنمها هو وفرسه ؛ فإن كان أحد أولى بالفضل فيما يعطى فهو الأحق دونهم ؛ فكأنه يقول : إني أنا وفرسى العبيد أصحاب هذه الغنائم التي أخذتها ففرقتها بين فلان وفلان بمن لم يكن لهم في غنمها كبير فضل ، فكيف أصير بهذه المنزلة ، منزلة الذي لم يعط شيئاً جزيلاً ولم يمنع بالمرة ، وإذا فهمت =

== هذا المعنى سهل عليك أن ترد ما تجده في كلام العليمي من الاستشكال، فتفطن لذلك والله يوفقك .

الإعراب : « ما » حرف نفي مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « كان » فعل ماضى مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « حصن » اسم كان مرفوع بالضمّة الظاهرة « ولا » الواو حرف عطف ، لا : حرف زائد لتأكيد النفي « حابس » معطوف على حصن مرفوع بالضمّة الظاهرة « يفوقان » فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، وألف الاثنين فاعله ، والجملة في محل نصب خبر كان « مرداس » مفعول به ليفوقان منصوب بالفتحة الظاهرة ، وكان من حق العربية أن ينونه لأنه مصروف لعدم وجود العلتين فيه ، ولكنّه منعه من الصرف حين اضطر لإقامه الوزن « فى جمع » جار ومجرور متعلق بيفوقان « قد » حرف تحقيق مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « كنت » كان : فعل ماضى ناقص ، وتاء للتكلم اسمه مبنى على الضم فى محل رفع « فى الحرب » جار ومجرور متعلق بكان « ذا » خبر كان منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف و « تدرا » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « فلم » الفاء حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب لم : حرف نفي وجزم وقلب « أعط » فعل مضارع مبنى للمجهول مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، وهو المفعول الأول لأعط « شيئاً » مفعول ثانٍ لأعط منصوب بالفتحة الظاهرة ، وله صفة محذوفة يدل عليها الكلام ، وتقدير العبارة : فلم أعط شيئاً عظيماً ، أو نحو ذلك « ولم » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، لم : حرف نفي وجزم وقلب « أسمع » فعل مضارع مبنى للمجهول مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسر لأجل الروى ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا .

الشاهد فيه : قوله « فلم أعط شيئاً » حيث ذكر المنعوت وهو قوله « شيئاً » وحذف الذمت ، وأصل الكلام : فلم أعط شيئاً عظيماً . أو نحو ذلك ، ولا يمكن أن يكون الكلام على ظاهره من غير تقدير المحذوف الذى قدرناه لأمرين ؛ الأول : أنه ==

يخالف الواقع لأنه كان قد أعطى بالفعل عطاء رأى أنه أقل مما كان يستحقه، والثاني: أنه يخالف قوله « ولم أمنع » إذ لو كان لم يعط شيئا مطلقا لكان قد منع ، ولوقلت : إن في قوله « ولم أمنع » حذف للنعوت والنعت جميعاً لم تكن قد أبعدت ، وأصل الكلام عليه : فلم أعط شيئا عظيماً ولم أمنع الشيء الحقير .

وزيد أن تنبيهك هنا إلى أن متقدمي النعثة لم يكونوا بشرطون - لا في حذف النعت ، ولا في حذف النعوت - إلا أن يكون المحذوف معلوماً بذكره المخاطب من غير نص عليه ، وقد أترنا لك (في ص ٣٢١) عبارة سيديويه في حذف النعوت ، وفيها يذكر أن علة جواز الحذف هي التخفيف وعلم المخاطب ما يعنيه التكلم ، ونحن هنا نذكر لك عبارة جاز الله الزعشمري لتدرك ما أردنا تنبيهك إليه ، قال « وحق الصفة أن تصحب الموصوف ، إلا إذا ظهر أمره ظهوراً يستغنى معه عن ذكره ، فينثذ بجوز تركه وإقامة الصفة مقامه ، كقوله :

وَعَلَيْهِمَا مَسْرُودَتَانِ قَضَاهُمَا دَاوُدُ أَوْ صَنَعُ السَّوَابِغِ نُسْعُ
وقوله :

رَبَّاءُ سَمَاءٍ لَا يَأْوِي لِقُلَّتِهَا إِلَّا السَّحَابُ وَإِلَّا الْأَوْبُ وَالسَّيْلُ
وقوله صر وجل (وعندهم قاصرات الطرف عين) وهذا باب واسع ، ومنه قول النابغة :

* كأنك من جمال بني أقيش *

أى جمل من جمالهم ، وقال : * لو قلت ما في قومها لم تيشم * بفضلها
أى ما في قومها أحد بفضلها ، ومنه قوله :

* أما ابن جلا وطلاع الثنايا *

أى رجل جلا ، وقوله :

* ترمى بكفى كان من أرمى البشر *

أى بكفى رجل ، وجميع سيديويه بعض العرب الموثوق بهم بقول : ما منها مات حتى رأيت في حال كذا وكذا ، يريد ما منها واحد مات ، وقد يبلغ من الظهور أنهم يطرحونه رأساً ، كقولهم : الأجرع ، والأبطح ، والفارس ، والصاحب ، والراكب ، والأورق ، والأطلس « اه كلامه بحروقه ، وهو صريح في أن المدار على ظهور المعنى وإدراك المحذوف .

أى : شَيْئًا طَائِلًا ، وقوله :

٤٠٠ — * مُهْفَهْفَةٌ لَهَا فَرْعٌ وَجِيدٌ *

٤٠٠ — هذا الشاهد من كلام المرقش الأكبر ، وهو عمرو بن سعد بن مالك ، أحد بنى بكر بن وائل ، وقيل : اسمه عوف بن سعد بن مالك ، وما ذكره المؤلف هنا عجزييت من الوافر ، وصدره قوله :

* وَرُبَّ أَسِيلَةٍ الْخَدَيْنِ بِكَرٍ *

اللفظة : « أسيلة الخدين » هى الناعمة فى استرسال وطول « للهفهفة » الخفيفة اللحم « الفرع » الشعر « الجيد » الضيق .

للمنى : وصف هذا الشاعر امرأة بأنها ناعمة الخدين فى استرسال وطول ، وبأنها عذراء خفيفة اللحم مكنته ، وبأن لها شعراً ساجاً أسود وعناقاً طويلاً ، وستعرف وجه ذلك فى بيان الاستشهاد بالبيت .

الإعراب : « رب » حرف تقليل وجر شييه بالزائد « أسيلة » مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد ، وأسيلة مضاف و « الخدين » مضاف إليه مجرور بآلية نيابة عن الكسرة لأنه مثنى ، والنون عوض عن التنوين فى الاسم للفرد « بكر » بدل أو عطف بيان من أسيلة الخدين « مهفهفة » نعت لأسيلة الخدين « لها » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « فرع » مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة « وجيد » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، جيد : معطوف على فرع مرفوع بالضمة الظاهرة ، ولكل من المعطوف والمعطوف عليه نعت محذوف يرشد إليه اللقار ، والتقدير : لها فرع قاحم وجيد طويل ، فإنه لو لم يقدر ذلك لم يكن مدحاً ؛ لأن لكل أحد شعراً وعناقاً ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل جر أو رفع نعت آخر لأسيلة .

الشاهد فيه : قوله « لها فرع وجيد » حيث ذكر للنعت وحذف النعت ، وأصل الكلام : لها فرع قاحم وجيد طويل ، فأما الدليل على أصل التقدير فسنذكره بعد ، وأما الدليل على أن القدر هو خصوص ما ذكرناه فلأنه الكثير فى كلام العرب عند وصف النساء ، وذكر وجوه الحسن والملاحة فهن ؛ فإنهم كثيراً ما يصفون الفرع بشدة السواد ، كقول امرئ القيس :

أى : فَرَنَعٌ فَاحِمٌ وَجِيدٌ طَوِيلٌ^(*) .

= وَفَرَنَعٌ يَزِينُ الْمَتْنَ أَسْوَدَ فَاحِمٍ أَثِيثٌ كَقِفْوِ الْبُخْلَةِ الْمُتَعَشِكِلِ
غَدَايِرُهُ مُسْتَشْرِزَاتٌ إِلَى الْعَمَلِ تَضِلُّ الْعِقَاصُ فِي مُنْتَهَى وَمُرْسَلِ
ويصفون الجيد بالطول ، كقول امرئ القيس أيضاً :

وَجِيدٌ كَجِيدِ الرَّثْمِ لَيْسَ بِفَاحِمٍ إِذَا هِيَ نَصَّتْهُ وَلَا بِمُعْطَلٍ
وربما كنوا عن طوله كما في قول الحماسي :

أَكَلْتُ دَمًا إِنْ لَمْ أَرُعْكَ بَضْرَةً بَعِيدَةً مَهْوَى الْقُرْطِ طَيِّبَةَ النَّشْرِ
وليس من المعقول أن يكون الشاعر قد أراد في بيت الشاهد ما هو ظاهره من
غير ملاحظة محذوف ؛ لأنك لا تمدح إنساناً بأن له شعراً وبأن له عنقاً ، فإن جميع
الناس كذلك ، وليس معنى هذا الظاهر إلا كما تمدح إنساناً فتقول عنه : إنه إنسان ،
وإنه آدمي ، فما لم ترد معنى إنسان كامل وآدمي عظيم لم يكن لكلامك معنى مقبول .
(*) خاتمة - إذا تكررت النعوت لنعوت واحد ، فلما أن تكون هذه النعوت
مفردات وإما أن تكون جملا ، وعلى كل حال إما أن تكون متحدة المعنى وإما أن تكون
مختلفة المعنى .

فإن كانت النعوت متحدة المعنى لم يجز عطف أحدها على الآخر ، نحو قولك « هذا
زيد الشجاع الجريء الفاتك » ونحو « لقيت رجلاً فصيحاً مفوها ذرب اللسان »
وذلك لأن عطف أحدها على الآخر من باب عطف الشيء على نفسه ، وهو لا يجوز ؛ لما
في أصل العطف من الدلالة على مغايرة المعطوف للمعطوف عليه .

وإن كانت النعوت مختلفة المعنى فإن كانت مفردات جاز عطف بعضها على بعض
بما شئت من حروف العطف إلا حرفين هما أم وحتى ، نحو قولك « هذا زيد الشجاع
والفصيح والكريم » ونحو قول الشاعر وقد عطف بالفاء :

يَا نَهْفَ زِيَابَةَ لِإِحَارِثِ الصَّابِحِ فَأَفْأَنِمِ فَلَايِبِ
وإن كانت النعوت جملا فللنحاة فيها اختلاف ، فذهب الجمهور إلى أن حكمها جواز =

هذا باب التوكيد

وهو ضربان : لفظي وسيأتي ، ومعنوي وله سبعة ألفاظ ^(١) :
 الأول والثاني : النَّفْسُ وَالْعَيْنُ ، وَيُوكَّدُ بهما لرفع الجواز عن الذات ^(٢) ،
 = عطف بعضها على بعض كالمفردات ، وحكى الواحدى عن قوم أنهم بوجوب العطف في
 الجمل ، نحو قولك « هذا رجل يحفظ القرآن ، ويتقن الفقه ، ويشارك في علوم
 اللسان » .

وإذا تقدم النعت على المفعول فإما أن يكونا معرفتين وإما أن يكونا تسكرتين .
 فإن كانا معرفتين وكان النعت صالحا لمباشرة العامل صح الكلام وجعل المفعول
 المتأخر بدلا من النعت المتقدم ، نحو قولك « هذا العاقل زيد » ومنه قول الله تعالى
 (إلى صراط العزيز الحميد الله) فيمن قرأ بكسر لفظ الجلالة .
 وإن كانا تسكرتين وجب نصب النعت المتقدم على أنه حال من المفعول المتأخر ،
 ومن ذلك قول الشاعر :

لَمِيَّةٌ مُوَحِّشًا طَلَلُ يَلُوحُ كَأَنَّهُ خِلَلُ

وإذا اختلفت النعت فكان بعضها مفردا وبعضها ظرفا وبعضها جملة ، فلاكثر
 أن يقدم النعت المفرد على الظرف وأن يقدم النعت الظرف على الجملة ، نحو قولك
 « زارنا رجل فاضل على فرس يحمل لنا أخبارا سارة » .

(١) لما كانت ألفاظ التوكيد المعنوي محصورة لم يحتاج العناية إلى تعريفه ، لكن
 رد على هذا الحصر أنه قد يقال « زارنى القوم ثلاثهم » أو يقال « أما القوم فقد
 زارونى ثلاثهم » برفع ثلاثهم في المثالين على أنه توكيد ، ولم يذكر المؤلف ولا غيره
 من النحاة - حين يعدون ألفاظ التوكيد المعنوي - لفظ « ثلاثة » وأخوانه ، وعلى هذا
 يكون قول المؤلف « وله سبعة ألفاظ » غير سديد .

والجواب عن هذا أنهم - حين يعدون ألفاظ التوكيد المعنوي - إنما يذكرون الألفاظ
 التي اشتهر استعمالها في هذا المعنى ، فلا ينافى أن هناك ألفاظا غيرها تستعمل أحيانا في
 التوكيد المعنوي . ولكنها لم تشتهر ، ثم إن هذين المثالين اللذين ذكرتهما لك يجوز
 في كل واحد منهما نصب « ثلاثهم » على أنه حال .

(٢) الذى يدل عليه صنيع المؤلف أنه قد أراد من قوله « الجواز عن الذات » =

تقول « جَاءَ الْخَلِيفَةُ » فيحتمل أن الجائي خبرُهُ أو ثَقْلُهُ ، فإذا أكدت بالنفس أو بالعين أو بهما ارتفع ذلك الاحتمال .

ويجب اتصالهما بضميرٍ مُطَابِقٍ لِلْمَوْكَّدِ ، وأن يكون لفظهما طَبَقَةً فِي الْإِفْرَادِ والجمع ، وأما في التثنية فالأصحُّ جَمْعُهُمَا عَلَى أَفْعُلٍ ، ويترجَّح إفرادها على تثنيتهما عند الناظم ، وَغَيْرُهُ بِمَكْسٍ ذَلِكَ .

والألفاظ الباقية : كَلَّا وَكَلَّمَا لِلْعَنَى ، وَكُلٌّ وَجَمِيعٌ وَعَامَّةٌ لغيره .
ويجب اتصالهنَّ بضمير المؤكَّد ؛ فليس منه (خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا)^(١) ، خلافاً لِمَنْ وَهَمَ ، ولا قراءةً بعضهم : (إِنَّا كُلًّا فِيهَا)^(٢) ، خلافاً للقراء والزخشرى ، بل « جميعاً » حالٌ ، و « كُلًّا » بدلٌ ، ويجوز كونه حالاً من ضمير الظرف .

وَبُؤْكَدُ بَهْنٌ لرفع احتمال تقدير بعض مضاف إلى متبوعهن ؛ فمن نَمَّ جاز « جَاءَنِي الزَيْدَانِ كِلَاهُمَا » و « الْمَرْأَتَانِ كِلَتَاهُمَا » لجواز أن يكون الأصل : جاء أحد الزيدَين أو إحدى المرأتين ، كما قال تعالى : (يَخْرُجُ مِنْهُمَا

= استعمال اللفظ الموضوع للدلالة على ذات معينة في غير ما وضع له ، وذلك من جهتين ، الأولى أنه جعل هذا غير ما ذكره في التوكيد بالألفاظ الباقية من أنه لرفع تقدير مضاف ، والثاني أن تقدير المضاف يلزم منه بقاء اللفظ الأول على معناه الأصلي ، فلا يكون ثمة تجوز فيه ، ولتوضيح ذلك نحب أن نبين لك أنك لو قلت « زارني الخليفة » وأنت تريد أن الخليفة نفسه زارك فالكلام حقيقة واللفظ مستعمل فيما وضع له ، وإن كنت إنما أردت بلفظ الخليفة رسوله للدلالة بينهما فقد استعملت لفظ الخليفة في غير ما وضع له ، وإن كنت قصدت أن الكلام على حذف مضاف فلفظ الخليفة باق على معناه الأصلي ولكنه ليس هو الزائر ، بل الزائر مضاف محذوف ، وكأنك قلت « زارني رسول الخليفة » .

(١) من الآية ٢٩ من سورة البقرة . (٢) من الآية ٤٨ من سورة غافر .

الْأَوَّلُوْا وَلَمْ يَجَأْ) ^(١) بتقدير يخرج من أحدهما ، وامتنع على الأصح « اختصم الزيدان كِلَاهُمَا » و « الهندان كِلَاتُهُمَا » لامتناع التقدير المذكور ، وجاز « جاء القومُ كُلُّهُمْ » و « اشترىْتُ العبدَ كُلَّهُ » وامتنع « جاء زيدٌ كُلَّهُ » ^(٢) .

(١) من الآية ٢٢ من سورة الرحمن .

(٢) إذا عطفت اسما على اسم نحو قولك « جاء زيد وخاله » فهل يجوز توكيد المعطوف أو المعطوف عليه ؟ اختلف النحاة في ذلك ، فذهب هشام إلى أنه لا يجوز لك أن تؤكد أحد الاسمين ، ولا كليهما ، فلا تقول « جاء زيد نفسه وخاله » ولا تقول « جاء زيد وخاله أنفسهما - أو نفساهما » ووجه ماذهب إليه هشام ما زعمه من أنك حين عطفت الاسم الثاني على الاسم الأول أنبأت مخاطبك بأنك رويت في الأمر ولم تغلط في ذكر أحدهما وأن كل واحد منهما مستعمل في معناه الذي وضع له ، فلم يكن ثمة مجال لذكر التوكيد ، لأنه إنما يؤتى به لدفع التجوز أو ما عسى أن يكون قد حدث من الغلط أو السهو ، واختار المحقق رضى الدين أن التوكيد جائز مع عطف أحد الاسمين على الآخر ، ووجه ماذهب إليه الرضى أنه لا يلزم بين العطف والتروى في الكلام ، وأن احتمال السهو أو الغلط أو التجوز باق مع العطف كما كان قبله ، قال الرضى « وقال هشام : إذا عطفت على شيء لم يحتج إلى تأكيد ، ولعله نظر إلى أن العطف عليه دال على أنك لم تغلط فيه ، والأولى الجواز ، نحو : ضرب زيد زيد وعمرو ، لأنك ربما تجوزت في نسبة الضرب إلى زيد ، أو ربما غلطت في ذكر زيد ، وأردت ضرب بكر ، وعطفت بناء على أن للذكر بكر » اه كلامه ، ومع تمثيله لهذه المسألة بمثال من التوكيد اللفظي يجب ألا تظن الحكم الذى يقرره فيها خاصا بالتوكيد اللفظي ، وآية ذلك أنه لما أراد ذكر الخلاف في صدر كلامه قال « إذا عطفت على شيء لم يحتج إلى تأكيد » ولم يقيد بلفظي ولا معنوي ، ثم قال بعد ذلك « والأولى الجواز » أى جواز ما منعه القائل الأول ، وهو جواز التأكيد على عمومه ، فتفطن لذلك والله يرشدك .

والتوكيدُ بجميع غَرِيبٍ ، ومنه قول امرأة :

٤٠١ - فِدَاكَ حَيٌّ خَوْلَانٌ جَمِيعُهُمْ وَهُمْ دَانٌ

٤٠١ - هذا بيت من مجزوء الرجز ، وهذا البيت لامرأة كانت ترقص به ولدها ، وبعده قولها :

وَكُلُّ آلٍ قَحْطَانٌ وَالْأَكْرَمُونَ عَدَنَانٌ

اللفظة : « فداك » يجوز في هذه الكلمة أن تقرأ بفتح الفاء فتكون فعلاً ماضياً ، كما تقول : فدى فلان فلاناً يقديه - مثل رعى الشيء يرميه - ويجوز أن تقرأ بكسر الفاء كما تقول : فدى لك نفسى ، وفداك أبى وأمى ، وقد يقال : فداء لك نفسى ، بالمد ، كما قال النابغة الذبياني :

مَهْلًا فِدَاكَ لَكَ الْأَقْوَامُ كُلُّهُمْ وَمَا أُنْعَمُ مِنْ مَالٍ وَمِنْ وَلَدٍ

« خولان » بفتح الخاء المعجمة وسكون الواو - قبيلة من قبائل اليمن « همدان » بفتح فسكون أيضاً - قبيلة أخرى من قبائل اليمن ، وفيها ورد قول الشاعر :

وَلَوْ كُنْتُ بَوَّابًا عَلَى بَابِ جَنَّةٍ لَقُلْتُ لِهَمْدَانَ ادْخُلُوا بِسَلَامٍ

« فخطان » بفتح فسكون - هو أبو العرب البجائية « عدنان » بفتح فسكون - أبو عرب الحجاز ،

الإعراب : « فداك » إن قرأته بكسر الفاء فهو مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وهو مضاف وكاف المخاطب مضاف إليه مبنى على الفتح في محل جر ، و « حى » خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وإن قرأت « فداك » بفتح الفاء فهو فعل ماض مبنى على فتح مقدر على الألف ، وكاف المخاطب مفعول به مبنى على الفتح في محل نصب ، و « حى » فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة ، وعلى كل حال حى مضاف و « خولان » مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف للعلمية وزيادة الألف والنون ، وسكنه لأجل الوقف « جميعهم » جميع : توكيد لحى خولان مرفوع بالضمة الظاهرة ، وجميع مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر « وهمدان » الواو حرف عطف ، همدان : معطوف على حولان .

الشاهد فيه : قولها « جميعهم » حيث جاء هذا اللفظ توكيداً للفاعل أو الخبر ، والمقصود به رفع احتمال التجوز بإرادة البعض وإطلاق اسم الكل عليه .

وكذلك التوكيد بعامة ، والتاء فيها بمنزلة في النافلة ؛ فحصل مع المؤنث والمذكر^(١)؛ فيقول « اشْتَرَيْتُ الْعَبْدَ عَامَّةً » كما قال الله تعالى : (وَيَقُوبَ نَافِلَةً)^(٢) .

فصل : ويجوز - إذا أريد تقوية التوكيد - أن تُنْبِيعَ كُلُّهُ بِأَجْمَعٍ ، وَكُلُّهَا بِجَمْعَاءَ ، وكلهم بأجمعين ، وكلهن بجمع ، قال الله تعالى : (فَسَجَدَ لِلْآيَةِ كُلُّهُنَّ أَجْمَعُونَ)^(٣) .

(١) هنا شيآن أحب أن أنبهك إليهما :
الأول أن ابن مالك يقول في الألفية :

وَاسْتَعْمَلُوا أَيْضاً كَكُلِّ فَاعِلُهُ مِنْ عَمٍ فِي التَّوَكِيدِ ، مِثْلُ النَّافِلَةِ
وقد ذكر ابنه في شرحه على الألفية أن قوله « مثل النافلة » معناه أن ذكر هذا اللفظ في هذا الباب زائد على ما ذكره النحاة ، فإن أكثرهم أغفل ذكره ، فكما أن النافلة زيادة على ما فرضه الله تعالى على عباده يكون ذكر لفظ « عامة » في ألفاظ التوكيد زيادة على ما ذكره النحاة من ألفاظه ، وقد ذكر ابن هشام هنا أن للراد بهذا التشبيه أن التاء في « عامة » مثل التاء في لفظ « نافلة » يؤتى بها مع المذكر ومع المؤنث ، وليس ذكره استدراكاً على النحاة .

الأمر الثاني : أن اعتبار لفظ « عامة » بمعنى جميع وعجيته توكيداً هو مذهب سيويه إمام النحاة ، وذهب أبو العباس للبرد إلى أن معنى « عامتهم » في قولك « جاء القوم عامتهم » هو أكثرهم ، وليس معناه جميعهم ، وعلى هذا يكون هذا اللفظ بدل بعض من كل ، ويكون ذكره في الكلام لتخصيص الجائين بكونهم أكثر القوم ، بخلافه على مذهب سيويه فإن ذكره عنده للتعميم ،

(٢) من الآية ٧٢ من سورة الأنبياء .

(٣) من الآية ٣٠ من سورة الحجر .

وقد يُؤكِّد بهن وإن لم يتقدم كل ، نحو (لَا تُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ)^(١) ،
(أَمَوْعِدُهُمْ أَجْمَعِينَ)^(٢) ، ولا يجوز ثنية أجمع ولا جماء استغناء بكلاً وكلاً ،
كما استغنوا بثنية سَيَّءٍ عن ثنية سَوَاءٍ ، وأجاز الكوفيون والأخفش ذلك ؛
فتقول « جَاءَنِي الزَيْدَانِ أَجْمَعَانِ » و « الْهِنْدَانِ جَمْعَاوَانِ » .

وإذا لم يُفِذْ توكيد النكرة لم يَجُزْ باتفاق ، وإن أفاد جاز عند الكوفيين ،
وهو الصحيح ، وتحصل الفائدة بأن يكون المؤكِّد محدوداً والتوكيد من ألفاظ
الإحاطة ، كـ « اعْتَكَفْتُ أُسْبُوعًا كُلَّهُ » وقوله :

٤٠٢ - * يَا لَيْتَ عِدَّةَ حَوْلٍ كُلَّهُ رَجَبٌ * .

(١) من الآية ٨٣ من سورة ص .

(٢) من الآية ٤٣ من سورة الحجر .

٤٠٢ - هذا الشاهد من كلام عبد الله بن مسلم بن جندب ، الهذلي ، وما ذكره

للمؤلف هنا عجز بيت من البسيط ، وصدره قوله :

* لَكِنَّهُ شَاقَهُ أَنْ قِيلَ ذَا رَجَبٌ *

وهكذا يروى النعاعة عجز البيت ، والصواب أنه ينصب « رجب » لأنه من قصيدة
منصوبة الروي ، ومطلعها :

يَا لِلرَّجَالِ لَيَوْمِ الْأَرْبَعَاءِ ، أَمَا يَنْفَكُ يُحَدِّثُ لِي بَعْدَ النَّهْيِ طَرَبًا
اللفظة : « شاقه » أععبه ، أو بعث الشوق إلى نفسه ، وبديل للمعنى الأول قول
الشاعر (وهو الشاهد رقم ٣٤٢ الماضي) .

صَرِيحٌ غَوَانٍ شَاقَهُنَّ وَشَقْنَهُ لَدُنْ شَبَّ حَتَّى شَابَ سُوْدُ الدَّوَابِّ
« حول » بفتح الحاء وسكون الواو - هو العام ، وأنشده ابن الناطم تبعاً لوالده
« يا ليت عدة شهر » وقال الشيخ خالد تبعاً للمؤلف هنا : هو تحريف يفسد المعنى ؛
لأنه لا يتصور أن يتمنى أن يكون الشهر كله رجباً ، فإن الشهر الواحد لا يكون بعضه
رجباً وبعضه غير رجب حتى يتمنى أن يكون كله رجباً ، ولكن الشاعر يتمنى أن
تكون شهره كلها رجباً .

ومما يسأل عنه ههنا : هل « رجب » منصرف أو ممنوع من الصرف ؟ وقد ذكر سعد الدين التفتازانى فى حاشيته على تفسير الكشاف أنه إذا أريد رجب - ومثله صفر - معين فإنهما ممنوعان من الصرف ، وإذا أريد بهما غير معين فهما مصروفان . ويسأل - بعد ذلك - عن علة منعهما من الصرف ، والجواب عن ذلك أن العلماء سلكوا فى بيان العلة مسلكين ، أولهما أن علة منعهما من الصرف العلية والعدل عن الرجب والصفر المقترنين بأل ، كما أن « سحر » المراد به معين ممنوع من الصرف للعدل عن السحر ، والمسلك الثانى أن المانع من الصرف لرجب والصفر هو العلية والتأنيث المعنوى لكونهما عبارة عن مدة من الزمان معينة .

الإعراب : « لكنه » لكن : حرف استدراك ونصب مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، والضمير اسمه مبنى على الضم فى محل نصب « شاقه » شاق : فعل ماض ، وضمير الغائب مفعول به « أن » حرف مصدرى « قيل » فعل ماض مبنى للمجهول « ذا » اسم إشارة مبتدأ « رجب » خبر المبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل رفع نائب فاعل قيل ، وأن المصدرية مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر مرفوع فاعل شاق ، وحملة شاق وفاعله فى محل رفع خبر لكن « يا » حرف نداء والمنادى محذوف ، أو حرف تنبيه « ليت » حرف تمنى ونصب « عدة » اسم ليت منصوب بالفتحة الظاهرة ، وعدة مضاف و « حول » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « كله » كل : توكيد لحول مجرور بالكسرة الظاهرة ، وكل مضاف وضمير الغائب العائد إلى الحول مضاف إليه مبنى على الكسر فى محل جر « رجب » خبر ليت ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة فى آخره ، هكذا يقول النحاة ، والصواب - كما قلنا فى مطلع الكلام على هذا الشاهد - أنه ينصب « رجباً » فإنما أن يكون الشاعر قد جرى على اللغة الضعيفة التى تنصب بليت وأخواتها الجزئين ، وإما أن يكون « رجباً » مفعولاً به لفعل محذوف تقع جملة خبر ليت ، والتقدير : يا ليت عدة حول كله تشبه رجباً .

الشاهد فيه : قوله « حول كله » حيث أكد النكرة التى هى قوله « حول » لما كانت النكرة محدودة ؛ لأن العام معلوم الأول والآخر وكان لفظ التوكيد من =

= الألفاظ الدالة على الإحاطة وهو قوله « كله » ؛ ونجوز ذلك هو مذهب الكوفيين ، وهو للرضى عند ابن مالك .

وبيان ذلك أن النكرة تنقسم إلى قسمين ، الأول النكرة المحدودة - وهي التي تدل على مدة معلومة للقدار - نحو أسبوع ، ويوم ، وليلة ، وشهر ، وحول ، والثاني النكرة غير المحدودة - وهي التي تصلح لقليل والكثير ، نحو زمن ، ووقت ، وحين ، ومدة ، ومهلة ، وساعة .

فأما النكرة غير المحدودة فلا خلاف في أنه لا يجوز توكيدها ، لأنه لا فائدة في توكيدها ، ألا ترى أنك لو قلت « قد انتظرتك وقتا كله » لم يكن لك تكرار كله فائدة ، لأن الوقت يجوز أن يكون لحظة ويجوز أن يكون زمنا متظاولا .

وأما النكرة المحدودة فقد ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز توكيدها بلفظ من ألفاظ التوكيد الدالة على الإحاطة والشمول ككل وجميع وأجمع ، وقد استدلوا على ذلك بدليلين ، أولهما وروده عن العرب المحتج بكلامهم كاليث للشيخ به ، وكقول الراجز :

* قَدْ صَرَّتِ الْبَكْرَةُ يَوْمًا أَجْمَا *

وكقول الراجز الآخر :

* تَحْمِلُنِي الذَّلْفَاءُ حَوْلًا أَكْتَمًا *

وثانيتها حصول الفائدة ، أفلمست ترى أن من قال لك « قد انتظرتك يوما » قد يعنى أنه انتظرك زمنا معين الأول والآخر مقداره يوم ، وقد يعنى أن زمن انتظاره يقارب اليوم إما نصفه وإما ثلثيه وأنه تجوز في استعمال لفظ اليوم فاستعمله في أكثر ما يدل عليه من الزمن أو في أقل ما يتناولوه ، فإذا قال لك « انتظرتك يوما كله » قد أزال بلفظ « كله » الاحتمال ، وألمست ترى أن من قال « صمت شهرا » قد يريد جميع الشهر ، وقد يريد أكثره وأنه جعل أكثر الشهر شهرا لأن الأكثر يعطى حكم الجميع ؟ ففي قوله هذا احتمال لكل واحد من هذين الوجهين ، فإذا قال لك « صمت شهرا كله » قد رفع بلفظ « كله » احتمال أنه أطلق اللفظ الدال على =

وَمَنْ أُنْشِدَ «شهر» مكان حول فقد حَرَفَهُ ، ولا يجوز «صُنْتُ زَمَنًا كَلَهُ» ولا «شَهَرَأَ نَفْسَهُ» .

فصل : وإذا أُكِّدَ ضميرٌ مرفوعٌ متصل ، بالنفس أو بالعين ، وجب توكيده أولا بالضمير المنفصل ، نحو « قَوْمُوا أَنْتُمْ أَنْفُسَكُمْ » بخلاف « قَامَ الزَّيْدُونَ أَنْفُسَهُمْ »^(١) فيمتنع الضمير ، وبخلاف « ضَرَبْتُهُمْ أَنْفُسَهُمْ » ، و « مَرَرْتُ بِهِمْ أَنْفُسَهُمْ »^(٢) ، و « قَامُوا كُلُّهُمْ »^(٣) ، فالضمير جائز لا واجب .

= السكل وأراد به أكثر هذا السكل ، وصار كلامه نصا في مقصوده غير محتمل إلا وجهها واحدا ، قال ابن مالك في تأييد مذهب الكوفيين في هذه المسألة « فلو لم ينقل استعماله عن العرب لكان جديرا بأن يستعمل قياسا ، فكيف به واستعماله ثابت - ثم ذكر ما أقرناه لك آنفا من الشواهد » اه كلامه .

(١) المؤكد في هذا المثال اسم ظاهر ، وهو الزيدون ، فلا يؤكد بالضمير المنفصل قبل التأكيد بالنفس أو بالعين ، لأن الضمير لا يؤكد الاسم الظاهر ، لكون الضمير أعرف من الاسم الظاهر .

(٢) المؤكد في هذين المثالين ضمير غير ضمير الرفع ، فإنه في أول المثالين منصوب المحل على المفعولية وفي المثال الثاني مجرور المحل بالباء ، ومن أجل ذلك لا يلزم توكيده بالضمير المنفصل قبل توكيده بالنفس أو بالعين ، لكنه مع ذلك لا يمتنع توكيده ، فيجوز أن نقول « ضَرَبْتُهُمْ هُمْ أَنْفُسَهُمْ » وأن نقول « مَرَرْتُ بِهِمْ هُمْ أَنْفُسَهُمْ » كما قلت « ضَرَبْتُهُمْ أَنْفُسَهُمْ ، ومَرَرْتُ بِهِمْ أَنْفُسَهُمْ » .

(٣) التوكيد في هذا المثال بلفظ « كل » لا بالنفس أو بالعين . فلا يلزم توكيد الضمير المتصل المؤكد بكل هذه بالضمير المنفصل ، لكنه ليس يمتنع أيضا ، فيجوز أن نقول « قَامُوا هُمْ كُلُّهُمْ » كما قلت « قَامُوا كُلُّهُمْ » .

وأما التوكيد اللفظي فهو : اللفظ المكرر به ما قبله .
فإن كان جملة فالأكثر اقترانها بالمعطف ^(١) ، نحو (كَلَّا سَيَعْلَمُونَ ،
ثُمَّ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ) ^(٢) ، ونحو (أَوَلَى لَكَ فَأُولَى ، ثُمَّ أَوَلَى لَكَ
فَأُولَى) ^(٣) ، وتأتي بدونه ، نحو قوله عليه الصلاة والسلام : « وَاللَّهِ لَا غُرُوزَ
قَرِيشًا » ثلاث مرَّاتٍ ، ويجب التركُّ عند إيهام التعدد ، نحو « ضَرَبْتُ
زَيْدًا ضَرَبْتُ زَيْدًا » .

وإن كان اسماً ظاهراً أو ضميراً منفصلاً منصوباً فواضح ، نحو « فَتِكَاحُهَا
بَاطِلٌ بَاطِلٌ بَاطِلٌ » وقوله :

٤٠٣ — * فَإِيَّاكَ إِيَّاكَ الْمِرَاءَ فَإِنَّهُ *

(١) نص أبو حيان في الارتشاف على أن حرف العطف الذي يعطف الجملة المؤكدة
على الجملة قبلها هو «ثم» ولكنه لم يصرح بأنه لا يجوز العطف بغير هذا الحرف ، ولم
يمثل ابن مالك في شرح التسهيل إلا بما كان المعطف فيه «ثم» لكن المحقق الرضوي
صرح بأن الفاء مثل ثم في هذا الموضع .
(٢) الآيتان ٤ و ٥ من سورة النبأ .

(٣) الآيتان ٣٤ و ٣٥ من سورة القيامة ، ومن أمثلة ذلك أيضاً قوله تعالى :
(وما أدراك ما يوم الدين ، ثم ما أدراك ما يوم الدين) .

٤٠٣ — نسب هذا الشاهد إلى الفضل بن عبد الرحمن القرشي ، وما ذكره
المؤلف هنا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* إِلَى الشَّرِّ دَعَا وَلِلشَّرِّ جَابُ *

اللغة : « المراء » بكسر الميم ، بزنة الكتاب - هو أن تدفع الحق ولا تدعن له
مع أنه واضح جلي ، وهو أيضاً الجدال ، ومن أهل اللغة من يزعم أن المراء لا يكون
إلا اعتراضاً ، أما الجدال فهو أعم فقد يكون ابتداء وقد يكون اعتراضاً « دعاء » صيغة
مبالغة من قولهم « دعا فلان فلانا » إذا طلب حضوره « جالب » مسبب له .

المعنى : يحذر الشاعر من المارة ، ويبين أن المارة تكون سبباً لحدوث الشر =

وإن كان ضميراً منفصلاً مرفوعاً جاز أن يُؤكَّدَ به كلُّ ضميرٍ متصل^(١)،
نحو « قُمْتَ أَنْتَ » و « أَكْرَمْتُكَ أَنْتَ » و « مَرَرْتُ بِكَ أَنْتَ » .

ووقوع الناس تحت غوائله ، وقد أظهر في مقام الإضمار في قوله « وللاشر جالب »
مبالغة في التنفير منه بذكر اللفظ المقوت المستبشع .

الإعراب : « إياك » إيا : مفعول به لفعل محذوف مبني على السكون في محل نصب
والكاف حرف خطاب « إياك » توكيد للأول « المراء » منصوب على نزع الخافض
عند الجمهور ، وتقدير الكلام على هذا : باعد نفسك باعد نفسك من المراء ، وهو
منصوب على أنه مفعول ثان للفعل العامل في « إياك » عند جماعة منهم ابن مالك
وتقدير الكلام على هذا : جنب نفسك المراء ، مثلاً « فإنه » الفاء حرف دال على
التعليل مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، إن : حرف توكيد ونصب ، وضمير
الغائب العائد إلى المراء اسمه مبني على الضم في محل نصب « إلى الشر » جار ومجرور
متعلق بقوله دعاء الآتي « دعاء » خبر إن مرفوع بالضمة الظاهرة « وللاشر » الواو
حرف عطف ، وللاشر : جار ومجرور متعلق بحال الآتي « جالب » معطوف بالواو
على دعاء ، والمعطوف على المرفوع مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « إياك إياك » فإن المؤلف تبع بعض النحاة فذكر أن هذه
العبارة من التوكيد اللفظي الواقع في الضمائر المنفصلة المنصوبة حيث كرر الشاعر كلمة
« إياك » وهي ضمير منفصل مختص بموقع النصب ، ولكن العليمي تورك على هذا
الكلام ، وذكر أن الضمير المنصوب يحتاج البتة إلى عامل ينصبه ، وهذا لا بد له من
فاعل ، وكأنه يريد أن يجعله من توكيد الجملة بجملة ، ولكنه غير لازم ؛ فإنك قد
تؤكد الجملة بأكملها ؛ فتقول : جاء زيد جاء زيد ، وقد تؤكد الفعل وحده فتقول :
جاء جاء زيد ، وقد تؤكد الفاعل وحده فتقول : جاء زيد زيد ، وإن كان مع الجملة
مفعول فقد تؤكد وحده فتقول : ضرب على خالد خالدًا .

(١) أما في حالة الرفع نحو « قمت أنت » فقد أكد الضمير للمرفوع ضميراً آخر
مرفوعاً ، وغاية ما في الباب أن الضمير الواقع تأكيداً منفصلاً ، إذ ليس له عامل
ملفوظ به حتى يتمكن أن يجيء متصلاً ، وأما في حالة النصب نحو « أكرمته أنت » =
(٢٢ — أوضح المسالك ٣)

وإن كان ضميراً متصلاً وُصِلَ بِمَا وُصِلَ بِهِ الْمُؤَكِّدُ ، نحو « عَجِبْتُ مِنْكَ مِنْكَ »^(١) .

وإن كان فعلاً أو حرفاً جوابياً فواضح ، كقولك « قَامَ قَامَ زَيْدٌ » وقوله :

— ٤٠٤ — * لَا لَا أَبُوحُ بِحُبِّ بَثْنَةِ إِنِّهَا *

= فقد وقع الضمير المنفصل الذى أصله أن يكون فى محل رفع توكيدا للضمير المتصل المنصوب ، ونختار أنه يجوز فى هذه الحالة أن يأتى بالضمير المنفصل المنصوب فيقال « أكرمك إياك ، ورأيتك إياه » وهذا مذهب الكوفيين ، واختاره ابن مالك ، فأما البصريون فإنهم أوجبوا حين تريد التوكيد أن تجىء بالضمير المنفصل المرفوع ، وصحوا نحو قولك « أكرمك إياك : وأكرمتك إياه » على أن يكون الضمير المنفصل بدلا ، لا توكيدا ، فاعرف ذلك .

(١) لم يمثل المؤلف فى هذا الموضع إلا للضمير المجزور نحو « عجبت منك منك » لأن هذا النوع هو الذى يتعين فيه أن يكون الضمير الثانى توكيدا للضمير الأول ، فأما المرفوع نحو « أحسنت أحسنت » والمنصوب نحو « أكرمك أكرمك » فإن كلا منهما يحتمل وجهين ، أحدهما أن يكون مراد المتكلم تأكيد الضمير بالضمير ، وثانيهما أن يكون مقصده تأكيد الجملة بالجملة ، فمن أجل هذا الاحتمال ترك المؤلف التمثيل لهما ، حتى يبتعد عن الإجمال .

٤٠٤ — هذا الشاهد من كلام جميل بن عبد الله بن معمر العذرى ، وما ذكره المؤلف ههنا صدر بيت من الكامل ، وعجزه قوله :

* أَخَذْتُ عَلَى مَوَائِقًا وَعُودًا *

وقد ورد هذا العجز فى كلام الكثير عزة ، وهاك البيت الذى ورد فيه :

لَا تَعْدِرَنَّ بِوَصْلِ عَزَةٍ بَعْدَمَا أَخَذْتُ عَلَيْكَ مَوَائِقًا وَعُودًا

اللغة : « أبوح » مضارع « باح فلان بسره » إذا أفشاه وتكلم به وأخبر عنه ، أو صنع ما يدل عليه « بثنة » بفتح الباء وسكون التاء الثلاثة - هى بثينة محبوبه جميل بن معمر العذرى ، وقد تصرف فى اسمها تمليعا « موائقا » جمع موثق - بفتح الميم وسكون الواو وكسر التاء الثلاثة - وهو العهد ، وأراد أنهما تواسيا على المحافظة على المحبة =

وإن كان غَيْرَ جوابيَّ وجب أسران : أن يَفْصَلَ بينهما ، وأن يَمَادَ مع التوكيد ما اتصل بالتوكيد إن كان مضمراً ، نحو (أَيْدِيكُمْ أَنْكُمْ إِذَا مَثُمْ وَكُنْتُمْ ثَرَاءً وَعِظَامًا أَنْكُمْ نُحْرَجُونَ ^(١)) ، وأن يَمَادَ هو أو ضميره

وكهن ما بينهما من لافة «عهودا» جمع عهد بفتح العين وسكون الهاء وهو بمعنى للوثق واليثاق .

اللفظ : يقول : إني لا أستطيع لنفسي أن أذيع حيي بثينة وأعلن ما استتر عن الناس من علاقتي بها ؛ لأنني مرتبط معها بمواثيق وعهود على ألا نطلع أحداً على شيء من سر ألفتنا ، وقد يقال : إن هذا الكلام نفسه إذاعة لما بينهما من حب وعهود مودة .

الإعراب : « لا » حرف نفى مبني على السكون لا محل له من الإعراب « لا » توكيد للاأول « أبوح » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « بحب » جار ومجرور متعلق بقوله أبوح ، وحب مضاف و « بثنة » مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف للعلمية والتأنيث « إنها » إن : حرف توكيد ونصب ، وضمير الغائبة العائد إلى بثنة اسمه « أخذت » أخذ : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى بثنة « على » جار ومجرور متعلق بأخذ « مواثيقا » مفعول به لأخذ منصوب بالفتحة الظاهرة ، وكان من حقه أن ينعمة التنوين ، لكنه لما اضطر نونه « وعهودا » الواو عاطفة ، عهودا : معطوف على قوله « مواثيقاً » .

الشاهد فيه : قوله « لا لا » فإنه توكيد لفظي للحرف ، ولما كانت « لا » من حروف الجواب لم يحتج لأن يفصل بين المؤكد والمؤكد بشيء مما يجب الفصل به في توكيد الحروف غير الجوابية ، وتقول : لا لا ، ونعم نعم ، ونعم جبر ؛ فتعيد حرف الجواب بنفسه أو بمرادفه ، وقال المضر بن ربهى :

وَقُلْنَ عَلَى الْفِرْدَوْسِ أَوَّلَ مَشْرَبٍ

أَجَلَ جَيْرٍ إِنْ كَانَتْ أَبِيحَتْ دَعَاثِرُهُ

(١) من الآية ٣٠ من سورة المؤمنين ، فأن الفتحة المحمزة في « أنكم » مؤكدة =

إن كان ظاهراً ، نحو « **إِنَّ زَيْدًا** **إِنَّ زَيْدًا** **فَاضِلٌ** » أو « **إِنَّ زَيْدًا** **إِنَّهُ** **فَاضِلٌ** » وهو الأولى^(١) ، وَشَدَّ اتِّصَالَ الحَرْفَيْنِ كَقَوْلِهِ :

٤٠٥ — * **إِنَّ** **إِنَّ** **الْكَرِيمَ** **يَحْلُمُ** **مَا لَمْ** * .

= لأن المفتوحة الهمزة الأولى في « أنكم إذا متم » وقد فصل بين التأكيد والتوكيد بالظرف وما يليه ، وقد أعيد مع « أن » الثانية الضمير المتصل - وهو السكاف والميم - فنحقق الشرطان .

(١) إنما كان إعادة ضمير المؤكد أولى من إعادة لفظه لسببين ، الأول أنه يلزم على إعادة لفظه نحو « **إِنَّ زَيْدًا** **إِنَّ زَيْدًا** **قَاتِمٌ** » التكرار لفظاً ، وليس مما يستحسن لغير موجب ، والثاني أن إعادته بلفظه ربما أوهمت أن الثاني غير الأول وإنما وقع بينهما اشتراك ، والذي استعمله القرآن الكريم هو إعادة ضميره نحو قوله تعالى (فَبِئْسَ رَحْمَةً **اللَّهُ** **مِمَّ** **فِيهَا** **خَالِدُونَ**) فَإِنَّ « فِي » الثانية في قوله سبحانه (فيها) تؤكد لفي الأولى في قوله (في رحمة الله) ولا يجوز لك أن نظن مجموع الجار والمجرور مؤكداً لمجموع الجار والمجرور المتقدم ، لأنه يلزم على ذلك أن يكون الجار تأكيداً للجار ، والمجرور الذي هو الضمير تأكيداً للمجرور الذي هو الاسم الظاهر ، وذلك لا يجوز ، لأن الظاهر أقوى من الضمير ، ولا يكون الأضعف تأكيداً للأقوى .

٤٠٥ — لم أنف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وما ذكره المؤلف ههنا صدر بيت من الحفيف ، وعجزه قوله :

* **يَرَيْنَ** **مَنْ** **أَجَارَهُ** **قَدْ** **ضِيَا** *

اللغة : « الكريم » المراد به ههنا الذي يأبى الضيم ولا يرضى بما يمس شرفه أو ينال من كرامته « يحلم » مضارع من الحلم ، وهو هنا الأناة والتعقل « أجاره » الذي جعله في جواره ونصب عليه حمايته « ضيا » ماض مبني للم لا لم يسم فاعله من الضيم ، وهو بنحس الحق والتعدي على صاحبه ، تقول : ضامه يضيئه ضيا ، إذا نقصه حقه .

المعنى : يقول : إن الرجل الأبي الكريم النفس الطيب الخلق لا يزال يستعمل الأناة والتؤدة في أموره كلها ، حتى إذا رأى أن الرجل الذي دخل في جواره واستظل بحمايته قد بنحس حقاً من حقوقه خلع رداء الرزانة ولبس ثوب البطش . =

= الإعراب : « إن » حرف توكيد ونصب مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « إن » توكيد لإن الأولى « الكريم » اسم إن منصوب بالفتحة الظاهرة ، وأصله صفة لموصوف محذوف ، فلما حذف الموصوف أقيمت الصفة مقامه لأنها صالحة لأن تلي العامل « يحلم » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الكريم ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله في محل رفع خبر إن « ما » مصدرية ظرفية حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب « لم » حرف نفى وجزم وقلب مبني على السكون لا محل له من الإعراب « يرين » يرى : فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة في محل جزم بلم ، ونون التوكيد حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب ، وما المصدرية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بإضافة اسم زمان منصوب بقوله يحلم ، وتقدير الكلام : يحلم مدة عدم رؤيته - إلخ « من » اسم موصول مفعول به ليري مبني على السكون في محل نصب « أجاره » أجاز : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الكريم ، والضمير البارز العائد إلى الاسم الموصول مفعول به لأجار مبني على الضم في محل نصب ، والجملة من الفعل الماضي وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب صلة الاسم الموصول « قد » حرف تحقيق مبني على السكون لا محل له من الإعراب « ضيا » فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول ، والألف للإطلاق ، والجملة من الفعل الماضي البني للمجهول ونائب فاعله في محل نصب حال من الاسم الموصول ، هذا إن اعتبرت يرى بصرية ، فإن اعتبرتها علمية كان الاسم الموصول مفعولا أول ليري ، وجملة « قد ضم » في محل نصب مفعولا ثانياً .

الشاهد فيه : قوله « إن إن » حيث أكد الشاعر « إن » الأولى توكيدا لفظياً بإعادة لفظها ، من غير أن يفصل بين المؤكد والمؤكد ، مع أن « إن » ليست من حروف الجواب ، والتوكيد على هذا الوجه شاذ

وفي قوله « يرين » توكيد المضارع المنفى بلم كما في قول الرازي يصف وطب لبن ،

وهو الشاهد رقم ٤٧٤ الآتي .

يَحْسِبُهُ الْجَاهِلُ مَالًا يَفْلَحُ شَيْخًا عَلَى كُرْسِيِّهِ مُعَمَّمًا

وأستهل منه قوله :

٤٠٦ — * حَتَّى تَرَاهَا وَكَأَنَّ وَكَأَنَّ * .

٤٠٦ — هذا بيت من الرجز المشطور ، وقد نسبوا هذا الشاهد إلى الأغلب النحلي ، ومنهم من ينسبه إلى خطاط المجاشعي يصف إبلا ، وبعد هذا البيت قوله :

* أَعْنَاقَهَا مُشَدَّدَاتٌ بِقَرْنٍ * .

اللقية : « تراها » ضمير البارز المتصل يعود إلى إبل يصفها الراجز « أعناقها » الأعناق : جمع عنق - بضم أوله وثانيه ، وقد يسكن ثانيه تخفيفا - الرقة « قرن » بفتح أوله وثانيه بزنة جبل - جبل تربط به الإبل وقرن بواسطته بعضها إلى بعض . المعنى : وصف الراجز إبلا ارتحلوها واستعثنوها للسير فأسرعت وجدت في السير ، وكان من أثر هذا الإسراع أن رفعت أعناقها ، وكانت كلها في قوة واحدة فتساوت وتجاورت حتى ليخالها من ينظر إليها في هذه الحال كأنما ربطت أعناقها وشدت بحبل . الإعراب : « حتى » حرف غابة وجر « تراها » ترى : فعل مضارع يقصد به هنا حكاية الحال مرفوع بضمّة مقدرة على الألف ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وضمير الإبل مفعول به « وكأن » الواو واو الحال ، كأن : حرف تشبيه ونصب « وكأن » نوكد للأول « أعناقها » أعناق : اسم كأن منصوب بالفتحة الظاهرة ، وأعناق مضاف وضمير الغائية العائد إلى الإبل مضاف إليه « مشددات » خبر كأن مرفوع بالضمّة الظاهرة « بقرن » الباء حرف جر مبنى على الكسر لا محل له من الإعراب ، قرن : مجرور بالباء وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، وسكن لأجل الوقف ، والجار والمجرور متعلق بقوله مشددات .

الشاهد فيه : قوله « وكأن وكأن » حيث أكد كأن التي هي حرف تشبيه ونصب توكيدا لفظيا بإعادة لفظها ، مع عدم الفصل بين المؤكد والمؤكد بمعمول أولهما ، مع أن « كأن » ليس من أحرف الجواب ، والتوكيد على هذا الوجه شاذ ، ولو أنه جاء به على ما تقتضيه العربية لقال « كأن أعناقها وكأنها » مثلا ، ومع أن ما جاء به الراجز شاذ فإنه أخف في الشذوذ من قول الشاعر في الشاهد السابق « إن إن الكريم » لأن الراجز في هذا الشاهد قد فصل بين الحرفين بالواو ، ولم يفصل هناك شواهد أصلا .

لأن المؤكّد حرّفان ؛ فلم يتّصل لفظٌ بمثله ، وأشدُّ منه قوله :

٤٠٧ - * وَلَا لِلْمَا بِهِمْ أَبَدًا دَوَاهُ *

لِكَوْنِ الحَرْفِ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ .

٤٠٧ - هذا الشاهد من كلام لمسلم بن معبد الوالي ، وقال الشيخ خالد « لرجل من بني أسد » ولم يعينه ، ومسلم أسدى ، والبيت من قصيدة طويلة ذكرها البغدادى فى شرح الشاهد (١٣٤) من الحزاة ، وما أنشده المؤلف ههنا هو عجز بيت من الوافر ، وصدره قوله :

* فَلَا وَاللَّهِ لَا يُلْفَى لِمَا بِي *

قال البغدادى : قال أبو محمد الأسود الأعرابى فى ضالة الأديب : كان السبب فى هذه القصيدة أن مسلماً كان غائباً فكتبت إليه لمصدق - أى لعامل الزكاة - وكان رقيق ، وهو عمارة بن عبيد الوالي ، عريفاً ؛ فظن مسلم أن رقيقاً أغراه ، وكان مسلم ابن أخت رقيق وابن عمه فقال :

بَكَتْ إِبِلِي ، وَحُقَّ لَهَا الْبُكَاءُ وَفَرَّقَهَا الْمَظَالِمُ وَالْعَدَاءُ

اللغة : « يلفى » مضارع مبنى للمجهول ماضيه المبني للمعلوم « ألفى » ومعناه وجد « لما بى » أراد للذى بى من الموحدة والحنق عليهم « لما بهم » أراد للذى بهم من الحقد والضغينة وحسيكة الصدور « دواء » أصل الدواء ما يعالج به ، وأراد به ههنا ما يتدارك به تفاقم الخطب ويتلافى به ما بينهم حتى تمكن إزالة الأحقاد والضغائن والتراث .

المعنى : يريد أنه لا يمكن أن يحدث بينه وبين هؤلاء القوم تصاف ومودة ؛ لأنه لا علاج لما امتلأت به قلوب كل فريق منهم من الأحقاد والضغائن .

الإعراب : « فلا » الفاء حرف عطف ، ولا : حرف نفى « والله » الواو حرف قسم وجر ، واسم الجلالة مجرور به ، والجار والمجرور متعلق بفعل قسم محذوف « لا » نافية « يلفى » فعل مضارع مبنى للمجهول « لما بى » اللام حرف جر ، وما : اسم موصول مبنى على السكون فى محل جر باللام ، والجار والمجرور متعلق بقوله يلفى ، وبى : جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول « ولا » الواو حرف عطف ، =

== لا : حرف زائد لتأكيد النفي «لما بهم» اللام الأولى حرف جر مبنى على السكس لامحل له من الإعراب ، واللام الثانية توكيد للام الأولى ، وما : اسم موصول مبنى على السكون في محل جر باللام الأولى ، وبهم : جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة ، والجار والمجرور الذي هو «لما» معطوف بالواو على الجار والمجرور الأول الذي هو «لما بي» وقوله «أبدأ» ظرف زمان منصوب بيلقى «دواء» نائب فاعل يلقي مرفوع بالضمّة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله «لما» فإن الشاعر أكد في هذه الكلمة اللام الجارة توكيدا لفظيا بإعادتها بلفظها من غير أن يفصل بين المؤكد والمؤكد بفاصل ، مع أن اللام ليست من أحرف الجواب ، والتوكيد على هذا النحو شاذ ، ولو أنه جاء به على ما تقتضيه العربية لقال «لما بهم» وقد ذكر المؤلف هذا الشاهد ليقرر أن الشذوذ الذي فيه أقوى وأشد من الشذوذ الذي في قول الشاعر في الشاهد رقم ٤٠٥ «إن إن الكريم» وقد قرر في الشاهد السابق رقم ٤٠٦ أن قول الراجز «وكان وكان» أخف في الشذوذ مما في «إن إن» فيكون الشذوذ على ثلاث مراتب : شذوذ خفيف وذلك في «وكان وكان» لوجود فاصل ما بين الحرفين - وهو الواو العاطفة - وإن لم يكن الفاصل هو خصوص معمول الحرف الأول، وشذوذ شديد وذلك في «إن إن الكريم» لعدم الفاصل بته ، ولكون الحرف على ثلاثة أحرف هجائية فهو كالتأثم بنفسه ، وشذوذ أشد كما في قوله «لما بهم» فإنه لا فاصل فيه بين الحرفين ، والحرف المؤكد موضوع على حرف هجائي واحد ؛ فهو كمن لا يقوم بنفسه ، وسيأتي في البيت الآتي نوع آخر من الشذوذ ، وهو ما نسميه أخذا من عبارة المؤلف «الشذوذ الأخف» فتصير الأنواع أربعة : شذوذ خفيف ، وشذوذ أخف ، وشذوذ شديد ، وشذوذ أشد ؛ وابن مالك يقرر في التسهيل - تبعا لابن عصفور - أن التوكيد على هذا الوجه ضرورة لا تسوغ إلا للشاعر حين يلجأ إليه إلهاء ، والزحشرى يقرر في «الفصل» أنه جائز لضرورة فيه ، حيث جعله مثل توكيد الفعل والاسم والجملة من غير تفرقة في الحكم ، فاعرف ذلك .

وَأَسْهَلُ مِنْهُ قَوْلُهُ :

٤٠٨ — * فَأَصْبَحَ لَا يَسْأَلُنَهُ عَنْ بَمَا بِهِ *

لأن المؤكّد على حرفين ، ولاختلاف اللفظين .

٤٠٨ — هذا الشاهد من كلام الأسود بن يعفر ، وما أنشده المؤلف ههنا هو صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* أَصْعَدَ فِي عُلُوِّ الْهَوَى أُمَّ تَصَوَّبَا *

اللمعة : « لا يسأله عن بما به » أراد أن الغواني لما رأين رأسه قد وخطه الشيب وأن منته قد ضعفت لم يعدن يكثرثن به فيسأله عما هو فيه من وجع أو نحوه «أصعد» أراد ارتفع « تصوبا » أراد استقل ونزل .

المعنى : وصف الشاعر نفسه بعد أن هذه الكبر ، ونالت الشيخوخة منه منالها ، ولم يعد حالياً بهوة الشباب وميعته ، فذكر أن الغواني لم يبق فيهن ميل له ، ولا صرن يعبان به أو يبالينه .

الإعراب : « فأصبح » الفاء عاطفة ، أصبح : فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى المحدث عنه وهو إنما يتحدث عن نفسه عن طريق الغيبة « لا » حرف نفى مبني على السكون لا محل له من الإعراب « يسأل » يسأل : فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة ، ونون النسوة فاعله ، وضمير الغيبة مفعوله ، وجملة المضارع وفاعله ومفعوله في محل نصب خبر أصبح «عن» حرف جر « بما » الباء حرف جر بمعنى عن ؛ فهو توكيد لفظي لعن ، وما : اسم موصول مبني على السكون في محل جر بعن ، والجار والمجرور متعلق بقوله يسأل « به » جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الاسم الموصول .

الشاهد فيه : قوله « عن بما » حيث أكد « عن » الجارة توكيدا لفظياً بإعادته بلفظ مرادف له ، وهو الباء التي بمعنى عن والتصلة في اللفظ بـ«ما» للوصولة ، والتوكيد على هذا النحو شاذ عند المؤلف تبعاً للناظم وابن عصفور على ما بينا في شرح الشاهد السابق ؛ لأنه لم يفصل بين المؤكد والمؤكد ، مع أن الحرف المؤكد ليس =

هذا باب العطف^(١)

وهو ضربان : عَطْفُ نَسَقٍ ، وسيأتي ، وعَطْفُ بَيَانٍ^(٢) ، وهو « التَّابِعُ الْمُشَبِّهُ لِلصِّفَةِ فِي تَوْضِيحِ مَتَّبِعِهِ إِنْ كَانَ مَعْرِفَةً وَتَحْصِيصَهُ إِنْ كَانَ نَكْرَةً »^(٣) ،

= من أحرف الجواب ، ولو أنه أتى به على ما تقتضيه العربية عند من ذكرنا لقال « عما عا » ومع أن التوكيد على هذا النحو شاذ فهو في هذا البيت الذي نحن بصدده شرحه أهون من الشذوذ الذي في قول الشاعر في البيت السابق « لما بهم » ووجه كون هذا أهون في الشذوذ من ذلك من ناحيتين ؛ الأولى : أن الحرف المؤكد في البيت السابق موضوع على حرف هجائي واحد وهو انلام ، وهو في هذا البيت موضوع على حرفين هجائيين وهو « عن » . الناحية الثانية : أن المؤكد والمؤكد في البيت السابق بلفظ واحد ، وهما في هذا البيت بلفظين مختلفين وإن اتفقا في المعنى .

* * *

(١) العطف في الأصل مصدر قولك « عطفت الشيء » إذا ثنيته فجعلت أحد طرفيه على طرفه الآخر ، وهو أيضاً مصدر قولك « عطف الفارس على قرنه » أي كفضه ومساويه في الشجاعة - أي التفت إليه ، وفي اصطلاح النحاة ما ذكره المؤلف .
وأنت خير بأن حقيقة عطف البيان تخالف حقيقة عطف النسق ، فلذلك لم يذكر المؤلف ولا غيره من النحاة لهما تعريفاً واحداً يجمعهما ، لأن الحقائق المختلفة لا يجمعها تعريف واحد ، وكان لا بد له من أن يبدأ بتقسيم العطف إلى القسمين ثم يذكر تعريف كل قسم منهما ، وقول المناطقة « إن مرتبة التقسيم تالية لمرتبة التعريف » عمله فيما له حقيقة واحدة تجمع كل أقسامه .

(٢) إنما سمي هذا النوع « عطف بيان » لأن اللفظ الثاني تكرر للفظ الأول ، لأن الثاني يشبه أن يكون مرادفاً للأول لأن الذات المدلول عليها باللفظين واحدة ، وإنما يؤتى بالثاني لزيادة البيان .

(٣) قوله « التابع » جنس في التعريف يشمل جميع التوابع ، وقوله « المشبه للصفة » فصل أول يخرج به النعت ، وقوله « في توضيح متبوعه - إلخ » فصل ثان =

والأول مُتَّفَقٌ عليه^(١)، كقوله :

٤٠٩ - • أَقْسَمَ بِاللَّهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ •

يخرج به بقية التوابع - وهي التوكيد وعطف النسق والبدل - فإنه لا يؤتى بواحد من هذه الثلاثة قصد الإيضاح أو التخصيص استقلالاً ، وإن أفاد واحد منها شيئاً من ذلك كمعطف أحد المترادفين على الآخر عطف نسق وبكبد الكل من الكل فإن هذه الفائدة ليست مقصودة .

(١) ظاهر إطلاق المؤلف أن النحاة مجمعون على أن عطف البيان يجري في المعارف كلها ، ودعوى الإجماع على ذلك ليست مسلمة ، بل قيل : إنه يختص بالعلم دون سائر المعارف ، والعلم الاسم والكنية واللقب .

٤٠٩ - هذا بيت من الرجز المشطور من قول أعرابي جاء إلى أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله عنه يقول له : إني على ناقة دبراء عجباء نقباء ، وطلب منه أن يعطيه ناقة أخرى من إبل الصدقة يركبها ، فامتنع ، فانطلق وهو يقول ذلك ، وهذه :

مَا مَسَّهَا مِنْ نَقَبٍ وَلَا دَبَرٍ فَأَغْفِرْ لَهُ اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ فَجَرٌ

اللقبة : « أبو حفص » كنية لأمر المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه ! كناه بها سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وحفص في الأصل : اسم من أسماء الأسد ، وكأنه لحظ شجاعته وجراءة قلبه ، وقيل : إنما كنى بابنته أم المؤمنين حفصة بنت عمر زوج رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ورخم بمحذف تاء حفصة في غير النداء « ماسها » الضمير البارز يعود إلى ناقة الأعرابي « نقب » بفتح النون والقاف جميعاً - هو الجرح يكون في ظهر البعير أو خفه « فجر » مال عن الصدق .

الإعراب : « أقسم » فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « بالله » جار ومجرور متعلق بأقسم « أبو » فاعل أقسم مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف و « حفص » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « عمر » عطف بيان على قوله « أبو حفص » مرفوع بالضم ، وسكن لأجل الوقف .

والثاني أثبتته الكوفيون وجماعة^(١) وجوّزوا أن يكون منه (أو كفارة^٢ طعام مساكين^(٣)) فيمن نَوَّن كفارة ، ونحو (مِنْ ماء صَدِيدٍ)^(٤) ، والباقون^(٥) يوجِّبون في ذلك البدلية ، ويخصّون عطف البيان بالمعارف^(٦) .
وبوافق متبوعه في أربعة من عشرة : أوجِه الإعراب الثلاثة والإفراد والتذكير والتنكير وفروعهم ، وقول الزمخشري إن (مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ)^(٧) عطف على (آيَاتُ بَيِّنَاتٌ) مُخَالَفٌ لِإِجْمَاعِهِمْ^(٨) ، وقوله وقول الجرّجاني

= الشاهد فيه : قوله « أبو حفص عمر » حيث جاء عطف البيان في المعرفة ؛ فإن قوله « عمر » عطف بيان على قوله « أبو حفص » وهو علم ، والعلم من المعارف ، وفيه دليل على أن الكنية يجوز تقدمها على الاسم .
(١) منهم الفارسي وابن جني والزمخشري وابن عصفور ، ومنهم ابن مالك وولده .

(٢) من الآية ٩٥ من سورة المائدة .

(٣) من الآية ١٦ من سورة إبراهيم .

(٤) قال ابن عصفور : إن هذا مذهب أكثر النحويين ، ونسبه الشلوبين إلى البصريين .

(٥) إنما دعاهم إلى هذا زعمهم أن النكرة مجهولة دائماً ، والمقصود بعطف البيان الكشف والإيضاح ، وذلك لا يحصل بالمجهول ؛ إذ لا يوضح المجهول بمجهول مثله ، وليس الذي ذهبوا إليه جارياً على إطلاقه ، فقد علمنا أن من النكرات ما يدل على معنى أخص مما يدل عليه نكرة أخرى ، ولا شك أن الأخص يبين الأعم .

(٦) من الآية ٩٧ من سورة آل عمران .

(٧) لا يجوز في هذه الآية أن يكون قوله تعالى (مقام إبراهيم) بيانا لقوله (آيات بينات) لما ذكر المؤلف من أن هذا مخالف لإجماع النحاة : على وجوب التطابق بين البيان والمبين ، وفي هذه الآية مخالفة بينهما من ثلاثة أوجه ، وذلك أن (مقام إبراهيم) معرفة بالإضافة إلى العلم ، ومذكر ، ومفرد ، وقوله (آيات بينات) نكرة ، ومؤنث ، وجمع .

يُشْتَرَطُ كَوْنُهُ أَوْضَحَ مِنْ مَتْبُوءِهِ، مَخَافُ اقْتُولَ سَيُؤَيِّبُهُ فِي « يَا هَذَا ذَا الْجَنَّةِ »
 إِنْ « ذَا الْجَنَّةِ » عَطْفُ بَيَانٍ مَعَ أَنْ لِلْإِشَارَةِ أَوْضَحَ مِنَ الْمُضَافِ إِلَى ذِي الْأَدَاةِ .

وَيَصِحُّ فِي عَطْفِ الْبَيَانِ أَنْ يُعْرَبَ ^(١) بَدَلُ كُلِّ ، إِلَّا إِنْ امْتَنَعَ الِاسْتِغْنَاءُ

= وكذلك لا يجوز أن يكون (مقام إبراهيم) بدل كل من كل ؛ وذلك لأنهم
 اشترطوا إذا كان البدل منه دالا على متعدد أن يكون البدل وافيا بالعدة ، وقوله
 (آيات بينات) جمع ، وأقل ما يدل عليه الجمع ثلاثة ، ولم يذكر في الآية إلا واحد ،
 فلم يتحقق شرط البدل ، وقيل : يجوز أن يكون (مقام إبراهيم) بدلا ، ولكنه ليس
 بدل كل من كل حتى يلزم ما ذكره المانع ، بل يجوز أن يكون بدل بعض من كل كما
 صرح به اليبضاوى ، ولا يلزم في بدل البعض من كل شيء مما ذكرتم ، وقيل : إنا نلتزم
 أن يكون بدل كل من كل ، وتأول في (مقام إبراهيم) بأنه مفرد في اللفظ ، ولكن له
 جهات متعددة تجعله في حكم الجمع ، فإن الآيات المتعددة فيه : أثر القدم في الصخرة
 السماء . وغوصه فيها إلى الكعبين ، وكونها قد خست بذلك من بين الصخور ،
 وبقاؤه دون آثار الأنبياء ، وحفظه .

والحاصل أن قوله تعالى (آيات بينات) لا يجوز أن يكون عطف بيان ، ولا يجوز
 أن يكون بدلا إلا على التأويل الذي ذكره اليبضاوى ؛ فيتمين أن يكون خبر مبتدأ
 محذوف ، أو مبتدأ خبره محذوف ، والتقدير : بعضها مقام إبراهيم ، أو منها
 مقام إبراهيم .

(١) عصل المسألة أنه قد يتعمد كون التابع بيانا ، وذلك في صورتين اللتين
 ذكرهما المؤلف ، وقد يتعمد كونه بدلا ، وذلك فيما لو كان للثاني إعراب ليس على
 لفظ الأول ولا عمله ، نحو « يا عبد الله كرز » بضم الثاني ، وكذا فيما إذا كان الثاني
 غير مطابق للمتبوع ، مثل قول الله تعالى : (لقد كان لسبأ في مسكنهم آية جنتان)
 وقوله تعالى : (إن الله لا يستحي أن يضرب مثلا ما بعوضة) . ويجوز فيما عدا ذلك
 الأمران ، لكن يترجح البيان على البدل ؛ فتحصل أن الوجوه ثلاثة : وجوب
 البيان ، ووجوب البدل ، وجواز الأمرين .

عنه ، نحو « هِنْدُ قَامَ زَيْدٌ أَخُوها » أو إَحْلَالَه محلَّ الأول ، نحو « يَا زَيْدُ الْخَارِثُ » وقوله :

٤١٠ - * أَيَا أَخَوَيْنَا عَبْدَ شَمْسٍ وَنَوْفَلًا *

٤١٠ - هذا الشاهد من كلام طالب بن أبي طالب بن عبد المطلب ، أخى أمير المؤمنين على بن أبي طالب . وابن عم النبي صلى الله عليه وسلم ، وكلته التى منها هذا الشاهد يقولها فى مدح الرسول والبكاء على من قتل يوم بدر من قريش ، وقد رواها ابن هشام فى السيرة (ج ٢ ص ٦٢ طبع بولاق) وما ذكره المؤلف ههنا صدر بيت من الطويل ، ويروى النعاة عجزه هكذا :

* أَعِيذُكُمْ بِاللَّهِ أَنْ تُحْدِثَنَا حَرْبًا *

وقد رواه فى السيرة هكذا :

* فِدَى لَكُمْ لَا تَتَّبِعُوا بَيْنَنَا حَرْبًا *

اللغة : « عبد شمس » فصيلة من قريش منهم بنو أمية « نوفل » فصيلة أخرى من قريش « أعيذكما بالله » أراد الجأ إلى الله من أجليكما لئلا يقع بينكما من الشقاق ما لا قبل لنا بدفعه ، أو أحصنكما بالله وأجعلكما فى كنفه ورعايته مخافة ذلك .

الإعراب : « أيا » حرف نداء مبنى على السكون لا عمل له من الإعراب « أخوينا » منادى منصوب بالياء المفتوح ما قبلها تحقيقا المكسور ما بعدها تقديراً لأنه مثنى ، وهو مضاف ونا : مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر « عبد » عطف بيان على أخوينا منصوب بالفتحة الظاهرة ، وعبد مضاف و « شمس » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « ونوفلا » الواو حرف عطف ، نوفلا : معطوف على عبد شمس ، والمعطوف على المنصوب منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « أعيذكما » أعيذ : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وضمير المخاطبين مفعول به « بالله » جار ومجرور متعلق بقوله أعيذكما « أن » حرف مصدرى ونصب « تحدثنا » فعل مضارع منصوب بأن ، وعلامة نصبه حذف النون ، وألف الاثنين فاعله « حربا » مفعول به لتحدثنا ، وأن الصدرية مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بحرف جر محذوف ، والجار والمجرور متعلق بأعيذكما ، وتقدير الكلام : أعيذكما بالله من إحداثكما حربا .

وقوله :

٤١١ - • أَنَا ابْنُ التَّارِكِ الْبَكْرِىُّ بِشْرِ •

= الشاهد فيه : قوله « عبد شمس ونوفلا » فإنه يتعين فهما أن يكون « عبد شمس » عطف بيان على قوله « أخوينا » ويكون « نوفلا » معطوفا عطف نسق بالواو على عبد شمس ، ولا يجوز فهما أن يكون « عبد شمس » بدلا ؛ إذ لو كان بدلا والبدل على نية تكرار العامل وعطف النسق كالمعطوف عليه لوجب أن يأخذ كل واحد من « عبد شمس » و « نوفل » ما يستحقه من الإعراب لو كان منادى مستقلا ؛ ولا يتم ذلك في نوفل ؛ لأنه مفرد علم ؛ فكان يستحق البناء على الضم ، والرواية في البيت بنصبه لا غير .

وهذا يحتاج إلى بيان ييسر عليك فهم ما ألقيناه إليك ، وذلك أن « أخوينا » منادى كما هو واضح ، و « عبد شمس » تابع لذلك المنادى ، و « نوفل » تابع لتابع المنادى ، وحكم تابع المنادى إذا كان عطف بيان أن يتبع بالنصب ، إما على محل المنادى أو لفظه ، وإذا كان بدلا أن يعامل معاملة المنادى المستقل ، بسبب كون البدل على نية تكرار العامل ، فكأنه مسبوق بحرف نداء ، وأنت لو اعتبرت « عبد شمس » بدلا صح فيه نفسه ، ولكنه لم يصح في المنسوق عليه لأنه مفرد علم فكان يجب أن يضم ، وقد جاء منصوبا ، فلما لم يتم جعل « لوفلا » بدلا التزمنا في عبد شمس ألا يكون بدلا أيضا .

٤١١ - هذا الشاهد من كلام المرار بن سعيد بن نضلة بن الأشتر الفقعسى ، من كلام يقتخر فيه بأن جده خالد بن نضلة قتل بشر بن عمرو بن مرثد زوج الحرقم ألحت طرفة بن العبد البكرى ، وكان مقتل بشر في يوم القلاب (انظر شرح الشاهد ٣٩٦ السابق) ، وما ذكره المؤلف ههنا هو صدر بيت من الوافر ، وعجزه قوله :

• عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وَقُوعًا •

ويروى بعض العلماء « تركبه » .

اللمعة : « التارك » اسم فاعل من « ترك » بمعنى صير « البكرى » هو المنسوب إلى بكر بن وائل ، وهى قبيلة مشهورة منها جساس بن مرة قاتل كليب بن وائل ، وبكر ابنة عم تغلب « ترقبه » تنتظره وترقب روحه « وقوعا » يقال : هو =

= جمع واقع الذى هو اسم فاعل فعله «وقع الطائر ونحوه» إذا هبط إلى الأرض ، ويقال : هو مصدر ذلك الفعل .

للعنى : وصف هذا الشاعر نفسه بأنه ابن رجل قتل بشر بن عمرو بن مرثد البكرى زوج الخرنق أخت طرفة بن العبد البكرى لأمه (انظر لمعرفة نسبها شرح الشاهد رقم ٣٩٦) وأن جده ترك هذا البكرى مجنولا فى العراء وقد وقعت عليه الطير تنتظر خروج روحه لتنهش لحمه ، يريد أنه شجاع من نسل شجعان .

الإعراب : « أنا » ضمير منفصل مبتدأ « ابن » خبر المبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة وهو مضاف ، و « التارك » مضاف إليه ، والتارك مضاف و « البكرى » مضاف إليه ، وساعت إضافة الاسم المحلى بآل لكون هذا المضاف وصفا ، ألا ترى أنه اسم فاعل ، ولكون المضاف إليه مقترنا بآل « بشر » عطف بيان على البكرى مجرور بالكسرة الظاهرة « عليه » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « الطير » مبتدأ مؤخر ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب مفعول ثانٍ للتارك ، ومفعوله الأول هو قوله البكرى الذى وقع مضافا إليه « ترقبه » ترقب : فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى الطير ، وضمير الغائب العائد إلى البكرى مفعول به لترقب مبنى على الضم فى محل نصب « وقوعا » حال من الضمير المستتر فى ترقب .

الشاهد فيه : قوله « البكرى بشر » حيث يتعين فى بشر أن يكون عطف بيان ، ولا يجوز أن يكون بدلا ؛ لأنه لو كان بدلا والبدل على نية تكرار العامل لازم أن يصح أن يضاف قوله التارك إلى قوله بشر ؛ فيلزم عليه إضافة الاسم المقترن بآل إلى اسم مجرد منها ومن الإضافة إلى اللقترن بها أو إلى ضميره ، وذلك لا يجوز كما تقدم فى باب الإضافة ، نعم قد جوز الفراء إضافة الوصف المقترن بآل إلى الاسم العلم ، فعلى مذهبه يجوز أن يكون قوله « بشر » فى هذا البيت بدلا ، ولكن هذا مذهب غير مقبول ، ولذلك قال الناظم :

* وليس أن يبدل بالمرضى *

وتنوز البَرَكِيَّةُ في هذا عند الفَرَاء ؛ لإجازته « الضَّارِبُ زَيْدٌ » ،
وليس بَرَضِيَّ .

هذا باب عطف النسق^(١)

وهو « تابع يتوسطُ بينه وبين متبوعه أحدُ الأحرَفِ الآتِي ذِكْرُهَا »^(٢) .
وهي نوعان : ما يقتضى التَّشْرِيكَ في اللفظ والمعنى : إما مطلقاً ، وهو الواو

(١) قد بينا لك فيما مضى معنى العطف لغة ، والقرض الآن بيان معنى « النسق » لغة ، « علم أن النسق - بفتح النون والسين جميعاً - وصف كبطل وحسن ، يقال « نقر نسق » إذا كانت أسنانه مستوية ، ويقال « خرز نسق » إذا كان منتظماً ، ويقال « كلام نسق » إذا جاء على نظام واحد ، أما النسق - بفتح النون وسكون السين - فهو مصدر قولك « نسقت الكلام » إذا كنت قد عطفت بعضه على بعض ، ولم يقل النحاة في تسمية هذا النوع من التوابع إلا بفتح النون والسين جميعاً ، وكأنهم أخذوه من قولهم « كلام نسق » أى على نظام واحد ، والنظام الواحد - في قصدهم - هو علامات الإعراب التي يشترك فيها المعطوف والمعطوف عليه ، وسيبويه يسميه كثيراً « باب الشراكة » لذلك المعنى .

(٢) أما قوله « تابع » فهو جنس في التعريف يشمل كل أنواع التوابع ، وأما قوله « يتوسط بينه وبين متبوعه » فإنه فصل يخرج به جميع أنواع التوابع ، وتخصيص الأحرف بالآتي ذكرها للاحتراز عن عطف البيان حين يتوسط بينه وبين متبوعه « أى » نحو قولك « لقيت الغضنفر أى الأسد » فإن « أى » في هذه العبارة حرف تفسير ، وقولك « الأسد » عطف بيان بالأجلى ، وهذا كله مذهب البصريين ، وليس في العربية عندهم عطف بيان يتوسط بينه وبين متبوعه حرف إلا هذا النوع ، وقد ذهب الكوفيون إلى أن « أى » حرف عطف كسائر الحروف ؛ فدخلوها عندهم عطف نسق .

والفاء و « ثم » و « حتى »^(١)، وإِمَّا مُقَيَّدًا ، وهو « أو » و « أم »^(٢) ؛ فشرطُهما أن لا يَفْتَضِيَا إضرابًا ، وما يقتضى التشريك فى اللفظ دون المعنى ، إما لكونه يُثَبِّت لما بعده ما انتفى عَمَّا قبله ، وهو « بَلْ » عند الجميع ، و « لَكِنْ » عند سيبويه وموافقيه^(٣) ، وإما لكونه بالعكس ، وهو « لا » عند الجميع ، و « لَيْسَ » عند البغداديين ، كقوله :

٤١٢ - * إِنَّمَا يَجْزَى الْفَتَى لَيْسَ الْجَمَلُ * *

(١) خالف فى « حتى » الكوفيون ؛ فمنهم لا يكون حتى حرف عطف ، بل هو حرف ابتداء دائماً ، ويقدرُونَ لما بعده عاملاً مثل العامل فيما قبله تتم به الجملة ، فنحو « قدم الحجاج حتى المشاة » تقديره عندهم : قدم الحجاج حتى قدم المشاة .

(٢) ذهب أبو عبيدة إلى أن « أم » حرف استمهاً كالمهمزة ، فإذا قلت « أقادم أبوك أم أخوك » فأخوك عنده ليس معطوفاً على السابق ، بل هو مبتدأ خبره محذوف ، وتقدير الكلام عنده : أقادم أبوك أم أخوك قادم ، وتقدر فى النصب والجبر عاملاً مناسباً

(٣) ذهب يونس إلى أن « لكن » حرف استدراك ، ولا تكون حرف عطف ، وتأتى الواو قبلها عند إرادة العطف ، فتكون هذه الواو عاطفة لمفرد على مفرد ، وارتضى ذلك ابن مالك فى التسهيل . ثم القائلون بأنها حرف عطف اختلفوا على ثلاثة أقوال : أولها مذهب الفارسى وأكثر النحويين أنها تكون عاطفة بشرط ألا تتقدمها الواو ، وثانيها - وهو تصحيح ابن عصفور وعليه يحمل كلام سيبويه والأخفش - هى عاطفة ، ولكنها لا تستعمل إلا مع الواو ، وهذه الواو زائدة عند هؤلاء ، وثالثها هى عاطفة تقدمتها الواو أو لم تتقدمها ، وهو مذهب ابن كيسان .

٤١٢ - هذا الشاهد من كلام ليلى بن ربيعة العامري ، وما ذكره المؤلف ههنا عجز بيت من الرمل ، وصدره قوله :

* وَإِذَا أَقْرَضْتَ قَرْضًا فَأَجْزِهِ *

= اللغة : « أقرضت قرضاً » يريد إذا أسلف إليك إنسان يدا أو صنع معك معروفاً أو قدم لك معونة « فاجزه » يريد كافىء هذا المعروف بصنع معروف مثله أو خير منه « الفتى » أراد به الإنسان « الجمل » أراد به الحيوان المعروف ، وقد يكون أراد بالفتى الشاب الذى فى طراءة الشباب وقوته ، وأراد بالجمل الرجل الهم الذى تقدمت به السن وقعدت به عن احتمال المشاق .

الإعراب : « إذا » ظرف للزمان المستقبل مبنى على السكون فى محل نصب « أقرضت » أقرض : فعل ماض مبنى للمجهول ، وتاء المخاطب نائب فاعله مبنى على الفتح فى محل رفع « قرضاً » مفعول مطلق منصوب بالفتحة الظاهرة ، وجملة الفعل الماضى المبني للمجهول ونائب فاعله فى محل جر بإضافة إذا إليها « فاجزه » التاء واقعة فى جواب إذا حرف مبنى على الفتح لا عمل له من الإعراب ، اجز : فعل أمر مبنى على حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وضمير الغائب العائد إلى القرض مفعول به ، وجملة فعل الأمر وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب جواب إذا غير الجازمة « إنما » أداة حصر حرف مبنى على السكون لا عمل له من الإعراب « يجزى » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل « الفتى » فاعل يجزى مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « ليس » حرف عطف ينفى عما بعده ما ثبت لما قبله مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « الجمل » معطوف على الفتى مرفوع بالضمة الظاهرة ، وسكن لأجل الوقف .

الشاهد فيه : قوله « ليس الجمل » حيث أتى بليس حرف عطف لينفى عما بعده صنع الجزء الذى ثبت لما قبله وهو الفتى .

والقول بأن ليس بأنى حرف عطف هو قول البغداديين كما ذكره المؤلف ، تبعاً لابن عصفور ، ونقله أبو جعفر النحاس وابن بابشاذ عن الكوفيين ، وجرى عليه الناظم فى كتابه التسهيل .

ونظير هذا البيت قول نقيض بن حبيب الخثعمي ، على ما ذكره ابن هشام

=

فى السيرة :

فصل : أما الواو فَلَمْ يُطْلَقَ الجمع ^(١) ؛ فَتَمَطُّفٌ مُتَأَخِّرٌ فِي الْحَكْمِ ، نَحْوُ (وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ) ^(٢) وَمَتَقَدِّمًا ، نَحْوُ (كَذَلِكَ يُوحِي إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ) ^(٣) وَمُصَاحِبًا ، نَحْوُ (فَأَنْجَيْنَاهُ وَأَصْحَابَ السَّفِينَةِ) ^(٤) .
وتنفرد الواو ^(٥) بأنها تعطف أسمى على اسم لا يكتفى الكلامُ به كـ « اختَصَمَ

= أَيْنَ الْمَفْرُءِ وَالْإِلَهُ الطَّالِبُ وَالْأَشْرَمُ الْمَغْلُوبُ لَيْسَ الْغَالِبُ
وهو بيت يقوله نفيل في قصة أصحاب الفيل .

والذين منعوا مجيء « ليس » حرف عطف يخرجون بيت الشاهد على أن ليس فيه فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر ، و « الجمل » اسمه مرفوع بالضمّة الظاهرة ، وخبره محذوف ، وقدره العيني بقوله « ليس الجمل مجزيا » وليس هذا التقدير بشيء ، ولعله قرأ « يجزى الفتى » بالبناء للمجهول ، فقدّره كذلك ، وقدّر الشيخ خالد « ليسه الفتى » والتحقيق أن تقدير الكلام على هذا الوجه : ليس الفتى مجزيا ؛ فاعرف ذلك .

ويمكن إجراء مثله في بيت نفيل بن حبيب ، وذلك أن تجعل « الغالب » أحد معمولي ليس والآخر محذوف ، والتقدير : ليس الغالب الأشرم .

(١) خالف في ذلك بعض الكوفيين وقطرب وثعلب والرّبعي والفراء والكسائي وابن درستويه ؛ فذهبوا جميعاً إلى أنها للترتيب ، ثم على ما في الكتاب - وهو أنها لمطلق الجمع - المتبادر منها المعية ، وبعده الترتيب .

(٢) من الآية ٢٦ من سورة الحديد ، فإبراهيم معطوف بالواو على نوح ، وقد علم أن نوحاً سابق في الإرسال على إبراهيم .

(٣) من الآية ٣ من سورة الشورى ، فالذين من قبلك : معطوف على ضمير المخاطب وهو السكاف المجرور محلاً يلى مع إعادة العامل مع المعطوف ، وللمعطوف سابق في وقت الحكم وهو الإيحاء على المعطوف عليه بغير تردد .

(٤) من الآية ١٥ من سورة العنكبوت ، فأصحاب السفينة معطوف على ضمير الغائب الذي هو الهاء عطف مصاحب في الإنجاء على مصاحبه .

(٥) وقد انفردت الواو أيضاً بمواضع كثيرة نذكر لك هنا أهمها :

=

= الأول : عطف سببي على أجنبي في باب الاشتغال ، نحو قولك « زيد ضربت عمرا وأخاه » ونحو قولك « زيد مررت بنومك وقومه » فعمرو في المثال الأول أجنبي من زيد لأنه غير مضاف إلى ضميره ، و « أخاه » سببي منه لإضافته لضميره ، وقومك في المثال الثاني أجنبي ، وقومه سببي لإضافته لضمير زيد .

الثاني : عطف المرادف على مرادفه ، نحو قوله تعالى (شرعة ومنهاجا) في بعض التفسير ، ونحو قول الشاعر :

وَقَدَدَتِ الْأَدِيمَ لِرَاهِشِيهِ وَأَلْفَى قَوْلَهَا كَذِبًا وَمَيْمًا

الثالث : عطف عامل قد حذف وبقى معموله ، نحو قوله تعالى (والذين تبوأوا الدار والإيمان) ونحو قول الشاعر .

* عَلَقْتُهُمَا تَبْنًا وَمَاءً بَارِدًا *

وقد مضى بيان ذلك في باب المفعول معه ، وسنذكره المؤلف آخر الباب .

الرابع : جواز الفصل بين التعاطفين بها بالظرف أو الجار والمجرور ، نحو قوله تعالى (وجعلنا من بين أيديهم سدا ومن خلفهم سدا) .

الخامس : جواز العطف بها على الجوار في الجر خاصة ، نحو قوله تعالى (وامسحوا برءوسكم وأرجلكم إلى الكعبين) في قراءة جر الأرجل .

السادس : جواز حذفها عند أمن اللبس ، نحو قول الشاعر :

كَيْفَ أَصْبَحْتَ كَيْفَ أُمْسَيْتَ مِمَّا يَفْرِسُ الْوُدَّ فِي فُؤَادِ الْكَرِيمِ

السابع : وقوع « لا » بينها وبين المعطوف بها ، إذا عطفت مفردا على مفرد ، وذلك بعد النهي والنهي أو ما هو في تأويل النهي ، فالأول نحو قوله تعالى (لا تحلوا شعائر الله ولا الشهر الحرام ولا الهدى ولا القلائد) والثاني نحو قوله سبحانه (فمن فرض فيهن الحج فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج) والثالث نحو قوله جلت كلمته (غير المغضوب عليهم ولا الضالين) .

الثامن : وقوع « إما » بينها وبين معطوفها ، إذا عطفت مفردا على مفرد أيضا ، ويقلب في هذه الحالة أن تكون مسبوقة بإما أخرى ، نحو قوله تعالى (إما العذاب وإما الساعة) ونحو قوله سبحانه (إنا هديناه السبيل إما شاكرا وإما كفورا) =

= التاسع : عطف العقد على النيف نحو قولك « أعطيته ثلاثا وعشرين قرشا » .
 العاشر : عطف النعوت المتفرقة نحو قول الشاعر :
 بَكَيْتُ ، وَمَا بُكِّي رَجُلٌ حَزِينٌ طَلَى رَبْعَيْنِ مَسْلُوبٍ وَبَالٍ
 الحادى عشر : عطف ما كان حقه أن يثنى أو يجمع ، فنال ما كان حقه أن يثنى
 قول الفرزدق :

إِنَّ الرِّزِيَّةَ لَا رَزِيَّةَ بَعْدَهَا فَقَدَانُ مِثْلِ مُحَمَّدٍ وَمُحَمَّدٍ
 فقد كان من حقه أن يقول : قدان مثل الحمدين - بالثنية - ومثال ما كان حقه .
 الجمع قول أبي نواس :

أَقَمْنَا بِهَا يَوْمًا وَيَوْمًا وَثَالِثًا وَيَوْمًا لَهُ يَوْمُ التَّرْحُلِ خَامِسُ
 فقد كان الأصل أن يقول : أقمنا بها ثمانية أيام .
 الثانى عشر : عطف العام على الخاص ، نحو قوله تعالى (رب اغفر لى ولوالدى
 ولمن دخل بيتى مؤمنا وللمؤمنين وللمؤمنات) فإن المؤمنين والمؤمنات أعم ممن دخل
 بيته مؤمنا ، وأما عطف الخاص على العام فيجوز أن يكون بالواو ، نحو قوله تعالى
 (حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى) ونحو قوله سبحانه (وإذا أخذنا من النبيين
 ميثاقهم ومنك ومن نوح) ويجوز أن يكون بحتى نحو قولك « مات الناس حتى
 الأنبياء » .

الثالث عشر : امتناع الحكاية مع وجودها ، فإذا قال لك قائل « رأيت زيدا »
 جاز لك أن تقول « من زيدا » بالحكاية من غير الواو ، فإذا جثت بالواو لم تجز
 الحكاية ووجب أن ترفع زيدا فتقول « ومن زيد » وفى هذا الموضع نقد حاصله أن
 الفاء تشارك الواو فيه .

الرابع عشر : العطف فى بابى التحذير والإغراء ، نحو قوله تعالى (ناقة الله
 وسقياها) ونحو قولك « المروءة والنجدة » .

الخامس عشر : عطف « أى » على مثلها ، نحو قول الشاعر :
 فَلَيْسَ لِقَيْمَتِكَ خَالِيَيْنِ لَتَعْلَمَنَّ أَيْ وَأَبُكَ فَارِسُ الْأَحْزَابِ

زَيْدٌ وَعَمَرُو « و » تَضَارَبَ زَيْدٌ وَعَمَرُو « و » اضْطَفَّ زَيْدٌ وَعَمَرُو «
و » جَلَسَتْ بَيْنَ زَيْدٍ وَعَمَرُو « إذ الاختصاص والتضارب والاصطفاف
والبينية من المعاني النسبية التي لا تقوم إلا باثنين فصاعداً ، ومن هنا قال
الأصمى : الصواب أن يقال :

٤١٣ — • بَيْنَ الدَّخُولِ وَحَوْمَلِ •

بالواو ؛ وَحُجَّةُ الجماعة أن التقدير : بين أماكن الدخول فأما كن حَوْمَلِ ؛
فهو بمنزلة « اخْتَصَمَ الزَّيْدُونَ فَالْعَمَرُونَ » .

٤١٣ — هذه كلمة من بيت من الطويل لامرئ القيس بن حجر الكندي هو
مطلع مقطعه ، وهو قوله :

قَفَا تَبَكَ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ

بِسَقَطِ اللَّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ

اللفظة : « قفا » هو أمر من الوقوف ، ويقال : الألف فيه ألف الاثنين ؛ لأن من
عادة العرب أن يسروا في رفقة أقل عددها ثلاثة ، فإذا تكلم أحدهم كان المخاطب
اثنين ، وقيل : الألف منقلبة عن نون التوكيد الخفيفة والمخاطب واحد ، غير أنه عامل
الكلمة في الوصل كما يعاملها في الوقف « بك » مضارع مجزوم في جواب الأمر من
البكاء ، وهو إرسال الدمع ، والبكاء يمد ويقصر « ذكرى » بكسر الدال وسكون الكاف -
مصدر بمعنى التذكر « حبيب » هو المحبوب ، فيل بمعنى مفعول « سقط اللوى »
السقط - بتثنية السين وسكون القاف - منقطع الرمل حيث يستدق طرفه ، واللوى -
بكسر أوله مقصوراً - رمل يتلوى وينحى « الدخول » بفتح الدال - اسم موضع
« حومل » زنة جوهر - اسم موضع أيضاً

المعنى : خاطب رفيقه ، وطلب منهما أن يقفا معه ويتلبسا ، ويسعداه بالبكاء
وإرسال الدموع ، من أجل تذكر حبيب له ومن أجل تذكر منزل كان مألّف هواه
ومربع لهو يقع بين هذين الموضعين اللذين هما الدخول وحومل .

=

== الإعراب : « قفا » فعل أمر مبني على حذف النون ، وألف الاثنين فاعله « نيك » فعل مضارع مجزوم في جواب الأمر وعلامة جزمه حذف الباء والكسرة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره « نحن » « من » حرف جر « ذكرى » مجرور بمن ، وعلامة جزمه كسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، والجار والمجرور متعلق بنيك ، وذكرى مضاف و « حبيب » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « ومنزل » الواو حرف عطف ، منزل : معطوف على حبيب « بسقط » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لمنزل ، وسقط مضاف و « اللوى » مضاف إليه « بين » ظرف مكان متعلق بمحذوف صفة ثانية لمنزل ، وبين مضاف و « الدخول » مضاف إليه « حومل » الفاء حرف عطف ، حومل : معطوف على الدخول .

الشاهد فيه : قوله « بين الدخول حومل » ووجه الاستشهاد بهذه العبارة يستدعي أن نقرر لك قاعدتين : أما القاعدة الأولى فهي أن « بين » كلمة واجبة الإضافة ، وهي لا تضاف إلا إلى متعدد ، سواء أكان تعدده بسبب التثنية أو الجمع أم كان تعدده بسبب العطف ؛ فمثال الأول « جلست بين الزيدين » و « جلست بين الأدباء » ومثال الثاني « جلست بين زيد وبكر » وأما القاعدة الثانية فهي : أن أصل وضع الفاء العاطفة على أن تدل على الترتيب بغير مهلة ، ومعنى ذلك أن العامل في المعطوف عليه قد وقع معناه عليه أولا ، ووقع على المعطوف بعد وقوعه على المعطوف عليه ولكن من غير تراخ في الزمن ، وأن الأصل في وضع الواو العاطفة أن يتبادر منها الدلالة على أن العامل قد وقع أثره على المعطوف والمعطوف عليه دفعة واحدة ، فإذا قلت « جلست بين زيد وعمرو » فمعناه أن جلوسك قد تم أولا بين زيد ، ثم وقع مرة أخرى بين عمرو ، وهذا كلام لا يتحقق فيه ما تقتضيه « بين » من الإضافة إلى متعدد ، وأما إذا قلت « جلست بين زيد وعمرو » فمعناه أن الجلوس قد تم بين الاثنين دفعة واحدة ، وهذا معنى يليق بما تقتضيه « بين » مما ذكرنا ، ولهذا كان الأصمعي يقول : أخطأ امرؤ القيس ، وكان من حق العربية عليه أن يقول « بين الدخول وحومل » . وقد عني العلماء بتصحيح عبارة امرئ القيس : فذكروا أن كلمة « الدخول » لا يراد بها في هذا الموضع جزئي مشخص ، وإنما يراد بها أجزاء ذلك المكان ، فكأنه =

وأما الفاء فلا ترتيب والتعقيب ، نحو (أَمَاتَهُ فَأَقْبَرَهُ)^(١) ، وكثيراً ما تقتضى أيضاً التسبب إن كان المعطوف جملة ، نحو (فَوَكَّرَهُ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ)^(٢) ، واعتُرض على الأول بقوله تعالى : (أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا)^(٣) ، ونحو « تَوَضَّأَ فَفَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ » الحديث ، والجواب أن المعنى أردنا إهلاكها وأراد الوضوء ، وعلى الثانى بقوله تعالى : (فَجَعَلَهُ غُثَاءً)^(٤) ، والجواب أن التقدير : قَمَضَتْ مُدَّةً فَجَعَلَهُ غُثَاءً ، أو بأن الفاء نابت عن ثم كما جاء عكسه وسيأتى .

وتختص الفاء بأنها تَعْطِفُ على الصَّلَةِ ما لا يَصِحُّ كونه صِلَةً لخلوه من المائد ، نحو « اللَّذَانِ يَقُومَانِ فَيَمْضُبُ زَيْدٌ أَخَوَاكَ » وعكسه ، نحو

== قال « بين أما كن - أو أجزاء - الدخول » ثم عطف عليه اسماً آخر بالمعنى الذى أراده من الاسم الأول ، فكأنه قال « فأما كن - أو أجزاء - حومل » ولا شك أن هذا التخريج يصح لك القاعدتين جميعاً ، فأنت ترى أن « بين » قد أضيفت إلى متعدد من النوع الأول الذى ذكرناه فى نوعى التعدد السابقين ، وأنه لا مانع حينئذ من العطف بالفاء لأن معناها يتحقق بعد هذا التأويل ، ومع تصحيح هذا التخريج لعبارة امرئ القيس فلما نراه تخرجياً لا ينبغى أن تأخذ به ، وقد تكرور فى شعر امرئ القيس أيضاً مثل ذلك ، ومن ذلك قوله :

وَمَا هَاجَ هَذَا الشَّوْقَ غَيْرُ مَنَازِلٍ دَوَارِسَ بَيْنَ يَذْبُلِ فَرْقَانِ
وقد وقع مثل ذلك فى قول كثير عزة :

وَرُسُومُ الدِّبَارِ تَعْرِفُ مِنْهَا بِالْمَلَا بَيْنَ تَفْلَهَيْنِ فَرِيمِ

(١) من الآية ٢١ من سورة عبس .

(٢) من الآية ١٥ من سورة القصص .

(٣) من الآية ٤ من سورة الأعراف .

(٤) من الآية ٥ من سورة الأعلى .

« الَّذِي يَقُومُ أَحْوَاكَ فَيَنْضَبُ هُوَ زَيْدٌ » ، ومثل ذلك جارٍ في الخبر والصفة والحال ، نحو (أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً)^(١) ، وقوله :

٤١٤ - وَإِنْسَانٌ عَنِي يَحْسِرُ الْمَاءَ تَارَةً

فَيَبْدُو

(١) من الآية ٦٣ من سورة الحج .

٤١٤ - هذا الشاهد من كلام ذي الرمة ، وهو غيلان بن عقبة ، وما ذكره المؤلف هنا قطعة من بيت من الطويل ، وهو بتمامه هكذا :

وَإِنْسَانٌ عَنِي يَحْسِرُ الْمَاءَ تَارَةً فَيَبْدُو ، وَتَارَاتٍ يَجْمُ فَيَفْرُقُ

اللغة : « إنسان عني » هو مثال العين ، وهي النقطة السوداء التي تبدو لامعة وسط السواد « يحسر » يكشف ، وبابه ضرب « فيبدو » يظهر « يجم » يكثر . الإعراب : « إنسان » مبتدأ ، وهو مضاف وعين من « عني » مضاف إليه ، وعين مضاف وباء التوكيد مضاف إليه « يحسر » فعل مضارع « الماء » فاعله « تارة » مفعول مطلق ، ومثله : مرة ، وطورا « فيبدو » الفاء عاطفة ، يبدو : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى إنسان عني « وتارات » الواو عاطفة ، تارات : معطوف بالواو على تارة منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم « يجم » فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الماء « فيفرق » الفاء عاطفة ، يفرق : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى إنسان عني .

الشاهد فيه : أنه عطف الجملة التي تصلح لأن تكون خبراً عن المبتدأ ، وهي قوله « فيبدو » ؛ لأنها مشتملة على ضمير يعود إلى المبتدأ الذي هو قوله « إنسان عني » عطفها على جملة لا تصلح لأن تكون خبراً بسبب خلوها من ذلك الضمير ، وهي جملة « يحسر الماء تارة » .

وأما «نَمَّ» فللترتيب والترأخي، نحو (فَأَقْبِرْهُ نَمَّ إِذَا شَاءَ أَنْشَهُ)^(١)،
وقد توضع موضع الفاء، كقوله :

٤١٥ — * جَرَى فِي الْأَنْبَابِ نَمَّ اضْطَرَبَ * *

(١) من الآية ٢٢ من سورة عبس .

٤١٥ — هذا الشاهد من كلام أبي دوداد ، واسمه حارثة (ويقال جارية) بن
الحجاج ، الإيادي ، من كلمة يصف فيها فرسه ، وما ذكره المؤلف ههنا عجز بيت من
للتقارب ، وصدره قوله :

* كَهَزَ الرُّدَيْنِيُّ تَحْتَ الْعَجَاجِ *

اللمعة : « الرديني » الرمح النسوب إلى ردينة ، قال الجوهري : هي امرأة اشتهرت
بصنعها « العجاج » التراب الذي تثره أقدام التجاربيين أو خيولهم « الأنابيب » جمع
أنبوبة ، وهي ما بين كل عقدتين من القصة .

الإعراب : « كهز » الكاف حرف جر ، وهز : مجرور بالكاف ، وعلامة
جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف يقع صفة لمصدر محذوف
يقع مفعولا مطلقا عامله قوله « اجعلب » في بيت قبل بيت الشاهد ، وهو قوله :

إِذَا قِيدَ قَحَمٍ مِّنْ قَادِهِ وَوَلَّتْ عَلَابِيَهُ وَاجْلَعَبُ

وكأنه قال : واجعلب اجعلبا بمائلا لهز الرديني . وهز مضاف ، والرديني مضاف
إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وهو من إضافة المصدر لمفعوله « تحت » ظرف مكان
منسوب بهز ، وهو مضاف و « العجاج » مضاف إليه مجرورة بالكسرة الظاهرة
« جرى » فعل ماض مبني على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر ، وفاعله
ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى هز الرديني « في » حرف جر « الأنابيب »
مجرور بني ، والجار والمجرور متعلق بقوله جرى « نَمَّ » حرف عطف مبني على الفتح
لا محل له من الإعراب « اضطرب » فعل ماض مبني على الفتح لا محل له ، وسكن
لأجل الوقف

وأما « حَتَّى » فالمعطفُ بها قليلٌ ، والكوفيون يُنكرونه ، وشروطُهُ أربعةُ أمورٍ :

أحدها : كون المعطوف اسماً^(١) .

= الشاهد فيه : قوله « ثم اضطرب » فإن الظاهر أن « ثم » في هذه العبارة قد خرجت عن أصل وضعها إلى موافقة الفاء في معناها ، ألا ترى أن اضطراب الرمح يحدث عقيب اهتزاز أنابييه من غير مهلة بين الفعلين ، ولو بقيت ثم على أصلها لدل الكلام على أن الاهتزاز يجري في أنابيب الرمح ثم تحدث فترة ثم يكون اضطراب الرمح بعد هذه الفترة ، وذلك غير مستقيم .

هذا توجيه كلام المؤلف هنا وفي « مغنى اللبيب » وقال الشيخ خالد : إذ الهز متى جرى في أنابيب الرمح يعقبه الاضطراب ، ولم يترأخ عنه ، قاله في اللغة ، واعترضه قريبه فقال : والظاهر أنه ليس كذلك ، بل الاضطراب والجرى في زمن واحد ، وجوابه أن الترتيب يحصل في لحظات لطيفة ، اهـ .

وملخص اعتراض قريب للمؤلف : أن المقام لو او المعطف التي تقتضى الجمع مطلقاً وليس المقام للفاء التي تقتضى أن يحصل الهز أولاً في الأنابيب ويعقبه حصول الاضطراب في الرمح .

وحاصل الجواب أننا لا نسلم أن المقام لغير الفاء ؛ لأن الترتيب للشروط في الفاء يحصل في لحظات لطيفة لا يشعر بها الناظر ؛ وقد توقف الدنوشرى في فهم هذا الجواب ولا محل لتوقفه .

(١) هذا الذى ذكره المؤلف - من أن المعطوف يعق لا يجوز أن يكون فعلاً - هو مذهب جمهرة النحاة ، ووجه ما ذهبوا إليه أن الأصل في حق أن تكون جارة ، والعاطفة منقولة من الجارة ، وحرف الجر لا يدخل إلا على الاسم ، فبقى لحق بعد نقلها ما كان لها قبل النقل ، وخالف في هذا الشرط ابن السيد ، وكأنه نظر إلى ما طرأ عليها من النقل للمعطف ، وقاسها على غيرها من حروف المعطف ، فإذا قلت « أكرمت زيدا بكل ما أقدر عليه حتى جعلت نفسى له حارساً » أو قلت « نخل على زيد بكل شئ حتى منعنى دانقا » جاز في هذين المثالين اعتبار حتى عاطفة عند ابن السيد ، والجمهور يمنعون ذلك ، فالمثالان عندهم إما خطأ ، وإما على تأويل الفعل التالى لحق بمصدر مجرور بها .

والثاني : كونه ظاهراً ؛ فلا يجوز « قَامَ النَّاسُ حَتَّى أَنَا » ذكره
الخضراوى^(١) .

والثالث : كونه بعضاً من المعطوف عليه ، إما بالتحقيق^(٢) ، نحو « أَكَلْتُ
السَّمَكَةَ حَتَّى رَأْسَهَا » أو بالتأويل ، كقوله :

٤١٦ - أَلْتَقَى الصَّحِيفَةُ كَنَى يُخَفِّفَ رَحْلَهُ

وَالزَّادَ حَتَّى نَعْمُ لَهُ أَلْقَاهَا

(١) قال ابن هشام للمؤلف في معنى اللبيب عن هذا الشرط الذى ذكره ابن هشام
الخضراوى « ولم أقف عليه لغيره » والذى ذكره ابن هشام الخضراوى - من أنه
يشترط في الاسم المعطوف بحق أن يكون ظاهراً لا ضميراً - له وجه ، فقد علمت أن
الأصل في حتى أن تكون جارة ، وأنهم استصحبوا بعد نقلها إلى العطف حالها قبل
النقل ، وأنت تعلم أن حتى الجارة لا تجر إلا الأسماء الظاهرة ، وعلى هذا لا يجوز لك
أن تقول « حضر الناس حتى أنا » ولا « أكرمت القوم حتى إياك » .

(٢) يعتبر بعضا كل واحد من ثلاثة أنواع

الأول : أن يكون جزءاً من كل نحو « أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأْسَهَا » .

الثاني : أن يكون فرداً من جمع نحو قولهم « قَدِمَ الْحِجَابُ حَتَّى الْمَشَاةِ » .

الثالث : أن يكون نوعاً من جنس نحو « أُعْجِبْنِي التَّمَرِ حَتَّى الْبُرْنِيِّ » .

٤١٦ - هذا بيت من الكامل ، وقد حكى الأخفش عن عيسى بن عمر ، فيما
ذكره أبو علي الفارسي ، أن هذا البيت من كلام أبي مروان النحوى . يقوله في قصة
الملك ، وفراره من عمرو بن هند ، في قصة معروفة ، وبعد هذا البيت قوله :

وَمَضَى يَظُنُّ بَرِيدَ عَمْرٍو خَلْفَهُ خَوْفًا ، وَفَارَقَ أَرْضَهُ وَقَلَاهَا

اللغة : « ألقى » تقول : ألقى فلان الشيء ، تريد أنه رمى به إلى الأرض « الصحيفة »

هى ما يكتب فيه سواء أكان قرطاساً أم رقا « رحله » الرحل - بفتح الراء وسكون

الحاء - المتاع « والزاد » كل شيء يستصعبه المسافر معه ليبلغه مقصده « نعله » النعل :

اسم لما يلبس في الرجل .

الإعراب : « ألقى » فعل ماض مبني على فتح مقدر على الألف ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المتكلم المحدث عنه « الصحيفة » مفعول به لألقى « كي » حرف تعليل وجز « يخفف » فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد كي التعليلية ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، وأن المصدرية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بكي ، وكي ومجرورها متعلقان بقوله ألقى ، وتقدير الكلام : ألقى الصحيفة لتخفيف رحله « رحله » رحل : مفعول به ليخفف منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائب مضاف إليه « والزاد » الواو عاطفة ، الزاد : معطوف على رحله « حتى » حرف عطف « نعله » نعل - بالنصب - مفعول لفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، والتقدير . حتى ألقى نعله ، ونعل مضاف وضمير الغائب مضاف إليه ، وعلى هذا يكون جملة « حتى ألقى نعله » معطوفة على جملة « ألقى الصحيفة والزاد » وتكون حتى قد عطفت جملة على جملة « ألقاها » ألقى : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، وضمير الغائبة العائد إلى النعل مفعول به ، والجملة لا محل لها مفسرة ، ويجوز أن تكون حتى عاطفة بمعنى الواو ويكون قوله « نعله » معطوفاً على الزاد ، عطف مفرد على مفرد ، وتكون جملة « ألقاها » تأكيداً لقوله « ألقى الصحيفة » ويكون الضمير البارز في « ألقاها » عائداً على الصحيفة ، وهذا الوجه الأخير هو الذي يظهر من كلام المؤلف أنه مقصوده بالإتيان بهذا البيت ههنا ، وهذان الوجهان من الإعراب يجريان على رواية نصب « نعله » وقد وردت الرواية بجر « نعله » ورفعه أيضاً ، فأما رواية الجر فتخرج على أن « حتى » حرف جر ، ونعله مجرور بحتى ومضاف إليه ، والجار والمجرور متعلق بألقى السابق ، وجملة « ألقاها » مؤكدة ، وأما رواية الرفع فتخرج على أن « نعله » مبتدأ ، وخبره هو جملة « ألقاها » وحتى ليست عاطفة ، وإنما هي حرف ابتداء ، جملة المبتدأ والخبر لا محل لها ابتدائية .

الشاهد فيه : قوله « حتى نعله » واعلم أولاً أن هذه الكلمة - وهي « نعله » - تروى بالرفع وبالجر وبالنصب ، كما ذكرنا في إعراب البيت ، فأما رواية الرفع فتخرج على أن « حتى » ابتدائية و « نعله » مبتدأ ، وجملة « ألقاها » في محل رفع خبر المبتدأ ، وأما رواية الجر =

فيمن نصب « نَعْلَه » ، فإنَّ ما قبلها في تأويل ألقى ما يُثْقَلُه ، أو شبهها بالبعض ، كقولك « أَعْجَبَتْنِي الْجَارِيَةُ حَتَّى كَلَامُهَا » ويمتنع « حَتَّى وَلَدَهَا » وضابط ذلك أنه إنَّ حَسَنَ الاستثناء حَسُنَ دخولُ حتى .

والرابع : كونه غاية في زيادة حِسِّيَّة ، نحو « فَلَانَ يَهَبُ الْأَعْدَادُ الْكَثِيرَةَ حَتَّى الْأُلُوفَ » أو مَعْنَوِيَّة ، نحو « مَاتَ النَّاسُ حَتَّى الْأَنْبِيَاءِ ، أَوِ الْمُلُوكِ » ، أو في نقص كذلك ، نحو « الْمُؤْمِنُ يُجْزَى بِالْحَسَنَاتِ حَتَّى مِثْقَالِ الذَّرَّةِ » ، ونحو « غَلَبَكَ النَّاسُ حَتَّى الصَّبَّيَّانُ ، أَوِ النِّسَاءُ » ^(١) .

= فتخرج على أن « حتى » حرف غاية وجر ، و « نعله » مجرور بحتى ومضاف إليه ، وأما رواية النصب فعلى أن يكون « نعله » مفعولا لفعل محذوف يفسره المذكور ، كما قلناه في إعراب البيت .

ثم اعلم أن الاستشهاد بهذا البيت هنا إنما هو على رواية النصب ، والذي سوغ عطف « نعله » على ما قبله - مع أنه يشترط في العطف بحتى أن يكون المعطوف بعض المعطوف عليه - هو التأويل في المعطوف عليه ، وهذا معنى قول المؤلف « فإنَّ ما قبلها في تأويل ألقى ما يثقله » ولا شك أن النعل بعض ما يثقله ويضعف حركته في الانقلاط والحرب .

(١) ملخص الكلام أنه لو لم يكن ما بعد حتى من جنس ما قبلها إما تحقيقا وإما تأويلا وإما تشبيها ، أو كان ما بعدها من جنس ما قبلها على أحد الوجوه الثلاثة ولكنه لم يكن غاية لما قبلها ، أو كان ما بعدها غاية وطرفا لما قبلها لكنه ليس دالا على زيادة أو نقص حسيين أو معنويين ، فإنه لا يجوز أن تجعلها عاطفة ، ويتفرع على هذا أنك لو قلت « صادقت العرب حتى العجم » لم يصح ، لأن المعجم ليس من جنس العرب ، ولو قلت « خرج الفرسان إلى القتال حتى بنو فلان » وكان بنو فلان هؤلاء في وسط الفرسان لم يصح ، لأن ما بعد حتى حينئذ ليس غاية لما قبلها إذ الغاية ليست إلا في الأطراف عاليا وسافلا ، ولو قلت « زارني القوم حتى زيد » ولم يكن زيد متميزا بفضل أو منفردا بخسيسة لم يصح ؛ لأن ما بعد حتى حينئذ ليس ذا زيادة ولا نقص .

وأما « أم » فضربان : منقطعة وستأني ، ومتصلة وهي المنسبوبة إمّا بهمزة التسوية ، وهي الداخلة على جملة في محل المصدر ، وتكون هي والمعطوفة عليها فعليتين ، نحو (سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ^(١)) ، أو اسميتين ، كقوله :

٤١٧ — * أَمَوْنِي نَاءٌ أَمْ هُوَ الْآنَ وَقِيعٌ *

(١) من الآية ٦ من سورة البقرة ، ومن الآية ١٠ من سورة يس ، ومثل هذه الآية الكريمة في وقوع الفعليتين قول الشاعر :

سَوَاءٌ عَلَيْكَ الْيَوْمَ أَنْصَاعَتِ النَّوَى
بِحَرْقَاءٍ أَمْ أَنْحَى لَكَ السَّيْفَ ذَابِحٌ
ومثله قول الآخر :

مَا أَبَالِي أَنْبً بِالْحَزَنِ قَيْسُ أَمْ لِحَانِي بِظَهْرِ غَيْبٍ لَيْثِمُ
٤١٧ — لم يسم أحد ممن وقفنا على كلامه قائل هذا الشاهد ، لكن صدره الذي ستسمعه يشبه كلام متعم بن نورية في رثاء أخيه مالك ، وما ذكره المؤلف هنا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* وَلَسْتُ أَبَالِي بَعْدَ فَقْدِي مَالِكًا *

اللغة : « لست أبالي » يريد أنه لا يعبأ ولا يكثرث « ناء » اسم فاعل فعه نأى ينأى — من باب فتح يفتح — إذا بعد .

الإعراب : « لست » ليس : فعل ماض ناقص ، وتاء التكلم اسمه « أبالي » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً بتقديره أنا ، وجملة الفعل المضارع وفاعله في محل نصب خبر ليس « بعد » ظرف زمان متعلق بقوله أبالي ، وبعد مضاف وقدم « فقدى » مضاف إليه ، فقد مضاف وياء التكلم مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله « مالكا » مفعول به للمصدر منصوب بالفتحة الطاهرة « أموتى » الهمزة للاستفهام حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب . موت : مبتدأ ، وباء التكلم مضاف إليه « ناء » خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب بقوله أبالي ، وقد علق هذا الفعل عن =

= العمل في اللفظ بحرف الاستفهام « أم » حرف عطف مبني على السكون « هو » ضمير منفصل مبتدأ « الآن » ظرف زمان منصوب بقوله واقع الآتي ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « واقع » خبر المبتدأ ، وجملة للمبتدأ وخبره في محل نصب عطوفة على جملة المبتدأ والخبر السابقة .

الشاهد فيه : قوله « أموتى ناء أم هو واقع » فإن أم وقعت بين جملتين ، وقد عطف إحدى هاتين الجملتين على الأخرى ، وهاتان الجملتان اسميتان كما ترى ، فإن كل واحدة منهما مؤلفة من مبتدأ وخبر .

ونظير هذا البيت في وقوع الاسميتين قول الآخر ، وهو الشاهد ٤١٩ الآتي :

لَعَمْرُكَ مَا أَذْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيًا
شُعَيْثُ ابْنُ سَهْمٍ أَمْ شُعَيْثُ ابْنُ مِقْرٍ
شُعَيْث : مبتدأ ، وابن سهم : خبره ، وكذلك ما بعده .

ونظيره ما أنشده الفراء :

سَوَاءٌ — إِذَا مَا أَصْلَحَ اللَّهُ أَمْرَهُمْ —
عَلَيْنَا : أَذَرُّ مَا لَهُمْ أَمْ أَصَارِمُ
أى : أمالمهم كثير أم ما لهم أصارم .

واعلم أن همزة التسوية أكثر ما تقع بعد « سواء » كما في الآيتين الكريميتين اللتين تلاهما اللؤلؤ ، أو بعد « ما أبالي » كما في البيت للشاهد به ، وكما في قول الآخر :

مَا أَبَالِي أَنْبَ بِالْحَزَنِ تَيْسُ أَمْ لِحَانِي بِظَهْرِ غَيْبٍ لَيْمٍ
أو بعد « ما أدرى » كما في قول زهير بن أبي سلمى الزنى :
وَمَا أَذْرِي ، وَسَوْفَ إِخَالُ أَذْرِي أَقَوْمُ آلِ حِصْنٍ أَمْ نِسَاءِ
وليس معنى هذا أنها لا تقع إلا بعد هذه الكلمات ، قال اللؤلؤ في معنى اللبيب (١٧/٩ بتحقيقنا) : « قد تخرج الهمزة عن الاستفهام الحقيقي فتد ثمانية معان = (٢٤ — أوضح المسالك ٣)

أو مختلفتين ، نحو (سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ)^(١) ،
وإما بهمزة يُطلب بها وبأَم التَّمْيِينُ ، وتقع بين مفردين متوسط بينهما
مالا يُسأل عنه ، نحو (أَلَأَنْتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمْ السَّمَاءُ)^(٢) أو متأخراً عنهما ،
نحو (وَإِنْ أَذْرَى أَقْرَبُ أَمْ بَعِيدٌ مَا تُوعَدُونَ)^(٣) وبين فعليتين ، كقوله :

٤١٨ — * قُلْتُ أَهَى سَرَتْ أَمْ عَادَنِي حُلْمٌ *

= أحدها : التسوية ، وربما توهم أن المراد بها الهمزة الواقعة بعد كلمة سواء بخصوصها ،
وليس كذلك ، بل كما تقع بعدها تقع بعدما أبالي وما أدرى وليت شعري ونحوهن « اه
وما أشار إليه بنحوهن « لأعلم » في نحو قولك « لا أعلم أجاءك رسولى أم
ضل الطريق » .

(١) من الآية ١٩٣ من سورة الأعراف .

(٢) من الآية ٢٧ من سورة النازعات ، والسؤال في هذه الآية الكريمة عن
المحكوم عليه - وهو أنتم والسماء - وقد توسط بينهما المحكوم به - وهو أشد خلقا
- وليس السؤال عنه ، وأوقع أحد المسؤول عنهما بعد الهمزة - وهو أنتم - والثاني
بعد أم - وهو السماء - ليفهم السامع من أول الأمر الشيء الذى يطلب المتكلم منه
تعيينه ، وهذا هو الذى تقتضيه الهمزة للعادلة ، وكان يجوز أن يقال « أنتم أم السماء
أشد خلقا » فتؤخر المحكوم به الذى لا يسأل عنه عن المحكوم عليه .

(٣) من الآية ١٠٩ من سورة الأنبياء ، والسؤال في هذه الآية الكريمة عن
المحكوم به - وهو قريب وبعيد - وقد تأخر عنهما المحكوم عليه - وهو ما توعدون
فتقدم المحكوم به ومعادله عن المحكوم عليه . ومن هنا تفهم أن « قريب »
خبر مقدم ، و« بعيد » معطوف عليه بأَمْ ، و« ما » اسم موصول مبتدأ موخر ، وجملة
« توعدون » لا محل لها من الإعراب صلة ، ويجوز أن يكون « قريب » مبتدأ ، و« بعيد »
معطوفاً عليه ، و« ما » اسما موصولا فاعلا تنازعه كل من قريب وبعيد سد مسد
خبر للمبتدأ .

٤١٨ — هذا الشاهد من كلام زياد بن حمل ، ويقال : زياد بن منقذ ، العدوى =

= التجمي ، من كلمة يتذكر فيها أهله ويحن إلى وطنه ، وما ذكره المؤلف ههنا عجز بيت من البسيط ، وصدره مع بيت سابق عليه قوله :

زَارَتْ رُقِيَّةٌ شُعْمًا بَعْدَ مَا هَجَمُوا لَدَى نَوَاحِلَ فِي أَرْضَانِهَا انْخَلَدُمْ
فَقُمْتُ لِلطَّلِيفِ مُرْتَاعًا فَأَرَقَّنِي فَقُلْتُ : أَهَى سَرَتْ . . .

اللقنة : « أهى » هو هنا بسكون الهاء إجراء لمهزة الاستفهام مجرى واو العطف وقائه ، قال ابن جني : سكن أول هي لاتصال حرف الاستفهام به إجراء للمهزة مجرى واو العطف وقائه ولام الابتداء ، غير أن الإسكان مع همزة الاستفهام أضعف منه مع هذه الحروف من جهة كون المهزة يجوز قطعها عن المستفهم عنه ، وليس كذلك واو العطف وفاؤه ولام الابتداء ؛ فإنهم لا يجوز أن يفصلن عما اتصلن به « سرت » فعل ماض متصل بقاء التأنيث ، من السرى - بضم السين - وهو السير ليلا « عادنى » أراد زارنى ، وعبر بلفظ الميادة للاشعار بما هو فيه من مرض العشق ؛ فإن العيادة خاصة بزيارة للمريض « حلم » بضم الحاء للهملة واللام - ما يراه الإنسان في النوم .

الإعراب : « فقلت » الفاء حرف عطف ، قال : فعل ماض ، وتاء التكلم فاعله ، « أهى » المهزة للاستفهام ، هي : فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده « سرت » سرى : فعل ماض ، والتاء تاء التأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي ، والجملة لا محل لها من الإعراب مفسرة ، وتقدير الكلام : أسرت هي سرت ، وجملة الفعل المحذوف وفاعله في محل نصب بقال « أم » حرف عطف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « عادنى » عاد : فعل ماض ، والنون للوقاية ، وياء للتكلم مفعول به لعاد « حلم » فاعل عاد مرفوع بالضممة الطاهرة ، وجملة عاد وفاعله ومفعوله في محل نصب معطوفة بأم طى جملة مقول القول السابقة ، وستعرف في بيان الاستشهاد السر في جملنا « هي » فاعلا لفعل محذوف يفسره المذكور بعده حتى تصير جملة مقول القول الواقعة بعد همزة الاستفهام فطية ، ولما لم نجعلها على الطاهر اسمية بأن نعرب « هي » مبتدأ وجملة « سرت » بعده في محل رفع = خبر للمبتدأ .

لأن الأَرْجَحَ كَوْنُ « هـ » فاعلاً بفعل محذوف ، واسميتين كقوله^(١) :

٤١٩ — * شُعَيْثُ ابْنُ سَهْمٍ أَمْ شُعَيْثُ ابْنُ مَنقَرٍ *

= الشاهد فيه : وقوع أم معادلة لهزمة الاستفهام بين جملتين فعليتين ، وذلك بسبب أن قوله « هـ » فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، والتقدير : أسرت هـ سرت أم عادنى ، وإنما كان قوله « هـ » فاعلاً لفعل محذوف على الأرجح لكون الأصل في الاستفهام أن يكون عن أحوال الذوات لأنها تتجدد وتحصل بعد أن لم تكن والدال على هذه الأحوال هو الفعل ، وأما الاستفهام عن نفس الذوات التى تدل عليها الأسماء فقليل ، والقليل لا يعمل عليه الكلام ما كان للكثير معنى صحيح .

(١) وقد تكون الجملتان مختلفتين إحداها اسمية والأخرى فعلية ، فمن مجيء أولاهما اسمية والثانية فعلية قوله تعالى (قل إن أدري أقريب ما توعدون أم يجعل له ربي أبداً) ومن مجيء الأولى فعلية والثانية اسمية قوله سبحانه (أنتم تخلقونه أم نحن الخالقون) لأن (أنتم) فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور لما علمت أن همزة الاستفهام أولى بالفعل من حيث إن الأصل في الاستفهام أن يكون عما من شأنه أن يكون محل شك أو تردد - وذلك هو أحوال الذوات التى تعبر عنها الأفعال - فأما الذوات أنفسها فيقل أن تكون محل تردد أو شك

٤١٩ — هذا الشاهد قد نسبته سيدييه في كتابه (ج ١ ص ٤٨٥) إلى الأسود ابن يعفر التميمي ، ونسبة جماعة منهم للبرد في الكامل (ج ١ ص ٣٨٤) إلى اللعين للنقري وما ذكره المؤلف في هذا الموضع هو عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* لَعَمْرُكَ مَا أَذْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيًا *

اللفظة : « لعمرك » تكرر القول عن هذه الكلمة ، وأن معنى عمرك حياتك « أدري » أعلم ، والمراد بقوله « وإن كنت داريا » وإن كنت من أهل الداربا والعلم بالأَنْساب « شعيث » هو بناء مثناة في آخره ، ويقع في كثير من الأصول « شعيب » بياء موحدة في آخره ، وهو تحريف ، وهو اسم حى من بنى تميم ثم من بنى منقر ، وسهم - بفتح فسكون - اسم حى من قيس عيلان ، ومنقر - بكسر الهم وسكون النون وفتح القاف ، بزنة منبر - حى ينتهى إلى زيد مناة بن تميم =

الأصلُ «أَشْعِثُ» لحذفت الهمزة والتنوين منها .

= الإعراب : «لمرك» اللام لام الابتداء ، عمر : مبتدأ مرفوع بالضمّة الظاهرة ، وعمر مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه ، وخبر المبتدأ محذوف وجوباً ، وتقدير الكلام : لمرك قسمي «ما» حرف نفي «أدرى» فعل مضارع مرفوع بضمّة مقدرة على الياء ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «وإن» الواو اعتراضية ، إن : شرطية ، ويحتمل أن تكون الواو للحال فتكون إن زائدة «كنت» كان : فعل ماض نافص ، وتاء للتكلم اسمه «داريا» خبر كان منصوب بالفتحة الظاهرة، فإن جعلت الواو للحال فجملة كان واسمها وخبرها في محل نصب حال ، وإن جعلت الواو اعتراضية فهي عاطفة على محذوف هو أولى بالحكم من المذكور ، وتقدير الكلام : أنا لا أدرى إن كنت من غير أهل الدراية وإن كنت من أهل الدراية ، فعدم درايته إن كان من غير أهل الدراية أولى من عدم درايته إن كان من أهل الدراية ، ومعمول أدرى يأتي بعد «شعيت» مبتدأ مرفوع بالضمّة الظاهرة «ابن» خبر المبتدأ ، وهو مضاف و«سهم» مضاف إليه مجرور بالكسرة «أم» حرف عطف «شعيت» مبتدأ «ابن» خبر المبتدأ ، وهو مضاف و«منقر» مضاف إليه ، وجملة «شعيت ابن سهم» من المبتدأ وخبره في محل نصب مفعول به لأدرى ، وقد علق عن العمل في اللفظ بحرف استفهام مقدر . وأصل الكلام: ما أدرى أشعيت ابن سهم ، وجملة «شعيت ابن منقر» من المبتدأ وخبره في محل نصب معطوفة على جملة المبتدأ والخبر السابقين .

الشاهد فيه : وقوع أم المعادلة للهمزة بين جملتين اسميتين ، وذلك لأن قوله «شعيت ابن سهم» مبتدأ وخبر . وكذلك قوله «شعيت ابن منقر» ؛ فالتردد في نسب هذا الشخص لا في ذاته ، ولذلك تثبت همزة ابن في هذا الموضع ، ويعتذر عن حذف التنوين لأن الهمزة إنما تحذف إذا كان ابن نعتاً لعلم ومضافاً إلى علم والثاني أبو الأول ، وابن هنا ليس نعتاً لعلم السابق عليه ، ولكنه هنا خبر ، وكذلك التنوين إنما يحذف بهذه الشروط ، وفي البيت شاهد آخر هو حذف الهمزة ، لدلالة أم عليها ، وهو حذف مطرد قياسي خلافاً للأعلم الذي خصه بالضرورة ، ونظيره قول الشاعر :

كَذَبْتُكَ عَيْنُكَ أَمْ رَأَيْتَ بَوَاسِطِ غَلَسَ الظَّلَامُ مِنَ الرَّبَابِ خَيْالًا
يريد أ كذبتك عينك أم رأيت ؟ ولأبي عبيدة في هذا البيت توجيه آخر سنذكره لك فيما يلي وترده .

ومن ذلك قول عمر بن أبي ربيعة :

=

وَمِنْقَطَعَةٌ هِيَ الْخَالِيَةُ مِنْ ذَلِكَ^(١)، وَلَا يُفَارِقُهَا مَعْنَى الْإِضْرَابِ^(٢)، وَقَدْ

= قَوْلُ اللَّهِ مَا أَذْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيًا بِسَبْعِ رَمَيْنِ الْجَمْرَ أَمْ بِشِمَانٍ ؟
 أراد « أبسبع رمين الجمر أم بثمان » ومنه قول عمر أيضاً :
 ثُمَّ قَالُوا : نَحْبُهَا ؟ قُلْتُ : بَهْرًا عَدَدَ الرَّمْلِ وَالْخَصَى وَالْتَرَابِ
 أراد « ثم قالوا ألنحبها » ومن ذلك قول الكهيت بن زيد الأسدي :
 طَرِبْتُ وَمَا نَوَقًا إِلَى الْبَيْضِ أَطْرَبُ
 وَلَا لَعِبًا مَنَى ، وَذُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ ؟
 أراد « أو ذو الشيب يلعب » .

(١) يريد أنها هي التي لا تتقدم عليها همزة التسوية ولا الهمزة التي يطلب بها وبأم التعيين ، وإنما سميت منقطعة - والحالة هذه - لوقوعها بين جملتين مستقلتين .
 (٢) هذا الذي جرى عليه المؤلف - من أن أم للنقطعة دالة على الإضراب دائماً ، وأنها قد تدل ، مع ذلك ، على الاستفهام الحقيقي أو الإنكارى - هو مذهب الكوفيين فيما يذكر كثير من العلماء ، وخلاصة آراء النحاة في هذه المسألة أن لهم فيها ثلاثة مذاهب :

المذهب الأول : مذهب جمهور البصريين ، وحاصله أن « أم » المنقطعة تدل على الإضراب والاستفهام معا في كل مثال ، فلا تكون في مثال ما للإضراب وحده ، ولا تكون في مثال ما للاستفهام وحده .

المذهب الثاني : مذهب جمهور الكوفيين ، وحاصله أنها تدل على الإضراب في كل مثال ، وقد تدل - مع دلالتها على الإضراب - على الاستفهام الحقيقي أو الإنكارى ، وقد لا تدل على الاستفهام أصلاً ، ولا تأتي للدلالة على الاستفهام وحده في مثال ما .

المذهب الثالث : مذهب أبي عبيدة ، وحاصله أن « أم » المنقطعة على ثلاثة أوجه ، أولها الدالة على الإضراب وحده ، وثانيها الدالة على الاستفهام وحده ، وثالثها الدالة على الإضراب والاستفهام معا ، وسنعود إلى الكلام على هذا الموضوع مرة أخرى قريباً ويذكر بعض العلماء أنه لا خلاف بين الكوفيين والبصريين في مجيء أم للدلالة على الإضراب وحده ، وإنما الخلاف في تسميتها ، هل تسمى منقطعة أولاً ؟

تقتضى مع ذلك استفهاماً : حقيقياً نحو « إنها لإبل أم شاء »^(١) أى : بل أهي شاء ، وإنما قدّرنا بعدها مبتدأ لأنها لا تدخل على المفرد ، أو إنكارياً ، كقوله تعالى : (أم له التينات)^(٢) أى : أله البنات ، وقد لا تقتضيه البتة ، نحو (أم هل تستوى الظلمات والنور)^(٣) أى : بل هل تستوى ؛ إذ لا يدخل استفهام على استفهام^(٤) ، وكقول الشاعر :

(١) يتعين عليك أن تعرب فولهم « شاء » خبراً لمبتدأ محذوف ، لما قد علمت من أن « أم » المنقطعة لا تقع إلا بين جملتين ، وهذا الذى ذكرناه هو مذهب جمهور النحاة ، وذهب ابن مالك رحمه الله إلى أنه يجوز أن يقع بعد « أم » المفرد ، واستدل على ذلك بأنه قد سمع من كلامهم « وإن هناك لإبلا أم شاء » فإن الظاهر أن ما بعد أم فى هذه العبارة اسم مفرد ، وأنكر العلماء ذلك على ابن مالك من قبل أن « أم » المنقطعة بمعنى بل الابتدائية ، وحروف الابتداء لا يقع بعدها إلا الجمل ، ثم أنكروا رواية هذا المثال على الوجه الذى رواه عليه ابن مالك ، ومنهم من سلم روايته ثم أوله بأن « أم » محتمل أن تكون متصلة ، وعلى هذا تكون همزة الاستفهام مقدرة قبل إن ، وكأنه قيل : إن هناك لإبلا أم شاء ، ويحتمل أن تكون « أم » منقطعة وعلى هذا يكون قولهم « شاء » مفعولاً لفعل محذوف ، وكأنه قيل : إن هناك لإبلا أم أرى شاء .

(٢) من الآية ٣٩ من سورة الطور ، وقد علمت أن « أم » المنقطعة تدل على الإضراب دائماً ، فلم تكن فى هذه الآية دالة على الاستفهام الإنكارى مع الدلالة على الإضراب لكانت دالة على الإضراب المحض ، وهذا يستوجب المحال وهو الإخبار بنسبة البنات إليه ، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً .

(٣) من الآية ١٦ من سورة الرعد .

(٤) قد أنبأتك قريباً أن مذهب جمهور البصريين أن « أم » المنقطعة تدل فى كل مثال على الإضراب والاستفهام معا ، وأن المؤلف عدل عن مذهبه واختار مذهب جمهور الكوفيين الذين يرون أن « أم » هذه تدل على الإضراب دائماً ، وقد تدل على الاستفهام مع دلالتها على الإضراب ، وقد لا تدل على الاستفهام ، كما عدل عن مذهب أبي عبيدة الذى ذهب إلى أن « أم » هذه قد تدل على الاستفهام فى بعض الأمثلة ولا تدل على الإضراب .

٤٢٠ * هُنَالِكَ أَمْ فِي جَنَّةٍ أَمْ جَهَنَّمَ * *

إذ لا معنى للاستفهام .

= والآية الكريمة التي تلاها المؤلف - وهي قوله تعالى (أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتِ وَالنُّورُ) تدل لمذهب الكوفيين الذي اختاره المؤلف ، ووجه الدلالة من هذه الآية على أن « أَمْ » خالية من الدلالة على الاستفهام هو أنه قد وقع بعدها حرف الاستفهام وهو (هل) فلو كان في « أَمْ » معنى الاستفهام لكان حرف الاستفهام داخلا على حرف استفهام آخر ، وذلك لا يجوز .

وبما استدل به أبو عبيدة على أن « أَمْ » قد تدل في بعض الأمثلة على الاستفهام ولا تدل على الإضراب قول الأخطل التغلبي :

كَذَبْتُكَ عَيْنُكَ أَمْ رَأَيْتَ بِوَاسِطِ

غُلَسَ الظَّلَامِ مِنَ الرَّبَابِ خِيَالًا

جمل « أَمْ » منقطعة دالة على الاستفهام ، والتقدير عنده : كذبتك عينك هل رأيت في غلس الظلام خيالاً من الرباب .

وقد تقدم الاستشهاد بهذا البيت على حذف همزة الاستفهام وأن التقدير : أكذبتك عينك أم رأيت ! وأم متصلة .

وحمل بعضهم على ما قاله أبو عبيدة قوله تعالى (أَمْ تَرِيدُونَ أَنْ تَسْأَلُوا رَسُولَكُمْ) .
٤٢٠ - هذا الشاهد من كلام عمر بن أبي ربيعة المخزومي ، وما ذكره المؤلف

ههنا عجز بيت من الطويل ، وصدره مع بيتين سابقين عليه قوله :

أَلَا لَيْتَ أَنِّي يَوْمَ تَقْضَى مَنِيَّتِي لَشِئْتُ الَّذِي مَا بَيْنَ عَيْنَيْكَ وَالْقَمَرِ
وَلَيْتَ طَهْوَري كَانَ رَيْفَكَ كَلَمَةً وَلَيْتَ حَنُوطِي مِنْ مُشَاكِكِ وَاللَّامِ
وَلَيْتَ سُلَيْمِي فِي النَّامِ ضَجِيعِي هُنَالِكَ أَمْ فِي جَنَّةٍ . . .

اللمعة : « سليمي » اسم امرأة « اللنام » النوم « ضجيعي » مشاركتي في الضجع ، وهو مكان الرقاد .

الإعراب : « ليت » حرف تمن ونصب « سليمي » اسم ليت منصوب بفتحة مقدرة =

وأما «أَوْ» فإنها بعد الطلب للتخيير ، نحو «تَزَوَّجْ زَيْنَبَ أَوْ أُخْتَهَا»
أو للإباحة ، نحو «جَالِسِ الْعُلَمَاءِ أَوْ الزُّهَّادِ» والفرق بينهما امتناع الجمع
بين المتعاطفين في التخيير ، وَجَوَّازُهُ في الإباحة .

= على الألف «في المنام» جار ومجرور متعلق بقوله ضجيعتى الآتى «ضجيعتى» ضجيعه :
خبر ليت ، وهو مضاف وياء التكلم مضاف إليه «هنالك» هنا : اسم إشارة لمكان
النوم ، مبنى على السكون في محل نصب بضجيعتى ، واللام للبعد ، والكاف حرف خطاب
«أم» حرف دال على الإضراب بمعنى بل مبنى على السكون لا محل له للإعراب «في جنة»
جار ومجرور متعلق بمحذوف يقع خبراً لليت محذوفة مع اسمها ، وتقدير السلام :
بل ليت سليمى ضجيعتى في جنة «أم» حرف عطف دال على الإضراب «في جهنم» جار
ومجرور متعلق بمحذوف يقع خبراً لليت المحذوفة مع اسمها كالسابق ، والتقدير : بل
ليت سليمى ضجيعتى في جهنم . تمنى أولاً أن تكون ضجيعته في موضع رقاذه ، ثم
أضرب عن ذلك وتمنى أن تكون ضجيعته في الجنة ، ثم أضرب عن ذلك وتمنى
أن تكون ضجيعته في جهنم ، وأم إذا كانت بمعنى بل لم يقع بعدها إلا الجمل ؛ فلذلك
قدرنا الجمل بعد أم الأولى وبعد أم الثانية ، فاعرف ذلك وتنبه له .

الشاهد فيه : أنى المؤلف بهذا البيت ليدل على أن «أم» المنقطعة التى بمعنى بل
قد لا تدل على الاستفهام ولا تقتضيه أصلاً ، ألا ترى أنه لا يريد بقوله «أم في جنة أم
في جهنم» الاستفهام ؟ وإنما ساقه مساق التمنى على ما قررناه في أواخر إعراب البيت .
قال الشيخ خالد : ونقل ابن الشجرى عن جميع البصريين أن أم أبداً بمعنى بل والمهزمة
جميعاً ، وأن الكوفيين خالفوهم في ذلك . وهذه الآية والبيت بشهدان للكوفيين ،
فإن أم فيهما بمعنى بل خاصة ، كما أنها بمعنى الاستفهام خاصة في قول الشاعر :

كَذَبْتُكَ عَيْنُكَ أَمْ رَأَيْتَ بِوَاسِطٍ

غَلَسَ الظَّلَامَ مِنَ الرَّبَابِ خِيَالاً

قال أبو عبيدة : «إن المعنى هل رأيت» اه كلامه بحروفه ، بعد تقويم
تحريفه ، وقال الدنوشرى عن البيت الذى استدل به لحنىء أم المنقطعة للاستفهام ليس
غير ما نصه : «هذا قول أبى عبيدة فقط كما فى المعنى» ، وقد ذكرنا لك التخريج الذى
ينخرجه عن الدلالة على ماذهب إليه أبو عبيدة ، بل ينخرج «أم» عن أن تكون منقطعة .

وبعد الخبر للشك^(١)، نحو (لَيْثُنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ)^(٢) أو للإيهام ،
نحو (وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ)^(٣) وللتفصيل ، نحو
(وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى)^(٤) أو للتقسيم ، نحو « السَّكَلَمَةُ اسْمٌ
أَوْ فِعْلٌ أَوْ حَرْفٌ » وللإضراب عند الكوفيين وأبي علي^(٥)، حكى الفراء

(١) اعلم أولاً أن بعض العلماء يذكر التشكيك في موضع الإيهام ، فيفهم من هذا
الصنيع أن التشكيك والإيهام بمعنى واحد ، وبعض العلماء يذكر الشك والتشكيك والإيهام ،
فذكر الثلاثة يدل على أن لكل واحد منها معنى خاصاً ، وهو الحق ، فأما الشك
فهو كون المتكلم نفسه واقفاً في الشك والتردد ، وأما التشكيك فهو أن يوقع المتكلم
المخاطب في الشك والتردد ، وأما الإيهام فهو أن يكون المتكلم عالماً بحقيقة الأمر غير
شاك ولا متردد فيه ، ولكنه يخرج كلامه في صورة الاحتمال ليكون المخاطب أقبل
لما يليق إليه من الكلام ، فإذا سمع الكلام وتفهمه ظهر له الأمر ، وانظر إلى الآية
الكريمة (وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ) تجد المتكلم عالماً علم اليقين أن من عبد الله تعالى
وأفرده بالألوهية والتوجه إليه هو الذي يكون على هدى وأن من أشرك معه غيره
هو الذي يكون في ضلال مبين ، ومع ذلك لم يورد الكلام في صورة الخبر القاطع
بما يعلمه ، بل أورده في صورة الاحتمال ليسترعى انتباه المخاطب ويحمّله على سماع
الكلام وتفهمه .

(٢) من الآية ١٩ من سورة الكهف .

(٣) من الآية ٢٤ من سورة سبأ .

(٤) من الآية ١٣٥ من سورة البقرة .

(٥) ومن ذهب إلى أن أو تفيد الإضراب ابن برهان وابن جني ، وهؤلاء ذهبوا إلى
أنها تفيد الإضراب مطلقاً ، نعى سواء أكان المتقدم عليها خبراً مثبتاً أو منفيّاً أم كان
المتقدم عليها أمراً أو نهياً ، وسواء أعيد معها العامل في الكلام المتقدم عليها أم لم يعد ،
تقول « أنا مسافر اليوم » ثم يبدو لك فتقول « أو مقيم » تريد الإضراب عن الكلام
الأول وإثبات ما بعد أو ، ونسب ابن عصفور القول بإفادة «أو» للإضراب إلى سيويوه
لكنه قرر أن سيويوه رحمه الله يشترط في إفادتها الإضراب شرطين :

« اذْهَبْ إِلَى زَيْدٍ أَوْ دَعْ ذَلِكَ فَلَا تَبْرَحِ الْيَوْمَ » وبمعنى الواو عند الكوفيين^(١)، وذلك عند أمن اللبس، كقوله :

• مَا بَيْنَ مُلْجَمٍ مُهْرِهِ أَوْ سَافِيعٍ •

— ٤٢١ —

= الأول : أن يتقدمها نفي أو نهي .
 الثاني : أن يعاد معها العامل ، ومثال ذلك « ما حضر على أو ما حضر خالد » وقولك « لا يقيم بكر أو لا يقيم خالد » .
 (١) ووافق الكوفيين على صحة مجيء الواو بمعنى الواو — وهو مطلق الجمع — الأخفش والجرى ، بالشرط الذى ذكره المؤلف وهو أمن اللبس .
 ٤٢١ — هذا الشاهد من كلام حيد بن نور الهلالى ، وما ذكره المؤلف ههنا عجز بيت من الكامل ، وصدره قوله :

• قَوْمٌ إِذَا سَمِعُوا الصَّرِيخَ رَأَيْتَهُمْ •

اللغة : « الصرِيخ » يطلق هذا اللفظ على صوت الاستغاثة ، ويطلق على المستغيث نفسه ، ويمكن أن يقصد كل واحد من هذين المعنيين فى بيت الشاهد ، ويطلق الصرِيخ أيضاً على المغيث ، كما فى قوله تعالى : (فلا صرِخْ لَهُمْ) أى لا مغيث « مهْره » - بضم فسكون - أصله الحصان الصغير ، وأراد هنا الحصان ، وملجمه : أى ملبسه اللجام « سافِع » السافِع : القابض بناصية مهْره ، ومن عادة العرب أن يفعلوا ذلك عند انتظار من يجيء باللجام ليلجم الحصان ؛ فهذه كناية عن التهيؤ والاستعداد ، والعبارة كلها كناية عن إسرعهم فى إجابة الصرِيخ .

المعنى : وصف هؤلاء القوم بأنهم سريعو الإجابة عندما يستصرخهم أحد للأخذ بناصره ؛ فهو يقول عنهم : إنك لتراهم حين يسمعون صوت الاستغاثة ما بين ملجم فرسه وآخذ بناصية فرسه ريثما يأتيه غلامه باللجام .

الإعراب : « قوم » خبر مبتدأ محذوف : أى هم قوم « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « سمعوا » فعل ماض وفاعله « الصرِيخ » مفعول به لسمعوا ، وجملة الفعل وفاعله ومفعوله فى محل جر بإضافة إذا إليها « رأيتمهم » فعل ماض وفاعله ومفعوله ، =

وزعم أكثر النحويين^(١) أن «إما» الثانية في الطَّالِبِ والخَبَرِ - نحو

= والجملة لا محل لها من الإعراب جواب إذا «ما» زائدة «بين» ظرف متعلق برأى ، وبين مضاف ، و « ملجم » مضاف إليه ، وأصل ملجم صفة لموصوف محذوف تقديره : رجل ملجم ، فلما حذف الموصوف أقيمت الصفة مقامه ، وملجم مضاف ومهر من « مهره » مضاف إليه ، ومهر مضاف وضمير القائب مضاف إليه « أو » حرف عطف « سافع » معطوف على ملجم مهره .

الشاهد فيه : قوله « بين ملجم مهره أو سافع » فإن « أو » في هذه العبارة بمعنى الواو ، والدليل على ذلك ما ذكرناه لك فيما مضى في بيت امرئ القيس (ش ٤١٣) من أن « بين » لاتضاف إلا إلى متعدد لفظا ومعنى ؛ فلو بقيت « أو » على معناها الذي هو أحد الشيئين أو الأشياء لكانت « بين » قد أضيفت إلى واحد ، وهو غير ما تقتضيه العربية .

وقال قوم : إن أو في هذا البيت على معناها الأصلي - وهو الدلالة على أحد الشيئين أو الأشياء - وتخلصوا من تعدد ما تضاف إليه بين بأن زعموا أن تقدير الكلام ما بين فريق ملجم مهره أو فريق سافع ، وهو تكلف لا موجب له . ومن شواهد مجيء أو بمعنى الواو قول امرئ القيس :

فَطَلَّ طَهَاةُ الْأَحْمَرِ مَا بَيْنَ مُنْضَجِ

صَفِيفٍ شِوَاءِ أَوْ قَدِيرٍ مُمَجَّلٍ

والكلام في بيان الشاهد في بيت امرئ القيس هذا مثل الكلام في البيت الذي أنشده المؤلف ، ونظيره قول راجز من بني أسد :

إِنَّ بِهَا أُكْتَلَّ أَوْ رِزَامًا خُوَيْرَ بَيْنَ يَنْقُقَانِ الْهَامَا
وجه الدلالة أنه نى « خوير بين » ولو كانت أو لأحد الشيئين لقال « خويرا » فجاء به مفردا .

(١) تلخص الباحث المتعلقة بإما في خمسة مباحث ، وأنا أذكرها لك على سبيل الإيجاز والاختصار ، فأقول :

المبحث الأول : لغة أكنز العرب كسر همزة «إما» ولغة تميم وقيس وأسد فتح همزتها .

== البحث الثانى : الغالب فى « إِمَا » هذه تكرر اها ، وقد تحذف الثانية ويؤتى فى الكلام بما يقوم مقامها ، نحو « إِمَا أن تسلكم بخير وإلا فاسكت » وقرأ أبى (وإِنا أو إِيَّاكم لإِما على هدى أو فى ضلال مبين) وقال الشاعر :

فَإِمَّا أَنْ تَكُونِ أَخِي بِصَدَقٍ فَأَعْرِفَ مِنْكَ غَنًى مِنْ سَمِيحِي
وَأِلَّا فَاطْرَحْنِي وَاتَّخِذْنِي عَدُوًّا أَتَقِيكَ وَتَقَعِيْنِي
وقد تحذف الأولى ويكتفى بالثانية ، وذلك كقول الشاعر :

تَلِمَ بِدَارٍ قَدْ تَقَادَمَ عَهْدُهَا وَإِمَّا بِأَمْوَاتٍ أَلَمَ خِيَالُهَا
المعنى : تلم إِمَا بدار قد تقادم عهدها وإِمَا بأموات ، والفراء يقيس على هذا ، فيجوز عنده أن تقول : زيد يبقى وإِمَا يسافر ، كما تقول : زيد يبقى أو يسافر .

للمبحث الثالث : اتفق النحاة على أن « إِمَا » لا تأتى بمعنى الواو ولا بمعنى بل ، وإنما تأتى لما تأتى له أو من المعانى للشهورة المتفق عليها ، وهى التخيير والإباحة بعد الطلب ، والشك والإيهام بعد الخبر ، وأمثلتها معروفة من أمثلة أو .

للمبحث الرابع : اختلف النحاة فى « إِمَا » هذه أمركة أم بسيطة ، فذكر سيويه أنها مركبة من إن وما ، وذهب غيره إلى أنها بسيطة وأنها وضعت هكذا من أول الأمر ، وهذا هو الراجح ، لأن البساطة - أى عدم التركيب - هى الأصل .

للمبحث الخامس : لا خلاف بين أحد من النحاة فى أن « إِمَا » الأولى غير عاطفة ، وذلك لأنها قد تقع بين العامل ومعموله نحو « تزوج إِمَا هنداً وإِمَا أختها » ونحو « قام إِمَا زيد وإِمَا عمرو » واختلفوا فى « إِمَا » الثانية ، فذهب أكثر النحاة أنها عاطفة والواو التى قبلها زائدة لئلا يلزم دخول العاطف على العاطف ، ومذهب أبى طى الفارسى وابن كيسان وابن برهان أن العاطف هو الواو : وإِمَا دالة على الإباحة أو التخيير أو الشك أو الإيهام ، فإِمَا مثل أو فى الدلالة على المعنى فقط عند هؤلاء ، وليست مثلها فى عطف ما بعدها على ما قبلها ، وزعم ابن عصفور أن النحاة مجمعون على أن « إِمَا » غير عاطفة ، وهو نقل يخالف نقل غيره من أثبات العلماء . =

« تَزَوَّجَ إِمًّا هِنْدًا وَإِمًّا أُخْتَهَا » و « جَاءَنِي إِمًّا زَيْدٌ وَإِمًّا عَمْرُو » - بمنزلة « أَوْ » في المَظْف والمَعْنى ، وقال أبو عليّ وابنا كَيْسَانَ وَبَرَّهَانَ : هي مثلها في المعنى فقط ، وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُمْ : إنها مُجَامَعَةٌ لِلْوَاوِ لَزُومًا ، والعاطفُ لا يدخل على العاطف ، وأما قوله :

— ٤٢٢ — * أَيَّمَا إِلَى جَنَّةٍ أَيَّمَا نَارٍ *

فشاذ ، وكذلك فَتَحَ هُمُزَتَهَا وَإِبْدَالَ مِيمِهَا الْأُولَى .

= وخلاصة هذا البحث أنه لما كان الاستعمال قد جرى على أن « إِمَّا » تكون مسبوقة بالواو ، وكان المقرر عند النحاة كلهم أن العاطف لا يدخل على العاطف ، كان مما لا بد منه أن نلغى دلالة أحد اللفظين على العطف ، فاخترنا أكثر النحاة اعتبار الواو زائدة ، واختار أبو علي ومن معه تجريد « إِمَّا » من الدلالة على العطف .

٤٢٢ — نسب قوم هذا الشاهد إلى الأحوص ، والصواب أنه لسعد بن قرظ ، من أبيات له يهجو فيها أمه ، وكان ابنا عاقا شريرا ، وما ذكره المؤلف ههنا عجز بيت من البسيط ، وصدره قوله :

* يَا كَيْتَمًا أُمَّنَا شَأَلَتْ نَعَامَتَهَا *

اللاغة : « شَأَلَتْ نَعَامَتَهَا » هذه كناية من كُنَايَاتِ الْعَرَبِ معناها « ماتت » وأصل شَأَلَتْ بمعنى اِرْتَفَعَتْ ، والنعامة - بفتح النون بزنة السحابة - باطن القدم ، ويقال : النعامة هي هنا النعش « أَيَّمَا » بفتح الهمزة وسكون الياء هنا ، وفتح الهمزة لغة لبنى تميم ومن ذكرنا معهم في « إِمَّا » .

المعنى : تمني أن تكون أمه قد ماتت ، وذكر أنه لا يبالي ما يكون مصيرها بعد الموت ولا يعنيه أن يذهب بها إلى الجنة أو يذهب بها إلى جهنم .

الإعراب : « يَا » حرف تنبيه ، أو حرف نداء والنداء به محذوف ، وإدخال حرف النداء على « لَيْتَ » كثير في العربية وفي أفصح الكلام ، ومنه قوله تعالى : (يَا لَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ) وقول الراجز ، وهو من شواهد هذا الكتاب :

=

وأما « لَكِنْ » ^(١) فمأطفة خلافاً ليونس ، وإنما تَقطف بشروط : أفراد

= يَا لَيْتَنِي وَأَنْتِ يَا لَمَيْسُ فِي بِلْدَةِ لَيْسَ بِهَا أُنَيْسُ

« ليتنا » ليت : حرف تمن ونصب ، وما : كناية له عن عمل النصب والرفع « أمنا » أم - بالرفع - مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة في آخره ، وأم مضاف وضمير المتكلم ومعه غيره مضاف إليه « شالت » شال : فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث « نعماتها » نعمة : فاعل شالت ، وضمير الغائبة العائد إلى أمهم مضاف إليه ، وجملة الفعل وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ ، ومن الناس من يروى « أمنا » بالنصب ، وعليه يكون « ليت » حرف تمن ونصب ، وما زائدة غير كافة ، وأمنا : اسم ليت ومضاف إليه ، وجملة « شالت نعماتها » في محل رفع خبر ليت « أيما » حرف دال على التقسيم مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « إلى جنة » جار ومجرور متعلق بقوله شالت « أيما » الثانية حرف عطف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « إلى نار » جار ومجرور معطوف بأما على الجار والمجرور الأول .

الشاهد فيه : مجيء « أما » عاطفة غير مسبوقه بالواو ، وهذا شاذ ، وكذلك فتح همزتها مع قلب ميمها ياء كما قاله المؤلف ، أما فتح همزتها وحده فلا شذوذ فيه ، بل ذلك لغة لجماعة من العرب منهم تميم وقيس وأسد .

(١) اختلف النحاة في مجيء « لكن » حرف عطف ، فذهب الجمهور إلى أنها تكون حرف عطف بثلاثة شروط سنذكرها فيما بعد ، ونذكر - مع ذلك - محترزاتها وحكم الكلام مع كل محترز منها ، وذهب يونس بن حبيب إلى أنها لا تكون حرف عطف أبداً ، وأنها تكون حرف استدراك في كل كلام وردت فيه ، فإن ذكرت معها الواو فالعاطف هو الواو ، نحو « ما قام زيد ولكن عمرو » ونحو قولهم « ما مررت برجل صالح لكن طالح » بجر طالح ، وإن لم تذكر معها الواو فهي حرف دال على الاستدراك وبما بعدها معمول لمحذوف نحو « ما قام زيد لكن عمرو » فعمرو في هذا المثال فاعل بفعل محذوف يدل عليه المذكور قبل لكن ، والتقدير : ما قام زيد لكن قام عمرو ، ونحو « ما مررت برجل صالح لكن طالح » فطالح مجرور بحرف جر محذوف دل عليه المذكور قبل لكن ، والتقدير : ما مررت برجل صالح لكن مررت بطالح ، ولظهور هذا المفدر ساغ حذف حرف الجر وبقاء عمله في هذا الكلام ، ووافق ابن مالك في كتاب التسهيل يونس بن حبيب على أن لكن لا تكون عاطفة .

=

== جملة الشروط التي اشترطها الجمهور لصحة مجيء لكن حرف عطف
ثلاثة شروط :

الشرط الأول : ألا تتقدم عليها الواو ، فإن تقدمتها الواو نحو « ما مررت بزيد
ولكن عمرو » كانت الواو هي العاطفة ، ثم إن أكثر النحاة على أن المعطوف بالواو إذا
كان مفردا فإنه يجب فيه أن يشارك المعطوف عليه في الإثبات والنفي ، وعلى هذا يقدر
المعطوف عامل مثبت من جنس العامل في المعطوف عليه ، وتكون الواو قد عطف
جملة على جملة ، فتقدير المثال الذي ذكرناه : ما مررت بزيد ولكن مررت بعمرو ،
ومن العلماء ومن بينهم يونس من قال : إن شرط موافقة المفرد المعطوف بالواو للمعطوف
عليه إثباتا أو نفيًا خاص بما إذا لم يذكر في الكلام ما يدل على المخالفة ، وفي هذه الصورة
التي نتحدث عنها قد ذكر في الكلام ما يدل على المخالفة وهو لكن ، وعلى هذا الرأي
يكون « عمرو » في المثال المذكور معطوفا على زيد عطف مفرد على مفرد ، وهذان
الرأيان يجريان في قوله تعالى (ما كان محمد أبا أحد من رجالكم ولكن رسول الله) فإن
رأيت لزوم موافقة المفرد المعطوف بالواو على المعطوف عليه لزمك أن تجعل (رسول الله)
خبرا لكان محذوفة لدلالة ما قبلها عليها ، ويكون التقدير : ما كان محمد أبا أحد
من رجالكم ولكن كان رسول الله ، والواو حينئذ قد عطف جملة كان المنبئة على
جملة كان النفية ، وإن رأيت عدم التزام موافقة المفرد للمعطوف بالواو للمعطوف
عليه في الإثبات والنفي في مثل هذه الحالة فاجعل (رسول الله) معطوفا على
(أبا أحد من رجالكم) عطف مفرد على مفرد .

الشرط الثاني : أن تسبق لكث بنفي أو بنهي ، فمثال النفي « ما قام زيد لكن
عمرو » ومثال النهي « لا يقيم زيد لكن عمرو » وهذا الشرط اشترطه البصريون ،
ولم يشترطه الكوفيون ، فإذا قلت « قام زيد لكن عمرو » فعمرو عند الكوفيين
معطوف على زيد عطف مفرد على مفرد ، ولكن عاطفة وإن لم يتقدمها نفي ولا نهى ،
وعند البصريين أن « عمرو » في هذا المثال لا يجوز أن يكون معطوفا على زيد عطف ==

معطوفها ، وأن تُسبق بنى أو نهى ، وأن لا تقترن بالواو ، نحو « مَا مَرَرْتُ
بِرَجُلٍ صَالِحٍ لَكِنْ طَالِحٍ » ونحو « لَا يَقُمْ زَيْدٌ لَكِنْ عَمْرُو » وهى حرف
ابتداء إن تلتها جملة ، كقوله :
٤٢٣ - إِنْ ابْنُ وَرْقَاءَ لَا تُخَشَى بَوَادِرُهُ لَكِنْ وَقَائِمُهُ فِي الْحَرْبِ تُنْتَظَرُ

= مفرد على مفرد لمدم تقدم النفى أو النهى ، وإنما يجوز أن يكون « عمرو » فاعلا بفعل
محذوف يدل عليه الفعل المتقدم على لكن ، والتقدير : قام زيد لكن لم يقم زيد ، كما
يجوز أن يكون « عمرو » فى اللال المذكور مبتدأ خبره محذوف ، وتقدير الكلام : قام
زيد لكن عمرو لم يقم ، ولكن على كلا التقديرين حرف ابتداء جىء به لإفادة مجرد
الاستدراك ، وليست حرف عطف .

الشرط الثالث : ألا يقع بعد لكن جملة تامة ، فإن وقع بعدها جملة تامة فهى حرف
ابتداء ، وليست عاطفة ، وأنت خير - بعد ما بيناه لك فى شرح الشرط الثانى - أن
وقوع الجملة التامة بعد لكن إما أن يكون بذكر جزءى الجملة جميعا كما فى بيت زهير
الذى أنشده للؤلف (ش رقم ٤٢٣) وإما أن يكون بذكر أحد الجزئين وتقدير
الآخر كالذى ذكرناه لك فى شرح اللال . قام زيد لكن عمرو » على مذهب الكوفيين .
٤٢٣ - هذا الشاهد بيت من البسيط ، وهو من قصيدة زهير بن أبى سلمى للزنى
يمدح فيها الحارث بن ورقاء الصيدوى .

اللمة : « بوادره » البوادر : جمع بادرة ، وهى الأمر يدر من الإنسان عند الغضب
وفى ديوان زهير « لا تخشى غوائله » والفوائل : جمع غائلة ، وللعنى أنه رجل يملك
نفسه حال الغضب ، أو أنه لا يغير ولا يخون « وقائمه » جمع وقعة ، وهى إزالة الشر
بالأعداء « تنتظر » تتوقع ويرتقب حصولها وتخشى .

الإعراب : « إن » حرف توكيد ونصب « ابن » اسم إن منصوب بالفتحة الظاهرة
وابن مضاف و « ورقاء » مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف
لا ختامه بألف التانيث للمدودة « لا » حرف نفي « تخشى » فعل مضارع مبنى للمجهول
مرفوع بضمة مقدرة على الألف « بوادره » بوادر : نائب فاعل تخشى ، وبوادر مضاف
وضمير النائب العائد إلى ابن ورقاء مضاف إليه ، وجملة الفعل للنبي للمجهول مع نائب =
(٢٥ - أوضح للمالك ٣)

أَوْ تَلَّتْ وَاوَأَ ، نَحْوُ (وَأَلِکِنْ رَسُولَ اللَّهِ) ^(١) أَى : وَلَكِنْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ،
وَلَيْسَ الْمَنْصُوبُ مَعْطُوفًا بِالْوَاوِ ؛ لِأَنَّ مُتَمَاطِفِي الْوَاوِ الْمَفْرِدِينَ لَا يَخْتَلِفَانِ بِالسَّلْبِ
وَالِإِجَابِ ، أَوْ سَبَقَتْ بِالِإِجَابِ ، نَحْوُ « قَامَ زَيْدٌ أَلِکِنْ عَمَرُوْهُ لَمْ يَقُمْ » ،
وَلَا يَجُوزُ « أَلِکِنْ عَمَرُوْهُ » عَلَى أَنَّهُ مَعْطُوفٌ ، خِلَافًا لِلْكَوْفِيِّينَ .

وَأَمَّا « بَلْ » فَيَمُطَّفٌ بِهَا بِشَرْطَيْنِ : إِفْرَادٍ مَعْطُوفَهَا ^(٢) ، وَأَنْ تُسَبِّقَ

= فاعله في محل رفع خبر إن « لـكن » حرف ابتداء مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « وقائعه » وقائع: مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة ، ووقائع مضاف وضمير الغائب العائد إلى ابن ورقاء مضاف إليه « في » حرف جر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « الحرب » مجرور بـ في ، والجار والمجرور متعلق بقوله تنتظر الآتي ، أو بمحذوف حال من وقائعه ، أو من الضمير المستتر في تنتظر العائد إلى وقائعه « تنتظر » فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى وقائعه ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ .

الشاهد فيه : مجيء « لـكن » حرف ابتداء لا حرف عطف ؛ لسكون الواقع بعدها جملة من مبتدأ وخبر .

(١) من الآية ٤٠ من سورة الأحزاب ، وقد تكلمنا عليها في ص ٣٨٤ .

(٢) فإن وقع بعد « بل » جملة لم تكن عاطفة ، وكانت حينئذ حرف ابتداء دال على الإضراب ، وقد يكون هذا الإضراب إيطالياً ، أي الدلالة على أن ما قبل قلبها كلام باطل ، وذلك نحو قوله تعالى (وقالوا اتخذوا الرحمن ولداً ، سبحانه) بل عباد مكرمون) ونحو قوله سبحانه (أم يقولون به جنة ، بل جاءهم بالحق) وقد يكون هذا الإضراب انتقالياً ، أي لجرد الدلالة على الانتقال من غرض إلى غرض آخر ، نحو قوله تعالى (قد أطلع من نزكى وذكّر اسم ربه فصلى ، بل تؤثثون الحياة الدنيا) ونحو قوله جل ذكره (ولدينا كتاب ينطق بالحق وهم لا يظلمون) ، بل قلوبهم في غمرة من هذا) .

وقد تزايدت دلالة « بل » بعد الإيجاب ، للدلالة على تأكيد الإضراب ، نحو قول الشاعر : =

بإيجاب أو أسر أو نفى أو نهى ، ومعناها بعد الأولين سلب الحكم عما قبلها وجعله لما بعدها ، كـ « قَامَ زَيْدٌ بَلْ عَمَرُو » و « لَيَقُمَنَّ زَيْدٌ بَلْ عَمَرُو » وبعد الأخيرين تقرير حكم ما قبلها وجعله ضده لما بعدها^(١) كما أن لكن كذلك ، كقولك : « مَا كُنْتُ فِي مَنْزِلٍ زَيْبِعِ بَلْ فِي أَرْضٍ لَا يُهْتَدَى بِهَا » ، و « لَا يَقُمَنَّ زَيْدٌ بَلْ عَمَرُو » وأجاز المبرد كونها ناقلة بمعنى النفي والنهي لما بعدها ؛ فيجوز على قوله « مَا زَيْدٌ قَائِمًا بَلْ قَاعِدًا »^(٢) على معنى

= وَجْهَكَ الْبَذْرُ ، لَا ، بَلِ الشَّمْسُ لَوْلَمْ يُقْضَ لِلشَّمْسِ كَسْفَةٌ أَوْ أَقُولُ

وقد تزداد « لا » قبل « بل » بعد النفي لتقرير ما قبلها ، نحو قول الشاعر :

وَمَا هَجَرْتُكَ ، لَا ، بَلْ زَادَنِي شَفَقًا هَجَرْتُ وَبُعْدُ تَرَاحِي لَا إِلَى أَجَلٍ

وادعى ابن درستويه أن « لا » لا تزداد قبل بل بعد النفي . وهو محجوج بما أنشدناه .

(١) هذا مذهب جمهور النحاة : وأجاز أبو العباس المبرد هذا المعنى ، كما أجاز أن تكون « بل » بعد النفي والنهي ناقلة حكم ما قبلها لما بعدها ، فإذا قلت « ما زيد قائم بل عمرو » فمعناه عند الجمهور انتفاء القيام عن زيد والحكم بثبوت القيام لعمرو ، ولا معنى للكلام سوى هذا عندهم ، وهو عند أبي العباس المبرد محتمل لمعنيين ، أحدهما هذا الذي حكيناه عن الجمهور ، والثاني أن يكون زيد المذكور قبل بل غير محكوم عليه بشيء ، لا بانتفاء القيام ولا بثبوته ، وعمرو المذكور بعد بل محكوم عليه بانتفاء القيام عنه الذي كان حكم ما قبل بل ، وقد بينه المؤلف .

(٢) أنت تعلم أن شرط عمل ما عمل ليس أن يكون النفي باقيا ، فلو أنك قلت « ما زيد قائما بل قاعد » فإن جريت في هذا الكلام على مذهب الجمهور الذي يفيد أن القعود ثابت لا منفي ، لم يجز لك أن تنصب « قاعد » على أنه خبر ما النافية ، لغوات شرط عملها الذي ذكرناه ، وإن جريت في هذا المثال على مذهب المبرد كان في أحد وجهيه مثل مذهب الجمهور ، وكان في الوجه الثاني الذي يفيد أن القيام مسكوت عنه لم يحكم بثبوته ولا بنفيه وأن القعود منفي عن زيد كان لك أن تنصب « قاعد » على أنه خبر ما النافية ؛ لأن النفي حينئذ باق ، فتقول « ما زيد قائما بل قاعدا » .

بل ما هو قاعداً ، ومذهب الجمهور أنها لا تفيد نقل حكم ما قبلها لما بعدها إلا بعد الإيجاب والأمر ، نحو « قَامَ زَيْدٌ بِلَ عَمْرُو » و « أَضْرِبْ زَيْدًا بِلَ عَمْرًا » .

وأما « لَا » فَيُعْطَفُ بِهَا^(١) بشروط : أفراد معطوفها ، وأن تُسَبِّقَ بِإِيجَابٍ أو أَمْرٍ اتِّفَاقًا ، كـ « هَذَا زَيْدٌ لَا عَمْرُو » ، و « أَضْرِبْ زَيْدًا لَا عَمْرًا » ، أو نداء ، خلافاً لابن سَمْدَانَ ، نحو « يَا ابْنَ أَخِي لَا ابْنَ عَمِّي » وأن لا يَصْدُقَ أَحَدُ مَعَاظِفِهَا عَلَى الْآخَرِ ، نَصٌّ عَلَيْهِ السَّهْمِيُّ ، وهو حق ؛ فلا يجوز « جَاءَنِي رَجُلٌ لَا زَيْدٌ » ويجوز « جَاءَنِي رَجُلٌ لَا أَمْرَأَةٌ » .
وقال الزَّجَّاجِيُّ : وأن لا يكون المعطوف عليه معمول فعلٍ ماضٍ ؛ فلا يجوز « جَاءَنِي زَيْدٌ لَا عَمْرُو » ويردُّه قوله :

— ٤٢٤ — * عُقَابُ تَنْوِي لَا عُقَابُ الْقَوَاعِلِ *

(١) بقي مما لم يذكره من شروط كون « لا » عاطفة شرطان ، أحدهما : ألا تقترن بعاطف ، وثانيهما : ألا يكون مدخولها صفة لسابق أو خبراً أو حالا .
فإن اقترنت « لا » بعاطف نحو قولك « جاء زيد لا بل عمرو » كان هذا العاطف — وهو بل في المثال — هو الذي أدى ما أريد من العطف ، وكانت « لا » غير عاطفة ، ولسكنها أفادت نفى ما قبلها .

وإن كان مدخول لاصفة لسابق أو خيراً أو حالاً فإن « لا » ليست عاطفة ، ووجب حينئذ تكرارها ، نحو قولك « إن هذا رجل لا صادق ولا مأمون » ونحو « خالك لا شجاع ولا كريم » ونحو « جاء زيد لا ضاحك ولا رضى النفس » .

— ٤٢٤ — هذا الشاهد من كلمة لاسرى القيس بن حجر السكندی ، وما ذكره المؤلف ههنا عجز بيت من الطويل . وسدده قوله :

* كَأَنَّ دِنَارًا حَلَقَتْ بِلَبُونِهِ *

فصل : يُعْطَفُ عَلَى الظَّاهِرِ وَالضَّمِيرِ الْإِنْفَصِلِ وَالضَّمِيرِ الْإِنْفَصِلِ الْمَنْصُوبِ
بِلا شرط ، كـ « قَامَ زَيْدٌ وَعَمَرُو » و « إِيَّاكَ وَالْأَسَدَ » ونحو (جَعَلْنَاكُمْ
وَالْأَوَّلِينَ)^(١) .

= اللفظة : « دثار » بكسر الدال ، بزنة كتاب - اسم رجل كان ذاعياً لا مرىء
القيس ، وهو دثار بن قعس بن طريف ، أحد بني أسد « حلفت » بتضعيف اللام -
ارتفعت ، تقول : حلق الطائر في الجو ، إذا ارتفع « لبونه » بفتح اللام - الإبل ذوات
اللبن ، « عقاب » بضم العين للهمزة بزنة غراب - طائر من السكواسر « تنوفى » هو بفتح
التاء المثناة وضم النون الموحدة مخففة - اسم موضع في جبال طيء ، وكانوا قد
أغاروا على إبل امرئ القيس من جهته ، ورواه أبو سعيد تنوف ، بوزن رسول ،
ورواه أبو عبيدة تنوف - بكسر الفاء بعدها ياء ساكنة - ورواه أبو حاتم تنوف - بفتح
الفاء بعدها ألف مقصورة - و « القواعل » بالقاف المثناة - موضع مما يلي تنوف .
المعنى : وصف هذا الشاعر راعى إبله وقد أغار أعداؤه عليها فتفرقت وشردت
فهو يقول : كأن عقاباً قد طارت بهذه الإبل فصعدت بها فوق جبل تنوف - وهو جبل
معروف ببلوه الشاهق - فلا يقدر أحد على الوصول إليها .

الإعراب : « كأن » حرف تشبيه ونصب « دثاراً » اسم كأن منصوب بالفتحة الظاهرة
« حلفت » حلق : فعل ماض ، والتاء للتأنيث « بلبونه » الباء حرف جر ، لبون : مجرور بالباء ،
وهو مضاف وضمير الغائب المائد إلى الراعى دثار مضاف إليه ، والجار والمجرور متعلق
بقوله حلفت « عقاب » فاعل حلفت مرفوع بالضمة الظاهرة ، وعقاب مضاف و « تنوفى »
مضاف إليه ، وجملة حلفت وفاعله في محل رفع خبر كأن « لا » حرف عطف مبني على
السكون لا محل له من الإعراب « عقاب » معطوف على عقاب الأول ، وعقاب مضاف
و « القواعل » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة

الشاهد فيه : أن « لا » الماطنة قد عطفت قوله « عقاب القواعل » على قوله
« عقاب تنوفى » وللمطرف عليه معمول لفعل ماض وهو قوله « حلفت » لأنه قاعله ، وفيه
رد على الزجاجة القدي اشتراط أن يكون للمطوف عليه بلا غير معمول للفعل السامى .
(١) من الآية ٣٨ من سورة الرسائل .

ولا يَحْسُنُ العَطْفُ عَلَى الضمير المرفوع المتَّصِلِ بارزاً كان أو مستتراً إلا بعد توكيده بضمير منفصل^(١)، نحو (لَقَدْ كُنْتُمْ أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ)^(٢)، أو وجود فاصل أى فاصل كان بين المتبوع والتابع، نحو (يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ)^(٣)، أو فصل بـ «لا» بين العاطف والمعطوف، نحو (مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا)^(٤)، وقد اجتمع الفصلان في نحو (مَا لَمْ تَعْلَمُوا أَنْتُمْ وَلَا آبَاؤُكُمْ)^(٥)، وَيَضَعُفُ بدون ذلك، كـ «مَرَزْتُ بِرَجُلٍ سَوَاءَ وَالْمَدْمُ» أى: مُسْتَوٍ هُوَ وَالْمَدْمُ، وهو فاش في الشعر، كقوله:

* مَا لَمْ يَكُنْ وَأَبٌ لَهُ لَيْنَالاً *

(١) مثل توكيد الضمير المرفوع المتصل توكيدا لفظيا بالضمير المنفصل - توكيده توكيدا معنوياً بلفظ من ألفاظ التوكيد المعنوي التي عرفتها في باب التوكيد، ومن ذلك قول الشاعر:

ذُعِرْتُمْ أَجْمَعُونَ وَمَنْ يَلِيكُمْ بِرُؤُوسِنَا وَكُنَّا الظَّافِرِينَ

الشاهد فيه: قوله «ومن يليكم» فإنه معطوف على تاء المخاطبين في قوله «ذعرتهم» وهذه التاء نائب فاعل؛ لأن هذه التاء قد أكدت بقوله «أجمعون».

(٢) من الآية ٥٤ من سورة الأنبياء (٣) من الآية ٣٣ من سورة الرعد

(٤) من الآية ١٤٨ من سورة الأنعام (٥) من الآية ٩١ من سورة الأنعام

٤٢٥ - هذا الشاهد من كلام لجرير بن عطية، بهجو فيه الأخطل التغلبي وقومه، وقد استشهد به البرد لهذه المسألة في السكامل (ج ١/١٨٩ وج ٢/٣٩ طبع الحيرية) وما ذكره المؤلف عجز بيت من السكامل، وصدره قوله:

* وَرَجَا الْأَخْطِلُ مِنْ سَفَاهَةِ رَأْيِهِ *

اللغة: «رجا» تقول: رجا فلان الأمر الفلاني يرجوه رجاء، إذا أمل حصوله «سفاهة رأيه» ضعف رأيه وفساده.

المعنى: هجا الأخطل بأنه تمنى أن يصل إلى شيء لم تجر العادة للطردة بأن ينال مثله ولا أبوه من قبله. وذلك الرجاء من فساد رأيه وضعف تفكيره.

= الإعراب : « رجا » فعل ماض « الأخطل » نداء مرفوع بالضممة الظاهرة « من » حرف جر « سفاهة » مجرور بمن ، وعلامة جره الكسرة ، ورأى مضاف وضمير الغائب مضاف إليه « ما » نكرة بمعنى شيء أو اسم موصول بمعنى الذى مفعول به لرجا مبنى على السكون فى محل نصب « لم » حرف نفي وجزم وقلب « يكن » فعل مضارع ناقص مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الأخطل « وأب » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وأب : معطوف على الضمير المستتر فيه يكن « له » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لأب « لينالا » اللام لام الجحود حرف مبنى على الكسرة لا محل له من الإعراب ، ينالا : فعل مضارع منصوب بأن المضمرة وجوبا بعد لام الجحود ، وعلامة نصبه حذف النون ، وألف الاثنين فاعل مبنى على السكون فى محل رفع ، وجملة الفعل المضارع وفاعله فى محل نصب خبر يكن : وجملة يكن واسمه وخبره فى محل نصب صفة لما إذا جعلناها نكرة بمعنى شيء ، أولا محل لها من الإعراب صلة ما إذا جعلتها اسما موصولا بمعنى الذى ، والعائد الموصول أو الرابط بين الصفة والموصوف ضمير محذوف منصوب بقوله ينال ، وتقدير الكلام : رجا الأخطل شيئاً لم يكن هو وأبوه لينالا ، أو الذى لم يكن هو وأبوه لينالا .

الشاهد فيه : قوله « لم يكن وأب » حيث عطف الاسم الظاهر المرفوع - وهو قوله « أب » - على الضمير المرفوع المستتر فى « يكن » الذى هو اسم يكن ، من غير أن يؤكد ذلك الضمير بالضمير المنفصل أو يفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بشيء .

ومثله قول عمر بن أبى ربيعة :

قُلْتُ إِذْ أَقْبَلْتُ وَزُهُرُ تَهَادَى كَغَمَاجِ الْفَلَا تَعَسَّفَنِ رَمَلًا

ومثلهما قول الراعى النميرى :

فَلَمَّا لَحِقْنَا وَالْجِيَادُ عَشِيَّةً دَعَوْا يَا لِكَأَبِ وَاعْتَزَيْنَا لِعَامِرٍ

ومحل الشاهد فيه قوله « لحقنا والجياد » حيث عطف قوله « الجياد » على الضمير المرفوع المتصل الواقع فاعلا فى قوله « لحقنا » .

وهذا كثير فى الشعر دون النثر على ما قال المؤلف ، وقال أبو العباس البرد : « والشاعر إذا احتاج أجراه بلا توكيد ؛ لاحتمال الشعر ما لا يحسن فى الكلام ، =

ولا يكثر العطف على الضمير المحقوض إلا بإعادة الخافض ، حرفاً كان أو اسماً ، نحو (فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ)^(١) (قَالُوا نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ)^(٢) وليس بلازم وفاقاً لليونس والأخفش والكوفيين ، بدليل قراءة ابن عباس والحسن وغيرهما (نَسَاءُ لُونٍ بِهِ وَالْأَرْحَامِ)^(٣) ، وحكاية قطرب « مَا فِيهَا غَيْرُهُ وَفَرَسِهِ » قيل : ومنه (وَصَدُّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ)^(٤)

قال عمر بن أبي ربيعة (وأنشد البيت) وقال جرير : (وأنشد البيت) فهذا كثير هـ . قال أبو سعيد السيرافي « لا خلاف بين النحويين في العطف على الضمير المنصوب ، وأما العطف على المرفوع فعند البصريين : لا يجوز إلا بالتوكيد أو ما هو بمنزلة ، والكوفيون يجيزون العطف بغير توكيد ، والأمر في ترك التوكيد عندهم أسهل منه عند البصريين ، وسيبويه يرى ترك التوكيد وما يقوم مقامه قبيحا إلا في الشعر ، والكوفيون لا يرونه قبيحا » اهـ .

وقال ابن مالك في شرح التسهيل « ولا يمتنع العطف (على الضمير المرفوع للتصل) دون فصل ، كقول بعض العرب : مررت برجل سواء والعدم (برفع العدم) عطف العدم دون فصل وضرورة على الضمير المستتر في سواء ، ومنه قول جرير .

* ما لم يكن وأب له لينا *

وقال :

* قلت إذ أقبلت وزهر تهادي *

وهذا قول مختار ، لا مضطر ، إذ كان له أن ينصب أبا وزهرا على المفعول معه ، ومن ذلك قول عمر بن الخطاب حين سئل عن قوله تعالى (وإذ أسر النبي إلى بعض أزواجه حديثا) قال : كنت وجار لي من الأنصار ، ومن ذلك قول علي بن أبي طالب : كنت وأبو بكر وعمر ، وهاتان العبارتان قد أخرجهما البخاري في صحيحه هـ بعض إيضاح .

(١) من الآية ١١ من سورة فصلت . (٢) من الآية ١٣٣ من سورة البقرة .

(٣) من الآية ١ من سورة النساء .

(٤) من الآية ٢١٧ من سورة البقرة .

إِذْ لَيْسَ الْمُطَفُّ عَلَى السَّيْلِ ؛ لِأَنَّهُ صِلَةُ الْمَصْدَرِ ، وَقَدْ عُطِفَ عَلَيْهِ (كَفَر)
وَلَا يُطَفُّ عَلَى الْمَصْدَرِ حَتَّى تَكْمَلَ مَعْمُولَاتُهُ ^(١) .

(١) وقد استدل من أجاز العطف على الضمير المجرور بدون إعادة الجار
بقول الشاعر :

فَالْيَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وَتَشْتُمُنَا فَأَذْهَبَ فَمَا بَكَ وَالْأَيَّامُ مِنْ عَجَبٍ
قد عطف « الأيام » على ضمير المخاطب للتصل في قوله « بك » من غير إعادة الجار
للكاف مع المظوف ، ولو أعاده لقال « فما بك وبالأيام » .
ونظيره قول الراجز :

أَبَكَ أَيُّهُ بِي . أَوْ مُصَدَّرٍ مِنْ حُرِّ الْجَلَّةِ جَابَ حَشَوْرٍ
قد عطف قوله « مصدر » على ضمير التكلم للتصل المجرور علا بإباء في قوله
« بى » من غير أن يعيد الجار مع المظوف ، ولو أعاده لقال « أيه بى أو بمصدر » .
ونظير ذلك قول الشاعر ، وينسب إلى مسكين الدارمي :

نُطَلِّقُ فِي مِثْلِ السَّوَارِي سَيُوفَنَا وَمَا بَيْنَهَا وَالْكَعْبِ غُوطُ نَقَانِفُ
قد عطف قوله « الكعب » على الضمير للتصل المجرور بإضافة بين إليه ، من
غير أن يعيد الجار للضمير ، ولو أعاده لقال « فما بينها وبين الكعب » .
ونظير هذه الشواهد قول الشاعر :

أَكْرَهُ عَلَى الْكَتِيبَةِ لَا أَبَالِي أَفِيهَا كَانَ حَتْفِي أَمْ سِوَاهَا
قد عطف « سوى » على الضمير المجرور بنى من غير إعادة الجار ، ولو أعاده
لقال « أفياها كان حنفي أم سواها » .

وقد خرجوا على هذا عدة آيات من آى القرآن الكريم ، فمن ذلك قول الله تعالى
(وَصَدَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكَفَرَ بِهِ وَلِلَّسْعِدِ الْحَرَامِ) زَعَمُوا أَنْ (لِلْسَّجْدِ الْحَرَامِ)
مُطَوَّفٌ عَلَى الضمير المجرور بإباء في (به) ومن ذلك قول الله تعالى (وَجَعَلْنَا لَكُمْ
فِيهَا مَعَاشٍ وَمَنْ لَسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ) زَعَمُوا أَنْ قوله سبحانه (وَمَنْ لَسْتُمْ) مُطَوَّفٌ عَلَى
الضمير المجرور بالإلام في قوله (لكم) والآيتان تحتلان غير ما ذكره ، فلا تكون
واحدة منهما دليلا ، وقد منع للؤلف محمّد حمل الآية الأولى على ذلك .

وَيُعْطَفُ الْفَعْلُ عَلَى الْفَعْلِ بِشَرْطِ اتِّحَادِ زَمَانِيهِمَا ، سواء اتَّحَدَ نَوْعَاهُمَا ، نحو (لِنُنْجِيَنَّ بِهِ بَلَدَةً مَّيِّتًا وَنُسْقِيَهُ) ^(١) ، ونحو (وَإِنْ تُؤْمِنُوا وَتَتَّقُوا يُؤْتِكُمْ أَجُورَكُمْ وَلَا يَسْأَلْكُمْ أَمْوَالَكُمْ) ^(٢) أم اختلفا ، نحو (بَقْدُمُ قَوْمِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأُورَدَهُمُ النَّارَ) ^(٣) ، ونحو (تَبَارَكَ الَّذِي إِنْ شَاءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِنْ ذَلِكَ جَنَّاتٍ وَيَجْعَلُ لَكَ) ^(٤) الْآيَةَ .

وَيُعْطَفُ الْفَعْلُ عَلَى الْاسْمِ الْمُشْبِهِ لَهُ فِي الْمَعْنَى ، نحو (فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا فَأَنْزَلَ) ^(٥) ، ونحو (صَفَاتٍ وَيَقْبِضَنَّ) ^(٦) ، ويجوز العكس كقوله :

— ٤٢٦ — * أَمْ صَبِيٍّ قَدْ حَبَا أَوْ دَارِجٍ *

(١) من الآية ٤٩ من سورة الفرقان (٢) من الآية ٣٦ من سورة محمد .

(٣) من الآية ٩٨ من سورة هود . (٤) من الآية ١٠ من سورة الفرقان

(٥) من الآيتين ٣، ٤ من سورة العاديات (٦) من الآية ١٩ من سورة الملك .

٤٢٦ — هذا الشاهد من كلام لراجز اسمه جندب بن عمرو يذكر فيه امرأة الشاعر ابن ضرار العطفاني الشاعر المعروف ، وله قصة مذكورة في ديوان الشاعر (ص ٩٨-١١٨) وقبل هذا الكلام قوله :

يَا لَيْدَتْنِي عَلِقْتُ غَيْرَ حَارِجٍ قَبْلَ الصَّبَاحِ ذَاتَ خَلْقٍ بَارِجٍ
اللغة : « غير حارج » أى غير آثم ولا واقع فى الحرج « قد حبا » نقول : حبا يحبو حبوا ، وذلك إذا مشى على استه وأشرف بمعزّه « دارج » اسم الفاعل من قولهم « درج الصبي أو الشيخ » إذا مشى أحدهما مشيا متقارب الخطو .
الإعراب : « أم » بدل أو عطف بيان على قوله « ذات خلق بارج » الذى هو مفعول به لقوله علقت ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة . وأم مضاف و « صبي » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « قد » حرف تحقيق مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « حبا » فعل ماض مبنى على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى صبي ، وجملة حبا وفاعله فى محل جر صفة لصبي « أو » حرف عطف « دارج » معطوف على حبا ، مجرور بالكسرة الظاهرة ، لأن محل المعطوف عليه وهو حبا جر لسكونه كما علمت صفة لصبي . وفى هذا =

وَجَمَلَ مِنْهُ النَّاطِلِمُ (يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ) ^(١)
وَقَدَّرَ الزُّخْمُشْرَى عَطْفَ «يُخْرِجُ» عَلَى «قَالِقِ» .

فصل : تختص الفاء والواو بجواز حذفهما مع معطوفهما لدليل ، مثاله في الفاء
(أَنْ اضْرِبْ بِمِصَاكَ الْحَجَرَ فَانْبَجَسَتْ) ^(٢) أى : فاضرب فانبجست ، وهذا
الفعل المحذوف معطوف على (أوحينا) ، ومثاله في الواو قوله :

== شيء من التساهل ؛ لأن الذى هو فى محل جر إنما هو الفعل وفاعله معا ، وليس
للفعل وحده محل ، وقد روى الشيخ خالد قبل محل الشاهد * يارب بيضاء من
العواهج * وجمل قوله «أم صى» بالجر بدلا من بيضاء ، وأنكر نصبه ، ولكنك
قد عرفت الصواب .

الشاهد فيه : أنه عطف الاسم الذى يشبه الفعل وهو قوله «دارج» على الفعل
وهو قوله «حبا» كما علمت فى إعراب البيت .
ونظير هذا الشاهد قول الراجز :

بَاتَ يُعْشِبُهَا بِمَضْبٍ بَاتِرٍ يَقْصِدُ فِي أَشْوَقِهَا وَجَائِرٍ
وصف رجلا يعقر إبلا لاضيفان ، ومحل الشاهد قوله «وجائر» فإنه اسم فاعل
فهو يشبه الفعل ، وقد عطفه على يقصد ، فإن محل جملة يقصد جر لأنها نعت لعصب .
ونظيره قول النابغة الذبياني كما أنشده النحاة :

فَالْفَيْتَةُ يَوْمًا يُبِيرُ عَدُوَّهُ وَجُرَّ عَطَاءٌ يَسْتَحِقُّ الْمَعَارِ
فإن قوله «وجر عطاء» معطوف على قوله «يبير عدوه» وكان من حقه أن
يقول «وجريا عطاء» وذلك لأن قوله «يبير عدوه» جملة فى محل نصب مفعول
به لألفى ، والمعطوف يجب أن يكون مثل المعطوف عليه فى الإعراب ، إلا أنه عامل
«جر عطاء» فى حال النصب كما يعامل فى حال الرفع والجر ، ولذلك نفاثر فى
العرية ، والأدباء يروونه «وجر عطاء يستحق المعابرا» .

(١) من الآية ٩٥ من سورة الأنعام .

(٢) من الآية ١٦٠ من سورة الأعراف .

٢٢٧ — فَمَا كَانَ بَيْنَ الْخَيْرِ لَوْ جَاءَ سَالِمًا

أَبُو حَجَرٍ إِلَّا لَيَالٍ قَلَائِلُ

أى : بين الخير وبينى ، وقولهم : « رَاكِبُ النَّاقَةِ طَلِيحَانِ » أى : والناقة^(١) .

٢٢٧ — هذا بيت من الطويل ، وهو من كلمة للناقة الذي يرمى فيها أنا حجر

النعمان بن الحارث بن أبى ثمر الغساني .

الإعراب : « ما » حرف نفي مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « كان » فعل ماض ناقص « بين » ظرف متعلق بمحذوف خبر كان تقدم على اسمه ، وبين مضاف و « الخير » مضاف إليه ، وفي الكلام معطوف محذوف هو وحرف العطف ، وأصل الكلام : فما كان بين الخير وبينى « لو » حرف شرط غير جازم « جاء » فعل ماض « سألما » حال من الفاعل تقدم عليه « أبو » فاعل جاء مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة ، وأبو مضاف و « حجر » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة وجواب لو محذوف يدل عليه الكلام ، وجملة لو وشرطها وجوابها لا محل لها من الإعراب معترضة بين خبر كان واسمها « إلا » أداة حصر حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « ليال » اسم كان مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة للتخاص من التقاء الساكنين « قلائل » صفة لليال وصفة المرفوع مرفوعة وعلامة رفعها الضمة الظاهرة . الشاهد فيه : حذف الواو والمعطوف بها ، وتقديره « بين الخير وبينى » كما ذكره المؤلف ، ودليل هذا الحذف قوله « بين الخير » من قبل أن كلمة « بين » يجب أن يكون ما تضاف إليه متعددا على ما بيناه لك قريبا .

ومثله المثال الذى ذكره المؤلف مما يقوله العرب ، فإن « رَاكِبُ النَّاقَةِ » مبتدأ ، وطلحان : خبر المبتدأ ، ولو بقى الكلام بغير تقدير لوقع الإخبار بالثنى عن المفرد ، وهو لا يجوز ، فلزم أن يقدر معطوف بحرف عطف محذوف ، وصار الكلام : رَاكِبُ النَّاقَةِ وَالنَّاقَةُ طَلِيحَانِ ، وهذا التقدير أولى من تقدير مضاف محذوف قبل الخبر ليصير الكلام : رَاكِبُ النَّاقَةِ أَحَدُ طَلِيحَيْنِ ، فاعرف ذلك .

(١) وتشارك « أم » الفاء والواو فى جواز حذفها مع المعطوف بها ، ومن ذلك قول أبى ذؤيب الهذلى :

دَعَانِي إِلَيْهَا الْقَلْبُ إِنِّي لِأَمْرِهِ سَمِيعٌ ، فَمَا أَدْرِى أَرُشِدُ طِلَابَهَا =

وتختص الواو بجواز عطفها عاملاً قد حذف وبقي معموله^(١)، مرفوعاً كان نحو (أَسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ)^(٢) أى : وليسكن زَوْجُكَ ، أو منصوباً ، نحو (وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ)^(٣) أى : وَأَلْفُوا الْإِيمَانَ ، أو مجروراً ، نحو « مَا كُلُّ سَوْدَاءَ تَمْرَةٍ وَلَا بَيْضَاءَ شَحْمَةٍ » أى : ولا كل بيضاء . وإنما لم يُجْمَلِ العطفُ فيهنَّ على الموجود في الكلام لثلاث يلزم في الأول رفعُ فعل الأمر للاسم الظاهر ، وفي الثاني كونُ الإيمان مُتَبَوِّئاً ، وإنما يُدَبَّوْا المنزل ، وفي الثالث العطفُ على معمولين عاملين ، ولا يجوز في الثاني أن يكون الإيمان مفعولاً معه ؛ لعدم الفائدة في تقييد المهاجرين بمصاحبة الإيمان ؛ إذ هو أمر معلوم .

ويجوز حذف المعطوف عليه بالفاء والواو ؛ فالأول كقول بعضهم : « وَبِكَ وَأَهْلًا وَسَهْلًا » جواباً لمن قال له : مَرَحَبًا ، والتقدير : ومرحباً بك وأهلاً ، والثاني نحو (أَفَنَضْرِبُ عَنْكُمُ الذِّكْرَ صَفْحًا)^(٤) أى . أنهم لا لكم فنضرب ،

= وتقدير الكلام : فما أدرى أرشد طلابها أم غي ، حذف أم ومعطوفها لانتقام ذلك من همزة الاستفهام .

ونظير ذلك قول أبي ذؤيب أيضاً :

وَقَالَ صِحَابِي : قَدْ غُبِنْتُ ، وَخِلْتَنِي

غُبِنْتُ ، فَمَا أَدْرَى أَشْكَلُكُمْ شَكْلِي ؟

وتقدير الكلام : فما أدرى أشكلكم شكلي أم غيره .

وإنما اقتصر المؤلف هنا على ذكر الواو والفاء كما اقتصر ابن مالك في الألفية عليهما ؛ لأن حذفهما مع معطوفهما أكثر من ذلك الحذف مع غيرهما .

(١) انظر في هذا الموضوع مباحث المفعول معه .

(٢) من الآية ٣٥ من سورة البقرة .

(٣) من الآية ٩ من سورة الحشر . (٤) من الآية ٥ من سورة الزخرف .

ونحو (أَفَلَمْ يَرَوْا إِلَى مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ)^(١) أى : أَعْمُوا فلم يَرَوْا^(٢) .

(١) من الآية ٩ من سورة سبأ .

(٢) ههنا ثلاثة أمور أحب أن أبينها لك بيانا وافيا .

الأمر الأول : اقتصر المؤلف في بيان حذف المعطوف عليه على ما إذا كان للمعطوف معطوفا بالواو أو بالفاء ، وذكر في معنى اللبيب ما يفهم منه أن « تم » مثل الفاء والواو ، فإنه قال في قوله تعالى : (خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها) : إن (جعل منها) معطوف بتم على محذوف ، وتقدير الكلام : خلقكم من نفس واحدة أنشأها ثم جعل منها زوجها ، وإنما لزم هذا التقدير لدفع توهم أن الذرية قد وجدت قبل خلق الزوجة .

وكثير من النحاة يجعل « أم » المتصلة مثل الواو والفاء في جواز حذف المعطوف عليه ، ومثلوا لذلك بقوله تعالى (أم حسبتم أن تدخلوا الجنة ولما يعلم الله الدين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين) قالوا : إن تقدير الكلام : أعلمتم أن الجنة حفت بالمكاره أم حسبتم أن تدخلوا الجنة ؟ .

والسر في اقتصار المؤلف على ذكر الواو والفاء أن الحذف معهما أشهر وأعرف منه مع تم ومع أم ، وهو مع الواو كثير ومع الفاء قليل نسبيا ، قال ابن مالك في التسهيل « ويغنى عن المعطوف عليه المعطوف بالواو كثيرا وبالفاء قليلا » .

الأمر الثاني : قولهم « وبك وأهلا وسهلا » يشتمل على ثلاث واوات ، أما الواو الأولى فهي عاطفة لمجموع كلام المتكلم على مجموع كلام المخاطب ، فهي عاطفة لمذكور على مذكور ، وليست هذه الواو محل الاستشهاد ، وأما الواو الثانية فهي عاطفة لقوله « أهلا » على « مرحبا » المحذوف من كلام المتكلم ، وكأنه قال « وبك مرحبا وأهلا وسهلا » فإن قدرت العامل في الجميع واحدا يعمها — وكأنه قيل : صادفت مرحبا وأهلا وسهلا — فهو من باب عطف مفرد على مفرد ، وإن قدرت لكل واحد عاملا يخصه — وكأنه قيل : قابلت مرحبا — أى ترحيبا — ولقيت أهلا ، ونزلت سهلا — فهو من باب عطف جملة على جملة .

ونظير هذه العبارة قول القائل « وعليكم السلام » جوابا لمن قال له « السلام » =

هذا باب البدل^(١)

وهو^(٢): « التابع ، المقصود بالحكم ، بلا واسطة » .

عليكم ، فإن الواو في الجواب كالواو الواصة في أول العبارة السابقة ، فهي لعطف كلام المتكلم المحيى على كلام المخاطب البادى .

الأمر الثالث : تقدير المؤلف قوله تعالى (أفنضرب عنكم الذكر صفحا) بقوله : أنهم لمكنم فنضرب عنكم الذكر صفحا ، هو أحد تقديرين في مثل هذه العبارة ، وهو تقدير الزمخشري وجماعة ، وحاصل المسألة أن ثلاثة من حروف العطف قد وقعت بعد همزة الاستفهام ، وهى الواو نحو (أو كلما جاءكم رسول بما لا تهوى أنفسكم) والفاء نحو (أفنضرب عنكم الذكر صفحا) وثم نحو (ثم إذا ما وقع آمنتكم به) .

وقد اختلف النحاة في تخرج ذلك ، فقال الزمخشري : هذه الحروف عاطفة والمعطوف عليه مقدر ، ومكانه بعد همزة الاستفهام لأن همزة الاستفهام الصدارة ، وتقدير الآية الأولى : أسرتم مع شهواتكم وكلما جاءكم رسول ، وتقدير الآية الثانية : أنهم لمكنم فنضرب عنكم ، وتقدير الآية الثالثة : أنكرتم ما أوعدناكم به ثم إذا ما وقع آمنتكم به .

وذهب سيويه والجمهور إلى أن الهمزة مقدمة عن موضعها الأصلي ، وأصل موضعها بعد حرف العطف ، وجملة الاستفهام معطوفة بالحرف على الكلام السابق ، وأصل العبارة في الآية الأولى : وأكلما جاءكم رسول ، وأصلها في الآية الثانية : أفنضرب عنكم الذكر صفحا ، وأصلها في الآية الثالثة : ثم إذا ما وقع آمنتكم به .

(١) هذه هى تسمية البصريين لهذا النوع من التوابع ، فأما الكوفيون فيسمونه « الترجمة ، والتبيين » حكى ذلك الأخفش ، وحكى ابن كيسان أنهم يسمونه « التكرير » .

(٢) البدل في اللغة هو العوض ، وهو في اصطلاح النحاة ما ذكره المؤلف ، والغرض الذى يقصده المتكلم من الإتيان في كلامه بالبدل بعد ذكره البدل منه هو إنفاذ توكيد الحكم وتقريره بواسطة ذكر الاسم مقصودا بالحكم بعد أن يوطىء ويمهد لذلك بالتصريح بتلك النسبة إلى ما قبله ، ألا ترى أنك حين تقول « سمعت أبا الأنوار =

نخرج بالفصل الأول النعت والبيان والتأكيد ؛ فإنها مُكَمَّلَاتٌ
للمقصود بالحكم .

وأما النَّسَقُ فثلاثة أنواع :

أحدها : ما ليس مقصوداً بالحكم ، كـ « جَاءَ زَيْدٌ لَا عَمْرُو » و « مَا جَاءَ
زَيْدٌ بَلْ عَمْرُو » أو « لَكِنْ عَمْرُو » أما الأول فواضح ^(١) ؛ لأن الحكم
السابق مَنقِيٌّ عنه ، وأما الآخران فلأن الحكم السابق هو نقي الجوى ،
والمقصود به إنما هو الأول ^(٢) .

النوع الثانى : ما هو مقصود بالحكم هو وما قبله فيصدق عليه أنه مقصود
بالحكم لا أنه المقصود ^(٣) ، وذلك كالمطوف بالواو نحو « جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرُو »
و « مَا جَاءَ زَيْدٌ وَلَا عَمْرُو » .

== محمدآ أو تقول « أعينى الأستاذ علمه » ، وقد ذكرت الاسم الثانى مقصوداً لك
بنسبة الحكم إليه بعد أن ذكرت هذا الحكم مصرحاً بنسبته إلى الاسم الأول ،
فكنت كن ذكر الحكم والمحكوم عليه مرتين ؛ وهذا هو السر فى قولهم « البدل
فى حكم تكرير العامل » .

(١) ويان ذلك أن الحكم فى اللسان الأول هو إثبات الجوى لزيد ، وهذا الحكم
منقى عن عمرو بواسطة لا .

(٢) وذلك لأن للمطوف ييل وللمطوف بسكن بعد النفى يثبت لهما تقيض الحكم
السابق ، وأما الحكم للذكور فالمقصود به هو الأول ، فقولك « ما جاء زيد بل عمرو »
معناه أن عدم الجوى ثابت لزيد وأن عمراً ثبت له الجوى ، عند غير للبرد كما علمت
كما تقدم ، وكذلك شأن مثال لكن .

(٣) إذا قلت « هذا مقصود بالحكم » دلت هذه العبارة على أن للشار إليه مقصود
بالحكم ، ولم تدل على أن غير المشار إليه يتمتع أن يكون مقصوداً بالحكم ؛ فيجوز أن
يكون هو أيضاً مقصوداً بالحكم ؛ فأما إذا قلت « هذا المقصود بالحكم » فإن هذه العبارة
تدل على شيئين ؛ الأول أن للشار إليه مقصود بالحكم ، والثانى أن غيره يتمتع أن
يكون مقصوداً بالحكم .

وهذان النوعان خارجان بما خرج به النعت والتوكيد والبيان .
 النوع الثالث : ما هو مقصود بالحكم دون ما قبله ، وهذا هو المعطوف بـ **بَلَّ**
 بعد الإثبات ، نحو « **جَاءَنِي زَيْدٌ بَلَّ عَمْرُو** » .
 وهذا النوع خارج بقولنا « **بلا واسطة** » . نوسلّم الحدّ بذلك للبدل .
 وإذا تأملتَ ما ذكرته في تفسير هذا الحد وما ذكره الناظم وابنه ومن
 قلدهما علمت أنهم عن إصابة الفرض بمنزلة .
 وأقسام البدل أربعة ^(١) :

الأول : بدل كل من كل ، وهو بدل الشيء مما هو طبقُ معناه ، نحو
 (**أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ**) ^(٢) ، وسمّاهُ الناظم **البدل المطابق** ؛
 لوقوعه في اسم الله تعالى نحو (**إِلَى صِرَاطِ الرَّحْمَنِ الْكَبِيرِ**) ^(٣) فيمن قرأ
 بالجرّ ، وإعما يطلق « **كل** » على ذى أجزاء ، وذلك ممتنع هنا .

(١) زاد قوم نوعا خامسا ، وسموه « **بدل كل من بعض** » واستدلوا له بقول
 الشاعر :

رَحِمَ اللَّهُ أَعْظَمًا دَفَنُوهَا بِسَجِسْتَانَ طَلْحَةَ الطَّلَحَاتِ

فإن طلحة بدل من قوله « **أعظما** » وطلحة كل ، والأعظم : جمع عظم وهو بعض
 طلحة ، قال السيوطي : « وقد وجدت له شاهدا في التنزيل ، وهو قوله تعالى (فأولئك
 يدخلون الجنة ولا يظلمون شيئا جنات عدن) وذلك أن (جنات عدن) بدل من
 (الجنة) ولا شك أنه بدل كل من بعض ، لأن الجمع كل ، وللغرد جزء إذ هو واحد
 منها ، وقائده تقرير أنها جنات كثيرة لاجنة واحدة ، ويؤيده ما روى البخاري عن
 أنس أن حارثة أصيب يوم بدر ، فقالت أمه : إن يكن في الجنة صبرت ، فقال النبي
 « **جنة واحدة ؛ إنها جنات كثيرة** » ١ هـ .

(٢) من الآيتين ٦ و ٧ من سورة فاتحة الكتاب .

(٣) من الآية ١ من سورة إبراهيم .

والثاني : بدل بَعْضٍ مِنْ كُلِّ ، وهو بدل الجزء من كله ، قليلاً كان ذلك الجزء أو مساوياً أو أكثر ، كـ « أَكَلْتُ الرِّغِيفَ ثُلُثَهُ ، أو نِصْفَهُ ، أو ثُلُثَيْهِ » .

ولا بُدَّ من انصّاله بضمير يرجع على المبدل منه : مذكور كالأمثلة المذكورة وكقوله تعالى : (ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ)^(١) أو مُقَدَّرٌ ، كقوله تعالى : (وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا)^(٢) أى : منهم .
الثالث : بدل الاشتغال ، وهو بدلُ شَيْءٍ من شَيْءٍ يشتمل عامله^(٣) على معناه اشتغالاً بطريق الإجمال ، كـ « أَعْجَبَنِي زَيْدٌ عِلْمُهُ ، أو حُسْنُهُ » و « سُرِقَ زَيْدٌ ثَوْبُهُ ، أو فَرَسُهُ » .

(١) من الآية ٧١ من سورة المائدة ، و (كثير منهم) بدل من واو الجماعة في (عموا) أما الواو في (صموا) فهي راجعة إلى كثير ، إذ أصل النظم : ثم عموا كثير منهم وصموا .

(٢) من الآية ٩٧ من سورة آل عمران .

(٣) يختلف لنحاة في بدل الاشتغال : هل للمشتغل هو الأول الذي هو المبدل منه أو الثاني الذي هو البذل أو العامل في المبدل منه ؟ واختار ابن مالك القول بأن المشتغل هو الأول ، وهو قول الرماني ، وقال أبو علي الفارسي : المشتغل هو الثاني ؛ واختار المؤلف هنا أن المشتغل هو العامل في المبدل منه ، وهو رأى المبرد والسيرا في وابن جني وابن الباذش وابن الأبرش وابن أبي العافية وابن ملكون ، وهو الرأى الحقيق بالقبول ، ألا ترى أن الإعجاب في مثال المؤلف يشتمل على كل من البذل والمبدل منه ، وفي المثال الثاني السرقة واقعة على المبدل منه وهو زيد بطريق التجوز وعلى ثوبه أو فرسه بطريق الحقيقة . وإنما رجحنا هذا الرأى دون الرأيين الآخرين لأنه مطرد في كل الأمثلة ، وكل من الرأيين غير مطرد ، بل قد يكون في بعض الأمثلة ولا يكون في بعضها الآخر ، فنحو قولك « سرق زيد عبده » لا يشتمل زيد على العبد فيكون رداً للقول الأول ، ونحو « سرق زيد فرسه » لا يشتمل الفرس على زيد ، فيكون رداً للقول الثاني .

وأمره في الضمير كأمر بدل اليمض ؛ فنال المذكور ما تقدم من الأمثلة ،
 وقوله تعالى : (يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ)^(١) ، ومثله
 الْمُقَدَّرُ قوله تعالى : (قُتِلَ أَصْحَابُ الْأَخْذُودِ النَّارِ)^(٢) أى : النار فيه ،
 وقيل : الأصل « ناره » ثم نابت أل عن الضمير .

والرابع : البدل المبين ، وهو ثلاثة أقسام : لأنه لا يدُّ أن يكون مقصوداً
 كما تقدم في الحد :

نم الأول إن لم يكن مقصوداً البتة ، ولكن سَبَقَ إليه اللسان فهو
 بَدَلُ الغلط ، أى : بدل عن اللفظ الذى هو غلطاً ، لا أن البدل نفسه هو
 الغلط كما قد يُتَوَهَّمُ .

وإن كان مقصوداً ؛ فإن تَبَيَّنَ بعد ذكره فسادُ قَصْدِهِ فبدلُ نِسْيَانٍ ،
 أى : بدلُ شيء ذَكَرَ نسياناً .

وقد ظهر أن الغلط متعلق باللسان ، والنسيان متعلق بالجفان^(٣) ، والناظم
 وكثير من النحويين لم يُفَرِّقُوا بينهما فَسَمَّوْا النوعين بدلَ غلط .

وإن كان قَصْدُ كل واحد منهما صحيحاً فبدل الإضراب ، ويُسمى أيضاً
 بدل البداء^(٤) .

وقول الناظم : « خُذْ نَبْلاً مُدًى » يحتمل الثلاثة ، وذلك باختلاف

(١) من الآية ٢١٧ من سورة البقرة .

(٢) من الآية ٤ من سورة البروج .

(٣) الجنان — بفتح الجيم ، بزنة سحاب — هو القلب .

(٤) البداء — بفتح الباء وبالدال المهملة — هو ظهور الأمر بعد أن لم يكن
 ظاهراً ، والمراد أن يظهر لك الصواب بعد خفاء حاله عليك .

التقدير ، وذلك لأن النّبل اسمُ جَمْعٍ لِّلشَّهْمِ ، والمُدَى : جمع مُدْيَةٍ ،
وهى السَّكِينُ .

فإن كان المتكلم إنما أراد الأمر بأخذ المدى فسمعه لسانه إلى النّبل
فبدل غلط .

وإن كان أراد الأمر بأخذ النّبل : ثم تبين له فساد تلك الإرادة ، وأن
الصواب الأمر بأخذ المدى فبدل نسيان .

وإن كان أراد الأول ثم أضرب عنه إلى الأمر بأخذ المدى وجعل الأول
في حكم المترك فبدل إضرابٍ وبداء .
والأحسن فيهنَّ أن يؤتى بيل .

فصل : يُبدَلُ الظاهرُ من الظاهر كما تقدم .

ولا يُبدَلُ المضمَرُ من المضمَر ، ونحوُ « قُمتَ أنتَ » و « مررتُ بكِ »
أنتَ » توكيدٌ انتقافاً ، وكذلك نحو « رأيتُك إِيَّاكَ » عند الكوفيين
والناظم^(١) .

(١) أعلم أن العرب يقولون في حال الرفع « قمت أنت » ولا يقولون غير ذلك ،
ويقولون في حال النصب « رأيتك أنت » أحيانا ، وأحيانا أخرى يقولون « رأيتك
إياك » ويقولون في حالة الجر « مررت بك إياك » في بعض الأحيان ، وفي أخرى
يقولون « مررت بك بك » وقد نقل سيديوه هذه الاستعمالات كلها عن العرب .
ثم أعلم أن النحاة يختلفون في تخريج بعض هذه الاستعمالات ، ونحن نبين لك
هذا الاختلاف بيانا شافيا فتقول :

اتفق البصريون والكوفيون على تخريج عبارة الرفع فقالوا : الضمير الثاني توكيد
للضمير الأول ، واختلفوا في عبارتي النصب وعبارتي الجر ، فذهب الكوفيون إلى أن
الضمير الثاني في العبارات الأربع توكيد للضمير الأول كما كان الأمر كذلك في عبارة =

ولا يُبدَلُ مضمَر من ظاهر ، ونحو « رَأَيْتُ زَيْدًا إِيَّهٗ » من وضع
التجويين ، وليس بمسموع .

ومجوز عكسه : مطلقاً^(١) إن كان الضمير اِغائب ، نحو (وَأَسْرَوْا النَّجْوَى
الَّذِينَ ظَلَمُوا)^(٢) في أحد الأوجه^(٣) ، أو كان لحاضر بشرط أن يكون بدَل
بعض ، كـ « أَعْجَبَنِي وَجْهُكَ » وقوله تعالى : (أَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ
أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ)^(٤) ، أو بدل اشتمال ،
كـ « أَعْجَبَنِي كَلَامُكَ » وقول الشاعر :

= الرفع ، ولا فرق بين أن يكون الضمير الثاني مرفوعاً منفصلاً نحو « رأيتك أنت »
ونحو « مررت بك أنت » وأن يكون موافقاً للأول نحو « رأيتك إياك » ونحو
« مررت بك بك » وأخذ بهذا الرأي ابن مالك ، وأيده بقوله : « وقول الكوفيين
عندى أصح ، لأن نسبة المنصوب المتصل كنسبة المرفوع المتصل من المرفوع المنفصل ،
نحو فطت أنت ، والمرفوع توكيد بإجماع ، فليكن المنصوب توكيداً ، فإن الفرق
بينهما تحكم بلا دليل . »

وذهب البصريون إلى أنه إذا جىء بالضمير الثاني منفصلاً مرفوعاً نحو « رأيتك
أنت » ونحو « مررت بك أنت » كان الثاني توكيداً للأول ، وإذا جىء بالضمير
الثاني موافقاً للأول نحو « رأيتك إياك » ونحو « مررت بك بك » كان الثاني
بدلاً من الأول .

(١) المراد بالإطلاق في هذا الموضع أن جميع أنواع البدل سواء .

(٢) من الآية ٣ من سورة الأنبياء .

(٣) وفي الآية وجهان آخران ؛ أحدهما : أن يكون (الذين) مبتدأ مؤخرًا ، ووجه
(أسروا النجوى) فعل وفاعل ومفعول في محل رفع خبر مقدم ، وثانيهما : أن يكون
(أسروا) فعلاً والواو معه علامة على جمع الفاعل ، و (الذين) فاعله ، وهى
اللفظة المعروفة بلفظة « أكلوني البراغيث » وارجع إلى بيان ذلك في باب الفاعل .

(٤) من الآية ٢١ من سورة الأحزاب ، وزعم الأخفش أنه بدل كل من كل . =

٤٢٨ — * بَلَّغْنَا السَّمَاءَ مَجْدُنَا وَسَنَاوُنَا *

= ونظير الآية الكريمة في إبدال الظاهر من الضمير بدل بعض من كل قول
الراجز :

أَوْعَدْتَنِي بِالسَّجْنِ وَالْأَذَاهِمِ رَجُلِي ، فَرَجُلِي شَفَعَهُ الْمَنَاسِمُ
فإن قوله « رجلى » بدل بعض من كل ، والبدل منه هو ياء المتكلم الواقعة
مفعولاً به في قوله « أوعدنى » .

٤٢٨ — هذا الشاهد من كلمة لأبى لىلى النابغة الجعدي ، أنشدها بين يدي
حضرة النبي صلى الله عليه وسلم ، والذي أنشده المؤلف منه هو صدر بيت من الطويل
وعجزه قوله :

* وَإِنَّا لَنَرْجُو فَوْقَ ذَلِكَ مَظْهَرًا *

اللافة : « بلغنا السماء » أى وصلنا إلى السماء ، وهذه كناية عن ارتفاع القدر
وعلو المنزلة « مجدنا » المجد - بفتح الميم وسكون الجيم - كرم الآباء « سناؤنا »
السناء - بفتح أوله ممدوداً - الشرف والرفعة وعلو المنزلة « لندرجو » أى نترقب
ونأمل « مظهر » مصدر ميمي أو اسم مكان - ومعناه المصعد .

المعنى : وصف قومه بأنهم قد بلغوا الغاية التى يأملها المؤمل من ارتفاع الأقدار
وسمو المنازل ، وأنهم قد فاتوا كل ذوى المجد ، وأنهم - مع كل ذلك - يترقبون
منزلة أعلى من المنزلة التى بلغوها .

ويروى أن النبي صلى الله عليه وسلم حين سمع هذا البيت بدت على وجهه
الكراهية ثم قال « إلى أين يا أبا لىلى » ؟ قال : إلى الجنة بك يا رسول الله ، فقال « إن
شاء الله » .

الإعراب : « بلغنا » فعل ماض وفاعله « السماء » مفعول به « مجدنا » مجد :
بدل اشتغال من فاعل بلغ مرفوع بالضممة الظاهرة ، ومجد مضاف والضمير مضاف إليه
« وسناؤنا » الواو حرف عطف ، سناء : معطوف على مجد مرفوع وعلامة رفعه
الضممة الظاهرة ، وسناء مضاف والضمير مضاف إليه « وإننا » الواو حرف عطف ،
إن : حرف وكيد ونصب ، والضمير اسمه مبنى على السكون فى محل نصب « لندرجو »
اللام لام الابتداء ، نرجو : فعل مضارع مرفوع بضممة مقدرة على الواو ، وفاعله =

أو بَدَلَ كُلِّ مُفِيدٍ لِلإِحَاطَةِ ، نَحْوُ (تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا)^(١) .
وَيَمْتَنِعُ إِنْ لَمْ يُفَيْدْ ؛ خِلَافًا لِلأُخْفَشِ ؛ فَإِنَّهُ أَجَازَ « رَأَيْتُكَ زَيْدًا » ،
و « رَأَيْتَنِي عَمْرًا »^(٢) .

فصل : يَبْدُلُ كُلُّ مِنَ الْأَسْمِ وَالْفِعْلِ وَالْجُمْلَةِ مِنْ مِثْلِهِ ؛ فَالْأَسْمُ كَمَا تَقْدُمُ ،
وَالْفِعْلُ كَقَوْلِهِ تَمَالَى : (وَمَنْ يَقْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَمًا بِضَاعَفَ)^(٣) ، وَالْجُمْلَةُ

= ضَمِيرٌ مُسْتَرْفِيهِ وَجُوبًا تَقْدِيرُهُ نَحْنُ ، وَالْجُمْلَةُ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ خَبَرُ إِنْ « فَوْقَ » ظَرْفُ
مَكَانٍ مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ حَالٍ مِنْ مَظْهَرٍ تَقْدُمُ عَلَيْهِ ، وَفَوْقُ مُضَافٍ وَاسِمُ الْإِشَارَةِ فِي قَوْلِهِ
« ذَلِكَ » مُضَافٌ إِلَيْهِ ، وَاللَّامُ لِلْبَعْدِ ، وَالْكَافُ حَرْفُ خُطَابٍ « مَظْهَرًا » مَفْعُولٌ بِهِ
لِرَجْوِ مَنْصُوبٍ بِالْفَتْحَةِ الظَّاهِرَةِ .

الشَّاهِدُ فِيهِ : قَوْلُهُ « مَجْدُنَا وَسَنَاؤُنَا » فَإِنَّهُ بَدَلَ مِنَ الضَّمِيرِ الْبَارِزِ الْوَاقِعِ قَاعِلًا فِي
« بَلَعْنَا » ، وَهُوَ بَدَلُ اشْتِهَالٍ .

(١) مِنَ الْآيَةِ ١١٤ مِنْ سُورَةِ الْمَائِدَةِ .

(٢) خَرَجَ الْأُخْفَشُ الْمَثَالُ الْأَوَّلُ عَلَى أَنْ « زَيْدًا » بَدَلَ مِنَ الْكَافِ الْمَنْصُوبَةِ
الْمَحَلِّ فِي « رَأَيْتُكَ » وَخَرَجَ الْمَثَالُ الثَّانِي عَلَى أَنْ « عَمْرًا » بَدَلَ مِنَ الْيَاءِ الْمَنْصُوبَةِ الْمَحَلِّ
فِي « رَأَيْتَنِي » وَيُؤَيِّدُ الَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ الْأُخْفَشُ مَا حَكَاهُ الْكَسَاؤِيُّ عَنْ بَعْضِ الْعَرَبِ
أَنَّهُ قَالَ « إِلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ » بِإِبْدَالِ « أَبِي عَبْدِ اللَّهِ » مِنْ يَاءِ التَّكْمِلِ الْمَجْرُورَةِ مَحَلًّا
يَلْقَى فِي قَوْلِهِ « إِلَى » كَمَا يُؤَيِّدُهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

بِكُمْ قُرَيْشٍ كُفِينَا كُلَّ مُعْضِلَةٍ وَأَمْ نَهْجِ الْهُدَى مَنْ كَانَ ضَلِيلًا
مَحَلُّ اسْتِدْلَالِ قَوْلِهِ « بِكُمْ قُرَيْشٍ » فَإِنْ قَوْلُهُ « قُرَيْشٍ » بِالْجَرِّ بَدَلَ مِنَ كَافِ
الْمُخَاطَبِ فِي قَوْلِهِ « بِكُمْ » وَالْأُخْفَشُ تَابِعٌ لِلْكَوْفِيِّينَ فِيمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ .

(٣) مِنَ الْآيَةِ ٦٨ مِنْ سُورَةِ الْفُرْقَانِ ، وَهَذِهِ الْآيَةُ الْكَرِيمَةُ مِثَالٌ لِإِبْدَالِ الْفِعْلِ
مِنْ الْفِعْلِ بَدَلَ كُلِّ مَنْ كُلِّ ، وَمِثَالٌ بَدَلَ الْبَعْضِ فِيهِ قَوْلُكَ « إِنْ تَصَلَّ تَسْجُدَ لِلَّهِ بِرَحْمَتِهِ »
فَتَسْجُدُ بَدَلَ مَنْ تَصَلَّ ، وَهُوَ يَدُلُّ بَعْضٌ مِنْ كُلِّ ، لِأَنَّ السُّجُودَ بَعْضُ الصَّلَاةِ ، وَمِثَالٌ
بَدَلَ الْإِشْتِهَالِ فِيهِ قَوْلُ الرَّاجِزِ :

كقوله تعالى : (أَمَدَّكُمْ بِمَا تَقْلَهُونَ أَمَدَّكُمْ بِأَنْعَامٍ وَبَيْنَ)^(١) ،
وقد تُبدل الجملة من المفرد ، كقوله :

٤٢٩ - إِلَى اللَّهِ أَشْكُو بِالْمَدِينَةِ حَاجَةً

وَبِالشَّامِ أُخْرَى كَيْفَ يَلْتَقِيَانِ

أبدل « كيف يلتقيان » من « حاجة وأخرى » أى : إلى الله أشكو هاتين
الحاجتين تَعَدُّرَ التَّقَاهُمَا .

= إِنَّ قُلَى اللَّهِ أَنْ تُبَايَعَا تُوْخِذَ كَرْهًا أَوْ نَجَى طَائِعًا
فإن الأخذ كرها والمجى طائعا من صفات المبايعة ، ومثال بدل اللفظ فيه قولك
« إن تطعم الفقير تسكسه تؤجر » .

(١) من الآيتين ١٣٢ و ١٣٣ من سورة الشعراء ، والآية الكريمة مثال لبدل
البعض من الكل فى الجمل ، ومثال بدل الاشتغال فيها قول الشاعر :

أَقُولُ لَهُ أَرْحَلْ لَا تَقِيمَنَّ عِنْدَنَا وَإِلَّا فَكُنْ فِي السَّرِّ وَالْجَهْرِ مُسْلِمًا

فإن قوله « لا تقيمَنَّ عندنا » بدل من قوله ارحل ، وليس توكيدا له لأنه ليس
بلفظه ولا بمعناه ، وهو بدل اشتغال لما بينهما من التلازم .

٤٢٩ - هذا بيت من الطويل ، وقد نسبوا هذا البيت لفرزدق ، وذكروا بعده

بيتاً آخر ، وهو قوله :

سَأُعْمَلُ نَصَّ الْعِيسِ حَتَّى يَكْفِنِي غِنَى الْمَالِ يَوْمًا أَوْ غِنَى الْحَدَثَانِ

ومعنى بيت الشاهد أنه يشكو من تفرق أغراضه ، وتباعد ما بين حاجاته ، وأنه

موزع القلب ، مشتت البال .

الإعراب : « إلى » حرف جر « الله » مجرور بإلى ، والجار والمجرور متعلق
بقوله أشكو « أشكو » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الواو ، وفاعله ضمير
مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « بالمدينة » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من حاجة
تقدم عليه . وكان أصله صفة ، فلما تقدم على النسكرة أعرب حالا « حاجة » مفعول به =

= لأشكو منصوب بالفتحة الظاهرة «وبالشام» الواو حرف عطف ، بالشام : جار
ومجرور معطوف بالواو على الجار والمجرور السابق «أخرى» معطوف بالواو على
حاجة السابق ، وكلاهما معمول لأشكو ؛ لأن العامل في الحال هو العامل في صاحبها
على ما تعلم ، وكأنه قال : وأشكو أخرى بالشام «كيف» اسم استفهام مبني على الفتح
في محل نصب حال تقدم على صاحبه وعامله «يلتقيان» فعل مضارع مرفوع بثبوت
النون ، وألف الاثنين فاعله ضمير مبني على السكون في محل رفع .

الشاهد فيه : قوله «كيف يلتقيان» فإن هذه الجملة - فيما ذكر النحاة - بدل من
قوله «حاجة» وقوله «أخرى» فيكون فيه إبدال الجملة من المفرد ، وإنما صح
ذلك لأن الجملة راجعة بالتأويل إلى المفرد ، وكأنه قد قال : أشكو إلى الله حاجة بالمدينة
وحاجة بالشام تعذر التقائهما ، هكذا قال أبو الفتح ابن جني ، وتبعه من جاء بعده عليه .
وقال الدماميني : ويحتمل أن يكون قوله «كيف يلتقيان» جملة مستأنفة نبه بها
على سبب الشكوى ، وهو استبعاد اجتماع هاتين الحاجتين ، اهـ .

ومن أمثلة إبدال الجملة من المفرد قوله تعالى (انظر إلى الإبل كيف خلقت) فإن
جملة (كيف خلقت) بدل من (الإبل) وكذلك قوله سبحانه (ألم تر إلى ربك كيف
مد الظل) فإن جملة (كيف مد الظل) بدل من الاسم الظاهر قبلها ، قالوا : ومن
هذه الباب كل جملة بدئت بكيف بعد اسم مفرد .

فإن قلت : فما نوع هذا البدل الذي هو بدل الجملة من المفرد ؟ لأنك لم تصرح في
إعراب بيت الشاهد بنوع البدل ولا حدثتنا عنه .

فالجواب عن ذلك أن نقول لك : إن كثيرا من النحاة يصرحون في بيت الفرزدق
بأن جملة «كيف يلتقيان» بدل كل من المفرد الذي قبلها وما عطف عليه ، ومن
صرح بذلك الشيخ خالد ، ولا نقرهم على ذلك أصلا ، فإن تعذر التقاء الحاجتين -
وهو المعنى الذي ذكروا أن الجملة تؤديه - ليس هو نفس الحاجتين ولا مرادفا لهما ،
فكيف يكون بدل كل منهما ؟ بل ليس هذا المعنى بعض معنى الحاجتين حتى يكون
بدل بعض من كل منهما ، وإنما تعذر التقاء الحاجتين أمر مرتبط بهما ومتصل بسبب
منهما ، فالظاهر أن هذا البدل من نوع بدل الاشتغال ، ثم رأيت السيوطي في الجمع =

فصل : وإذا أبدل اسم من اسم مُضَمَّن معنى حرف استفهام أو حرف شرط ذَكَرَ ذلك الحرف مع البدل ؛ فالأول كقولك « كَمْ مَالَكْ أَعْشَرُونَ أَمْ ثَلَاثُونَ » و « مَنْ رَأَيْتَ أَزِيدُ أَمْ عَمْرَأَ » و « مَا صَنَعْتَ أَخِيرًا أَمْ شَرًّا » ، والثاني نحو « مَنْ يَقُمْ إِنْ زَيْدٌ وَإِنْ عَمْرُو أَقُمْ مَعَهُ » و « مَا تَصْنَعُ إِنْ خَيْرٌ وَإِنْ شَرًّا تُجْزِيهِ » و « مَتَى تُسَافِرُ إِنْ غَدًا وَإِنْ بَعْدَ غَدٍ أَسَافِرُ مَعَكَ » .



قد نص على أن بدل الجملة من المفرد من بدل الاشتغال ، ورأيت ابن هشام في اللغى (٢٠٧/١) بتحقيقنا) بنص في الآيتين الكريميتين اللتين أشرناهما لك على أن بدل الجملة بدل اشتغال من المفرد قبلها ، فله مزيد الحمد .

فإن قلت : فهل جاء عكس ذلك وهو إبدال المفرد من الجملة ؟

فالجواب أن تقول لك : نص أبو حيان في تفسيره عند قوله تعالى (ولم يجعل له عوجا قيبا) على أن (قيبا) بدل من جملة (لم يجعل له عوجا) لأنها بمعنى مفرد ، وكأنه قيل : جعله مستقيما قيبا ، فأعرف ذلك .

قد تم - بمعونة الله تعالى وحسن إمداده - مراجعة الجزء الثالث من كتاب « أوضح المسالك » لابن هشام الأنصارى ، مع خلاصة شرحنا المبسوط عليه ، وبليه - إن شاء الله - الجزء الرابع ، وأوله « باب النداء » يسر الله لنا ذلك بمنه وفضله .

فهرس الموضوعات

الواردة في الجزء الثالث

من كتاب « أوضح المسالك » لابن هشام

مع شرحا عليه المسمى « عدة السالك » إلى تحقيق أوضح المسالك

ص	الموضوع	ص	الموضوع	
٢٨	معنى كي التعليل . ومعنى الواو	٣	باب حروف الجر	
والتاء القسم			٣	تدنها عنزرون حره
—	تفصيل القول في معنى مذومند	—	ثلاثة ذكرت في باب الاستثناء	
٥١	معنى « رب »	وهي خلا وعدا وحاشا		
٥٣	خسة أحرف تأتي أسماء ، وهي	—	هـ من حروف الجر « لولا »	
الكاف ، وعن ، وعلى ، ومذ ، ومند		عند قوم في بعض الاستعمالات		
٦٠	تكون مذ ومند اسمين في موضعين	٦	من حروف الجر « متى » عند هديل	
٦٥	تراد كلمة « ما » بعد من وعن	٧	ومنها « اهل » في لغة عقيل	
والباء فلا تكفه عن عمل		٩	ومنها « كي » ومجر ثلاثة أشياء	
الجر ، وبعد رب والكاف		١٣	هـ متى تعين « كي » مصدرية ؟	
تكفههما وقد يبقى عملهما قليلا		ومتي تعين للتعليل ؟ ومتي يجوز		
٧٠	بيان ما تدخل عليه « رب »	فيها الأمران ؟ وتعليل كل حالة منها		
المكفوفة		١٦	حروف الجر قسمان : قسم يجر	
٧٣	تحذف « رب » ويبقى عملها	الظاهر والمضمر ، وقسم يختص		
باب الإضافة		بالظاهر		
٨١	هـ معنى الإضافة لغة واصطلاحا	معاني حروف الجر		
—	هـ لا يكون المضاف إلا اسما ،	٢١	لمن سبعة معان	
وعلة ذلك		٢٩	للأم اثنا عشر معنى	
—	هـ الأصل أن يكون المضاف إليه	٣٥	للباء اثنا عشر معنى أيضا	
اسما ، وقد جاء جملة فعلية		٣٨	لتي ستة معان	
٨٣	هـ الذي يحذف من المضاف لأجل	٤٠	لعل أربعة معان	
الإضافة على ضربين : واجب ،		٤٣	لمن أربعة معان أيضا	
وهو ثلاثة أشياء ، وجائز وهو		٤٦	للكاف أربعة معان أيضا	
تاء التأنيث في نحو عدة وإقامة		٤٧	معنى إلى وحق انتهاء القاية	

الموضوع	ص	الموضوع	ص
١٥٢ مما تلزم إضافته « غير »		٨٥ تكون الإضافة على معنى حرف	
- ه قف على وجوه الإعراب في قولهم « ليس غير » وتوجيهها		٨٦ الإضافة على ثلاثة أنواع : نوع يفيد تعرف المضاف ، ونوع يفيد تخصصه ، ونوع يفيد رفع القبح ولا يفيد تعرفا ولا تخصصا	
١٥٤ ه هل يقال « لا غير » ؟		٩٢ تدخل ال على المضاف إضافة لفظية في خمس مسائل	
- مما تلزم إضافته « قبل وبعد » وأحوالهما ، ومتى يبينان ؟		١٠١ ه يكتب المضاف من المضاف إليه واحدا من عشرة أمور	
١٦٠ مما تلزم إضافته أول ودون ونحوهما		١٠٧ لا تجوز إضافة اسم لمرادفه	
١٦٢ مما تلزم إضافته « حسب » ولها استعمالان ، وحكمها في كل منهما		١٠٧ ه سر ذلك ، واختلاف النعاطية	
١٦٤ ه « عل » توافق فوق ، وتخالفها		١١٠ الغالب صلاحية الاسم للإضافة وللقطع عنها ، ومنها ما تمتنع إضافته	
١٦٧ يجوز حذف ما علم من مضاف أو مضاف إليه ، وتفصيل كل حالة منهما		١١١ من الأسماء ما يجب إضافته إلى المفرد	
١٧٧ الفصل بين المضاف والمضاف إليه		١٢٤ من الأسماء ما يجب إضافته إلى الجمل اسمية كانت أو فعلية	
- ه قف على تفصيل آراء متقدمي النعاطية ومتأخريهم . وعلى أدلة ذلك		١٢٧ من الأسماء ما يجب إضافته إلى الجمل الفعلية خاصة	
١٩٦ أحكام المضاف لياء التكلم		١٣١ تجوز إضافة اسم الزمان المبهم إلى الجملة	
باب إعمال المصدر واسمه		١٣٣ وإذا أضيف اسم الزمان المبهم إلى الجملة جاز إعرابه وبنائه	
٢٠٠ ه ما يسمى مصدرا ، وما يسمى اسم المصدر		١٣٧ مما تلزم إضافته « كلا ، وكلتا »	
٢٠١ ه يعمل المصدر عمل فعله		١٤١ مما تلزم إضافته « أى » مع ذكر معاني أى وما تضاف إليه	
- ه متى يحل المصدر محل أن والفعل ؟ ومتى يحل محل ما والفعل ؟ وتعليل ذلك كله		١٤٥ مما تلزم إضافته « لدن » والفرق بينها وبين عند في ستة أمور	
٢٠٣ ه شروط إعمال المصدر العدمية		١٤٨ مما تلزم إضافته « مع »	
٢٠٥ المصدر العامل ثلاثة أنواع :			
منون ، ومضاف ، ومقرون بأل			
٢٠٩ اسم المصدر ، ومتى يعمل ؟ ومتى لا يعمل ؟			

ص	الموضوع
٢٣٥ هـ	جاءت مصادر الفعل الذى على
٢٣٦ هـ	فعل بفتح العين على أوزان كثيرة
٢٣٦ هـ	جاءت مصادر الفعل الذى على
	فعل بكسر العين على أوزان كثيرة أيضاً
	باب مصادر غير الثلاثى
٢٣٨	قياس مصدر فعل مضعف العين
—	قياس مصدر أفعل المزيدي بالهمزة
—	قياس مصدر الفعل البدوي بهمزة الوصل
٢٣٩	قياس مصدر تفعّل وما أشبهه
—	قياس مصدر ففعل وما ألحق به
٢٤٠	قياس مصدر فاعل
—	ما خرج عما ذكر فهو شاذ ، مع ذكر أمثلة منه
٢٤١	اسم المرة ، واسم الهيئة
	أبنية أسماء الفاعلين
	والصفات المشبهة بها
٢٤٤	يأتى اسم الفاعل من الفعل الثلاثى على وزن فاعل
—	قياس الوصف من فعل المكسور
	العين اللازم
—	قياس الوصف من فعل المضموم
	العين
٢٤٤	قديستفنون عن صيغة فاعل بغيرها
٢٤٥	قياس وصف الفاعل من غير الثلاثى
	أبنية أسماء المفعولين
٢٤٥	قياس اسم المفعول من الثلاثى

ص	الموضوع
٢١٢	إضافة المصدر إلى فاعله وإلى مفعوله
٢١٤	يجوز فى تابع المجرور بإضافة المصدر مراعاة لفظه ومراعاة محله
	باب إعمال اسم الفاعل
٢١٦	تعريف اسم الفاعل
٢١٧	يعمل المقترن بأل مطلقاً ، ويعمل المجرد منها بشرطين
٢١٩	أمثلة المبالغة
—	هـ هل هى قياسية ؟
٢٢٥	ثنية اسم الفاعل وأمثلة المبالغة وجمعهن مثل مفردهن
٢٢٩ هـ	اسم الفاعل المصغر والموصوف
	وخلاف النحاة فى جواز إعمال كل منهما
٢٢٠	ما يجوز فى الاسم الفضلة التالى
	للوصف العاقل ، وما يجوز فى تابعه
	باب إعمال اسم المفعول
٢٣٢	تعريف اسم المفعول
—	عمله
—	ما يتفرد به عن اسم الفاعل
—	هـ متى يجوز إضافة اسم الفاعل إلى مرفوعه ؟ ومتى تمتنع ؟
	وخلاف النحاة فى بعض صوره
	باب أبنية مصادر الفعل الثلاثى
٢٣٣	الفعل الثلاثى على ثلاثة أوزان ، وقياس مصدر كل منها
٢٣٤ هـ	قف على المراد من قولهم « قياس مصدر الثلاثى المفتوح السين هو وزن كذا » مثلاً

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٢٨٠	المختص بالمدح أو بالذم	٢٤٦	قياس اسم المفعول من غير الثلاثي
—	تحويل كل فعل صالح للتعجب منه	—	قد تنوب صيغة فاعل عن اسم المفعول
	إلى وزن فعل بضم العين		إعمال الصفة المشبهة
٢٨٣	يقال في المدح « حبذا » وفي الذم « لاحبذا » وشواهد ذلك، ومذاهب النحاة في أجزاء هذه العبارة ، ووجوه إعرابها	٢٤٧	تعريف الصفة المشبهة
٢٨٥	لا يتقدم المختص على « حبذا »	—	تختص عن اسم الفاعل بخمسة أمور
	باب أفعال التفضيل	٢٤٩	لمعدول الصفة المشبهة ثلاث حالات: الرفع ، والخفض ، والنصب
٢٨٦	ما يصاغ منه ، وأمثلة له		باب التعجب
٢٨٧	ما يتوصل به إلى التفضيل مما لم يستوف الشروط	٢٥٠	هـ تعريف التعجب ، وشرحه
—	لاسم التفضيل ثلاث حالات :	—	للتعجب عبارات كثيرة ولكن
—	الأولى : أن يكون مجردا من آل ومن الإضافة		البوب له في النحو صيغتان
٢٨٩	هـ هل تدل صيغة أفعال إذا جردت وحذفت « من » ومجرورها على التفضيل ؟ وشواهد ذلك	—	الصيغة الأولى « ما أفعله »
٢٩٠	مق يكثر حذف « من » ومجرورها		وتفصيل القول في أجزائها
٢٩٣	يجب تقديم « من » ومجرورها إذا كان المجرور استفهاما أو مضافا إلى استفهام ، ويشذ في غير ذلك	٢٥٣	الصيغة الثانية « أفعله »
٢٩٤	الحالة الثانية : أن يكون اسم التفضيل مقترنا بآل ، وأحكامها	٢٥٧	مق يجوز حذف التعجب منه ؟
٢٩٦	الحالة الثالثة : أن يكون اسم التفضيل مضافا	٢٦٢	فعلا التعجب لا يتصرفان
—	حكم اسم التفضيل المضاف لنكرة	٢٦٣	أثر عدم تصرفهما
٢٩٧	حكم المضاف إلى معرفة	٢٦٥	بينان مما اجتمع فيه ثمانية شروط
—	معمول أفعال التفضيل	٢٦٩	كيف يتعجب مما لم يستكمل الشروط
			باب نعم وبئس
		٢٧٠	هما فعلاان عند البصريين ، واسمان عند السكوفيين
		—	هـ طريقان للنحاة في حكاية الخلاف
		٢٧١	أنواع فاعل نعم وبئس
		٢٧٣	هـ إذا كان الفاعل ضميرا مستترا له تمييز يفسره فلفاعل أحكام ، كما أن للتمييز أحكاما
		٢٧٧	هل يجمع بين التمييز والفاعل الظاهر في الكلام ؟

الموضوع	ص	الموضوع	ص
النعت المقطوع	٣١٨	باب النعت	
— متى يجوز حذف النعت ؟		٢٩٩ الأشياء التي تتبع ما قبلها في الإعراب خمسة	
٣٢٢ متى يجوز حذف النعت ؟		— هـ قف على معنى التابع ، وعلى وجه انحصار التوابع في الخمسة ، وعلى آراء النحاة في العامل في كل واحد منها	
باب التوكيد		٣٠٠ تعريف النعت	
٢٢٧ التوكيد ضربان		— هـ قف على معنى توضيح النعت لمنعوتة ومعنى تخصيصه إياه	
— ألفاظ التوكيد المنعوت وموضع كل		— هـ قف على الأغراض التي يؤتى بالنعت من أجل إفادتها	
٣٣٠ التوكيد بجميع أغريب		٣٠٢ ما يوافق النعت منعوتة فيه	
٣٣١ وكذلك التوكيد بعامه		٣٠٤ الأشياء التي ينعت بها أربعة :	
٢٣١ إذا أريد تقوية التوكيد أنبت		— الأول المشتق	
كله بأجمع		— هـ قف على معنى المشتق ، وعلى الأنواع التي يشملها	
٣٣٢ يجوز التوكيد بأجمع دون تقدم كل		— الثاني المشبه للمشتق	
— القول في توكيد النكرة		— هـ الجامد المشبه للمشتق تسعة أشياء	
٢٣٤ هـ قف على اختلاف الكوفيين والبصريين		٣٠٦ هـ الاسم من حيث وقوعه نعتا أو منعوتا على أربعة أقسام :	
٣٣٥ توكيد الضمير بالنفس أو بالعين		— الثالث مما ينعت به الجملة ، وللنعت بها ثلاثة شروط	
٣٣٦ التوكيد اللفظي		٣٠٨ هـ هل يجب في النكرة التي تنعت بجملة أن تكون مذكورة في الكلام ؟	
— توكيد الجملة توكيدا لفظيا		— هـ الرابط بين جملة النعت والمنعوت	
— توكيد الاسم الظاهر والضمير المنفصل		٣١٢ الرابع مما ينعت به المصدر	
٢٣٨ توكيد الضمير المتصل		٣١٣ الحكم فيما إذا تعددت النعوت	
— توكيد الفعل والحرف الجوابي		٣١٤ الحكم فيما إذا تكررت النعوت والمنعوت واحد معرفة أو نكرة	
٣٣٩ توكيد الحرف غير الجوابي			
باب العطف			
٣٤٩ العطف ضربان			
— عطف البيان : تعريفه			
— هـ قف على معنى العطف لغة ، وعلى سرتسمية عطف البيان بذلك			
٣٤٧ عطف البيان في المعرفة متفق عليه			
٣٤٨ جوز الكوفيين وجماعة عطف البيان في النكرة وخرجوا عليه آيات			

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٣٧٧	الكلام على « أو »	-	فيم يوافق عطف البيان متبوعه
٣٨٠	الكلام على « إما »	٣٤٩	يصح في عطف البيان أن يعرب
-	ه قف على خمسة مباحث تتعلق بإما	بدل كل من كل ، وشرط ذلك	
٣٨٣	الكلام على « لكن » وشروط	عطف النسق	
العطف بها		٣٥٣	تعريفه
٣٨٦	الكلام على « بل » وشروطها	-	ه قف على معنى النسق
٣٨٨	الكلام على « لا » وشروطها	-	أحرف العطف ضربان : ضرب
٣٩٠	العطف على الضمير بأنواعه	يشرك لفظا ومعنى ، وضرب	
٣٩٤	عطف الفعل على الفعل	يشرك لفظا لا معنى	
٣٩٥	عطف الفعل على الاسم المشبه	٣٥٤	ه تف على الخلاف في حق وأم
للعمل ، وعكسه		ولكن	
٣٩٦	مما تختص به الفاء والواو	٣٥٥	ه قف على الخلاف في عد ليس
٣٩٨	حذف المعطوف عليه	من أحرف العطف	
٣٩٩	منه قولهم « وعليكم السلام »	٣٥٦	الكلام على واو العطف
باب البدل		-	ه تنفرد الواو بخمسة عشر شيئا
٤٠٠	تعريفه	٣٦١	الكلام على فاء العطف ، وما
٤٠٢	أقسام البدل أربعة	تنفرد به	
٤٠٥	إبدال الضمير من الضمير	٣٦٣	الكلام على « ثم »
٤٠٦	إبدال الضمير من الظاهر ،	٣٦٤	الكلام على « حق » وذكر
وعكسه		شروط كونها عاطفة	
٤٠٩	إبدال الفعل من الفعل ، والجملة	٣٦٨	الكلام على « أم » وتقسيمها
من الجملة ، والجملة من المفرد		إلى متصلة ومنقطعة	
٤١١	ه إبدال المفرد من الجملة	-	مواضع « أم » التصلة
		٣٧٤	مواضع « أم » المنقطعة ،
		ومذاهب النحاة في دلالتها على	
		الإضراب والاستهزاء	

تمت فهرس الجزء الثالث من « أوضح المسالك » وشرحنا عليه ،
والحمد لله أولا وآخرا ، وصلاته وسلامه على سيدنا محمد وآله